















الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفقهي

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة

العدد الرابع: أكتوبر - ديسمبر سنة ١٩٦٧

القاهرة  
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٨







## القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية  
ودائرة الأحوال الشخصية







## (أ) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هبكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٢٦)

الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" .

(١) ترقية . "قرارات التخطى في الترقية" . إختصاص . "إختصاص محكمة النقض" . مجلس القضاء الأعلى . قانون .

إختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات التخطى في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . منع القانون الأخير الطعن في هذه القرارات لمنعه رجال القضاء والنيابة الحق في التظلم من التخطى في الترقية أمام مجلس القضاء الأعلى قبل إصدار الحركة القضائية .

(ب) ترقية . "قرارات التخطى في الترقية" . تعويض . "طلب التعويض عن قرار نهائى" .

عدم الطعن في قرارات التخطى في الترقية الصادرة في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وما تلاه من قوانين معدلة كانت تميز ذلك في المواعيد المقررة قانونا . صيرورة هذه القرارات نهائية . عدم جواز المطالبة بالتعويض عنها لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرارات ذاتها .

١ - إذا كانت القوانين الصادرة بشأن رجال القضاء والنيابة العامة السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ صريحة في إختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات التخطى في الترقية وبالحكم في التعويض الناشئ عن ذلك ، وكان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وإن منع



التظلم من القرارات الصادرة بعدم الترقية إلا أن هذا المنع مرجعه ما وضعه المشرع بهذا القانون من تنظيم جديد منح رجال القضاء والنيابة العامة بمقتضاه الحق في التظلم أمام مجلس القضاء الأعلى من التخطي في الترقية قبل إصدار الحركة القضائية ، وإذ حل هذا التنظيم الجديد المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين اللاحقة له فيما أوردته من ضمانات لرجال القضاء والنيابة العامة محل الأحكام المقررة بالقوانين السابقة والتي تقيم الإختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات تخطيهم في الترقية والحكم في التعويض ، فإن مقتضى ذلك أنه إذا كان التخطي في الترقية سابقا على نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن تختص محكمة النقض بنظر طلب إلغاء قرار التخطي وكذلك طلب التعويض الناشئ عنه .

٢ - متى كان الطالب يستند في طلب التعويض الأدبي والمادى إلى تخطيه في الترقية في الحركات القضائية التي صدرت في السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ مما دفعه إلى تقديم استقالته ، وكان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وما تلاه من قوانين معدلة له حتى سنة ١٩٥٢ تجيز للطالب الطعن في قرارات تخطيه في الترقية في المواعيد وبالإجراءات التي حددتها هذه القوانين ، فإن الطالب إذ لم يطعن في هذه القرارات فقد أصبحت نهائية وبالتالي فلا يجوز له إستنادا إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذه القرارات أن يطالب بتعويض عنها لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرارات ذاتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ تقدم الأستاذ ... القاضي السابق إلى هذه المحكمة طالبا الحكم



بإلزام وزارة العدل بأن تدفع له مبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات ، وقال شرحاً لطلباته إنه عين في سنة ١٩٢٤ وكيلًا للنائب العام وظل يتدرج في طائفة النيابة والقضاء إلى أن رقى في سنة ١٩٤١ قاضياً من الدرجة الأولى ، إلا أن وزارة العدل تخطته في الترقية رغم أهليته لها وحلول حقه في الترقية منذ عام ١٩٤٩ مما دفعه إلى تقديم استقالته في سنة ١٩٥٢ محتفظاً فيها بالحق في المطالبة بتعويضات ، ذلك أنه لو رقى في دوره لوصل لدرجة مستشار من زمن بعيد . وإذ حاق به من جراء ذلك ضرر مادي وأدبي يستحق عنه تعويضاً قدره بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات فقد أقام الدعوى رقم ٣٨٧٩ سنة ١٩٥٥ مدني كلي القاهرة بطلب الحكم بإلزام وزارة العدل بأن تدفع له هذا المبلغ ، إلا أن المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فأقام الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥٥ أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة بالمطالبة بالتعويض المشار إليه فقضت هذه المحكمة هي الأخرى بجلسته ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ بعدم اختصاصها ، فتقدم إلى هذه المحكمة بطلب الحكم بالتعويض سالف البيان ، وبعد أن عدل طلباته عدة مرات انتهى إلى طلب الحكم له بتعويض أدبي يتمثل في منحه لقب مستشار وبتعويض نقدي قدره بمبلغ ٢٥ ج شهرياً تدفعه له وزارة العدل كإيراد مرتب مدى حياته .

وحيث إن وزارة العدل قدمت مذكرة دفعت فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ، واحتياطياً طلبت رفضه موضوعاً ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الدفع وباختصاص هذه المحكمة وفي الموضوع برفضه .

وحيث إن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذا الطلب مردود ، ذلك أنه يبين من القوانين الصادرة بشأن رجال القضاء والنيابة العامة ، أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قضى في المادة ٢٣ منه باختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة كما تختص بالنظر في طلبات



التعويض الناشئة عن ذلك ، ولم تغير القوانين المتعاقبة رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ من هذا الذي تضمنته المادة ٢٣ سالفه البيان وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية واستحدثت المادة ٨٧ منه وما بعدها بعض الأحكام الخاصة بتنظيم إجراء الحركة القضائية وطريق تظلم رجال القضاء والنيابة العامة في حالة تخطيهم في الترقية فقضت بأن يقوم وزير العدل بإخطار من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط ولمن أخطر بذلك الحق في التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى ، كذلك يقوم وزير العدل بإخطار من حل دورهم من رجال القضاء والنيابة العامة ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية وتبين في الإخطار أسباب التخطي ويفصل مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن فصلا نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق أو أمام أية جهة قضائية أخرى ، ثم أوردت المادة ٩٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٤ الصادر في ١٢/٨/١٩٥٣ ما تختص به دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لشئون رجال القضاء والنيابة العامة فقضت بأنها تختص بنظر كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم هذا التعيين والنقل والندب والترقية كما تختص بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وتختص أيضا بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم وألحقت ذلك بأن القرارات الصادرة بالترقية يكون الطعن فيها بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى طبقا للمادة ٨٧ المشار إليها . ولما كانت القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ صريحة في إختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات التخطي في الترقية وكذلك بالحكم في التعويض الناشئ عن ذلك ، وكان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وإن منع التظلم من القرارات الصادرة بعدم الترقية إلا أن هذا المنع مرجعه ما وضعه المشرع بهذا القانون من تنظيم جديد منح رجال القضاء والنيابة العامة بمقتضاه على النحو السالف بيانه الحق في التظلم أمام مجلس القضاء الأعلى من التخطي في الترقية قبل إصدار الحركة القضائية ، وإذ حل هذا التنظيم الجديد المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين اللاحقة له



فما أوردته من ضمانات لرجال القضاء والنيابة العامة محل الأحكام المقررة بالقوانين السابقة والتي كانت تقيم الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات تخطيهم في الترقية والحكم في التعويض، فإن مقتضى ذلك أنه إذا كان التخطي في الترقية سابقا على نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن تختص محكمة النقض بنظر طلب إلغاء قرار التخطي وكذلك طلب التعويض الناشئ عنه . ولما كان الطالب قد أسس طلبه التعويض على أن وزارة العدل قد أساءت إستهمال سلطتها فتخطته في الحركات القضائية التي صدرت في السنوات ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ وهي حالة تمت قبل مريان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن هذه المحكمة تكون مختصة بنظر هذا الطلب مما يتعين معه رفض الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إنه عن موضوع الطلب فإنه لما كان الطالب يستند في طلب التعويض الأدبي والمادى إلى أن وزارة العدل قد تخطته في الترقية في الحركات القضائية التي صدرت في السنوات ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ مما دفعه إلى تقديم إستقالته ، وكان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وما تلاه من قوانين معدلة له حتى سنة ١٩٥٢ على ما سلف البيان — تجيز للطعن الطعن في قرارات تخطيه في المواعيد وبالإجراءات التي حددتها هذه القوانين، وكان الطالب لم يطعن في هذه القرارات فقد أصبحت نهائية ، وبالتالي فلا يجوز للطالب إستنادا إلى ما يدعيه من صيوب شابت هذه القرارات أن يطالب بتعويض عنها لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرارات ذاتها .

وحيث إنه لما تقدم تعين رفض الطلب .



## (ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد / المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، بطرس زغلول ، وأحمد حسن ميكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) جمارك . "الأرصفة الجمركية" . رسوم .

الأرصفة الجمركية من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة . عدم جواز تأجيرها .  
الإنتفاع بها مقابل رسوم .

(ب) جمارك . "عوائد الأرضية" . "سلطة تحديدها" .

عدم ترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمصلحة الجمارك . وزير المالية وحدده  
سلطة تحديدها .

(ج) جمارك . "عوائد الأرضية" .

عدم صدور قرار من وزير المالية بزيادة عوائد الأرضية التي أضافتها مصلحة  
الجمارك يجعلها زيادة غير قانونية .

١ — الأرصفة الجمركية باعتبارها من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة  
لا يجوز تأجيرها ، وإنما يجوز تحويل منفعتها الى الأفراد ويكون الإنتفاع بها  
مقابل رسم لا أجرة .

٢ — إذ نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر  
في ١٤/٢/١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية على أنه "تحدد بمقتضى قرار يصدره



وزير المالية عوائد الأرضية والشبالة والتمكين ( الترخيص بالسفر ) ... ، وأصدر وزير المالية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ في ١٤/٢/١٩٣٠ ونصت مادته الأولى على أنه "يستمر تحصيل عوائد الأرضية والشبالة والتمكين طبقاً للأنظمة وبالفئات المعمول بها الآن" ، وبعد ذلك أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ الذي ورد في ديباجته ما يلي "بعد الرجوع إلى المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالمراسيم بقوانين رقم ... وعلى المادة الأولى من القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠" ، ونص في مادته الأولى على أنه تزداد عوائد الأرضية على الأسمدة الكيماوية المفرغة في مخازن المشتريات بالجمارك بواقع ١٠٠٪ من الفئات المعمول بها بالقرار المشار إليه . فقد دل ذلك على أن المشرع لم يترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمطلق تصرف مصلحة الجمارك وإنما خول وزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد .

٣ — الزيادة التي أضافتها مصلحة الجمارك على عوائد الأرضية بنسبة ٥٠٪ سنة ١٩٤٥ . ولم يصدر بها قرار من وزير المالية تنفيذا لما تقضى به المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ تكون زيادة غير قانونية . ولا يجوز أن تدخل في حساب الزيادة المقررة بقرار وزير المالية رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤١٣٧ سنة ١٩٦١ كلى مصر ضد المطعون عليهم تطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٨٥١٣ ج و ٧٤٨ م وقالت شرحا لدعواها إن جمرات المحمودية بالإسكندرية — المطعون عليه الثالث — حصل منها عوائد أرضية عن أسمدة مستوردة من الخارج بواقع ثلاثة أمثال الفئة الأصلية بدلا من ضعف هذه الفئة كما كانت تقضى بذلك



القوانين واللوائح المعمول بها وقتئذ ، وقد ترتب على ذلك أن دفعت الشركة الطاعنة دون وجه حق في الفترة من ١/١/١٩٥٥ إلى ٢١/٦/١٩٥٦ عوائد أرضية بلغت ٨٥١٣ ج و ٧٤٨ م ، وإذا امتنع المطعون عليه الثالث عن رد هذا المبلغ فقد أقامت الشركة دعواها للحكم لها بطلباتها . دفع المطعون عليهم بسقوط الدعوى لانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ علم الطاعنة بحقها في استرداد ما دفع منها بغير حق . وفي ٢٦/٤/١٩٦٢ حكمت محكمة أول درجة بقبول الدفع ورفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٥٢٤ سنة ٧٩ ق استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٢/١/١٩٦٣ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وحددت جلسة لنظر باقي طلبات الطاعنة ، ثم قضت في ٢٢/١٢/١٩٦٣ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩/٢/١٩٦٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما نقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض دعواها باسترداد عوائد الأرضية التي حصلها منها جمرك المحمودية بالإسكندرية بغير وجه حق عن الأسمدة المستوردة إستنادا إلى أن مصلحة الجمارك زادت من هذه العوائد بنسبة ٥٠٪ في سنة ١٩٤٥ إستعمالا لحقها المطلق في زيادة مقابل الإنتفاع بالأموال العامة مسترشدة في هذا الخصوص بقوانين إيجار الأماكن ، وأنه صدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ بزيادة فئات العوائد بنسبة ١٠٠٪ أخرى مما ترتب عليه أن أصبحت العوائد ثلاثة أمثال الفئة الأصلية ، هذا في حين أن الزيادة لم تتجاوز ضعف هذه الفئة إذ كان يجب أن تحتسب الزيادة المقررة بواقع ١٠٠٪ من الفئة الأصلية فقط وليس على أساس هذه الفئة مضافا إليها الزيادة الأولى المقررة خطأ بنسبة ٥٠٪ ، ذلك أن العلاقة بين مصلحة الجمارك والشركة الطاعنة ليست علاقة تأجيرية ولا تعتبر عوائد الأرضية أجرة ، فلا محل للاسترشاد بقوانين إيجار الأماكن في تحديد فئات عوائد الأرضية ورفعها بنسبة ٥٠٪ للاختلاف بين طبيعة وظروف كل من المكانين — هذا إلى أنه لا محل لإعمال الزيادة الأولى المقررة بواقع ٥٠٪



لعدم صدور قرار وزاري بها طبقا لما يقضى به القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ولأن القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ قضى بزيادة هذه العوائد بواقع ١٠٠٪ من الفئة الأصلية التي كان معمولاً بها بالقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه أساسا على أن مصلحة الجمارك زادت من عوائد الأرضية في سنة ١٩٤٥ بواقع ٥٠ ٪ استعمالا لحقها المطلق في زيادة مقابل الإنتفاع بالأرصفة الجمركية مسترشدة في ذلك بقوانين إيجار الأماكن ، وأن وزير المالية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ بزيادة فئات العوائد بنسبة ١٠٠ ٪ ، ورتب الحكم على ذلك أن نسبة الـ ٥٠ ٪ السابق تقريرها تدخل في حساب الزيادة الجديدة ، فلا يكون للطاعة حق في استرداد الفروق المطلوبة ، وهذا الذي قرره الحكم و انتهى إليه غير صحيح في القانون ، ذلك أن الأرصفة الجمركية وهي من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة لا يجوز تأجيرها وإنما يجوز تخويل منفعتها إلى الأفراد ويكون الإنتفاع بها مقابل رسوم لا أجرة . وإذ نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجمركية على أنه ”تحدد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشيالة والتمكين ( الترخيص بالسفر ) . . . . “ وأصدر وزير المالية القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ في ١٤/٢/١٩٣٠ ونصت مادته الأولى على أنه ”يستمر تحصيل عوائد الأرضية والشيالة والتمكين طبقا للأنظمة والفئات المعمول بها الآن“ ، وكان وزير المالية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ الذي ورد في ديباجته ما يلي ”بعد الإطلاع على المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالمراسم بقوانين رقم . . . . وعلى المادة الأولى من القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ ونص في مادته الأولى على أنه ” تزداد عوائد الأرضية على الأسمدة الكيماوية المفرغة في مخازن الفترات بالجمارك بواقع ١٠٠ ٪ من الفئات المعمول بها بالقرار المشار إليه“ ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمطلق تصرف مصلحة الجمارك وإنما خول وزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد . وقد أصدر وزير المالية تنفيذا لذلك القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وهو يقضى بأن يستمر تحصيل عوائد الأرضية طبقا للأنظمة والفئات المعمول بها ،



وعندما رأى زيادة عوائد الأرضية على الأسمدة الكيماوية أصدر وزير المالية القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ بزيادة هذه العوائد بنسبة ١٠٠٪ من الفئات الأصلية المعمول بها بالقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ ، مما مؤداه مضاعفة الفئات الأصلية لهذه العوائد . أما الزيادة التي أضافتها مصلحة الجمارك على عوائد الأرضية بنسبة ٥٠٪ في سنة ١٩٤٥ فلم يصدر بها قرار من وزير المالية تنفيذا لما تقضى به المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، وتكون بالتالى زيادة غير قانونية ولا يجوز أن تدخل فى حساب الزيادة المقرره بالقرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب زيادة الـ ٥٠٪ ضمن الزيادة التي أضافها القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنة برد الفروق الزائدة المحصلة منها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ٢٢٨ )

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” الطلب العارض ” .  
طلب رفض الدعوى تأسيسا على إنكار التوقيع ، أو على أن العقد وصية  
ليس طلبا عارضا ، بل هو وسيلة دفاع .

( ب ) دعوى . ” تقدير قيمة الدعوى ” .

المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى هو أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع  
قانون الرسوم .

( ج ) إختصاص . ” إختصاص قيمي ” . إستئناف . ” الأحكام الجائز  
استئنافها ” . نظام عام .

جواز استئناف أحكام محكمة أول درجة مهما تكن قيمة الدعوى متى خرجت  
على قواعد الاختصاص القيمي والتي كانت تعتبر من النظام العام قبل مريان أحكام  
القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

( د ) إختصاص . ” إختصاص قيمي ” . نظام عام .

مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات ، إلزام المحكمة الابتدائية ما يتعلق بالنظام  
العام من قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ، وعدم الخروج عليها صراحة  
أو ضمنا .

- ١ — طلب الطاعة رفض الدعوى تأسيسا على إنكار توقيعها على عقد البيع  
أو على أن العقد في حقيقةه وصية — لا يعتبر منها — بوصفها مدعى عليها —  
طلبا عارضا بل هو وسيلة دفاع تدخل في نطاق المناضلة في الدعوى الأصلية .
- ٢ — المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى — على ما جرى عليه قضاء محكمة



النقض — ليس هو عمل أقلام الكتاب ولكنه أعمال أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قوانين الرسوم<sup>(١)</sup> .

٣ — إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيها فإنها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، وإذا كانت المادة ١٣٤ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت عدم الاختصاص بسبب قيمة الدعوى من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فإذا قضت في موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص القيسى التي كانت معتبرة من النظام العام في ظل القانون الواجب التطبيق ويكون حكمها مما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> .

٤ — مناط تحديد الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها

(١) راجع نقض جلسة ١٩٥٥/٣/٣١ الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق مجموعة القواعد لربع قرن ص ٦٢٤ قاعدة ٦٢٤ .

(٢) راجع نقض جلسة ١٩٥٥/٢/١٠ الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق مجموعة القواعد لربع قرن ص ١٩٥ قاعدة ٧٧ . ونقض جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ الطعن ١١٠ لسنة ٣٣ ق مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض العدد الثالث ص ١١٠ ق ١ ونقض جلسة ١٩٥٩/٣/٥ الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٤ ق مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض العدد الثالث ص ١١١ قاعدة ٤ . ونقض جلسة ١٩٦١/٢/٢ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٢٢ ونقض جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ٧٠٢ . ونقض جلسة ١٩٦٣/٢/١٤ الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ٢٤٧ .



القانون وألا تخرج صراحة أو ضمنا على ما كان من تلك القواعد متعلقا بالنظام العام<sup>(٣)</sup> .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٤٨٥ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة قوص الجزئية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٣ المبرم بينها وبين الطاعنة والمتضمن بيع هذه الأخيرة لها ٣ ف و ٩ ط و ١٠ س ضمن ٦ ف و ١٨ ط و ٢٠ س الميينة بالعقد بثن قدره ١٦٩ ج و ٧٨٠ م . ودفعت الطاعنة بإنكار توقيعها على العقد . وفى ١٩٥٧/٢/٢ حكمت محكمة قوص بإحالة الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية وجاء بأسباب هذا الحكم أن نصاب الدعوى يدخلها فى اختصاص المحكمة الجزئية وأن المحكمة لا ترى مانعا من إحالة الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية لاتفاق الطرفين على ذلك ، وقيدت الدعوى أمام محكمة قنا برقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ كلى ، وحكمت هذه المحكمة بجلاسة ١٩٦١/١/١٢ بصحة الورقة المؤرخة ١٩٤٦/١٠/٣ وبإثبات صحة عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٣ والمتضمن بيع الطاعنة للمطعون عليها ٣ ف و ٩ ط و ١٠ س

(٣) راجع تقض ١٩٥٥/٢/١٠ الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق مجموعة القواعد لربع قرن ص ١٩٥ قاعدة ٧٧ . وتقض جلاسة ١٩٥٩/٣/٥ الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٤ ق مجموعة القواعد التى قررت محكمة النقض العدد الثالث ص ١١١ قاعدة ٤ . ونقض ١٩٦١/٢/٢ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكاتب الفنى ص ١٢ . ونقض ١٩٦٢/٥/٢٤ الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكاتب الفنى ص ١٣ ص ٧٠٢ .



ضمن ٦ ف و ١٨ ط و ٢٠ س الموضحة الحدود بالعقد نظير ثمن قدره ١٦٩ ج و ٧٨٠ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٦ سنة ٣٦ ق أسيوط ، وفي ١٩٦٣/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف لقلة النصاب . وفي ١٩٦٤/٢/٢٠ قررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرتين انتهت فيهما إلى طلب نقض الحكم . وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيانه إن الثابت في الدعوى أن الطاعنة أنكرت صدور عقد البيع منها وتمسكت بإبطاله على أساس أنه وصية ، وأنه كان يتعين تقدير قيمة الدعوى بقيمة العقد كله أى بما يزيد على ٢٥٠ ج وذلك تأسيسا على المادة ٣٩٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه إذا قدم المدعى عليه طلبا عارضا كان التقدير على أساس أكبر الطلبين الأصلي أو العارض وهو ما انتهى إليه قلم الكتاب إذ أعاد تقدير قيمة الدعوى على أساس عقد البيع كله ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر قيمة الدعوى ١٦٩ ج و ٧٨٠ م ولم يعتد بقيمة الطلب العارض قولا منه بأن جزءا من هذا الطلب وهو نصفه ليس محل منازعة لأن المشتري لهذا الجزء لم تدخل أو تدخل في الدعوى وليس للحكم الذى يصدر فيها حجية بالنسبة لها . وقد أخطأ الحكم فيما قرره في هذا الخصوص ، وما رتبته على ذلك من الحكم بعدم جواز الإستئناف بالإستناد إلى أن قيمة الدعوى تدخل في النصاب الإتهائى لمحكمة قنا الابتدائية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن طلب الطاعنة رفض الدعوى تأسيسا على إنكار توقيعها على عقد البيع أو على أن العقد في حقيقته وصية لا يعتبر منها - بوصفها مدعى عليها - طلبا عارضا بل هو وسيلة دفاع تدخل في نطاق المناضلة في الدعوى الأصلية ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد في تقدير قيمة الدعوى إلا بما طلبته المدعية في صحيفة دعواها يكون صحيحا في القانون . ولا يغير من ذلك تقدير قلم الكتاب للرسوم أثناء نظر الدعوى بقيمة عقد البيع كله ، إذ أن المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس هو عمل أقلام الكتاب ولكنه أعمال أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قوانين الرسوم .



وحيث إن حاصل السبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه تقول الطاعنة إنه بفرض صحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ ج فإن هذا الحكم هو مما يقبل الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ / ٢ من قانون المرافعات التى تميز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص مهما تكن قيمة الدعوى ذلك أن قضاء محكمة قوص بالاستجابة إلى اتفاق الطرفين على إحالة الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية رغم ما أوردته فى أسبابها من أنها هى المختصة بالدعوى لأن قيمتها تدخلها فى نصاب اختصاصها وأنها لم تقرر الإحالة إلا استجابة لطلب طرفيها ، هذا القضاء لا يقيد محكمة قنا الابتدائية التى كان يتعين عليها أن تقضى بعدم الاختصاص لتعلق الاختصاص القيمى بالنظام العام ، وإذا قضت هذه المحكمة فى الموضوع وانطوى قضاؤها على قضاء ضمنى باختصاصها فإنه يكون مما يجوز استئنافه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول أن قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ ج ، ومن ثم فهى تدخل فى اختصاص محكمة المواد الجزئية عملا بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، ولما كانت المادة ١٣٤ من هذا القانون — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — قد جعلت عدم الاختصاص بسبب قيمة الدعوى من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو فى الاستئناف ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . وإذا قضت محكمة قنا الابتدائية فى موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص القيمى التى كانت معتبرة من النظام العام فى ظل القانون الواجب التطبيق ويكون حكمها مما يجوز استئنافه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ما ذكره من أن قيمة الدعوى مما يدخل فى الاختصاص النهائى للمحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٥١ مرافعات فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أن مناط تطبيق القاعدة الواردة فى تلك المادة



أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون وألا تخرج صراحة أو ضمنا على ما كان من تلك القواعد متعاقبا بالنظام العام ، وهو ما لم تلتزمه المحكمة في هذه الدعوى ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة قوص الجزئية قضت بإحالة الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية بما يعد قضاء بعدم اختصاصها حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، ذلك أن الثابت أن محكمة قوص الجزئية لم تقض بعدم اختصاصها لا صراحة ولا ضمنا بل قررت أنها هي المختصة وأحالت الدعوى للمحكمة الابتدائية إستجابة لاتفاق طرفي الدعوى وهو ما يخالف النظام العام في ظل القانون المعمول به وقتئذ ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن محكمة الإستئناف بقضائها بعدم جواز الإستئناف قد حجبت نفسها عن النظر في شكل الإستئناف فيتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إليها لتقول كلمتها في هذا الشأن .



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا .

( ٢٢٩ )

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق :

(١) تقادم . ” وقف التقادم ” .

مقتضى نص المادة ٢/٣٨٢ مدني ، عدم وقف التقادم الذي يزيد مدته  
على خمس سنوات لمصلحة من لا تتوافر فيه الأهلية إذا كان له من يمثله . حلة ذلك  
حلل النائب محل الأصل . مقتضى المادة ٨٥ مدني قديم وقف التقادم لمصلحته  
ولو كان له نائب يمثله قانونا .

(ب) قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان ” . تقادم .

مدة وضع اليد المتداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون المدني الحالي .  
وجوب تطبيق نص القانون المدني القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل  
بالقانون المدني الحالي . م ٢/٧ مدني حالي .

(ج) حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” تسبيب كاف ” .

خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة قضائه . النعي به غير منتج .

(د) إثبات . ” الإقرار ” . ” الإقرار غير القضائي ” . ” حجية الإقرار  
غير القضائي ” .

عدم اعتبار أقوال الخصم أمام الخير قبل إدخاله أو تدخله طرفا في الدعوى صادرة  
أثناء سير الدعوى ، فلا تعد إقرارا قضائيا ملزما حتما ، بل هي من قبيل الإقرار غير  
القضائي الذي يخضع لتقدير قاضي الموضوع متى كان سائغا .

(هـ) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البيئة ” .

كفاية ورود الشهادة على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها . عدم اشتراط ورود شهادة  
الشاهد على تفاصيل الواقعة .



(و) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” البيئة “ .

تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع .

(ز) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” السبب الجديد “ .

عدم قبول الدفاع القائم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع أمام محكمة النقض .

١ — إن التقنين المدني الحالي وإن قضى بالمادة ٣٨٢/٢ منه بأن التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تتوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يمثله قانونا فلا يقع وقف التقادم لمصلحته إذا كان له من يمثله اعتبارا بأن النائب يحمل محل الأصل فيتعين عليه أن يتولى أمر المطالبة عنه ، إلا أن التقنين المدني القديم كان يقضى في المادة ٨٥ منه بأن هذا التقادم لا يسرى في حق عديم الأهلية أو ناقصها على وجه الإطلاق فيقع الوقف لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانونا .

٢ — إذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون الحالي فإنه يجب طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني أعمال نص القانون المدني القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بنصوص القانون المدني الحالي .

٣ — خطأ الحكم في احتساب مدة التقادم إذا كان واردا فيما يجاوز المدة القانونية فلا حاجة للدعوى به ولا يؤثر على سلامة قضائه ، فإن النعي عليه به يكون غير منتج .

٤ — لا تعتبر الأقوال التي تصدر أمام الخبير المشتدب في الدعوى من أحد الخصوم قبل إدخاله أو تدخله طرفا فيها صادرة أثناء سير الدعوى ، فلا تعد إقرارا قضائيا ملزما حتما ، وإنما هي من قبيل الإقرار غير القضائي الذي يخضع لتقدير قاضي الموضوع . ولا تثريب عليه إن هو لم يأخذ به متى كان تقديره سائغا .

٥ — لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها .

٦ — تقدير قاضى الموضوع لأقوال الشهود مما يدخل فى إطلاقاته .

٧ — لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بأن وضع اليد على أطيان النزاع كان بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك ذلك أن هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٣١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليهم الثلاثة الأولين والمرحومين فتح الله رحيم سليم ومحمد عبد الجواد سليم مورثى باقى المطعون عليهم عدا الفريق الأخير وهم ورثة المرحوم عبد المجيد حسن سليم وطلبا فى صحيفة المعلنه فى ١٩٥٢/١٢/٤ الحكم بثبوت ملكيتهما لمقدار ٤ ف و ٨ ط و ٤ س شيوعا فى الأطيان الميئنة الحدود والمعالم بالصحيفة وبإلزام المدعى عليهم بالتسليم وبأن يدفعوا لهما متضامين مبلغ ٢٤١ ج و ٢٠ م مع ما يستجد بواقع ٢٠ ج سنويا عن الفدان الواحد لحين التسليم الفعلى ، وقالوا بياناً للدعوى إن هذه الأطيان ضمن مساحة مقدارها ٢١ ف و ١٦ ط و ٢٠ س كانت مملوكة لوالدهما أنسطاس زوليا وظلت فى حيازته حتى آلت إليهما بالميراث عند وفاته سنة ١٩٤١ ، غير أن المدعى عليهم اغتصبوا منها الأطيان موضوع هذه الدعوى ووضعوا يدهم عليها سنة ١٩٤٤ دون سند قانونى . والمحكمة قضت فى ١٩٥٤/٣/١٦ بنذب مكتب الخبراء لتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وتقدير صافى الربح . وإذ قدم الخبير تقريراً جاء فيه أن مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم يضع يده على جزء من أطيان النزاع فقد أدخل الطاعنان مورث هذا الفريق خصماً فى الدعوى للحكم عليه مع الباقيين بطلباتهما . وفى ١٩٥٥/١١/٢٢ قضت المحكمة بنذب مكتب الخبراء مرة ثانية لمباشرة المأمورية ذاتها فى مواجهة الخصم المدخل . وبعد أن أودع الخبير الثانى تقريره



قضت المحكمة في ١٤/٤/١٩٥٩ بثبوت ملكية الطاعنين لمقدار ٣ ف و ١٧ ط و ١٧ س الموضح بتقرير الخبير الأول وتسليمه وبعد عدم قبول الدعوى بالنسبة لمقدار ١٤ ط و ٨ س الموضح بهذا التقرير وبإلزام مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم بأن يدفع للطاعنين مبلغ ٢٠٧ ج و ٣٩٧ م وبإلزام باقي المطعون عليهم بأن يدفعوا لهما مبلغ ٣٧٩ ج و ٣١٢ م. إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٧ سنة ١٥ ق الإسكندرية . وفي ١٩/١١/١٩٦٠ قضت المحكمة بنذب خبير ثالث لتحقيق الخلاف بين الخبيرين المتدينين من محكمة أول درجة ووضع اليد ومدته وسببه . وقضت في ١٧/٢/١٩٦٢ بعد أن أودع هذا الخبير تقريره بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ملكية المطعون عليهم لأطيان النزاع بالتقادم . وفي ٢٣/١٢/١٩٦٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن المطعون عليهم اكتسبوا ملكية أطيان النزاع بوضع يدهم عليها مدة ثلاثين عاما إستنادا إلى ما قرره الشاهدان في التحقيق الذي أبحرته محكمة الإستئناف ، هذا في حين أن الطاعنين كانا قاصرين عند وفاة مورثهما في مارس سنة ١٩٤١ وقد بلغ أولهما سن الرشد في ٢٦/١١/١٩٤٧ وبلغه ثانيهما في ١٨/٢/١٩٥١ فلا يسرى التقادم في حقهما طبقا لنص المادة ٨٥ مدنى قديم الواجب التطبيق مدة قصرهما السابقة على العمل بنصوص القانون المدنى الحالى وهو ما يستتبع وقف التقادم لمصلحتهما ولو كان لهما نائب يمثلهما قانونا ، ولكن الحكم المطعون فيه احتسب ضمن مدة التقادم مدة الوقف السابقة على العمل بالقانون الحالى في ١٥/١٠/١٩٤٩ وهى ثمانى سنوات ونصف كما احتسب مدة نظر النزاع من تاريخ رفع الدعوى في ٤/١٢/١٩٥٢ حتى تاريخ التحقيق الذى أبحرته المحكمة في ٢٣/٤/١٩٦٣ وهى تزيد على عشر سنوات ، ولو أن الحكم إستنزل هاتين المادتين لما اكتملت مدة التقادم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن التقنين المدني الحالي وإن قضى بالمادة ٣٨٢ / ٢ منه بأن التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تتوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يمثله قانونا فلا يقع وقف التقادم لمصلحته إذا كان له من يمثله اعتبارا بأن النائب محل محل الأصل فيتعين عليه أن يتولى أمر المطالبة منه ، إلا أن التقنين المدني القديم كان يقضى في المادة ٨٥ منه بأن هذا التقادم لا يسرى في حق عديم الأهلية أو ناقصها على وجه الإطلاق فيقع الوقف لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانونا . وإذا كان الثابت الذي حصله الحكم المطعون فيه من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف ومن أقوال الشاهدين في التحقيق الذي أجرته أن المطعون عليهم ومورثيهم من قبلهم هم الذين يضعون اليد على أطيان النزاع منذ رسا مرادها على مورث الطاعنين بتاريخ ١٩٢٨/٥/٢٨ إلى أن قدم الخبير تقريره المؤرخ ١٩٦٢/٣/٢٩ ولم ينزعهم أحد في وضع يدهم وأن مورث الطاعنين وهما من بعده لم يضعوا يدهم عليها ، وكانت مدة وضع يد المطعون عليهم على هذا النحو متداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون الحالي بما يوجب طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني إعمال نص القانون المدني القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بنصوص القانون المدني الحالي ، إلا أنه لا جدوى من النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون في حسابه لمدة التقادم ، ذلك أنه وإن لم يتقصص الحكم من حسابها المدة التي كان الطاعنان فيها قاصرين منذ وفاة مورثهما في مارس سنة ١٩٤١ إلى تاريخ انتهاء العمل بالقانون المدني القديم في ١٤/١٠/١٩٤٩ ، ولئن لم يلتفت الحكم إلى تاريخ رفع الدعوى ليجمعه نهاية للتقادم ، إلا أنه باستئصال مدة وقف التقادم لقصر الطاعنين البالغة ثمانى سنوات وبضعة شهور من مدة وضع يد المطعون عليهم ومورثهم من قبلهم ابتداء من ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨ حتى رفع الدعوى في ١٩٥٢/١٢/٤ فإن مدة الخمس عشر سنة تكون قد اكتملت ويكون خطأ الحكم في احتساب مدة التقادم ثلاثين سنة من بداية وضع اليد حتى تقديم تقرير الخبير واردا على ما يجاوز المدة القانونية فلا حاجة للدعوى به ولا تأثير له على سلامة قضائه ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير منتج .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالأسباب الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، ويقولان في بيان ذلك إن



مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم أقر في محاضر أعمال الخبير الأول المنتدب من محكمة أول درجة بوضع يد مورث الطاعنين على أطيان النزاع وهما من بعده حتى سنة ١٩٤٧ ، وإن الحكم الابتدائي إعتد على تقرير الخبير وإقرار هذا المورث في رفض إدعاء المطعون عليهم إكتساب الملكية بوضع اليد ، ورغم أن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم الابتدائي فإنه لم يرد على أسبابه ، ولم يأخذ بإقرار الخصوم وهو حجة عليهم ، كما أنه أغفل التحدث عن عقود الإيجار الصادرة عن هذه الأطيان من الوصى عليهما إلى المورث المشار إليه وهي تمنع المورث باعتباره مستأجرا من أن يملك هو أو ورثته بالتقادم أطيان النزاع مهما طالت مدة وضع اليد . هذا إلى أن الحكم اكتفى بأقوال شاهدي المطعون عليهم في إثبات وضع يدهم مع أنه ورد بها أن الشاهدين لا يعرفان مساحة الأطيان ولا الأحواض التي تقع فيها فلا تكون أقوالهما دليلا متجعا في الدعوى لجهاتهما بأرض النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم قد اختصم في الدعوى بعد أن أودع الخبير الأول تقريره فلم يكن خصما فيها وقت صدور الأقوال المسندة إليه أمام هذا الخبير ، وإذا لا تعتبر الأقوال التي تصدر من أحد الخصوم أمام الخبير المنتدب في الدعوى قبل إدخاله أو تدخله طرفا فيها صادرة أثناء سير الدعوى فلا تعد إقرارا قضائيا ملزما حتما وإنما هي من قبيل الإقرار غير القضائي الذي يخضع لتقدير قاضي الموضوع فلا تثريب عليه إن هو لم يأخذ به متى كان تقديره سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إثبات وضع يد المطعون عليهم على ما قرره الشاهدان في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف وما ورد بتقرير الخبير الذي ندبته من أن المطعون عليهم ومورثيهم هم الذين وضعوا اليد على أرض النزاع من تاريخ رسو مزادها في ١٩٢٨/٥/٢٨ حتى اكتملت مدة التقادم ، وإذا لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها ، وكان تعيب الحكم بالخطأ في الإعتد على أقوال الشاهدين مع عدم إلمامهما بكامل المعالم المتعلقة بأطيان النزاع ليس من شأنه أن يؤثر في النتيجة التي استخلصها من شهادتهما ولا يعدو أن يكون جدلا

موضوعيا في تقدير قاضي الموضوع لأقوال الشهود مما يدخل في إطلاقاته ، فان الحكم وقد اعتمد في إثبات وضع يد المطعون عليهم المدة المكسبة للملكية على أقوال الشاهدين المؤيدة بتقرير الخبير ولم يأخذ بأقوال مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم أمام الخبير الأول قبل إختصامه في الدعوى لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه قصور في التسييب . لما كان ذلك وكان الثابت بدفاع الطاعنين أمام محكمة الموضوع أنهما قدما عقود الایجار التي أبرمها وصيهما مع مورث الفريق الأخير من المطعون عليهم للتدليل على شمولها بالوصاية ووقف التقادم لمصلحتهما مدة قصرهما ولم يتمسكا بأن أطيان النزاع تدخل ضمن الأطيان المؤجرة بموجب هذه العقود ، فانه لا يقبل من الطاعنين التحدى بها أمام محكمة النقض للقول بأن هذا المورث كان يضع يده على أطيان النزاع بسبب وقتي معلوم غير أسباب التملك ذلك أن هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع ، وإذ لا تلتزم محكمة الاستئناف إن هي ألغت الحكم الابتدائي بالرد على الأدلة التي ساقها مادام قضاؤها مبنيًا على أساس سليم ، فان النعي على الحكم في جميع ما ورد به يكون على غير أساس .



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

( ٢٣٠ )

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٤ القضائية :

تنفيذ عقارى . " تنبيه نزع الملكية " . " تسجيله " . " أثره " . تسجيل .  
مناط عدم قفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حق الدائن الحاجز .  
انحصاره فى تأخر شهر التصرف وكونه مسبوقا بتسجيل التنبيه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .  
عدم تعليقه على توفر الغش أو سوء النية من جانب المتصرف إليه .

نص المادة ١/٦١٦ مرافعات الذى يقرر عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل  
بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حق الدائن الحاجز الذى تعلق حقه بالتنفيذ  
على العقار هو نص عام وغير معلق على توفر الغش أو سوء النية من جانب  
المتصرف إليه إذ رتب المشرع هذا الأثر بصفة مطلقة على مجرد شهر التصرف  
بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت الشهادة السلبية الصادرة  
من مكتب الشهر العقارى بناء على طلب المتصرف إليه تنطبق على العقار موضوع  
النزاع فإن الخطأ فيها وإن جاز أن يترتب عليه مساءلة الموظف المتسبب فى ذلك  
إلا أنه ليس من شأنه أن يهدر حق مباشر لإجراءات نزع الملكية الذى يجعل تنبيه  
نزع الملكية قبل تسجيل عقد المشتري فى الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه  
لأن المناط فى عدم النفاذ ينحصر فى تأخر شهر التصرف وكونه مسبوقا بتسجيل  
التنبيه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٦١ مدنى كلى طنطا ضد المطعون ضدهما الأولى والثانية طالبا الحكم بتثبيت ملكيته للعقار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإلغاء جميع إجراءات نزع الملكية المتخذة على هذا العقار ومحو القيود والتسجيلات الموقعة عليه . وقال الطاعن شرحا لدعواه إنه يملك حصة قدرها ٢١٩,٨٢ مترا مربعا شائعة في المنزل المبين بصحيفة الدعوى بطريق الشراء من المطعون ضدها الثانية بموجب عقد مسجل في ١٩٦٠/٣/٢٦ برقم ١٥٧٧ توثيق طنطا ، إلا أنه فوجئ بمباشرة المطعون ضده الأول لإجراءات نزع ملكية هذا العقار بإعتباره دائئا للمطعون ضدها الثانية البائعة . وإذ كان قد حصل على شهادة من الشهر العقارى تفيد عدم وجود قيود أو تسجيلات على هذا العقار في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٠ بما يدل على حسن نيته ، فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها . ودفع المطعون ضده الأول الدعوى بأنه دائئ للمطعون ضدها الثانية بمبلغ ١٦٢٤ ج و ٢٢٠ م وأنه أعلن مدينته بتنبيه نزع ملكية العقار موضوع الدعوى في ١٩٥٨/٣/٣٠ وسجل التنبيه في ١٩٥٨/٥/٦ ، فلا يسرى في مواجهته التصرف الصادر من مدينته إلى الطاعن بعد ذلك ، وطلب رفض الدعوى وأدخل السيد وزير العدل والسيد أمين الشهر العقارى ليصدر الحكم في مواجهتهما . وحكمت محكمة طنطا الابتدائية في ١٩٦٢/١٢/١٨ بثبوت ملكية الطاعن إلى العقار موضوع النزاع وبرفض باقى الطلبات وبإخراج السيد وزير العدل والسيد أمين الشهر العقارى من الدعوى بلا مصروفات . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا طالبا الحكم له بما رفض من طلباته وقيد إستئنافه برقم ٥٣ لسنة ١٣ ق . وفى ١٩٦٣/١٢/٢٣ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن



الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه كان حسن النية عند شرائه العقار موضوع النزاع بالعقد المسجل في ١٩٦٠/٣/٢٦ إذ تأكد من عدم تحمله بأى حق عيني للغير وذلك برجوعه إلى سجلات الشهر العقارى بطنطا وحصوله منها على شهادة سلبية تفيد عدم وجود أى حق للغير على هذا العقار في المدة من أول سنة ١٩٥٣ حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٦٠ وأن مقتضى حسن نيته أن يفضل حقه على العقار بوصفه مشترى له على حق المطعون ضده الأول مباشر إجراءات التنفيذ ، إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر الشهادة المقدمة منه وفضل حق الدائن الحاجز وقضى برفض طلب إلغاء إجراءات التنفيذ لمجرد أنه سجل تنبيه نزع الملكية قبل التصرف الحاصل إليه بدعوى أن هذا التصرف الأخير لا ينفذ في حق الدائن إستنادا إلى نص المادة ١/٦١٦ مرافعات وذلك بالرغم من أن الطاعن كان حسن النية وتملك العقار موضوع النزاع بعقد مسجل ودون أى غش .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول اتخذ إجراءات نزع ملكية العقار موضوع النزاع ضد مدينته المطعون ضدها الثانية وسجل تنبيه نزع الملكية في ١٩٥٨/٥/٦ وأن المطعون ضدها الثانية قامت بعد ذلك ببيع هذا العقار للطاعن بعقد مسجل في ١٩٦٠/٣/٢٦ ولما كان نص المادة ١/٦١٦ مرافعات الذى يقرر عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في حق الدائن الحاجز الذى تعلق حقه بالتنفيذ على العقار هو نص عام وغير معلق على توافر الغش أو سوء النية في جانب المتصرف إليه إذ رتب المشرع هذا الأثر بصفة مطلقة على مجرد شهر التصرف

بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية ، فإنه على فرض أن الشهادة السلبية الصادرة من مكتب الشهر العقاري بطنطا تنطبق على العقار موضوع النزاع فإن الخطأ فيها وإن جاز أن يترتب عليه مساءلة الموظف المتسبب في ذلك ، إلا أنه ليس من شأنه أن يهدر حق المطعون ضده الأول الذي سجل تنبيه نزع الملكية قبل تسجيل عقد الطاعن في الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه ، لأن المناط في عدم النفاذ ينحصر في تأخر شهر التصرف وكونه مسبقا بتسجيل التنبيه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

---



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري فرحات ، محمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح  
الشريني .

( ٢٣١ )

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ القضائية :

إستئناف . ” طريقة رفع الإستئناف “ . إعلان . ” إعلان الخصوم  
في الطعن “ . بطلان . تجزئة . ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية  
والصناعية “ . ” الربط الحكي “ . ” سنة القياس “ .

إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه  
السرعة . خضوعه لحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . ( المادة ١١٨ مرافعات معدلة  
بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ) النزاع حول تعيين سنة القياس . نزاع غير قابل للتجزئة .  
رفع الإستئناف صحيدا بالنسبة لبعض المحكوم لهم . تصحيحه بالنسبة لباقي المحكوم لهم بعد الميعاد .  
لا بطلان .

النص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات — معدلة بالقانون رقم ٢٦٤  
لسنة ١٩٥٣ — على أن ” الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى  
البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الإذنية وكل الدعاوى  
التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى إلتماس إعادة  
النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير بالنسبة إلى الدعاوى  
التي ترفع إلى المحكمة الابتدائية ودون اتباع أحكام المواد ٤٠٦ مكررا وما بعدها بالنسبة  
إلى الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة الإستئنافية “ لا يخضع إستئناف الأحكام  
الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة لحكم  
المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات ويظل خاضعا للقاعدة العامة في طرق  
الطعن في الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ منه والتي  
تجرى بأنه ” إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام

بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من زملائه منضمين إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقيين وأو بعد فواته بالنسبة لهم " وإذ كانت دعوى الطاعة من الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة وكان النزاع فيها يدور حول تعيين سنة القياس التي تتخذ أساسا للربط الحكمي على مورثي المطعون عليهم وفقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هو نزاع سلم الحكم بأنه "غير قابل للتجزئة" ، وكان الثابت إن الإستئناف رفع صحيحا في الميعاد بالنسبة لبعض المحكوم لهم ثم صحح بالنسبة للباقيين ، فإنه لا يبطله إعلان هؤلاء بصفاتهم المصححة بعد الميعاد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الضرائب إتخذت من الأرباح المقدرة على منشأة المولين ماكس وشارل فريمان في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ومقدارها ٣٠٢٥ ج و ٦٣٧ م أساسا لربط الضريبة عليهما في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ وإعترض المولان على هذا الربط وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بإتخاذ متوسط ربح السنتين ١٩٤٦/١٩٤٧ ، ١٩٤٧/١٩٤٨ ومقداره ٢١٩٤ ج و ٦٣٤ م أساسا للربط ، فأقامت المصلحة الدعوى رقم ٧٧٩ سنة ١٩٥٥ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه والحكم باعتبار أرباح المولين في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ والمقدرة بمبلغ ٣٠٢٥ ج و ٦٣٧ م أساسا لربط الضريبة عليهما في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل



أتعاب المحاماة ، كما أقام الممولان ، الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٥ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاء واعتبار أرباحهما فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ والمقدرة بمبلغ ١٣٦٢ ج و ٦١٠ م أساسا للربط مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقررت المحكمة ضم الدعويين .

وبتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت كلا من الطاعنين بمصاريف طعنه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . فاستأنفت المصلحة هذا الحكم ضد ورثة الممولين لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ٤١٠ سنة ١٥ قضائية تجارى الإسكندرية . دفع الحاضر عن المستأنف عليهم بعدم قبول الإستئناف بالنسبة لكل من فريدى وماوسيل من ورثة ماكس فريمان وفرنسيس وتريز من ورثة شارل فريمان لإعلانهم بعد الميعاد وطلب فى الموضوع رفضه . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا ببطلان الإستئناف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف وبمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . طعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى ببطلان الاستئناف مستندا فى ذلك إلى أن المستأنفة تجاوزت ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى بعض المستأنف عليهم مما يبطل الاستئناف فى حق المستأنف عليهم جميعا وفقا للمادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن الاستئناف وقدر رفع صحيفا فى الميعاد بالنسبة إلى بعض المستأنف عليهم وكان موضوع النزاع — وعلى ما سلم به الحكم المطعون فيه — غير قابل للتجزئة ، فإنه كان متعينا اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم وفقا للمادة ٣٨٤ مرافعات ، وإذا أعلنت المصلحة من لم يصح إعلانه من المستأنف عليهم ولو بعد الميعاد — فإن الاستئناف يكون قد تم صحيفا .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات — معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ — والتي تحكم الاستئناف محل الطعن — على أن ” الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الإذنية وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى إلتماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة الابتدائية ودون اتباع أحكام المواد ٤٠٦ مكررا وما بعدها بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة الاستئنافية“ لا يخضع استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة لحكم المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات ويظل خاضعا للقاعدة العامة في طرق الطعن في الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ منه والتي تجرى بأنه ” إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم“ وإذ كانت دعوى الطاعة من الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة وكان النزاع فيها يدور حول تعيين سنة القياس التي تتخذ أساسا للربط الحكمي على مورثي المطعون عليهم وفقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وهل هي سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أم سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ وهو نزاع سلم الحكم بأنه ”غير قابل للتجزئة“ وكان الثابت أن الاستئناف رفع صحيحا في الميعاد بالنسبة لبعض المحكوم لهم ثم صحح بالنسبة للباقيين فإنه لا يبطله إعلان هؤلاء بصفاتهم المصححة بعد الميعاد — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإبطال الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٣٢ )

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) تسجيل . ”تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد“ . شهر عقارى . بيع .  
”الالتزام بنقل الملكية“ . دعوى .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل ، يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل أن يسجل المشتري الثانى من ذات البائع عقده . هذا التسجيل الأخير لا تنتقل به الملكية بالنسبة للمشتري الأول الذى سجل صحيفة دعواه ولا يحول دون الحكم فيها بصحة عقده .

( ب ) دعوى . ”دعوى صحة التعاقد“ . تسجيل . ”تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد“ . بيع . شهر عقارى .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوما فى هذه الدعوى أو ظلوا بعيدين عنها .

١ — مفاد نص المادتين ١٧ و ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . فإذا كان المطعون ضدهما قد سجل صحيفة دعواهما ( بصحة التعاقد ) قبل أن يسجل الطاعن ( مشتر ثان ) عقده الصادر إليه من ذات البائع فإنهما

لا يحتاجان بهذا التسجيل الأخير ولا تنتقل به الملكية إلى الطاعن بالنسبة إليهما وعلى ذلك فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفي حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن (١) .

٢ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع — على ما قضت به المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ — يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة ، سواء كانوا خصوما في تلك الدعوى التي سجلت صحيفتها أو ظلوا بعيدين عنها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهما الثانى والثالث أقاما على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٠٤١ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ والمتضمن بيعه لهما أطيانا زراعية مساحتها ٢٢ فداناً مبينة الحدود والمعالم بالعقد مقابل ثمن قدره ١٣٠ ج للفدان وقالوا بيانا للدعوى أن المطعون ضده الأول كان يملك هذه الأطيان شائعة في مساحة قدرها ٥٥ ف و ٨ ط و ٣ س ثم حرر مع شريكه عقدى قسمة عرفيين مؤرخين ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ اختص بموجبهما بالأطيان المبيعة وأنه لما كانا قد نفذنا التزاماتهما وتسلمنا تلك الأطيان فقد قدما للشهر العقارى طلباً للشهر غير أنه أوقف لقيام حالة الشبوع ومن ثم أقاما الدعوى بطلباتهما سالفة الذكر . ومجلاً صحيفتها في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ برقم ٢٤٠٥ القاهرة . وبصحيفة معلقة

(١) راجع تقض ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦ بمجموعة المكتب الفنى من ١٧ ص ٧٢٣ وتقض

١٤ مارس لسنة ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفنى من ١٤ ص ٢٩٨ . وتقض ١٩٦٧/٦/٢٩

بمجموعة المكتب الفنى من ١٨ ص ١٤٢٧



في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ أدخل في الدعوى خصمين آخرين اشتريا نصيب المتقاسمين مع البائع لهما وطلبا إصدار الحكم في مواجهتهما . وأثناء نظر هذه الدعوى أقام المطعون ضده الأول عليهما الدعوى رقم ١٩٠٨ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة طالبا الحكم بفسخ عقد البيع الصادر منه إليهما لعدم سداد كامل الثمن . تدخل الطاعن في الدعويين منضما في كليهما إلى البائع مؤسسا تدخله على أن هذا الأخير قد باع له الأطيان محل النزاع بموجب عقد بيع مشهور في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٠ . وبعد أن ضمت محكمة القاهرة الابتدائية الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول تدخل الطاعن فيهما وحكت في الدعوى رقم ١٠٤١ سنة ١٩٥٨ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ وفي الدعوى رقم ١٩٠٨ سنة ١٩٦٠ برفضها . استأنف الطاعن "المتدخل" هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيّد استئنافه برقم ٤٨٩ سنة ٧٩ ق ، كما استأنفه المطعون ضده الأول "البائع" بالإستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٧٩ ق وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين قضت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ ببطلان الاستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٧٩ ق ورفض الدفع بسقوط الخصومة المبدى في الاستئناف رقم ٤٨٩ سنة ٧٩ ق وبقبول هذا الاستئناف شكلا و برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق . وحيث إنه بعد تنازل محامى الطاعن بجلسة المرافعة عما تنازل عنه من أوجه الطعن يضحى الطعن مقاما على ما حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أجرى المفاضلة بين عقدين أحدهما مسجل وهو عقد الطاعن المشهور في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٠ والآخر عرفى وهو عقد المطعون ضدهما الثانى والثالث فعقد الأفضلية للعقد الأخير تأسيسا على أن صحيفة دعوى صحة هذا التعاقد قد سجلت قبل تسجيل عقد الطاعن وهو خطأ من الحكم المطعون فيه إذ الأفضلية ينبغى أن تكون للعقد المسجل دون العقد العرفى . هذا إلى أن تسجيل صحيفة الدعوى قد فقد أثره بتعديل الطلبات فيها وإدخال خصوم جدد وتوجيه صحيفة جديدة لم تسجل

بالطلبات المعدلة كما أنه كان قد حصل من مصلحة الشهر العقارى قبل تسجيل عقده على كشف مؤشر عليه بعدم حصول تصرفات أو تسجيل على العين المبيعة له . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ عقد المطعون ضدهما الثانى والثالث قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى بعد أن بين فى المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص فى المادة السابعة عشر منه على أنه " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها " ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ولما كان المطعون ضدهما الثانى والثالث قد سجل صحيفة دعواهما فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قبل أن يسجل الطاعن عقده فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ والصادر إليه من ذات البائع فأنهما لا يحتاجان بهذا التسجيل الأخير ولا تنتقل به الملكية إلى الطاعن بالنسبة إليهما وعلى ذلك لا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفى حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهما الثانى والثالث بصحة ونفاذ عقدهما قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا صحة لما يقول به الطاعن من زوال أثر تسجيل صحيفة الدعوى لتعديل الطلبات فيها بإدخال خصوم جدد ذلك أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري على البائع على ما قضت به المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ — يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوماً فى تلك الدعوى التى سجلت صحيفتها أو ظلوا بعيدين عنها . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدهما الثانى والثالث لم يعدلا عن طلب صحة



التعاقد الذى ضمناه صحيفة دعواهما المسجلة وأن كل ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر فى إدخال خصوم آخرين فيها وقد تدخل فيها الطاعن منضماً إلى البائع وكان الحكم قد صدر بذات الطلبات الواردة فيها فإن تحدى الطاعن بحصول تعديل من جانب المدعين فى دعوى صحة التعاقد نتيجة إدخالهما خصوماً جديداً ليصدر الحكم فى مواجعتهم بالطلبات الواردة فى الصحيفة المسجلة يكون على غير طائل — كما لا غناء فيما يزعمه الطاعن من حصوله من مصلحة الشهر العقارى على كشف مؤشر عليه بعدم وجود تصرفات أو تسجيلات سابقة على تسجيل عقده لأن هذا — على فرض صحة وقوعه — لا أثر له على حق المطعون ضدهما الثانى والثالث اللذين سجلا صحيفة دعواهما قبل تسجيل عقد الطاعن . وإذا كان ذلك فلأن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام

( ٢٣٣ )

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " .

بيان تاريخ التقرير بالطعن بالنقض أو إمام الموظف الذى قرر بالطعن أمامه ، ليس من البيانات التى يوجب القانون اشتغال ورقة إعلان الطعن عليها . خلوص صورة إعلان الطعن منها لا يبطل الطعن . وفقا لنص المادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الواجبة التطبيق بعد صدور قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تمام الإعلان فى ظله ، البطلان مقصور على عدم حصول الإعلان للطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية للطعن .

(ب) تقادم . " التقادم المكسب " . " التقادم الخمسى " . تسجيل . بيع .

عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح فى ظل القانون المدنى القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى . المالك الحقيقى لا يعتبر غيرا بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ فى باب تسجيل العقود الناقلة لللكية . لا يزال عقد البيع فى ظل قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ من العقود الرضائية ، التسجيل ليس ركنا ضروريا فى وجوده القانونى .

١ — البطلان الذى ترتبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وهى المادة الواجبة التطبيق بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٥ تمام الإعلان فى ظله — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — مقصور على عدم حصول الإعلان للطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية للطعن فاذا تحقق أن الإعلان قد تم بالأوضاع العادية فى الميعاد المذكور واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها فى أوراق المحضرين طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات،



فإن الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يبطله خلو الصورة من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتمال ورقة الإعلان عليها (١).

٢- جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني القديم على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسي ذلك أن المالك الحقيقي لا يمكن إعتبره غيرا بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ في باب تسجيل العقود الناقلة للملكية، ولم يأت قانون التسجيل الصادر في ١٩٢٣/٦/٢٦ بما يخالف هذا المبدأ فلا يزال عقد البيع معتبرا فيه من العقود الرضائية التي تتم بالإيجاب والقبول ولا يزال تسجيله غير معتبرا وكنا ضروريا في وجوده القانوني. ولأن قانون التسجيل قانون خاص بأحكام إنتقال الملكية العقارية بالعقود فإنه لم يبلغ من أحكام القانون المدني إلا ما كان من مواده خاصا بذلك وليس منها أحكام اكتساب الملكية بمضى المدة. هذا علاوة على أن العقد الذي يحتاج به لاكتساب الملكية بالتقادم الخمسي باعتباره سببا صحيحا لا ينقل ملكا حتى إذا سجل لأنه صادر من غير مالك فرضا ولأن العقد لا ينقل للمشتري أكثر من حقوق بائعه (٢).

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تخلص في أنه بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٠ أقام المرحوم دردير طه أبو غنيمة — مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول — الدعوى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٠ كلى المنيا

(١) راجع نقض مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ١١١٠ وص ١١١١ القواعد من ٢٠٢ - ٢٠٨ ، ونقض ١٩٦١/١١/١٢ الطعن ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفنى ص ١٢ ص ٧١٣ .

(٢) راجع نقض ١٩٢٣/١٢/٢٨ الطعن ٥٠ لسنة ٣٣ ق مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ٤٥٤ قاعدة ٦٠ .

ضد الطاعنين وضد المطعون ضدها الخامسة والسيدة تودد طه أبو غنيمة مورثة المطعون ضدهما السادس والسابعة طالبا تثبيت ملكيته إلى ٨ ف و ١٦ ط و ١٩ س مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف المنازعة فيها وتسليمها إليه وبطلان التصرفات الصادرة من المطعون ضدها الخامسة ومورثة المطعون ضدهما السادس والسابعة إلى الطاعنين ، وقال شرحا لدعواه أن شقيقتيه مناره وتودد المطعون ضدها الخامسة ومورثة المطعون ضدهما السادس والسابعة باعنا إلى الطاعنين القدر المطلوب تثبيت ملكيته إليه ، وإذ كانت الأرض موضوع النزاع مملوكة له بموجب عقد البيع الصادر له من والده وقد نقل تكليفها باسمه فإن تصرف أخيه فيها يكون باطلا . دفع الطاعنان الدعوى بأنهما تملكا الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسى إذ اشترى من السيدتين مناره وتودد باعتبارهما وارثتين لوالدهما المرحوم طه أبو غنيمة ٤ ف و ٢٠ ط بمقد تاريخه ١٩٤٣/٨/٣ حكم بصحة التوقيع عليه في ١٩٤٤/٣/٢٠ في الدعوى رقم ٨٤٣ سنة ١٩٤٤ مدنى أبو قرقاص واشترى الطاعن الأول وحده من السيدتين ٥ ف و ١٨ ط بمقد تاريخه ١٩٤٤/١/١٦ وحكم بصحة التوقيع عليه في ١٩٤٤/٦/١١ في الدعوى رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٤ مدنى أبو قرقاص وأنه قد توافرت لها شروط التقادم الخمسى إذ بافترض أن البائعتين غير مالكتين للأطيان المبيعة فقد وضع الطاعنان اليد عليها أكثر من خمس سنوات من تاريخ عقديهما حتى رفع الدعوى وكان وضع يدهما مقرونا بحسن النية ومبنيًا على سبب صحيح هو عقدا البيع الصادران إليهما واللذان ثبت تاريخهما في سنة ١٩٤٤ بالحكمين الصادرين بصحة التوقيع عليهما . وفي ١٩٥٥/١١/٨ قضت محكمة المنيا الابتدائية برفض دفع الطاعنين بتملك الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسى وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب الخبراء لمعاينة الأطيان موضوع النزاع وتحقيق ملكية المرحوم دردير طه أبو غنيمة للقدر المرفوع به الدعوى وتحقيق وضع اليد عليه من غير الطاعنين ومدته وسببه . استأنف الطاعنان هذا الحكم فى شقه الأول الخاص برفض دفع الطاعنين بتملك



الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسى ، وقيد استئنافها برقم ٣٧٧ سنة ٧٨ ق — وفى ١٩٦٣/١/٢٦ قضت محكمة إستئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن المطعون ضدها الثانية دفعت ببطلان الطعن لأن صورة التقرير المعلنة لها فى ١٩٦٥/٧/٣١ خلت من بيان تاريخ التقرير بالطعن ومن إسم وكيل القلم المدنى الذى تلقى التقرير .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أن البطلان الذى ترتبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وهى المادة الواجبة التطبيق بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٦٥ لتمام الإعلان فى ظله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقصور على عدم حصول الإعلان للمطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية للطعن ، فإذا تحقق أن الإعلان قد تم بالأوضاع العادية فى الميعاد المذكور واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها فى أوراق المحضرين طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يبطله خلو الصورة من بيان تاريخ التقرير أو إسم الموظف الذى قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التى يوجب القانون اشتمال ورقة الإعلان عليها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم استند فى قضائه برفض دفعهما بتملك الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسى إلى أن عقديهما اللذين اشتريا بموجبهما هذه الأطيان غير مسجلين وأنهما بذلك لا يصلحان سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى لأن السبب الصحيح يجب أن يكون مسجلا ، هذا فى حين أنه من المقرر فى ظل القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة الدعوى أنه لم يكن يشترط تسجيل عقد البيع لإعتباره سببا صحيحا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن التقادم الذى يتمسك به الطاعنان يحكمه القانون المدنى القديم ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى ظل ذلك القانون على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى ذلك أن المالك الحقيقى لا يمكن إعتباره غيرا بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ فى باب تسجيل العقود الناقلة للملكية ، ولم يأت قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بما يخالف هذا المبدأ فلا يزال عقد البيع معتبرا فيه أنه من العقود الرضائية التى تتم بالإيجاب والقبول ولا يزال تسجيله غير معتبرا وكنا ضروريا فى وجوده القانونى ، ولأن قانون التسجيل قانون خاص بأحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود ولذلك فهو لم يبلغ من أحكام القانون المدنى إلا ما كان من مواده خاصا بذلك وليس منها أحكام اكتساب الملكية بمضى المدة . هذا علاوة على أن العقد الذى يحتج به لاكتساب الملكية بالتقادم الخمسى باعتباره سببا صحيحا لا ينقل ملكا حتى إذا سجل لأنه صادر من غير مالك فرضا ولأن العقد لا ينقل للمشتري أكثر من حقوق بائه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واشترط تسجيل السبب الصحيح فى ظل القانون المدنى القديم لإمكان الاحتجاج به لكسب الملكية بالتقادم الخمسى قبل المالك الحقيقى ورتب على ذلك عدم إعتبار العقدين اللذين يحتج بهما الطاعنان سببا صحيحا وقد حجب ذلك عن بحث باقى شروط التملك بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشربيني .

( ٢٣٤ )

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . " أسباب الطعن " . " ما لا يصلح سببا  
للقض " . بطلان .

تقرير الطعن . إعلانه في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك  
ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته . عدم قبول الدفع بالبطلان .

(ب) محاماة . " التوقيع على صحف الدعاوى " . دعوى . " التوقيع على  
صحيفة الدعوى " . بطلان .

عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية . أثره . بطلان الصحيفة وعدم  
قبول الدعوى . تعلقه بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى  
ولو أمام محكمة الاستئناف . لا حاجة لإثبات ترتب ضرر .

(ج) قانون . " قوانين المرافعات " . " سريان القانون من حيث  
الزمان " .

سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات  
قبل تاريخ العمل بها . يكفي في مجال تطبيقه صدور حكم في موضوع الدعوى ولو لم  
يكن نهائيا .

١- متى كان تقرير الطعن قد أعلن إلى المطعون عليها في الميعاد وقدمت  
مذكرة بدفائها ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان ، فإن الدفع -  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون غير مقبول (١) .

٢ — نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف الدعاوى ما لم يوقعها محام ، ومقتضى هذا النهي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتماً عدم قبولها ، وأن النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لم يوقعها محام يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء بغير ما حاجة لإثبات وقوع ضرر للخصم نتيجة هذه المخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فإن هو نص عليه فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على إغفاله في الغالب ، والبطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام ويمجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup> .

٣ — النص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أن "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها" يكفي في مجال تطبيقه أن يكون قد صدر حكم في موضوع الدعوى دون ما شرط الحكم فيها نهائياً ، وإذا كان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على عدم سريان المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على واقعة الدعوى لسبق صدور الحكم فيها إبتدائياً — ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيع محام عليها — قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الأستاذ محمود حشيش أقام الدعوى رقم ٤١٦ سنة ١٩٥٨ عمال

(١) نقض ١٩٦٥/٤/٨ . الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق . ص ١٦ ص ٤٧٦ .



القاهرة الابتدائية ضد شركة التأمينات التجارية بطلب إلزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٥٣ ج و ٥٠٠ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . دفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدفع وباختصاصها بنظرها . ثم دفعت الشركة ببطلان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، وبتاريخ ٩/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة ببطلان صحيفة الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٦٢ سنة ٧٩ قضائية . وفي ١١/٤/١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها ببطلان إعلان تقرير الطعن وطلبت في الموضوع رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها أن تقرير الطعن أعلن إليها بمقر فرعها في حين أنه كان يجب إعلانها في مركزها الرئيسي — باعتبارها من الشركات التجارية — مما يستتبع بطلان الإعلان وفقاً للمادتين ١٤/٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الثابت في الدعوى أن تقرير الطعن أعلن في الميعاد وقدمت المطعون عليها مذكرة بدفاعها ، وإذا كان ذلك ولم تبين المطعون عليها وجه مصلحتها في التمسك بالبطلان فإن الدفع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبيب ، لأنه قضى بقبول الدفع ببطلان

صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية في حين أن هذا البطلان لم تصرح به المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، ولم توجبها المادة ٢٥ من قانون المرافعات إلا إذا شاب الإجراء عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، ولما كان هذا الدفع بمثابة — دفع بعدم القبول — وكانت المطعون عليها لم تبده إلا بعد صدور الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص وبعد أن قدمت مستنداً بجلسته ١٣/١/١٩٦٢ أبدت رأيها فيه ، فإن الحق في إبداء هذا الدفع يكون قد سقط ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف دعاوى ما لم يوقعها محام ومقتضى هذا النهي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتماً عدم قبولها ، وأن النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لم يوقعها محام يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء بغير ما حاجة لإثبات وقوع ضرر للخصم نتيجة هذه المخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فإن هو نص عليه فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء واقتضى ترتب الضرر على إغفاله في الغالب ، ولما كان البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف دعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وتضمنت أسبابه الرد على ما أثاره الطاعن في خصوص سقوط حق المطعون عليها في إبداء الدفع ببطلان صحيفة الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تجيز توقيع المحامي على صحيفة الدعوى الابتدائية — أثناء نظر الاستئناف — تصحيحاً للإجراء الباطل ، إذ تظل الدعوى قائمة إلى أن يتم الفصل فيها بحكم نهائي — ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر استناداً إلى أن قوانين المرافعات لا تسرى على الماضي بل تسرى



على الوقائع اللاحقة على نفاذها وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن قواعد المرافعات  
فورية تطبق بمجرد العمل بها ، وطالما أن الخصومة قائمة فإن قواعد المرافعات  
الجديدة تسرى عليها إلا أن تمس حقا مكتسبا ، وهو ما لم تعتد به المادة ٢٥  
مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بما ورد بها من جواز تصحيح  
الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات  
تنص على أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى  
أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها " ، فيكفى في مجال تطبيقها أن يكون  
قد صدر حكم في موضوع الدعوى دون ما شرط الحكم فيها نهائيا ، وإذا كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر وجرى في قضائه على عدم سريان  
المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على واقعة  
الدعوى لسبق صدور الحكم فيها ابتدائيا - ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيع  
محام عليها - قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، فإنه لا يكون قد خالف  
القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة :  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٣٥ )

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . " إعلان الطعن " . " ميعاده " . بطلان . قانون .

مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات . وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعاداً جديداً لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . بطلان الطعن وفقاً للمادة ٤٣١ مرافعات .

متى كان الطعن بالنقض قد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذى يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام



الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التى يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة . وهذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو — طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ — خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير، إذا كان ذلك، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء ببطالان الطعن .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولى والثانية أقامتا على الطاعنة والمطعون ضده الثالث الدعوى رقم ١٥٤٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة تطلبان فيها إلزامهما بتقديم كشف حساب عن إيرادات ومصروفات وقف فاطمة هانم برلنتى الذى كان مورثهما المرحوم: حقي العظم حارسا عليه ولم يؤد لهما ما يستحقانه من غلته عن سنتي ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ وتعيين خبير حسابى لفحص هذا الحساب والقضاء لهما بما يظهره هذا الفحص . كما أقام المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادسة على الطاعنة الدعوى رقم ٥٥٥ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة يطلبون فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم من تركة مورثها المرحوم حقي العظم مبلغ ٢٤٢ ج . وبعد أن ضمت محكمة القاهرة الابتدائية الدعويين قضت بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦١ أولا فى الدعوى رقم ١٥٤٣ سنة ١٩٥٥ بإلزام الطاعنة والمطعون ضده الثالث بأن يدفع من تركة مورثهما للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٦٩٧ ج و ٤٥٩ م وللمطعون ضدها الثانية مبلغ ٥٨٦ ج و ٩٣٤ م وثانيا فى الدعوى رقم ٥٥٥ سنة ١٩٥٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للدعين من تركة مورثها مبلغ ١٢٧ ج و ٤٧٦ م . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة

بالإستئناف رقم ١١٣١ سنة ٧٨ ق القاهرة. وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة ببطلان الإستئناف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه إلى المطعون ضدهم في الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه — وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة . وهذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو — طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ — خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . إذ كان ذلك ، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن .



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وصليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدقي  
البشيتى .

( ٢٣٦ )

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إجارة . "التزامات المستأجر" . مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .  
"مسئولية المؤجر عن حريق العين المؤجرة" .

مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر . إستنادها إلى المادة ٥٨٤ / ١  
و ٢ من القانون المدنى . مسئولية المؤجر عن الضرر الذى يصيب المستأجر بسبب حريق  
بالعين المؤجرة تقوم على أساس المسئولية التقصيرية متى توافرت أركانها .

(ب) إجارة . "إلتزامات المؤجر" . "الترميمات الضرورية" . مسئولية .  
"مسئولية تقصيرية" .

إعتبار الحكم صيانة ماسورة تصريف المياه الخامة بشقة تعلو محل المؤجر  
من الترميمات الضرورية التى تقع على عاتق المؤجر . مساءلة المؤجر مسئولية تقصيرية  
عن هذه الصيانة . لا مخالفة للقانون .

(ج) إجارة . "إلتزامات المؤجر" . مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .  
الاعذار .

نص المادة ٦٨ • مدنى على وجوب إعتذار المستأجر المؤجر للقيام بإجراء الترميمات  
الضرورية . عدم مريان هذا النص على أحوال المسئولية التقصيرية .

(د) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "السبب المنتج" .

تحديد المسئولية . وجوب الوقوف عند السبب المنتج دون السبب العارض .

(هـ) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "الإعفاء من المسئولية" . بطلان .  
حكم . "قصور . ما لا يعد كذلك" . بطلان .

بطلان كل شرط يقضى بالإعفاء من المسؤولية التقصيرية . إغفال الحكم الدفاع  
المؤسس على هذا الإعفاء وهو دفاع غير جوهري . لا بطلان .

( و ) إثبات . " نذب خبير " . خبرة . حكم . " قصور . ما لا يعد كذلك " .

أخذ الحكم بتقرير الخبير المتدب من النيابة . طرحه التقرير الاستشاري المقدم  
دون الرد بأسباب خاصة على ما ورد به . لا يعيب الحكم . الأخذ بالتقرير الأول  
يفيد أن المحكمة لم تر في التقرير الاستشاري ما ينال من صحة التقرير الأول الذي  
اطمأنت إليه .

١ - نص المادة ١/٥٨٤ و ٢ من القانون المدني صريح في أنه يتناول  
مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر فقد بينت الفقرة الأولى  
من المادة المذكورة أن الأصل في هذه المسؤولية أنها تقع على عاتق المستأجر  
تجاه المؤجر المتعاقد معه والفقرة الثانية تفصيل لهذا الأصل فتقضى بمسئولية  
المستأجرين المتعدين تجاه المؤجر وتوضح أن كلا من هؤلاء المستأجرين يكون  
مسئولا تجاهه بنسبة الجزء الذي يشغله . فالمسئولية في الحالتين تقع على عاتق  
المستأجر تجاه المؤجر ولا تقع على عاتق المؤجر تجاه المستأجر فلا يكون المؤجر  
مسئولا قبل المستأجر بمقتضى هذه المادة عن الضرر الذي يصيب الأخير بسبب  
احتراق أمتعته الموجودة بالعين المؤجرة وإنما تكون مسئوليته تقصيرية إذا  
توافرت أركانها .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة ( المؤجر ) مسئولة  
مسئولية تقصيرية عن صيانة ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة التي تعلو  
محل المطعون ضده ( المستأجر ) والتي يستأجرها شخص آخر، تأسيسا على أنها تعتبر  
من مصارف المياه التي جعلت المادة ٥٦٧ من القانون المدني الالتزام بصيانتها  
من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - مانصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر  
بإعذار المؤجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية لا يسرى على أحوال المسؤولية  
التقصيرية .



٤ - يجب عند تحديد المسؤولية الوقوف عند السبب المتبع في إحداث الضرر دون السبب العارض (١) .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن مسؤولية الشركة المؤجرة مسؤولية تقصيرية وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٧ من القانون المدنى صريحة في بطلان كل شرط يقضى بالإعفاء من هذه المسؤولية فإن دفاع الشركة المؤسس على إعفائها من هذه المسؤولية يكون مرفوضا حتما وبالتالي فهو دفاع جوهري لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يبطله .

٦ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المتدب - من النيابة - أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد فى التقرير الاستشارى إذ أن فى أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشارى ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى اطمأنت إليه وأخذت به .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٣٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٦٥٤٨ ج و ٦٩٨ م وقال شرحا للدعوى إنه بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وتنفيذا لتعليمات إدارة الكهرباء والغاز عهد إلى أحد محال الكهرباء بالقيام بالأعمال اللازمة لتغيير قوة التيار الكهربائى فى محله الكائن بعمارة مملوكة للشركة الطاعنة من ١١٠ إلى ٢٢٠ فولت وبعد أن أتم عامل الكهرباء العمل وعند أول تجربة حدث انفجار فى الكوبس بسبب احتراق أحد المحولات الكهربائية فغير العامل

(١) راجع نقض ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ بمجموعة المكتب الفنى من ١٧ ص ١٢٠١ .

المحول المحترق ثم أضاء المحل وبعد ربع ساعة شب حريق في الجزء العلوى من المحل وأتت النيران على معظم البضائع التى كانت به وتبين من التحقيق الذى أجرته النيابة أن ماسورة تصريف مياه مجارى العمارة كانت قد انسدت فى الجزء المقابل للشقة التى تعلو محل المطعون ضده والمؤجرة لأجنبي كان متغيبا عنها بسبب سفره للخارج ونتج عن انسداد هذه الماسورة أن طفحت المياه فى تلك الشقة ورشحت من السقف إلى محل المطعون ضده الواقع أسفلها ولما علم بواب العمارة بالأمر استدعى وكيل المستأجر وفتح الشقة ونزع المياه الطالحة فيها ولكنه لم يقيم بتنظيف الماسورة المسدودة مما أدى إلى حدوث الطفح والرشح ثانية وقد أدى هذا الرشح إلى ابتلال الأسلاك الكهربائية — المثبتة بسقف محل المطعون ضده — بالمياه فضعفت قوة عزلها واشتدت حساسيتها لاي تماس كهربائى مما ترتب عليه حصول الحريق بالمحل . وقال المطعون ضده إنه أصابه من جراء هذا الحريق ضرر يتمثل فى قيمة البضاعة التى احترقت وتعطيل العمل فى متجره ونفقات إصلاح ما تلف من موجوداته وأنه يقدر التعويض الجابر لهذا الضرر بالمبلغ المطالب به وأن الشركة الطاعنة مسئولة عن تعويضه عن هذا الضرر مسئولة تقصيرية إذ أن الحادث وقع بخطأ منها لعدم قيامها بصيانة مواسير مجارى العمارة وتنظيفها مما ترتب عليه حصول الطفح والرشح الذى أضعف قوة عزل الأسلاك الكهربائية فى متجره فحدث التماس الكهربائى الذى سبب الحريق — وطلبت الشركة الطاعنة رفض الدعوى تأسيسا على عدم وقوع خطأ من جانبها وعلى جود شرط فى عقد الإيجار المبرم بينها وبين المطعون ضده يجعله مسئولا عن الحريق أيا كان سببه وأضافت أنه لا يجوز مساءلتها على أساس المسئولية التقصيرية مع قيام هذا العقد لأنه لا خيرة بين المسئوليتين . وفى ١٠ يونيه سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بثبوت توافر أركان المسئولية التقصيرية قبل الشركة الطاعنة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده قيمة التلفيات التى حدثت من الحريق الذى حصل بحمله بسبب تماس الأسلاك الكهربائية وصرحت للشركة الطاعنة بالنفى . فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لما اشتمل عليه من قضاء قطعى وذلك بالإستئناف رقم ١٦٩٧ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وتمسكت أمام محكمة الإستئناف بدفاعها المتقدم ذكره وفى ١٨ فبراير ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف



بتأييد الحكم المستأنف — وبقرار تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٦٤ طعن  
الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة  
أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها  
السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه  
أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة إن المحكمة استبعدت  
تطبيق قواعد المسؤولية العقدية ثم عادت واستخلصت من نص المادة ٥٦٧  
من القانون المدني أن المؤجر ملزم بصيانة ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة  
التي تعلو محل المطعون ضده وبتعهداتها بالإصلاح تأسيساً على أن هذا الإلتزام  
يعتبر من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر وجعلت من هذا الإلتزام  
الذي قالت بأن المؤجر مقصر فيه لأنه لم يقيم بصيانة وإصلاح هذه الماسورة  
سبباً لمسئولته مسؤولية تقصيرية وهو من الحكم خطأ في تطبيق المادتين ٥٦٧ و ٥٨٢  
من القانون المدني ذلك أن صيانة مواسير تصريف المياه وتعهدها بالإصلاح يعتبر  
من الترميمات التأجيرية البسيطة التي تقع على عاتق المستأجر طبقاً للمادة ٥٨٢  
من القانون المدني لأن ما يصيب المواسير من خلل هو مما يفترض فيه خطأ  
المستأجر أو يقتضيه مجرد الإستهال العادي وهذا الإلتزام لا ينتقل إلى عاتق المؤجر  
بسبب غياب المستأجر عن العين المؤجرة — كما أنه نص في عقد الإيجار المبرم  
بين الطرفين على اعتبار إصلاح الأدوات الصحية من الترميمات التأجيرية التي  
يلتزم بها المستأجر — وأضافت الشركة الطاعنة أنه يفرض أن هذا الإلتزام يعتبر  
من الترميمات الضرورية التي يلتزم بها المؤجر وفقاً للمادة ٥٦٧ من القانون المدني  
فإنه كان على المستأجر أن يعذر المؤجر للقيام بإجرائها على ما تقضى به المادة ٥٦٨  
من القانون المدني . وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن إلتزام الشركة الطاعنة ناشئ  
عن المادة ٥٦٧ وسكت عن تطبيق المادة ٥٦٨ دون أن يبين ما إذا كان  
قد حصل عذر أم لم يحصل فإن ذلك من الحكم قصور أدى إلى الخطأ  
في تطبيق القانون لأن الثابت في الدعوى أنه لم يحصل عذر . وأضافت الشركة  
الطاعنة أن الحكم المطعون فيه لم يفصح عن مصدر إلتزامها بصيانة وإصلاح  
ماسورة تصريف المياه وأنه يفرض أنه أسس هذا الإلتزام على أنها ارتكبت

عملا غير مشروع طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني فإنها غير مسئولة عن إنسداد تلك الماسورة وإنما المسئول عنها هو مستأجر الشقة التي تعلو محل المطعون ضده الذي تغيب عنها دون أن يعهد لغيره بملاحظتها أثناء غيابه عنها — هذا إلى أن الثابت من محضر التحقيق الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه أن بواب العمارة قد قام بنزع المياه التي وجدت بالشقة المذكورة فور إخطاره بحصول الرش كما قام في اليوم التالي بنزع المياه منها وتنظيف الماسورة وبذلك تكون قد أوفت بالتزامها المنصوص عليه في المادة ٥٦٧ بعد اذارها وبالتالي فلم يقع منها إخلال أو تقصير — وإنتهت الطاعنة إلى أنه لو طبقت أحكام المسؤولية التقصيرية فإنه يتعذر تحديد الواجب الذي أخلت به ومدى ما تلزم به من أعمال لأنه لا يعقل أن يعين مالك كل عمارة موظفا يفتحم على المستأجرين مساكنتهم للتفتيش على مواسير المياه والتحقق من سلامتها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه بثبوت الخطأ التقصيري في جانب الشركة الطاعنة على أنها قد أخطأت لإهمالها في تنظيف ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة التي تعلو محل المطعون ضده حتى تراكت بها الأقدار فأنسدت الماسورة وطفحت المياه في الشقة المذكورة ورشحت من السقف مما أدى إلى تلف الأسلاك الكهربائية الممتدة بمحل المطعون ضده وحصول الحريق وأن الطاعنة بذلك قد أخلت بالالتزام القانوني الذي تفرضه عليها المادة ٥٦٧ من القانون المدني باعتبار أن إصلاح هذه الماسورة يعتبر من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتقها تجاه مستأجر تلك الشقة وأن هذا الإخلال يتوافق به عنصر الخطأ التقصيري تجاه المطعون ضده لأنه لم يكن طرفا في العقد المبرم بين الشركة وبين مستأجر الشقة المذكورة ، وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه صحيح في القانون ذلك أن المادة ٥٦٧ / ١ من القانون المدني قد نصت على التزام المؤجر في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية اللازمة لانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وقد أوردت الفقرة الثانية منها أمثلة لهذه الترميمات من بينها نزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة مسئولة عن صيانة ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة التي تعلو محل المطعون ضده



تأسيسا على أنها تعتبر من مصارف المياه التي جعلت المادة ٥٦٧ مدني الإلزام بصيانتها من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر فإنه لا يكون قد خالف القانون . ولا يغير من هذا النظر ما تتحدى به الشركة الطاعنة من أن عقد الإيجار المبرر بينها وبين المطعون ضده تضمن نصا باعتبار إصلاح الأدوات الصحية من الترميمات التجارية التي يلتزم بها المستأجر ذلك أن هذا النص لا ينطبق إلا بالنسبة للأدوات الصحية الموجودة في محل المطعون ضده فلا يتعداها إلى ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة التي تعلو هذا المحل والتي يستأجرها مستأجر آخر بعقد مستقل — كما أنه لا محل لتحدي الشركة الطاعنة بعدم قيام المطعون ضده باعذارها طبقا للمادة ٥٦٨ من القانون المدني بعد أن سجل الحكم المطعون فيه على الشركة الطاعنة الخطأ التقصيري ذلك أن هذا النص لا يسرى على المسؤولية التقصيرية ولا يشفع للشركة الطاعنة أيضا ما تذرعت به من أنها قامت بتنفيذ التزامها بصيانة وتنظيف تلك الماسورة إذ أن هذا التنفيذ على ما سجلته محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية جاء متراخيا وبعد أن حصل الطفح والرشح الذي سبب الحادث .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه في القضاء بمسئوليتها ، أن أسبابا ثلاثة قد ساهمت في إحداث الحريق أولا أن سقف محل المطعون ضده مبطن بالخشب وأن أسلاك الكهرباء ملاصقة لهذا الخشب عند نقطة التحام ” اللببات ” وترى الشركة الطاعنة أن المطعون ضده هو المسئول عن هذا السبب لأنه هو الذي أحدث السقف الخشبي بالعين المؤجرة مع أنه ممنوع من إحداثه بنص في عقد الإيجار المبرم بينهما والسبب الثاني هو حصول الرشح من الشقة العلوية مما أدى إلى تجمع المياه فوق أسلاك الكهرباء فأضعفت قوة عزلها عند نقط التوصيل باللببات وهو أمر يسأل عنه مستأجر تلك الشقة لتغيبه عنها دون أن يعهد لغيره بملاحظتها والثالث أن ضعف قوة عزل الأسلاك الكهربائية كان بسيطا بالنسبة للضغط القديم ١١٠ فولت ولما تغير الضغط إلى ٢٢٠ فولت لم تحمله التوصيلات مما أدى إلى إنصهار ” الكوبسات ” وحصول الحريق وهو أمر تسأل عنه

إدارة الغاز والكهرباء ورتبت الطاعنة على ذلك أنه كان على محكمة الإستئناف أن تعفيها من المسؤولية عملاً بالمادة ١٦٥ من القانون المدنى بعد أن ثبت أن الحريق وقع بسبب أجنبي لايدلها فيه وهو خطأ المضرور أو الغير أو أن تطبق المادة ٢١٦ من القانون المدنى بعد أن ثبت أن الدائن (المطعون ضده) قد اشترك في إحداث الضرر أو أن تقضى بتوزيع المسؤولية طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى التى تقضى بتوزيع المسؤولية فى حالة الخطأ المشترك وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير مسئوليتها وحدها عن الضرر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به فى هذا الصدد قوله ” وحيث إن أسباب الإستئناف مردود عليها بجملة وتفصيلا بأنه يتعين قبل تكييف أساس المسؤولية قبل المستأنف ( الطاعنة ) عن الحريق معرفة سبب الحريق الذى أدى إلى تلف بضاعة المستأنف عليه ويبين من الإطلاع على تقرير المهندس الفنى بإدارة الكهرباء والغاز الذى نديته النيابة العامة لإبداء رأيه فى تحقيق الشكوى ٢٢١ سنة ١٩٥٧ أنه خلص فيه إلى أن سبب الحريق يرجع إلى وجود تماس بالأسلاك الداخلية للحل للأسباب الثلاثة التى أوردتها فى تقريره وهى ( أولاً ) أن سقف المحل مبطن بالخشب العروق والأبلاكاج والأسلاك الداخلية ملاصقة للخشب عند نقطة لحام اللببات ( ثانياً ) أنه حدث من مدة أن رشح السقف الخرسانى بالمياه من الشقة التى تعلو المحل مما أدى إلى تجمع هذه المياه فوق السقف الخشبي وبالتالى فوق الأسلاك الكهربائية مما أضعف قوة عزلها عند نقط التوصيل باللبابات ( ثالثاً ) أنه من المحتمل أن يكون هذا الضعف بسيطاً بالنسبة للضغط القديم ١١٠ فوات ولكن عند تغيير الضغط إلى ٢٢٠ فوات لم تحتل التوصيلات الضغط الحديد مما أدى إلى انصهار الكوابسات عند التوصيل فأعاد الكهرباء بأتى وضع سلك آخر بالكوبس فأعيد التيار واستمر بالأسلاك التى بها القصر مما أدى إلى إحراقها عند نقطة القصر وهى فى الغالب عند اللحامات فالتهب الشريط العازل الذى كان جافاً من المياه . . . . . ويبين من هذا التقرير بجلاء إذا أضيفت إليه أقوال الشهود فى المحضر رقم ٢١١ إدارى قصر النيل سنة ١٩٥٨ أن سبب الحريق مرجعه إلى إهمال المالك فى تنظيف مواسير تصريف المياه بالشقة التى تعلو الدكان.



حتى تراكت بها الأوساخ وانسدت وأدى ذلك إلى تلف الأسلاك الكهربائية الممتدة إلى دكان المستأنف عليه (المطعون ضده) ولا شك أن هذه المسؤولية مسؤولية تقصيرية قبل المالك قد تحققت من أقوال الشهود في المحضر ومن تقرير المهندس الفني "وقال الحكم في موضع آخر" إن الثابت من التحقيقات المقدمة ومن تقرير المهندس الفني ما يقطع بجلاء أن سبب الحريق هو تجمع المياه وتسربها للشقة التي تعلو الدكان وقد نشأ عن ذلك تلف الأسلاك الكهربائية وحصول تماس في الأسلاك الذي أدى إلى نشوب الحريق" ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع بعد أن استعرضت الأسباب الثلاثة التي أرجع إليها المهندس الفني حصول التماس بالأسلاك الكهربائية الداخلية لمحل المطعون ضده، قد انتهت إلى أن السبب المنتج في إحداث الضرر الذي لحق بالمطعون ضده هو خطأ الشركة الطاعنة المتمثل في إهمالها في تنظيف مواير تصريف المياه الخاصة بالشقة التي تعلو محل المطعون ضده وأن ما عدا هذا السبب فإنه عارض، وإذ كان هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون لأن كسوة سقف محل المطعون ضده بالخشب وتغيير الفوات ليس من شأنهما أن يحدثا عادة الحريق الذي أضر بالمطعون ضده، وإذ كان يجب عند تحديد المسؤولية الوقوف عند السبب المنتج دون العارض فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى إعتبار الشركة الطاعنة مسئولة عن تعويض الضرر الذي لحق بالمطعون ضده بعد أن أثبت وقوع الخطأ التقصيري في جانبها يكون قد التزم صحيح القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قرر أنه "لا محل للبحث في أحكام المسؤولية العقدية لأن سبب الحريق منسوب إلى مستأجر الشقة العلوية وهو أمر يخرج عن نطاق عقد الإيجار المبرم بين الطرفين" ذلك أن نص المادة ٢/٥٨٤ صريح في أن تعدد المستأجرين لا يعفيهم من المسؤولية عن الحريق مسؤولية عقدية وهي لا تنقلب إلى مسؤولية تقصيرية لمجرد تعددهم أو لأن سبب الحريق نشأ في شقة دون أخرى — كما أن ما قرره الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من أن الأصل في المسؤولية العقدية عن الحريق أن تقع على عاتق المستأجر تجاه المؤجر وليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية التي يطالب فيها المستأجر المؤجر بتعويضه

عما حدث له بسبب الحريق الذي يقول إنه وقع بخطأ المؤجر ، هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في صورة النزاع المعروض حيث تعدد المستأجرون وحيث يجب لهذا السبب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٥٨٤ دون الفقرة الأولى منها التي كانت محل بحث الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذت المحكمة المطعون فيه بأسبابه أنه جاء به قوله ” ومن حيث إنه لا محل لاستناد الشركة المدعى عليها ( الطاعنة ) إلى النصوص الخاصة بالتزام المستأجر بالمحافظة على العين المؤجرة ومسئوليته عن حريق العين المؤجرة إذ أن الأصل في هذه المسؤولية العقدية عن الحريق أن تقع على عاتق المستأجر تجاه المؤجر وليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية التي يطالب فيها المستأجر المؤجر بتعويضه عما حدث له بسبب الحريق الذي يقول إنه وقع بخطأ المؤجر “ كما جاء بالحكم المطعون فيه قوله ” إن نصوص القانون المدني الجديد فيما يتعلق بالمسؤولية عن حريق العين المؤجرة هي نصوص تضمنت مسؤولية المستأجر عن هلاك العين المؤجرة بسبب الحريق . . . وهو أمر خارج عن نطاق هذه الدعوى “ وهذا الذي قرره المحكمات صحيح ذلك أن المادة ٥٨٤ تنص في فقرتها الأولى على أن ” المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه “ وتنص في فقرتها الثانية على أنه ” إذا تعدد المستأجرون لعقار واحد كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذي يشغله ويتناول ذلك المؤجر إن كان مقيماً في العقار . هذا ما لم يثبت أن النار ابتدأ شوبها في الجزء الذي يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولاً عن الحريق “ والنص بفقرتيه صريح في أنه يتناول مسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر وقد بينت الفقرة الأولى أن الأصل في هذه المسؤولية أنها تقع على عاتق المستأجر تجاه المؤجر المتعاقد معه والفقرة الثانية تفصيل لهذا الأصل الوارد في الفقرة الأولى . فتقضي بمسؤولية المستأجرين المتعديين تجاه المؤجر وتوضح أن كلا من هؤلاء المستأجرين يكون مسئولاً تجاه ذلك المؤجر بنسبة الجزء الذي يشغله



فالمسئولية في الحالتين تقع على عاتق المستأجر تجاه المؤجر ولا تقع على عاتق المؤجر تجاه المستأجر فلا يكون المؤجر مسئولا قبل المستأجر بمقتضى هذه المادة عن الضرر الذى يصيب الأخير بسبب احتراق أمتعته الموجودة بالعين المؤجرة وإنما تكون مسئوليته مسئولية تقصيرية إذا توافرت أركانها ، ولما كان الثابت في الدعوى المعروضة أن المطعون ضده يطالب الشركة الطاعنة بتعويضه عن الضرر الذى أصابه بسبب احتراق بضاعته الموجودة في العين المؤجرة والذي حدث بخطأ الشركة الطاعنة فإن مسئولية الأخيرة تكون مسئولية تقصيرية وليست عقدية ولا يحكمها نص المادة ٥٨٤ من القانون المدنى ويكون النعى بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن عقد الإيجار المبرم بين الطرفين تضمن شرطا يقضى باعفائها من المسئولية عن الحريق ويلزم المستأجر بأن يغطى هذا الخطر بعقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين ولم يعرض الحكان لهذا الدفاع الجوهرى ولا للخلاف الذى دار بين الطرفين حول وجود ذلك الشرط وهو قصور مبطل للحكم المطعون فيه — كما أغفل الحكم الرد على ما ورد بالتقرير الاستشارى المقدم منها والذي وضعه أستاذ مادة الكهرباء بجامعة عين شمس وانتهى فيه إلى أن الحريق حدث لأسباب أخرى خلاف الأسباب الواردة بتقرير الخبير الذى انتدبته النيابة وهو قصور آخر يعيب الحكم .

وحيث إن النعى مردود في شقه الأول بأنه لا محل للنعى على الحكم بالقصور لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا يتغير به وجه الرأى في الدعوى لو عرض له الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن مسئولية الشركة الطاعنة مسئولية تقصيرية وكانت الفقرة الأخيرة

من المادة ٢١٧ من القانون المدني صريحة في بطلان كل شرط يقضى بالاعفاء من هذه المسؤولية فإن دفاع الشركة الطاعنة المؤسس على إعفائها من هذه المسؤولية يكون مرفوضا حتما وبالتالي فهو دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يبطله . والنعي مردود في شقه الثاني بأنه لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير الذي انتدبته النيابة أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه وأخذت به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشبيشى .

( ٢٣٧ )

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إجارة . ” إلتزامات المستأجر ” . إلتزام . ” حق الحبس ” .

الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة . تعرض المؤجر للمستأجر وحرمانه من الانتفاع .  
للمستأجر حق حبس الأجرة مدة التعرض .

( ب ) إجارة . ” إجارة الأطلان الزراعية ” . ” إنتهاء الإيجار ” .

إنتهاء عقد الإيجار من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند عدم قيام المستأجر بجميع  
التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الزراعية . شرط ذلك أن يكون عدم  
الوفاء بغير حق . حق المستأجر فى حبس الأجرة مدة التعرض . ولا يجوز — فى هذه  
الحالة — حرمان المستأجر من الانتفاع بالامتداد القانونى لعقد الإيجار طبقا  
للقوانين الاستثنائية .

١ — الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة فإذا تعرض المؤجر للمستأجر وحوال  
بذلك دون انتفاعه بهذه العين حق للمستأجر أن يحبس عنه الأجرة عن مدة التعرض .

٢ — يشترط — طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ — لاعتبار عقد الإيجار  
منتهيا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار فى حالة عدم قيام المستأجر بالوفاء بجميع  
التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الزراعية أن يكون عدم الوفاء بغير حق  
فإن كان الإلتزام الذى لم يوف به المستأجر هو التزامه بدفع الأجرة وكان من حقه  
أن يحبسها بسبب تعرض المؤجر له فى الأرض المؤجرة وحرمانه من الانتفاع بها  
فإنه لا يجوز فى هذه الحالة إعتبار المستأجر مخلا بهذا الإلتزام وحرمانه على هذه

الأساس من الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار طبقا للقوانين الاستثنائية التي تقضى بهذا الامتداد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٦١ مدنى كلى المنيا على المطعون ضده بالصحيفة المعلنة إليه في ١٩٦٠/١٢/٢٥ وطلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٣١ ج و ٢٥٠ م وما يستجد بواقع ٣١٢ ج و ٥٠٠ م سنويا لإبتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ حتى يتسلم الأرض من المطعون ضده وقال شرحا لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ إستأجر من المطعون ضده ٦ ف و ٦ ط ستة أفدنة وستة قراريط بحوض الدبسة بمركز ملوى لمدة ثلاث سنوات تنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٩ وتمتد طبقا لقانون الإصلاح الزراعى، وأنه في آخر يونيه سنة ١٩٥٨ استولى المطعون ضده برجاله على الأرض بما عليها من زراعة القصب فأقام عليه الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ مدنى ملوى طالبا الحكم برد حيازته للأرض المقتصبة وقد قضى برفضها تأسيسا على وجود عقد إيجار يحكم العلاقة بين الطرفين وأن إخلال المؤجر بتنفيذ التزامه بضمان انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة إنما يجيز رفع دعوى موضوعية عليه ، وقال الطاعن إنه إذ كان قد لحقه من تعرض المطعون ضده له في العين المؤجرة وحرمانه من الانتفاع بها في المدة الباقية من العقد وفي سنوات الإمتداد طبقا لقانون الإصلاح الزراعى ضرر يتمثل فيما فاتته من ربح وما أصابه من خسارة مما يقدره بمبلغ ٣١٢ ج و ٥٠٠ م سنويا على أساس أن صافي ربحه من الفدان الواحد هو خمسون جنيها ، وأنه لذلك يكون مستحقا له قبل المطعون ضده مبلغ ٧٨١ ج و ٢٥٠ م عن مدة سنتين ونصف لإبتداء من يونيه



سنة ١٩٥٨ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع ما يستجد بواقع ٣١٢ ج و ٥٠٠ م سنويا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ إلى أن يسترد الأرض ، كما أن محصول القصب الذي استولى عليه المطعون ضده كبده ( أى الطاعن ) مصروفات زراعية تقدر بمبلغ ٢٥٠ جنيه ، لهذا فقد رفع هذه الدعوى مطالباً بمجموع هذه المبالغ — وقد أنكر المطعون ضده الدعوى وقال إن الطاعن تخلى بإختياره عن الأرض المؤجرة لجورجى ميخائيل وكيل المطعون ضده وأنه اتفق مع الأخير على أن يقوم بإدارة الأرض والتصرف فى حاصلاتها ومحاسبة المطعون ضده . بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على أنه لم يثبت أن المطعون ضده قد منع الطاعن من زراعة الأرض المؤجرة وإنما ثبت أن الأخير هو الذى تخلى عن إدارة الأرض واستغلاها إلى آخر يدعى جورجى ميخائيل . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد إستئنافه برقم ٢١٧ سنة ١ ق بنى سويف ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه هو الذى كان يزرع الأرض المؤجرة له منذ أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ وأنه كان ينفق على الزراعة من ماله الخاص وأنه زرع الأرض قصباً استولى عليه المطعون ضده ورجاله فى شهر يونيه سنة ١٩٥٨ ولينفى المطعون ضده ذلك وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين ودفاعهما قضت بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره إلترمت النيابة هذا الرأى .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعن فى التعويض عن السنوات التالية لسنة ١٩٥٩ ولتى امتد إليها عقد الإيجار طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى على أن هذا العقد الذى عقد لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ٣١/١٠/١٩٥٩ وقابلة للتجديد قد انقضى بانتهاء مدته وأنه لا يحق للطاعن الإفادة من الإمتداد المنصوص عليه فى قانون الإصلاح الزراعى لثبوت تخلفه عن الوفاء بمبلغ ١٥٣ ج و ١١٠ م الباقي من أجرة مدة العقد مما يستوجب طبقاً لقوانين الإمتداد إعتبار العقد منتهياً من تلقاء نفسه ، هذا فى حين أنه يشترط لاعتبار العقد منتهياً أو مفسوخاً بسبب

تخلف المستأجر عن تنفيذ إلتزامه ألا يكون هذا التخلف راجعا إلى فعل المؤجر، وإذا كان قد ورد بأسباب الحكم ما يفيد أنه قد ثبت لدى المحكمة أن المطعون ضده قد طرد الطاعن من الأطنان المؤجرة واستولى عليها بالقوة بما كان عليها من زراعة القصب وحال بذلك بين الطاعن وبين الانتفاع بها وإستغلالها من يونه سنة ١٩٥٨ حتى ١٩٥٩/١٠/٣١، فإن مؤدى ذلك أن المطعون ضده يكون قد حال بين الطاعن وبين الوفاء بباقي الأجرة، إذ لو ترك له محصول القصب الذى استولى عليه وترك له الانتفاع بالأطنان المؤجرة طوال مدة السنة ونصف الباقية من مدة العقد لاستطاع أن يفي بذلك المبلغ الضئيل بفرض أنه لا زال متبقيا في ذمته ولحق له بالتالى الانتفاع بامتداد الإجارة المقررة قانونا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر العقد منتهيا بانتهاء مدته ورفض طلب الطاعن تعويضه عن حرمان المطعون ضده إياه من الانتفاع بالعين المؤجرة في سنوات الإمتداد واقتصر على تقدير تعويض جزافى له عن سنة ١٩٥٩ فقط مراعىا في تقديره ما أسنده للطاعن من تخلف عن دفع الأجرة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تعويضه عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة في السنوات التالية لسنة ١٩٥٩ الزراعية التى قال بأن العقد امتد إليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى — على قوله ” وحيث إنه لما كان الثابت بإقرار المستأنف ( الطاعن ) أنه كان مدينا للمستأنف عليه ( المطعون ضده ) بأجرة مستحقة عن سنوات الإجارة وقد ورد بدفتر الدائرة أن إذمته لا زالت مشغولة بمبلغ ١٥٣ ج و ١١٠ م وقد أقر المستأنف ( الطاعن ) أيضا بصحة هذا الحساب بمحضر جلسة ١٩٦٣/١/١٥ أمام محكمة الاستئناف — لما كان ذلك، فإن تخلف المستأنف عن الوفاء بدين الأجرة يترتب عليه انتهاء إجارته حتما في ١٩٥٩/١٠/٣١ فلا ينتفع بالامتداد القانونى لعدم تحقق شرطه المنصوص عليه وهو قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية ١٩٦٠/٥٩ الزراعية — وحيث إنه ثبت من التحقيق الذى أجرته المحكمة ومن المستندات التى قدمها المستأنف ( الطاعن ) في ملف الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٩ مدنى ملوى حسبما استعرضته محكمة أول درجة



من مطالعة ذلك الملف وبخاصة أوراق الشكوى رقم ٧٧٨ سنة ١٩٥٩ إدارى مركز ملوى ومن الشهادة الإدارية المودعة منه فى الاستئناف، الثابت من كل ذلك أن المستأنف عليه (المطعون ضده) قد استولى برجاله على العين المؤجرة فى أواخر سنة ١٩٥٨ الزراعية بغير حق ومنع المستأنف (الطاعن) من الانتفاع بها بقية المدة المتفق عليها بمعنى أنه حرمه من الانتفاع سنة زراعية كاملة وهى سنة ١٩٥٩ الزراعية "وانتهى الحكم إلى أن الطاعن لا يستحق تعويضا إلا عن السنة المذكورة— وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون، ذلك أن الأجرة هى مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة فإذا تعرض المأجر للمستأجر وحال بذلك دون انتفاعه بهذه العين حق للمستأجر أن يحبس عنه الأجرة عن مدة التعرض، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى تقريراته أن المطعون ضده (المؤجر) قد استولى برجاله على العين المؤجرة فى أواخر سنة ١٩٥٨ بغير حق ومنع الطاعن (المستأجر) من الانتفاع بها بقية المدة المتفق عليها وهى سنة ١٩٥٩ الزراعية كاملة وكان من حق الطاعن كما سلف القول أن يمتنع عن أداء الأجرة عن هذه السنة التى حرم فيها من الانتفاع بالعين المؤجرة وكانت الأجرة التى أثبت الحكم تخلف الطاعن عن أدائها ومقدارها ١٥٣ ج و ١١٠ م تقل عن أجرة تلك السنة إذ ورد فى تقارير الحكم الأخرى أن أجرة هذه السنة مقدارها مائتا جنيه وكان يشترط طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ الذى استند إليه الحكم المطعون فيه فى اعتبار عقد الإيجار منتها من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار فى حالة عدم قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية أن يكون عدم الوفاء بغير حق فإن كان الالتزام الذى لم يوف به المستأجر هو التزامه بدفع الأجرة وكان من حقه أن يحبسها بسبب تعرض المؤجر له فى الأرض المؤجرة وحرمانه من الانتفاع بها فإنه لا يجوز فى هذه الحالة إعتبار المستأجر مخلا بهذا الالتزام وحرمانه على هذا الأساس من الانتفاع بالامتداد القانونى لعقد الإيجار طبقا للقوانين الاستثنائية التى تقضى بهذا الامتداد — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التى أصابته بسبب حرمانه من الانتفاع بالأرض المؤجرة فى السنوات التالية لسنة ١٩٥٩ والتى إمتد إليها العقد إمتدادا قانونيا على عدم أحقية الطاعن فى الإفادة من هذا الامتداد بسبب تخلفه عن أداء الأجرة وذلك

مع ثبوت حقه في حبسها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذا كان هذا الحكم قد راعى أيضا في تقديره للتمويض عن هنة ١٩٥٩ تخلف الطاعن عن أداء الأجرة التي كان له الحق في حبسها ، مع عدم جواز ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه برمته .

---



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٢٣٨ )

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٤ القضائية :

إجارة . ” إيجار الأماكن ” . استئناف . ” ما لا يجوز الطعن فيه ” . حكم .  
” الطعن فى الأحكام ” .

قيام النزاع أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية حول أى من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المزججة . قضاء المحكمة بعدم انطباق القانون الأول وتحديد الأجرة القانونية على أساس أحكام القانون الثانى . منازعة ناشئة عن تطبيق قانون المساكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والحكم الصادر فيها لا يقبل أى طعن . رفض المحكمة الإعتداد بإقرار المستأجر فى العقد بانطباق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . بحث الدليل أو لإطراحه لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصلا فى منازعة مدنية خارجة عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

متى كان النزاع الذى فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية يدور بين المؤجر والمستأجر حول أى القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة فقضت المحكمة بعدم انطباق القانون الأول وبانطباق أحكام القانون الثانى وتحديد الأجرة القانونية على أساسها ، وكان تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها فى المادة الرابعة منه فإن الحكم يكون صادرا فى منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود فى المادة الخامسة عشرة منه وبالتالى يكون غير قابل لأى طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد رفضت الاعتداد بإقرار المستأجر فى العقد بانطباق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لما تبينته من أن القصد من إيراد التحايل على أحكام تقدير الأجرة المعتبرة من النظام العام وذلك

لأن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة في ذلك فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و يقبل الطعن فيه وفقا للقواعد العامة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٨٥ سنة ١٩٦٢ أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية بطلب قال فيه إنه بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ استأجر منه المطعون ضده الشقة رقم ٢٦ بالمنزل رقم ١٧ بشارع القبة بمصر الحديد بأجرة شهرية قدرها ١١ ج و ٥٠ م ونص في البند العشرين منه على أن هذه الأجرة تعادل أجرة المثل لبعض الشقق الموجودة بنفس المبنى بعد تخفيضها بنسبة ١٥ ٪ طبقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ — إلا أنه بصدد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بتخفيض أجرة المباني الحديد بنسبة ٢٠ ٪ تمسك المطعون ضده بخضوع الشقة المؤجرة لأحكامه وأصر على دفع الأجرة الثابتة بالعقد مخفضة بالنسبة المذكورة رغم علمه وإقراره في العقد بأن المبنى الكائن به الشقة قد بدئ في إنشائه قبل سنة ١٩٥٢ وانتهى الطاعن إلى طلب الحكم باعتبار العين المؤجرة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وبأحقية للأجرة الثابتة بالعقد — ورد المطعون ضده قائلا إن إقراره في عقد الإيجار يسبق تخفيض الأجرة طبقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ إقرار باطل لأن المؤجر قصد به التحايل على أحكام القانون ذلك لأن العين لم يكن قد تم بناؤها وإعدادها للسكنى في تاريخ صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وتحديد الأجرة منوط بما يثبت أنه التاريخ الحقيقى لإتمام البناء لأن هذا التاريخ وحده هو الذى يحدد القانون الواجب تطبيقه لتحديد الأجرة . كما أقام المطعون ضده دعوى فرعية ضد المؤجر للحكم بتخفيض



أجرة الشقة إلى مبلغ ٧ ج و ٦٠ م وإلزامه برد المبالغ التي قبضها زيادة على الأجرة القانونية من تاريخ الإيجار ورفض الدعوى الأصلية - وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعوى بنذب خبير للإنتقال إلى عين النزاع لمعاينةها ووصفها وإثبات حالتها وتحديد التاريخ الذي تم فيه بناؤها وإعدادها للسكنى . وبعد أن قدم الخبير تقريره وتنازل المطعون ضده عن الدعوى الفرعية حكمت المحكمة بتاريخ ٢/٦/١٩٦٣ بإثبات هذا التنازل وبعدم إنطباق القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على شقة النزاع وتطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عليها وتحديد أجرة الشقة بمبلغ ٨ ج و ٨٤٠ م شهريا إعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٨ ولم تر المحكمة داعيا لشمول الحكم بالنفاذ المعجل باعتباره إنتهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن وفقا للمادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٧١ سنة ٨٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى فيهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ما قاله من أن الدعوى رفعت إلى المحكمة الابتدائية المختصة ( دائرة الإيجارات ) وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له بطلب تحديد إيجار الشقة محل النزاع على أساس التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ دون القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقضت المحكمة بانطباق القانون الأخير على واقعة الدعوى واحتسبت إيجار الشقة وفقا لأحكامه فيكون حكمها سواء أخطأ أو أصاب غير قابل للطعن فيه بأى طريق وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للمادة ١٥/٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية بما تضمنه البند العشرون من عقد الإيجار من إقرار الطرفين بسبق تخفيض أجرة الشقة بنسبة ١٥ ٪ طبقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذى يسرى عليها للبدء فى إنشائها قبل صدوره وقد تأيد ذلك بإقرار المطعون ضده أمام تلك المحكمة بهذه

الواقعة المادية — وإذ كان الفصل في مدى حجية هذا الإقرار القضائي والقوة الملزمة لإتفاق الطرفين لا يعتبر فصلا في مسألة ناشئة عن تطبيق التشريع الاستثنائي وإنما هو فصل في منازعة تدرج في عداد المنازعات المدنية الأخرى التي نصت المادة ٥/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن تظل خاضعة للقواعد القانونية العامة وكان الطاعن قد بنى إستئنافه على أساس أن الحكم الابتدائي قابل للاستئناف لفصله في هذه المسائل التي يحكمها القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إطلاق عدم قابلية حكم دائرة الإيجارات للطعن فيه بأي طريق حتى بالنسبة للأموال التي تمسك بها الطاعن في دفاعه والتي لا يحكمها التشريع الاستثنائي فإنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه كما أن إغفاله الرد على الدفاع المشار إليه يعتبر قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن النزاع الذي فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية بحكمها الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٦٣ الذي رفع منه الإستئناف دار بين المؤجر ( الطاعن ) وبين المستأجر (المطعون ضده ) حول أي القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة فقد رفع الطاعن الدعوى على المطعون ضده باعتبار هذه العين خاضعة للقانون الأول وبأحقيقته للأجرة الثابتة بعقد الإيجار المبرم بينهما في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ ونازعه المطعون ضده في ذلك تأسيسا على أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة لأنها أنشئت بعد ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأنه لذلك فمن حقه الإفادة من التخفيض الوارد في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقد أقرت دائرة الإيجارات وجهة نظر المستأجر (المطعون ضده ) وقضت في منطوق حكمها بعدم إنطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على الشقة محل النزاع وبأنطباق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عليها وبتحديد أجرة هذه الشقة بمبلغ ٨ ج و ٨٤٠ م شهريا إعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٨ وأقامت قضاءها بذلك على قولها ” ولما كان الثابت بتقرير الخبير أن عين النزاع قد تم البناء فيها وأعدت للسكنى بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فهي تخضع في تقدير أجرتها لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون غيره من القوانين الصادرة بتخفيض أجور الأماكن السابقة عليه . وعلى ذلك لا يكون هناك مجال لمتابعة المدعى



فما أثاره من جدل حول بدء إنشاء المكان أو إتمام بنائه ذلك لأن الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ قد قطع في تلك المسألة فإن الأخذ بالبدء في البناء يجعل تداخلا بين القانونين فيعتبر المكان في آن واحد خاضعا لحكم القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وفي نفس الوقت خاضعا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بوضوح نصه . وهذا غير صحيح وعلى ذلك فالمباني الخاضعة لحكم القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هي التي تم البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والمباني الخاضعة في تحديد أجزائها للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هي التي تم بناؤها وأعدت للسكنى فعلا بعد ١٨/٩/١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وينبنى على ذلك أن استمسك المدعى بأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في غير محله طالما قد وضع من تقرير الخبير أن عين النزاع قد تم البناء فيها وأعدت للسكنى بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فهي بهذه المثابة تخضع في تقدير أجزائها القانونية لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ومقتضى أعمال نصوص القانون الأول أن يجرى التخفيض بنسبة ٢٠٪ على الأجرة الواردة بعقد الإيجار أو تلك التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة أيهما أقل ولا يبحث عن أجر المثل إلا إذا لم يكن المكان قد سبق تأجيره . ولما كان هناك عقد إيجار يربط بين طرفي الخصومة أبرم في ٢٥/٣/١٩٥٨ لمدة سنة تبدأ من مايو سنة ١٩٥٨ بأجرة شهرية قدرها ١١ ج و ٥٠ م ولم يقل المدعى عليه إنه كان يدفع أقل من تلك الأجرة الواردة بالعقد خلال سنة سابقة على صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فإن حكم القانون المذكور يسرى على تلك القيمة الواردة بالعقد ويقتضى الأمر خفض الأجرة بنسبة ٢٠٪ — ولما كان تحديد أجرة الساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه وكانت دائرة الإيجارات قد قضت بخفض الأجرة مطابقة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة — ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دافع في الدعوى بأن المطعون ضده المستأجر قد أقر في البند العشرين من عقد الإيجار المبرم بينهما بأن أجرة الشقة قد جرى تخفيضها بنسبة ١٥٪

من إيجار المثل لها تنفيذا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأن تكون المحكمة الابتدائية قد عرضت في أسباب حكمها لهذا الدفاع ورفضت الاعتداد بهذا البند لما تبينته من أن القصد من إيراد التحايل على أحكام تقدير الأجرة المعتبرة من النظام العام وذلك بالحيلولة بين المدعى عليه وبين التمتع بما قد يصدر من قوانين تخفض أجرة العين المؤجرة ذلك أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ساقها الطاعن لتدعيم وجهة نظره في إنطباق القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له بقولها المتقدم الذكر لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفاع فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة كما يذهب الطاعن ، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة - لما كان ما تقدم ، فإن دفاع الطاعن أمام محكمة الاستئناف المتضمن أن هذا الفصل يعتبر فصلا في منازعة مدنية وأنه لذلك يكون قابلا للاستئناف يكون دافعا لا سند له من القانون وغير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون النعي على هذا الحكم بالقصور لإغفاله الرد عليه غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ القضائية :

- ( أ ) أوراق تجارية . "التظهير" . "التظهير التوكيلي" .  
اعتبار تظهير الكميالة أو السند الإذني الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها  
القانون تظهيراً قصد به مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحساب المظهر .
- ( ب ) إثبات . "طرق الإثبات" . "القرائن" . "القرائن القانونية" .  
أوراق تجارية . "التظهير" . "التظهير التوكيلي" .  
جواز نقض القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون التجارة بين طرفي  
التظهير بالدليل العكسي . عدم قبول دليل ينقضها في مواجهة الغير .
- ( ج ) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإقرار" . محاماه . وكالة .  
قول محامى أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد اقراراً قضائياً . إلا إذا كان  
بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به بقصد الإثبات من إقامة الدليل عليه .
- ( د ) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإقرار" . محكمة الموضوع . "سلطة  
محكمة الموضوع" . "في تقدير الدليل" .  
الأركان اللازمة للاقرار من الأمور التي يخالفها واقع . ترك تحصيلها لمحكمة  
الموضوع .
- ( هـ ) أوراق تجارية . "الضمانات العادية للوفاء" . "الضمان الإحتياطي" .  
جواز ضمان دفع قيمة الكميالة ضماناً احتياطياً . وروده على السند ذاته غير لازم .  
صحة إيراده في ورقة مستقلة أو في خطاب عادي . جواز الإتفاق على ما يخالف أحكام  
هذا الضمان لو روده بنصوص غير أمرة .

١ — إذ حدد المشرع بنص المادة ١٣٤ من قانون التجارة البيانات الإلزامية في تظهير الكميالة وجعل ضمنها بيان تاريخ تحويلها ونص في المادة ١٣٥ من هذا القانون على أنه "إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكميالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له في قبض قيمتها"، وأوجب بنص المادة ١٨٩ منه خضوع السند الإذني لكافة قواعد الكميالة المتعلقة بالتظهير، فإنه يكون قد اعتبر التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية الكميالة أو السند الإذني وأن المظهر إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحسابه.

٢ — القرينة الواردة بالمادة ١٣٥ من قانون التجارة، وإن كان من الجائز نقضها في العلاقة بين طرفي التظهير بالدليل العكسي، فيستطيع المظهر إليه أن يثبت في مواجهة المظهر بجميع طرق الإثبات أن التظهير الناقص إنما قصد به في الحقيقة نقل الملكية، إلا أنه لا يجوز قبول دليل ينقضها في مواجهة الغير، فلا يستطيع المظهر إليه أن يقيم الدليل على عدم مطابقتها للحقيقة بالنسبة للدين الأصلي أو أي شخص آخر ملتمز في الورقة من غير طرفي التظهير. وذلك لأن هذا الغير قد اعتمد على الظاهر في الورقة ولم يكن عليه استقصاء حقيقة العلاقة المستترة بين طرفي التظهير، ولا يكون للمظهر إليه من سبيل للاحتجاج على الغير بهذه الحقيقة إلا بالإقرار أو اليمين.

٣ — القول الصادر من محامي أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد إقرارا له حجته القانونية إلا إذا فوض فيه بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به قصد إعفاء خصمه من إقامة الدليل عليه.

٤ — تحصيل الأركان اللازمة للإقرار هو من الأمور التي يخالطها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع، فإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة لم تتمسك أمامها بهذا الدفاع، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٥ — إن قانون التجارة وقد أجاز بنص المادة ١٣٨ منه ضمان دفع قيمة الكميالة ضمنا احتياطيا فإنه لا يتطلب ورود الضمان على السند ذاته وإنما صرح



بإيراده في ورقة مستقلة عنه أو في خطاب هادى لكى يرفع عن الملتزم المضمون الحرج في ظهور الضمان بالسند ذاته وما ينطوى عليه من التشكيك في قدرته على الوفاء . فإذا كان الضمان ثابتا بملحق وثيقة التأمين للوفاء بقيمة بعض السندات الإذنية لأمر أحد المطعون عليهم ، وكان الثابت بوثيقة التأمين الأصلية التى حرر على أسامها هذا الملحق أن شركة التأمين تعهدت بضمان كل كميالة أو سند إذنى يقدمه هذا المطعون عليه للخصم أو للضمان خلال مدة التأمين وأن حوافظ الكمبيالات التى تعتمد عليها شركة التأمين تعتبر جزءا متما للوثيقة وأن لهذه الشركة الحق في رفض ضمان أية كميالة خلال أسبوع من تاريخ استلامها ، واشترط عند عدم الوفاء بقيمة أى سند في تاريخ استحقاقه أن يقوم المستفيد بتظهيره لشركة التأمين تظهيراً ناقلاً للملكية ويرسله لها مرفقاً به بروتستو عدم الدفع وأن تقوم شركة التأمين من جانبها بأداء قيمته ، فإن مؤدى كل ذلك مرتبطاً بما جاء بملحق الوثيقة أن إلزام شركة التأمين بدفع قيمة السندات الإذنية موضوع الدعوى إنما يكون من قبيل الضمان الاحتياطى الوارد على ورقة مستقلة شأنه شأن الضمان الوارد على السندات ذاتها . ولا يغير من طبيعته حصول الشركة على مقابل خدماتها للمطعون عليه المذكور ما دامت صفة المتبرع قائمة في علاقاتها بحامل الورقة ، كما لا يغير من هذه الطبيعة قصر الإلزام بالضمان على الشركة الطاعنة لأن أحكام الضمان غير مقررة بنصوص آمرة وأجاز المشرع بالمادة ١٣٩ من قانون التجارة الاتفاق على ما يخالفها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ١٩٤٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة طلبت فيها الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا

لها مبلغ ١٨٢٦ ج ، وقالت بيانا للدعوى إن المطعون عليه الثالث بصفته وليا شرعيا على بنتيه جازمين وأنوار حرر بالمبلغ المطالب به أحد عشر سندا بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٣ قيمة كل منها ١٦٦ ج لإذن أحمد محمد قطب الذي يمثل المطعون عليه الثاني وتستحق السداد في شهور متعاقبة على التوالي من ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وإذا قام الدائن بتظهير هذه السندات إليها ، وتعهدت شركة مصر للتأمين — المطعون عليها الأولى — بموجب وثيقة التأمين رقم ١١٠١ سنة ١٩٦٠ بأن تسدد لها قيمة كل سند لم يتم وفاؤه ، ولم يقم المطعون عليه الثالث بالسداد رغم تحرير بروتستو عدم الدفع ، كما أن المطعون عليهما الأولى والثاني لم يستجيبا لمطالبتهما بالسداد ، فقد أقامت دعواها بطلب المبلغ السابق بيانه . والمحكمة قضت في ١٩٦٣/٢/٢٠ بإلزام المطعون عليهم [متضامين بأن يدفعوا هذا المبلغ للطاعنة . استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٨٠ ق القاهرة كما استأنفه المطعون عليه الثالث بالاستئناف رقم ٢٦٢ سنة ٨٠ ق القاهرة . والمحكمة قررت ضم الاستئنافين وقضت في ١٩٦٣/١٢/٣١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه جعل القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون التجارة والتي تقضى باعتبار تظهير الورقة التجارية — الذي خلا من ذكر تاريخه — تظهيرا توكليا قرينة قانونية يجوز نقضها بالدليل العكسي من جانب المظهر إليه بالنسبة إلى المظهر ولا يجوز له نقضها بالنسبة إلى الغير ، هذا في حين أن القانون قد أورد النص على إطلاقه في شأن هذه القرينة ولم يفرق فيه بين المظهر والغير بما لا يجوز نقضها في جميع الأحوال . وإذا رتب الحكم على هذه القرينة اعتبار الطاعنة مجرد وكيل في التحصيل لخلو التظهير الصادر لها من المطعون عليه الثاني من ذكر التاريخ وأخذ بالدفع الذي تمسك فيه المطعون عليه الثالث بصفته وهو المدين بالسندات موضوع الدعوى بأن الدائن الأصلي أخطره بإلغائها وبفسخ عقد البيع المترتبة عليه ، ولم يأخذ بدفاع الطاعنة بأن



التظهير على عكس القرينة المشار إليها — تظهير ناقل للملكية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . هذا إلى أن المذكرة المقدمة من محامى المطعون عليه الثالث لمحكمة الاستئناف تنطوي على إقراره بأن التظهير كان ناقلا للملكية فلا يقبل منه التمسك بالوفاء أو التفاسخ مع الدائن الأصلي بفرض أن القرينة القانونية على التوكيل قاطعة لأنه يكون قد نزل باعتباره عن حماية المشرع له بمقتضاها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المشرع إذ حدد بنص المادة ١٣٤ من قانون التجارة البيانات الإلزامية في تظهير الكميالة وجعل ضمنها بيان تاريخ تحويلها ، ونص في المادة ١٣٥ من هذا القانون على أنه ” إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب إنتقال ملكية الكميالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له في قبض قيمتها “ وأوجب بنص المادة ١٨٩ منه خضوع السند الإذني لكافة قواعد الكميالة المتعلقة بالتظهير ، فإنه يكون قد اعتبر أن التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية الكميالة أو السند الإذني وأن المظهر إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحسابه . وهذه القرينة وإن كان من الجائز نقضها في العلاقة بين طرفي التظهير بالدليل العكسي فيستطيع المظهر إليه أن يثبت في مواجهة المظهر بجميع طرق الإثبات أن التظهير الناقص إنما قصد به في الحقيقة نقل الملكية ، إلا أنه لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة في مواجهة الغير ، فلا يستطيع المظهر إليه أن يقيم الدليل على عدم مطابقتها للحقيقة بالنسبة للمدين الأصلي أو أى شخص آخر ملتمز في الورقة من غير طرفي التظهير ، وذلك لأن هذا الغير قد اعتمد على الظاهر في الورقة ولم يكن عليه استقصاء حقيقة العلاقة المستترة وراءها بين طرفي التظهير ، ولا يكون للمظهر إليه من سبيل للاحتجاج على الغير بهذه الحقيقة إلا بالإقرار أو اليمين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو بصدد دعوى الشركة الطاعنة قبل المطعون عليه الثالث أن السندات الإذنية موضوع الدعوى قد خلت من ذكر تاريخ تظهيرها إليها مما تعتبر معه الشركة الطاعنة مجرد وكيل عن المظهر وأن للمطعون عليه الثالث وهو المدين الأصلي أن يتمسك قبلها بكافة دفوعه قبل المظهر ولا يجوز لها التخلص من الدفع الذي أبداه بإلغاء السندات المترتبة على عقد البيع الذي حصل التفاسخ

عنه مع المظهر بإثبات ما يخالف القرينة المشار إليها ، وكان الحكم قد أخذ بدفع المطعون عليه الثالث وهو الساحب للسندات الإذنية فى مواجهة الشركة الطاعنة إعمالا لقواعد التظهير التوكلى ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون . أما ما تشيره الطاعنة من أن المدين أقر بأن التظهير ناقل للملكية فى المذكرة المقدمة من محاميه لمحكمة الاستئناف ، فإنه لما كان القول الصادر من محامى أحد الخصوم فى مجلس القضاء لا يعد إقرارا له حجته القانونية إلا إذا فوض فيه بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به فصد إعفاء خصمه من إقامة الدليل عليه ، وكان توافر الأركان اللازمة للإقرار هو من الأمور التى يخالطها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة لم تتمسك أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الإسناد إذ أقام قضاءه برفض الدعوى ضد شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أن هذه الشركة ضامنة للمدينين بالسندات الإذنية يجوز لها أن تحتج قبل الطاعنة بالتفاسخ عن التعاقد الذى تم مع الدائن الأصل طبقا لقواعد التظهير التوكلى ، وفات الحكم أن ضمان شركة التأمين لا يستند إلى هذه القواعد حتى يخضع لمصير التعاقد الذى ترتب على التفاسخ فيه إلغاء السندات ، وإنما يستند فى واقع الأمر إلى وثيقة التأمين التى تعهدت فيها شركة التأمين بوفاء قيمة السندات للطاعنة بالشروط الواردة بالوثيقة وملحقها مقابل أقساط محددة يقوم المطعون عليه الثانى بدفعها وأن إلتزام شركة التأمين بدفع السندات مقرر لصالح الشركة الطاعنة وحدها مما يجعل إلتزام الشركة قائما على أساس وثيقة التأمين ويخرجه عن نطاق التظهير وينحول الطاعنة الحق فى إقتضاء قيمة السندات من هذه الشركة بناء على الوثيقة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للسندات الإذنية موضوع الدعوى والصادرة من الأنستين جلزمين وأنوار المشمولتين بولاية والدهما المطعون عليه الثالث لأمر المطعون عليه الثانى وإذنه والذى قام بتظهيرها إلى الشركة الطاعنة ، وتبين له من الإطلاع على هذه السندات أنها كلها خالية من تاريخ التظهير أورد الحكم بصدد ضمان شركة التأمين



المطعون عليها الأولى " أنه يبين من صورة ملحق عقد التأمين المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٤ أن شركة مصر للتأمين تضمن الآنستين جازمين وأنوار محمد راغب الهواري في الوفاء بمبلغ ٣٨٣٤ ج" وقال الحكم في موضع آخر " إنه إزاء ما هو ثابت في ملحق وثيقة التأمين ترى المحكمة أن ضمان شركة التأمين قد حصل لمصلحة المدينتين المحرر منهما السندات وتعتبر ضامنة لهما في السداد " ثم رتب الحكم على إنقضاء الدين قبل الدائن الأصلي قوله " إنه وقد تقرر أن شركة مصر للتأمين هي ضامنة للمدينتين فلا محل لمطالبتهما بموجب هذا التظهير التوكيلي " وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح لا خطأ فيه ، ذلك أن قانون التجارة وقد أجاز بنص المادة ١٣٨ منه ضمان دفع قيمة الكمبالة ضمانا إحتياطيا ، فإنه لا يتطلب ورود الضمان على السند ذاته وإنما صرح بإيراده في ورقة مستقلة عنه أو في خطاب هادي لكي يرفع عن الملتزم المضمون الحرج في ظهور الضمان بالسند ذاته وما ينطوى عليه من التشكيك في قدرته على الوفاء . ولما كان إلزام الشركة المطعون عليها الأولى الثابت في ملحق وثيقة التأمين المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٤ هو ضمان الآنستين جازمين وأنوار محمد راغب في الوفاء بمبلغ ٣٨٣٤ ج قيمة السندات الإذنية الصادرة من وليهما المطعون عليه الثالث لأمر المطعون عليه الثاني ، وكان الثابت بوثيقة التأمين الأصلية التي حرر على أساسها هذا الملحق أن شركة التأمين تعهدت بضمان كل كمبالة أو سند إذني يقدمه المطعون عليه الثاني للخصم أو للضمان خلال مدة التأمين ، وإذا نص بالبند الخامس منها على أن حوافظ الكمبيالات التي تعتمد عليها تعتبر جزءا متما للوثيقة وأن لشركة التأمين الحق في رفض ضمان أية كمبالة خلال أسبوع من تاريخ استلامها ، واشترط بالبند السادس عند عدم الوفاء بقيمة أي سند في تاريخ إستحقاقه أن يقوم المستفيد بتظهيره لشركة التأمين تظهيراً ناقلاً للملكية ويرسله لها مرفقاً به بروتستو عدم الدفع وأن تقوم شركة التأمين من جانبها بأداء قيمته ، فإن مؤدى هذه النصوص مرتبطة بها جاء بملحق الوثيقة أن إلزام شركة التأمين بدفع قيمة السندات الإذنية موضوع

الدعوى إنما يكون من قبيل الضمان الإحتياطي الوارد على ورقة مستقلة شأنه شأن الضمان السوارى على السندات ذاتها . ولا يغير من طبيعته حصول الشركة على مقابل خدماتها للمطعون عليه الثانى ما دامت صفة التبرع قائمة فى علاقتها بحامل الورقة ، كما لا يغير من هذه الطبيعة قصر الإلتزام بالضمان على الشركة الطاعنة لأن أحكام الضمان غير مقررة بنصوص أمرة وأجاز المشرع بالمادة ١٣٩ من قانون التجارة الإلتفاق على ما يخالفها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسند إلتزام شركة التأمين بالضمان فى خصوص السندات موضوع الدعوى إلى ملحق الوثيقة وأخضعه لمصير الإلتزام المضمون ولقواعد التظهير التوكلى على ما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى الإسناد ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

---



## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٢٤٠ )

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حجز . ” الحجز الإداري ” . ” حجز ما للدين لدى الغير ” . إعلان .  
” الإعلان بكتاب موصى عليه ” . ” الإعلان على يد محضر بطريق  
البريد ” . قانون . ” سريان أحكام قانون المرافعات ” .

وجوب إعلان حجز ما للدين لدى الغير الإداري إلى المحجوز لديه بكتاب موصى  
عليه بعلم الوصول . خلو قانون الحجز الإداري من بيان طريقة تسليم هذا الكتاب  
ولن يجوز تسليمه . إختلاف الإعلان بهذا الطريق عن الإعلان بطريق المحضرين  
ولو بطريق البريد . خلو قانون المرافعات من النص على كيفية تسليم الكتاب الموصى  
عليه بإعلان الحجز الإداري للمحجوز لديه . عدم الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات .  
وجوب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها .

(ب) بريد . ” لائحة البريد ” . ” الإعلان بكتاب موصى عليه ” . حجز .  
” حجز إداري ” .

إشتراط لائحة البريد تسليم الرسائل المسجلة إلى أشخاص المرسل إليهم أو لمن  
تكون لهم صفة النيابة عنهم في إستلامها . سريان هذه القاعدة على الخطابات  
المسجلة المصحوبة بعلم الوصول ومنها إعلان المحجوز لديه بالحجز الإداري .

١ - تنص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥  
على أن يقع حجز ما للدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وقد خلا هذا القانون من بيان طريقة  
تسليم هذا الكتاب والأشخاص الذين يجوز تسليمه إليهم وإذا كان الإعلان بالطريق  
المنصوص عليه في هذه المادة يختلف تماما عن الإعلان بواسطة المحضرين

المنصوص عليه في قانون المرافعات كما يختلف أيضا عن نظام الإعلان على يد محضر بطريق البريد الذي كان ينص عليه هذا القانون في المواد من ١٥ إلى ١٩ منه وهي المواد التي ألغاهها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لأن في هذا النظام لا يتخلى المحضر عن عملية الإعلان كلها وإنما يحل العيب معه عمال مصلحة البريد بعد أن كان يحمله وحده ، بينما الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ترسله الجهة الحاجزة بطريق البريد ولا شأن للمحضرين به على الإطلاق . وإذا لم يرد في قانون المرافعات سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أو بعد هذا التعديل نص ينظم كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذي يعلن به المحجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الغير حجزا إداريا فإنه لا محل للرجوع في هذا الخصوص إلى أحكام قانون المرافعات لأن الرجوع إليها فيما لم يرد بشأنه نص في قانون الحجز الإداري إنما يكون طبقا لما تقضى به المادة ٧٥ من هذا القانون حيث يوجد نص ما في قانون المرافعات ينظم الإجراء الذي خلت أحكام قانون الحجز الإداري من تنظيمه وبشرط ألا يتعارض هذا النص مع أحكام القانون المذكور ومن ثم يجب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها .

٢ - مفاد نصوص لائحة البريد الصادرة تنفيذا لذكرينو ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة ، أن المشرع تقديرا منه لخطورة الآثار التي قد تترتب على عدم وصول الرسائل المسجلة إلى المرسلات إليهم عمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصولها إليهم وذلك باشتراط تسليمها إلى أشخاصهم أو لمن تكون له صفة النيابة عنهم في إستلامها . وإذا كان هذا الشرط لازما بالنسبة للخطابات المسجلة عامة ولولم تكن مصحوبة بعلم الوصول فإنه لا شك ألزم في حالة إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه المنصوص عليه في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وذلك لما يترتب على هذا الإعلان من التزامات على المحجوز لديه فرضتها عليه المادتان ٣٠ و ٣١ من ذلك القانون وأوجبت عليه القيام بها في مواعيد محددة يبدأ سريانها من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز وجعلت الجزاء على إخلاله بها جواز مطالبة شخصا بأداء المبلغ المحجوز من أجله والحجز إداريا على ما يملكه وفاء لما يحكم به عليه ومن ثم فإن إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإداري طبقا للمادة ٢٩ سالفة الذكر لا يكون صحيحا



إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الججز إلى شخصه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في إستلام هذا الكتاب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة الأوقاف الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٦٠ على كلى سوهاج على المطعون ضدهما طالبة الحكم بإلزام الأول فى مواجهة الثانى بأن يدفع لها مبلغ ٣٨٣ ج و ٣٢ م وقالت شرحا للدعوى إن المطعون ضده الثانى مدين لها فى مبلغ ٣٨٣ ج و ٣٢ م ولما كان المطعون ضده الأول مدينا لمدينها المذكور فقد أوقعت بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ حـجـزا إداريا على ما لمدينها لديه وأعلنت المطعون ضده الأول بمحضر هذا الججز وكلفته بالتقرير بما فى ذمته فى الميعاد القانونى ولما لم يستجب لهذا التكليف ولم يقرر بما فى ذمته حتى انقضى هذا الميعاد فقد أصبح مسئولا شخصيا أمامها عن أداء المبلغ المحجوز من أجله ولهذا فقد رفعت الدعوى بطلب إلزامه به . ودفع المطعون ضده الأول ببطلان إجراءات هذا الججز الإدارى تأسيسا على أنه لم يعلن بمحضره وأنكر وجود صلة بينه وبين "فوزى محمود" الموقع على علم الوصول المعد لإثبات إستلام الكتاب المتضمن إعلان محضر الججز إليه ، وفى ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة ببطلان إجراءات الججز الإدارى الموقع تحت يد المطعون ضده الأول وألزمت الوزارة الطاعنة بمصروفات الدعوى وأقامت قضاها على أنه وإن كان إعلان محضر الججز الإدارى بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لا يخضع فى إجراءاته لقواعد قانون المرافعات إلا أنه يجب أن تسلم الورقة إلى الشخص ذاته المطلوب إعلانه أو من ينوب عنه قانونا وأنه لا دليل فى الأوراق على أن لفوزى محمود الموقع على علم الوصول علاقة بالمطعون ضده الأول تتيح له إستلام الخطاب نيابة عنه —

إستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط "مأمورية سوهاج" بالإستئناف رقم ٥٣ سنة ٣٨ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها تأسيسا على أن إجراءات إعلان الججز إلى المطعون ضده الأول قد تمت صحيحة لأن محضر الججز أعلن إليه بخطاب موصى عليه بعلم وصول سلم إلى ابنه "محمد رشدي" الذي وقع على علم الوصول وأن الأمر التمس على محكمة الدرجة الأولى حين قرأت التوقيع على أنه "فوزي محمود" بدلا من "محمد رشدي" وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه مقررة أن التوقيع الموقع به على علم الوصول "لفوزي محمود" وليس "لمحمد رشدي" وبتقرير تاريخه ٢ أبريل سنة ١٩٦٤ طعنت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله، وفي بيان ذلك تقول الوزارة الطاعنة إن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٢٩ من قانون الججز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ حين استلزم لصحة الإعلان أن يكون مستلم الخطاب الموصى عليه ذا صفة وتربطه بالمطلوب إعلانه علاقة تبعية ذلك أن المشرع لم يضع في هذه المادة قاعدة تنظم طريقة تسليم الخطاب الموصى عليه الذي يتم إعلان الججز بمقتضاه ولم يستلزم نصها أن يسلم الخطاب إلى المحجوز لديه أو أحد أقاربه كما فعل المشرع في المادة ١٢ من قانون المرافعات وقد خلت لوائح مصلحة البريد وتعليماتها من نصوص تنظم طريقة تسليم هذا الخطاب ولم تتطلب من حامل البريد أن يتحقق من صفة مستلم الخطاب وإنما يكفي أن يثبت قيامه بتسليم الخطاب في محل إقامة المرسل إليه الثابت على الغلاف، هذا إلى أن الحكم إذ استلزم ثبوت علاقة مستلم الإعلان بالشخص المطلوب إعلانه يكون قد طبق المادة ١٢ من قانون المرافعات مع أن أحكامها تتعارض مع أحكام المادة ٢٩ من قانون الججز الإداري وهو قانون خاص يتعين إعمال أحكامه دون أحكام قانون المرافعات التي تتعارض معها وذلك على ما تقضى به المادة ٧٥ من قانون الججز الإداري - كما أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ تطلب من حامل البريد التحقق من صفة مستلم الإعلان



وهو أمر لم تستلزمه المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري ولا لوائح هيئة البريد وتعليماتها بل إنه أمر لا يوجب قانون المرافعات حتى بالنسبة للأوراق التي يتم إعلانها على يد محضر .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ تنص على أن يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وقد خلا هذا القانون من بيان طريقة تسليم هذا الكتاب والأشخاص الذين يجوز تسليمه إليهم وإذ كان الإعلان بالطريق المنصوص عليه في هذه المادة يختلف تماما عن الإعلان بواسطة المحضرين المنصوص عليه في قانون المرافعات كما يختلف أيضا عن نظام الإعلان على يد محضر بطريق البريد الذي كان ينص عليه هذا القانون في المواد من ١٥ إلى ١٩ منه وهي المواد التي ألغاهها القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ لأن في هذا النظام لا يتخلى المحضر عن عملية الإعلان كلها وإنما يحمل العبء معه عمال مصلحة البريد بعد أن كان يحمله وحده . بينما الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ترسله الجهة الحاجزة بطريق البريد ولا شأن للمحضرين به على الإطلاق— وإذ كان لم يرد في قانون المرافعات سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ أو بعد هذا التعديل نص ينظم كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه في هذه الحالة الأخيرة فإنه لا محل للرجوع في هذا الخصوص إلى أحكام قانون المرافعات لأن الرجوع إليها فيما لم يرد بشأنه نص في قانون الحجز الإداري المشار إليه إنما يكون طبقا لما تقضى به المادة ٧٥ من هذا القانون حيث يوجد نص في قانون المرافعات ينظم الإجراء الذي خلت أحكام قانون الحجز الإداري من تنظيمه وبشرط ألا يتعارض هذا النص مع أحكام القانون المذكور . ويجب لذلك الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها . ولما كانت لائحة تنفيذ الدكريتو المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة وهي اللائحة التي صدرت بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من هذا الدكريتو والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدلة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ تنص في البند الثاني والأربعين منها على أن الأشياء المسجلة — ومن بينها الخطابات — يصير تسليمها للرسلة إليه

أو إلى مندوبه المفوض له بذلك بمقتضى مكاتبة أو إلى من يكون معه إعلام شرعى يرخص له فى ذلك كما ينص البند الثالث والأربعون من هذه اللائحة على أنه إذا كان المرسل إليه غير معروف شخصيا لمستخدمى البوستة يجب عليه أن يبرهن عن حقيقة شخصيته سواء كان بواسطة ورقة رسمية أو بشهادة شاهدين معروفين وينص البند الرابع والأربعون على أنه متى طلب مرسل المراسلة المسجلة علما بتسليمها للرسلة إليه فيجب لذلك مقابل تحصيل الرسم المقرر ويعطى له ذلك العلم ممضيا على حسب ما تقتضيه الظروف سواء كان من ذات المرسل إليه أو من أحد مستخدمي المصلحة الذى سلم تلك المراسلة — وقد أكدت تعليمات مصلحة البريد ضرورة تسليم الخطاب الموصى عليه إلى المرسل إليه أو لمن ينوب عنه فى إستلامه تنفيذ لما تقتضى به اللائحة سالفه الذكر فنصت مجموعة التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ فى المادة ٢٥٨ منها على أنه يجب ألا تسلم المراسلات المسجلة إلا إلى المرسل إليه أو لمن يوكله بذلك ورددت المادة ٢٨٥ من هذه المجموعة ذات المعنى وبينت الإجراءات التى يتبعها ساعى البريد فى حالة غياب المرسل إليه أو من ينوب عنه كما نصت المادة ٢٩٥ على أنه فى حالة تسليم مراسلة مسجلة مرفقة بعلم الإستلام يجب على المستخدم الذى يقوم بتسليمها أن يحصل من المرسل إليه على توقيعه عليه ثم يوقع عليه هو أيضا ويختمه بالختم ذى التاريخ ويعيده داخل مظروف مصلحى وبطريق التسجيل إلى المرسل إليه . ومفاد نصوص لائحة البريد المشار إليها أن المشرع تقديرا منه لخطورة الآثار التى قد تترتب على عدم وصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم عمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصولها إليهم وذلك باشتراط تسليمها إلى أشخاصهم أو لمن تكون له صفة النيابة عنهم فى إستلامها وإذا كان هذا الشرط لازما بالنسبة للخطابات المسجلة عامة ولو لم تكن مصحوبة بعلم الوصول فإنه لا شك ألزم فى حالة إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه المنصوص عليه فى المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ وذلك لما يترتب على هذا الإعلان من إلزامات على المحجوز لديه فرضتها عليه المادتان ٣٠ و ٣١ من ذلك القانون وأوجبت عليه القيام بها فى مواعيد محددة يبدأ سريلانها من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز وجعلت الجزاء على إخلاله بها جواز مطالبة شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله والحجز إداريا على ما يملكه وفاء



لما يحكم به عليه ، ومن ثم فإن إعلان المحجوز لديه بمحضر الججز الإدارى طبقا  
للمادة ٢٩ من قانون الججز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ لا يكون صحيحا  
إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الججز إلى شخصه أو إلى من تكون له  
صفة النيابة عنه فى إستلام هذا الكتاب — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه  
قد إلترم هذا النظر وانتهى إلى أنه ما دام علم الوصول الخاص بالكتاب  
الموصى عليه المتضمن إعلان المطعون ضده الأول المحجوز لديه بمحضر الججز لا يحمل  
توقيعا له وإنما توقيع ” فوزى محمود “ الذى لا صفة له فى إستلام الخطاب  
الموصى عليه نيابة عن المطعون ضده الأول المحجوز لديه فإن إجراءات الججز  
الموقع تحت يد الأخير فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ تكون باطلة لعدم إعلان  
بهذا الججز ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه خاصا بانتفاء صفة ” فوزى محمود “  
مستلم الخطاب فى النيابة عن المطعون ضده الأول فى إستلام الخطاب ليس  
محل نعى من الطاعنة فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشيشى .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ”القرائن القضائية“ . محكمة الموضوع . ”تقدير القرائن  
القضائية“ . نقض .

تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضى الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه  
فى ذلك متى كان الإستخلاص سائفا . إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكل بعضها بعضا .  
لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

(ب) إثبات . ”تقدير الدليل“ . محكمة الموضوع .

تقدير الأدلة من سلطة قاضى الموضوع متى كان هذا التقدير لا يخرج فيه للإثبات  
بالأوراق .

(ج) إثبات . ”إجراءات الإثبات“ . نقض . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع فى الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازى لها . لا معقب  
لمحكمة النقض عليها فى ذلك . عدم إلزام محكمة الموضوع بإبداء أسباب عدم اتخاذها  
هذا الإجراء إلا فى حالة طلبه من أحد الخصوم .

١ — تقدير القرائن القضائية هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة  
لمحكمة النقض عليه فى تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدى إلى الدلالة التى استخلصها  
هو منها . وإذا كانت محكمة الموضوع قد استندت فى قضائها إلى جملة قرائن  
يكل بعضها بعضا وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى إنتهت إليها فإنه لا يقبل  
من الطاعن أن يناقش كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها ومن ثم



فإن ما يشير الطاعن في شأن إطراح محكمة الموضوع للقرائن التي قدمها لإثبات أن الحادث إنتحار وأخذها بقرائن أخرى إستدلت بها على عكس هذا النظر ، لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض<sup>(١)</sup> .

٢ — تقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى كان تقديره لها لا خروج فيه على الثابت بالأوراق .

٣ — الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات في أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق متى رأت في ذلك فائدة للتحقيق ، هذا الحق جوازي لمحكمة الموضوع متروك لرأيها ومطلق تقديرها فإن هي لم تر بها حاجة لإحالة الدعوى إلى التحقيق فلا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اتخاذها هذا الإجراء إلا في حالة طلبه من أحد الخصوم<sup>(٢)</sup> .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم مراد بطرس راشد ، والثانية بوصفها ابنته أقامت الدعوى رقم ٣٠٥٦

(١) راجع نقض ١٩٦٦/١٢/٨ بمجموعة المكتب الفنى من ١٧ ص ١٨٤٦ و ١٩٦٦/٣/٢٤

من ١٧ ص ٦٩٥ و ١٩٦٧/٣/١٦ من ١٨ ص ٦٧٢ و ١٩٦٧/١/٣١ من ١٨ ص ٢٧٣ .

(٢) راجع قض ١٩٦٦/٦/٢ من ١٧ ص ١٣١٤ و ١٩٦٧/٣/٨ من ١٨ ص ٥٨٩

و ١٩٦٧/٢/١٦ من ١٨ ص ٤٠١ .

سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة على الشركة الطاعنة طلبتا فيها الحكم بإلزامها بأن تؤدى لهما مبلغ ٢٠٠٠٠ ج عشرين ألف جنيه وفوائده القانونية بواقع ٦٪ اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٦ وقالتا شرحا لدعواهما إنه بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ أمنت المطعون ضدها الأولى لدى شركة الإدخار للتأمين التى أدمجت فى شركة النيل للتأمين (الطاعنة) على حياة زوجها المرحوم مراد راشد بمبلغ عشرة آلاف جنيه بمقتضى الوثيقة رقم ٤٠٢٢ وقد نص فيها على أن المستفيدين هم أولادها منه حسب التقسيم الشرعى كما أن المذكور أمن بدوره على حياته ضد الحوادث لدى نفس الشركة بمقتضى وثيقة تأمين رقم ٤١٣٦ بمبلغ عشرة آلاف جنيه تدفع عند وفاته لورثته الشرعيين وأنه إذ كان المؤمن على حياته فى الوثيقتين قد توفى بتاريخ ١٩٦٠/٧/٦ فى حادث سيارة وهو فى طريقه إلى بورسعيد وثبت من التحقيق الذى تولته الشرطة والنيابة ومن الكشف الطبى الذى وقع على جثته أن الحادث حصل قضاء وقدرًا وقيد برقم ١٠٩ سنة ١٩٦٠ عوارض القنطرة وقد قام شقيق المتوفى بإخطار الشركة بالحادث ثم قدم لها المستندات التى طابقتها مرفقا بها صورة رسمية من التحقيق ولكنها أخذت تسوف فى إجراءات صرف مبلغ التأمين المستحق ، فقد اضطرت المطعون ضدها الأولى لأن تنذرهما فى ١٩٦١/١/٣ بضرورة صرف مبلغ التأمين وإذ لم تقم الشركة بصرفه فقد أقامتا دعواهما بطلب الحكم بإلزامها به - دفعت الشركة الطاعنة بعدم أحقية المطعون ضدهما فى المطالبة بمبلغ التأمين بدعوى أن المؤمن على حياته قد انتحر واستندت فى ذلك إلى نص المادة ٧٥٦ من القانون المدنى - وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الشركة بأن تدفع للمطعون ضدهما بصفتهما مبلغ ٢٠٠٠٠ ج وفوائده القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٦١/٧/٢٤ حتى السداد مؤسسة قضاءها على أن الثابت من صورة المحضر رقم ١٠٩ سنة ١٩٦٠ عوارض القنطرة غرب أن الوفاة كانت قضاء وقدر لا إنتحارا خلافا لما تقرره الشركة الطاعنة . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٦٧ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب تنعى الشركة الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إنها إستندت في التذليل على أن وفاة مورث المطعون ضدهما كانت إنتحارا لا قضاء وقدرا إلى عدة قرائن مستمدة من محضر العوارض الذي حرر إثر الحادث والثابت به أن السيارة إنحرفت بجهة اتجاه القنال دون قيام أى ظرف خارجي يدعوها لذلك إذ كان الطريق خلوا من السيارات ومن المارة وكان الجو صحوا في منتصف النهار ولم يظهر بالسيارة أى خلل ورغم أن هذه القرائن واضحة الدلالة على أن مورث المطعون ضدهما المؤمن على حياته تعتمد الانحراف بالسيارة بغية الانتحار فإن الحكم المطعون فيه التفت عنها وانتهى إلى أن وفاته حصلت قضاء وقدرا واستدل على ذلك بقرائن فاسدة لأصل لها ولا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ذلك أن الحكم اتخذ من وجود أثر فرملة العجلة اليسرى للسيارة بطول أربعة أمتار على الطريق دليلا على محاولة المؤمن عليه تفادي الحادث بسعيه إلى إيقاف السيارة قبل انطلاقها إلى اتجاه مجرى القنال ، مع أن وجود آثار الفرامل بالصورة التي وجدت بها لا يدل بذاته على رغبة قائد السيارة في إيقافها من السير ، كذلك اتخذ الحكم من وجود رأس المؤمن عليه بارزا من غطاء العرببة المشمع دليلا على محاولته تفادي الفرق مع أن ظهور الرأس بارزا من غطاء السيارة أمر طبيعي ولا يفيد بذاته أية محاولة للنجاة ، ويضيف الطاعن أن هذا الاستدلال من الحكم يشوبه أيضا التناقض ذلك أنه سلم في أسبابه بأن المياه كانت تغطي صدر المؤمن عليه ورأسه مما لا يستقيم معه القول ب بروز الرأس وحده من السيارة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على وقوع الحادث قضاء وقدرا وليس انتحارا بالقرائن الآتية (أولا) ماتبين من محضر العوارض رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ القنطرة من أن المتوفى المؤمن على حياته حاول تفادي الحادث قبل وقوعه وذلك بمحاولته إيقاف السيارة قبل انطلاقها إلى اتجاه مجرى القناة بدليل وجود أثر فرملة العجلة اليسرى في مسافة طولها أربعة أمتار على الطريق قبل انحدار السيارة إلى الرصيف الأيمن المجاور لمجرى القناة (ثانيا) أن المتوفى حاول النجاة من الفرق بعد سقوط سيارته في القناة وذلك على ما يستفاد من أقوال رجل الشرطة عبد المنعم اسماعيل في محضر العوارض



آنف الذكر ( ثالثا ) ما شهد به شقيق المتوفى في المحضر المذكور من أن حالة أخيه المعنوية كانت عادية في الليلة السابقة لحصول الحادث وأنه كان مرحا جدا ( رابعا ) وقوع الحادث بعيدا عن القاهرة التي تقيم فيها أسرته والعثور على أشياء ذات قيمة كان يحملها وقت وقوع الحادث من ذلك أوراق مالية من فئات مختلفة وساعة يد باسورة من ذهب وعقد بيع واستمارة توريد نقود بمبلغ ١٥٠٠ ج وشيكان على بياض مما ينبئ عن أنه لم يكن يبيت النية على الانتحار—ولما كانت هذه القرائن مستمدة من التحقيق الذي تضمنه محضر العوارض الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه وكان من شأن هذه القرائن مجتمعة أن تؤدي إلى مارتبته محكمة الموضوع عليها من أن الحادث وقع قضاء وقدرًا وليس انتحارًا وكان تقدير القرائن القضائية هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها وكانت محكمة الموضوع متى استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضًا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهت إليها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يناقش كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها—لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن في شأن إطراح محكمة الموضوع للقرائن التي قدمها لإثبات أن الحادث انتحار وأخذها بالقرائن التي استدل بها على عكس هذا النظر لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض—لما كان ذلك، وكان ما تعزوه الطاعنة إلى الحكم المطعون فيه من تناقض لا أثر له فيه، إذ أن هذا الحكم—على ما يبين من أسبابه—لم يذكر سواء فيما نقله عن أقوال رجل الشرطة عبد المنعم اسماعيل في محضر العوارض أو فيما استخلصه من هذه الأقوال أن رأس المؤمن على حياته كان وحده هو البارز من غطاء السيارة وإنما حقيقة ما ذكره هو أن جسمه شاملا الرأس كان بارزا من هذا الغطاء ومغمورا بالمياه الأمر الذي استدل منه الحكم استدلالا سائغا محاولته النجاة من الغرق—لما كان ما تقدم، فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إنها تقدمت لمحكمة الاستئناف بمحاضر حجوز

تنفيذية أوقعها مصلحة الضرائب تحت يد الشركة الطاعنة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٠ إقتضاء لضرائب مستحقة على المؤمن عليه قيمتها ٢٥٦٦ ج و ٢٢٥ م وضرائب مستحقة على زوجته المطعون ضدها الأولى قيمتها ٧٠٦ ج و ٦١٠ م واستدلت الطاعنة من هذه الحجوز ومن عجز المؤمن عليه عن أداء الضرائب المستحقة عليه خلال أربعة عشر عاما وعجز زوجته عن دفع الضرائب المستحقة عليها خلال ثمانية أعوام استدلت الطاعنة من ذلك كله على إعسار المؤمن على حياته وزوجته مما دفع الأول إلى الانتحار . ولكن الحكم المطعون فيه استدلت من هذه الأوراق على أن هذه الضرائب كانت مثار نزاع بين مصلحة الضرائب والممولين وهو استدلال فاسد وعلى غير أساس إذ الثابت أن النزاع المقول بإثارته لم يرفع للحكمة إلا في فبراير سنة ١٩٦١ بعد وفاة الممول — وتضيف الطاعنة بالسبب السادس أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على عدة قرائن مجتمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساسا جوهريا له وأنه وقد أثبتت الطاعنة في السببين الأول والثاني فساد الكثير من هذه القرائن التي قام عليها الحكم المطعون فيه فإن ذلك يكفي لإنهيار إحدى دعائمه الأساسية وبالتالي لبطلانه .

وحيث إن النعى بالسبب الثاني مردود بأن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذ لم يرفى محاضر الحجوز التي قدمتها الطاعنة ما يستدل منه على أن المؤمن عليه كان راغبا في الانتحار فقد استند في هذا إلى قوله ” ومن حيث عن الأوراق المقدمة من الشركة المستأنفة ( الطاعنة ) فلا تقطع في أن الحادث ليس عارضا إذ هي عبارة عن محاضر حجوز وقعت في ١٩٦٣/١٢/١٠ أى قبل تاريخ جلسة المرافعة الأخيرة أمام هذه المحكمة بحوالى العشرين يوما . وسكوت مصلحة الضرائب عن توقيع الججز حتى هذا التاريخ في حين أن الضرائب التي وقع الججز من أجلها ترجع إلى سنة ١٩٤٢ دليل على أن هذه الضرائب مثار نزاع بينها وبين الممولين ولم ينته إلى ربط نهائي فيها — فضلا عن أن مديونية الممول للمصلحة في المبلغ الوارد بمحضر الججز الأول ٢٥٦٦ ج و ٢٢٥ م لا تنبئ بذاتها على أن حالته المالية أصبحت من الكساد والبوار بحيث تدفعه إلى أن ينهى حياته على هذا الوضع مع تعلق الإنسان بالحياة فضلا عن أن هذه الحجوز وقعت ضد المؤمن عليه وورثته بعد وفاته كما أن توالى بوالص التأمين التي عقدها مورث



المستأنف عليهم ( المطعون ضدهما ) إن دل على شيء فإنما يدل على إيمانه بالدور الذي يلعبه التأمين في مواجهة أعباء المستقبل " ولما كان تقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى كان تقديره لها لا خروج فيه على ما هو ثابت بالأوراق المقدمة إليه ، وكانت الطاعنة لا تنازع في أن هذه المجوز قد وقعت بعد وفاة المؤمن عليه وأنها لازالت ماثرة نزاع بين ورثته ومصلحة الضرائب فإن مجادلة الطاعنة فيما رأت أنه محكمة الموضوع ودلت عليه تدليلا سائغا من أن هذه الديون موضوع المجوز لا يستشف منها أن المؤمن عليه كان في حالة مالية سيئة تدفعه إلى الانتحار إنما هي مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . أما ما ينعاه الطاعن بالسبب السادس فردود بأنه وقد ثبت على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني أن القرائن التي استدلت بها الحكم على أن وفاة المؤمن عليه كانت قضاء وقدرا لا انتحارا ليس من بينها ما هو فاسد بل إنها جميعا مما يصلح لاستنباط ما استنبطته محكمة الموضوع منها فإن النعي بالسبب السادس لا يصادف محلا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بإعسار المتوفى بدليل عجزه عن دفع أى مبلغ لمصلحة الضرائب بينما تمسك المطعون ضده بإعساره وبأن إirاده الشهري ٣٠٠٠ ج دون أن يقدموا أى دليل على هذا الإعسار ورغم ذلك أخذ الحكم بأقوالهم المجردة من الدليل وأقام قضاءه على إعسار مدعى بغير سند بل وقامت الأدلة العديدة على عكسه مما يعيب الحكم بالقصور.

وحيث إن هذا النعي لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه . ذلك أنه لم يستند في قضاائه بأن الحادث وقع قضاء وقدرا لا انتحارا إلى ما تمسك به المطعون ضدهما من إعسار مورثهما وإنما أقام قضاءه على أسباب أخرى سلف بيانها عند الرد على السبب الأول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات وتقول في بيان ذلك أنه إذا كانت محكمة الاستئناف لم ترفيا قدمته الطاعنة من أوراق ما يقطع بأن المؤمن عليه توفي متحرا بسبب



سوء حالته المالية فإن هذه الأوراق تصلح كقرائن لترجيح مظنة الانتحار والإعسار مما كان يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي هاتين الواقعتين . وإذا أغفلت المحكمة اتخاذ هذا الإجراء لاستكمال أدلة الثبوت في الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون وتقول الطاعنة في السبب الخامس إنها طلبت احتياطيا في ختام مذكرتها المقدمة لجلسة ١٣/٢/١٩٦٤ أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق إذا لم تجد المحكمة فيما ساقته من قرائن ما يكفي لإقناعها بواقعة الانتحار الذي دعت إليه حالة الإعسار التي كان عليها المتوفى ولكن الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب وأغفل الرد عليه إغفالا تاما مما يجعله معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النفي بهذين السببين غير صحيح ذلك أنه يبين من مطالعة المذكرة المقدمة من الطاعنة لجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ والمودعة بالملف الاستئنافي المضموم أن الطاعنة — خلافا لما تدعيه بالسبب الخامس — لم تطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق بل على العكس فقد ختمت هذه المذكرة بقولها ” ولعل العدالة تجد فيما قدمنا من أدلة ما يغنيها عن إحالة الدعوى إلى التحقيق “ ثم أردفت ذلك بطلبها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — لما كان ذلك، وكان الحق المنحول للمحكمة في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات في أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة — هذا الحق جوازي لمحكمة الموضوع ، متروك لرأيها ومطلق تقديرها فإن هي لم تر بها حاجة لإحالة الدعوى إلى التحقيق فلا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأبداء أسباب عدم اتخاذها هذا الإجراء إلا في حالة طلبه من أحد الخصوم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:  
بطرس زغلول، وأحمد حسن هيكل، وأمين فتح الله، وعثمان زكريا.

( ٢٤٢ )

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) أمر أداء .

عدم تعلق شرط التكليف بالوفاء بعريضة أمر الأداء التي تعتبر بدلا لورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، إنما هو شرط لصدور الأمر . فصر النعي على التكليف بالوفاء وهو إجراء سابق على العريضة وعدم النعي عليها بمبوء غير منتج ، إذا ما فصلت محكمة الاستئناف في الموضوع بالإلزام بالدين لما ثبت لديها أن المخالفة منه مزورة .

(ب) أمر أداء .

اعتبار عيب التكليف بالوفاء عيبا سابقا على طلب أمر الأداء . عدم تأثيره في ذات الطلب وبالتالي في صحة الحكم الصادر في النظم من أمر الأداء .

(ج) إثبات . ” إجراءات الإثبات “ . ” الإحالة إلى التحقيق “ . محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” في تحقيق الدعوى “ . ” في تقدير الدليل “ .

محكمة ثاني درجة غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق كلما رأت مخالفة محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال الشهود ما دام في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .  
استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل في الدعوى .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” في تقدير الدليل “ .  
إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” البيئة “ .

الأخذ بشهادة الشهود من إطلاقات قاضى الموضوع وليس عليه أن يعرض تفصيلا  
لناقشتها .

١ — إن العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء هي بديل ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء . ولا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها وإنما هو شرط لصدر الأمر . فإذا كان الطاعن لم ينع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على إجراء سابق عليها هو التكليف بالوفاء، وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين لما ثبت لديها من أن المخالصة التي قدمها مزورة . فإنه على فرض صحة إدعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء بإخطارا صحيحا وأن الأمر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج .

٢ — العيب في التكليف بالوفاء يعتبر عيبا سابقا على طلب أمر الأداء ولذلك فهو غير مؤثر في ذات الطلب وبالتالي فإن كل ما يثار بشأنه لا يؤثر في صحة الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء .

٣ — إن محكمة ثاني درجة ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع الشهود كلما رأت أن تخالف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال من سمعتهم ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها، هذا إلى أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

٤ — إن الأخذ بشهادة الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع وليس عليه أن يعرض تفصيلا لمناقشتها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض الأخذ بأقوال شاهدي الطاعن تأسيسا على أن أحدهما عامل لديه والآخر تربطه صلة المصاهرة به فإنه يكون قد استعمل سلطته الموضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٢ استصدر المطعون ضده أمر أداء



من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام الطاعن بمبلغ ٧٥٩ ج وذلك بموجب عدة سندات ، وقدم الأخير تظلما عن هذا الأمر قيد برقم ١٣١٣ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة وأسسه على أنه تخالص عن قيمة السندات ودلل على ذلك بإقرار مؤرخ ١٩٦١/٦/٢٥ نسب صدوره إلى المطعون ضده ، وطعن الأخير على هذا المحرر بالتزوير ، وفى ١٩٦٢/١١/٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن ختمه الموقع بيصمته على الورقة المطعون عليها كان قد سرق منه ولأنه فاقد الإبصار فقد كان يتسلم منه الطاعن ختمه ليوقع به على إيصالات لعمال محله وأن الطاعن قد أقر بمديونيته بقيمة السندات الصادر عنها الإقرار المطعون فيه . وفى ١٩٦٢/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وبإلغاء الأمر المتظلم منه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ سنة ٨٠ ق القاهرة . وفى ١٩٦٣/١١/٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان الورقة المؤرخة ١٩٦١/٦/٢٥ وتأيد أمر الأداء المتظلم منه . وفى ١٩٦٣/١٢/١٠ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم وبإحالة المحل لنظره صممت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينسب الطاعن فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . ويقول فى بيانه إن الحكم اعتبر التكليف بالوفاء الذى يسبق استصدار أمر الأداء قائما ومتجا أثره بمجرد توجيهه بالكتاب الموصى عليه ، فى حين أنه يجب ثبوت وصول هذا الكتاب إلى المرسل إليه . وإذا كان الثابت من مستندات المطعون ضده أن الخطاب الذى وجهه للطاعن بعنوان ٨٣ ب شارع شبرا قد رد إليه مؤشرا على مظهره من عامل البريد بأنه لا يوجد بالمحل الموجه فيه شخص باسم الطاعن ، وكان تكليف الطاعن بالوفاء الذى قام به المطعون ضده على يد محضر فى ١٩٦٢/٦/٧ فى نفس العنوان قد رد أيضا دون إعلان وجاءت إجابة المحضر بأن من خاطبهم بالمحل قرروا بأن الطاعن باع المحل لآخرين ولا يعلمون محل إقامته ، ولا يعتد بالإعلان فى مواجهة جهة الإدارة إذ لا يجوز الإعلان على هذا النحو إلا فى حالة امتناع المعلن إليه أو تابعه عن تسليم الإعلان أو إذا وجد المحل مغلقا ، فإن

الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد أمر الأداء دون أن يسبقه تكليف صحيح بالوفاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي بديل ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء . وإذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها وإنما هو شرط لصدور الأمر ، وكان الطاعن لم ينع بأى عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين لما ثبت لديها من أن المخالصة التي قدمها مزورة ، فإنه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء إخطارا صحيحا وأن الأمر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه — فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيانه يقول الطاعن إن الحكم قرر أن الخطاب والإعلان السابقين على طلب أمر الأداء قد وجها إليه في موطنه الثابت في سندات المديونية المؤرخة ١٩٥٧/١٠/١ على الرغم مما ثبت بعد هذا التاريخ من أن الطاعن لا يوجد بهذا المحل وذلك حسبما ورد في رد ساعى البريد في ١٩٦٢/٥/٢٨ وما أجاب به المحضر في ١٩٦٢/٢/٧ و ١٩٦٢/٧/٤ . وإذ عول الحكم على عنوان الطاعن الثابت بسندات المديونية ، ورتب على ذلك القول بصحة التكليف بالوفاء فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق . هذا ولم يثبت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة فضت المظروف لتعرف فحواه إذ قد يكون خاليا من ورقة التكليف بالوفاء . وإذ قرر الحكم في أسبابه أن المظروف يحتوى على تكليف بالوفاء فإن هذا يعتبر قضاء بما لم يثبت من الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن العيب في التكليف بالوفاء يعتبر — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — عيبا سابقا على طلب أمر الأداء فهو بذلك غير مؤثر في ذات الطلب ، وبالتالي فإن كل ما يثار بشأنه لا يؤثر في صحة الحكم الصادر في النظم من أمر الأداء

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن محكمة ثاني درجة كونت عقيدتها دون أن تسمع بنفسها شهادة الشهود ، وكان عليها ما دامت لم تقتنع بأقوال بعض الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة أن تسمع شهادتهم بنفسها لتكون عقيدتها تكويناً صحيحاً من واقع شهادتهم أمامها ، وهي إذ لم تفعل تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن محكمة ثاني درجة ليست ملزمة بحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع الشهود كلما رأت أن تخالف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال من سمعتهم ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ، هذا إلى أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بطلانه لمخالفته الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب من عدة وجوه : (أولها) أن الحكم أورد في أسبابه أنه يؤخذ من وقائع الدعوى وما جرى فيها من تحقيق أن الطاعن إتهز فرصة معاونة المطعون ضده في التوقيع على أوراق محله فوق بختمه دون علمه أو رضاه على المخالصة ، في حين أن الثابت من وقائع الدعوى وما جرى فيها من تحقيق يناقض ذلك إذ لم يشهد أي شاهد من شهود المطعون ضده الأربعة بواقعة إختلاس الختم وتوقيع الطاعن به على المخالصة دون علم المطعون ضده ، كما أن الحكم المطعون فيه اعتبر المخالصة مزورة لخلوها من إسم كاتبها وعدم إعلانه للشهادة أو ذكر إسمه في حين أنه ليس من دليل في الأوراق على أن الطاعن تعمد إخفاء إسم كاتب الورقة . (والثاني) أسند الحكم إلى الشاهد جوزين بيفاتيان أنه قرر في أقواله بأن الطاعن رقيق الحال وهو إسناد يخالف الثابت في شهادته . هذا ولم يبرر الحكم عدم ثقته في شهادة شاهدي الطاعن إلا بذكره من صلة العمل أو القربى وهي لا تبرر بذاتها عدم الأخذ بشهادتهما . (والثالث) إستخلاص الحكم من عدم حصول الطاعن على سندات المديونية وتعهد المطعون ضده في المخالصة بردها ومن ادعاء السداد دفعة واحدة أن المخالصة مزورة وهي قرائن كانت قائمة أمام المحكمة قبل إحالة الدعوى إلى التحقيق وقد انتفت بالدليل العكسي وهو المخالصة التي تأيدت بشهادة الشهود (والرابع) أحال



الحكم الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة سرقة الختم والإعتراف بملديونية غير أن الحكم لم يشر إلى هاتين الواقعتين بعد سماع الشهود ، مما يجعله مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتزوير المخالصة على ما شهد به شهود المطعون ضده الثلاثة الأول وعلى عدم وفاء الطاعن بأى قسط من أقساط الدين لمدة تزيد على السنة والنصف من تاريخ استحقاق آخرها رغم ضالة قيمة القسط مما لا يقبل معه القول بسداد كامل المبلغ دفعة واحدة ودون أن يطرأ على حالة الطاعن المادية أى تغيير وعلى ما استخلصه الحكم من عدم استرداد الطاعن لسندات الدين رغم النص في المخالصة على حقه في استردادها في أقرب وقت ممكن . وقد انتهى الحكم من مجموع هذه القرائن إلى أن المخالصة مزورة ، ثم أضاف الحكم أنه ” يؤخذ من وقائع الدعوى وما جرى فيها من تحقيق أن المستأنف عليه — الطاعن — انتهز فرصة معاونة المستأنف في التوقيع على أوراق محله فوقع بخطمه دون علمه أو رضاه على المخالصة المذكورة ، وإنه مما يؤيد تزوير المخالصة المشار إليها أنها خلت من توقيع كاتبها خلافا للعادة وتعتمد المستأنف عليه — الطاعن — وشاهديه إخفاء اسمه وإحضاره بجلسة التحقيق كما تعتمد عدم إحضار أو إعلان أحد الشهود الموقعين عليها لذات السبب .. ” وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه من القرائن وشهادة الشهود وهو استخلاص موضوعي سائق يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها من تزوير المخالصة . ومردود في الشق الأول من الوجه الثانى بأن إسناد الحكم للشاهد جوزين بيفانيان بأنه قرر في أقواله أمام محكمة أول درجة أن الطاعن رقيق الحال — إسناد لا يخالف الثابت في شهادته ذلك أنه قرر بأن الطاعن لم يدفع للمطعون ضده إلا أربعين جنيها وعند مطالبة هذا الأخير للطاعن بباقي الدين أفهمه أنه لا يستطيع الوفاء وأنهما لذلك اتفقا على تقسيط المبلغ على أن تكون قيمة كل قسط ثلاثين جنيها حررها السندات المطالب بقيمتها . ومردود في الشق الثانى بأن الأخذ بشهادة الشهود من إطلاقات قاضى الموضوع وليس عليه أن يعرض تفصيلا لمناقشتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رفض الأخذ بأقوال شاهدى الطاعن تأسيسا على أن أحدهما عامل لدى الطاعن والآخر تربطه به صلة المصاهرة فإنه يكون قد مارس

سلطته الموضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ومردود في الوجه الثالث وبالنسبة لما ينعى به الطاعن من أن القرائن التي ساقها الحكم تهدمها المخالصة بأن هذه المخالصة وقد كانت موضوع الطعن بالتزوير فلا محل للاستشهاد بها أو اعتبارها قرينة على التخالص. ومردود في الوجه الرابع وبالنسبة لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور إذ لم يورد شيئاً عن واقعي سرقة الختم واعتراف الطاعن بمديونيته بعد تاريخ المخالصة في حين أن الحكم الصادر بالتحقيق ألزم المطعون ضده بإثبات هاتين الواقعتين وقد عجز هذا الأخير عن إثبات ذلك ، مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد استخلص من أوراق الدعوى وملابساتها وشهادة الشهود — على ما سلف البيان — تزوير المخالصة ، فليس عليه بعد ذلك أن يعرض لوقائع أخرى لإثبات التزوير بعد أن اطمأن إلى ثبوته ، إذ لا جدوى من بحث سرقة الختم أو ما ادعاه المطعون ضده من اعتراف الطاعن بالمديونية بعد تاريخ المخالصة ، بعد أن انتهى الحكم بأسباب سائغة تحمله إلى تزوير المخالصة ، ومن ثم فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في جميع وجوهه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعثمان زكريا .

( ٢٤٣ )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) قانون . ” تنازع القوانين من حيث الزمان “ . نظام عام .

عدم جواز تطبيق أحكام القانون الأجنبي في مصر إذا كانت مخالفة للنظام العام  
أو الآداب فيها . م ٢٨ مدنى .

( ب ) مسئولية . ” مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة “ .  
نظام عام .

قيام مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة على أساس الخطأ المفترض  
من جانب المتبوع . مؤداه إعتبارها قائمة على عمل غير مشروع . مقتضى المادة ٣١٧/٣  
مدنى عدم جواز الإلتفاق سلفاً على الإعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع .  
هدف المشرع من تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة هو سلامة  
العلاقات في المجتمع . إعتبارها من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى  
الاقتصادى في مصر . تعلقها بالنظام العام .

( ج ) مسئولية . ” مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة “ .

قيام علاقة التبعية كلما كان للتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة وفى التوجيه ولو كانت  
الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية .

١ — تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى على أنه ” لا يجوز تطبيق أحكام  
قانون أجنبي هيئته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام  
أو للآداب في مصر “ . ومؤدى هذا النص — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —  
هو نهى الفاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس



الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع<sup>(١)</sup> .

٢ — تقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على أساس الخطأ المفترض من جانب المتبوع كتقصيره في مراقبة من عهد إليهم بالعمل لديه وتوجيههم مما مؤداه إعتبار مسئولية المتبوع قائمة بناء على عمل غير مشروع<sup>(٢)</sup> ، ومقتضى المادة ٢١٧/٣ من القانون المدنى هو عدم جواز الاتفاق سلفا على الإعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع . فإذا كان هدف المشرع في تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة هو سلامة العلاقات في المجتمع مما يعد من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ اعتبر القاعدة المقررة لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام فى معنى المادة ٢٨ من القانون المدنى ورتب على ذلك استبعاد تطبيق القانون الفلسطينى الذى لاتعرف نصوصه هذه المسئولية وطبق أحكام القانون المصرى فى هذا الخصوص .

٣ — علاقة التبعية تقوم كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة وفى التوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية . فإذا كانت نصوص القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الاسامى للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين تؤدى على النحو الذى استخلصه الحكم إلى أن للطاعن الثانى ( السيد وزير الحربية ) سلطة فعلية على الطاعن الأول ( السيد مدير الشؤون الثقافية والتعليم لقطاع غزة ) واستدل الحكم بذلك على قيام

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧ الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" ، وجلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق . مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٧٢٧ و ص ٨٦٨ .

(٢) راجع نقض جلسة ١٩٦٣/٥/١٦ للطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٦٨٩ ، وجلسة ١٩٦٤/١١/١٢ الطعن ٥١٦ لسنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ١٠٢٢ .

علاقة التبعية بينهما ورتب على ذلك مسئولية الطاعن الثانى عن أعمال الطاعن الأول فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٣) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٦ مدنى جزئى الدرب الأحمر ضد الطاعنين والمطعون عليه الثانى وطلب الحكم بإلزامهم متضامين بمبلغ ١٠٠٠٠ ج ، وقال بيانا لدعواه إن ولده محمد الطالب بمدرسة رخ الأميرية الواقعة فى فلسطين بقطاع غزة قد اعتدى عليه فى ٦/١٠/١٩٥٥ الطالب مجدى ابن المطعون عليه الثانى أثناء وجودهما بفناء المدرسة فى فترة الإستراحة بأن قذفه بحجر أصاب عينه اليسرى ففقد قوة إبصارها وقضى على الإبن المعتدى بالعقوبة الجنائية . وإذ يعد الطاعن الأول بصفته مديرا للشئون الثقافية والتعليم فى قطاع غزة مسئولاً عن خطأ تابعه ناظر مدرسة رخ الأميرية الذى أخطأ فى واجب الرقابة على الطلبة أثناء اليوم الدراسى بالمدرسة وأهمل واجبات وظيفته ، كما أن وزير الحربية بصفته — الطاعن الثانى — مسئول عن أعمال تابعه الطاعن الأول ، ويعد المطعون عليه الثانى مسئولاً أيضاً عن ولده الذى لم يحسن تربيته وتوجيهه ، فقد أقام الدعوى بالتعويض السالف البيان عن الضرر المسمى والأدبى الذى لحق به وبولده . قضت محكمة الدرب الأحمر الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت أمامها برقم ٢٨٣٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى . ودفع الطاعنان بأن القانون

٣ — راجع نقض جلسة ٩/٥/١٩٦٣ الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق ، وجلسة ٢٤/١٠/١٩٦٣

الطعن ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٦٦٣ و ص ٩٧٤ .

الفلسطيني هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهو لا يعرف قواعد المسؤولية عن الغير كما تمسكا بانتفاء علاقة التبعية بين الطاعن الأول والطاعن الثاني .  
وبتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للطعون عليه الأول مبلغ ٧٠٠ ج ورفض الدعوى قبل المطعون عليه الثاني . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٠٦٠ سنة ٧٨ ق كما استأنفه الطاعن الثاني وقيد الاستئناف برقم ١٨٨٦ سنة ٧٩ ق — وبتاريخ ١٩/١١/١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين متضامين بأداء مبلغ ١٥٠٠ ج للطعون عليه الأول ورفض استئناف الطاعن الثاني . فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلزمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه ويقول الطاعنان في بيان الوجهين الأول والثاني إنهما تمسكا بأن القانون الفلسطيني المطبق في قطاع غزة — وهو المكان الذي وقع فيه الفعل الضار المنشئ للالتزام — لا يعرف قواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه وأنه إذ كان هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى عملا بالمادة ٢١ من القانون المدني المصري فلا يكون هناك محل لتقرير مسؤولية الطاعنين الأول والثاني بصفتهما عن أعمال ناظر مدرسة رخ التي وقع فيها الفعل الضار . غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تطبيق قواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الواردة في القانون المصري باعتبار أن هذه القواعد من النظام العام في هذا القانون ورتب على ذلك مسؤولية الطاعنين مع أن الدفع بالنظام العام لإستبعاد تطبيق القانون الأجنبي على النزاع المطروح لا يقبل إلا إذا كان الأمر متعلقا بوصف مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته طبقا لقانون القاضي . وإذا تتعلق مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع بنطاق المسؤولية ومداها ويجوز الإتفاق سلفا على الإعفاء منها باعتبار أن الضرر في حالة هذه المسؤولية إنما يلحق بالأموال دون الأشخاص فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذا اعتبر القواعد الخاصة بهذه المسؤولية من النظام العام .



وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه في الرد على دفاع الطاعنين الذي يثيرانه بسبب النعي بصدد مسئولية المتبوع عن أعمال التابع على ما أورده في قوله "من الخلاف البين في القانون المصري عن القانون الفلسطيني اكتفاء هذا القانون بالمسئولية الشخصية مع أنه في معظم الأحوال يكون التابع غير ملء — ومن المبادئ التي نظمها المجتمع المصري وسأيره فيها القضاء بل والقانون المسئولية عن الغير". ومضى الحكم يقول "لقد اتضح للشرع المصري أن المضرور وهو الطرف الضعيف يستحق الرعاية بأن ينال تعويضه من شخص ملء فقر مسئولية من يجب عليه الرقابة ومسئولية المتبوع وهما في الغالب أكثر وفاء من التابعين أو من هم تحت رقابتهم". واستند الحكم الابتدائي إلى نص المادة ٢٨ من القانون المدني المصري وخلص منها إلى وجوب استبعاد تطبيق أحكام القانون الفلسطيني الذي تعينه قاعدة الإسناد المقررة بالمادة ٢١ من القانون المدني المصري باعتبار أن القانون الفلسطيني هو قانون البلد الذي وقع فيه الفعل الضار المنشئ للالتزام تأسيسا على أن نصوص هذا القانون لا تعرف قاعدة مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة. ولما كانت المادة ٢٨ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر" وكان مؤدى هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع، وإذا تقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع لتقصيره في مراقبة من عهد إليهم بالعمل لديه وتوجيههم مما مؤداه إعتبار مسئولية المتبوع قائمة بناء على عمل غير مشروع، وكان مقتضى المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني هو عدم جواز الاتفاق سلفا على الإعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع، وإذا يهدف المشرع من تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة إلى سلامة العلاقات في المجتمع مما يعد من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر، فإن الحكم المطعون فيه

لا يكون قد خالف القانون إذ اعتبر القاعدة المقررة لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار إليها ورتب على ذلك إستبعاد تطبيق القانون الفلسطيني الذي لا تعرف نصوصه هذه المسئولية وطبق أحكام القانون المصري في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان الوجه الثالث من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قرر بأن علاقة التبعية تتدرج من ناظر المدرسة التي وقع فيها الحادث المنشئ للإلتزام إلى الطاعن الأول (مدير الثقافة والتعليم في قطاع غزة) ثم إلى الحاكم الإداري للقطاع وتنتهي بالطاعن الثاني (وزير الحربية) فيسأل هؤلاء عن خطأ التابع الأول ولو كان تعيينه بمعرفة الحاكم الإداري للقطاع مع أن حقيقة الأمر أن الحاكم الإداري لقطاع غزة يباشر سلطات رئيس الدولة في إقليم أجنبي ويخضع فقط لرقابة القوات العسكرية للجمهورية العربية المتحدة ، وأن هذا هو المستفاد من أحكام القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين إذ نظمت المواد من ٩ — ١١ السلطات في قطاع غزة وقضت المادة التاسعة بمجعل السلطة التنفيذية للحاكم الإداري العام مع المجلس التنفيذي للقطاع ولا يمكن أن يستفاد من رقابة القوات العسكرية المصرية لقطاع غزة أن الحاكم الإداري العام ومن يعينه من موظفين يعتبرون تابعين للطاعن الثاني ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى وجود علاقة تبعية بين الطاعن الأول والطاعن الثاني ورتب على ذلك مسئولية هذا الأخير باعتباره متبوعا يسأل عن أعمال تابعيه بما يعيب الحكم .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقيام علاقة التبعية بين الطاعن الأول والطاعن الثاني إستنادا إلى قوله ” نظم القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ — بإصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين — السلطات .. فعقد السلطة التنفيذية للحاكم الإداري يتولاها مع مجلس تنفيذي يؤلف من مديري بعض الإدارات ... أن مدير الثقافة والتعليم في قطاع غزة ( الطاعن الأول ) من بين هؤلاء المديرين الذي يتكون منهم المجلس التنفيذي . وقد نصت المادة الثامنة عشرة للقانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يعين هؤلاء المديرون بقرار من وزير الحربية ( الطاعن الثاني ) كما نصت

المادة ١٢ من نفس القانون على أن الحاكم الإداري نفسه يكون تابعا لوزير الحربية الذي يملك أن يعين بقرار منه نائبا للحاكم الإداري العام. وبما أن علاقة التبعية تتدرج على النحو المتقدم من ناظر المدرسة التي وقع فيها الفعل الضار إلى مدير الثقافة والتعليم بالقطاع إلى الحاكم الإداري العام وتنتهي بوزير الحربية فيسأل الأخير المتبوع عن أخطاء تابعه الأول حتى ولو كان تعيينه بمعرفة الحاكم الإداري نفسه طالما أن سلطة المتبوع الفعلية على التابع تمثل في القليل في إمكان استبدال غيره به وطالما أن رقابته الفعلية عليه متجددة وقائمة في حقه بما يضع من نظم على التابع أن يترسمها وأن وكل أمر متابعة تنفيذها لغيره كالحاكم العام في واقعة الدعوى ولا محل للشبهة في إنعدام تلك الرقابة وبالتالي إنعدام المسؤولية، لا محل لذلك مع بقاء حق الوزير (الطاعن الثاني) في التعيين والعزل وما بين ذلك من حق توقيع الجزاء على تابعيه من مديري إدارات ذلك القطاع ومن بينهم مدير الثقافة والتعليم (الطاعن الأول) وتنسحب هذه التبعية على ناظر المدرسة التي وقع فيها الحادث " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن علاقة التبعية تقوم كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة وفي التوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية. ولما كانت نصوص القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ تؤدي على النحو الذي استخلصه الحكم — على ما سلف بيانه — إلى أن للطاعن الثاني سلطة فعلية على الطاعن الأول، وإذا استدل الحكم بذلك على قيام علاقة التبعية بينهما ورتب على ذلك مسؤولية الطاعن الثاني من أعمال الطاعن الأول فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.



## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ٢٤٤ )

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” في تقدير الدليل “ .

استقلال قاضي الموضوع بتحصيل ما يعتبر من الأمور الواقعية في الدعوى . عدم  
جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(ب) إصلاح زراعي . ” تصرف المالك إلى صغار الزراع “ .

جواز نقل ملكية ما لم يستول عليه من الأطنان الزراعية الزائدة عن مائتي فدان  
إلى صغار الزراع طبقاً للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . شرطه أن تكون  
حرفة المتصرف إليه منهم الزراعة ، والتصديق على التصرف من المحكمة الجزئية الواقع في  
دائرتها العقار .

(ج) إصلاح زراعي . ” تصرف المالك إلى صغار الزراع “ .

وجوب تثبيت القاضي من الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من المرسوم بقانون ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ معتمداً على إقرار المشتري أمامه بتوافرها ، وتذكيره بتعرضه لتطبيق  
أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في أوراق رسمية عند إدلائه بأقوال غير  
صحيحة .

(د) إصلاح زراعي . ” تصرف المالك إلى صغار الزراع “ . ” أمرولائي “

أمر القاضي بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع عمل ولائي  
يحول لكل ذي مصلحة قانونية أن يتمسك بإعلان التصرف بإثبات عدم صحة الأقوال  
التي صدر التصديق بناء عليها .

(هـ) إصلاح زراعى . "توزيع الأرض المستولى عليها" . "حق صغار  
الزراع" .

حق صغار الزراع الذين توزع عليهم الأراضى المستولى عليها لا يتعلق بالأرض  
الخاصة للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى إلا بعد تمام الاستيلاء والتوزيع ،  
لهم أيضا حق الطعن على تصرف المالك إذا كان مشوبا بالبطلان متى توافرت لهم مصلحة  
قانونية . مثال .

١ — تحصيل ما يعتبر من الأمور الواقعية فى الدعوى ، يستقل به قاضى  
الموضوع ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إن المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
أجازت لمن يملك أكثر من مائتى فدان أن ينقل إلى صغار الزراع ملكية ما لم  
يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على هذا القدر ، واشترطت لذلك شروطا  
معينة منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم من الطائفة المذكورة هى الزراعة كما  
اشتطت لصحة التصرف أن يحصل التصديق عليه من المحكمة الجزئية الواقع  
فى دائرتها العقار (١)

٣ — قضت المادة التاسعة من التفسيرات التشريعية التى أصدرتها اللجنة  
العليا للإصلاح الزراعى بالتطبيق للتفويض المخول لها بالمادة ١٢ مكررا من قانون  
الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالمرسوم بقانون رقم ٢٦٤  
لسنة ١٩٥٢ بأن يثبت القاضى من الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة  
من هذا القانون معتمدا فى ذلك على إقرار المشتري أمامه بتوافرها وبأن يذكر  
المشتري بأنه إذا دلى بأقوال غير صحيحة تعرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات  
الخاصة بالتزوير فى أوراق رسمية .

٤ — قضت المادة الحادية عشرة من التفسيرات التشريعية لقانون الإصلاح  
الزراعى بأن تتبع - فيما يتعلق بالتصديق على تصرف من يملك أكثر من مائتى فدان

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٦/١١/١ الطعن ٨٣ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفنى

السنة ١٧ ص ١٦١٠ .

إلى صغار الزراع فيما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على هذا القدر عملا بنص المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - الأحكام الخاصة بالأوامر على عرائض ، مما مؤداه بالإضافة إلى ما تقضى به المادة التاسعة من هذه التفسيرات ، ان القاضى الجزئى إنما يعول فى إصدار قراره بالتصديق على التصرف على مجرد ما يدلى به المشتري من أقوال تفيد توافر الشروط التى تتطلبها المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى دون أن يقوم من جانبه بأى إجراء من شأنه التحقق من صحة هذه الأقوال إكتفاء منه بتلبية المشتري إلى ما يتعرض له من مسئولية جنائية تترتب على إدلائه ببيانات لا تمثل الواقع بالنسبة لشروط المادة المذكورة ، بحيث لا يعدو أن يكون أمر القاضى بالتصديق على التصرف عملا ولائيا يخول لكل ذى مصلحة قانونية بالنسبة للعقار يؤثر فيها إعتبار العقد صحيحا أن يتمسك ببطلانه بإثبات عدم صحة الأقوال التى صدر بناء عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد المطعون ضدهما الأولين عقد صحيح وقضى بتثبيت ملكيتهما إلى الأرض موضوعه تأسيسا على أنه لا معقب على أمر القاضى الجزئى بالتصديق على هذا العقد فيما يتعلق بتوافر الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى ، فإن هذا من الحكم يكون خطأ فى تطبيق القانون .

٥ - إن صح أن حق صغار الزراع وغيرهم ممن نصت عليهم المادة ثمان التاسعة والعاشرة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يتعلق بالأرض الخاضعة للإستيلاء بمقتضى القانون المذكور وهى الزائدة على المائتى فدان التى يحتفظ بها المالك لنفسه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا بعد أن يتم الإستيلاء عليها وتوزعها عليهم<sup>(١)</sup> ، فإنه صحيح أيضا أن لصغار الزراع إذا توافرت مصلحة قانونية فى جانبهم الحق فى الطعن على التصرف ذاته إذا كان مشوبا بالبطلان . وبحسب بعض الطاعنين أن يستند إلى أنه حائز لقدر من المساحة المبعة للطعون عليهما الأواين حتى تتحقق مصلحتهما فى التمسك ببطلان العقد موضوع هذا التصرف بإثبات أن شروط المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى

(١) راجع قاض جلسة ١٩٦٣/١/٢ الطعن ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكاتب الفنى



لاتنطبق عليه ، ولا تتعدى مصلحتهما على هذا النحو إلى ادعائهما بالأولوية عند التوزيع الذي لا يجوز التمسك به إلا بعد الإستيلاء على أرض النزاع من جانب جهة الاختصاص بالإصلاح الزراعى والقيام بتوزيعها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٨ سنة ٥٧ مدنى كلى أسوان ضد الطاعنين وآخرين وطلبا الحكم بتثبيت ملكية أولهما إلى ١ ف و ٦ ط و ١٦ س وثانيهما إلى ٢ ف و ١٣ ط و ٧ س شيوعا فى ٥ ف و ٢ ط و ١٥ س مبينة الحدود والمعالم بالجدول الملحق بصحيفة الدعوى ، وقالوا شرحا لدعواهما إن ملكية هذه الأرض آلت إليهما بطريق الشراء من يسى أندراوس — المطعون ضده الثالث — بعقد بيع مسجل فى ١٦ يونيو سنة ١٩٥٦ تحت رقم ٦٠٥ أسوان وأن الطاعنين ينازعونهما فى الملكية بدون وجه حق . وأبدى الطاعنان الثانى والثالث دفاعا من شقين يتحصل أولهما فى أن عقد المطعون ضدهما الأولين عقد باطل بطلانا مطلقا لأن الأطيان موضوعه زائدة فى ملكية البائع من المائتى فدان التى احتفظ بها لنفسه طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولم تتوافر فيه الشروط التى تتطلبها المادة الرابعة من هذا القانون ، ويتحصل الشق الثانى من دفاعهما فى أنهما أولى من المطعون ضدهما الأولين طبقا للمادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعى المشار إليه عند توزيع هذه الأرض بعد الإستيلاء عليها ، واستندا فى دفاعهما إلى أنهما يحوزان ١ ف و ٢٠ ط منها . وبتاريخ ١١/١١/١٩٦١ قضت المحكمة للطعون ضدهما الأولين بطلباتهما وألزمت الطاعنين جميعهم بالمصروفات . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافهم برقم ١٤ سنة ٣٧ ق ، وطلب الطاعنان

الثاني والثالث إلغاء الحكم المستأنف ، أما الطاعن الأول فقد إقتصر على طلب إلغائه فيما قضى به من إلزامه بالمصروفات وذلك تأسيسا على أنه لم ينازع المطعون ضدهما الأولين في طلباتهما . وبتاريخ ١٢/١/١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في صحيفة إستئنافه بأن الحكم المستأنف ألزمه مع الطاعنين الثاني والثالث بمصروفات الدعوى على الرغم من أنه لم ينازع المطعون ضدهما الأولين في طلباتهما . وإذا رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الطاعن الأول لم يقرر صراحة أمام محكمة أول درجة أنه لا ينازع المطعون ضدهما في طلباتهما فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن المدعى عليه لا يلزم بالمصروفات إذا لم ينازع المدعى في طلباته ، وإن لم يقرر بذلك صراحة أمام القضاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من أوراق الدعوى أن الطاعن الأول لم يصرح بعدم منازعته المطعون ضدهما الأولين في طلباتهما ورتب على ذلك قضاءه بإلزامه مع الطاعنين الثاني والثالث بالمصروفات . ولما كان هذا التحصيل هو من الأمور الواقعية في الدعوى ، مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس ، مما يتعين معه رفض الطعن بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنان الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا في دفاعهما بأن عقد البيع سند المطعون ضدهما الأولين والمسجل في ١٦/٦/١٩٥٦ عقد باطل بطلانا مطلقا لأن الأرض المبيعة هي من القدر الزائد على المائتي فدان المحتفظ بها في ملكية البائع يسي أندراوس طبقا لقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولم

تتوافر للطعون ضدهما الأولين شروط شرائها المقررة بالمادة الرابعة من القانون المشار إليه لأنهما ليسا من المزارعين ، واستندتا إلى أنهما يحوزان ١ ف و ٢٠ ط من القدر المبيع . غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن قاضي الأمور الوقفية بمحكمة إدفو الجزئية أصدر أمرا بالتصديق على عقد البيع الصادر إلى المطعون ضدهما الأولين وأنه لا معقب على هذا الأمر فيما يتعلق بتوافر شروط الفقرة ب من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مؤدى التفسيرات التشريعية لقانون الإصلاح الزراعي المشار إليه أن تصديق القاضي على العقد يعد مجرد قرينة على توافر شرائطه يجوز إثبات عكسها من جانب من يتمسك ببطلانه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت لمن يملك أكثر من مائتي فدان أن ينقل إلى صغار الزراع ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على هذا القدر ، واشترطت لذلك شروطا معينة منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم من الطائفة المذكورة هي الزراعة ، كما اشترطت لصحة التصرف أن يحصل التصديق عليه من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ، وقضت المادة التاسعة من التفسيرات التشريعية التي أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بالتطبيق للتفويض المخول لها بالمادة ١٢ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالمرسوم بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢ بأن يثبت القاضي من الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة سالفة الذكر معتمدا في ذلك على إقرار المشتري أمامه بتوافرها وبأن يذكر المشتري بأنه إذا أدلى بأقوال غير صحيحة تعرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في أوراق رسمية ، كما قضت المادة الحادية عشرة من هذه التفسيرات بأن تتبع فيما يتعلق بالتصديق الأحكام الخاصة بالأوامر على عرائض ، مما مؤداه أن القاضي الجزئي إنما يعول في إصدار قراره بالتصديق على التصرف على مجرد ما يدلى به المشتري من أقوال تفيد توافر الشروط التي تتطلبها المادة الرابعة المشار إليها دون أن يقوم من جانبه بأي إجراء من شأنه التحقق من صحة هذه الأقوال إكتفاء منه بتنبيه المشتري إلى ما يتعرض له من مسئولية جنائية ترتب على إدلائه ببيانات لا تمثل الواقع بالنسبة لشروط



المادة المذكورة ، بحيث لا يعدو أن يكون أمر القاضى بالتصديق على التصرف عملاً ولا يخلو لكل ذى مصلحة قانونية بالنسبة للعقار المبيع يؤثر فيها اعتبار العقد صحيحاً أن يتمسك ببطلانه بإثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد المطعون ضدهما الأولين عقد صحيح وقضى بتثبيت ملكيتهما إلى الأرض موضوعه تأسيساً على أنه لا معقب على أمر القاضى الجزئى بالتصديق على هذا العقد فيما يتعلق بتوافر الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى ، فإن هذا من الحكم يكون خطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنين الثانى والثالث الذى تمسك فيه ببطلان عقد المطعون ضدهما الأولين لعدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة الرابعة المشار إليها لأنهما ليسا من المزارعين واستندا إلى أنهما يحوزان ١ ف و ٢٠ ط من المساحة المبيعة بما يقيم لهما مصلحة قانونية يؤثر فيها اعتبار عقد المطعون ضدهما الأولين عقداً صحيحاً . أما ما تثيره النيابة من أن وقوع الحكم المطعون فيه فى الخطأ على النحو المتقدم لا يجدى الطاعنين الثانى والثالث فى التمسك ببطلان التصرف تأسيساً على ما ذهبوا إليه فى الشق الثانى من دفاعهما من أن لهما الأولوية فى أن توزع عليهما أرض النزاع طبقاً للمادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعى — فلا عبرة بهذا القول ذلك إنه وإن صح أن حق صغار الزراع وغيرهم ممن نصت عليهم المادتان التاسعة والعاشر من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء بمقتضى القانون المذكور وهى الزائدة على المائتى فدان التى يحتفظ بها المالك لنفسه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بعد أن يتم الاستيلاء عليها وتوزعها عليهم ، فإنه صحيح أيضاً أن لصغار الزراع — إذا توافرت مصلحة قانونية فى جانبهم — الحق فى الطعن على التصرف ذاته إذا كان مشوباً بالبطلان . وبحسب الطاعنين الثانى والثالث أن يستندا إلى أنهما حائزان لقدر من المساحة المبيعة إلى المطعون ضدهما الأولين حتى تتحقق مصلحتهما فى التمسك ببطلان العقد موضوع هذا التصرف بإثبات أن شروط المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى لا تنطبق عليه ، ولا تتعدى مصلحتهما على هذا النحو إلى إدعائهما بالأولوية عند التوزيع الذى لا يجوز التمسك به إلا بعد الاستيلاء على أرض النزاع من جانب جهة الاختصاص بالإصلاح الزراعى والقيام بتوزيعها . وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث .

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار | حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد حمزة أبو مندور .

( ٢٤٥ )

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تحكيم . عمل . ” التحكيم في منازعات العمل ” . ” هيئة التحكيم ” .  
” تشكيلها وانعقادها ” . بطلان .

هيئة التحكيم . إختيار المندوبين وإحضرهما يوم الجلسة . منوط بالخصوم .  
لا إلزام على الهيئة باستدعائهما أو التقرير بصحة انعقادها إذا تغيبا . عدم حضور  
المندوبين . لا بطلان .

(ب) تحكيم . عمل . ” التحكيم في منازعات العمل ” . ” سلطة هيئة  
التحكيم ” .

هيئة التحكيم . إلزامها أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها  
من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ  
العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون .  
ورخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة بإختيار العمل بها . عدم إلزامها بيان أسباب عدم  
الأخذ بها .

(ج) عمل . ” آثار عقد العمل ” . ” التزامات صاحب العمل ” . ” التسوية  
بين العمال ” .

التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها  
في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق . المقصود بها .

١ — مؤدى ما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
أن إختيار المندوبين وإحضرهما في يوم الجلسة منوط بالخصوم لا بالهيئة

ولا إلزام عليها باستدعائهما أو بالتقرير بصحة انعقادها إذا ما تغيب المندوبان أو أحدهما ويقع انعقاد الهيئة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما<sup>(١)</sup> ، وإذا كان طرفا النزاع لم يختارا مندوبين عنهما ولم يحضراهما فإن انعقاد الهيئة بدونهما يكون صحيحا دون حاجة إلى التقرير بصحة ذلك الانعقاد ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ — هيئة التحكيم — وفقا للمادة ٢٠٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ملزمة أصلا بتطبيق القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب العمل ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، ولا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة الممنوحة لها ، ولا عليها إذا هي استعملت أحد وجهيها دون الوجه الآخر ، وهي غير مكلفة في ذلك ببيان أسباب اختيارها أحد الوجهين<sup>(٢)</sup> . وإذا كان القرار المطعون فيه قد خلص إلى أن مطلب العمال لا يرتكن إلى حق مقرر لهم في القانون وطبق مبادئ العدالة فالزم الشركة المطعون عليها نصف الأجور في العطلات الخارجة عن إرادة العامل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — توجب المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق ، والمقصود بها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يسندون كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جريا وراء التخلص من الحقوق أو الإمتيازات التي حصل عليها عمالهم<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض ١٩٦٠/١/٢٨ الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٣ ق . السنة ١١ ص ٨٩ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/٥ . الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق . السنة ١٨ ص ٧٨٩ .

ونقض ١٩٦١/١٢/١٣ الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق . السنة ١٢ ص ٧٧٨ .

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٤ الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ ق — السنة ١٨ ص ٧٤ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل شرق الاسكندرية ضد الشركة المتحدة للغزل والنسيج ( الطويل سابقا ) تطلب فيها ( أولا ) صرف متوسط أجر الإنتاج فى حالة العطلات الخارجة عن إرادة العامل وهى العطلات الميكانيكية وعطلات التفشيط والعطلات الكهربائية بسبب قطع التيار ( ثانيا ) صرف متوسط أجر الإنتاج إذا نقص الإنتاج بسبب راجع إلى صاحب العمل ( ثالثا ) المساواة بين العمال فى الظروف الواحدة ( رابعا ) عدم انقاص الأجور فى حالة تغيير الأصناف أو الخيوط ( خامسا ) قيد كل الاستقطاعات على سركى العامل الخاص بالصرف مع عدم خصم أكثر من ١٠ ٪ من سلفيات العامل ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى هيئة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية وقيد بجدولها برقم ١٢ سنة ١٩٦١ وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣ قررت الهيئة قبول الطلب شكلا وفى الموضوع ( أولا ) بأحقية عمال الشركة المدعى عليها فى صرف نصف متوسط أجر الإنتاج فى حالة العطلات الخارجة عن إرادة العامل وهى العطلات الميكانيكية وعطلات التفشيط والعطلات الكهربائية بسبب إنقطاع التيار الكهربائى الخارجى . ( ثانيا ) بأحقية عمال الشركة فى قيد الاستقطاعات على سركى العمال مع عدم خصم أكثر من ١٠ ٪ من أجورهم وفاء لسلفياتهم ( ثالثا ) رفض ما عدا ذلك من الطلبات . طعنت النقابة فى هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار المطعون فيه ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن تشكيل الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه مخالف للقانون لأنه لم يحضر أمامها مندوب عن منظمات أصحاب العمل أو عن نقابة لا علاقة لها مباشرة بالتزاع طبقا لما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يغير من ذلك النص في هذه المادة على أنه "إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك" لأنه يتعين استدعاء المندوبين ابتداء حتى يتوافر للهيئة شكلها القانوني فإن تغيب أحدهما أو كلاهما من بعد فلترئيس الهيئة أن يقرر صحة انعقاد الجلسة أو تأجيلها لحضورهما ، ولما كان الثابت من القرار المطعون فيه أن طرفي النزاع لم يعينا مندوبين عنهما ولم يستدعيانها فلم يحضر أيهما ولم تقرر الهيئة صحة انعقادها بدونهما فإن انعقادها يكون باطلا ويكون القرار المطعون فيه باطلا كذلك لصدوره من هيئة لم يكتمل شكلها القانوني .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ نصت على أن يحضر أمام هيئة التحكيم "مندوب عن منظمات أصحاب العمل إن وجدت ، وإلا فأحد أصحاب الأعمال يختاره صاحب العمل ممن لا يكون له علاقة مباشرة بالنزاع" و "مندوب عن نقابة لا علاقة لها مباشرة بالنزاع يختاره العمال أو النقابة صاحبة الشأن في النزاع" وأنه "على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة ولا يكون للمندوبين رأي في المداولات" وأنه "إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك" ومؤدى هذا النص أن اختيار المندوبين وإحضارهما في يوم الجلسة منوط بالخصوم لا بالهيئة ولا إلزام عليهما باستدعائهما أو بالتقرير بصحة انعقادها إذا ما تغيب المندوبان أو أحدهما ، ويقع انعقاد الهيئة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وإذا كان الثابت أن طرفي النزاع لم يختارا مندوبين عنهما ولم يحضراهما فإن انعقاد الهيئة بدونهما يكون صحيحا دون حاجة إلى التقرير بصحة ذلك الانعقاد ، ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن القرار المطعون فيه قضى بأحقية عمال الشركة المطعون عليها في صرف نصف متوسط أجر الإنتاج في حالة

العطلات الخارجة عن إرادة العامل وهو خطأ ومخالفة للقانون ولقصد الشارع ، لأن المادة ٢٠٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ نصت على أن تطبق هيئات التحكيم القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، ولأن العرف في مدينة الإسكندرية وفي مصانع الغزل والنسيج بالذات أن يأخذ العامل متوسط أجر الإنتاج في حالة العطلات الميكانيكية وعطلات نقص التغذية والتعطيل وكافة العطلات الخارجة عن إرادة العامل ، وقد خالف القرار المطعون فيه هذا العرف ولم يذكر سبب هذه المخالفة ، كما خالف ما قصد إليه الشارع من حماية أجر العامل وما جرى به القضاء من الاحتفاظ لعمال الإنتاج بمتوسط أجورهم إذا غيّر رب العمل في عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيضه وبالتالي إلى تخفيض الأجر .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن هيئة التحكيم وفقاً للمادة ٢٠٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ملزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب العمل ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، ولا سهيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة الممنوحة لها ، ولا عليها إذا هي استعملت أحد وجهيها دون الوجه الآخر ، وهي غير مكلفة في ذلك ببيان أسباب اختيارها أحد الوجهين — وإذا كان القرار المطعون فيه قد خلص إلى أن مطلب العمال لا يرتكن إلى حق مقرر لهم في القانون ويطبق مبادئ العدالة فالزم الشركة المطعون عليها نصف الأجور في العطلات الخارجة عن إرادة العامل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

وحيث إن حاصل السببين الرابع والخامس أن القرار المطعون فيه قضى برفض طلب صرف متوسط أجر الإنتاج إذا نقص الإنتاج بسبب راجع إلى صاحب العمل وكذا طلب المساواة بين العمال في الظروف الواحدة مستنداً في ذلك إلى أن الطلب الأول جاء عاماً غير محدد ولم تشر الطاعنة فيه إلى العطلات التي



ترى أنها ترجع إلى رب العمل وأن الطلب الثانى مجهول ولا ينصب على حالات معينة ، وهو مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه وقصور ، لأنه خالف المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والأسس التى قام عليها هذا القانون ، ولأن هذين الطلبين واضحين يؤكد أولهما حق العامل فى أجر متوسط الإنتاج إذا كان نقص الأجر المترتب على نقص الإنتاج راجعا إلى رب العمل ولا يد للعامل فيه ، وحالات ذلك لا يشملها حصر ولا يجدى فيها تحديد كما أن ثانيهما بين لا يحتاج إلى إيضاح .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بأن المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توجب التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذى يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها فى منطقة عمل واحدة فى جميع الحقوق ، والمقصود بها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يسندون كل أو بعض عملهم الأصيل إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جريا وراء التخلص من الحقوق أو الامتيازات التى حصل عليها عمالهم ، وهى لا انطباق لها على واقعة النزاع ومردود . (ثانيا) بما سبق الردبه على السببين الثانى والثالث ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٤٦ )

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) عمل . "عقد العمل" . "عناصر عقد العمل" . "التبعية والأجر" .

عقد العمل . خصائصه الأساسية . التبعية والأجر . عدم قيامه إلا بهما مجتمعين .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطانها في تفسير العقود" .

نية المتعاقدين . استخلاصها . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع به .

(ج) نقض . "أسباب الطعن" . "مالا يصالح سببا للنقض" . حكم .

"تسبب الحكم" . "تسبب كاف" .

إقامة الحكم على دعامة كافية لحله . تعيينه بما أورده من وصف لعمل الطامن .

غير منتج .

١ — عقد العمل وفقا للأساتين ٦٨٤ من القانون المدني و ٤٢ من قانون العمل

رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إنما يتميز بنحصيلتين أساسيتين ، التبعية والأجر بحيث  
لا يقوم إلا بهما مجتمعين<sup>(١)</sup> .

٢ — إستخلاص نية المتعاقدين من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة

الموضوع<sup>(٢)</sup> .

(١) نقض ١١/٣/١٩٦٤ — الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق — السنة ١٥ ص ٣٣٠

ونقض ٤/٤/١٩٥٧ — الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق . السنة ٨ ص ٣٧٠ .

(٢) نقض ٢/٧/١٩٦٤ — الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق — السنة ١٥ ص ٨٩٥

ونقض ٢٦/٣/١٩٦٤ — الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق — السنة ١٥ ص ٤١٨ .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة إنعدام علاقة التبعية بين الطرفين ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل الحكم ، فإن تعيينه بما أورده من وصف عمل الطاعن لدى المطعون عليها بأنه عرضي يكون غير متبع<sup>(٣)</sup> .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن زكى يوسف أقام الدعوى رقم ١٧٧١ سنة ١٩٦١ عمال القاهرة الابتدائية ضد السيدة جابى مورييس أجبيون عن نفسها وبصفقتها حارسة قضائيا على تركة المرحوم روين مسيكة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠٥٤ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لها إنه كان يعمل فى إدارة الأطيان المخلفة لها عن زوجها منذ شهر مايو سنة ١٩٥٣ بأجر قدره ١٣ ج شهريا واستمر إلى أن فصل فى أغسطس سنة ١٩٦١ وإذ كان الفصل تعسفيا ويستحق فى ذمة المدعى عليها مبلغ ١٩٠ ج متأخر أجره حتى آخر أغسطس سنة ١٩٦١ و ٧١ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١٣ ج بدل إنذار و ٥٠٠ ج تعويضا عن الفصل و ٢٨٠ ج أتعابا عن أعماله الإضافية فى رفع الحراسة عن أموال التركة التى كانت السلطات المختصة قد فرضتها عليها خطأ ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . دفعت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة وبعدم إختصاص المحكمة نوعيا بنظرها كما طلبت فى الموضوع رفضها لانتفاء علاقة العمل بينها وبين المدعى إذ اقتصر

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٣ — الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — السنة ١٨ ص ١١  
ونقض ١٩٦٤/٥/٢٨ — الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق — السنة ١٥ ص ٧٥٠  
ونقض ١٩٣٧/٤/١٥ — الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦ ق — مجموعة الربع قرن ص ٥٥٠ .  
٠ م (٥) ٠ م



عمله على مجرد الإشراف على حساباتها . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفوعين وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عناصر دعواه ، على أن يكون للمدعى عليها النفي ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود المدعى عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٣ حكمت بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢٦١ ج - منه ١٩٠ ج متأخر أجره و ٧١ ج مكافأة نهاية الخدمة - والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقى المصاريف . فاستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم ( أصليا ) بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة ( واحتياطيا ) رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦١٥ سنة ٧٩ ق ، كما استأنفه المدعى طالبا تعديله والحكم له بمبلغ ١٠٥٤ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٩٩ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف رقم ١٦١٥ سنة ٧٩ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع إصفائه من المصاريف وفي موضوع الاستئناف رقم ١٤٩٩ سنة ٧٩ ق برفضه وأعفت رافعه من المصاريف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن الإيصال المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣١ وإن تضمن أن الطاعن تسلم من المطعون عليها مبلغ ٨٤ ج مقابل أتعابه عن سنة ١٩٥٥ إلا أنه لا يفيد قيام رابطة العمل بينهما ولا يدل على تبعية الطاعن للمطعون عليها وإنما يدل فقط على قيامه بعمل عرضي لديها تقاضى عنه جملا سنويا ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين ( أولهما ) أن عبارات الإيصال تكشف عن توافر العناصر اللازمة لانعقاد عقد العمل بين الطاعن والمطعون عليها وهي عامل ورب عمل وعمل - يستوى أن يمتد إلى مباشرة جميع أعمال الدائرة أو أن يقتصر على مجرد

الإشراف على حساباتها — وأجر لا تتغير طبيعته بفترة تحديده إن كان من يوم أو شهر أو سنة . ( وثانيهما ) وصف الحكم المطعون فيه عمل الطاعن لدى المطعون عليها بأنه مرضى حالة أن العمل العرضى طبقا لحكم المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا يستغرق أكثر من ستة أشهر ولا يتقاضى عنه العامل أجرا سنويا .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول منه بأن عقد العمل وفقا لـ ٦٧٤ من القانون المدنى و ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — إنما يتميز بخصيصتين أساسيتين التبعية والأجر بحيث لا يقوم إلا بهما مجتمعين ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارات الإيصال المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣١ انتفاء علاقة التبعية بين الطرفين بأسباب سائغة مستهديا فيها بوقائع الدعوى وظروفها ، وكان استخلاص نية المتعاقدين من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومردود في الوجه الثانى منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على دعامة أخرى هى انعدام علاقة التبعية بين الطرفين ، وإذ كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل الحكم ، فإن تعييبه بما أورده من وصف عمل الطاعن لدى المطعون عليها بأنه عرضى يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه استخلص من عبارات [ الإيصال المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣١ أن العمل الذى يقوم به الطاعن لدى المطعون عليها إنما هو عمل عرضى يتقاضى عنه جملا سنويا ولا يخضع فيه لإشرافها إذ هو ينحصر فى الإشراف على الحسابات وتوجيهها الوجهة الصحيحة ثم رتب على ذلك إنتفاء علاقة العمل بين الطرفين ، وهو منه خطأ فى الإسناد ، إذ أن عبارات الإيصال لا تفيد هذا المعنى كما لا تدل عليه المستندات المقدمة من الطاعن ولا توحى به شهادة شهوده ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يقدم ما يدل على ثبوت علاقة العمل بينه وبين المطعون عليها — كعقود الإيجار أو أوراد المسال أو دفاتر الدائرة — إذ أن هذه الأوراق لا يمكن أن تبقى معه بعد فصله من عمله ومكانها الحقيقى هو مكتب الدائرة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه ينصرف في كافة مناحيه إلى مسائل موضوعية تتصل بحقيقة الواقع في الدعوى وما قصده الطرفان من الإيصال المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣١ ومن أطراح شهادة الشهود لعدم الاقتناع بصدق أقوالهم ، وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه استطراده تزييدا منه عندما تحدث من عدم تقديم بعض الأوراق التي ذكرها على سبيل المثال ذلك أن البحث فيما يكون قد شاب أسبابه التي تزيد فيها من عوار غير مجد .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى برمتها بما فيها طلب متأخر الأجر وأتعاب رفع الحراسة مستندا في ذلك إلى إنتفاء علاقة العمل بين الطاعن والمطعون عليها ، بخفاء قضاؤه في خصوصهما عاريا عن الدليل قاصر البيان ومشوبا بالتناقض ، لأن إنتفاء علاقة العمل لا تستتبع بطريق اللزوم عدم أحقية الطاعن في طلب متأخر الأجر وأتعاب رفع الحراسة .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن ما قرره الحكم المطعون فيه من إنتفاء علاقة العمل بين الطرفين لا يؤدي بمفرده إلى الحكم برفض طلب متأخر أجر الطاعن وأتعابه عن رفع الحراسة — أن صحت دعواه فيهما — وهو ما لم تحققه محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالعصور مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٤٧ )

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٥ القضائية "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "نسب" . نسب . دعوى . "ترك الخصومة" .

ثبوت النسب . حق أصل للولد وللأم . تعلق حق الله تعالى به . لا حق للأم في إسقاط حقوق ولدها . ترك الأم الخصومة في دعوى ثبوت النسب لا ينصرف إلى حق الصغير أو حق الله .

ثبوت النسب وإن كان حقا أصليا للأم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، إلا أنه في نفس الوقت حق أصل للولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ، ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لإتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، فإذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة في دعوى ثبوت النسب نزولا منها عن حقها فيه ، فلا ينصرف هذا النزول إلى حق الصغير أو حق الله .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكيم المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة عائشة حافظ حسين أقامت الدعوى رقم ١٠١٣

سنة ١٩٦١ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ضد سعيد عطوة محمد علي الشهير بسعيد كامل تقول في صحيفة الافتتاحية إن المدعى عليه تزوجها بعقد شرعي صحيح ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بولد سمى "سعيد" في ١٩٦٠/٩/٩ وإذ تركه بدون نفقة وأقامت ضده الدعوى رقم ٥٣٦ سنة ١٩٦١ عابدين بطلب نفقة له وفيها أنكر الزوجية والنسب فقد اضطرت لإقامة هذه الدعوى تطلب الحكم بثبوت نسب الصغير إليه واستندت في إثباتها إلى أن المدعى عليه تزوجها بعقد عرفي استحوز عليه وإلى شهادة ميلاد الطفل وإلى البيئة الشرعية. ودفع المدعى عليه بعدم سماع الدعوى لأن زواجه بها لم يستمر إلا اثني عشر يوما وطلقها وقد ولد الطفل بعد أكثر من سنة من وقت الطلاق وقدم تأييدا لدفاعه صورة شمسية من ورقة عرقية مؤرخة ١١ أبريل سنة ١٩٥٩ وقد تضمنت الإشارة إلى أنه حرر بين الطرفين عقد زواج عرفي بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥٩ وأنها يرغبان في فسخ العقد وحسم العلاقة ولذا اتفقا على الطلاق وفسخ عقد الزواج العرفي وأنه لم يحصل إتصال جنسي فيما بين الطرفين سواء قبل الزواج أو بعده وأن المدعية تسلمت مؤخر صداقها وقدره خمسة وعشرون جنيها كما تسلمت مبلغ خمسة وسبعين جنيها مقابل تنازلها عن عقد الزواج العرفي وجميع حقوقها ونفقاتها بجميع أنواعها . وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع وفي الدفع بإحالة الدعوى على التحقيق لثبوت المدعية بكافة طرق الإثبات ومن بينها شهادة الشهود أنها رزقت بالولد "سعيد" من المدعى عليه على فراش زوجية صحيحة بينهما وصرحت للمدعى عليه بالنفي بعين الطرق . وبعد سماع أقوال الشهود عادت وبتاريخ ١١/٥/١٩٦٤ حكمت حضوريا بقبول الدفع بعدم سماع الدعوى وبعدم سماعها وألزمت المدعية بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ٨٢ سنة ٨١ قضائية . وبجلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ طلبت المستأنفة إثبات نزولها عن الإستئناف وقدم المستأنف عليه إقرارا موقعا عليه منها وموثقا في الشهر العقاري بإثبات هذا النزاع . وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وبرفض طلب المستأنفة ترك الخصومة في الإستئناف وبإعادة القضية للرافعة لترشيح وصي

خصومة، وعلى إثر صدور هذا الحكم عادت المستأنفة وطلبت السير في الاستئناف. وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا وفي موضوع الاستئناف (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها. (ثانيا) بثبوت نسب الصغير "سعيد" إلى المستأنف عليه باعتبار الأخير والده شرعا مع أمره بعدم التعرض للمستأنفة في ذلك (ثالثا) بإلزام المستأنف عليه بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقضهما ولم تحضر المطعون عليهما ولم تبد دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرته وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكمين المطعون فيهما خالفا للقانون من وجهين (أولهما) أن حكم ١٩٦٤/١٢/٢٧ قضى برفض طلب المطعون عليها ترك الخصومة مستندا في ذلك إلى أنها لا تباشر الخصومة في حق لها بل في حق للصغير وهي تمثله والنسب يغاب فيه حق الله تعالى وفي تركها الخصومة مساس بحق الصغير وحق الله تعالى، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للواد ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ من قانون المرافعات والمادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي لا تفرق بين ترك يصدر من أصيل وترك يصدر من وكيل أو ولي أو وصي مادام هذا الترك قد صدر ممن يباشر الدعوى أو الاستئناف ولا يحول دون ترتب أثره أن يكون الحق الذي تركه حقا لصغير أو هو لله تعالى، ووصف النسب بأنه حق لله لا يعني أكثر من أنه من الحقوق التي يقبل فيها الإدعاء حسبة وهو أمر مختلف عليه بين فقهاء الحنفية، والنسب حق أصلي للأم كحق الولد لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف وقيامها بالخصومة فيه كان بطريق الأصالة لا بطريق الولاية على الصغير ولا بطريق الحسبة وهو ما تدل عليه صحيفة دعواها وصحيفة استئنافها وفيهما أنها تباشر الخصومة وتطلب الحكم لها للصغير وتنازلها عن الخصومة وعن الاستئناف والسير فيه هو تنازل عن حقها الذي باشرت الخصومة فيه بالأصالة فكان لها بذلك أن تتنازل عنه دون أن يكون تنازلها محل معارضة من المحكمة وكانت معارضة المحكمة لها لا أساس لها، ومن هذا يبين أن الحكمين



المطعون فيهما أخطأ إذ قضيا برفض طلب ترك الخصومة وسقوط الخصومة لم يكن مترتباً على صدور حكم بقبول التنازل ومن ثم كان الحكم بثبوت النسب الذي أسس على ذلك وعلى بقاء الاستئناف وإجراءاته وعلى بقاء صحيفته حكماً باطلاً واجب النقض ( وثانيهما ) أن الحكم المطعون فيه أخطأ في إعمال المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن من شروطها أن يقدم طلب الإذن بالخصومة ويوجه إلى رئيس المحكمة وواقع الحال أنه لم يقدم أى طلب في الدعوى ولا يحل رئيس الدائرة محل رئيس المحكمة في الفصل في هذا الطلب ، كما شاب الحكم المطعون فيه قصور مبطل إذ لم يعرض لاقرار المطعون عليها المؤرخ ١٩٦٤/١١/٣ والموثق بالشهر العقاري والمتضمن نزولها عن الاستئناف وقبولها الحكم المستأنف مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الاستئناف .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول بأنه وإن كان ثبوت النسب حق أصلي للأم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد لأنه يرب له حقوقاً بينها الشرع والقوانين الوضعية ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ويتعلق به أيضاً حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، فإذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة في دعوى ثبوت النسب نزولاً منها عن حقها فيه فلا ينصرف هذا النزول إلى حق الصغير أو حق الله ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الاستئناف شكلاً ورفض طلب المستأنفة ترك الخصومة في الاستئناف واستجاب إلى طلب النيابة ترشيح وصي خصومة مستنداً في ذلك إلى أن " ترك المستأنفة الخصومة يمس حقوق الله وحقوق الصغير مما يتعين معه عدم إهدار تلك الحقوق بإقامة من يتولى الذود عنها أمام القضاء بعد أن تخلت أم الصغير عن الدفاع عن حقه في إثبات نسبه " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومردود في الوجه الثاني بأنه نعى غير متج بعد أن عادت الأم المطعون عليها وطلبت السير في الدعوى متمسكة بحق الصغير في ثبوت نسبه بوصفها نائبة عنه وممثله له .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور وفساد في الاستدلال ، ذلك أن المطعون عليها اعترفت

بالتوقيع على الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٤/١١ المتضمن أن الطاعن طلقها في التاريخ المذكور وقد أقرت أيضا بأن الصغير ولد في ١٩٦٠/٩/٩ أى بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الطلاق وإذ قضى الحكم بثبوت نسب الصغير مع إنكار الطاعن لهذا النسب يكون قد خالف المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تقضى بعدم سماع دعوى نسب ولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق عند الإنكار ويبطل الحكم المطعون فيه لصدوره فى دعوى غير مسموعة ، وأنه بفرض وقوع الطلاق رجعيا فإن المطعون عليها عجزت عن تقديم البينة الشرعية على حدوث مراجعة من الطاعن بالقول أو بالفعل .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن "الثابت من مطالعة شهادة شهود الإثبات المقدمة لمحكمة أول درجة أنها اشتملت على وقائع الزواج وكيفية عقده ودخول الزوجين فى عشرة زوجية وهى على ما تقدم البيان جميعها وقائع غير محدودة من جانب المستأنف عليه بل أقر بها فى يوم ١٩٦٢/٣/٥ لمحكمة أول درجة فيجب معاملته باقراره باعتبار الإقرار سيد الأدلة ولا تلتفت المحكمة إلى ما أراد به المستأنف ضده أن ينال من التزامه هذا الإقرار بأنه لوح بالطعن على محضر الجلسة الذى احتواه بالتزوير وتلويحه هذا غير جاد إذ قرر فى نهاية كلامه بشأنه أنه طعن غير منتج فى نظره فلم يتخذ سبيله " وأن "على هدى ما تقدم تعين الالتفات عن دلالة التاريخ الثابت فى ذلك المحرر كتاريخ للطلاق حيث قامت بينة المستأنفة التى تكذب المستأنف عليه فى تاريخ إسناد الطلاق إلى ١٩٥٩/٤/١١ على أن العشرة الزوجية قد استمرت حتى ميلاد الصغير الذى تقرر المحكمة إطمئنانا منها إلى بينة الإثبات وعدم مبادرة المستأنف عليه إلى إتخاذ إجراءات إيجابية لتفى نسب هذا الصغير إليه على النحو الثابت بشهادة ميلاده التى ولا شك علم بها عند المطالبة بنفقه أمام محكمة عابدين فى الدعوى المعلنة إليه بذلك فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، ذلك أن سكوت والد الصغير عن الطعن على نسبته إليه فى شهادة قيد المواليد مع تمكنه من إتخاذ إجراءات نفى ذلك النسب

يعتبر قرينة واضحة على ثبوت النسب منه " وأنه " بالتعويل على ما سلف يتعين إلغاء الحكم المستأنف الذي لم يهد إلى الصحيح في القانون والقضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها اعتمادا على أن المحكمة انتهت رأيا لما تقدم من أسباب على أن التاريخ المعول عليه شرعا في تحديد يوم الطلاق هو تاريخ الإقرار بالطلاق أمام محكمة أول درجة بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وهو لاحق على ميلاد الصغير في ١٩٦٠/٩/٩ " ، وهي تقارير موضوعية سائغة وصالحة للتأدية التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد هادي البشبيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٢٤٨ )

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ القضائية :

تجزئة . دعوى . " سقوط الحصومة أو انقضاؤها " . نقض . " إعلان  
الطعن " . بطلان .

سقوط الحصومة أو انقضاؤها موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد ورثة  
من قضى الحكم بسقوط الحصومة أو انقضائها لصالحهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتماً بطلانه  
بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .

إذ كان سقوط الحصومة أو انقضائها موضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون  
يعتبر الحصومة فيما يتعلق بسقوطها أو انقضائها وحدة لا تتجزأ ، فإن بطلان  
الطعن بالنسبة لأحد ورثة من قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحصومة أو انقضائها  
لصالحهم لعدم إعلانه بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة لجميع  
المطعون ضدهم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تخلص في أن المرحومة حميدة عبد الغنى بصفتها مستحقة في وقف على حسن الخشاب

(١) تضمن هذا الحكم أيضاً ذات المبدأ الوارد بالطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٧  
بهذا العدد ص ١٥٥٧ .

أقامت الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٢٨ كلى أسيوط على الطاعن محمد على الخشاب بصفته ناظرا للوقف طالبة الحكم بالزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات من ريع استحقاقها في الوقف منذ تاريخ إقامته ناظرا عليه في ٨ مارس سنة ١٩٢٤ حتى تاريخ صدور الحكم بتقديم الحساب ولما قدم الطاعن كشف الحساب نذبت المحكمة خيرا لفحصه قدم تقريرا انتهى فيه إلى أنها تستحق مبلغا حددته فطلبت المورثة الحكم بهذا المبلغ وبالزام الطاعن بتقديم الحساب عن سنة ١٩٣٠ ولما توفيت وأوقفت الدعوى عجلها نجيب مهران لابنها ووارثها الوحيد ممثلا في شخص وليه ولما حكم بإبطال المرافعة عاد نجيب وجددها ممثلا في شخص القيمة عليه ابنته مفيدة نجيب مهران — المطعون عليها الأولى — ولقد نذبت المحكمة خيرا لفحص الحساب عن المدة الجديدة فقدم تقريرا حدد فيه المبلغ المستحق عن المدة من أول سنة ١٩٣٠ حتى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ فطلبت القيمة الحكم لها على الطاعن بالمبلغين اللذين قدرهما الخبير وفي ٢ يولييه سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الدرجة الأولى لها بالطلبات كاملة فاستأنف الطاعن الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٧ سنة ٢٤ ق أسيوط وعند نظر الاستئناف توفي المرحوم نجيب مهران وحل محله في الخصومة ورثته المطعون عليهم الثلاثة الأول والمرحومة تمازى مهران مورثة باقي المطعون عليهم وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٣٨٩ سنة ٢١ ق وفي ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وأحالت القضية إلى محكمة استئناف أسيوط وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ أقام المطعون عليهم على الطاعن بصفته حارسا على الوقف الدعوى رقم ٥١ سنة ٣٦ ق أمام محكمة استئناف أسيوط طالين الحكم بانقضاء الخصومة في الاستئناف رقم ٣٧ سنة ٢٤ ق أسيوط طبقا للمادة ٣٠٧ من رفعات لمضى أكثر من خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيه وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة استئناف أسيوط (أولا) برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى (ثالثا) وفي الموضوع بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٣٧ سنة ٢٤ ق وأسست قضائها بسقوط الخصومة على قولها بأنه قد انقضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ آخر إجراء صحيح تم في الدعوى مما يتعين معه إجابة طلب المدعين عملا بالمادتين

٣٠٧ و ٤١٦ مرافعات فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه للطعون ضدها الأخيرة قائلة إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الحصومة في الاستئناف رقم ٣٧ سنة ٢٤ ق أسقوط وكانت الحصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون ضدها الأخيرة يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميّعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليها الأخيرة خلال الميعاد المذكور أو في خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة وهذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوماً من ١١ مايو سنة ١٩٦٢ تاريخ نشر القانون الأخير. إذ كان ذلك، فإنه يتعين إهمال



الجزء المنصوص عنه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطالان الطعن بالنسبة للطعون ضدها الأخيرة، ولما كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه سواء كان سقوط الخصومة حسبا ورد في المنطوق أو انقضائها حسبا طلب المطعون ضدهم رافعوا الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم وحسبا تؤدي إليه أسبابه فإن هذا الموضوع في الحالين غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها أو انقضائها وحدة لا تتجزأ، لما كان ذلك، فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون ضدها الأخيرة وهي وارثة أحد من قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الخصومة أو انقضائها لصالحهم لعدم إعلانها بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .

---

## جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام باج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم غلام .

( ٢٤٩ )

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) سمسة .

عدم استحقاق السمسار أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلا على يديه في الفترة  
المحددة له .

(ب) مسئولية . " المسئولية التقصيرية " . وكالة . " مسئولية الأصيل  
عن خطأ الوكيل " . حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " .  
" ما يعد كذلك " .

مسئولية الأصيل نحو الغير عن خطأ الوكيل طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية وقواعد  
الوكالة .

في الحكم مسئولية الأصيل عن خطئه الشخصي دون بحث موقف الوكيل في إتمام  
صفقة الشراء موضوع الدعوى بعد سفر الأصيل إلى الخارج حتى تنتهي مدة التفويض  
الصادر منه للسمسار . قصور . مثال .

(ج) مسئولية . " المسئولية التعاقدية " . سمسة . تعويض .  
للسمسار حق الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا تسبب بخطئه في عدم إبرام  
الصفقة .

١ — لا يستحق السمسار أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلا  
على يديه ، ولا يكفي لاستحقاقه هذا الأجر مجرد إفادته كل من الطرفين بقبول  
الآخر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الصفقة لم تتم بين  
المطعون عليه والبائع في الفترة التي حددها المطعون عليه في تفويضه بالشراء

للطاعنين ( السمسار ) ورتب الحكم على ذلك عدم إستحقاقهما للأجر المتفق عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — الأصيل مسئول نحو الغير عن خطأ الوكيل في حدود قواعد المسؤولية التقصيرية ، وكذلك في حدود قواعد الوكالة ذاتها ، فإذا كان الحكم قد اكتفى بنفى الخطأ عن المطعون عليه في سفره إلى الخارج دون أن يبحث موقف زوجته باعتبارها وكالة عنه في إبرام الصفقة موضوع الدعوى بعد سفره حتى تنتهى مدة التفويض الصادر منه للطاعنين ( السمسار ) دون أن يبين السبب الذى دعاها إلى عدم إتمام العقد بعد أن قام الطاعنان خلال مدة التفويض بإرسال برقية وخطاب إلى المطعون عليه في محل إقامته بالقاهرة لإخطاره بأن مالك العمارة قد وافق على إتمام الصفقة طبقاً للتفويض ولكى يحدد موعداً للتوقيع على العقد الإبتدائى ، فإن الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يشوبه ويبطله .

٣ — عدم إستحقاق السمسار لأجره إذا لم تتم الصفقة على يديه . لا يحول دون حقه فى الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا تسبب بخطئه فى عدم إبرام الصفقة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٨٢٢ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة ضد المطعون عليه وآخر يدعى باسكال يوسف باسكاليدس يطلبان الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفع لهما مبلغ ٩٧٥ ج. وقالاشرحا لدعواهما إنه بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ فوضهما المطعون عليه فى شراء عمارة كائنة بشارع يوسف الجندى رقم ١٠ بالقاهرة مملوكة لباسكاليدس بثمن قدره ٣٤٠٠٠ ج مقابل أجر قدره ٤٢٥ ج على أن يسرى هذا التفويض لمدة عشرة أيام ، وفى ١٩٥٧/٤/٢٩ أصدر لهما



باسكاليدس تفويضا مماثلا ببيع نفس العمارة نظير أجر قدره ٥٥٠ ج ، وتنفيذا لذلك أرسل الطاعنان إلى المطعون عليه برقية في ١٩٥٧/٥/٤ لإخطاره بأن باسكاليدس قبل البيع وفقا للتفويض وطلبا منه تحديد موعد للتوقيع على العقد الابتدائي وأيد الطاعنان هذه البرقية بخطاب أرسلاه إلى المطعون عليه في اليوم التالي ، وفي ١٩٥٧/٥/٦ أرسل وكيل باسكاليدس إلى الطاعنين برقية لتحديد موعد للتوقيع على العقد الابتدائي ، غير أن التعاقد لم يتم بين المطعون عليه وبين باسكاليدس وإذا توصل الطاعنان إلى الحصول على تراضي كل من الطرفين خلال مدة التفويض واستحقا بذلك كامل أجرهما المتفق عليه وقدره ٩٧٥ ج فقد أقاما دعواهما بالمبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ حكمت محكمة أول درجة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعنين مبلغ ١٥٠ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٦٨ سنة ٧٨ ق إستئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى . كما رفع الطاعنان إستئنافا مقابلا قيد برقم ١٧١٤ سنة ٧٨ ق إستئناف القاهرة طالبين تعديل الحكم المستأنف والحكم لهما بطلباتهما . ومحكمة الإستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ في الإستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وفي الإستئناف المقابل برفضه . وفي ١٩٦٢/١/١٥ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٥/٦/١٢ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب الطاعنين الأجر عن وساطتهما تأسيسا على أن الصفقة لم تتم في فترة التفويض ، هذا في حين أنه لا يشترط كي يستحق السمسار أجره أن يتم تنفيذ الصفقة بين الطرفين وإنما يكفي أن يتم السمسار مهمته بالحصول على رضاها وإفادة كل منهما بقبول الآخر ، وهو ما ثبت تحققه في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن السمسار لا يستحق أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلا على يديه ولا يكفي لاستحقاقه هذا الأجر مجرد إفادته كل من الطرفين بقبول الآخر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الصفقة لم تتم بين المطعون عليه والبائع في الفترة التي حددها المطعون عليه في تفويضه بالشراء للطاعنين ، ورتب الحكم على ذلك عدم استحقاقهما للأجر المتفق عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ويقولان في بيان ذلك إنهما تمسكا في دفاعهما بخطأ المطعون عليه لأنه عدل عن إتمام الصفقة وسافر إلى الخارج قبل انتهاء مدة التفويض مما يوجب مسئوليته ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن المطعون عليه لم يخطئ لأنه أناب عنه زوجته قبل سفره دون أن يبين الحكم موقف الزوجة من الصفقة وسبب إمتناعها عن إبرامها ، مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنهما أرسلتا في ١٩٥٧/٥/٤ برقية إلى المطعون عليه لإخطاره بأن مالك العمارة قبل البيع وفقا للتفويض وطلبا منه تحديد موعد للتوقيع على العقد الإبتدائي ، وأيد الطاعنان هذه البرقية بخطاب أرسلته في اليوم التالي إلى المطعون عليه ، ولكنه سافر إلى الخارج قبل أن تنتهى مدة التفويض دون أن يبرم الصفقة ، مع أنه كان يتعين عليه أن يبقى على إيجابه حتى نهاية هذه المدة ، وأن هذا خطأ يوجب مسئوليته . وإذا رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن المطعون عليه لم يخطئ بسفره إلى الخارج أثناء سريان مدة التفويض لأنه أناب عنه زوجته قبل سفره في إتمام العقد ، وكان الأصل مسئولنا نحو الغير عن خطأ الوكيل في حدود قواعد المسئولية التقصيرية وكذلك في حدود قواعد الوكالة ذاتها ، وكان عدم استحقاق السمسار لأجره إذا لم تتم الصفقة على يديه وذلك على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب الأول لا يحول دون حقه في الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا تسبب بخطئه في عدم إبرام الصفقة. ولما كان ذلك ، وكان يبين من رد الحكم على دفاع الطاعنين — على النحو المتقدم ذكره — أنه اكتفى بنفى الخطأ

عن المطعون عليه في سفره إلى الخارج دون أن يتعرض لبحث موقف الزوجة من الصفقة باعتبارها وكالة عن المطعون عليه في إبرامها بعد سفره حتى تنتهي مدة التفويض ، ودون أن يبين السبب الذي دعاها إلى عدم إتمام العقد بعد أن قام الطاءنان خلال مدة التفويض بإرسال برقية وخطاب إلى المطعون عليه في محل إقامته بالقاهرة لإخطاره بأن مالك العمارة قد وافق على البيع طبقا للتفويض ولكي يحدد موعدا للتوقيع على العقد الابتدائي . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان قصورا يشوبه ويبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

---



## جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن ميكل ،  
ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . "الحكم فى الطعن" . "أثر الحكم بالنقض" .

نقض الحكم . أثره . إلغاء جميع الأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها . مثال .

مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به  
قضاء محكمة النقض — أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأعمال اللاحقة  
لحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها<sup>(١)</sup> . ولذلك فإن الحقوق العينية  
العقارية التى يرتبها المحكوم له بعد صدور الحكم المطعون فيه بالنقض إستنادا  
إلى هذا الحكم يبقى الحق فيها معلقا على نتيجة الحكم بالنقض ، فإن نقض الحكم  
وجب على المتصرف فى هذه الحقوق أن يردّها نتيجة لزوال حقه المترتب على الحكم  
المطعون فيه قبل نقضه ، وإذا كان المحكوم له قد تصرف فى هذه الحقوق دون  
أن تكون قد استقرت له ولم يكن يستطيع أن ينقلها إلى الغير إلا على هذا الأساس  
فإن المتصرف إليه يجب عليه بدوره أن يرد هذه الحقوق ولو كان حسن النية  
إعتبارا بأنها قد انتقلت إليه معلقة على شرط فاسخ وأن الشرط قد تحقق بنقض  
الحكم وذلك ما لم يكن المتصرف إليه بهذه الحقوق قد تملكها بالتقادم الخمسى  
أو بأى طريق آخر خلاف التصرف الصادر إليه من المحكوم له .

(١) راجع نقض جملة ١٩٦٤/٢/٢٠ الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٤/٤/٩  
الطعن ١٦١ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٢٥١ و ص ٥١٦ ، ونقض  
جلسة ١٩٦٥/٣/١١ الطعن ٧٧ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٣٠٤ ،  
ونقض جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦ الطعن ٢٨٩ لسنة ٣١ ق ، و جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧ الطعن ٦٤  
لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٤٦ ، ص ١٩٧٩ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهن أقمن الدعوى رقم ٩٤٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة وطلبن الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى الربع على الشيوع فى الأطنان الكائنة بمحافضة الفيوم وإلى السبعين على الشيوع فى المنزل رقم ٥٨ شارع محطة الزيتون بمحافضة القاهرة والمبينة جميعا بصحيفة الدعوى . وقالت المطعون عليهن بيانا للدعوى إنه بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٤ توفى المرحوم محمد إبراهيم أبو سيف راضى أثناء حياة والده إبراهيم أبو سيف راضى ، وقد ادعت الطاعنة أنها زوجة المتوفى وأقامت دعوى بثبوت وراثتها له فقضى برفضها ابتدائيا بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٥ فاستأنفت هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ بتأييد الحكم الإبتدائى فقررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بالنقض . واستصدر والد المتوفى — وهو فى الوقت ذاته والد المطعون عليهن — بعد صدور الحكم الإستئنافى إشهادا شرعيا تاريخه ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٦ بثبوت وفاة ولده وانحصار إرثه فيه بالتعصيب ، ثم باع إلى المطعون عليهن ما كان قد خلفه ولده من تركة وهو ٣١ ف و ٣ ط و ١٧ س و حصص قدرها السبعين فى منزل وذلك بمقتضى العقدين المؤرخ أولهما ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ والمسجل فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ والمؤرخ ثانيهما ١٠ فبراير سنة ١٩٥٧ والمسجل فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ووضعت المطعون عليهن اليد على العقارات المتصرف فيها . وقد قضت محكمة النقض بعد ذلك فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥٨ بنقض الحكم الصادر من محكمة الإستئناف برفض دعوى الطاعنة بوراثنة زوجها وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وقضت محكمة الإحالة بحق الطاعنة فى وراثته زوجها فطعن المطعون عليهن فى هذا الحكم بالنقض وانتهى المطعون عليهن إلى أنهم قد تملكن جميع القدر المتصرف فيه إليهن بمقتضى العقدين

المشار إليهما وبوضع اليد عليه بحسن نية مدة تزيد على خمس سنوات . وإذا تنازعهن الطاعنة في ريع القدر المبيع إستنادا إلى وراثتها لزوجها فقد أقمن الدعوى الحالية بتثبيت ملكيتهن إلى القدر سالف البيان . وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، فاستأنفت المطعون عليهن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الإستئناف برقم ١٦ سنة ٨٠ ق وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المطعون عليهن ، فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بصحة عقدي البيع الصادرين إلى المطعون عليهن من والدهن واعتبر هذين العقدين بعد أن تم تسجيلهما صالحين لنقل ملكية جميع العقارات المتصرف فيها إليهن فوراً بما في ذلك النصيب المستحق شرعاً للطاعنة ، هذا في حين أن هذين العقدين باطلان بالنسبة لهذا النصيب لأنهما صادرا من البائع — وهو والد زوجها — إلى بناته المطعون عليهن خلال الفترة اللاحقة لحكم محكمة الإستئناف الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ والقاضى برفض دعوى الطاعنة بوراثة زوجها وقبل صدور حكم محكمة النقض في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ بنقض هذا الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف للفصل فيها . وإذا تصرف والد المطعون عليهن لآلهن في جميع ما خلفه ولده زوج الطاعنة من تركة بما في ذلك نصيبها الشرعى وذلك خشية أن يحكم لها بثبوت وراثتها لزوجها واستحقاقها لنصيبها الشرعى في تركته ، وقد قضى لها فعلاً بذلك من محكمة الإستئناف بعد صدور حكم محكمة النقض ، وطعن المطعون عليهن بطريق النقض في حكم محكمة الإستئناف الأخير وقضى برفض الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهن إلى حصة الطاعنة فيما ورثته من زوجها المتصرف فيها لآلهن من والدهن — وهو في ذات الوقت والد زوج الطاعنة المتوفى — إستنادا



إلى قوله " إنه بإستقراء تواريخ الأحكام وعقدي البيع يبين أنه بعد أن صدر الحكم من المحكمة الإستئنافية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ اعتقد المرحوم ابراهيم أبو سيف راضى أنه قد استقر وضعه بهذا الحكم الإتهائى الإستئنافى وأصبح هو الوارث الوحيد لإبنه المرحوم محمد ابراهيم أبو سيف راضى فاستصدر الاعلام الشرعى بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٦ وبهذا يملك جميع تركة مورثه المرحوم محمد ابراهيم أبو سيف راضى ويكون له حق التصرف فيها وبالفعل تصرف بالبيع إلى المستأنفات ( المطعون عليهن ) بالعقدين المشهرين بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وبذلك تملك المستأنفات (المطعون عليهن) بالشراء بهذين العقدين فور التسجيل لأنهن اشترين من مالك استقر وضعه بحكم إتهائى . ولا يؤثر فى هذين العقدين ولا فى ملكية المستأنفات بهما صدور حكم محكمة النقض بعد ذلك فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥٨ بنقض الحكم الإستئنافى الذى استند إليه البائع فى البيع وإعادة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة لتقضى فيها من جديد بالحكم الذى قدمته المستأنف عليها ( الطاعنة ) والذى يقر حصتها فى الميراث عن زوجها المرحوم محمد ابراهيم أبو سيف راضى ذلك لأن حسن النية فى العقود إنما يشترط توفره فى العاقدين وقت إبرام العقد وقد كان البائع والمشتريات وقت إبرام العقدين اللذين تملكن بهما حسن النية لإستناد ملكية البائع إلى حكم إتهائى وإن لم يكن باتا " وهذا الذى قرره الحكم وأقام قضاءه عليه غير صحيح فى القانون، ذلك أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — إذ نصت على " يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها " فقد أفادت بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم المنقوض أساسا لها . ولما كانت الحقوق العينية العقارية التى يربتها المحكوم له بعد صدور الحكم المطعون فيه بالنقض إستنادا إلى هذا الحكم يبقى الحق فيها معلقا على نتيجة الحكم فى النقض فإن نقض الحكم يوجب على المتصرف فى هذه الحقوق أن يردّها نتيجة لزوال حقه المترتب على الحكم المطعون فيه قبل نقضه . وإذا كان المحكوم له قد تصرف فى هذه الحقوق دون أن تكون قد إستقرت له

ولم يكن يستطيع أن ينقلها إلى الغير إلا على هذا الأساس فإن المتصرف إليه يجب عليه بدوره أن يرد هذه الحقوق ولو كان حسن النية إعتباراً بأنها قد إنتقلت إليه معلقة على شرط فاسخ وأن الشرط قد تحقق بنقض الحكم وذلك ما لم يكن المتصرف إليه بهذه الحقوق قد تملكها بالتقادم الخمسى أو بأى طريق آخر خلاف التصرف الصادر إليه من المحكوم له. لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه أن والد المطعون عليهن — بعد أن صدر حكم محكمة الاستئناف الأول فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ برفض دعوى الطاعنة بوراثنة زوجها — استصدر استناداً إلى هذا الحكم إشهاداً شرعياً بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٦ بانحصار الإرث فيه ثم تصرف بعد ذلك إلى بناته المطعون عليهن بمقتضى العقدين المسجلين فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى جميع ما خلفه ولده من عقارات بما فيها نصيب الطاعنة الشرعى وذلك قبل أن يفصل فى الطعن بالنقض الذى كان مرفوعاً عن حكم محكمة الاستئناف المشار إليه ، وكان حكم محكمة النقض قد صدر بعد ذلك بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٥٨ بنقض حكم محكمة الاستئناف الأول كما صدر الحكم فى الاستئناف بعد الإحالة باستحقاق الطاعنة فى وراثته زوجها ، فإنه يترتب على ذلك أن يلتزم المطعون عليهن برد نصيب الطاعنة الشرعى ما لم يكن المطعون عليهن قد تملك هذا النصيب بطريق آخر خلاف العقدين . وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن المطعون عليهن مالكات للحصة الشرعية للطاعنة فى العقارات موضوع النزاع فور التسجيل دون اعتبار للحكم الذى صدر فى الطعن بالنقض المرفوع عن حكم الاستئناف الأول المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك تقريره بعدم الحاجة لبحث ما تدهيه المطعون عليهن من تملكهن نصيب الطاعنة بالتقادم الخمسى فإنه يتعين أن يقضى مع النقض بالإحالة .

## جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد الدلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعبد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، ومهان زكريا .

(٢٥١)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان .

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم اعتباره نقصاً أو خطأ جسيماً يترتب عليه البطلان . م ٣٤٩ مرافعات .

(ب) إجارة . " إلتزامات المؤجر " .

إلتزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما انفق على التحسينات التى استحدثها بعلم المؤجر ودون معارضته بالعين المؤجرة ، أو ما زاد في قيمة العقار مشروط ألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . م ٥٩٢ مدنى .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " في تفسير العقود " . عقد . " تفسير العقد " .

سلطة محكمة الموضوع مطلقة في تفسير العقد بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها إذا كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى حصلته .

(د) تنفيذ . " الإشكال في التنفيذ " . إشكالات التنفيذ .

الإشكال الذى لا يجوز معه للحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه . شرطه . أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجرائه أو وقف السير فيه .

(هـ) إجارة . " إلتزامات المستأجر " . " الإلتزام برد العين المؤجرة " . تعويض .

مراعاة القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر عند تقدير ما يستحق له من تعويض قبل المستأجر عند ما يخل بالإلتزام برد العين المؤجرة . م ٥٩٠ مدنى .



( و ) إصلاح زراعى . " إجارة الأرض الزراعية " .

إعداد العين المؤجرة كصنع الطوب يخرجها عن نطاق قانون الإصلاح الزراعى وأحكامه الخاصة بتحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية .

( ز ) تعويض . " تقدير التعويض " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " فى تقدير التعويض " .

تقدير التعويض . استقلال قاضى الموضوع به دون معقب عليه فيه .

١ — النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم <sup>(١)</sup> . فإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن رفع الدعوى ابتداء واختصم فيها المطعون عليه الثالث عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر من زوجته المتوفاة، كما اختصمه بهذه الصفة فى الاستئناف الذى رفعه عن الحكم الابتدائى فإن إيراد اسمه بهذه الصفة فى ديباجة الحكم المطعون فيه دون ذكر أسماء أولاده القصر المشمولين بولايته وقتئذ لا يعتبر نقصاً فى التعريف بأشخاص هؤلاء القصر ولا يؤدى إلى تشكك الطاعن فى حقيقةتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنه اختصمهم فى الطعن بأسمائهم بعد بلوغهم سن الرشد .

٢ — البناء أو الغراس أو غيرها من التحسينات التى يستحدثها المستأجر فى العقار بعلم المؤجر ودون معارضته وإن كان المشرع قد نص بالفقرة الأولى من المادة ٥٩٢ مدنى على التزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق فى هذه التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار إلا أنه جعل هذا الالتزام مشروطاً ألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) راجع نقض جلسة ١٩٥٤/٦/١٠ الطعن ٢٢٢ لسنة ٢١ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ٥ ص ٩٤٢ ، ونقض جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ الطعن ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٦٠٠ ، ونقض ١٩٦٢/١/٤ الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٤٤٢ ، ونقض جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ الطعن ١٩٤ لسنة ٣٠ ق ، وجلسة ١٩٦٦/١٢/٦ الطعن ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٤١٢ و ص ١٧٧٥ .

( ٢ ) راجع نقض جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦ الطعن ١٤٨ لسنة ٣٢ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٥١ .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلته .

٤ — يشترط في الإشكال الذى لا يجوز معه للحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجراءاته أو وقف السير فيه .

٥ — إخلال المستأجر بالتزامه برد العين عند انتهاء الإيجار إذا هو حال بفعله دون تمكين المؤجر من الانتفاع بها دون عائق يجعله — بمقتضى نص المادة ٥٩٠ مدنى — ملزما بأن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

٦ — إذا كان الثابت في واقعة النزاع أن العين المؤجرة أعدت كصنع للطوب فإن ذلك يخرجها عن نطاق قانون الإصلاح الزراعى واحكامه الخاصة بتحديد القيمة الإيجارية عن الأراضى الزراعية .

٧ — المجادلة في تقدير الحكم لمقابل التعطيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة وإحكام قانون الإصلاح الزراعى خارج نطاقه إنما هى مجادلة تنصب في الحقيقة على تقدير التعويض الذى يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٤٨١٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه . وقال بيانا للدعوى إنه استأجر من المطعون عليهم هذا الأخير

بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٥/١/٢٨ قطعة أرض بناحية وراق المحضر مركز امبابية ونص في العقد على استعمال المساحة المؤجرة مصنعا للطوب . وإذا كان قد اشترى من المستاجر السابق المنشآت والآلات الموجودة فيها وظل شاغلا لهذه القطعة حتى رفع المؤجرون الدعوى رقم ٧٣٢٥ سنة ١٩٥٧ مستعجل القاهرة بطلب طرده لتأخيره في الوفاء بالأجرة ، وصدر الحكم ضده في ١٩٥٧/٩/١٦ بالطرد ، فقد استشكل في تنفيذ ذلك الحكم بالدعوى رقم ٨٢٩٠ سنة ١٩٥٧ مستعجل القاهرة ليتمكن من دفع الأجرة أثناء نظر الإشكال ، ولكن المؤجرين اتفقوا مع المحضر الممثل بالمطعون عليه الأخير على التنفيذ رغم رفع الإشكال ، وقضى بعدم قبول الاشكال لتتمام التنفيذ . ونظرا لتسلم المؤجرين الأرض بما عليها من منشآت فقد رفع الدعوى رقم ٩٥٧/١٠٣٢٥ مستعجل القاهرة بإثبات الحالة ، قام الخبير المتدب بتقدير المنشآت بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، ثم رفع الدعوى بالمبلغ المطالب به ، وهو يمثل قيمة المنشآت والتعويض عن الضرر الذي لحقه من تنفيذ حكم الطرد . وأقام المطعون عليهم عدا الأخير من جانبهم الدعوى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة ضد الطاعن طلبوا فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٢٧٧ ج وبصححة الجزاء التحفظى عن هذا المبلغ ويمثل مقابل الضرر المترتب على عدم رفع الطاعن المنشآت من الأرض في المدة من نوفمبر ١٩٥٧ لغاية أكتوبر ١٩٥٨ . كما أقاموا ضده الدعوى رقم ٨٢٣ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة بطلب الحكم بمبلغ مماثل وبصححة الجزاء عن المدة من نوفمبر ١٩٥٨ لغاية أكتوبر ١٩٥٩ . وأحيلت الدعويان إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت الأولى برقم ١٦٠٧ سنة ٦٠ كلى والثانية برقم ١٤٦٨ سنة ٦٠ كلى القاهرة وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاثة ، قضت في ١٩٦١/٥/١٥ برفض دعوى الطاعن وفي الدعوى رقم ١٦٠٧ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة برفض طلب صححة الجزاء وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم عدا الأخير مبلغ ٢٧٧ ج وفي الدعوى رقم ١٤٦٨ سنة ٦٠ كلى القاهرة بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٧٧ ج وبصححة الجزاء التحفظى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٨/١٤٦٢ ق القاهرة والمحكمة قضت في ١٩٦٣/١٢/١٧ برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .



وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل السبب الأول منها وقوع بطلان بالحكم المطعون فيه ذلك أنه اكتفى عند بيانه لأسماء الخصوم بذكر إسم المطعون عليه الثالث عن نفسه بصفته وليا شرعيا على أولاده القصر من المرحومة السيدة فردوس زكى ولم يذكر أسماء هؤلاء القصر وهذا القصور فى بيان أسمائهم يؤدى إلى بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نقضا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن رفع الدعوى ابتداء واختصم فيها المطعون عليه الثالث عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر من المرحومة فردوس زكى كما اختصمه بهذه الصفة فى الاستئناف الذى رفعه عن الحكم الابتدائى ، فإن إيراد إسمه بهذه الصفة فى ديباجة الحكم المطعون فيه دون ذكر أسماء أولاده القصر المشمولين بولايته وقتئذ لا يعتبر نقضا فى التعريف بأشخاص هؤلاء القصر ولا يؤدى إلى تشكك الطاعن فى حقيقةتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنه اختصمهم فى الطعن بأسمائهم بعد بلوغهم سن الرشد . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إنه ثابت فى عقد الإيجار أنه اشترى من المستأجر السابق المنشآت التى استحدثها فى العين المؤجرة بعلم المطعون عليهم عدا الأخير وأن البند الخامس عشر من العقد تضمن إلزام الطاعن بالمحافظة على العين المؤجرة ومرافقها مدة الإيجار ولم يتضمن العقد نصا يحدد مصير المنشآت عند انتهاء المدة مما يحتم الرجوع إلى نص المادة ٥٩٢ مدنى المكل لإرادة المتعاقدين وهو يتضح بتعويض المستأجر عند انقضاء الإيجار ، ولكن الحكم المطعون فيه قرر على خلاف نصوص العقد أنه يتضمن اتفاق الطرفين على مصير المنشآت وأعرض عن تطبيق المادة ٥٩٢ مدنى تخالف العقد وأخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البناء أو الغراس أو غيرها من التحسينات التي يستحدثها المستأجر في العقار بعلم المؤجر ودون معارضته وإن كان المشرع قد نص بالفقرة الأولى من المادة ٥٩٢ مدني على التزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفقه في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار إلا أنه جعل هذا الإلتزام مشروطاً بالآتي يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . ولما كان يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه المؤيد له أنه عرض في دعوى الطاعن بالمطالبة بقيمة المنشآت التي استحدثها في العين المؤجرة إلى منازعة الطرفين حول العبارة التي وردت في عقد الإيجار بتعهد المستأجر بتسليم الأرض في نهاية العقد خالية من كل الموانع الزراعية وقرر الحكم في هذا الخصوص "أن عقد الإيجار قد ورد به أن الأرض المؤجرة هي ١ ف ١٤ ط ولم يرد به التقسيم الذي شاء المدعى ( الطاعن ) الانحراف إليه بمقولة إن هناك أرضاً خالية وأرضاً عليها منشآت وأن العقد قد خلا من تحديد حكم الأخيرة في حالة انتهاء العقد وذلك غير مستساغ خاصة وأن العقد ذاته في بنوده الأولى قد أشار إلى وجود فرن مقامة من المستأجر السابق شقيق المدعى وقد صار بيعها إلى سعد الدمياطي — الطاعن — فإذا ما جاء البند الخامس عشر أو السادس عشر في نهاية العقد منظماً لواقعة التسليم للأرض المؤجرة ولالتزام المستأجر بتسليمها خالية من الموانع الزراعية كانت النية بين المتعاقدين منصرفاً ولا شك إلى الإلتزام بالإزالة لكل ما هو على هذه الأرض من منشآت أو مخلفات أو ما شابهها مما يعد مانعاً للزراعة بعد انقضاء عقد الإيجار فإذا ما تخلف المستأجر عن تنفيذ ما التزم به كان مقصراً ومحلاً للمسائلة" ، وإذ ينص البند الخامس عشر من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/١/٢٨ والمودع بالأوراق على أن "الطرف الثاني ( الطاعن ) يتعهد بتسليم المالك الأرض في نهاية العقد خالية من كل الموانع الزراعية وإلا كان ملزماً بتعويض المالك عن الخسائر والأضرار التي تترتب على ذلك" ، وكان الحكم قد استخلص — على النحو المتقدم — إلتزام الطاعن بإزالة المنشآت في نهاية العقد من عبارة هذا البند بما لا يخرج عن مدلولها عن الاتفاق بالبند الأول من العقد مع المستأجر السابق وهو طرف في التعاقد على أن يبيع للطاعن المنشآت التي أقامها في الأرض المؤجرة ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة



في تفسير نصوص العقد بما تراه هي أوفى لمقصود المتعاقدين ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصلته ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على ما استخلصه من بنود العقد قضاءه برفض دعوى الطاعن بالمطالبة بقيمة المنشآت عند إنقضاء الإيجار فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيانه إنه تمسك في مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المحضر قام بتنفيذ الحكم الصادر ضده بالطرد بعد إعلان الإشكال الذي رفعه وقبل صدور الحكم فيه وذلك بالتواطؤ مع أصحاب الشأن على هذه المخالفة مما أدى إلى توقيع الجزاء على المحضر ، وأنه طلب من المحكمة الانتقال إلى وزارة العدل للإطلاع على ملف خدمة المحضر . وبالرغم من أنه لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ عند رفع الإشكال قبل صدور الحكم فيه ، وأن هذا الخطأ يستوجب القضاء بالتعويض ، فإن الحكم المطعون فيه التفت عن بحث هذا الدفاع واكتفى بالقول بانعدام الدليل في الدعوى على التواطؤ وأغفل الرد على طلب الانتقال ولو أنه عني بتحقيقه لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الحكم الصادر في دعوى الإشكال رقم ٨٣٩٠ سنة ٥٧ مستعجل القاهرة المودع صورته بالأوراق قضى بعدم قبول الإشكال لتسام إجراءات التنفيذ بالاستناد إلى أن المستشكل ( الطاعن ) أقام الإشكال بصحيفة أعلنها إلى المستشكل ضدهم في ٢٩/١٠/١٩٥٧ الساعة الخامسة مساءً وأن التنفيذ قد تم قبل هذا الإعلان بمحضر طرد وتسليم مؤرخ ٢٩/١٠/١٩٥٧ الساعة العاشرة صباحاً . ولما كان يشترط في الإشكال الذي لا يجوز معه للمحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجراءاته أو وقف السير فيه ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن عن تنفيذ حكم الطرد الصادر ضده على أن تنفيذه كان وفق القانون تأسيساً على ما ثبت له من أن الطاعن أقر في دعوى الطرد بتأخره في الوفاء بالأجرة وأنه قضى في دعوى الإشكال بعدم القبول لأن إشكاله رفع بعد التنفيذ وغير جدي ، وإذ ينفي هذا الأساس توافر ركن الخطأ في المسؤولية بما يتنى



عن إتخاذ أى إجراء من جانب المحكمة لتحقيقه ويتضمن الرد على طلب إنتقالها للتحقق من خطأ المحضر فى هذا الخصوص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التعويض عن التنفيذ لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور فى التسبيب و يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه بالرغم من أن الثابت أن الأرض — المؤجرة قد تم تسليمها بمقتضى محضر تنفيذ مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلزام الطاعن بمبلغ ٢٧٧ ج عن سنة ١٩٥٨/٥٧ الزراعية و بمبلغ مماثل عن السنة التالية . وإذ تعد العين المؤجرة أرضا زراعية وتبلغ مساحتها ١ ف و ١٤ ط ولا تزيد الضريبة فيها على ثلاثة جنيهات للفدان ، فإنه لا يجوز أن تزيد القيمة الإيجارية للفدان عن ٢١ ج فى السنة بواقع سبعة أمثال الضريبة الأصلية طبقا للمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه القيمة بخالف أحكام هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن بالتعويض على ما حصله من الأدلة التى ساقها من أن الطاعن تخلف عن تنفيذ التزامه بتسليم العين المؤجرة فى نهاية المقعد خالية من كل الموانع الزراعية بأن شغل الأرض بالمنشآت ومخلفات الطوب وأكداس التراب رغم تنفيذ حكم الطرد فى ١٩٥٧/١٠/٢٩ والحكم فى الاشكال بعدم القبول ، ومن أن الحجير المنتدب فى دعوى إثبات الحالة انتهى إلى أن الأضرار المترتبة على عدم قيام المستأجر بالتزامه من تعطيل الانتفاع بالعين المؤجرة تقدر بقيمة إيجار الأرض سنويا إلى حين الإزالة والإخلاء ، ومن أنه ثابت بعقد الإيجار أن الأجرة السنوية مقدارها ٢٧٧ ج و ٨٣ م . ولما كان لإخلال المستأجر بالتزامه برد العين عند انتهاء الإيجار إذا هو حال بفعله دون تمكين المؤجر من الانتفاع بها دون عائق يجعله بمقتضى نص المادة ٥٩٠ مدنى ملزما بأن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى فى تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر ، وإذ إلترم الحكم الابتدائى فى تقديره للتعويض هذا المعيار

وأقره على ذلك الحكم المطعون فيه بالاستناد إلى الأجرة السنوية المحددة بالعقد والتي لم يطعن فيها طوال مدة الإيجار ، وكان الثابت في واقعة النزاع أن العين المؤجرة أعدت كصنع للطوب مما يخرجها عن نطاق قانون الإصلاح الزراعي وأحكامه الخاصة بتحديد القيمة الإيجارية عن الأراضي الزراعية ، فإن المجادلة في تقدير الحكم لمقابل التعطيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة وإقحام قانون الإصلاح الزراعي خارج نطاقه إنما هي مجادلة تنصب في الحقيقة على تقدير التعويض الذي يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه ويكون النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعثمان زكريا .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” إعلان الطعن “ . إعلان .  
صححة إعلان الطعن إذا تم لمثل الشركة المقصودة بذاتها في الخصومة . لا إعتداد  
بالخطأ في إسم ممثلها .

(ب) مسئولية . ” المسئولية العقدية “ . ” شرط جزائي “ . تعويض .  
عدم كفاية مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالإلتزام بإستحقاق التعويض  
الاتفاقى ، إنما يشترط أيضا توافر ركن الضرر في جانب الدائن . إثبات المدين  
إنتفاء الضرر يسقط الجزاء المشروط .

(ج) إثبات . ” القرائن “ . ” القرائن القضائية “ .

قيام ما استخلصه الحكم على قرائن متعددة تؤدي إليه في مجموعها ، عدم قبول  
مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” في تحصيل وقوع  
الضرر “ .

تحصيل وقوع الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع .

(هـ) إرتفاق . ” قيود البناء الاتفاقية “ .

إعتبار قيود البناء الإتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات  
التي تقع في المنطقة . سبب إلتزام مالك كل قطعة بإحترام حقوق الارتفاق المقررة  
عليها لمصلحة القطع الأخرى هو إلتزام ملاك هذه للقطع بإحترام حقوق الإرتفاق  
المتبادلة .



## ( و ) إرتفاق . " التنازل عن حقوق الإرتفاق " .

جواز التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . هدم اشتراط القانون صورة معينة لتحقيقه .

١ — إذا كان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن هذا الإعلان وجه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتعمير التي حلت محل شركة أراض الدلتا المصرية والمعادي ومن رئيس مجلس إدارة مؤسسة ضاحية المعادي ، فإن هذا البيان لا يدع مجالا للشك في أن الشركة ممثلة برئيس مجلس الإدارة في هاتين المؤسستين هي المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ويكون الإعلان على هذا النحو صحيحا ولا إعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في إسم ممثلها<sup>(١)</sup> .

٢ — لا يكفي لاستحقاق التعويض الاتفاقى مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالالتزام ، وإنما يشترط أيضا توافر ركن الضرر في جانب الدائن فإذا أثبت المدين انتفاء الضرر سقط الجزاء المشروط .

٣ — إذا كان ما استخلصه الحكم المطعون فيه قد استمد من قرآن متعددة تؤدي إليه في مجموعها ، فلا يقبل من الطاعنة مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها<sup>(٢)</sup> .

٤ — تحصيل وقوع الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ الطعن ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٧٣٦ ، ونقض جلسة ١٩٦٤/١/٢ الطعن ٣١٠ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ١٣ ونقض جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ الطعن ٢٩١ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٢٣٦ .

(٢) راجع نقض جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ الطعن ١٣٥ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٥٧٧ .

٥ - تعتبر قيود البناء الإتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقع في المنطقة يترتب عليها أن تصبح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لفائدة جميع القطع الأخرى بحيث يكون سبب إلترام مالك كل قطعة باحترام حقوق الإرتفاق المقررة عليها لمصلحة القطع الأخرى هو إلترام ملاك هذه القطع باحترام حقوق الإرتفاق المقابلة<sup>(١)</sup>.

٦ - يجوز التنازل عن حقوق الإرتفاق ، وقد يكون هذا التنازل صريحا أو ضمنيا والقانون لا يشترط لتحقيقه صورة معينة<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان الثابت بتقارير الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة أقامت دعواها بالتعويض والإزالة تأسيسا على أن قيود البناء الواردة في شروط البيع هي حقوق إرتفاق عينية مقررة على قطعة الأرض محل عقد المطعون عليه لمنفعة باقي القطع في المنطقة ، واستخلص الحكم تنازل الطاعنة الضمني عن حقوق الإرتفاق المقررة على عقار المطعون عليه بشروط البيع من تجاوزها عن مخالقات كثيرة لقيود البناء المقررة على العقارات الأخرى بالمنطقة ومن تنازل الجيران الملاصقين لعقار المطعون عليه صراحة عن هذه الحقوق . فإن استخلاص الحكم للتنازل على هذا النحو هو استخلاص سائغ يؤدي مقدماته إلى النتيجة التي انتهى إليها ويترتب عليه أن يصبح المطعون عليه في حل من الإلتزام بحقوق الإرتفاق المقررة على عقاره لانتفاء سبب هذا الإلتزام والحكمة منه . ولا عبرة في هذا الخصوص بالأسباب التي دعت الشركة إلى التنازل لبعض الملاك عن هذه الإرتفاقات .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٥٢/١/٢٥ الطعن ١٣٣ لسنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٩٧ ونقض جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ الطعن ٣٧٤ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٥٣٨ .

(٢) راجع نقض جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ الطعن ١٣٣ السنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٩٧ ونقض جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ الطعن ٣٧٤ السنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٥٣٨ ونقض جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨ الطعن ١٤٨٤ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٧٥٨ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن شركة أراضى الدلتا بالمعادى الممثلة بالطاعنين أقامت ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٣١٦١ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة طلبت فيها الحكم بإزالة المباني التى تزيد عن إرتفاع خمسة عشر مترا المصرح له بإقامتها على قطعة الأرض رقم ١٥٠ من تقسيم الشركة الكائن بشارع الحدائق بالمعادى وبإزالة المباني المخالفة للرسومات المقدمة للشركة عن هذه المنطقة وجعل المبنى ثلاثة أدوار بكل دور شقة واحدة وبإلزامه بأن يدفع للشركة مبلغ ٤٨٠ ج عن هاتين المخالفتين ابتداء من ١٩٥٥/١٠/١٨ إلى ١٩٥٦/٦/١٨ بواقع ٦٠ ج شهريا وما يستحق لحين إتمام الإزالة — وقالت بيانا للدعوى إنه بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٩ قدم المطعون عليه للشركة رسومات المبنى الذى يرغب فى إقامته على قطعة أرض من تقسيمها بضاحية المعادى عبارة عن ” فيلا “ إرتفاعها خمسة عشر مترا تتكون من ثلاثة أدوار بكل دور شقة واحدة وقد اعتمدت الشركة هذه الرسومات لمطابقتها لقائمة شروط البيع التى تعتبر جزءا من التعاقد مع المشترين وهى تقرر حقوق إرتفاق على الأرض المبيعة لمنفعة الأراضى الأخرى بالمنطقة وتنص على تحديد التعويض بمبلغ ٣٠ ج فى الشهر عن كل مخالفة كشرط جزائى يلزم به المشتري حتى تزول المخالفة ، وقد تبين من معاينة المبنى الذى أقامه المطعون عليه أنه خالف الرسومات المعتمدة بأن قام ببناء شقتين فى كل دور وجعل إرتفاع البناء ١٦,٦٠ مترا . ونظرا لأن بقاء المخالفتين يؤدى إلى إحجام العملاء عن شراء الأراضى مما يلحق الضرر بالشركة فقد رفعت دعوى إثبات الحالة رقم ١١٣٢ سنة ١٩٥٥ مستعجل مصر وأثبت الخبير المتدب فيها قيام المخالفتين ثم رفعت الدعوى الحالية بطلباتها السابق بيانها — والمحكمة قضت فى ١٩٦١/٥/٢٩ بإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للشركة مبلغ ٦٦٠ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣٦ سنة ٧٨ ق القاهرة ، والمحكمة قضت



في ١٩٦٣/١٢/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت المؤسسة العامة للإسكان والتعمير ومؤسسة ضاحية المعادى في هذا الحكم بطريق النقض وأودع المطعون عليه مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن وقدمت النياية مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الدفع ورفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النياية على هذا الرأى .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليه أن إعلان تقرير الطعن قد حصل بناء على طلب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتعمير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة ضاحية المعادى ، مع أن هذه الأخيرة أصبحت شركة المعادى للإسكان والتعمير ويمثلها رئيس مجلس إدارتها الأستاذ عبد الواحد عمار ، وإذا وجه إعلان الطعن من غير الممثل القانونى فإن الطعن يكون باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن هذا الإعلان وجه من الدكتور محمد أبونصير بصفته رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتعمير التى حلت محل شركة أراضى الدلتا المصرية والمعادى ومن الدكتور محمد رشدى الرافعى بصفته رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية المعادى ، وإذا لا يدع هذا البيان مجالا للشك في أن الشركة ممثلة برئيس مجلس الإدارة في هاتين المؤسستين هى المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا ، ولا إعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم ممثلها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسهب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب . وتقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب التعويض عن إرتفاع البناء الذى جعله المطعون عليه زائدا عن القدر المصرح به طبقا لشروط التعاقد على أف الطاعنة لم يلحقها ضرر من جراء هذه المخالفة التى أزيلت منذ سنة ١٩٥٧ ولم تستمر طويلا ، هذا في حين أنه يكفى في حالة الشرط الجزائى الوارد بالتعاقد وقوع المخالفة ليفترض وقوع الضرر بالدائن ولا يستطيع المدين التخلص من التعويض

الإتفاق إلا إذا أقام هو الدليل على أن الدائن لم يلحقه أى ضرر . ولكن الحكم المطعون فيه أخذ يتلمس هذا الدليل بدلا من تكليف المدين بإثباته واكتفى بقصر مدة المخالفة للتدليل على إنتفاء الضرر مع أن قصر المدة لا ينفى إحتمال وقوع الضرر أثناءها . هذا إلى أن الحكم اعتمد فى قضائه برفض التعويض عن هذه المخالفة على إقرار الجارين الملاصقين للبناء بتنازلهما عن حقوق الإرتفاق المترتبة عليه بمقتضى شروط البيع ، مع أن هذه الحقوق مقررة لمنفعة جميع القطع فى المنطقة طبقا لنص المادة ١٠١٨ مدنى فلا يكفى إقرار التنازل عنها من الجارين الملاصقين وإنما يجب أن يكون الإقرار بالتنازل صادرا من الملاك جميعا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن كيف القيود والاشتراطات المقررة على العقار الذى اشتراه المطعون عليه بأنها حقوق إرتفاق روعى فى إلزامها منفعة جميع العقارات الكائنة بالمنطقة والتي باعها شركة أراضى الدلتا طبقا لشروط البيع ، عرض الحكم بعد ذلك لمخالفة الطاعن قيد الارتفاع فى البناء وأقام الحكم قضاءه برفض طلب التعويض عنها على ماقرره من " أن المخالفة الأولى قد أزيلت فى سنة ١٩٥٧ أى عقب تشييد المبنى مباشرة وقبل إدخال التيار الكهربائى إليه بدليل ما ورد فى الاتفاق المحرر بين المستأنف ( المطعون عليه ) والشركة ( الطاعنة ) بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣ من موافقة هذه الأخيرة على إدخال التيار الكهربائى بمجرد تأكدها من تنفيذ المستأنف لتعهدده بإزالة الارتفاع الزائد عن المقرر وتقديم إقرارات من الجيران بتنازلهم عما تقرره لهم قائمة الشروط من حقوق إرتفاق وبدليل إدخال الكهرباء فعلا إلى المبنى بواسطة الشركة المستأنف عليها ذاتها فى ١٩٥٧/٢/٢٨ وعلى ذلك فلا محل لتعويض الشركة المستأنف عليها عن هذه المخالفة التى لم تستمر طويلا لإنتفاء أى ضرر من وقوعها " . ولما كان لا يكفى لاستحقاق التعويض الإتفاقى مجرد توافر ركن الخطأ فى جانب المدين بالالتزام وإنما يشترط أيضا توافر ركن الضرر فى جانب الدائن ، فإذا أثبت المدين إنتفاء الضرر سقط الجزء المشروط ، وإذ يبين من تقارير الحكم أن المطعون عليه تمسك فى إستئنافه بأن الشركة الطاعنة لم يلحقها أى ضرر لزوال هذه المخالفة قبل إدخال الكهرباء بمنزل النزاع وموافقة إدارة التنظيم على توصيل الكهرباء لعدم وجود مخالفة بالمنزل ، وكان الحكم قد اتخذ من زوال هذه المخالفة عقب



إنشاء المبنى مباشرة وقبل دخول التيار الكهربائي فيه ومن قبول الشركة توصيل الكهرباء بالمنزل في ذلك الوقت ومن تنازل الجيران الصريح عن حقوق الارتفاق المقررة لهم بشروط البيع — اتخذ الحكم من ذلك كله — على النحو المتقدم بيانه — قرائن استخلص منها إنتفاء الضرر المفروض في جانب الدائن بالجزاء المشروط ، وكان هذا الاستخلاص مستمدا من قرائن متعددة تؤدي إليه في مجموعها ، فلا يقبل من الطاعة مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك ، وكان تحصيل وقوع الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع ، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون أو التصور في التسبب بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم استدل على تنازل الشركة الطاعة عن التمسك بحقوق الارتفاق بالنسبة للمطعون عليه من سكوتها عن مقاضاة الملاك الآخرين الذين ارتكبوا مخالفات مماثلة ، في حين أن حقها في التجاوز عن مخالفات بعض الملاك مقرر بمقتضى البند السابع من شروط البيع ، فضلا عن أن السكوت لا يفيد التزول عن حق الارتفاق إذ لا يصح إستنتاج التنازل إلا من أعمال لا تحمل الشك في الدلالة عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الثابت بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب الإزالة والتعويض عما نسب إلى المطعون عليه من مخالفة شروط البيع بتقسيم كل دور في البناء إلى شقتين بدلا من شقة واحدة على قوله "إن الشركة المستأنف عليها ( الطاعة ) قد تجاوزت عن أمثال هذه المخالفة بالنسبة لمبان عديدة أخرى تقع في نفس الضاحية المعادي التي تقوم بتقسيم الأراضي فيها بشروط معينة بقصد إنشاء حي متناسق للسكنى وذلك حسبما يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣٧ سنة ١٩٥٨ كلى مصر والذي لم تجحد الشركة صورته العرفية المقدمة من المستأنف ( المطعون عليه ) بل قالت في مقام الرد عليه إن لكل دعوى ظروفها الخاصة فقد ذكر الحكم المشار إليه المباني التي خالف أصحابها القيود الواردة بقائمة شروط البيع وأقاموا بعضها بشكل يوحى مظهره بأنها "فيلات" مع أنها مقسمة إلى أدوار أو شقق تشغلها عائلات مستقلة والبعض الآخر على شكل عمارات سكنية وقرر أن الشركة تقاعست عن مقاضاة



هؤلاء الملاك المخالفين لحقوق الارتفاق التبادلية المقررة على قطع الأراضى الكائنة بذلك الحى ... وأن تجاوز الشركة المستأنف عليها عن تلك المخالفات يفيد ولا شك تنازها ضمنيا عن قيود البناء الاتفاقية المقررة لمنفعة كافة العقارات فى المنطقة مما لا محل لتمسكها قبل المستأنف بوجوب مراعاة هذه القيود لانتفاء سبب هذا الالتزام أو الحكمة منه . هذا بالإضافة إلى ما ثبت من الإقرار الصادر للمستأنف بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ من الجارين الملاصقين لعقاره من تنازل هذين الجارين عن الحقوق المترتبة لهما بمقتضى قائمة شروط البيع وهو الإقرار الذى لم تطعن عليه الشركة بأى مطعن ، وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح فى القانون ذلك أن قيود البناء الاتفاقية التى تعتبر حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التى تقع فى المنطقة يترتب عليها أن تصبح — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لفائدة جميع القطع الأخرى بحيث يكون سبب إلترام مالك كل قطعة باحترام حقوق الارتفاق المقررة عليها لمصلحة القطع الأخرى هو إلترام ملاك هذه القطع باحترام حقوق الارتفاق المقابلة . ولما كان يجوز التنازل عن حقوق الارتفاق وقد يكون هذا التنازل صريحا أو ضمنيا إذ لا يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة ، وكان إستخلاص حصول التنازل الضمنى عن قيود البناء حق لمحكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة تؤدى إليه ، وكان الثابت بتقريرات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة أقامت دعواها بالتعويض والإزالة تأسيسا على أن قيود البناء الواردة فى شروط البيع هى حقوق إرتفاق عينية مقررة على قطعة الأرض محل عقد المطعون عليه لمنفعة باقى القطع فى المنطقة وإذا استخلص الحكم تنازل الطاعنة الضمنى عن حقوق الارتفاق المقررة على عقار المطعون عليه بشروط البيع من تجاوزها عن مخالفات كثيرة لقيود البناء المقررة على العقارات الأخرى بالمنطقة ومن تنازل الجيران الملاصقين لعقار المطعون عليه صراحة عن هذه الحقوق ، وكان استخلاص الحكم للتنازل على هذا النحو هو إستخلاص سائغ تؤدى مقدماته إلى النتيجة التى إنتهى إليها ويترتب عليه أن يصبح المطعون عليه فى حل من الإلتزام بحقوق الارتفاق المقررة على عقاره لانتفاء سبب هذا الإلتزام والحكمة منه ، وكان لاعتبرة فى هذا الخصوص بالأسباب التى دعت الشركة إلى التنازل لبعض الملاك عن هذه الارتفاقات ، لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون أو الفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

## جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعبد صادق الرشيدي ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دعوى . "تكييف الدعوى" . محكمة الموضوع .

المبرة في تكييف الدعوى هو بما تنبئه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها  
لا بما يصفه بها الخصوم .

(ب) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . "مالا يعد كذلك" . دفع .  
بطلان .

لا على المحكمة إذا ما قضت في الدفع والموضوع معاً متى أتاحَت الفرصة للخصوم لإبداء  
دفاعهم الموضوعي وأبدوه فعلاً .

(ج) إلزام . "تنفيذ الالتزام" . "التنفيذ بطريق التعويض" .  
الشرط الجزائي .

مقتضى تقدير التعويض الإتفاقي في العقد يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين عند  
إخلال المدين بالتزامه . لا يكلف الدائن بإثبات الضرر . على المدين إثبات عدم  
وقوع ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إذا ادعى ذلك عملاً بأحكام الشرط الجزائي .

(د) حكم . "عيوب الدليل" . "القصور" . "مالا يعد كذلك" .  
كفاية ما أورده الحكم من أسباب سائفة تكفي لحل قضائه . لا قصور .

(هـ) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطة  
محكمة الموضوع" . "في تقدير الدليل" .

عدم تفيد المحكمة بالرأى الذى يديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه . إستقلالها  
بتقدير أقوال الشهود والأخذ ببعضها دون البعض الآخر .

١ — العبرة في تكييف الدعوى هي بما تتبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يصفه بها الخصوم<sup>(١)</sup> .

٢ — إذا كانت الطاعنة قد قدمت مذكرة دفعت فيها بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى كما أوردت بها دفاعها في الموضوع ، وقدمت المطعون عليها مذكرة بردها ، ثم أصدرت المحكمة حكما المطعون فيه في الدفع والموضوع ، فإنه يبين من ذلك أن الفرصة قد أتت للطاعنة لإبداء دفاعها الموضوعي وأنها أبدته فعلا ، ولا يكون هناك بطلان في الاجراءات أثر على الحكم .

٣ — مقتضى تقدير التعويض الاتفاق في العقد، أن إخلال الطاعنة (المدينة) بالتزامها يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا تكلف المطعون عليها وهي الدائنة بإثباته ويتمين على الطاعنة ( المدينة ) إذا ادعت أن المطعون عليها لم يلحقها أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه أن تثبت إدعائها إعمالا لأحكام الشرط الجزائي<sup>(٢)</sup> .

٤ — إذا كانت الأسباب التي أوردتها الحكم لرفض دفاع الطاعنة سائغة وتكفي لحمله فإنه لا ينحى عليه بالقصور .

٥ — المحكمة غير مقيدة بالرأى الذى يبديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه إذ أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع . فلها أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد مما ترتاح إليه وتثق به دون البعض الآخر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

( ١ ) راجع نقض جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ الطعن ٥٥ لسنة ٣٣ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٣٨٧ .

( ٢ ) راجع نقض جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ الطعن ٥٢ لسنة ٢٥ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٦٤١ .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت إلى رئيس الدائرة المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية بطلب لإستصدار أمر بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليها مبلغ ١٥٠٠ جنيه — وقالت شرحا لطلبها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٥ تم الاتفاق بينها وبين شركة أفلام مصر الجديدة — الطاعنة — على أن تقوم بدور البطولة في فيلمين من إنتاج وتوزيع هذه الشركة وذلك خلال عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ مقابل أجر قدره ٣٠٠٠ جنيه بواقع ١٥٠٠ ج لكل فيلم ، ونص في البند السادس من العقد على أنه إذا لم يتم إنتاج الفيلمين خلال المدة المتفق عليها أو لم يبدأ العمل فيهما خلال هذه المدة بدون مانع قهري تلتزم الشركة بدفع كامل أجر المطعون عليها . وإذ قامت الشركة بإنتاج فيلم واحد تقاضت المطعون عليها أجرها عنه ولم تقم الشركة بإنتاج الفيلم الثاني خلال مدة الاتفاق فقد استحققت المطعون عليها طبقا لنصوص العقد أجرها بالكامل عن الفيلم الذي لم تنتجه الشركة وقدره ١٥٠٠ جنيه وهو المبلغ المطالب به . رفض رئيس الدائرة المختصة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقامت المطعون عليها بإعلان الطاعنة بنفس الطلبات وقيدت الدعوى برقم ١٢٠٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة . دفعت الطاعنة الدعوى بأن المطعون عليها هي التى تسببت في عدم إنتاج الفيلم الثاني لأنها تراخت في إتمام دورها في الفيلم الأول فاستغرق إنتاجه مدة العقد بأكملها — وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٦ حكمت محكمة اول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة هذا الدفاع ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها مبلغ ١٥٠٠ جنيه — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢٣ سنة ٨٠ ق استئناف القاهرة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٤/٢/٤ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها مبلغ ١٢٠٠ جنيه ، واستندت المحكمة في هذا التعديل إلى أن المطعون عليها استلمت مبلغ ٣٠٠ جنيه من حساب الفيلم الثاني الذى لم تقم الطاعنة بإنتاجه . وفي ١٩٦٤/٢/٢٧ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما نقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إنها دفعت بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى لأن موضوعها مطالبة بأجر عامل يختص القاضي الجزئي بنظرها مهما كانت قيمتها ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى أن التكييف الصحيح للدعوى هو أنها مطالبة بتعويض مقدر بالأجر المتفق عليه يدفع في حالة عدم تنفيذ العقد ، هذا في حين أن العقد المبرم بين الطرفين تتوافر فيه جميع أركان عقد العمل إذ التزمت فيه المطعون عليها بأن تعمل في خدمة الطاعنة وتحت إدارتها وإشرافها مقابل أجر ، وجاءت عبارته واضحة في وصف المبلغ موضوع المطالبة بأنه أجر بما لا يجوز معه الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان يبين من العقد المبرم بين الطرفين أن الشركة الطاعنة اتفقت مع المطعون عليها على القيام بدور البطولة في فيلمين من إنتاج الشركة خلال عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على أن تدفع لها الشركة نظير عملها وخدماتها الفنية مبلغ ٣٠٠٠ جنيه بواقع ١٥٠٠ جنيه لكل فيلم وتعهدت المطعون عليها بعدم التعاقد مع الغير بما يعطل عملها في الفيلمين ، ونص في البند السادس من العقد على أنه ” إذا لم يتم إنتاج الفيلم خلال المدة المحددة المتفق عليها أو لم يبدأ العمل فيه خلال المدة المتفق عليها بدون مانع قهري تلتزم الشركة بدفع كامل أجر الطرف الثاني — المطعون عليها “ ، وكان مؤدى هذا النص هو اتفاق الطرفين مقدما على تحديد ما تستحقه المطعون عليها إذا انتهت مدة العقد دون أن تقوم الشركة بتنفيذ التزامها بإنتاج الفيلمين بمبلغ يعادل أجر المطعون عليها الذي تحصل عليه عند تنفيذ العقد ، فإن هذا المبلغ لا يعدو أن يكون تعويضا اتفاقيا روعى في تقديره ما يلحق المطعون عليها من ضرر وما يفوتها من كسب نتيجة لالتزامها بعدم التعاقد مع الغير بما يعطل عملها في الفيلمين . ولا يغير من ذلك ماورد في العقد من وصف هذا المبلغ بأنه ” أجر “ ذلك أن الأجر هو مقابل العمل وقد اتفق على أن المطعون عليها تستحق هذا المبلغ في حالة عدم إنتاج الفيلمين ، والعبرة في تكييف الدعوى هي بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يصفه بها الخصوم . لما كان ذلك ، وكان



الثابت من الحكم المطعون فيه أن العقد لم ينفذ بالنسبة للفيلم الثاني إذ انتهت مدة العقد دون أن يتم إنتاجه وأن المطعون عليها تطالب الشركة الطاعنة بالمبلغ الذي التزمت في العقد بدفعه في حالة عدم إنتاج هذا الفيلم ، وكان الحكم قد قرر أن المبلغ المطالب به هو في حقيقته تعويض اتفاق ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص ، فإن الحكم لا يكون قد خرج عن مفهوم عبارات العقد ونصوصه ، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المحكمة فصلت في الدفع بعدم الاختصاص والموضوع بحكم واحد دون أن تقرر ضم الدفع إلى الموضوع وذلك خلافا لما توجبه المادة ١٣٢ من قانون المرافعات من الفصل في الدفوع المتعلقة بالإجراءات على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع . وإذا خرجت المحكمة بتكييف جديد للدعوى حين رفضت الدفع بأن قررت أنها دعوى تعويض ، فإنه كان يتعين عليها الفصل في الدفع على استقلال حتى تتيح للطاعنة فرصة إبداء دفاعها في هذا التكييف الجديد .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت أن طرفي الخصومة قد مثلا بوكالاتهما أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٦٤/١/٦ وطلبا فيها حجز القضية للحكم في طلب إلغاء وصف النفاذ والموضوع مع التصريح لهما بتقديم مذكرات وقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسته ١٩٦٤/٢/٦ وصرحت بتقديم مذكرات في عشرة أيام لمن يشاء ، وكانت الطاعنة قد قدمت مذكرة أبدت فيها دفعها بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى كما أوردت بها دفاعها في الموضوع وقدمت المطعون عاينها مذكرة بردها ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه في الدفع والموضوع ، وكان يبين من ذلك أن الفرصة قد أتيحت للطاعنة لإبداء دفاعها الموضوعي وقد أبدته فعلا على النحو سالف البيان ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قرر أن أساس



التعويض الذي التزمت الطاعنة بأدائه للمطعون عليها هو ما فاتها من كسب خاصة وأن المطعون عليها تعهدت في البند الثاني من العقد بعدم التعاقد مع الغير بما يعطل عملها في الفيلمين المتفق عليهما ، وقضى الحكم على الطاعنة بالتعويض المتفق عليه لأن الطاعنة لم تدع أو تثبت إنتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير هذا التعويض حتى يجوز للمحكمة تخفيضه ، في حين أن تعهد المطعون عليها المشار إليه مقصور على وقت العمل الفعلي ولا ينسحب إلى مدة العقد بأكملها . هذا إلى أن طلب الطاعنة رفض الدعوى مؤداه إنكار كافة عناصرها على أى أساس تقوم عليه وكان على الحكم أن يحيل الدعوى إلى التحقيق ليتيح للطاعنة الفرصة انفى عناصرها أو إثبات ما ينةضها . وإذا قضي الحكم رغم ذلك على الطاعنة بمبلغ التعويض المتفق عليه فانه يكون قد خالف مضمون العقد وشابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول أن الطرفين اتفقا في العقد على أنه إذا أخلت الشركة الطاعنة بالتزامها بإنتاج الفيلمين خلال المدة المحددة المتفق عليها فانها تدفع إلى المطعون عليها تعويضا يعادل الأجر الذي ستقاضاه في حالة إنتاج الفيلمين ، وكان مقتضى تقدير التعويض الاتفاقى على هذا النحو أن إخلال الطاعنة بالتزامها يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا تكلف المطعون عليها وهى الدائنة بإثباته ويتعين على الطاعنة إذا ادعت أن المطعون عليها لم يلحقها أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه أن تثبت إدعاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة أخلت بالتزامها بإنتاج الفيلم الثانى خلال المدة المتفق عليها في العقد ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعنة لم تدع أن ضررا لم يلحق المطعون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض المتفق عليه دون أن يحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات إنتفاء الضرر لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسييب .

وحيث إن مبنى السبب الخامس القصور في التسييب ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن ظرفا قهريا حال دون إنتاج الفيلم الثانى هو أن إدارة الرقابة على المصنفات الفنية رفضت قصة هذا الفيلم ، ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن العقد المبرم بين الطرفين لم ينص على

إسمى الفيلمين المتفق على إنتاجهما وأن الطاعنة لم تبد هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ، في حين أن هذا الرد في شقه الأول غير متبع في مواجهة دفاع الطاعنة ، كما أن من حق الخصوم إبداء وسائل دفاع جديدة في الاستئناف ، مما كان يتعين معه على الحكم تحقيق هذا الدفاع بالطريق الذي رسمه القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في الرد على دفاع الطاعنة الذي تثيره بسبب النعى إلى أنها لم تقدم ما يدل على أن قصة الفيلم الثاني التي ذكرت إسمها هي التي ستعهد بدور البطولة فيها إلى المطعون عليها ، وأن هذه الأخيرة وافقت عليها إذ لم ينص العقد المبرم بين الطرفين على إسمى الفيلمين المتفق على إنتاجهما ، وأن الطاعنة لم تبد هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة بل ذكرت دفاعاً آخر مؤداه أن المدة المحددة بالعقد لم تكن كافية لإنتاج الفيلم الثاني . وإذ كان هذا الذي أورده الحكم هو من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل فيها مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ويكفي لحمل الحكم ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه استند في نفي الخطأ عن المطعون عليها في تنفيذ العقد إلى أقوال شاهدها من أنها كانت تتأخر عن مواعيد العمل كغالبية الممثلين بسبب تراخي الشركة في سداد أجورهم ، في حين أن هذا الشاهد لم يقتصر على هذا القول بل عقب عليه بأنه لا يقر هذا التأخير لأن " المفروض " أن يحضر الممثل في الميعاد ثم يرجع على الشركة لمطالبتها بأجره المتأخر ، وإذ أغفل الحكم الشق الأخير من أقوال الشاهد ، كما أن تأخير الممثلين الآخرين في الحضور لا يرفع التقصير عن المطعون عليها ولا ينفي عنها المسؤولية ، فإن الحكم يكون معيباً بالمسوخ ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه بأنه نفي ما ادعته الشركة الطاعنة من أن المطعون عليها هي التي تسببت بنحطتها في عدم إنتاج الفيلم الثاني قبل نهاية العقد

بترخيصها في إتمام دورها في الفيلم الأول ، واستند الحكم فيما استند إليه في هذا الخصوص إلى أن شاهد المطعون عليها قرر أنها كانت تتأخر كغيرها من الممثلين عن الموايد المحددة للعمل بسبب تراخي الطاعنة في سداد أجورهم . ولم يأخذ الحكم بما أضافه هذا الشاهد من أنه لا يقر هذا التصرف من الناحية الفنية لأن " المفروض " أن يحضر الممثل في الميعاد المحدد ثم يطالب الشركة بأجره المتأخر . ولما كان الشق الأخير من أقوال هذا الشاهد هو مما يتصل بتعليقه على تصرف المطعون عليها ، وكانت المحكمة غير مقيدة بالرأى الذى يبديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه إذ أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع فلها أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد مما ترتاح إليه وتثق به دون البعض الآخر، لما كان ذلك ، وكان الحكم بالإبتدائي قد استند كذلك في نفي الخطأ عن المطعون عليها في تنفيذ العقد إلى أن شاهدها قرر أيضا أنه كان هناك وقت كاف لدى الشركة حتى تقوم بإنتاج فيلم ثان قبل انقضاء مدة العقد ولكن حالتها المالية لم تكن تسمح بذلك ، وكانت هذه دعامة أخرى تكفى لحل الحكم في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد / المستشار حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود، ومحمد أبو حمزة  
مندور .

( ٢٥٤ )

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٣ القضائية :

إختصاص . "إختصاص ولائى" . مجلس الدولة . تعويض . دعوى .  
مجلس الدولة . إختصاصه بنظر طلبات التعويض . نطاقه . القرارات المتعلقة بالمنازعات  
الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .  
طلب تعويض الضرر الناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات العلاج . الإختصاص بنظره .  
للحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .

النص فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
على إختصاص مجلس الدولة بالفصل فى "المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات  
والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم" وفى المادة التاسعة منه  
على أن "يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى طلبات التعويض  
عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة — بما فيها الفقرة الثانية —  
إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية" من مقتضاه أن إختصاص المجلس بنظر  
طلبات التعويض مقصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات  
والمعاشات والمكافآت، وإذ كان الثابت فى الدعوى اشتغالها على طلب تعويض  
ضرر ناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات علاج وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه  
عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت يكون الإختصاص  
بنظرها للحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . وكان الحكم المطعون فيه جرى  
فى قضائه على أن "الدعوى لا تخرج عن كونها مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف  
عليه نظير إصابته" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن أحمد سعيد أحمد أقام الدعوى رقم ١٥٨٥ سنة ١٩٥٩ مدنى الدرب  
الأحمر الجزئية ضد مدير الهيئة العامة للسكك الحديدية يطلب الحكم بالزامه بأن  
يدفع له تعويضا قدره مائتى جنيه وقال شرحا لدعواه إنه كان يعمل سائق  
وابورات بالهيئة منذ ثلاثين عاما ، وفى ١٩٥٦/٦/٢٠ أصيب أثناء العمل وهو بلج  
على نفقته الخاصة وتخلفت لديه عاهة مستديمة ترتب عليها نقله من عمله الأسامى  
إلى عمل أقل وحرم من درجة إدارية كان يستحقها وقدرت له لجنة التعويضات  
بالهيئة بقرارها الصادر فى ١٩٥٩/١٠/٢٨ تعويضا قدره تسعة جنيهات لم يقبله  
وأقام الدعوى طالبا الحكم له بطلباته . وقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر  
الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شئون العمال الجزئية وقيدت برقم ١١٨٣ سنة ١٩٦٠ ،  
وأثناء نظرها اختصم وزارة المواصلات ليحكم عليها متضامنة مع الهيئة كما عدل  
طلباته إلى مبلغ ٤٠٢ ج و ٨٠ م منه ٤ ج و ٨٨٠ م تقاضته الهيئة مقابل علاجه  
بالمستشفى التابع لها ، ٧٢ جنيها نفقات علاجه لدى الطبيب الخاص ، ٩٠ ج  
مقدار العلاوة التى فاتته نتيجة تخطيه فى الترقية ، ١٧٥ ج و ٢٠٠ م تعويضا عن  
العاهة . وقضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة  
القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٩٢٦ سنة ١٩٦٠ ، ودفع المدعى عليهما بعدم  
إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . وبتاريخ  
١٩٦٢/٢/٢٦ حكمت المحكمة (١) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا  
بنظر الدعوى وباختصاصها (٢) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد  
الميعاد (٣) بإلزام المدعى عليهما بصفتيهما بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٣٩ ج و ٦٠٠ م  
تعويضا عن إصابته ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه والمصروفات المناسبة .  
استأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء

والحكم (أصلها) بعدم إختصاص المحاكم المدنية ولائيا بنظر الدعوى (واحتياطيا) عدم قبولها وسقوط الحق في إقامتها بمضى المدة (ومن باب الاحتياط الكلى) رفضها مع إلزام المستأنف عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٥١٩ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص المحاكم المدنية ولائيا بنظر الدعوى وألزمت المستأنف عليه بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهاً أتعاباً للمحاماة عنهما وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بعدم إختصاص المحاكم المدنية ولائيا بنظر الدعوى إستنادا إلى أن موضوعها يعتبر من قبيل المكافآت المستحقة للطاعن نظير إصابته ومما تنفرد جهة القضاء الإداري بنظر المنازعات المتعلقة به وفقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، في حين أن عبارة المكافآت المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون مقصود بها مكافآت نهاية الخدمة وهي بمثابة المعاش المجدد الذي يصرف دفعة واحدة للموظف إذا لم تؤهله مدة خدمته لاستحقاق المعاش الشهري ولا شأن لها بموضوع الدعوى وهو مطالبة بتعويض عن إصابة أثناء العمل .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على إختصاص مجلس الدولة بالفصل في " المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم " . والنص في المادة التاسعة منه على أن " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة — بما فيها الفقرة الثانية — إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية " من مقتضاه أن إختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور



على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ،  
إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن  
إصابة أثناء العمل ومصروفات علاج وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق  
القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ويكون الاختصاص بنظرها  
للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد  
خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” الدعوى الحالية لا تخرج عن كونها  
مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عليه نظير إصابته “ فانه يكون قد خالف  
القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد / المستشار حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح  
الشربيني .

( ٢٥٥ )

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" . حكم . "بيانات  
الحكم" . بطلان . نقض . "أسباب الطعن" . "ما لا يصح سببا  
للقض" .

خلو الحكم الابتدائي من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . لإيراد الحكم  
المطعون فيه — هذا رأى واسم عضو النيابة الذى أبداه وإقامته قضاءه على أسباب  
مستقلة كافية لخله . النعى على الحكم الابتدائي . غير منتج .

( ب، ج ) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . "الشهادة" . نسب .  
"الشهادة فى النسب" .

( ب ) الشهادة فى النسب . شروطها . فقه الحنفية .

( ج ) الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .

( د ) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تحقيق الدعوى" . إثبات .

لفت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة . ليس من شأن القاضى .

( هـ ) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . "الشهادة" .

الشهادة على الشهادة . ضوابطها وشروطها .

( و ) أحوال شخصية . "إرث" . "تحقيق الوفاة والوراثة" . "حجته" .

إشهاد الوفاة والوراثة . حجته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة فى دعوى أصلية  
أوفى دفع أبدي فى دعوى براد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى . شرطه .

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد خلا من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه فى المرحلة اللاحقة على الإحالة إلى التحقيق وكان الحكم المطعون فيه قد أورد هذا الرأى واسم عضو النيابة الذى أبداه وأقام قضاءه على أسباب مستقلة تكفى لحمله ، فإن النعى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصالحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقق الحكم المطعون فيه على هذه الصورة غرض الشارع<sup>(١)</sup> .

٢ — اشترط فقهاء الحنفية لقبول الشهادة — فى النسب وفى غيره — شروطاً منها أن يكون الشاهد عدلاً وأن يتدارك ما وقع فى شهادته من خطأ قبل أن يبرح مجلس القاضى فإن هو غادر المجلس ثم عاد إليه وقال ”أوهمت بعض شهادتى“ أى أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة باطلة لا تقبل شهادته لتمكن تهمة استغوائه من المدعى أو المدعى عليه .

٣ — الأصل فى الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه واستثنى فقهاء الحنفية من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب ومنها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قولين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس لاستحسانا وإن لم يعاينها بنفسه وهم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب واشتهر واستفاض وتواترت الأخبار عنده ووقع فى قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء أويخبر به — وبدون استشهاد — رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر فى حق المشهد به<sup>(٢)</sup> .

٤ — ليس من شأن القاضى أن يلفت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة .

(١) نقض ١٤/٥/١٩٦٦ — الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق ”أحوال شخصية“ .  
السنة ١٧ ص ٩٧٧ .

(٢) نقض ٤/١/١٩٦٧ — الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ . السنة ١٨ ص ٥٤ .



٥ - للشهادة على الشهادة في فقه الشريعة الإسلامية ضوابط وشروط منها أن يشهد على شهادة كل أصل رجلان أو رجل وامرأتان ، ولو كان أحد شهود الأصل امرأة فلو شهد على شهادة كل أصل شاهد واحد أو رجل وامرأة أو امرأتان لم تقبل هذه الشهادة لأن الفروع إنما تشهد أمام القاضي على شهادة الأصول وتعتبر شهادة كل أصل حق يراد إثباته أمام القاضي ولا يثبت الحق أمامه بدون نصاب كامل .

٦ - حجية الاعلام الشرعي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع بحكم من المحكمة المختصة<sup>(٣)</sup> وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية يصح أن يكون في دفع أبدي في الدعوى التي يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعي متى كانت الهيئة التي فصلت في الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه وقضاؤها هذا لا يعتبر إهداراً لحجية الاعلام لا تملكه المحكمة بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد في الاعلام وهذا القضاء أجازته المشرع وحد به من حجية الاعلام بتحقيق الوفاة والوراثة الذي يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به الجهة القضائية المختصة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورييس روفائيل رزق أقام الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦

(٣) نقض ١٩٦٦/٦/٢٩ - الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" .  
السنة ١٧ ص ١٤٨٠ .

ونقض ١٩٦٦/٥/١١ - الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" . السنة ١٧ ص ١٠٨٣ .

ونقض ١٩٦٤/٣/١١ - الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" .  
السنة ١٥ ص ٣٤٠ .

القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الدكتور ميشيل روفائيل وآخرين يطلب الحكم بإثبات وفاة المرحوم كامل شحاته حسب الله واستحقاقه لحصصة مقدارها ٦ قراريط من ٢٤ قيراطا في تركته وتسليمها مع إلزام المدعى عليهم من السابع إلى العاشر بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٤ توفي المرحوم كامل شحاته حسب الله وانحصر ميراثه في ولدى شقيقته رومه وهما المدعى والدكتور ميشيل روفائيل رزق وفي أولاد شقيقته عديلة وهم ميشيل ولنده وبرتا ونبيهة ولويزه جورج وأنه يستحق في تركه المورث ٦ قراريط من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها أعيان التركة ، وإذ نازعه كل من رزق الله مرقص حسب الله وحسب الله مرقص حسب الله وميخائيل منصور لطف الله وكامل سلامة شحاته المدعى عليهم من السابع إلى العاشر في استحقاقه لهذه الحصص زاعمين أنهم أبناء عم المتوفى أو أنهم أبناء أبناء عم أب المتوفى في حين أنهم لا يمتنون إليه بصلة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته وبجلسة ١٩٥٧/١٢/٨ وجه المدعى عليهم من السابع إلى العاشر إلى المدعى وباقي المدعى عليهم دعوى فرعية طالبين الحكم بوفاة كامل شحاته وانحصار ارثه فيهم باعتبارهم من عصبته وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهم من السابع إلى العاشر بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك البينة ( أولا ) وفاة كامل شحاته وأنه ابن حسب الله إبراهيم لطف الله وأن جده إبراهيم لطف الله جد صحيح وفي الوقت نفسه جد صحيح لهم ( ثانيا ) أن كامل بن سلامه بن شحاته ابن عطية بن إبراهيم بن لطف الله الجدد الثاني للمتوفى كامل شحاته حسب الله ( ثالثا ) أن رزق الله بن مرقص بن حسب الله بن عطية بن إبراهيم ابن لطف الله الجدد الثاني للمتوفى كامل شحاته حسب الله ( رابعا ) أن حسب الله ابن مرقص بن حسب الله بن عطية بن إبراهيم بن لطف الله الجدد الثاني للمتوفى المذكور ( خامسا ) أن ميخائيل بن منصور بن لطف الله بن عطية بن إبراهيم بن لطف الله الجدد الثاني للمتوفى نفسه ( سادسا ) أنه ليس للمتوفى المذكور عصبه ولا أصحاب فروض سواهم وأنه لم يترك فرعا وارثا ولا من يستحق الوصية الواجبة ولمن يهمه الأمر من باقي الخصوم نفى ذلك بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٧ حكمت حضوريا

(أولا) وفي الدعوى الأصلية بثبوت وفاة المرحوم كامل شحاته حسب الله لطف الله وأن المدعى من ورثته ويستحق في التركة ستة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها أعيان التركة وتسليمه هذا النصيب عينا من التركة باعتباره أحد ولدى أخت المورث الشقيقة المرحومة رومه شحاته حسب الله وذلك في مواجهة المدعى عليه الأخير وألزم المدعى عليهم من السابع إلى العاشر "كامل سلامة ورزق الله مرقص وحسب الله مرقص حسب الله وميخائيل منصور لطف الله" بالمصروفات المناسبة لما حكم به ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) وفي الدعوى الفرعية المقامة من كامل سلامة ورزق الله مرقص وحسب الله مرقص وميخائيل منصور برفضها وألزمهم بمصروفاتها واستأنف رزق الله مرقص حسب الله وحسب الله مرقص حسب الله وميخائيل منصور لطف الله وكامل سلامة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبن إلغائه والحكم أصليا ببطلانه لعدم اشتماله على رأى النيابة واسم ممثلها الذى أبدى الرأى فى القضية ومن باب الإحتياط رفض الدعوى الأصلية والحكم لهم بطلباتهم فى الدعوى الفرعية مع إلزام المستأنف عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤ سنة ٧٩ قضائية . كما استأنفه ورثة عديله شحاته حسب الله استئنافا فرعيا طالبن تعديله وجعل نصيب المدعى موريس روفائيل رزق خمسة قراريط بدلا من ستة قراريط وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٥ سنة ٧٩ ق وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف وبصحته وقبل الفصل فى الموضوع باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون أن ميراث المتوفى كامل شحاته حسب الله إبراهيم لطف الله قد انحصر فيهم بصفقتهم عصابة ولينف المستأنف عليهم عدا الثامن والتاسع ذلك بذات الطرق وليثبت المستأنف عليه الأول أنه من ورثة المتوفى المذكور بوصفه من ذوى الأرحام (ابن أخت المتوفى الشقيقة) ولينف المستأنفون ذلك على أن يكون الإثبات والنفي بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة الشرعية ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٩ حكمت حضوريا (أولا) بعدم قبول الاستئناف الفرعى رقم ١١٥ سنة ٧٩ قضائية وإلزام رافعيه بمصاريفه (ثانيا) قبول الاستئناف رقم ٤٤ سنة ٧٩ قضائية شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المستأنف بجعل نصيب المستأنف عليه الأول موريس روفائيل رزق فى



تركة المتوفى ٤ قيراطا من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها التركة بدلا من ستة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا المحكوم بها ابتدائيا وطعن الطاعنون في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكمين وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين دفعوا بطلان الحكم الابتدائي لعدم اشتماله على رأى النيابة وبيانه وإسم العضو الذى أبداه وقضى حكم ١٩٦٣/٣/٣٠ برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن مذكرة النيابة المؤرخة ١٩٦١/٤/٢٤ بتوقيع ممثلها الأستاذ بكر القباني انتهت إلى تفويض الرأى للمحكمة في الإثبات المقدم وهى بهذا التفويض تكون قد سككت عن إبداء الرأى وتركت تقدير الأدلة للمحكمة وهو أمر مقرر لها ولا تريب عليها إن هى أغفلت ذكر ذلك ، وليس ثمة ما يوجب أن تدلى النيابة برأياها في كل جزئية من جزئيات النزاع ويكفى تدخلها في الدعوى وإبداء رأياها فيها على نحو ما ، وقد أثبت الحكم أنها قدمت مذكرة طلبت فيها إحالة الدعوى إلى التحقيق وذكر إسم عضو النيابة الذى قدمها فتحقق بذلك تدخلها وفقا لما أوجبه المادة ٩٩ مرافعات والمادتان ٢٠١ ، ٢٠٢ من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ كما تحقق بذكر إسم عضو النيابة ما اشترطته المادة ٣٤٩ مرافعات ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المقصود بعضو النيابة الذى أبدى الرأى في القضية هو من أبدى آخر رأى فيها وفي آخر مراحلها وهى المرحلة اللاحقة على الإحالة إلى التحقيق وقد خلا الحكم الابتدائي من ذكر إسم هذا العضو ولا يهون من ذلك أن يكون قد فوض الرأى للمحكمة لأن تفويض الرأى هو رأى وإذا لم يعتبر كذلك فإن هذا أدعى لبطلان الحكم طبقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات والمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وهذا الخطأ من حكم ١٩٦٣/٣/٣٠ تسرب إلى حكم ١٩٦٤/٦/٢٩ حيث تقيدت به المحكمة عند الحكم في الموضوع .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن الحكم الابتدائي وإن خلا من ذكر رأى النيابة وإسم العضو الذى أبداه في المرحلة اللاحقة على الإحالة إلى التحقيق

إلا أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٩ قد أورد هذا الرأي وإسم عضو النيابة الذي أبداه وأقام قضاءه على أسباب مستقلة تكفى لحمله ومن ثم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون النعى في هذا الخصوص غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقق الحكم المطعون فيه على هذه الصورة غرض الشارع ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه استبعد شهادة فؤاد جرجس غبريال مستنداً في ذلك إلى أن هذا الشاهد بعد أن تليت عليه أقواله في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة طلب تصحيح ما ورد بها من أن "حسب الله" له ولد إسمه "منصور" إلى أن "حسب الله هو ابن عطية ابن إبراهيم لطف الله وشقيق لطف الله وشحاته ولدى عطية" أما "منصور" فهو ابن "لطف الله" وإذ كان ليس من حق الشاهد بعد أن غادر مجلس القضاء واختلط بالناس أن يصحح شهادته لما في ذلك من شبهة التلقين فإنه يتعين إهدار شهادته ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن ما جرى من هذا الشاهد لا يعتبر تصحيحاً وإنما أفصح عن رغبته في تصحيح ما ثبت على لسانه في محضر الجلسة من أن "حسب الله" له ولد يدعى "منصور" في حين أنه قرر أن "منصور بن لطف الله" وهو خطأ مادي جرى به قلم كاتب الجلسة وبذلك تكون شبهة القلق أو التردد في شهادته مستبعدة . والواقعة التي أراد تصحيحها لا تأثير لها على موضوع الدعوى ولا على مضمون شهادته بحيث تهدر بتمامها وليس في أحكام الشريعة ما يوجب إهدار شهادة الشاهد إذا ما أبدى للقاضي رغبته في تصحيح شهادته أو تصحيح جزئية من جزئياتها لأن التصحيح ليس رجوعاً عن الشهادة أو إنكاراً لها ، وقد ترتب على إهدار شهادة هذا الشاهد عدم توافر نصاب الشهادة بينما هو لا يستند إلى أساس قانوني .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن فقهاء الحنفية اشترطوا لقبول الشهادة — في النسب وفي غيره — شروطاً منها أن يكون الشاهد عدلاً وأن يتدارك ما وقع في شهادته من خطأ قبل أن يبرح مجلس القاضي فإن هو غادر المجلس ثم عاد إليه وقال "أوهمت بعض شهادتي" أي أخطأت بنسيان ما كان



يحق على ذكره أو بزيادة باطلة لا تقبل شهادته لتمكن تهمة استغوائه من المدعى والمدعى عليه ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الشاهد فؤاد جرجس غبريال بعد أن أبدى شهادته أمام محكمة أول درجة عاد أمام محكمة الاستئناف فطلب سماع شهادته ولما تليت عليه قرر أن ما ورد بها من أن "حسب الله" إليه ولد اسمه "منصور" غير صحيح وصحته أن "حسب الله بن عطيه بن إبراهيم لطف الله شقيق لطف الله وشحاته أولاد عطيه" أما "منصور فهو ابن لطف الله" الذي رزق "بمنصور وجرجس" وجرى الحكم المطعون فيه على أنه "لما كان ليس من حق الشاهد شرعا بعد أن غادر مجلس القضاء واختلط بالناس أن يصحح شهادته لما في ذلك من شبهة التلقين الأمر الذي يدعو لإهدار شهادة هذا الشاهد" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، والقول بأن ما أخطأ فيه الشاهد لا تأثير له مردود بأن هذا الخطأ يتعلق بنسب المورث وهو جوهر النزاع في الدعوى أما القول بأن الخطأ وقع من كاتب الجلسة لا من الشاهد فينطوى على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قال في استبعاد شهادة فوزى جرجس تادرس أن الدعوى لا تثبت بشهادة هذا الشاهد وحده — على ما في قبول شهادته من خلاف في الفقه الإسلامي لأنه أعمى — وهذا من الحكم خطأ وقصور إذ كان يتعين عليه أن يقطع في هذه المسألة برأى وأن يبين ما إذا كان يعتمد هذه الشهادة لو اجتمعت معها شهادة أخرى أو لا يعتمدها ، ومن المقرر أن شهادة الأعمى جائزة متى كان الأمر المشهود عليه ثابتا بالاستفاضة لأن طريق العلم به هو السماع والأعمى كالبصير في السماع كذلك تجوز شهادة الأعمى إذا حصل علمه بها وهو بصير إذ البصر شرط في معاينة الواقعة لا في الأداء ، كما سكت الحكم عن بيان ما إذا كان ضعف البصر الشديد يصدق عليه وصف العمى لأن الشاهد ذكر أنه يستطيع أن يرى الضوء .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن ناقش شهادة الشهود نجيب اسكندر وسامي أخنوخ فانوس وفؤاد جرجس غبريال والقمص تادرس ميثاس ورأى عدم قبولها استبعد شهادة



الشاهد الأخير فوزى جرجس تادرس مستندا في ذلك إلى أنه "لم يبق من شهود المستأنفين أمام هذه المحكمة وأمام محكمة أول درجة إلا شاهدا واحدا لا تثبت به الدعوى — على ما في قبول شهادته من خلاف في الفقه الإسلامى لأنه أعمى عند أداء الشهادة" وهذا الذى استند إليه الحكم لا يشوبه خطأ أو قصور ذلك أنه بعد استبعاد أقوال شهود الإثبات الأربعة الأول لا يكون هناك جدوى من بيان وجه الرأى في شهادة الشاهد الأخير لأنه لا يتوافر بها النصاب القانونى للشهادة .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر شهادة القمص تادرس مبنيا على غير صحيحة شرعا استنادا إلى أن هذا الشاهد قد ذكر أنه عرف نسب المورث من والده وهذا من الحكم خطأ وقصور في تخصيص الدعوى إذ كان يجدر بالمحكمة أن تسأل الشاهد عما إذا كان قد سمع نفس الرواية من غير والده حتى تظمن إلى أنه لم يستقيها من مصدر واحد ، على أنه يفرض أن هذا الشاهد علم بما شهد به من والده وحده فكان يتعين اعتبار أقواله من قبيل الشهادة على الشهادة وهو ما يقبل استحسانا لوفاء الشاهد الأصل الذى لو كان حيا لجاء وشهد وما دام أن المقصود قد تحقق وهو نقل الواقعة إلى مجلس القضاء فلا وجه للقول بأن الشهادة غير المباشرة لا تقبل لأن في ذلك من العنت والمشقة ما يباه المنطق الصحيح وبالإضافة إلى ذلك فإن الدعوى مرادة بين مسيحين مما دعا للتجاوز عن شرط إسلام الشهود وهو من الشروط الأساسية في الشهادة فكان يتعين عدم التشدد في الشروط الأخرى التى تقل عنها في الأهمية .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه واستثنى فقهاء الحنفية من ذلك مسائل منها ما هو باجماع كالنسب ومنها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قوانين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس استحسانا وإن لم يعاينها بنفسه وهم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب واشتهر واستفاض وتواترت به الأخبار عنده ووقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء أو يخبر به — وبدون استشهاد — رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيحصل له نوع من العلم

الميسر في حق المشهد به ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقبل شهادة القمص تادرس ميتياس استنادا إلى أن هذه الشهادة ” غير صحيحة شرعا حيث قرر للمحكمة أنه عرف نسب المورث من والده “ وهو ما لا يتوافر به التواتر فإنه لا يكون قد أخطأ أو شابه قصور ولا على المحكمة إن هي لم تسأل الشاهد عما إذا كان قد علم بنسب المورث من غير والده إذ ليس من شأن القاضي أن يلفت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة ولا وجه للقول باعتبار أقوال الشاهد من قبيل الشهادة على شهادة والده المتوفى ذلك أن للشهادة على الشهادة في فقه الشريعة الإسلامية ضوابط وشروط منها أن يشهد على شهادة كل أصل رجلان أو رجل وامرأتان ولو كان أحد شهود الأصل امرأة فلو شهد على شهادة كل أصل شاهد واحد أو رجل وامرأة أو امرأتان لم تقبل هذه الشهادة لأن الفروع إنما تشهد أمام القاضي على شهادة الأصول وتعتبر شهادة كل أصل حق يراد إثباته أمام القاضي ولا يثبت الحق أمامه بدون نصاب كامل .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أهدر حجية الإعلام الشرعي الصادر للطاعنين من المجلس الملي والمثبت لوراثتهم للرحوم كامل شحاته حسب الله استنادا إلى القول بأن هذا الإعلام لا يغني شيئا في هذه الخصومة التي يراد بها إدخال بعض الورثة وإخراج آخرين وهو تعليل مشوب بالخطأ والقصور إذ أن المجلس الملي هو الذي كان مختصا دون غيره بإثبات الوراثة لتراضى الخصوم في الدعوى على الاحتكام إليه كما قبل المطعون عليهم اختصاصه إذ التجأوا في بادئ الأمر إلى المجلس الملي الفرعي بالقاهرة لاستصدار إعلام شرعي وقد صدق مجلس الدولة على قرار المجلس الملي مما يؤكد صدوره من جهة ذات ولاية وتضمن هذا القرار أن الطاعنين هم عصبة المتوفى وإنفى هذه الحجية يتعين إثبات عدم وجود عصبة آخرين للمورث وبغير ذلك لا تجوز المجادلة فيه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن حجية الإعلام الشرعي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تدفع بحكم من المحكمة المختصة وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية يصح أن يكون في دفع أبدى في الدعوى التي يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعي متى كانت الهيئة التي فصلت في الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه وقضاؤها هذا لا يعتبر إهدارا لحجية الإعلام لا تملكه المحكمة

بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد في الإعلام وهذا القضاء أجازته  
المشرع وحدده من حجية الإعلام بتحقيق الوفاة والوراثة الذي يصدر بناء على إجراءات  
تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية. يصح أن ينقضها بحث تقوم به الجهة  
القضائية المختصة، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن ناقش أدلة  
الطاعنين في إثبات الوراثة ورأى عدم صلاحيتها ذكر " أنه ليس في الأوراق  
التي قدمها المستأنفون لإثبات دعواهم ما يجرى في إثبات أى واقعة من وقائع  
دعواهم أو يركن إليها اللهم إلا إعلام الوراثة الصادر لهم من المجلس الملى في شأن  
هذه الوراثة وهو لا يغنى شيئاً في هذه الخصومة التي يراد بها إدخال بعض الورثة  
وإخراج آخرين " فإنه لا يكون مشوباً بالخطأ أو القصور .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى بتعديل  
الحكم الابتدائي بالنسبة لنصيب المطعون عليه الأول في حين أن هذا التعديل  
كان مطلوباً في الاستئناف الفرعى المحكوم بعدم قبوله ولم يطلبه الطاعنون  
في استئنافهم الأصلى وهو ما يعيبه بالخطأ ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وقد ثبت عدم أحقية الطاعنين في وراثة  
المورث فلا صفة لهم في المجادلة فيما قضى به لأحد الورثة .



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٢٥٦)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام “ . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل  
في الموضوع “ . إثبات .

إنهاء الحكم في أسبابه قطعيًا بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية من تحصيل الأموال  
الأميرية ، وفي منطوقه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات سداد الأموال الأميرية  
المطالب بردها . الطعن في الشق الأول من الحكم استقلالاً جائز . الشق الثاني قضاء  
قبل الفصل في الموضوع متى كان جواز الإثبات بالينة أو عدم جوازه لم يكن محل  
جدل بين الخصوم حتى يقال بأن الحكم قد حسمه . عدم جواز الطعن في هذا الشق  
إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

(ب) إثبات . ” حجية الأمر المقضى “ . حكم . ” حجية الأحكام “ .

الحكم الذي يميز الإثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد  
حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن يتجادلوا في جوازها من عدمه .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” مسائل الواقع ومسائل القانون “ .  
محكمة الموضوع .

تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله من أمور الواقع التي يستقل بها قاضي  
الموضوع . وصف ذلك الترك أو الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون  
التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(د) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "الخطأ التقصيري" . ضرائب .  
"ضريبة الأتبان" .

تحصيل الأموال الأميرية من رمى عليه مزاد الأتبان والتزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسدادها من تاريخ رسو المزاد . ليس خطأ موجبا للمسئولية التقصيرية ولو لم ينتفع الرامى عليه المزاد بالأرض المبيعة . قيام مصلحة الأموال المقررة بذلك التحصيل أمر يفرضه عليها القانون . لا يغير من ذلك الحكم بىطلان محضر رسو المزاد بعد تحصيل هذه الأموال .

١ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن في أسبابه قضاء قطعيا بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية إذا ثبت أنها حصلت الأموال الأميرية من المطعون ضده دون أن ينتفع بالأتبان المربوطة عليها تلك الأموال كما قضى في منطوقه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات قيامه بسداد الأموال الأميرية التي يطالب بردها وتاريخ هذا السداد دون إنتقاعه بالأرض خلال المدة التي استحققت عنها تلك الأموال فإن الشق الأول من قضاء الحكم المطعون فيه وهو الوارد في الأسباب يكون قد أنهى الخصومة في شق منها ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض جائزا أما الشق الثانى الوارد في المنطوق فهو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ولا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها لأن جواز الإثبات بالبيئة وعدم جوازه لم يكن محل جدل بين الخصوم حتى يقال إن الحكم قد حسم هذا الجدل ومن ثم لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - من المقرر أن الحكم الذى يميز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات لا يجوز حجية الأمر المقضى في خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها أو عدم جوازها .

٣ - وإن كان تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله هو من الأمور الواقعية التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا يعقب عليه في تقديره

إلا أن وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل التي يخضع قاضى الموضوع فى حلها لرقابة محكمة النقض (١) .

٤ — قيام مصلحة الأموال المقررة بتحصيل الأموال الأميرية المستحقة على الأتبان من رضى عليه مزادها والتزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسداد تلك الأموال من تاريخ رسو مزادها عليه ، لا يمكن وصفه بأنه خطأ من جانب مصلحة الأموال المقررة يربب مسئوليتها التقصيرية حتى ولو كان الراسى عليه المزاد لم ينتفع بالأرض المبيعة . ذلك أن هذه المصلحة حين تقوم بتحصيل الأموال الأميرية المربوطة على أتبان زراعية ممن اشتراها والتزم أمام بائعه بسداد الأموال الأميرية المستحقة عليها إنما تقوم بوظيفتها التي يفرضها عليها القانون ولا يقدح فى ذلك صدور حكم يقضى ببطلان محضر رسو المزاد مادام تحصيل هذه الأموال كان سابقا على صدور هذا الحكم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٦ كلى الفيوم على الطاعنين وقال بيانا لها إن مديرية الفيوم أشهرت مزاد أتيان زراعية مساحتها ثلاثون فدانا موضحة الحدود بصحيفة الدعوى وتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ رسا عليه مزاد هذه الأتيان وقد قام بسداد الثمن ورسوم المزاد والتسجيل ومجموعها خمسمائة جنيه وأن الحكومة نقلت تكليف هذه الأتيان إداريا إلى إسمه وأخذت تحصل منه الأموال الأميرية المربوطة عليها بواقع ١٣٠ قرشا سنويا عن كل فدان من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٦ وقد بلغت قيمة ما حصلته من هذه الأموال ٢٧٣ ج ثم تبين له أن الأرض المبيعة له غير مملوكة للحكومة مما استحال معه إتمام إجراءات تسجيلها ولهذا فقد رفع هذه الدعوى

(١) راجع قض ١٩٦٦/٦/٢٠ بمجموعة المكتب القنى من ١٧ ص ١٤٩٧ .



طالباً بالحكم بفسخ محضر مرمى المزاد المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ وبإلزام الطاعنين ( وزارة الخزانة ومحافظة الفيوم ) بأن يدفعوا له مبلغ ٧٧٣ ج منه ٥٠٠ ج قيمة الثمن ومصروفات ورسوم المزاد والتسجيل ومبلغ ٢٧٣ ج قيمة الأموال الأميرية التي دفعها دون أن ينتفع بهذه الأرض وبجلسة ٨ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية ببطلان محضر المزاد الصادر من مديرية الفيوم بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ برسوم مزاد الأطنان المينة بعريضة الدعوى وبرد الثمن المدفوع ومصاريف المزاد ورسوم التسجيل وقدرها خمسمائة جنيه وارجأت الفصل في طلب مبلغ المساتين وثلاثة وسبعين جنيهاً قيمة الأموال الأميرية المدعى بدفعها حتى يقدم المطعون ضده المستندات المثبتة لأدائه لهذه الأموال الأميرية وقد أسس المطعون ضده هذا الطلب الأخير على رد ما دفع بغير وجه حق أو على أن المبلغ المطالب به يمثل عنصراً من عناصر التعويض المستحق له عن الأضرار التي لحقت به من الإجراءات الخاطئة التي باشرتها الحكومة معه وطلب الطاعنان رفض هذا الطلب إستناداً إلى أن المطعون ضده لم يقدم ما يدل على سداد تلك الأموال وأنه لا خطأ من جانبها يوجب مسئوليتها عن التعويض ، وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم الأخير لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٨٩ سنة ٧٩ ق طالباً بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته ودفع الطاعنان بسقوط الحق في المطالبة برد هذه الأموال بالتقادم الثلاثي كما تمسكاً بأن الأموال الأميرية تعتبر دينا على العين وعلى فرض أن المطعون ضده قد أوفى بها إلى مصلحة الأموال المقررة مع عدم إلزامه بها فإنه لا يجوز له إستردادها عملاً بالمادة ١٨٤ من القانون المدني وذلك لأنه قد ترتب على الوفاء بها ترك المصلحة دعواها قبل المدين الحقيقي تسقط بالتقادم . وفي ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة إستئناف القاهرة بقبول الإستئناف شكلاً وقبل الفصل في الدفع والموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف ( المطعون ضده ) بكافة طرق الإثبات قيامه بسداد الأموال الأميرية التي يطالب بردها وتاريخ هذا السداد دون إنتفاعه بالأرض خلال المدة التي استحققت عنها تلك الأموال ولتنفى الحكومة ذلك بالطرق عينها وجاء بأسباب هذا الحكم المرتبطة بالمنطوق أن الحكومة تكون مخطئة إذا استوفت الضريبة العقارية من غير المكلف بها

ورتب على ذلك حق المطعون ضده في مطالبة الحكومة بالأموال الأميرية التي دفعها إذ أثبت عدم انتفاعه بالأرض — وبتقرير تاريخه أول أبريل سنة ١٩٦٣ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقد تناول هذا الطعن قضاء الحكم المذكور في منطوقه وماورد في أسبابه من قضاء قطعي وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم الوارد في المنطوق ورفض الطعن بالنسبة لقضائه القطعي الوارد في الأسباب .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيام المطعون ضده بدفع الأموال الأميرية وتاريخ هذا الوفاء تأسيسا على أن هذا القضاء صادر قبل الفصل في الموضوع وأن النعي الوارد في السبب الثاني من أسباب الطعن والذي ينصب على هذا الشق من قضاء الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن في أسبابه قضاء قطعيًا بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية إذا ثبت أنها حصلت الأموال الأميرية من المطعون ضده دون أن ينتفع بالاطيان المربوطة عليها تلك الأموال كما قضى في منطوقه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات قيامه بسداد الأموال الأميرية التي يطالب بردها وتاريخ هذا السداد دون انتفاعه بالأرض خلال المدة التي استحققت عنها تلك الأموال، والشق الأول من قضاء الحكم المطعون فيه وهو الوارد في الأسباب قد أنهى الخصومة في شق منها ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض جائزا — أما الشق الثاني الوارد في المنطوق فهو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ولا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها لأن جواز الإثبات بالبينة وعدم جوازه لم يكن محل جدل بين الخصوم حتى يقال إن الحكم قد حسم هذا الجدل ومن المقرر أن الحكم الذي يحيز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات لا يجوز حجية الأمر المقضى في خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادوا في جوازها أو عدم جوازها ومن ثم فلا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .



وحيث إن الطعن بالنسبة للقضاء القطعي الوارد بأسباب الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على هذا القضاء مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه لاحق للمطعون ضده في المطالبة بقيمة الأموال الأميرية التي ادعى أنه قام بسدادها لمصلحة الأموال المقررة سواء تأسست هذه المطالبة على المسؤولية العقدية أو على المسؤولية التقصيرية . وأن الحكم المطعون فيه بعد أن استبعد المسؤولية العقدية كأساس للمطالبة بهذه الأموال ، عاد وقطع بمسئولية مصلحة الأموال المقررة مسئولية تقصيرية إذا ثبت أنها حصلت الضريبة من المطعون ضده رغم عدم انتفاعه بالأرض المربوطة عليها هذه الضريبة وهو من الحكم خطأ في القانون لأن ضريبة الأقطان ضريبة عقارية تفرض على الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بغض النظر عن يقوم بأدائها فإذا وفاها غير المدين بها سواء كان غير المالك أو غير المنتفع بالأرض فإنه لا يكون له مع هذا أن يطالب مصلحة الأموال المقررة برد ما دفعه خصوصا إذ كانت حسنة النية وتركت بسبب هذا الوفاء حقها قبل المدين الحقيقي بالضريبة يسقط بالتقادم وذلك على مقتضى نص المادة ١٨٤ من القانون المدني ، هذا علاوة على أن دين الضريبة المطالب بها نشأ صحيحا في ذمة المطعون ضده بمقتضى قائمة شروط البيع الذي أشهرته مديرية الفيوم إذ نص في هذه القائمة على التزام المطعون ضده بسداد الأموال الأميرية المستحقة على الأقطان المبيعة وانتهى الطاعنان من ذلك إلى أن رجوع المطعون ضده بهذه الأموال إنما يكون على المالك الحقيقي لتلك الأرض وعلى فرض أن مصلحة الأموال المقررة استوفت الأموال الأميرية من المطعون ضده على الرغم من عدم انتفاعه بالأرض المستحقة عليها تلك الأموال فإن فعلها هذا لا يكون خطأ يوجب مسئوليتها مسئولية تقصيرية .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد رما عليه مزاد أقطان زراعية باعها له مديرية الفيوم التي يمثلها الطاعن الثاني وأن المطعون ضده قد التزم بمقتضى قائمة شروط ذلك البيع بسداد الأموال الأميرية المستحقة على هذه الأقطان من تاريخ رسو مزادها عليه وألا



تسأل المديرية البائنة في حالة فسخ البيع إلا عن الثمن ومصروفات ورسوم المزاد والتسجيل دون أى تعويض آخر وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية على قوله "وحيث إن مطالبة الحكومة برد الأموال المطلوبة على أساس المسئولية التقصيرية فلا يكون إلا إذا توافرت شروطها من وقوع ضرر للسائل وخطأ من المسئول وارتباط الخطأ بالضرر إرتباط السبب بالمسبب . وحيث إنه بالنسبة لركن الخطأ الذى يمكن نسبته للحكومة في هذا الخصوص باعتبارها صاحبة السلطة العامة فإنه لا يكون إلا إذا قامت بربط الضريبة وتحصيلها من غير الممول المكلف بها قانوناً" وبعد أن استعرض الحكم نصوص القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان وانتهى إلى أن الملتزم بهذه الضريبة هو مالك الأرض الزراعية أو المنتفع بها فعلاً، قال الحكم "إن الحكومة لا تكون مخطئة إلا إذا استوفت هذه الضريبة من غير المكلف بها ومن ثم يكون للمستأنف ( المطعون ضده ) حق مطالبتها بالأموال التى دفعها فى حالة ثبوت عدم إنتفاعه بالأرض التى أبطل مزادها ولا يجوز له ذلك إذا كان قد إنتفع بها فعلاً" . وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون ومن حق محكمة النقض أن تراقبه فيه ، ذلك أنه وإن كان تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله هو من الأمور الواقعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى تقديره إلا أن وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل القانونية التى يخضع قاضى الموضوع فى حلها لرقابة محكمة النقض ، ولما كان قيام مصلحة الأموال المقررة بتحصيل الأموال الأميرية المستحقة على الأطينان من المطعون ضده بعد أن رسا عليه مزادها والترم بمقتضى قائمة شروط البيع بسداد تلك الاموال من تاريخ رسو مزادها عليه لا يمكن وصفه بأنه خطأ من جانب مصلحة الأموال المقررة يرتب مسئوليتها التقصيرية حتى ولو كان لم ينتفع بالأرض المبيعة ذلك أن هذه المصلحة حين تقوم بتحصيل الأموال الأميرية المربوطة على أطينان زراعية ممن اشتراها والترم أمام

بأنه بسداد الأموال الأميرية المستحقة عليها فإنها إنما تقوم بوظيفتها التي يفرضها عليها القانون ولا يقدح في ذلك صدور حكم يقضي ببطلان محضر مزاد الأتبان التي كانت قد رست على المطعون ضده ما دام تحصيل هذه الأموال كان سابقا على صدور هذا الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تحصيل الحكومة لتلك الأموال من المطعون ضده في حالة ثبوت عدم إنتفاعه بالأرض خطأ يستوجب مسئوليتها مسئولية تقصيرية عن أداء قيمة هذه الأموال له باعتبارها تعويضا عن الضرر الذي سببه له هذا الخطأ فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

---

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق  
البشيشي .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف . ” إجراءات نظر الاستئناف ” . ” تقرير التلخيص ” .  
بطلان . قانون .

رفع الاستئناف بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى المادتين  
٤٠٧ مكرر (٢) و ٤٠٨ مرافعات . وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة  
غير واجب . إفعال هذين الاجراءين . لا بطلان .

(ب) اثبات . ” الاثبات بالبيئة ” . ” الوقائع المادية ” . مقولة .

عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به في عقد المقولة وافتة مادية يجوز  
اثباتها بكافة الطرق بما لا يخالف في ذلك للعقد لعدم النص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته  
الواردة به .

(ج) اثبات . ” الاثبات بالبيئة ” . نظام عام . ” قواعد الاثبات ” .

قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة والقرائن فيما يجب اثباته بالكتابة . غير متعلقة  
بالنظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .

(د) اثبات ” القرائن ” . محكمة الموضوع ” تقدير الدليل ” .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن واستخلاص ما تقتنع به لأسباب سائفة وغير  
مخالفة للثابت بالأوراق .

(هـ) محكمة الموضوع . ” الرد على حجج الخصوم ” .

عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها على حدة .



١ — ألغى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المادتين ٤٠٧ مكرر (٢) و ٤٠٨ من قانون المرافعات اللتين كانتا توجبان وضع تقرير التلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ونص في المادة السابعة منه على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل به " أى اعتبارا من ١٤ يوليه سنة ١٩٦٢ فإذا كان الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه قد رفع بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لم يكن على المحكمة التى أصدرت هذا الحكم وضع تقرير تلخيص أو تلاوة هذا التقرير ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لإغفال هذين الإجرامين على غير أساس .

٢ — عدم قيام المداول بـتنفيذ البناء طبقا لما التزم به فى عقد المداولة هو واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينه والقرائن ولا مخالفة فى ذلك لما هو ثابت فى العقد إذ لم ينص فيه على وفاء المداول بالتزاماته الواردة فيه .

٣ — قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينه والقرائن فى الأحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .

٤ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير القرائن وإستخلاص ما تقتنع به منها متى كان إستخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وهى إذ تباشر سلطتها فى تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كانت الأدلة التى أوردتها من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة .

٥ — متى أقامت محكمة الموضوع قضاءها على أسباب تكفى للحمله فانها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها على حدة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٣٣٦ سنة ٥٧ مدنى كلى ومنهوز على المطعون ضده

يطلب الحكم بالزام الأخير بأن يدفع له مبلغ ٣٥٠ جنيتها وقال في بيانها إنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ عهد إليه المطعون ضده باقامة بناء على قطعة أرض يملكها مقابل ١٦٠٠ ج دفع منها ١٠٥٠ ج عند تحرير العقد والباقي وقدره ٥٥٠ ج يدفع منه ٢٠٠ ج على عدة دفعات وفقا لتدرج مراحل البناء و ٣٥٠ ج تدفع على أقساط شهرية قيمة كل منها ١٢ ج بمقتضى سندات اذنية تستحق في أول كل شهر ابتداء من تاريخ تسليم المباني المحدد له آخر شهر ما يوسنة ١٩٥٣ وأنه قام بتنفيذ البناء دون أن يؤدي له المطعون ضده المبلغ المطالب به — ورد المطعون ضده بأن الطاعن لم يقم بالتنفيذ طبقا للشروط المتفق عليها بالعقد ولم يسلم المباني في الموعد المحدد وأنه سجل عليه هذا التقصير في اذار رسمي وجهه إليه في ١٩٥٣/٧/١٩ ثم قام هو بتكملة البناء بواسطة مقاولين اخرين بمصاريف من عنده وإنهى إلى طلب رفض الدعوى. وفي ١٩٦٠/٢/٢١ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه (المطعون ضده) بكافة طرق الاثبات أن المدعى (الطاعن) لم يستكمل المباني وفقا للاتفاق المبرم بينهما وأنه لم يسلمها في الميعاد المحدد وليثبت كذلك مقدار ما انفق في سبيل اتمامها وصرحت للدعى بنفى ذلك بذات الطرق. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٦٠/١٠/٢٣ بنذب خير للانتقال للعين موضوع النزاع وبيان ما إذا كان الطاعن قد اتم البناء طبقا لشروط العقد أم أنه توقف عن العمل وقام المدعى عليه بتكلمه ولتقدير النفقات التي تكبدها في هذا السبيل — بأمر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريرا رجع فيه قيام المدعى (الطاعن) بآتمام البناء استنادا إلى قيام المدعى عليه (المطعون ضده) بسداد مبلغ المائتي جنيه المشروط دفعه وفقا لتدرج مراحل البناء وإلى تقديم المدعى ايصالا مؤرخا ١٩٥٣/١٠/٢٨ يتضمن إقرار المدعى عليه (المطعون ضده) باستلام الأدوات الصحية والبلاط والسلم — وإذا انكر هذا الأخير صدور هذا الإيصال منه وادعى تزويره تنازل المدعى عن التمسك به — وفي ١٩٦٣/١/٢٠ قضت المحكمة بانهاء اجراءات الادعاء بالتزوير ورفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة معلنة في ١٩٦٣/٣/٢١ وقيد استئنافه برقم ٢٤١ سنة ١٩ ق الاسكندرية — وفي ١٩٦٤/٢/٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعن في حكمها بطريق النقص بتقرير في ١٩٦٤/٤/٤ وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وباجلسة المحددة لنظرة تمسكت النيابة برأيها السابق .



وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإغفال المحكمة وضع تقرير تلخيص لموضوع الاستئناف وتلاوة هذا التقرير بالجلسة طبقا لما توجبه المادتان ٤٠٧ مكررا (٢) ٤٠٨ ، من قانون المرافعات .

وحيث إن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى المادتين ٤٠٧ مكرر (٢) ، ٤٠٨ من قانون المرافعات اللتين كانتا توجبان وضع تقرير التلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ونص في المادة السابعة منه على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف الذى يرفع بعد العمل به " أى إعتبارا من ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ وإذ كان الإستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه قد رفع فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لم يكن على المحكمة التى أصدرت هذا الحكم وضع تقرير تلخيص أو تلاوة هذا التقرير ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لإغفال هذين الإجراءين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك أن العقد المبرم بين الطرفين تضمن بيان الطريقة التى يتم بها سداد المبالغ التى إلتزم المطعون ضده بدفعها للطاعن فنص على دفع ٥٠ ج عقب الإتهاء من عمليات السقف ، ٥٠ ج عند إتمام تشطيب أعمال النجارة ، ٥٠ ج عقب تركيب البلاط ، ٢٠ ج بعد إتمام أعمال البياض ، ٣٠ ج عقب تركيب دورات المياه والسلم — وأقر المطعون ضده بدفع هذه المبالغ جميعا فدل بذلك على قيام الطاعن بإتمام جميع الأعمال المذكورة لكن محكمة الإستئناف قد أطرحت هذه النتيجة التى أخذ بها الخبير ولم تأخذ بالدليل الكتابي المستمد من العقد واستنتجت تعليلا وبواعث لأداء هذه المدفوعات غير التعليل الوارد كتابة فى العقد وبذلك خالفت الدليل الكتابي مما يعتبر خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن عدم قيام الطاعن بتنفيذ البناء طبقا لما إلتزم به فى العقد وهو واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينه والقرائن ولا مخالفة



في ذلك لما هو ثابت في العقد إذ لم ينص فيه على وفاء الطاعن بالتزاماته الواردة فيه  
علاوة على ذلك فإن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن في الأحوال التي  
يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة  
أو ضمناً على مخالفتها — وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة  
الموضوع بعدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن كما أنه لم يعترض على الحكم  
الصادر بالإحالة إلى التحقيق بل نقذه بإعلان شهوده وسمعت المحكمة أقوالهم  
فعلاً ولما صدر الحكم في الدعوى واستأنفه لم ينع على الحكم الابتدائي إجازته  
الإثبات بشهادة الشهود والقرائن فإن ذلك منه يعتبر قبولاً للإثبات بهذا الطريق  
ولا يجوز له أن يتمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز الإثبات به  
لسقوط حقه في التحدي بهذا الدفع .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في الإسناد والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم استخلص عدم  
قيام الطاعن بإتمام البناء من القرائن التي ساقها والتي ليس من شأنها أن تؤدي  
إلى هذا الاستخلاص في حين أنه أغفل الإشارة إلى ما تمسك به الطاعن  
من أن البناء قد تم وسكت عن الرد على دليله المستفاد من إتهام النيابة للطعون ضده  
بإقامة البناء خارجاً عن خط التنظيم وصدور الحكم بإدائته في قضية اللجنة  
المستأنفة رقم ٤٧٠ سنة ٥٤ دمنهور .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير  
القرائن واستخلاص ما تقع به منها متى كان استخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه  
للثابت بالأوراق وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون  
أخرى ولا إرقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها  
من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه  
بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى أقوال شهود المطعون ضده  
وإلى القرائن المستمدة من قعود الطاعن عن الرد على الإنذار الموجه إليه  
من المطعون ضده في ١٩٥٣/٧/٩ وسكوته عن المطالبة بتحرير السندات بقيمة  
الباقى من الثمن المفاولة وتراخيه عن المطالبة به مدة تزيد على ٤ سنوات وكانت

أقوال الشهود والقرائن التي استند إليها الحكم مستمدة من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها المحكمة فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يبدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض والنعي مردود في شقه الثاني بأن محكمة الموضوع وقد أقامت قضاءها على أسباب تكفي لملء لأنها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها على حدة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين،  
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ القضائية :

سندات . سندات الشحن . "التزام" . "إنقضاء الالتزام" . "الوفاء"  
عملة "سعر الصرف" . ثقل . "ثقل بحري" .

إمتناع الوفاء في مصر بغير العملة المصرية . براءة ذمة الناقل البحري من التزامه إذا وفاه بالنقود  
الوطنية على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ وإن مضت بينه وبين يوم  
الوفاء فترة طويلة . عدم التفرقة بين الوفاء الفوري أو الوفاء المتراخي لأجل وبين الوفاء الاختياري  
أو الوفاء الاجباري .

تنص المادة ٣/٩ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات  
الشحن على أنه "يمكن للقوانين الوطنية الاحتفاظ للدين بحق الوفاء بالنقود  
الوطنية طبقا لسعر القسط يوم وصول السفينة إلى ميناء تفريغ البضائع المقصودة" .  
وقد انضمت مصر إلى هذه المعاهدة وصدر مرسوم بالعمل بها ابتداء  
من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ . وإذا تمتنع طبقا للقوانين المصرية الوفاء في مصر بغير  
العملة المصرية ، وكان نص المادة السالفة الذكر إذ قرر حساب العملة الوطنية  
على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ قد جاء عاما مطلقا ولم  
يفرق بين الوفاء الفوري والوفاء المتراخي لأجل كما لم يفرق بين الوفاء الاختياري  
والوفاء الإجباري وذلك بقصد وضع معيار ثابت لسعر الصرف يسهل تحديده  
وهو يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ وإن مضت بينه وبين يوم الوفاء فترة  
طويلة ، فإن مؤدى ذلك أن تبرأ ذمة الناقل من التزامه إذا وفاه بنقود وطنية  
على هذا الأساس .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركات المطعون ضدها وطلبت الحكم بصفة أصلية بإلزام الشركتين المطعون ضدهما الأولى والثانية بأن تدفعا لها متضامتين مبلغ ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا سويسريا واحتياطيا لإلزام الشركتين المطعون ضدهما الثالثة والرابعة بأن تدفعا لها متضامتين ذات المبلغ . وقالت شرحا لدعواها إنها اشترت من الشركة المطعون ضدها الرابعة ١٥٦٢ طنا من جوز الهند المبشور بسعر ٩٧,٥ فرنكا سويسريا للطن تسليم سيف الاسكندرية وقد شحنت البضاعة من ميناء بالقليين على الباخرة فلاينج أرو التابعة للشركة المطعون ضدها الأولى بمقتضى سند شحن نص فيه على أنه قد تم شحن ٣٠١٦٣ كيسا ، إلا أنه لما وصلت البضاعة بميناء الاسكندرية فى ١٩٤٨/١/١ لم يفرغ منها إلا ٢٤٨٠٣ كيسا بعجز قدره ٥٣٦٠ كيسا زنتها ٢٨١٨٣٠ كيلوجرام وثمنها ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا سويسريا . ولما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى هى الناقلة للبضاعة فهى مسئولة عن العجز الحاصل فيها ، كما تسأل عنه الشركة المطعون ضدها الثانية المؤمن لديها على البضاعة ، وإذا كان البيع قد تم تسليم ميناء الوصول "سيف" فإن البائعة وهى الشركة المطعون ضدها الرابعة تكون مسئولة كذلك عن العجز الحاصل فى البضاعة المباعة ، كما تسأل عنه الشركة المطعون ضدها الثالثة التى عهد إليها بالإشراف على وزن البضاعة وشحنها رفعت الشركة المطعون ضدها الأولى دعوى عارضة ضد الشركتين المطعون ضدهما الثالثة والرابعة طالبة الحكم عليهما بأن تتحملا متضامتين كافة المسئوليات التى ترتبت عن العجز المدعى به واحتياطيا لو قضى ضدها لصالح الشركة الطاعنة أن يحكم عليهما متضامتين بكل ما قد يحكم به ضدها . دفعت الشركتان المطعون ضدهما الثالثة والرابعة بعدم اختصاص المحاكم المصرية فأيسا على أن الشركة المطعون ضدها الثالثة سويسرية مقرها جنيف والمطعون ضدها

الرابعة فرنسية مقرها باريس ، كما دفعت هذه الشركة الأخيرة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم في العقد المبرم بينها وبين الشركة المشتري وطلبت شركة التأمين رفض الدعوى واحتياطيا الحكم على شركة الملاحة المطعون ضدها الأولى بما عسى أن يقضى به عليها . وفي ١٦/١٢/١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للشركة الطاعنة مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي للفرنك في يوم ١/١/١٩٤٨ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات ودفع . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٨٧ سنة ١٣ ق تجارى . كما استأنفته شركة الملاحة — المطعون ضدها الأولى — وقيد استئنافها برقم ١١٠ سنة ١٣ ق وأقامت كل من الشركتين المطعون ضدهما الثانية والثالثة استئنافا مقابلا تمسكت فيه بدفاعها ودفعوها أمام محكمة أول درجة . وفي ٤/٤/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام كل من شركة ديلا فيرى بصفتها — المطعون ضدها الأولى — وشركة البينا للتأمين — المطعون ضدها الثانية — بأن تدفعا بطريق التضامن ( *ur solidum* ) لشركة الملح والصدود المصرية — الطاعنة — مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي في ١/١/١٩٤٨ وبإلزام شركة البينا للتأمين بأن تدفع وحدها للشركة الطاعنة مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية على الأساس السابق . طعننت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ تمسكت النيابة برأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة قررت في مذكرتها الشارحة المقدمة لهذه المحكمة بتنازلها عن مخاصمة شركة البينا للتأمين — المطعون ضدها الثانية — في هذا الطعن وتنازلت عن السبب الثانى من سبب الطعن لتعلقه بها ومن ثم يتعين الحكم بترك الخصومة في الطعن بالنسبة للمطعون ضدها المذكورة .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن



تدفع لها مبلغ التعويض المحكوم به بالفرنكات السويسرية مقومة بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي للفرنك في ۱/۸/۱۹۴۸ وهو يوم وصول البضاعة إلى ميناء الاسكندرية ، واستند الحكم إلى نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من معاهدة سندات الشحن التي تجيز للناقل أن يوفى بالتزامه بالنقود الوطنية على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ ، هذا في حين أن سعر الصرف الذي تحدده هذه المادة بالسعر يوم وصول السفينة لا يكون إلا عند الوفاء بالإلتزام فوراً واختياراً ، أما إذا ما طل الناقل — وهو في الدعوى المطعون ضدها الأولى — في دفع التعويض أمداً طويلاً تطراً خلاله تقلبات على قيمة العملة مما يقل معه قيمة المدفوع فعلاً مقوماً بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ ، فإن السعر الواجب الأخذ به في هذه الحالة يكون سعر المبادلة يوم الوفاء حتى لا يفيد المدين المماطل من ماطلته .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ۳/۹ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن إذ تنص على أنه ” يمكن للقوانين الوطنية الإحتفاظ للمدين بحق الوفاء بالنقود الوطنية طبقاً لسعر القطع يوم وصول السفينة إلى ميناء تفريغ البضائع المقصودة “ ، وكانت مصر قد انضمت إلى هذه المعاهدة وصدر مرسوم بالعمل بها ابتداء من ۲۹ مايو سنة ۱۹۴۴ ، وإذ يتمتع طبقاً للقوانين المصرية الوفاء في مصر بغير العملة المصرية ، وكان نص المادة السالفة الذكر إذ يقرر حساب العملة الوطنية على أساس سعر الصرف في يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ قد جاء عاماً مطلقاً ولم يفرق بين الوفاء الفوري والوفاء المتراخي لأجل كما لم يفرق بين الوفاء الاختياري والوفاء الإجباري وذلك بقصد وضع معيار ثابت لسعر الصرف يسهل تحديده وهو يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ وإن مضت بينه وبين يوم الوفاء فترة طويلة ، فإن مؤدى ذلك أن تبرا ذمة الناقل من التزامه إذا وفاه بنقود وطنية على هذا الأساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى للطاعة بتعويض قدره ۲۷۴۷۸۴٫۲ فرنكا سويسرياً مقوماً بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي للفرنك السويسري يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ في ۱/۸/۱۹۴۸ فإنه لا يكون قد خالف القانون .



## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ٢٥٩ )

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٠ القضائية :

إلتزام . " أوصاف الإلتزام " . " التضام " .

التضام نتيجة تعدد مصدر الدين ووحدة محله . مقتضاه . جواز مطالبة أى مدين بكل الدين ،  
وعلم جواز رجوع من دفعه على مدين آخر به .

مقتضى التضام نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محله واحدا (١) ، أنه يجوز  
للدائن أن يطالب أى مدين بكل الدين ولا يجوز للمدين الذى دفع الدين أن يرجع  
على مدين آخر بذات الدين لانعدام الرابطة بينهما ولأنه إنما دفع عن نفسه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٤٩  
تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون ضدها الثانية والشركة الطاعنة  
وشركة ذى جنرال سوبر انتدانس السويسرية وشركة لويز دريفوس وشركاه

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ الطعن ٢٠٦ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفنى

الفرنسية ، وطلبت الحكم بصفة أصلية بإلزام الشركتين الأوليين بأن تدفعا لها متضامتين مبلغ ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا سويسريا وفوائده القانونية واحتياطيا إلزام الشركتين الأخيرتين بأن تدفعا لها متضامتين ذات المبلغ ، وقالت شرحا لدعواها إنها اشترت من شركة لويز دريفوس وشركاه ١٥٦٢ طنا من جوز الهند المبشور بسعر ٩٧٥ فرنكا سويسريا للطن تسليم " سيف " الاسكندرية وشحنت البضاعة من ميناء بالقليبين على الباخرة فلاينج أرو التابعة للشركة المطعون ضدها الثانية بمقتضى سند شحن نص فيه على أنه قد تم شحن ٣٠١٦٣ كيسا ، إلا أنه لما وصلت البضاعة ميناء الاسكندرية في ١٩٤٨/١/١ لم يفرغ منها إلا ٢٤٨٠٣ بعجز قدره ٥٣٦٠ كيسا زنتها ٢٨١٨٣٠ كيلوجراما وثمنها ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا سويسريا . ولما كانت الشركة المطعون ضدها الثانية هي الناقلة للبضاعة فهي مسئولة عن العجز الحاصل فيها ، كما تسأل عنه الشركة الطاعنة المؤمن لديها على البضاعة ، وإذا كان البيع قد تم تسليم ميناء الوصول ولم تسلم البضاعة بالكامل فإن البائعة وهي شركة لويز دريفوس الفرنسية تكون مسئولة كذلك عن العجز الحاصل في البضاعة المباعة ، كما تسأل عنه شركة ذى جنرال سو برانتدانس السويسرية التي عهد إليها بالاشراف على وزن البضاعة وشحنها . وفي ١٩٥٦/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة بإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية وهي شركة الملاحه بأن تدفع لشركة الملح والصدودا — المطعون ضدها الأولى — مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي للفرنك السويسري في ١٩٤٨/١/١ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . استأنفت شركة الملح والصدودا — المطعون ضدها الأولى — هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٨٧ سنة ١٣ ق تجارى الاسكندرية ، كما استأنفته شركة الملاحه — المطعون ضدها الثانية — وقيد استئنافها برقم ١١٠ سنة ١٣ ق . وفي ١٩٦٠/٤/٤ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام كل من شركة الملاحه — المطعون ضدها الثانية — وشركة اليينا للتأمين — الطاعنة — بأن تدفعا بطريق التضام لشركة الملح والصدودا المصرية مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمي في ١٩٤٨/١/١ والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٨/١١/٩ وبإلزام شركة اليينا للتأمين بأن تدفع وحدها لشركة الملح والصدودا مبلغ ٢٧٤٧٨٤ فرنكا

وحيث إن شركة الملح والصودا — المطعون ضدها الأولى — والمحكوم لها ضد الشركة الطاعنة قدمت صورة إتفاق حرر بينها وبين الشركة الطاعنة تاريخه ١٩٦١/٧/١٣ يتضمن تنازل شركة الملح والصودا عن كافة حقوقها الناتجة عن الحكم المطعون فيه ضد شركة أليينا الطاعنة وإعفاء هذه الشركة مما قضى به ذلك الحكم عليها ، وطلبت بمذكرتها المقدمة لهذه المحكمة في ١٩٦٤/١٢/٢ الحكم بمضمون هذا المستند . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام المطعون ضدها الثانية والطاعنة وهما شركتا التأمين والملاحة بأن تدفعا بطريق التضام ( in Solidum ) لشركة الملح والصودا المصرية مبلغ ٢٧٤٧٨٤ر٩ فرنكا سويسريا وفوائده القانونية وبإلزام شركة أليينا للتأمين — الطاعنة — بأن تدفع وحدها لشركة الملح والصودا مبلغ ٢٧٤٧٨ر٢ فرنكا سويسريا وفوائده القانونية ، وكان مقتضى التضام الذي قرره الحكم بين الطاعنة والمطعون ضدها الثانية نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محله واحدا — أنه يجوز للدائن أن يطالب أى مدين بكل الدين ولا يجوز للمدين الذى دفع الدين أن يرجع على مدين آخر بذات الدين لانعدام الرابطة بينهما ولأنه إنما دفع دين نفسه ، وإذا أصبحت الشركة الطاعنة نتيجة للتنازل السالف الإشارة إليه غير ملزمة قبل شركة الملح والصودا — المطعون ضدها الأولى — بأى مبلغ ، فإن الطعن بالنسبة لهذه الشركة يكون واردا على غير محل . أما الطعن ضد شركة الملاحة — المطعون ضدها الثانية — فإنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه أن ثمة طلبات لم توجه من الشركة الطاعنة إلى شركة الملاحة ولم يقض بشئ لمصلحة هذه الأخيرة ضد الطاعنة فإن الطعن بالنسبة لشركة الملاحة يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هبكل ، ومجد صادق الرشيدى ، وثمان زكريا .

( ٢٦٠ )

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) بنوك . تأميم . أهلية . ” أهلية التقاضى ” .

تأميم البنوك . لإتخاذ البنك المؤم شكل الشركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم  
إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله القانونى وشخصيته المعنوية . لا يترتب عليه فقدان  
البنك باعتباره مشروعا مؤمما أهليته فى الخصومة .

( ب ) بنوك . أهلية . ” أهلية التقاضى ” . تأميم .

هدم تعرض نصوص القانونين ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١١٧ لسنة ١٩٦١ للعلاقة  
بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له ، أو مساهمها بأهلية المركز الرئيسى فى التقاضى  
عن فروعه أينما وجدت ولو فى الخارج . مؤداه . بقاء صفة المركز الرئيسى بعد تأميمه  
فى مباشرة الخصومة عن فروعه فى الخارج .

( ج ) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع ” . ” فى تقدير الدليل ” .  
إثبات . دعوى . ” شروط قبول الدعوى ” . ” الصفة فى الدعوى ” .

إنتهاء الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل إلى أنه لا يحتاج بمستند  
على أحد الخصوم لعدم حمله لتوقيع يحتاج به عليه . لا محل للتحدى بحجة هذا المستند  
كورقة رسمية أو مرفقة للتدليل على تنازل هذا الخصم عن الدين محل النزاع وزوال صفته  
فى رفع الدعوى به .

( د ) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع ” . ” فى تفسير العقود ” .  
حكم . ” صيوب التدليل ” . ” الفساد فى الاستدلال ” .  
” مالا يعد كذلك ” .

سلطة محكمة الموضوع تامة فى تفسير العقود بما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستعينة  
بظروف الدعوى وملابساتها .

تأسيس الحكم قضاءه بأن الطاعن وقع عقد قرض بصفته كفيلا متضامنا على اعتبارات مقبولة يمكن حل تفسيره عليها عقلا وتكفى دعامة لما تقضى به حسبما استظهر من عبارات العقد . لا خطأ في الاستدلال .

( هـ ) تأمينات شخصية . " كفالة " . إثبات . " هبء الاثبات " .

إلزام الكفيل بتقديم الدليل على ما يجب خصمه من الدين المطلوب منه الوفاء به .

( و ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " في تقدير الدليل " .

إطمئنان محكمة الموضوع إلى مستند كدليل في تحديد الدين محل المطالبة ، أمر تستقل به .

( ز ) نقد . " نقد أجنبي " . " الرقابة على النقد " . قانون . " مريان القانون من حيث المكان " . إلزام . بطلان .

قانون الرقابة على عمليات النقد في مصر فيما تضمنته من جرائم لا يسرى إلا في داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات . شرط تجريم التعهد المقوم بعملة أجنبية الذي تحظره المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ أن يكون التعهد قد صدر في مصر ، أو في الخارج وكان الدفع في مصر . صحة تعهد المصري المقوم بعملة أجنبية الموقع منه في الخارج ، عدم جواز التمسك ببطلانه .

( ح ) نقد . " نقد أجنبي " . " الرقابة على النقد " .

تنفيذ التعهد المقوم بعملة أجنبية لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المادة الخامسة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٨ معدلة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

( ط ) إلزام . " أسباب انقضاء الإلزام " . " المقاصة " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " في تحديد الدين الذي يقضى فيه بالمقاصة " .

تحديد الحد الأدنى من الدين المتنازع فيه والذي يعتبر ثابتا في ذمة المدين ويقضى بالمقاصة به ، متروك للقاضي الموضوع .

(ى) إلزام . "أسباب إنقضاء الالتزام" . "المقاصة" . محكمة الموضوع .  
"سلطة محكمة الموضوع" . "فى تقدير التمسك بالمقاصة أو النزول عنها" .

تمسك صاحب المصلحة بالمقاصة أو النزول عنها ، متروك لقاضى الموضوع حسبما  
يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها .

(ك) محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" . "فى فهم الواقع" .

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع .

(ل) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "ركن الخطأ" . إلزام . "أسباب  
إنقضاء الإلتزام" . "مقاصة" .

لا عيب فى الحكم الذى يقضى برفض طلب التعويض الذى يطلبه المدعى على أساس  
مقاصة أجراها الدائن متى كانت تلك المقاصة لم تتم بالمخالفة للقانون .

(م) نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .

إشارة الطاعن لأساس جديد لدعواه أمام محكمة النقض لم يثره أمام محكمة الموضوع .  
غير مقبول .

١ — أوجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ فى مادته الأولى على البنوك التى تعمل  
فى جمهورية مصر أن تتخذ شكل شركات مساهمة وأن تكون جميع أسهمها إسمية  
ومملوكة لمصريين دائماً ، وقضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى مادته الأولى بتأميم  
جميع البنوك فى إقليمى الجمهورية ، وقرر فى مادته الثانية بتحويل أسهم ورؤوس  
أموال هذه البنوك إلى سندات إسمية على الدولة قابلة للتداول فى البورصة ، ونص  
فى مادته الرابعة على أنه "تظل الشركات والبنوك المشار إليها فى المادة الأولى  
محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك  
المشار إليها فى مزاوله نشاطها" ، ومؤدى هذه النص هو أن اتخاذ البنك  
— المطعون عليه — الذى أمم شكل الشركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم  
إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله القانونى وشخصيته المعنوية — لا يترتب  
عليه أن يفقد البنك — المطعون عليه — باعتباره مؤمماً أهليته فى الخصومة .

٢ — إذا كانت المواد ١ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١ و ٢ و ٤ من القانون  
١١٧ لسنة ١٩٦١ لم تعرض للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له



ولم تمس أهلية المركز الرئيسى فى التقاضى عن فروعه أينما وجدت ولو فى الخارج، فإن مقتضى ذلك أن يظل فرع البنك فى الخارج — وهو الطرف الآخر فى التعهد موضوع النزاع — تابعا كما كان للمركز الرئيسى دون أن يستقل بشئونه عنه بسبب التأمين وتبقى للمركز الرئيسى للبنك — المطعون عليه — صفته فى مباشرة الخصومة من هذا الفرع .

٣ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل إلى أن مستندا من المستندات لا يحتج به على البنك المطعون عليه تأسيسا على أنه مجرد طلب لا يحمل توقيع ممثل البنك المطعون عليه، فإنه لا محل للتحدى بحجة هذا المستند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على أن البنك المطعون عليه قد تنازل عن الدين موضوع الدعوى وأنه لم تعد له بالتالى صفة فى رفعها .

٤ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عبارات عقد القرض موضوع النزاع أن الطامن وقع عليه بصفته كفيلا متضامنا للشركة المدينة وأسس قضاءه فى هذا الخصوص على اعتبارات مقبولة يمكن حمل تفسيره عليها عقلا وتكفى دعامة لما قضى به فإنه لا يكون قد أخطأ فى الاستدلال .

٥ — يلتزم الكفيل بتقديم الدليل على القدر الذى قبضه الدائن من الدين حتى يمكن خصمه منه . ولا على المحكمة إن هى لم تلزم الدائن بتقديم هذا الدليل .

٦ — تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، فلها متى اطمأنت إلى مستند مقدم إليها أن تأخذ به كدليل فى تحديد الدين المطالب به .

٧ — التزام الشخص باعتباره كفيلا متضامنا بدفع دين بعملة أجنبية وإن كان يعتبر تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فى مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، إلا أن شرط التجريم فى هذه الحالة أن يكون التعهد قد صدر

في مصر ، أما إذا كان التعهد قد صدر في الخارج فإنه لا يعد من الحالات التي يؤتمها قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر ، ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بحالة من يرتكب في خارج مصرفه فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن — وهو مصري — وقع في بيروت عقد قرض بصفته كفيلا متضامنا في سداد دين يستحق في لبنان بالليرات اللبنانية فإن هذا التعهد وإن قوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في بيروت فلا يسرى قانون الرقابة على النقد في مصر عليه ويعد تعهدا صحيحا لا يسوغ التمسك ببطلانه بالاستناد إلى مخالفة هذا القانون .

٨ — إذا تعلق الأمر بتنفيذ التعهد الصادر في الخارج والمقوم بعملة أجنبية في مصر فإن ذلك لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن " المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقا لأحكام هذا القانون " يعتبر مبرئا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ، ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشمل عليها الحسابات المجمدة .

٩ — لقاضي الموضوع بالنسبة للدين المتنازع فيه ، أن يحدد مقدارا منه هو الحد الأدنى لما يعتبره ثابتا في ذمة المدين ويقضى بالمقاصة في هذا المقدار .

١٠ — لقاضي الموضوع السلطة في استخلاص ما إذا كان صاحب المصلحة في التمسك بالمقاصة قد نزل أو لم ينزل عنها وذلك بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها .

١١ — يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ما يقرره الحكم من قبيل فهم الواقع .

١٢ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعوى فرعية طلب فيها إلزام البنك المطعون عليه بأن يدفع له تعويضا عما أصابه من ضرر

نتيجة قيام البنك بإجراء مقاصة باطلة فإن عدم مخالفة البنك للقانون في المقاصة التي أجراها يجعل تعيب الحكم المطعون فيه في قضائه برفض طلب التعويض الذي أقامه الطاعن على هذا الأساس يكون في غير محله .

١٣ — إذ كان الطاعن لم يجعل إهمال الدائن في إتخاذ الإجراءات ضد المدين أساسا لدعواه الفرعية أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم المطعون فيه إذا لم يقض له في الدعوى على هذا الأساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن بنك القاهرة المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٦١ تجارى كلى ضد الطاعن بصحيفة معلنة في ١٩٦١/٨/٢١ يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٣٣٠ ج و ١٥٠ م وقال شرحا لها إنه يداين الطاعن في هذا المبلغ بموجب عقد قرض "تعهد بحساب جار مدين" موقع عليه في ١٩٥٤/٨/٧ من الشركة الشرقية للتجارة في بيروت كمدينة أصلية بضمان وتضامن الطاعن بمحد أقصى قدره ٢٥٠٠٠ ليرة . وإذ أصبح الرصيد المدين المطلوب حتى ١٩٦١/٦/٣٠ هو مبلغ ٤٣٣٠ ج و ١٥٠ م وصدر حكم بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٦ من الحاكم المنفرد في بيروت بشهر إفلاس الشركة المدينة، وكان للبنك المطعون عليه أن يرجع على الطاعن بصفته ضامنا متضامنا فقد رفع دعواه للحكم له بطلباته وأثناء نظر الدعوى عدل البنك المبلغ المطالب به إلى ٣٤٠١ ج و ٥٣٨ م بعد أن أجرى المقاصة بين مبلغ ٩٢٨ ج و ٦١٢ م قيمة الرصيد الدائن للطاعن بالبنك وبين ما يقابله من مبلغ الدين المطالب به . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبعدم قبولها لرفعها قبل الأوان ، وأقام دعوى فرعية طلب فيها إلزام البنك المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ ج، منه مبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضا



عما أصابه من ضرر نتيجة قيام البنك بإجراء مقاصة باطلة، ومبلغ ١٠٠٠ ج لتعويضه عن الضرر الذي لحقه من إتهامه بخالفة قانون النقد بسبب تعاقد البنك معه على كفالة القرض خلافا لأحكام هذا القانون . وبتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١ قضت محكمة أول درجة برفض الدفيعين وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٤٠١ ج و٥٣٨ م وبرفض الدعوى الفرعية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠١ سنة ٨٠ ق استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الأصلية والفرعية . وفي ١٩٦٤/١/١٩ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك إنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إستنادا إلى أن بنك القاهرة فرع بيروت — وهو الطرف الآخر في التعهد موضوع الدعوى — شركة لبنانية — وأن هذا الفرع استقل بشئونه عن المركز الرئيسى في القاهرة منذ صدور القانون رقم ٢٢ سنة ٥٧ الذى اشترط أن تكون أسهم البنوك في الجمهورية العربية المتحدة مملوكة لمصريين دائما ، وأن هذا الاستقلال قد أكدته قانون التأميم برقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى اقتصر نطاق تطبيقه على البنوك في الجمهورية فأخرج بذلك فروع البنوك الموجودة في الدول الأجنبية ، مما مقتضاه أن يكون بنك القاهرة فرع بيروت هو صاحب الصفة في رفع الدعوى — وأضاف الطاعن أنه استند أيضا في دفعه إلى أن المطعون عليه تنازل بموجب إتفاق مؤرخ ١٩٦٢/١١/٢ عن جميع الأصول والخصوم الخاصة بفرعيه في لبنان إلى شركة لبنانية هي بنك مصر — لبنان وقدم إلى محكمة الاستئناف المستند الرسمى الدال على حصول هذا التنازل، ولكن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيسا على أن بنك القاهرة فرع بيروت قيد في سنة ١٩٥٣ كفرع لبنك القاهرة المطعون عليه ، وقرر الحكم المطعون فيه أن المستند المقدم للتدليل على تنازل بنك القاهرة عن

فرعيه في لبنان لا يحمل توقيعاً لمثل عن هذا البنك حتى يحتاج به ضده. وأنه لا دليل على أن هذا التنازل يشمل الدين موضوع النزاع ، في حين أنه لا خلاف بين الطرفين على واقعة قيد بنك القاهرة فرع بيروت كفرع للبنك المطعون عليه سنة ١٩٥٣. وإنما الخلاف يدور حول ما إذا كان هذا الوضع قد استمر إلى وقت الحكم في الدعوى ، فلا تصلح هذه الواقعة رداً على رفض الدفع مما يعيب الحكم بالقصور . هذا إلى أنه ما كان للحكم أن يهدر حججاً المستند الدال على التنازل ذلك أنه مذيّل بالأختام والتوقيعات التي تفيد عرضه على محكمة الدرجة الأولى في بيروت التي يتبعها السجل التجاري فيعتبر ورقة رسمية وحجة بما تضمنته على الكافة ، ولأنه مع التسليم بأن هذه الورقة عرفية صادرة من بنك مصر - لبنان وحده فإنها تعتبر قرينة على ما تضمنته ويجوز الأخذ بها في المسائل التجارية ، وإذا ورد التنازل بصيغة عامة مطلقة فهو يشمل الدين موضوع النزاع خلافاً لما استخلصه الحكم ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ قد أوجب في مادته الأولى على البنوك التي تعمل في جمهورية مصر أن تتخذ شكل شركات مساهمة وأن تكون جميع أسهمها إسمية ومملوكة لمصريين دائماً ، وكان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذي قضى في مادته الأولى بتأميم جميع البنوك في الجمهورية قرر في مادته الثانية بتحويل أسهم ورؤوس أموال هذه البنوك إلى سندات إسمية على الدولة قابلة للتداول في البورصة ، ونص في مادته الرابعة على أنه "تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك المشار إليها في مزاولتها نشاطها" فإن مؤدى هذه النصوص أن اتخاذ البنك المطعون عليه الذي أمم شكل شركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله القانوني وشخصيته المعنوية - لا يترتب عليه أن يفقد البنك المطعون عليه باعتباره مشروعاً مؤمناً أهليته في الخصومة . وإذا لم تعرض نصوص القانونين المشار إليهما إلى العلاقة بين المركز الرئيسي للبنك والفروع التابعة له ولم تمس صفة المركز الرئيسي في مباشرة الخصومة عن فروعه أينما وجدت ولو في الخارج ، فإن مقتضى ذلك أن يظل بنك القاهرة فرع بيروت وهو الطرف الآخر في التعهد موضوع النزاع



تابعاً كما كان للركز الرئيسي دون أن يستقل بشئونه عنه بسبب التأمين وتبقى للبنك المطعون عليه صفته في مباشرة الخصومة عن هذا الفرع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. أما ما أثاره الطاعن بشأن حجية المستند الذي قدمه للتدليل به على تنازل المطعون عليه عن الدين موضوع النزاع، فإنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل إلى أن هذا المستند لا يحتاج به على المطعون عليه تأسيساً على أنه مجرد طلب قدم من بنك مصر - لبنان إلى محكمة الدرجة الأولى في بيروت لإثبات حصول التنازل المدعى به من البنك المطعون عليه عن جميع أصول وخصوم فرعية في لبنان إلى بنك مصر - لبنان دون أن يحمل الطلب توقيعاً لمثل المطعون عليه، فإنه لا محل لتحدي الطاعن بحجية هذا المستند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على أن المطعون عليه تنازل عن الدين موضوع الدعوى وأنه لم تعد له بالتالي صفة في رفعها. ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يقدح في سلامته ما استطرده إليه تزيدا من أنه لا دليل على أن هذا التنازل بفرض حصوله يشمل دين البنك المطعون عليه، ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لأنه كفيل عادي ولا يجوز للبنك المطعون عليه أن يرجع عليه وحده إلا بعد تجريد الشركة المدينة، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن كفيلًا متضامنًا مع هذه الشركة استنادًا إلى البند ١٣ من عقد القرض، مع أن العبرة بمضمون العبارة التي خصصها هذا العقد لتوقيع الكفيل وهي خلو مما يدل على التضامن. هذا إلى أن الحكم قد أخطأ إذ لم يلزم البنك المطعون عليه بتقديم الدليل على مصير تفليسة الشركة المدينة والقدر الذي خص البنك من التوزيعات لأن هذا القدر يستتبع في حدوده براءة ذمة الكفيل المتضامن أو غير المتضامن، مما يعيبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد خلاص إلى أن الطاعن وقع على عقد القرض



المؤرخ ١٩٥٤/٨/٧ بصفته كفيلًا متضامنًا للشركة المدينة واستند في ذلك إلى قوله "تضمن البند ١٣ من عقد القرض المؤرخ ١٩٥٤/٨/٧ ما يلي: "في حالة توقيع هذا الإعتماد من قبل أكثر من شخص واحد فيكون جميع الموقعين مسئولين بالتكافل والتضامن تجاه البنك...، وقد تبين من مطالعة عقد القرض المذكور أن ممثل الشركة الشرقية للتجارة قد وقع على هذا العقد بصفته الشخص المتعاقد والمقرض وأن المدعى عليه - الطاعن - وقع على العقد أيضا تحت عبارة: "قد اطلعنا على الشروط المدرجة أعلاه والتي وافق عليها المدين وإنما تكفل أن ينفذ المدين جميع الالتزامات المترتبة عليه للبنك في هذا التعهد"، مما مفاده أن المدعى عليه قد اطلع على البند ١٣ من عقد القرض - إذ هو ضمن الشروط المدرجة به وهو البند الذي يجعل من جميع الموقعين على العقد ضامين متضامين تجاه البنك المدعى - المطعون عليه - بشأن تنفيذ العقد واقتضاء الدين المتخلف عنه. وبمطالعة عبارة الضمان الواردة بذييل عقد القرض والتي ذيلها المدعى عليه بامضائه - تبين أن الجزء الأخير منها قد شطب، وهذا الجزء يقرأ: - بمقتضى شروط الكفالة التي وقعناها على حدة، وهذا الشطب يفيد أن البنك المدعى قد استعاض عن شرط الكفالة بما تضمنه البند ١٣ من عقد القرض ثم بتوقيع المدعى عليه على هذا العقد واعتباره - طبقا للبند ١٣ المذكور - ضامنا متضامنا مع الشركة الشرقية للتجارة... وأنه متى ثبت أن المدعى عليه كفيل متضامن للشركة الشرقية للتجارة على ما سلف بيانه فإنه يكون للبنك المدعى أن يرجع على الكفيل المتضامن بقيمة الدين دون أن يكون ملتزما بمطالبة المدين أولا". ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود ونقير ما ترى أنه مقصود العاقلين مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها، وكان يبين مما قرره الحكم على النحو المتقدم أنه استظهر من عبارات عقد القرض أن الطاعن وقع عليه بصفته كفيلًا متضامنًا للشركة المدينة وأسس قضاءه في هذا الخصوص على إعتبارات مقبولة يمكن حمل تفسيره عليها عقلا وتكفي دعامة لما قضى به، فإن النعى عليه بالخطأ في الاستدلال يكون على غير أساس. أما تعيب الحكم بأنه لم يلزم البنك المطعون عليه بتقديم الدليل على مصير تفليسة الشركة المدينة - فردود بأنه لما كان الطاعن بوصفه كفيلًا هو الذي يلزم بتقديم الدليل على القدر الذي خص البنك في التفليسة حتى يمكن خصمه من الدين المطلوب، فلا على المحكمة إن هي لم تلزم البنك بوصفه دائنًا بتقديم هذا الدليل.

وحيث إن حاصل السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن البنك المطعون عليه قدم تأييدا لدفاعه صورتين لحكمين صادرين من محكمة بيروت إحداهما بشهر إفلاس الشركة المدينة والآخر بقبول المطعون عليه دائئا عاديا في تفليستها ، كما قدم البنك صورة خطاب من وكيل التفليسة إلى أحد المحامين في بيروت بشأن دين البنك وصورة من كشف الحساب المدين للشركة المدينة لدى بنك القاهرة فرع بيروت ، وطلب الطاعن استبعاد هذه المستندات الأربعة لأنها لا تحمل تصديق وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على صحة الإمضاءات والأختام التي تحملها ، ولكن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب واعتد بهذه المستندات مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعن بمبلغ الدين تأسيسا على أنه كفيل متضامن يجوز مطالبتة بأدائه دون أن يكون من حقه أن يدفع بتجريد المدين وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثالث . ولما كان الحكم بقضائه على هذا النحو لم يعول على الثلاث مستندات الأولى التي قدمها المطعون عليه والمتعلقة بشهر إفلاس الشركة المدينة لأنه لم يكن بحاجة إليها لإقامة قضائه ، وإذا طمأنت المحكمة إلى الصورة المقدمة من كشف حساب الشركة المدينة وأخذت بها كدليل في تحديد الدين المطالب به ، وكان تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه استند في دفاعه إلى أنه وهو مصرى وقد تمت كفالاته للشركة المدينة في لبنان فإنها تكون كفالة باطلة لمخالفتها أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر الكفالة صحيحة تأسيسا على أن هذا القانون فرض عقوبة على مخالفة أحكامه ولم ينص على بطلان التصرفات التي تمت بين عاقيدها بالمخالفة له ، هذا في حين أن التزام الطاعن باعتباره كفيلًا ورد على دفع دين الشركة المدينة في لبنان ، مما يتضمن التعامل في نقد أجنبي وهو أمر يحرمه القانون ويجعل محل الالتزام مخالفا للنظام العام بما يستوجب بطلان العقد .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التزام الشخص باعتباره كفيلًا متضامنًا بدفع دين بعملة أجنبية وإن كان يعتبر تعهدًا مقومًا بعملة أجنبية مما حظرتَه المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠، إلا أن شرط التجريم في هذه الحالة أن يكون التعهد قد صدر في مصر، أما إذا كان التعهد قد صدر في الخارج فإنه لا يعد من الحالات التي يؤتممها قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر، ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا تتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بحالة من يرتكب في خارج مصر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن — وهو مصري — وقع في بيروت على عقد القرض المؤرخ ١٩٥٤/٨/٧ المبرم بين بنك القاهرة فرع بيروت والشركة المدينة وهي شركة لبنانية — بصفته كفيلًا متضامنًا لهذه الشركة في سداد الرصيد المدين الذي يستحق عليها ببلبان بمحد أقصى قدره ٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية، فإن هذا التعهد وإن قوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في بيروت فلا يسرى عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد في مصر ويعد تعهدًا صحيحًا، ولا يكون للطاعن أن يتمسك ببطآن الترامه بالإستناد إلى مخالفته لقانون الرقابة على النقد في مصر. ولا يغير من ذلك أن الدعوى رفعت في القاهرة من المركز الرئيسى للبنك لمطالبة الطاعن بالدين بسبب إفلاس الشركة المدينة، إذ يتعلق هذا الأمر بتنفيذ التعهد وهو لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن "المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئاً للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذا الحسابات مجمدة، ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشتمل عليها الحسابات المجمدة" لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن كفالة الطاعن لعقد القرض صحيحة، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه بتاريخ ١٩٦١/٨/٣٠ سحب على البنك المطعون عليه شيكين بمبلغين مجموعهما ٦٢ ج لصرفهما من رصيده الدائن الذي بلغت قيمته ٩٢٨ ج و ٦١٢ م ، ولكن البنك امتنع عن صرف قيمتها ثم أخطر الطاعن في ١٩٦١/٨/٣١ بأنه أجرى المقاصة القانونية بين قيمة رصيده وبين ما يعادله من مبلغ الدين المطالب به . وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم أحقية البنك في إجراء هذه المقاصة ولكن الحكم المطعون فيه إعتبرها صحيحة مع أن مطلوب البنك من الشركة المدينة غير معين المقدار مما لا تتوافر معه شروط إجراء المقاصة القانونية . هذا إلى أن المادة ٣٦٧ من القانون المدني تقضى بأنه لا يجوز أن تقع المقاصة إضرارا بحقوق كسبها الغير ، وقد انتقلت ملكية الرصيد إلى حاملي الشيكين منذ إصدارهما في ١٩٦١/٨/٣٠ فلا ترد عليه المقاصة . فضلا عن أن سكوت البنك عن إجراء المقاصة منذ أن حكم بشهر إفلاس الشركة في فبراير سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٩٦١/٨/٢١ يعد نزولا منه عنها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن لقاضى الموضوع بالنسبة للدين المتنازع فيه أن يحدد مقدارا منه هو الحد الأدنى لما يعتبره ثابتا في ذمة المدين ويقضى بالمقاصة القانونية في هذا المقدار . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المحكمة حددت في نطاق سلطتها الموضوعية مقدارا من الدين المطالب به القدر الذي رآته قابلا لأن تتم المقاصة القانونية بينه وبين ما للطاعن من رصيد دائن بالبنك المطعون عليه وقيمه مبلغ ٩٢٨ ج و ٦١٢ م تأسيسا على أن هذا المبلغ ثابت من المستندات المقدمة ، وكان ما انتهى إليه الحكم من وقوع المقاصة القانونية بين المدينين يحمل الرد على دفاع الطاعن من أنه لا يجوز أن تضر المقاصة بحاملي الشيكين اللذين انتقلت إليهما ملكية الرصيد منذ إصدارهما في ١٩٦١/٨/٣٠ وذلك أن هذه المقاصة وقعت بحكم القانون من وقت تلاقى الدينين في تاريخ سابق على تاريخ إصدار الشيكين ، وكان هذا الحكم قد رد على دفاع الطاعن الخاص بنزول البنك عن المقاصة في قوله : ” إن قيام البنك المدعى — المطعون عليه — برفع الدعوى ابتداء بكامل دينه قبل المدعى عليه — الطاعن — دون إجراء المقاصة بينه وبين

ما للمدعى عليه من رصيد دائن قبل البنك المدعى - لا يفيد النزول عن المقاصة لا صراحة ولا ضمنا ، ذلك أن النزول عن المقاصة لا يفترض بمجرد سكوت المدين عن التمسك بها لا يفيد حتما النزول عنها بل له أن يتمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الإستئناف . وبمجرد مطالبة الدائن المدين بالدين لا يتضمن حتما نزول هذا الدائن عن حقه في مقاصة هذا الدين بدين في ذمته لمدينه ما دام لم يستوف حقه فعلا من المدين كذلك يجب تفسير النزول عن المقاصة في أضيق الحدود فمن إستوفى جزءا من حقه لا يعد متنازلا عن المقاصة بباقي حقه في دين عليه لمدينه " . لما كان ذلك ، وكان لقاضى الموضوع السلطة في استخلاص ما إذا كان صاحب المصلحة في التمسك بالمقاصة قد نزل أو لم ينزل عنها وذلك بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها ، وكان ما قرره الحكم على النحو سالف البيان هو إستخلاص سائغ حصته محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالزامه بأن يدفع إلى البنك المطعون عليه مبلغ ٣٤٠١ ج و ٥٣٨ م قيمة رصيد الدين حتى ١٩٦١/٦/٣٠ بعد استئزال المبلغ الذى أجرى فيه المقاصة تأسيسا على أن المستفاد من عقد القرض أن مدة الضمان مطلقة وغير محددة ، هذا في حين أن البنك حدد مدة العقد بسنتين تنتهيان في ١٩٥٨/٨/٦ إستعمالا لحقه المخول له في العقد وذلك على ما هو واضح من عبارة "مدت لغاية ١٩٥٦/٨/٦" التى كتبت بالقلم الرصاص في أعلا العقد وقد بلغ الرصيد في ذلك اليوم ٣٥٢٧ ج و ٢٤٢ م . هذا إلى أن شهر إفلاس الشركة المدينة في ١٩٥٩/٢/٢٦ يستتبع تصفية الحساب الجارى بينها وبين البنك في هذا التاريخ دون أن يكون له الحق في تحميله حسابها المدين بقيودات جديدة بعد ذلك . كما أن الحكم احتسب المبلغ الذى ألزم به الطاعن على أساس أن الجنيه المصرى يساوى سبع ليرات وأن الطاعن لم ينازع في هذا السعر ، مع أن البنك لم يطلع الطاعن على هذا الحساب منذ توقيع العقد .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود بأن الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية في تفسير العقود استخلصت في أسباب سائغة من بنود عقد القرض أن مدة الضمان مطلقة وغير محددة إلا إذا طلب المدين إنهاء العقد وقام بسداد ما هو مطلوب منه من رصيد مدين أو إذا أوقف البنك الاعتماد أو ألغاه في أي وقت ، وقرر الحكم أن عبارة "مدت لغاية ١٩٥٦/٨/٦" المكتوبة بالقلم الرصاص بأعلا العقد لا يعلم من حررها ولا تغير ما ورد في صلب العقد الموقع عليه من الطرفين . والنعى في وجهه الثاني مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن البنك لم يقدم للشركة المدينة أية مبالغ بعد الحكم بإفلاسها لأن الثابت من كشف الحساب الذي قدمه البنك أن آخر مبلغ تسلمته الشركة المدينة كان في ١٩٥٧/٩/٢ أي قبل الحكم بإفلاسها في سنة ١٩٥٩ وأن ما جد بعد ذلك على الحساب فهو فوائد إتفاقية يلزم بها الطاعن باعتباره كفيلا متضامنا تبعا لأصل الدين ونفاذا لشروط عقد القرض . والنعى في وجهه الثالث مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من أنه ثابت من الكشف المقدم من البنك المطعون عليه أنه تضمن حركة حساب الشركة المدينة بالعملة اللبنانية وأما ما يبان بما تساويها من العملة المصرية وأن الطاعن لم يقدم ما يفيد عدم موافقته أو اعتراضه على السعر الذي اتخذته البنك أساسا لتحويل الليرات اللبنانية إلى جنيهات مصرية كما أنه لم يقدم أي دليل رسمي على صحة إدعائه بشأن هذا السعر ، وهذا الذي قرره الحكم هو من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب السابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن البنك المطعون عليه امتنع عن صرف شيكين سحبهما عليه الطاعن في وقت كان يرصيده يسمح بالصرف بدعوى أنه أجرى المقاصة القانونية بين قيمة رصيد الطاعن وبين ما يقابله من مبلغ الدين المطالب به في الدعوى ، وقد أصاب الطاعن من هذا التصرف ضرر جسيم في سمعته التجارية فضلا عن إتهامه بجريمة سحب شيكات بدون رصيد . هذا إلى أنه أصيب بضرر نتيجة سكوت البنك عن اتخاذ الإجراءات ضد الشركة



المدينة حتى حكم بشهر إفلاسها مما أضاع على الطاعن فرصة الرجوع عليها بالمبالغ التي قد يضطر إلى دفعها . وقد رفع الطاعن دعوى فرعية بالتعويض عن هذه الإضرار ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفضها متجاهلا ما أصابه من ضرر نتيجة أخطاء المطعون عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعوى فرعية طلب فيها إلزام البنك المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ ج منه مبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة ما أصابه من ضرر نتيجة قيام البنك بإجراء مقاصة باطلة ومبلغ ١٠٠٠٠ ج قيمة الإضرار التي لحقت به من إتهامه بمخالفة قانون النقد بسبب تعاقد البنك معه على كفالة القرض خلافا لأحكام هذا القانون . وإذ ثبت على ما سلف بيانه في الرد على السبب الخامس أن البنك لم يخالف القانون في المقاصة التي أجراها ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في تقريراته أن البنك قد أودع المبلغ الذي وقعت فيه المقاصة في حساب مجمد لدى فرعه بقصر النيل حتى يتم الحصول على موافقة رقابة النقد تطبيقا لنص المادة الخامسة من قانون تنظيم الرقابة على النقد ، فإن تعيب الحكم المطعون فيه في قضائه برفض طلب التعويض الذي أقامه الطاعن على هذا الأساس يكون في غير محله .

أما عن الأساس الثاني للتعويض الذي أثاره الطاعن في سبب النعى وهو الإهمال الذي نسبته إلى البنك في اتخاذ الإجراءات ضد الشركة المدينة حتى حكم بشهر إفلاسها ، فإنه وقد ثبت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يجعله أساسا لدعواه الفرعية أمام محكمة الموضوع فإن النعى على الحكم بأنه لم يقض بالتعويض على هذا الأساس الجديد يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

بقيادة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ٢٦١ )

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” البينة “ . ” الإثبات من الغير “ .  
وارث . وصية .

قيام الوارث مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه . تنقيده  
في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . طعنه بأن التصرف  
وصية للاحتيال على قواعد الإرث إضرارا بحقه فيه ، له إثبات الاحتيال بأى  
من طرق الإثبات .

(ب) تركة . ” التصرف في التركة المستقبلية “ . ” بطلانه “ . بطلان .  
إرث . نظام عام . إثبات . ” طرق الإثبات “ .

التصرف في حق الإرث قبل إفتتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه ، والتصرف الذي يمس  
حق الإرث . مخالفة ذلك للنظام العام . بطلانه بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة .  
جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .

١ — يعتبر الوارث في الأصل قائما مقام المورث في صدد حجية التصرف  
الصادر منه فيتنقيد في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه ،  
إلا أنه إذا طعن في التصرف بأنه ينطوى على وصية وقصد به الاحتيال على قواعد  
الإرث إضرارا بحقه فيه ، فإن إثبات هذا الاحتيال بأى طريق من طرق  
الإثبات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون جائزا له جوازه  
لسلفه ولو أدى ذلك إلى إهدار إقرارهما بصحة البيع في العقد (١) .

(١) راجع قاض جلسة ١٣/١/١٩٦٦ الطعن ٢٢ لسنة ٣١ ق وجلسة ٢٤/١١/١٩٦٦  
الطعن ٣٣٧ لسنة ٣٢ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٣ وص ١٧٣ .

٢ — الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل إنفتاحه لصاحبه وإستحقاقه إياه ، أو يؤدي إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثاً أم غير وارث وكونه يستقل بالإرث أو يشاركه فيه غيره هو اتفاق مخالف للنظام العام يعد تحايلاً على قواعد الميراث فيقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة ويتاح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفاً في الاتفاق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٧١٠ سنة ١٩٦١ كلى طنطا ضد السيدة / نفيسة محمد إبراهيم شرارة وأخيها عطية محمد شرارة (الطاعن) وطلبوا الحكم في مواجهة الطاعن بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٣٠ / ٤ / ١٩٣٨ الصادر من المدعى عليها الأولى إلى أخويها الشقيقين محمد (مورث المطعون عليهم) وعطية (الطاعن) والمتضمن بيعها لهما مساحة ٢ ف و ٧ ط و ٢١ س من الأطيان المبينة الحدود والمعالم بالعقد مناصفة بينهما على الشيوع نظير ثمن قدره ٣٥٠ ج . وأثناء نظر الدعوى أقر وكيل البائعة في الجلسة بصحة العقد . وإذ توفيت البائعة فقد عجل المطعون عليهم الدعوى وأعلنوا الطاعن عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد للبائعة ، دفع الطاعن بصورية العقد . والمحكمة قضت في ١١ / ٣ / ١٩٦٣ برفض الدفع بالصورية وبصحة ونفاذ عقد البيع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ١٣ ق طنطا وأسس استئنافه على أن المتعاقد الآخر أخ له وما كان في استطاعته أن يأخذ منه ورقة ضد وأن العقد لم يدفع فيه ثمن واحتفظت فيه البائعة بحق الانتفاع مدى حياتها فهو في حقيقته وصية بقسمة الأطيان بينهما مضافة إلى ما بعد الموت فلا يكون لمورث المطعون عليهم حصة في تركتها لوفاة قبلها . والمحكمة قضت في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٣



بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ رفض ما طلبه من إثبات صورية العقد الصادر من مورثه ببيع أطيائها له ولأخيه مورث المطعون عليهم بغير الكتابة ، وأقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على إقرار المورثة بصحة العقد أمام محكمة أول درجة وعلى أن الطاعن طرف فيه وخلف عام للبائعة ، هذا في حين أن العقد لم يدفع فيه ثمن واحتفظت فيه البائعة بحق الانتفاع مدى حياتها ، وهو في حقيقةه وصية قصد بها قسمة أطيائها بعد موتها بين الطاعن ومورث المطعون عليهم باعتبارهما وارثين لها ، فلا يكون لورثة هذا الأخير وقد توفي مورثهم قبلها حصة في التركة ، ويكون للطاعن إثبات حقيقة العقد بكافة الطرق دون أن يتقيد في إثبات ما يخالف الوارد به عن هذه الحصة بدليل كتابي صادر من البائعة أو أخيها المتصرف إليه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الوارث وإن كان يعتبر في الأصل قائماً مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه فيتقيد في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي كان يقيد سلفه ، إلا أنه إذا طعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية وقصد به الاحتيال على قواعد الارث اضرازا بحقه فيه ، فإن إثبات هذا الاحتيال بأي طريق من طرق الاثبات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون جائزا له جوازه لسلفه ولو أدى ذلك إلى إهدار إقرارهما بصحة البيع في العقد . ولما كان الثابت بدفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه تمسك بأن عقد البيع في حقيقةه وصية وأن البائعة قصدت قسمة الأطيان المخلفة عنها بينه وبين مورث المطعون عليهم باعتبارهما أخوين وارثين لها عند الوفاة ، كما تمسك بأنه أصبح الوارث الوحيد للبائعة لوفاة أخيه في حياتها ، واستدل على صورية العقد بعدم دفع الثمن للبائعة وباحتفاظها بالانتفاع بالأطيان المبيعة مدى حياتها ، وإذا عيب الطاعن بهذا الدفاع على تصرف البائعة أنه يعطى مورث المطعون عليهم نصيبا في التركة قبل انفتاحها ويشركه مع الطاعن في الارث رغم انحصاره فيه وحده وقت وفاة البائعة أختهما ، وكان الاتفاق الذي ينطوي على

التصرف في حق الارث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه أو يؤدي إلى المساس بحق الارث في كون الانسان وارثا أم غير وارث وكونه يستقل بالارث أم يشاركه فيه غيره هو اتفاق مخالف للنظام العام إذ يعد تحايلا على قواعد الميراث فيقع باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة ويتاح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وتطلب الكتابة لاثبات صورية العقد موضوع الدعوى وصرفه هذا الخطأ عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن وتقدير دلالتها على الصورية، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣١ القضائية :

تقادم . " الدفع بالتقادم " . " طبيعته " . دفع . " الدفع بالتقادم " .  
الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز التمسك به لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . مناطه .  
عدم التنازل منه صراحة أو ضمنا أمام محكمة أول درجة .

النصر في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٧ من القانون المدني على أنه "يجوز التمسك  
بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية" مؤداه  
أن من فاته الدفع بالتقادم أمام محكمة الدرجة الأولى — واء لأنه كان يجهله  
أو كان يعلمه ومبقيا على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية إذا ما أخفق في دفاعه  
أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة  
الاستئناف — ما لم ينطو تأخير في إبدائه على معنى النزول عنه ضمنا — وهو بهذه  
المناسبة يعتبر من الدفع الموضوعية التي يجوز التمسك بها أمام محكمة الاستئناف  
ولو لم يسبق إثارتها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه  
قد اعتبر الدفع بالتقادم من قبيل الطلبات الجديدة التي يمتنع إبدائها لأول مرة  
أمام محكمة الاستئناف ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة لم تنزل عن هذا الدفع  
صراحة أو دلالة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب أسيوط حددت صافى أرباح المرحوم إسكندر رزق المجريس التكميلية عن نشاط نقل الدخان فى الفترة من ١٩٤٧/٧/١ إلى ١٩٤٧/١٢/٣١ بمبلغ ٨٨٢ ج ، وفى سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٤٧٩١ ج وحددت رأس المال الحقيقى المستثمر فى هذا النشاط فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٥٠٠ ج وفى سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٥٠٠ ج ، كما حددت صافى أرباح الممول فى سنة ١٩٤٩ عن جميع أوجه نشاطه بمبلغ ٩١٠٢ ج ورأس المال الحقيقى المستثمر فى أول سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢١٧١٥ ج ، وإذ لم توافق السيدة سعاد تادرس عبد المسيح عن نفسها وبصفتها وصية على قصر الممول على هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ( أولا ) بتحديد صافى أرباح الممول التكميلية من نشاط نقل الدخان بمبلغ ٥٦٤ ج فى الفترة من ١٩٤٧/٧/١ إلى ١٩٤٧/١٢/٣١ وبمبلغ ٣٠٦٦ ج فى سنة ١٩٤٨ ( ثانيا ) تحديد صافى الأرباح فى سنة ١٩٤٩ من جميع أوجه النشاط بمبلغ ٧٣٧٧ ج و ٧٦ م ( ثالثا ) تحديد رأس المال الحقيقى المستثمر للنشاط التكميل بمبلغ ٧٥٠ ج فى سنة ١٩٤٧ وبمبلغ ٢٢٠٠ ج فى أول سنة ١٩٤٨ وتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر فى جميع أوجه النشاط بمبلغ ٢٢٤٢٥ ج فى أول سنة ١٩٤٩ ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٦ أسيوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه واعتبار صافى إيراد الممول — مورثها — الخاضع للضريبة ورأس المال الحقيقى المستثمر طبقا لإقراراته . وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة وألزمت الطاعنة المصروفات ومبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة — واستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف

أسيوط طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ١٧٦ سنة ٣٤ قضائية . وبتاريخ ١١/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) بعدم قبول الدفع المقدم من المستأنفة بسقوط حق المطالبة بالضريبة عن أرباح نقل الدخان في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ (وثانيا) تعديل قرار اللجنة المطعون فيه والمؤيد من محكمة أول درجة وذلك على أساس احتساب نسبة الربح الفعلي الصافي في عملية نقل الدخان في سنة ١٩٤٧ بواقع ١٥ ٪ من الإيراد عوضا من ٢٠ ٪ التي احتسبتها اللجنة واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ عن عملية نقل الدخان بعد تخفيضها على هذا النحو أساسا للربط عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وتعديل رأس المال الحقيقي المستثمر في عملية نقل الدخان بمجمله ١٠٠٠ ج عن سنة ١٩٤٧ و ٢٨٥٠ عن سنة ١٩٤٨ ورفض باقي الطلبات وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعدم قبول الدفع المقدم منها بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة عن أرباح نقل الدخان في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ على أنه طلب جديد لم تتمسك به الطاعنة أمام لجنة الطعن ولا أمام محكمة الدرجة الأولى ، وأنه وفقا للمادة ٤١١ من قانون المرافعات لا يجوز لها إثارتها أمام محكمة الإستئناف — وهو منه خطأ ومخالفة للقانون — إذ أن المادة ٣٨٧ من القانون المدني تنص على جواز التمسك بالتقادم ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٧ من القانون المدني على أن "يجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الإستئنافية" مؤداه أن من فاته الدفع بالتقادم أمام محكمة الدرجة الأولى سواء لأنه كان يجهله أو كان يعلمه ومبقيا على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية إذا ما أخفق في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه

يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف — ما لم ينطو تأخير في إبدائه إلى معنى التزول عنه ضمنا — وهو بهذه المثابة يعتبر من الدفع الموضوعية التي يجوز التمسك بها أمام محكمة الاستئناف ولو لم يسبق إثارته أمام محكمة الدرجة الأولى، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر الدفع بالتقدم من قبيل الطلبات الجديدة التي يتمتع إبدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة لم تنزل عن هذا الدفع صراحة أو دلالة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص بغير حاجة لبحث باقي السبب.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على عدم استبعاد أرباح الممول من تجارة الحديد في سنة ١٩٤٩ مستندا في ذلك إلى ما ذكرته محكمة الدرجة الأولى من أن الإقرار المقدم من الممول عن أرباحه في سنة ١٩٤٩ قد تضمن هذا الوجه من أوجه النشاط، وهو منه خطأ في الإسناد، إذ أن هذا الإقرار خلو من نشاط الحديد، كما أن الحكم أغفل الرد على ما أثارته الطاعنة من عدم مراوطة مورثها للنشاط في الحديد في سنة ١٩٤٩ استنادا إلى ما ثبت بمحضر لجنة التصالح التي شكلت بأمورية الضرائب من أن جميع الكميات التي استوردها الممول من الحديد في سنة ١٩٤٨ باعها جميعها في ذات السنة وحاسبتها اللجنة عنها في السنة المذكورة، مما يشوبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من إقرار مورثها عن سنة ١٩٤٩ حتى تستطيع هذه المحكمة مراقبة دعوى خطأ الحكم المطعون فيه في الإسناد ومن ثم فإن هذا النعي يكون عاريا عن الدليل، ومردود في الشق الثاني بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه "فيما يتعلق باعتراض الطاعنة بشأن اتخاذ الأرباح المقررة من تجارة الحديد في سنة ١٩٤٨ أساسا للتقدير في سنة ١٩٤٩ حالة أن الممول لم يزاوّل هذا النشاط في هذه السنة الأخيرة فإنه مردود بما ذكرته محكمة أول درجة من ثبوت تقديم الممول لإقرارا عن أرباحه في سنة ١٩٤٩ متضمنا أن له نشاطا في الحديد في هذه السنة. . . " وهي قرارات موضوعية سائغة تكفي لحمل قضاء الحكم في هذا الشأن ولا يشوبها قصور.



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق امماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٢ القضائية :

حوالة . " حوالة الحق " . إلتزام . " إنتقال الإلتزام " . قانون .  
" القواعد الآمرة والمتعلقة بالنظام العام " .

حوالة الحق لا تنشئ إلتزاما جديدا في ذمة المدين بل تنقل الإلتزام الثابت أصلا  
في ذمته إلى دائن آخر بجميع مقوماته وخصائصه ومن ذلك خضوعه للقانون الذي نشأ في ظله  
من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك . صدور قانون  
جديد يغير من هذه الأحكام عدم سريانه على هذا الإلتزام إلا بالنسبة لما يستحدثه من قواعد  
أمرية تتصل بالنظام العام . مثال .

حوالة الحق لا تنشئ إلتزاما جديدا في ذمة المدين وإنما هي تنقل الإلتزام  
الثابت أصلا في ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الإلتزام حقا للدائن  
المحيل وينتقل بها الإلتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه وينبني على ذلك  
أن يظل هذا الإلتزام بعد حوالة محكوما بذات القانون الذي نشأ في ظله  
من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك فإذا  
صدر قانون يغير من هذه الأحكام فلا يسرى على هذا الإلتزام إلا في نطاق  
ما يستحدثه من قواعد أمرية تتصل بالنظام العام ومن ثم فإذا كان القانون الذي  
نشأ الإلتزام في ظله يشترط لإمكان حوالة رضاء المدين بالحوالة فإن صدور  
قانون جديد يجعل هذا الرضاء غير لازم فلا يسرى قبله (١) .

( ١ ) راجع قض ١٩٥٩/١/١ بمجموعة المكتب الفني س ١٠ ص ١٤ " الحق موضوع  
الحوالة يحكمه القانون الساري وقت نشوئه "

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى الإسكندرية على المطعون ضدهما تطلب إلزامهما بأن يدفعوا لها مبلغ ٣٣٩١ ج و ٩٧٣ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٤٩/٢/١٩ حتى تمام الوفاء قائلة فى بيان دعواها إنه بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٤ عهدت شركة بيع المصنوعات المصرية إلى المرحوم توفيق حبيب ( مورث المطعون ضدهما ) بوصفه صاحب شركة الإسكندرية للسيارات بنقل عشرة صناديق تحتوى على قماش من الحرير الصناعى من مخازنها بالإسكندرية إلى مخازنها بالقاهرة غير أنه لم يسلمها بالقاهرة سوى ثلاثة صناديق وتبين أن السبعة الباقية قد سرقت مع السيارة التى كانت تحملها أثناء وجودها بجراج الشركة بدمهور وأنه لما كانت شركة بيع المصنوعات قد أمنت على هذه الرسالة لدى الشركة الطاعنة وقبضت منها مبلغ التأمين ثم أقامت الدعوى ١٧٣ لسنة ١٩٤٨ تجارى كلى الإسكندرية على مورث المطعون ضدهما طالبة إلزامه بالتعويض عن الرسالة الفاقدة وقضت المحكمة بعدم قبولها لإنتفاء مصلحة الشركة فى إقامتها لحصولها على مبلغ التأمين وأشارت فى أسباب حكمها إلى أنه يجوز للشركة صاحبة البضاعة تحويل حقها إلى الشركة الطاعنة التى تستطيع أن ترجع بما دفعته على أمين النقل بمقتضى قواعد الحوالة إذا توافرت شروطها ، إزاء ذلك قامت الشركة الطاعنة برفع هذه الدعوى إستنادا إلى حلولها محل شركة بيع المصنوعات فى كافة حقوقها الناشئة عن سرقة بضائعها المسلمة إلى شركة النقل المملوكة للمطعون ضدهما وذلك بمقتضى عقد الحوالة الصادرة إليها من شركة بيع المصنوعات فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ والمعلنة للدينين فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧ — دفع المطعون ضدهما بسقوط

الدعوى بالتقادم تطبيقاً لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى — وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وقطعت فى أسباب حكمها بمسئولية المطعون ضدهما عن التعويض وأرجأت بحث عناصر التعويض وتقدير قيمته إلى ما بعد مناقشة الشركة الطاعنة فى الصفة التى خاصمت بها المطعون ضدهما . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم إستناداً إلى أن الحوالة الصادرة من شركة بيع المصنوعات إلى الشركة الطاعنة لا تنفذ فى حقهما لعدم رضائهما بها طبقاً لنص المادة ٣٤٩ من القانون المدنى القديم الذى نشأ فى ظله الحق المحال — وقيد الإستئناف برقم ١٠٦ سنة ١٦ ق الإسكندرية وفى ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بالتقادم وبإلغائه فيما قضى به فى أسبابه من تقرير مسئولية المطعون ضدهما عن التعويض ورفض الدعوى — فطعن الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبإلحاسة المحدة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى فيهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أجرى على الحوالة الصادرة للطاعنة من شركة بيع المصنوعات قواعد الحوالة الواردة فى القانون المدنى القديم تأسيساً على أن الحق المحال به قد نشأ فى ظله وأن ذلك القانون كان يشترط لنفاذ الحوالة فى حق المدين قبوله لها كتابة هذا فى حين أن الحوالة إنما يحكمها القانون القائم وقت حصولها ولا يقدح فى ذلك قول الحكم المطعون فيه أن الحوالة مجرد إجراء ناقل للحق من ذمة صاحبه إلى ذمة المحال إليه ذلك لأن هناك فرقا بين الحق فى ذاته وبين الحوالة كوسيلة لانتقاله — فانتقال الحق إلى الغير هو تصرف مستقل عن نشأة الحق ومن ثم فإنه لمعرفة القواعد التى يخضع لها هذا الانتقال ينظر إلى القانون السائد وقت حصوله لا إلى القانون الذى نشأ الحق فى ظله — كما أن الحوالة محل النزاع لم يكن من الممكن إنعقادها إلا فى ظل القانون المدنى الجديد لأن شركة بيع المصنوعات كانت قد رفعت دعوى على المطعون ضدهما لإلزامهما بدفع قيمة الضرر الناشئ عن خطئهما وقضت المحكمة بعدم جواز الجمع بين التعويض ومبلغ التأمين وأشارت فى أسباب حكمها الصادر



في ١٩٥٥/٦/٢٧ إلى جواز رجوع شركة التأمين عليهما متى حولت شركة بيع المصنوعات حقها إليها وعلى أثر ذلك أقامت الشركة الطاعنة دعواها الراهنة حتى لا يفلت المطعونان ضدهما من التعويض رغم ثبوت الخطأ الفاحش في جانبهما .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن حوالة الحق لا تنشيء إلزاما جديدا في ذمة المدين وإنما هي تنقل الإلزام الثابت أصلا في ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الإلزام حقا للدائن المحيل وينتقل بها الإلزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه وينبني على ذلك أن يظل هذا الإلزام بعد حوالة محكوما بذات القانون الذي نشأ في ظله من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك فإذا صدر قانون جديد يغير من هذه الأحكام فلا يسرى على هذا الإلزام إلا في نطاق ما يستحدثه من قواعد آمرة تتصل بالنظام العام ، وإذن فإذا كان القانون الذي نشأ الإلزام في ظله يشترط لإمكان حوالة رضاء المدين بالحوالة فإن صدر قانون جديد يجعل هذا الرضاء غير لازم لا يسرى قبله ، لما كان ذلك ، وكانت الحوالة التي تستند إليها الشركة الطاعنة وإن لم انعقدت في ظل القانون القائم إلا أن الحق الواردة عليه قد نشأ في ظل القانون الملغى الذي كان يشترط لإنعقاد حوالة الحق رضاء المدين بها كتابة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشركة الطاعنة على أساس أن المطعونان ضدهما المدينين المحال عليهما لم يقبلا هذه الحوالة وأنه لذلك فلا تنفذ في حقهما طبقا للقانون المدنى الملغى الذي نشأ الحق المحال في ظله فإن هذا الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس ، أما ما تضمنه سبب الطعن من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤٨ التي رفعتها شركة بيع المصنوعات على المطعونان ضدهما والذي أصبح نهائيا قد أشار في أسبابه إلى جواز رجوع الشركة الطاعنة على هذين المطعونان ضدهما إذا حولت إليها شركة بيع المصنوعات حقها فردود بأن هذه الإشارة في أسباب الحكم المذكور لا حجية لها لخروجها عن نطاق تلك الدعوى وعدم لزومها للفصل فيها إذ أن مسألة جواز رجوع الشركة الطاعنة على المطعونان ضدهما وعدم جوازه لم تكن مطروحة على المحكمة وإنما عرضت لها تزيدا .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشبيشى ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٢٦٤ )

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) نقض . ” إجراءات الطعن ” . ” ميعاد الطعن ” .

بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على الطاعن بالنقض استكمال ما لم يتم من  
الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها في المواعيد المقررة قانونا . بدء هذه المواعيد من تاريخ  
نشر هذا القانون بالنسبة للطعون التي لم تطرح على المحكمة ، وبالنسبة لغيرها في المواعيد التي  
تحددها المحكمة . الإجراء الذي تم صحيحا في ذاته قبل نشر القانون المذكور ولو بعد الميعاد .  
رفع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الجزاء على مخالفة الميعاد . إعتباره متبعا لآثاره دون  
حاجة لإمادته في الميعاد الذي إستحدثه هذا القانون .

( ب ) إثبات . ” القرائن القضائية ” . حكم . ” قصور . ما يعد كذلك ” .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما ترى طرحة منها .  
شرط ذلك أن تطلع المحكمة على هذه القرائن وتخضعها لتقديرها . عدم بحث المحكمة  
هذه القرائن . قصور .

١ — أوجب المشرع في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤  
لسنة ١٩٦٧ على الطاعن بالنقض أن يستكمل ما لم يتم من الإجراءات ويصحح  
ما لم يصح منها في المواعيد المقررة قانونا وفتح له هذه المواعيد من تاريخ نشر  
القانون الأخير بالنسبة إلى الطعون التي لم تطرح على المحكمة ، أما بالنسبة إلى  
الطعون المطروحة عليها فيكون هذا التصحيح في المواعيد التي تحددها المحكمة ،  
ومؤدى ذلك أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحا في ذاته قبل نشر القانون رقم ٤  
لسنة ١٩٦٧ ولو بعد الميعاد — الذى كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزاء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط، لأن هذا الجزاء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي استحدثه ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن في خلاله ما لم يكن قد صح من الإجراءات وليست كل ما لم يكن قد أتمه منها قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أما الإجراء الذي تم صحيحا ولكن بعد الميعاد فلا يتناوله نص الفقرة الثانية المشار إليها وإنما يعتبر صحيحا ومتجا لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٢ — القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ماترى إطراحه منها محله أن تكون قد اطلعت على هذه القرائن وأخضعها لتقديرها فإذا بان من حكمها أنها لم تطلع عليها وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى أسيوط على المطعون ضدهما الأول والثانية طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيع المطعون ضده الأول بصفته وكيلان الثانية إلى الطاعن أطيانا زراعية مساحتها ١٧ ف ٥٥ ط ١٦ س مينة بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٥٥١٥ ج ٥٥٥ م وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى ذلك العقد قد اشترى من المطعون ضده الأول بصفته وكيلان عن المطعون ضدها الثانية الأطيان المينة بالصحيفة وأن المطعون ضدهما قد امتنع عن التصديق على العقد النهائي ولهذا فقد رفع



الدعوى عليهما بطلباته سالفة الذكر وقدّم الطاعن سنداً لدعواه عقد البيع المذكور متضمناً أنه دفع وقت العقد من الثمن مبلغ ١٥٠٠ ج والباقي وقدره ٤٠١٥٥ ج و ٥٥٥ م يدفع في أول أكتوبر وأنه إذا تأخر في الوفاء بباقي الثمن في الميعاد يسهط حقه في العربون المدفوع وينفسخ العقد دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار. وبجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وجهت المطعون ضدها الثانية إلى الطاعن دعوى فرعية بطلب فسخ العقد وسقوط حقه في العربون المدفوع تأسيساً على أن الطاعن تخلف عن الوفاء بباقي الثمن فتحقق الشرط الفاسخ الصريح الوارد في العقد - وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية بحالتها وفي الدعوى الفرعية بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ورفضت طلب سقوط حق الطاعن في العربون فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٢١١ سنة ٣٥ ق طالباً بإلغاء هذا الحكم والقضاء له بطلباته ورفض الدعوى الفرعية كما استأنفه المطعون ضدهما الأول والثانية بالاستئناف رقم ٢٦٦ سنة ٣٥ ق طالبين بإلغاء فيما قضى به من رفض طلب سقوط حق الطاعن في العربون والقضاء لهما بهذا الطلب وضمت المحكمة الاستئناف الثانية للأول ليصدر فيهما حكم واحد. ولدى نظرها طالب المطعون ضدهم الأربعة الآخرون قبول تدخلهم في الاستئنافين منضمين إلى المطعون ضدهما الأول والثانية في طلباتهما تأسيساً على أنهم اشتروا الأطنان محل النزاع من المطعون ضدها الثانية بمقتضى عقد بيع رسمي مؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٦٠ ومشهر في ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ قبل أن يشهر الطاعن صحيفة دعواه وبذلك فقد انتقلت ملكية الأطنان موضوع النزاع إليهم بمقتضى ذلك العقد المسجل. وقد عرض الطاعن الباقي من الثمن وقدره ١٣٢٠ ج و ٥٥٥ ملياً على المطعون ضدها الثانية البائعة فرفضت قبوله متذرة بأن البيع قد انفسخ لتخلف الطاعن عن الوفاء بالثمن في الميعاد مما تحقق معه الشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه في العقد وأن تنفيذ هذا العقد أصبح مستحيلاً بعد أن باعت الأطنان موضوع النزاع إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين بالعقد الرسمي المشهر في ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ وانتقلت الملكية إليهم. وعلى أثر رفض المطعون ضدها الثانية قبول باقي الثمن من الطاعن قام بإيداعه خزانة المحكمة على أن يصرف للمطعون ضدها الثانية في حالة الحكم له بطلباته. وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف أسبوط بقبول تدخل المطعون ضدهم الأربعة الآخرين منضمين

للمطعون ضدهما الأولين ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتقرير تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أولى رأت فيها رفض الطعن ودفع المطعون ضدهما الأول والثانية في مذكرتهما ببطلان الطعن لأنه أعلن إليهما في ٩ أغسطس سنة ١٩٦٥ بعد فوات ميعاد الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقد انضم المطعون ضدهم الأربعة الآخرون إليهما في هذا الدفع وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية دفعت فيها أيضا ببطلان الطعن لنفس السبب .

### عن الدفع ببطلان الطعن .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن المبدي من المطعون ضدهم والنيابة العامة يقوم على أن الطعن أعلن إلى المطعون ضدهما الأول والثانية في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٥ أي بعد فوات ميعاد الخمسة عشر يوما التالية ليوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولم يقم الطاعن بإعادة إعلان الطعن إليهما خلال الخمسة عشر يوما التالية للعمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ والتي منحها له المشرع لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها مما يجعل الطعن باطلا عملا بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون الأخير والمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أن "تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون" وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ هذه الدوائر قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانون



رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وكان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعن قام بإعلان الطعن إلى المطعون ضدهما الأول والثانية المقيمين بالقاهرة في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٥ أى بعد فوات الميعاد المذكور . وإن كان ذلك إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أنه "لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ، سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل به أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون" . ونص في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه "يجب على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يصحح منها ، وفقا لحكم هذه الفقرة ، وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك ابتداء من نشر هذا القانون أو في المواعيد التي تحددها المحكمة بغير إخلال بحق المدعى عليه في الطعن في تقديم دفاعه والرد ، وإلا ترتب الجزاء المنصوص عليه في القانون" والمستفاد من نص هذه المادة وما ورد بشأنها في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أنه إزاء الاضطراب الذي نشأ من جراء العمل بنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وما اقتضته من العودة إلى الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وهي إجراءات تغاير الإجراءات التي كانت تنص عليها القوانين التي رفعت الطعون في ظلها وإزاء ما ترتب على هذا الاضطراب من تعرض كثير من الطعون للبطلان بسبب عدم تمكن الخصوم من القيام بالإجراءات المطلوبة في الحدود التي رسمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ إزاء ذلك رأى المشرع أخذاً باعتباريات العدالة أن يرفع هذا الجزاء بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بذلك القانون وكذلك الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ حماية لها من الضياع نتيجة ذلك الاضطراب الذي صادف أحكام الطعون في تلك الفترة ومن أجل هذا نص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من ذلك القانون الأخير على ألا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ، ولما كانت هناك إجراءات قد بدأت صحيحة



ولم تستكمل في المواعيد التي كان يقتضيها تطبيق نص هذه الفقرة كما أن هناك إجراءات لم تتخذ أصلاً أو اتخذت ووقعت باطلّة وكانت القاعدة أن الإجراء الباطل أو الناقص لا ينتج أثره فقد عالج المشرع هذه الحالات في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بأن أوجب على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها في المواعيد المقررة قانوناً وفتح له هذه المواعيد من تاريخ نشر القانون الأخير بالنسبة إلى الطعون التي لم تطرح على المحكمة أما بالنسبة إلى الطعون المطروحة عليها فيكون هذا التصحيح في المواعيد التي تحددها المحكمة — ومؤدى ذلك كله أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحاً في ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو بعد الميعاد الذي كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزاء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط لأن هذا الجزاء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي استحدثه ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن في خلاله ما لم يكن قد صح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أتمه منها قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أما الإجراء الذي تم صحيحاً ولكن بعد الميعاد فلا يتناوله نص الفقرة الثانية المشار إليها وإنما يعتبر صحيحاً ومتبجاً لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر ، وغنى عن البيان أن الأخذ بهذا التفسير لا يضر بالمدعى عليه في الطعن الذي يكون قد تخلف عن تقديم مذكرته ومستنداته اعتماداً منه على ما كان يترتب على مخالفة المواعيد من بطلان الطعن وأن هذا البطلان هو مما تقضى به المحكمة بغير حاجة لإثارته من جانبه ، ذلك أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد خول ، في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه ، لمحكمة النقض أن تأمر قلم الكتاب بإخطار مثل هذا المدعى عليه وتمنحه أجلاً لتقديم مذكرته ومستنداته — لما كان ما تقدم ، وكان الثابت في هذا الطعن أن المطعون ضدهما الأول والثانية قد أعلننا بالطعن إعلاناً صحيحاً في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٥ وقد زال البطلان الذي كانت ترتبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات على مجاوزة

هذا الإعلان للميعاد وذلك عملاً بالفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وكان باقى المطعون ضدهم قد أعلنوا أيضاً بالطعن إعلاناً صحيحاً فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٧ وهذا التاريخ يدخل فى حدود الميعاد المحدد أصلاً للإعلان فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات بعد أن يضاف إليه ميعاد المسافة بين القاهرة وبين نزلة ساوود شلوط حيث يقيم هؤلاء المطعون ضدهم وجرى إعلانهم فإن الدفع ببطلان الطعن لإعلانه إلى المطعون ضدهما الأول والثانية بعد الميعاد يكون فى غير محله متعيناً رفضه .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن عقد بيع الأطنان محل النزاع الصادر من المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين والمشهد فى ١٦/١/١٩٦٠ لا يمنع من الحكم بصحة العقد العرفى الصادر إليه من المطعون ضدها الثانية — عن ذات الأطنان لأن العقد الأول ضرورى وساق فى مرافعته الشفوية وفى مذكراته الدلائل على ضرورة ذلك العقد وهى ” أولا “ أن المطعون ضدها الثانية تربطها بالمطعون ضدهم الأربعة الآخرين رابطة التابع والمتبوع فهم من خفرائها ورجالها ( ثانيا ) إن هذا البيع أبرم فى يناير سنة ١٩٦٠ بعد صدور الحكم الابتدائى فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ لتتخذ سنداً لها فى الدفع باستحالة تنفيذ عقد الطاعن ( ثالثاً ) إنه لم يرد ذكر لهذا العقد إلا بعد عرض الثمن على البائعة وإيداعه خزانة المحكمة ( رابعاً ) أن تنفيذ هذا العقد بالتسليم كان ضرورياً لأن المشترين ( المطعون ضدهم الأربعة الآخرين ) يعلمون بوضع يد الطاعن على الأطنان موضوع النزاع على ما يستفاد من الدعوى رقم ٣٤٠ سنة ١٩٦٠ مدنى منفلوط وإستئنافها رقم ٣٤٦ سنة ١٩٦٠ أسبوط ( خامساً ) أن المطعون ضدها الثانية رفعت دعوى طرد ضرورية على المدعون فخرى عبد الناصر بإعتباره مستأجراً منها للأرض موضوع النزاع وتأخر فى دفع أجرها وأن هذه الدعوى قد رفعت بعد صدور ذلك العقد إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين ( سادساً وسابعاً ) أن المطعون ضدها الثانية أوقعت حجراً تنفيذياً ضد الطاعن على زراعته القائمة فى أرض النزاع بعد العقد الرسمى الصادر منها هؤلاء المطعون ضدهم مما يدل على وضع يده عليها وضرورية العقد المذكور — وقال الطاعن إن الحكم المطعون فيه لم يعن باستعراض هذه الدلائل ولم يشر إليها



إلا بقوله ” إنه لا يؤثر على إمكانية التنفيذ قول الطاعن إن العقد صوري لأنه لم يسق أى قرينة على الصورية “ وهو قول مرسل لا يصلح سببا لإطراح الطعن بالصورية مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ وعلى الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف والمقدمتين بحافظة الطاعن إنه تمسك بصورية عقد البيع الرسمى المؤرخ ١٩٦٠/١/٧ والمشر بتاريخ ١٩٦٠/١/١٤ والصادر من المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين وساق للتدليل على صورية هذا العقد القرائن والوقائع المشار إليها فى سبب الطعن . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه إنه بعد أن سجل أن المطعون ضدها الثانية البائعة للطاعن قد تصرفت فى الأطنان موضوع ذلك العقد إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين بمقتضى عقد بيع رسمى أشهر فى ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ وأن الملكية قد إنتقلت بمقتضى هذا العقد الأخير إلى المطعون ضدهم الأربعة الآخرين قبل أن يشهر الطاعن صحيفة دعواه ورتب على ذلك أن عقد الطاعن قد إنفسخ بقوة القانون لإستحالة تنفيذه لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن المؤسس على صورية عقد المطعون ضدهم الأربعة الآخرين إلا بقوله ” إنه لا يؤثر على هذه الإستحالة قول المستأنف ( الطاعن ) إن ذلك العقد صوري لأنه لم يسق أى قرينة على الصورية التى يدعيها “ — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يسق أى قرينة على الصورية التى يدعيها يخالف الثابت فى الأوراق ويفيد أن المحكمة لم تطلع على ما قدمه الطاعن من قرائن على النحو السالف بيانه ، ولما كان القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما ترى إطراحه منها محله أن تكون قد اطلعت على هذه القرائن وأخضعتها لتقديرها فإذا بان من حكمها أنها لم تطلع عليها وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله — لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بصورية عقد المطعون ضدهم الأربعة الآخرين هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال المحكمة تحقيق هذا الدفاع والرد عليه بما يقتضيه يجعله معيبا بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين صويس ،  
ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٦٥)

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . "رسم الدمغة" .

رسم الدمغة . لاستحقاقه على صور العقود والحررات . مناطه . توقيع المتعاقد الآخر على الصورة  
وصلاحيته للاحتجاج بها أمام القضاء . تعدده بتعدد الصور . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد  
وتحمل توقيع واحد . خروجها من نطاق رسم الدمغة النوعي .

النص في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ "بمقتضى رسم دمغة"  
على أنه "إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو المسجل من عدة نسخ  
واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة  
الذي يستحق على الأصل ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتدريجي  
فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة مهما تعددت الصور ..." يدل على أن المقصود  
بصورة العقد الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل  
هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء  
وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة  
النوعي الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيع دون توقيع المتعاقد الآخر .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن شركة مهر للتحرير الصناعي أقامت الدعوى رقم ٤٩١

سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب تطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٥٧ ج و ٦٠٠ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقالت شرحا لدعواها إن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة — شعبة الدمغة — طالبتها بمبلغ ٥٧٩ ج و ٥٣٠ م منه ١١ ج و ١٠٠ م رسم نوعي على إعلانات السيارات و ٣٤٦ ج و ٥٠٠ م رسم نوعي على صور الإيصالات ، وإذ دفعت هذا المبلغ للمصلحة مع حفظ الحق في استرداده لإنعدام سبب استحقاقه ثم تمت تسوية النزاع وديا فيما عدا رسوم إعلانات السيارات ورسوم صور الإيصالات ومقدارهما ٣٥٧ ج و ٦٠٠ م فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وطلبت المصلحة رفض الدعوى .

وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب الخبراء الحكوميين بالقاهرة لبيان ما إذا كانت البيانات المنقوشة على سيارات الشركة المدعية هي من قبيل الاعلانات أم أنها تمت تنفيذا لقوانين المرور وليان طبيعة ووظيفة الإيصالات موضوع الدعوى والغرض منها وما إذا كان التوقيع عليها واجبا من عدمه وصفة الملزم بالتوقيع إن وجد ، وبعد أن يشر الخبير مأموريته وقدم عنها تقريره عادت وبتاريخ ٩/٤/١٩٦٠ حكمت بإلزام المدعى عليها بأن ترد للمدعية بمبلغ ٣٥٧ ج و ٦٠٠ م والمصروفات ومبلغ أربعة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٩٥ سنة ٧٧ قضائية ، وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من إلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ١١ ج و ١٠٠ م وبرفض دعوى المستأنف عليها عن المبلغ المذكور مع إلزامها بالمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين ( ثانيا ) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما عدا ذلك مع إلزام مصلحة الضرائب بباقي مصاريف الاستئناف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه . وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد

دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرة الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع صور الإيصالات موضوع الدعوى لرسم الدمغة النوعي المستحق عليها وقدره ٣٤٦ ج و ٥٠٠ م مستندا في ذلك إلى أن المقصود بالصور الممضاه التي يستحق عليها هذا الرسم هي الصور التي يحتفظ بها أحد المتعاقدين وتكون ممضاه من المتعاقد الآخر، وأن الثابت من مراجعة الإيصالات موضوع الدعوى أنها لا تحمل سوى توقيع صراف الشركة وهو توقيع لا يعدو أن يكون إجراء قصد به تحديد مسؤوليته قبلها، وأنه يبين من تقرير الخبير أن تحرير هذه الصورة كان إجراء قصد به تنظيم العمل الداخلي بالشركة مما يجعلها معفاة من الضريبة. وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المستفاد من نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — بتقرير رسم دمغة — ومن الفقرة هـ من المادة الأولى من الجدول هـ الملحق بالقانون المذكور هو أن الفواتير المؤشر عليها بالتخليص والمخالصات والإيصالات عما لا تقل قيمته عن مائة قرش تخضع لرسم دمغة نوعي قدره عشرة مليات وأن هذا الرسم يتعدد بتعدد الصور الممضاه، وما دام أنه من غير المجهود أن أصول الإيصالات موضوع الدعوى خاضعة لرسم الدمغة سالف الذكر فإن صورها تخضع لهذا الرسم، يستوى أن تكون ممضاه من المتعاقد المحتفظ بها وحده أم من المتعاقد الآخر لأن كل ما يتطلبه الشارع هو أن تكون ممضاه كالأصل وهو ما يتحقق بإمضاء صراف الشركة وحده عليها لأنه هو وحده الموقع على الأصل، ولا عبرة بما ذهب إليه الحكم من أن توقيع الصراف على تلك الصور لا يعطيها حجية قانونية قبل المتعاقد الآخر، ذلك أن القانون لم يشترط لإستحقاق رسم الدمغة على الصورة إلا أن تكون ممضاه أى مطابقة للأصل وصور الإيصالات محل الدعوى مطابقة لأصلها، فضلا عن أن صورة الإيصال بحالتها التي هي عليها لها حجيتها إذا ما لحا إليها المتعاقد مع الشركة وأعوزه الأصل الذي سلم إليه بل إنها حجة في بيان عمليات المنشأة وميزانيتها، كما لا عبرة كذلك بما ذهب إليه الحكم من أن الثابت من تقرير الخبير أن المقصود بهذه الصور هو التنظيم الداخلي للمنشأة إذ أن المقصود بالإعفاء من رسم الدمغة عملا بنص الفقرة الرابعة من الجدول رقم هـ الملحق



بقانون الدمغة هو الإيصالات الداخلية المتبادلة بين موظفي أو أقسام المنشأة الواحدة أو بينها وبين فروعها بشرط أن يكون القصد منها تنظيم العمل الداخلي للمنشأة وهو شرط متخلف لأن الصور موضوع الدعوى إنما هي صور لأصول صادرة من الشركة إلى المتعاملين معها عن مبالغ وردوها لها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — بتقرير رسم دمغة — «على أن ” إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو المسجل من عدة نسخ واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذي يستحق على الأصل ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتدريجي فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة مهما تعددت الصور .. ” يدل على أن المقصود بصورة العقد الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعي الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها دون توقيع المتعاقد الآخر . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” المقصود بالصورة الممضاة التي يستحق عليها الرسم هي الصورة التي يحتفظ بها أحد المتعاقدين الممضاة من المتعاقد الآخر “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ويتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، محمد نور الدين حويس ، محمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٦٦ )

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” التقدير  
الحكى ” .

التقدير الحكى . شرطه . شركة بين الإبن وأبيه . حلها . إقتراد الإبن بها . إعتبار نشاط  
الشركة منتها . بدء نشاط الإبن من وقت إقتراده بالمنشأة .

متى كان الثابت فى الدعوى أن المنشأة التى قدرت أرباحها عن نشاط الخردوات  
والمانيفاتورة فى سنة ١٩٤٧ كانت شركة بين الطاعن ووالده ثم حلت وانفرد  
بها الطاعن من أول يونيه سنة ١٩٤٨ فقد تعين — وعلى ما جرى به قضاء محكمة  
النقض — إعتبار نشاط الشركة منتها ، وأن الطاعن بدأ نشاطه من وقت انفراده  
بالمنشأة فى أول يونيه سنة ١٩٤٨<sup>(١)</sup> ، ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة  
الجديدة من نوع نشاط الشركة السابقة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن سالم إبراهيم حجازى أقام الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ بنها الابتدائية

(١) نقض ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥ — الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٠ ق — السنة ١٦ ص ٨٤٥ .

ونقض ٢٩/١٢/١٩٦٥ — الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٠ ق — السنة ١٦ ص ١٣٥٣ .

ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٧ وقضى ( أولا ) بتخفيض تقدير المأمورية لأرباح الطاعن من تجارة المانيفاتورة والخردوات إلى مبلغ ٨٠٥ ج في الفترة من ١ / ٦ / ١٩٤٨ إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٤٨ وإلى مبلغ ١٣٤٠ ج في عام ١٩٤٩ وسريان الأرباح المقدرة في عام ١٩٤٩ من هذا النشاط عليه في كل من عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ( ثانيا ) تأييد المأمورية في أعمالها لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ باتخاذ الأرباح المقدرة للطاعن المذكور عن نشاطه في تشغيل السيارات في عام ١٩٤٧ وقدرها ٥٩٠ ج أساسا للربط عليه بالنسبة لهذا النشاط عن كل من الأعوام ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ ( ثالثا ) رفض طلب الطاعن الخاص بالترخيص بأن يخصم من الربح الإستثنائي عند حساب الضريبة الخاصة المبالغ اللازمة لاستهلاكات تجديدات السيارات في حدود ٥٠ ٪ من الربح الإستثنائي - طالبا إلغاء وإعفاءه من الضريبة المقدرة ، وقال شرحا لدعواه إن لجنة الطعن بالغت في تقدير المبيعات ونسبة الربح في تجارة الخردوات والمانيفاتورة وأغفلت بعض المصروفات الخاصة بنشاطه في السيارات . و بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بتدب خير لفحص تقدير كل من المأمورية واللجنة والطاعن وبحث اعتراضات الطاعن وبيان مدى جديتها وتقدير مجمل الربح وصافيه . وبعد أن قدم الخبير تقريره جرى النزاع حول تقدير أرباح المدعى من تجارة المانيفاتورة والخردوات حيث تمسك المدعى بما انتهى إليه الخبير من اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عنها في سنوات النزاع وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بحجة أنه كان شريكا لوالده وقت تقدير الأرباح في سنة ١٩٤٧ وإلى أن حلت الشركة في يونيه سنة ١٩٤٨ وانفرد هو بها ، بينما ذهبت مصلحة الضرائب إلى أنه وقد انتهى نشاط شركة التضامن فلا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عادت المحكمة فحكمت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعن بالمصروفات و ٣٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٧ سنة ٧٨ قضائية . و بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف



بمصرفات استثنائه وبمبلغ خمسة جنيهات أتعاباً للحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليها ولم يبدى دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن تغيير شكل المنشأة من شركة بين الطاعن ووالده إلى منشأة فردية يستتبع حتماً اعتبارها منشأة جديدة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن حل الشركة ومباشرة أحد أعضائها ذات العمل يعتبر إمتداداً لها لا عملاً مستقلاً ، وينبني عليه إتخاذ الأرباح التي قدرت على الشركة في سنة ١٩٤٧ أساساً للربط على المنشأة بعد أن استقل بها الطاعن في فترة النزاع .

وحيث إن هذا السبب مردود، ذلك أنه متى كان الثابت في الدعوى أن المنشأة التي قدرت أرباحها عن نشاط الخردوات والمانيفاتورة في سنة ١٩٤٧ كانت شركة بين الطاعن ووالده ثم حلت وانفرد بها الطاعن من أول يونيه سنة ١٩٤٨ فقد — تعين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعتبار نشاط الشركة منتهياً ، وأن الطاعن بدأ نشاطه من وقت انفراجه بالمنشأة في أول يونيه سنة ١٩٤٨ ، لا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط الشركة السابقة . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يتخذ الأرباح المقدرة للشركة في سنة ١٩٤٧ أساساً للربط على الطاعن في سنوات النزاع فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور من وجهين ( أولهما ) أن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — لم يعرضاً في أسبابهما إلى ما أثاره الطاعن من إعتراضات جدية في صحيفتي الطعن أمام محكمة أول وثاني درجة ( وثانيهما ) أن محكمة أول درجة لم تأمر بإعادة القضية إلى الخبير لتحقيق إعتراضاته الموضوعية بعد أن خالفته الرأي في النقطة القانونية التي مرض لها وسأيرتها في ذلك محكمة الإستئناف ولم تبين كلاًهما سبب عدم الإعادة وفقاً للسادة ١٦٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول منه بأن تقرير الطعن قد خلا من بيان الاعتراضات الجدية التي يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها — ومردود في الوجه الثاني ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن منازعة المستأنف في أسس التقدير التي أقامت لجنة الطعن تقديراتها لأرباحه في فترة سنة ١٩٤٨ وكذلك عن سنة ١٩٤٩ بأكملها والمؤيد قرارها في ذلك بالحكم المستأنف فإن الثابت من الإطلاع على القرار المذكور أن اللجنة استمعت إلى ملاحظات المستأنف على أسس تقديرات المأمورية وقد انتهت من ذلك إلى إنصافه بأن قسمت المبيعات مناصفة في فترة النزاع كما خفضت نسبة إجمالي الربح في المبيعات جملة وقطاعى معا إلى ١٠ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ بالنسبة للمنيفاتورة وإلى ١٣ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ في الخردوات وهذا إلى جانب أنها أجابت المستأنف لما طلبه من خصم بعض المصروفات التي لم تكن اعتمدها المأمورية بأن أضافت اللجنة إلى ما يخصم من أرباح فترة سنة ١٩٤٨ كمصروفات مبلغ ٤٥٠ ج وإلى ما يخصم من أرباح سنة ١٩٤٩ كمصروفات مبلغ ٨٠٠ ج. ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف — وهو في مقام الطاعن على تقديرات اللجنة المشار إليها — لم يقدم من جانبه لا أمام المحكمة الابتدائية ولا في هذه الدرجة مستندات تدل على جدية مطاعنه الموجهة إليها وتأييدها ، ما ذهب إليه في طعنه على القرار الصادر منها فإن الحكم المستأنف يكون قد التزم جانب الصواب وهي تقارير موضوعية سائغة استقل بها وتكفى لجملة . ومن ثم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون النعى على الحكم الابتدائي غير مستج ولا جدوى منه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه استند في أسبابه على أن الطاعن لم يقدم المستندات الدالة على جدية مطاعنه على قرار اللجنة ، في حين أن الثابت بملف الطاعن أنه أورد جملة المبيعات ونسبتها في الخردوات والمنيفاتورة ، وأن نسبة المبيعات في المنيفاتورة تربو بكثير على نسبة المبيعات في الخردوات ، وفي حين أنه سجل في أسبابه أن اللجنة إطلعت على بعض دفاتره ومستنداته بما يعيبه بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وبالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بأنه عار عن الدليل ،  
ومردود في الشق الثاني بما سبق الرد به على الوجه الثاني من السبب الثاني ،  
وبأن ما أشار إليه الحكم المطعون فيه أن بلجنة الطعن اطلعت على بعض دفاتر  
الطاعن ومستنداته لا ينفي ما انتهى إليه من أن الطاعن . ”لم يقدم من جانبه  
لا أمام المحكمة الابتدائية ولا في هذه الدرجة مستندات تدلل على جدية مطاعنه  
الموجهة إليها وتؤيد ما ذهب إليه في طعنه على القرار الصادر منها“ . ولما تقدم  
يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم عمر هندی ، ومبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عريس  
وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٢٦٧)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية"

دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . رسوم . "رسوم الدعوى" .

الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى بطالب غير قابل للتقدير . مجهولة القيمة .  
طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وانحصار الارث في المدعين . انحصار التركة في أعيان وقف  
معلوم . تقدير قيمة الدعوى بما يخص المورث في أعيان الوقف . دعوى معلومة القيمة . خضوعها  
لرسم النسبي

الأصل في الدعاوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنها معلومة  
القيمة ، ولا يخرج عن الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ،  
فتعتبر مجهولة القيمة ، وإذا كان المدعيان قد رفعوا الدعوى بطلب الحكم بثبوت  
وفاة مورثتهما وانحصار الارث فيهما ، وكانت تركة المورثة محصورة في أعيان  
وقف معلوم ، فإن الدعوى تكون معلومة القيمة ، وتقدر قيمتها بما يخص  
المورثة في أعيان الوقف وتخضع للرسم النسبي طبقا لما قرره المادة ٤٩ من  
قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . . .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن عمر لطفي قزيبل قويحة والسيدة / فاطمة صديقة سهيلا  
أفاما الدعوى رقم ١٢٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف

يطلبان الحكم بإثبات وفاة المرحومة حكمت قزيل قويجة الشهيرة بحكمت البيضاء وإنحصار إرثها فيهما باعتبارهما ولديها وقضت المحكمة بطلبتهما وألزمت الوزارة بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقدر قلم الكتاب الرسوم النسبية المستحقة على الدعوى بمبلغ ٥٩٢٠ ج و ٤٦٠ مليا واستصدر بها قائمة أعلنها للوزارة وعارضت فيها استنادا إلى أن الدعوى مجهولة القيمة ولا يستحق عليها سوى رسم ثابت قدره خمسة جنيهاً وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها بكامل أجزائها والمؤرخة ١٩٦٤/٣/٣١ واعتبارها كأن لم تكن وألزمت قلم الكتاب المعارض ضده بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف قلم الكتاب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض المعارضة مع إلزام المستأنف عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧ سنة ٨١ أحوال شخصية قضائية ، وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بصفته بالمصروفات . وطعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قائمة الرسوم مستندا في ذلك إلى أن دعوى ثبوت الوفاة وإنحصار الإرث لا تعد معلومة إلا إذا حدد نصيب المدعى في الإشهاد بمبلغ معين أو بعين معينة من أعيان التركة ، أما إذا حدد هذا النصيب بنسبة معينة في التركة ، أو بكامل أعيانها اعتبرت مجهولة القيمة ، وإذ خلت صحيفة الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٩ التي صدرت فيها القائمة من بيان قيمة التركة فإنها تكون مجهولة القيمة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن تقدير حصة الوارث في التركة لا يتوقف على القيمة التي يحددها في عريضة الطلب إذ لا إعتداد بإرادة الخصوم في تقدير قيمة الدعوى وإنما تقدر هذه القيمة بحسب ما هو مطلوب فيها فإن كان أمرا أو شيئا غير قابل للتقدير بطبيعته اعتبرت الدعوى غير قابلة للتقدير أما إذا كانت

قيمة الطلب مجهولة في الظاهر وأمكن تقديرها بعد الوقوف على عناصرها اعتبرت الدعوى معلومة القيمة واستحق عليها رسم نسبي طبقا للفقرة رابعا من المادة ٤٩ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وهي تنص على أنه "إذا كان طلب ثبوت الوفاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبي قدره ٢,٥ ٪ من قيمة حصة الطالب في التركة إذا كانت معلومة القيمة" ولما كان النزاع في الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٩ الصادرة فيها قائمة الرسوم يدور حول ثبوت وفاة مورثة المدعين وانحصار الإرث فيهما ، وكانت التركة تنحصر في حصة المورثة في وقفي أمينة نجبية الهامى وقر البيضاء وهي أعيان عقارية وقابلة للتقدير بطبيعتها فإن الدعوى تكون معلومة القيمة وتخضع لقواعد التقدير المبينة في القانون ولا يحول دون ذلك أن الحكم لم يحدد نصيب كل من المدعين في الميراث لأنه متى كان قد قضى بأن الميراث انحصر فيهما وحدهما فإنهما يختصان بكل التركة وهي معلومة القيمة فيستحق الرسم النسبي على مجموع أعيانها ، وإذ انتهى الحكم إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الأصل في الدعاوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وإذا كان المدعيان في الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٩ التي صدرت فيها قائمة الرسوم قد رفعها ضد وزارة الأوقاف يطلبان الحكم بثبوت وفاة مورثتهما المرحومة حكمت فيزيل قويجة وانحصار الإرث فيهما ، وكان الثابت مما جاء بصحيفة هذه الدعوى ومن الكتب المتبادلة بين قلم الكتاب ووزارة الأوقاف أن تركة المورثة المذكورة تنحصر في حصتها في أعيان وقفي أمينة نجبية الهامى وقر البيضاء فإن الدعوى تكون معلومة القيمة وتقدر قيمتها بما يخص المورثة في أعيان هذين الوقفين وتخضع للرسم النسبي طبقا لما قرره المادة ٤٩ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الدعوى مجهولة القيمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور محمد حافظ هريدي، والسيد عبد المنعم الصراف، وسليم راشد أبو زيد، ومحمد سيد  
أحمد حماد.

(٢٦٨)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) وصية . ”القانون الواجب التطبيق“ . قانون .

وفاة الموصى قبل العمل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ . خضوع وصيته لأرجح الآراء  
في مذهب أبي حنيفة .

(ب) وصية . ”الوصية بغير وارث“ . ”تحديد ثلث التركة وفقا لأرجح  
الآراء في الفقه الحنفي“ .

إجماع الحنفية على أن الوصية لغير وارث لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا في حدود  
ثلث التركة بعد سداد ديون التركة وعلى أن الموصى له — يملك من وقت القبول  
مستنداً إلى وقت وفاة الموصى . الراجع مع ذلك عند الحنفية أن العبرة في تقدير الثلث  
الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لا وقت الوفاة ولو كانت الوصية  
بنقود مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان التركة . كل نقص أو هلاك في أعيان التركة —  
في الفترة بين الوفاة والتنفيذ — تكون على الورثة والموصى له وكل زيادة فيها  
تكون للجميع .

١ — متى كان الثابت أن الموصى توفي سنة ١٩٤٤ فإن وصيته لا يحكمها قانون  
الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإنما يحكمها أرجح الآراء في مذهب أبي حنيفة  
على ما تقضى به المادتان ٥٥ من القانون المدني القديم و ٢٨٠ من لأئحة ترتيب  
المحاكم الشرعية .

٢ — إن كان الحنفية قد أجمعوا على أن الوصية لغير وارث لا تنفذ من غير  
إجازة الورثة إلا في حدود ثلث التركة بعد سداد ما يتحمله من ديون وعلى أن

الموصى له يملك الموصى به من وقت القبول مستندا إلى وقت وفاة الموصى مما يستلزم في البادى الظاهر أن تكون العبرة في تحديد قيمة الثلث الذى تخرج منه الوصية هى بقيمته وقت وفاة الموصى وهو ما ورد فى بعض كتب الحنفية دون تقييد له — إلا أن الراجح عندهم هو أن يكون تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذى حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث فى الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص فى قيمة التركة أو هلاك فى بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له وكل زيادة تطرأ على التركة فى هذه الفترة تكون للجميع . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الوصية بنقود مرسله مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان التركة ذلك أن حق الموصى له — بمثل هذه الوصية — يتعلق بجميع التركة ويكون ثلثها على الشيوخ محلا للتنفيذ والعبرة فى تقدير الثلث فى هذا النوع من الوصايا هى أيضا بقيمة الثلث عند القسمة والتنفيذ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٨١ سنة ١٩٥٦ كلى أسيوط على المطعون ضدها الأولى وقال شرحا لها إن المرحوم رمزى مرقص دقيش مورثه هو والمطعون ضدها الأولى توفى فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ وخلف تركته تشمل أطيانا زراعية وأراضى ومبان وأموال مودعة فى البنوك ولما كانت هذه التركة محملة بديون — فقد رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بتعيين مصف لتركة مورثهما المذكور تكون مهمته جرد هذه التركة وتسوية ديونها وإجراء قسمتها بينه وبين المطعون ضدها الأولى ، وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بتعيين

الأستاذ كمال توفيق مصفيا للتركة وكلفته بإيداع قائمة الجرد في أجل حددته وبأن يودع بإجراءات التصفية وحسابات الإدارة بيانا مؤيدا بالمستندات كل ستة شهور وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة باستبدال المطعون ضده الثاني بذلك المصفي لأداء ذات المهمة بعد أن اعتذر عن توليها . وبعد أن أودع المصفي ( المطعون ضده الثاني ) قائمة الجرد قلم كتاب المحكمة نازع الطاعن في هذه القائمة وكان من بين إعتراضاته أن المصفي قدر قيمة الأطنان والمباني بحسب متوسط أسعارها وقت التصفية وكان الواجب أن تقدر هذه القيمة بحسب سعرها في تاريخ وفاة المورث إذ أن التركة محملة بوصية بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه لغير وارث بمقتضى الحكم رقم ١٦٢ سنة ٢٦ ق إستئناف أسيوط الذي قضى بنفاذ هذه الوصية في ثلث التركة، ذلك لأن العبرة في تقدير قيمة الثلث الذي تخرج منه الوصية هو بقيمته وقت وفاة الموصي — وفي ١٥ يناير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بقبول الإعتراضات شكلا وفي الموضوع بإضافة مبلغ ٧٠ ج المودعة بخزانة محكمة مصر الابتدائية إلى أصول التركة واعتبارها مبلغ ١٤٣٢ ج و ٩١٥ م بدلا من ١٣٦٢ ج و ٩١٥ م وإعتداد قائمة الجرد المقدمة من المصفي فيما عدا ذلك — فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٣١٤ سنة ٣٦ ق وتمسك في هذا الإستئناف بوجوب تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بحسب قيمته وقت وفاة الموصي — وفي ١١ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف برفض هذا الإعتراض وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن بالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قرر أن تعيين ثلث التركة الذي تنفذ فيه الوصية لا يكون إلا بعد بيعها وتصفيتها، ذلك أن تعيين النطاق الذي تنفذ فيه الوصية بإجماع الفقه منوط بتقدير التركة عند الوفاة لا بما تباع به وقت التصفية فإذا كانت قيمة التركة وقت التصفية قد زادت أو نقصت عن قيمتها وقت الوفاة فإن هذا النقص أو تلك الزيادة في قيمة التركة لا تؤثر على القدر الذي يجب أن تخرج منه



الوصية لأن الوصية ليست ديناً على التركة ينخضع لما تؤول إليه بعد التصفية وإنما هي حق ملكية يؤول إلى الموصى له أسوة بحق الوارث في التركة ومقتضى هذا أنه كان يتعين على المصنف أن يقدر التركة بقيمتها وقت الوفاة لأنه هو التقدير الذى يعين النطاق الذى تخرج منه الوصية، وإذا كان المصنف قد خالف هذا النظر وقدر قيمة التركة وقت التصفية التى تمت بعد وفاة الموصى ببضعة عشر عاماً وكان الحكم المطعون فيه قد أقره على ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه إذا كان الثابت حسباً سجله الحكم المطعون فيه أن الموصى توفى فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ فإن وصيته لا يحكمها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإنما يحكمها أرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة على ما تقضى به المادتان ٥٥ من القانون المدنى القديم و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وحيث إنه وإن كان الحنفية قد أجمعوا على أن الوصية لغير وارث لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا فى حدود ثلث التركة بعد سداد ما تحمله من ديون وعلى أن الموصى له يملك الموصى به من وقت القبول مستنداً إلى وقت وفاة الموصى مما يستلزم فى البادى الظاهر أن تكون العبرة فى تحديد قيمة الثلث الذى تخرج منه الوصية هى بقيمته وقت وفاة الموصى وهو ما ورد فى بعض كتب الحنفية دون تقييد له — إلا أن الراجح عندهم هو أن يكون تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذى حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه — ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث فى الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص فى قيمة التركة أو هلاك بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له وكل زيادة تطرأ على التركة فى هذه الفترة تكون للجميع — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر ورفض اعتراض الطاعن المؤسس على أن تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية يكون بقيمته وقت وفاة الموصى فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يغير من هذا النظر كون الوصية موضوع النزاع بنقود مرسلة مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان التركة ذلك أن حق الموصى له — بمثل هذه الوصية يتعلق بجميع التركة ويكون ثلثها على الشيوع محلاً للتنفيذ والعبرة فى تقدير الثلث فى هذا النوع من الوصايا

هي أيضا بقيمة الثلث عند القسمة والتنفيذ — لما كان ماتقدم، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قرر أن المادة ٨٩٠ من القانون المدني تبیح المنازعة في صحة الجرد ولا تبیح المنازعة في تقويم المصفي لعنصر من عناصر التركة ، ذلك أن المستفاد من هذه المادة والمادتين ٨٨٨ و ٨٩١ من القانون المدني أنها تلزم المصفي بتقدير قيمة عناصر التركة حتى يكون الجرد صحيحا وإلا جازت المنازعة فيه . وحاصل السبب الثالث أن الحكم خالف القانون حين قرر أن الوصية تعتبر دينا على التركة وأن الورثة يتحملون نتائج إنخفاض قيمة عناصرها أو هلاك بعضها من تاريخ الوفاة ، ذلك أن المقرر أن الموصى له شريك للوارث وليس شريكا للدائنين فلو هلك شيء من التركة قبل القسمة فإنه يهلك على الموصى له والورثة جميعا .

وحيث إن النعي بهذين السببين عديم الجدوى ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول إلى نتيجة . صحيحة فإنه لا يؤثر في سلامته بعد ذلك ماورد بأسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة وبالتالي يكون غير منتج النعي على الحكم بهذين السببين وهو وارد على أسباب زائدة يقوم الحكم بدونها ولما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حامد

( ٢٦٩ )

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ القضائية :

تأمين ” التأمين على الحياة “ . ” شروط عقد التأمين “ . ” إقرار المؤمن بعدم  
وجود مرض “ .

النص في عقد التأمين على بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة إدلائه  
ببيانات خاطئة في إقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها شرط جائز قانونا  
واجب العمل به حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه ، مثال .

متى كان البيان — الخاص بالمرض — في وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل  
سؤال محدد مكتوب فإنه يعتبر جوهريا في نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه  
فإذا أقر المؤمن له بعدم سبق إصابته بمرض الكلى مع ثبوت إصابته به وعلمه  
بذلك — على ما سجله الحكم المطعون فيه — فإن هذا الإقرار من شأنه أن ينتقص  
من تقدير الشركة المؤمنة لحسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فإذا لم يعمل الحكم الشرط  
الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين  
في حالة إدلائه ببيانات خاطئة في إقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم  
التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن للبيان  
الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه فإن الحكم يكون قد خالف القانون  
بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن  
مرض الكلى الذي أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان  
مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك  
— بفرض صحته — لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض في إقراراته  
الواردة في طلب التأمين مادام أن ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٠٥٩ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة على شركة مصر للتأمين ( الطاعنة ) طلبا فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف وقالوا شرحا لها إن ولدهما المرحوم محمد أحمد محروس كان قد أبرم فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مع الشركة الطاعنة وثيقة تأمين على الحياة برقم ١٩٥٩٠ قيمتها ٥٠٠ ج تدفع لورثته عند وفاته . وإذ توفى المؤمن له فى ٦ يونيه سنة ١٩٥٧ وأصبح مبلغ التأمين مستحقا لهما طبقا لشروط وثيقة التأمين باعتبارهما الوارثين الوحيدين له وعملا بنص المادة ٧٥٤ من القانون المدنى فقد طلبا من الشركة المؤمنة أداءه لهما فامتنعت بحجة أن المؤمن له كان قد تعمد إخفاء بيانات جوهرية عنها عند تقديم طلب التأمين . لهذا فقد رفعوا الدعوى عليها بطلب مبلغ التأمين — طلبت الشركة الطاعنة رفض الدعوى إستنادا إلى أن عقد التأمين من العقود التى مبنها حسن النية وصدق الإقرارات التى يوقع عليها المؤمن عليه وأن الغش فيها أو إخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلا وأن نصوص وثيقة التأمين صريحة واضحة فى هذا الخصوص وأن المورث عندما تقدم للتأمين على حياته ووقع على بيانات متعلقة بإجراءات التأمين تعمد إخفاء حقيقة حالته الصحية والأمراض التى كان مصابا بها والتى عجزت بوفاته وهى أمراض لو علمت بها الشركة لما قبلت التأمين على حياته ومن ثم يكون التأمين قد وقع باطلا وغير منتج لآثاره، وركنت الشركة الطاعنة فى دفاعها إلى شهادة طبية صادرة من أحد الأطباء تفيد أن المؤمن له كان مصابا بمرض الكلى وبنوبات عصبية — ومحكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهما مبلغ ٥٠٠ ج قيمة مبلغ التأمين — فاستأنفت هذه الشركة ذلك الحكم وقيد إستئنافها برقم ١٥١ سنة ٧٩ ق القاهرة وأقام المطعون ضدهما إستئنافا فرعيا

طلبا فيه إلزام الشركة الطاعنة بالفوائد القانونية التي كانا قد طلباها أمام محكمة الدرجة الأولى ولم تقض لهما بها وقيد إستئنافهما برقم ١٨٠٨ سنة ٨٠ ق القاهرة . ومحكمة الإستئناف قضت في ١١ يناير سنة ١٩٦٤ في الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف و بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهما مبلغ ٥٠٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨ حتى السداد — طعنت الشركة الطاعنة في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة هذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة شروط عقد التأمين ومخالفة المبادئ القانونية المقررة في نطاق التأمين والخطأ في تطبيقها ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد التأمين لأن المؤمن على حياته لم يكن صادقا فيما قرره لها من بيانات عن الأمراض التي أصابته قبل إبرام عقد التأمين إذ على الرغم مما هو ثابت من الشهادة الطبية التي قدمتها لمحكمة الموضوع من أن المؤمن له كان مريضا بالتهاب حاد في حوض الكلى و بنوبات عصبية فإنه قد أخفى ذلك عن الشركة وذكر في إقراراته التي وقع عليها قبل إبرام الوثيقة أنه لم يسبق له أن أصيب بهذين المرضين . ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن أوضح أن ثمة أمراضا قد انتابت المؤمن له قبل إبرام وثيقة التأمين وأنه أعطى العلاج اللازم لها استخلص من ذلك أن هذه الحالة المرضية كانت عارضة وزالت بمرور الزمن بعد العلاج الذي وصفه له الطبيب ، وأنه وقت تقدمه لإجراء التأمين وعند توقيعه على وثيقته لم يكن به شيء يحاول أن يخفيه أو حقيقة أراد سترها ورتب على ذلك قيام الأثر القانوني لعقد التأمين وإلزام الشركة الطاعنة تبعا لذلك بدفع مبلغ التأمين ، هذا في حين أن إخفاء المؤمن له مرضه بالإلتهاب في حوض الكلى وبنوبات العصبية الصرعية — وادلاءه ببيانات غير صحيحة تنفي إصابته بتلك الأمراض الخطيرة في الحال أو في الماضي ، ذلك من شأنه إظهار الخطر المؤمن منه لشركة التأمين الطاعنة بأقل من حقيقته مما يؤثر في صحة تقديرها لهذا الخطر وقت التعاقد ، وإذا كان عقد التأمين قد اشتمل على نصوص صريحة وأساسية تؤكد — وفقا للقواعد

المستقرة في نطاق التأمين — أنه صادر اعتمادا على صدق الإقرارات الواردة في طلب التأمين الذي أقرفيه طالب التأمين بأن إجاباته مطابقة للحقيقة وليس فيها شيء مخالف لها قد يؤثر على قرار الشركة فيما يختص بقبول طلب التأمين وأنه عالم بأن كل إقرار عار عن الصحة أو به نقص يؤدي إلى إلغاء العقد وقد كتبت عبارة «إلغاء العقد» بالخط البارز فإنه وقد ثبت للمحكمة من الشهادة الطبية المقدمة لها أن المؤمن عليه كان مريضا بمرض الكلى والصرع قبل إبرام العقد على خلاف ما أقربه في طلب التأمين فإنه كان يتعين على المحكمة إعمال شرط العقد الذي يقضى بإلغاء التأمين في هذه الحالة وسقوط حق الورثة تبعا لذلك في المطالبة بمبلغ التأمين، وإذا قضى الحكم المطعون فيه لم بهذا المبلغ فإنه يكون قد خالف القانون بخالفته شروط العقد كما خالف المبادئ القانونية المقررة في نطاق التأمين ولا يشفع للحكم قوله إن حالة المؤمن له الصحية لم تكن وقت مناظرة الطبيب له من الضعف والمرض مما تجعله يخشى سوء العاقبة وأن هذه الحالة كانت عارضة وزالت بالعلاج وبمور الزمن قبل عقد التأمين لأن ذلك كله حتى بفرض صحته لم يكن ليعفى المؤمن عليه من واجب ذكر سبق إصابته بهذه الأمراض طبقا لما تقتضيه وثيقة التأمين وبالتالي فلا يمنع من إعمال الجزاء المنصوص عليه فيها.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض ما تضمنته شهادة الطبيب الذي فحص المؤمن له يوم ٢٣/٤/١٩٥٥ بمناسبة مرضه وما ورد بتقريره في خصوص ذلك وبعد أن سلم بأن المؤمن له كان مريضا بالتهاب حاد بمحوض الكلى . بعد أن سلم الحكم المطعون فيه بذلك أسس قضاءه برفض منازعة شركة التأمين وبإلزامها بمبلغ التأمين المتفق عليه في الوثيقة على قوله "والذي تستخلصه المحكمة من تلك الشهادة وهذا التقرير أن المورث ( المؤمن له ) وقت مناظرة الطبيب له لم تكن حالته الصحية في حالة من الضعف والمرض مما تجعله يخشى سوء العاقبة . وآية ذلك أن التحليل جاء سلبيا وأن صحته كانت متوسطة وكان يمكنه العمل وأنه لم يتردد على الطبيب بعد هذه المدة وكان قد وصف له علاجه مما يؤكد أن حالته هذه كانت عارضة وجاء إعطاء الطبيب ووصفه العلاج لها بلسم شافيا . . . مما يقطع بزوال أثرها . . . وكل أولئك يقطع في إقامة الدليل على أن المورث وقت تقديمه لإجراء التأمين



وعند توقيعه على وثيقة التأمين لم يكن في أمره شيء يحاول أن يخفيه أو أن هناك حقيقة أراد سترها من الشركة". ثم انتهى الحكم إلى القول "أنه متى كان ذلك وهو الثابت فيكون القول من جانب الشركة المستأنفة (الطاعنة) بعدم توافر حسن النية من جانب المورث (المؤمن له) وترديدها أنه أخفى حقيقة أمر مرضه وأن ذلك يبطل التعاقد، فإن هذا القول منها لا تسعفه وقائع الدعوى وما تقدم فيها من مستندات ومن ثم وإزاء عدم تماسك هذا الدفاع على النحو سالف البيان يتعين طرحه جانبا ويكون للعقد أثره القانوني" كما يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أنه أيضا استند في رفض دفاع الشركة الطاعنة إلى أن الشهادة الطبية المقدمة منها تفيد أن الطبيب الذي حررها فخص المؤمن عليه يوم ٢٣/٤/١٩٥٥ وأعطاه العلاج اللازم لحالة التهاب حوض الكلى التي شاهدها به وحالة النوبات العصبية التي ذكر المؤمن عليه للطبيب أنها تتناوب والتي رجح الطبيب أنها نوبات صرعية وأنه إذ كان طلب التأمين الموقع عليه من المؤمن له مؤرخا ٣/١٠/١٩٥٥ أي بعد فخص الطبيب له بمحوالى ستة أشهر فإن الدعوى تكون خلوا من الدليل على أن المؤمن له كان مصابا بهذين المرضين وقت التعاقد — ولما كان يبين من مطالعة وثيقة التأمين المؤرخة ٣/١٠/١٩٥٥ أنه قد نص بالبند الأول منها على أن "هذا التأمين صادر اعتمادا على صدق الإقرارات الواردة بطلب التأمين وجميع المستندات الأخرى الصادرة من المؤمن عليه المتعاقد . . . وأنه إذا استمرت البوليصة سارية المفعول في حياة المؤمن عليه مدة سنتين من تاريخ إصدارها فلا تجوز المنازعة فيها بحجة إخفاء معلومات أو إعطاء بيانات خاطئة في طلب التأمين أو في المستندات الأخرى متى ارتكب ذلك بحسن نية على أنه إذا ثبت سوء النية ولو بعد السنتين سالفتي الذكر حتى مع انعدام التصرفات المنطوية على الغش يصبح التأمين باطلا وجميع الأقساط المدفوعة حقا مكتسبا للشركة بصفة تعويض كشرط جزائي صريح" وقد كتبت "يصبح التأمين باطلا" بخط بارز كما يبين من إقرارات طالب التأمين (مورث المطعون ضدهما) أنه أجاب كتابة على السؤال المطبوع الخاص بالأمراض التي أصيب بها بعبارة (لم أصب بأي مرض) وأجاب على سؤال آخر محدد عما إذا كان قد أصيب بمرض الكلى أو بأمراض أخرى معينة في هذا السؤال بأنه لم يصب بأي مرض منها ووقع في نهاية هذه الإقرارات على إقرار مطبوع نصه (أنا الموقع على هذا أقر بأن إجابتي على

الأسئلة المذكورة أعلاه مطابقة للحقيقة وليس فيها شيء مخالف للحقيقة قد يؤثر على قرار الشركة فيما يختص بقبول طلب التأمين وأنى عالم أن كل إقرار عار عن الصحة أو به نقص يؤدي إلى إلغاء العقد ( وقد كتبت عبارة (إلغاء العقد) بخط كبير وبشكل بارز - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أن المؤمن له كان مريضا قبل إبرام التأمين بنحو ستة شهور بمرض الكلى وعرض نفسه على طبيب لمعالجته من هذا المرض فإن المؤمن له يكون قد تعمد الادلاء ببيان كاذب عن الأمراض التي انتابته في الماضي - ولما كان هذا البيان وقد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فإنه يعتبر جوهريا في نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه وكان إقرار المؤمن له بعدم سبق إصابته بمرض الكلى مع ثبوت إصابته به وعلمه بذلك - على ما سجل الحكم المطعون فيه - من شأنه أن ينتقص من تقدير الشركة المؤمنة لجسامة الخطر المؤمن منه، فإن ذلك الحكم إذ لم يعمل الشرط الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة إدلائه ببيانات خاطئة لإقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها - وهو شرط جائز قانونا وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه - فإن الحكم يكون قد خالف القانون بخالفته شروط العقد مما يستوجب نقضه ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذي أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض في إقراراته الواردة في طلب التأمين ما دام أن ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه وقد ثبت أن مورث المطعون ضدهما قد تعمد الإدلاء ببيان كاذب عن أمراضه السابقة وأخفى عن الشركة سبق إصابته بمرض الكلى ، وإذ كان مشروطا في وثيقة التأمين وفي طلب التأمين المتضمن لإقرارات المؤمن على حياته ( مورث المطعون ضدهما ) والتي أبرم العقد على أساسها أن الجزاء على ذلك هو بطلان العقد مع سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين وكان هذا الشرط جائزا قانونا على ما سلف القول فإن الحكم المستأنف إذ رفض أعماله يكون مخالفا للقانون بما يستوجب إلغاءه والحكم برفض الدعوى .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشيشى .

( ٢٧٠ )

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) تفسير . ” التفسير فى العقود ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها ” .  
نقض .

تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت  
مبارات العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .

( ب ) تفسير . ” التفسير فى العقود ” . محكمة الموضوع .

تفسير محكمة الموضوع غموض نص المحرر . العبارة بما تفيد العبارة  
فى حملتها .

( ج ) وكالة . ” معيار التفرقة بين الوكالة والإيجار ” . إجازة .

معيان التمييز بين الوكالة والإيجار . الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله ، المستأجر  
لا يمثل المؤجر ولا يعمل لحسابه .

( د ) تقادم . ” تقادم مسقط ” . وكالة . ” مسئولية الوكيل عن المبالغ  
التي يحصلها ” .

عدم سريان تقادم المادة ٣٧٥ مدنى على المبالغ التى يقبضها الوكيل لحساب  
موكله ويمتنع عن أدائها ولو كانت ريع عقار للوكيل . تقادمها بخمس عشرة سنة .  
عدم سريان هذا التقادم ما دامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بين  
الوكيل والموكل .

١ — تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع فلها أن تقرر معناها  
على أى وجه تفهمه من صيغتها وتراه متفقاً مع قصد المتعاقدين ولا رقابة لمحكمة



النقض عليها في ذلك ما دامت عبارات العقد تحمل المعنى الذي أخذت به . فإذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت ما عناه المتعاقدان من عبارات الاتفاق — المختلف على تكييفه — مستعينة في ذلك بالظروف التي أحاطت بتحريرها وورده إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلاً ثم أنزلت عليه الحكم القانوني الصحيح — فليس لمحكمة النقض عليها من سبيل .

٢ — العبرة عند تفسير محكمة الموضوع لما غمض من نصوص المحرر هي بما تفيد عبارتها في جملتها لا بما تفيد عبارة معينة منها .

٣ — مما يميز عقد الوكالة عن عقد الإيجار أن الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله في حين أن المستأجر لا يمثل المؤجر ولا يعمل لحسابه .

٤ — لا يسرى التقادم الجمعي المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني إلا بالنسبة للحقوق الدورية المتجددة ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدائها له ، ولو كانت هذه المبالغ عبارة عن ريع عقار للموكل وكل الوكيل في تحصيله وإنما يتقدم حق الموكل في مطالبة الوكيل بهذه المبالغ بخمس عشرة سنة ولا يسرى التقادم بالنسبة لهذا الحق ما دامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بينهما .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٠٤ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة على الطاعن بصحيفة أعلنت إليه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ طلبوا فيها الحكم بفسخ عقد الاتفاق المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٥٧٩ ج و ٥٠٠ م ولكل من المطعون ضدهم

الثانية والثالثة والرابعة ٢٢٨ ج و ٧٥٠ م وقالوا شرحا لدعواهم إنه بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ توفى المرحوم محمود عبد المجيد سالم عن ورثته الشرعيين وهم المطعون ضدهم والطاعن وآخرون وترك عقارات كائنة ببندر المنصورة، وأنه في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أبرم عقد إتفاق بين الورثة جميعها نص بالبند الثانى منه على أن ينتفع الطاعن انتفاعا مطلقا من ريع ومنفعة وإستغلال بنصيب المطعون عليهم وباقي الورثة ومقداره ٢١ ط من ٢٤ ط على الشيوع في جميع الأملاك الموضحة بعقد الاتفاق نظير مبلغ صافي قدره ٤٣ ج يدفعه لهم في نهاية كل شهر، يخص المطعون ضده الأول فيه سبعة جنيهاً ويخص كل من المطعون ضدهن الثانية والثالثة والرابعة ٢ ج و ٥٠٠ م على أن يلتزم الطاعن دون سواه بدفع جميع مطلوبات الحكومة من رسوم العوائد والحفر والمجارى وقيمة استهلاك المياه البلدية ومصاريف الإصلاحات البسيطة بشرط ألا تزيد على عشرة جنيهاً في السنة وأنه بوفاء والدتهم المرحومة هانم إبراهيم سالم بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ آل إليهم ما كان يخصها في المبلغ سالف الذكر وقدره خمسة جنيهاً شهريا فأصبح نصيب المطعون ضده الأول ٧٧١ ق ونصيب كل من المطعون ضدهن الأخريات ٢٨٥ ق ٢٨٥ ق ٢٨٥ ق ٢٨٥ ق ٢٨٥ ق، وأنه في أوائل سنة ١٩٥٧ أقام الطاعن من مال الورثة عمارة جديدة بشارع الدكتور سعيد بالمنصورة محل عمارة قديمة قام بهدمها فترتب على ذلك زيادة المبلغ الواجب عليه دفعه لهم شهريا . وأنه إذ كان الطاعن لم يدفع لهم شيئا مما يستحقونه في ذمته بمقتضى عقد الاتفاق آنف الذكر فقد أئذروه رسميا بأداء جميع تلك المبالغ خلال أسبوع وإلا حق لهم الإلتجاء إلى القضاء بطلب فسخ عقد الإتفاق المذكور وإلزامه بدفع المبالغ المستحقة لهم في ذمته، وإذ لم يستجب لهذا الإنذار فقد أقاموا عليه هذه الدعوى بطلب فسخ عقد الإتفاق سالف الذكر وإلزامه بأن يؤدي لهم المبلغ المطالب به وهو يمثل المستحق لهم عن المدة من تاريخ إنشاء العمارة في شهر فبراير سنة ١٩٥٧ حتى إبريل سنة ١٩٦٢ — وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ تقدم المطعون ضدهم إلى قاضى محكمة المنصورة الابتدائية طالبين منه إصدار أمر بإلزام الطاعن بأن يؤدي لهم مبلغ ١٨٠٩ ج و ١٠٦ م منه ٨٧٢ ج و ٢٦٠ م لأولهم و ٣١٢ ج و ٣٠٠ م لكل من الثلاثة الأخريات، وذلك باعتبار أن هذا المبلغ يمثل المستحق لهم من تاريخ عقد الإتفاق آنف الذكر إلى آخر يناير سنة ١٩٥٧، فرفض طلب أمر

الأداء وحددت جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢ لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ١٠٣٨ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة. وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٧ قررت المحكمة ضمها للدعوى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد - دفع الطاعن الدعويين بأن عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون ضدهم إنما هو عقد إيجار قام الورثة بموجبه بتأجير حصتهم في العقارات الموروثة إليه نظير أجرة شهرية محددة مع التصريح له بالتأجير من الباطن ورتب على دفاعه هذا أن الدعوى تكون في حقيقتها دعوى إخلاء للتأجير في سداد الأجرة وتخضع بالتالي لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وإذ لم تتبع الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٥ منه فإن الدعوى تكون غير مقبولة، كما رتب الطاعن على ذلك سقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بما استحق من الأجرة قبل ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ لتقادمه بخمس سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٥ مدني وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بعدم قبول الدعويين وبقبولهما ورفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بالريع المستحق عن المدة السابقة على ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير لاحتساب ما هو مستحق لكل من المطعون ضدهم من ريع العقارات المخلفة عن مورثهم وفقاً للشروط المدونة في عقد الاتفاق المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وذلك منذ إبرامه حتى نهاية شهر أبريل سنة ١٩٦٢ ولا احتساب ما عسى أن يكون قد طرأ من زيادة في ريع العقار الكائن بشارع سعيد وما خص كل مدع فيها ومرعاة ما آل لكل منهم بالميراث عن والدته - وقطعت المحكمة في أسباب حكمها هذا بأن العقد محل النزاع هو عقد وكالة وليس إيجاراً. إستأنف الطاعن هذا الحكم فيما تضمنه من قضاء قطعي وأسس إستئنافه على أن عقد الاتفاق المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ هو عقد إيجار وليس عقد وكالة كما كيفته محكمة أول درجة وأن من حقه تبعاً لذلك أن يدفع الدعوى بالدفعين اللذين رفضتهما تلك المحكمة، وقيد الإستئناف برقم ٢٩٨ سنة ١٥ ق المنصورة ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في الحكم الاستئنافي المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها.



وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم استند في تكييفه لعقد الإلتفاق المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأنه عقد وكالة وليس إيجارا على ما قاله من أن البند السادس من هذا العقد قد ورد به أن المطعون ضدهم وكلوا الطاعن في مباشرة شئونهم المتصلة بأعيان التركة فهو وكيل عنهم في تحصيل الأجرة وفي رفع الدعاوى على المستأجرين، مع أنه لم يأت ذكر إطلاقا في هذا البند للإيجار وتحصيله ولا لرفع الدعاوى على المستأجرين وإنما نص على حق الطاعن في تحصيل الإيجار من مستأجرى أعيان التركة في البند الثاني وهو البند الذي أعطى الطاعن حق الانتفاع المطلق بجميع أعيان التركة من ريع ومنفعة واستغلال نظير أجر إجمالى صافى قدره ٤٣ ج يدفعه للمطعون ضدهم شهريا على أن يتحمل الطاعن مصاريف التحصيل ومصاريف التقاضى ورسوم العوائد والخفر والمجارى وثمان المياہ ومصاريف الإصلاحات البسيطة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات وهو ما يتنافى مع الوكالة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه، هذا إلى أنه قد خالف الثابت بعقد الإلتفاق حين قرر أن البند السابع منه ينحول للمطعون ضدهم مطالبة واضعى اليد على التركة بحصتهم في الريع إذا تقاعس الطاعن عن تحصيلها شهرين، متتالين ذلك أن نص هذا البند صريح في أن المسئول عن السداد للمطعون ضدهم ولباقى الورثة هو الطاعن وليس واضعى اليد وأن حق الورثة في إتخاذ الاجراءات وتوقيع الجز التحفظى إنما يكون تجاه الطاعن وحده وليس تجاه واضعى اليد وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أسند إلى إلتفاق ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ما ليس فيه واستخلص نتائج من مصادر لا وجود لها في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه استند في تكييف عقد الإلتفاق المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأنه عقد وكالة وليس إيجارا على قوله ” وحيث إنه بالرجوع إلى نصوص عقد الإلتفاق يبين أنه بموجبه اتفق المدعى عليه ( الطاعن ) مع سائر ورثة والده على أن ” ينتفع بنصيبهم وهو واحد وعشرون قيراطا الانتفاع المطلق بريع ومنفعة واستغلال حصتهم على الشيوع في جميع الأملاك الموضحة فيه “ بمبلغ إجمالى

قدره ٤٣ ج شهريا يقسم بينهم وفقا للخصص المبينة فيه — وجاء بالبند الثاني "أنه من المتفق عليه بين الطرفين أنه عند تحرير عقود إيجار مستقبلا لمستأجرين جدد يجب أن يوضح الطرف الأول (الطاعن) نصيب أفراد الطرف الثاني (المطعون ضدهم وباقي الورثة) وهو الواحد وعشرون قيراطا وكذلك في إيصالات تحصيل الإيجار وللطرف الأول أن يوقع عنهم بصفته كما هو موضح بالبند السادس — وذكر في هذا البند الأخير أنه "بموجب هذا قد وكل أفراد الطرف الثاني الطرف الأول في مباشرة عموم كافة شئونهم ... " ثم نص في البند الخامس على أن أفراد الطرف الثاني قد صرحوا وفوضوا الطرف الأول بطلب إخلاء السكان كلهم أو بعضهم بدون أدنى مسئولية عليهم ... وأنه في حالة زيادة ريع الملك عن المبلغ المتفق عليه فيكون لصالح جميع الورثة كل بنصيبه وأخيرا جاء بالبند السابع "أنه إذا تأخر الطرف الأول عن دفع المبلغ المتفق عليه مدة شهرين متوالين يكون مسئولا عن كافة العطل والضرر ولكل فرد من أفراد الطرف الثاني حق الانفراد باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل نصيبه في الريع — وحيث أنه على هدى ما تقدم ترى المحكمة أن ذلك الاتفاق محل المنازعة غريب تماما عن عقد الإيجار ولا يعدو إلا أن يكون عقد وكالة بالإدارة وإدعاء المدعى عليه (الطاعن) بأنه مستأجر أصلي مصرح له بالتأجير من الباطن يناقضه التزامه بتوضيح أنصبة الورثة في عقود الإيجار التي يبرمها وفي إيصالات التحصيل التي يحررها ولا يستقيم مع التصريح لكل من الورثة بتحصيل نصيبه في الريع إذا لم يدفع له المدعى عليه حصته شهرين متتاليين . كما أنه يتعارض مع النص على اقتسام الورثة — كل بقدر نصيبه — ما يحدث من زيادة في الريع ويتنافى مع التصريح للمدعى عليه وتفويضه في طلب إخلاء السكان ، إذ لو كان مستأجرا فعلا لما احتاج إلى مثل هذا التصريح والتفويض ولا يفوت المحكمة الإشارة في هذا الشأن إلى أنها قد التزمت فيما تقدم القواعد التي قررتها محكمة النقض وحاصلها أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملايساتها وبما تضمنته العقود من عبارات مستهدية بالظروف التي أحاطت بتحريرها " وقد أخذ الحكم المطعون فيه بتلك الأسباب وأضاف إليها ما يأتي "أن عبارات العقد واضحة الدلالة على أن العقد في حقيقته عقد وكالة أُناب بمقتضاه



المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) المستأنف (الطاعن) في إدارة حصتهم الموروثة عن والدهم في العقارات الموضحة بهذا العقد وبالشروط المبينة فيه . فقد نص<sup>١</sup> في البند الثاني على أن المستأنف يوقع على إيصالات الأجرة التي يسلمها لمستأجرى الأعيان المشتركة نيابة عن المستأنف ضدهم وبصفته الموضحة بالبند السادس من العقد وقد أشير في هذا البند إلى هذه الصفة وهي أن المستأنف ضدهم قد وكلوا المستأنف في مباشرة شئونهم المتصلة بأعيان التركة فهو وكيل عنهم في تحصيل الأجرة وفي رفع الدعاوى على المستأجرين وغيرهم ممن ينازعون الورثة في هذه التركة وليس هذا شأن المستأجر كما يزعم المستأنف ، كما أشير في نفس البند إلى حق المستأنف ضدهم في مطالبة واضعى اليد على التركة بحصتهم في الربيع إذا تقاعس المستأنف عن تحصيلها شهرين متتاليين “ ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه حين قرر أن الطاعن وكيل عن المطعون ضدهم في تحصيل الأجرة وفي رفع الدعاوى على المستأجرين فقد كان هذا القول من قبيل الاستخلاص مما نص عليه في البند الثاني من أن الطاعن يوقع عنهم بصفته الموضحة بالبند السادس وهي صفة الوكيل عنهم كما أفصح عنها البند السادس بجلاء ، ولما كانت عبارات هذين البندين كما وردت فيهما وكما نقلها الحكم المطعون فيه نقلاً أميناً ، تؤدي إلى هذا الذي استخلصه الحكم منها ، وكانت أيضاً عبارات البند السابع تحتل المعنى الذي حصله منها الحكم وهو أن هذا البند ينحول لكل واحد من المطعون ضدهم الحق في مطالبة واضعى اليد على أعيان التركة بحصته في الربيع في حالة تقاعس الطاعن عن تحصيلها شهرين متتاليين — لما كان ذلك ، فإن ما يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد ومخالفة للثابت في عقد الاتفاق يكون على غير أساس . وإذا كان تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع فلها أن تقرر معناها على أى وجه تفهمه من صيغتها وتراه متفقاً مع قصد المتعاقدين ولإرقابة المحكمة النقض عليها في ذلك مادامت عبارات العقد تحتل المعنى الذى أخذت به وكانت عبارات نصوص عقد الاتفاق — المختلف على تكييفه — التى أوردها الحكمان الابتدائي والمطعون فيه تؤدي إلى ما استخلصته المحكمة منها من أن العلاقة بين الطرفين إنما هي علاقة وكالة وليست علاقة إيجارية ، إذ أن مما يميز عقد الوكالة عن عقد الإيجار أن الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله في حين أن المستأجر لا يمثل المؤجر ولا يعمل لحسابه ، ومتى



كانت عبارات العقد صريحة في أن الطاعن يعمل لحساب المطعون ضدهم فإن هذا العقد لا يكون إيجارا ، ولا يقدح في ذلك ورود بعض عبارات في البند الثاني يبدو ظاهرها متعارضا مع هذا التكييف إذ العبرة عند تفسير محكمة الموضوع لما غمض من نصوص المحرر هي بما تفيد عباراتها في جملتها لا بما تفيد عبارة معينة منها . ومتى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت ما عناه المتعاقدان من هذه العبارات مستعينة في ذلك بالظروف التي أحاطت بتحريرها وورده إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عملا ثم أنزلت عليه الحكم القانوني الصحيح فليس لمحكمة النقض عليها من سبيل .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دلت أمام محكمة الاستئناف على خطأ الحكم الابتدائي في اعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة وكالة وليست علاقة إيجارية بالأدلة الآتية ( ١ ) أن المبلغ الذي إلتمز الطاعن بدفعه شهريا للورثة يزيد على جملة الربيع المتحصل من أعيان التركة مما لا يقبل معه أن يكون الطاعن في أداء هذا المبلغ مجرد وكيل لأن الوكيل لا يلتزم بأن يدفع لموكله أكثر مما قام بتحصيله ( ٢ ) أن تحديد ما إلتمز الطاعن بأدائه للورثة بمبلغ معين ينفي عنه صفة الوكيل ( ٣ ) أن النص في البند السابع على حق الورثة في توقيع الججز التحفظي يدل على أن العلاقة بينهم وبين الطاعن إنما هي علاقة إيجارية لأن هذا الحق لا يمنح أبدا لمستحق الربيع ( ٤ ) ما ورد في البند الخامس من تخويل الطاعن وحده الحق في طلب إخلاء السكان بدون أدنى مسئولية على المطعون ضدهم وبمصاريف على حسابه ودون أن يكون له الرجوع عليهم بأي فرق أو خصم عند خلو أي محل أو شقة ، كل ذلك يقطع بأنه مستأجر أصلي ( ٥ ) أنه لو كانت العلاقة علاقة وكالة لانتهد بقوة القانون عملا بالمادة ٧١٤ من القانون المدني ب وفاة المرحومة هانم إبراهيم والدة المطعون ضدهم وال مرحوم محمد محمود عبد المجيد أخيه ، فاستمرار العلاقة رغم وفاة هذين دليل على أنها علاقة إيجارية ، ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذه الأدلة مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان الطاعن قد ادعى أمام محكمة الاستئناف أن المبلغ الذي إلتمز بدفعه للورثة ومن بينهم المطعون ضدهم وهو

٤٣ ج شهر يا يزيد على ريع نصيبهم في أعيان التركة إلا أنه لم يقدم للتدليل على صحة هذا الادعاء سوى كشفين مبين بهما الإيجار السنوي للأعيان والمصروفات، أولهما عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٦ والثاني من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠. وإذا كان هذان الكشفان من صنع الطاعن ولا توقيع عليهما سواء من المستأجرين أو من الورثة كما لا يوجد في الأوراق ما يدل على أن هؤلاء الورثة قد أقروا أمام المحكمة سواء في هذه الدعوى أو في دعوى الحراسة بصحة البيانات الواردة في هذين الكشفين فإنه لا يمكن محاجة المطعون ضدهم بهما ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عنهما ولم يعن بالرد عليهما — على أنه حتى لو ثبت أن المبلغ الذي التزم الطاعن بدفعه للمطعون ضدهم يزيد في أية سنة على حصتهم في الربيع في هذه السنة فإن ذلك لا يقدح في اعتبار العلاقة علاقة وكالة ما دام العقد المبرم بينهم وبينه صريحاً في اعتبارها كذلك وإنما كل ما يترتب على ذلك هو عدم التزام الطاعن بأن يؤدي لهم أكثر مما حصله لحسابهم إذ لا يلزم الوكيل بأن يرد للوكيل أكثر مما كسبه لحسابه. أما عن الأمر الثاني الذي يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه فقد تضمن هذا الحكم الرد عليه بما أورده في أسبابه من أن عقد الاتفاق نص في بنده الخامس على أنه في حالة زيادة الربيع عن المبلغ المتفق عليه تكون الزيادة لصالح جميع الورثة كل بقدر نصيبه الأمر الذي يجعل تحديد المبلغ الذي التزم الطاعن بدفعه للمطعون ضدهم قابلاً للزيادة في حالة زيادة الربيع عليه. كذلك تضمن الحكم الرد على الدليل الثالث بما قاله من أن ما نص عليه في البند السابع من تحويل الورثة الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية بما فيها توقيع الجزاءات تحفظاً لتحصيل نصيبهم في الربيع مقصود به تحويلهم اتخاذ هذه الإجراءات قبل مستأجري أعيان التركة وليس قبل الطاعن — والأمر الرابع غير صحيح ذلك أن حقيقة ما تضمنه البند الخامس هو كما نقله الحكم الابتدائي نقلاً صحيحاً، أن الورثة قد فوضوا الطاعن في طلب إخلاء السكان كلهم أو بعضهم دوزاً أن يحرموا أنفسهم من استعمال هذا الحق ومثل هذا التفويض هو مما يجوز أن تشمل الوكالة ولا يتعارض معها بل هو يؤكدها — أما عن الأمر الأخير فهو غير متبع فيما أراد الطاعن الاستدلال به عليه ذلك أن وفاة والده المطعون ضدهم وأخيه لا يترتب عليها

إلا إنهاء الوكالة بالنسبة إليهما فقط ولو كان سند التوكيل واحدا — وإذا كان يبين مما تقدم أن ما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه من دفاع الطاعن إنما كان وجه دفاع غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها ذلك الحكم وليس من شأنه أن تتغير به هذه النتيجة فإن عدم الرد عليه لا يعتبر قصورا مبطلا للحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب، ذلك أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي حتى فيما تضمنه من رفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة عن المدة السابقة على ٢٨/١٠/١٩٥٧ مع أن الحكم الابتدائي قد أخطأ فيما أقام عليه قضاءه برفض هذا الدفع من أن المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا تنطبق على الريع الذي يطالب به المطعون ضدهم، ذلك أن نص هذه المادة صريح في سريانه على كل حق دوري متجدد دون تفرقة بين حق وآخر وهو بهذا العموم يسرى على الريع باعتباره حقا دوريا متجددا . وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ولم يرد على ما قاله الطاعن عن خطأ هذه الأسباب فإنه يكون مخطئا في القانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه رد على الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة عن المدة السابقة على ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني بقوله "إن هذا التقادم لا يسرى إلا على الديون الدورية المتجددة وأنه لما كان ما يطالب به المدعون (المطعون ضدهم) في هذه الدعوى هو الريع المستحق لهم عن العقارات الخلفة عن مورثهم والذي أجرى المدعى عليه (الطاعن) تحصيله فمن ثم يكون الدفع بالتقادم الخمسى غير مصادف لمحله وخلق بالرفض" — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون. ذلك أن التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني



لا يسرى إلا بالنسبة للحقوق الدورية المتجددة ومن ثم فلا يسرى على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدائها له ، ولو كانت هذه المبالغ عبارة عن ريع عقار للموكل وكل الوكيل في تحصيله ، وإنما يتقدم حق الموكل في مطالبة الوكيل بهذه المبالغ بخمس عشرة سنة ولا يسرى التقدم بالنسبة لهذا الحق ما دامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بينهما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد

( ٢٧١ )

### الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) خبرة . " بطلان عمل الخبير " . محكمة الموضوع . نقض . " أسباب الطعن " .

الدفع ببطلان أعمال الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . خبرة . حكم . " تسييب كاف " .

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون التي وجهت إليه .

(ج) إثبات . " الإثبات بالكتابة " . " مبدأ ثبوت بالكتابة " .

شرط الاحتجاج بالكتابة صدورها عن وقعها أو من نائبه . اعتبار المحرر مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه : أن يكون صادرا من الخصم المطلوب الإثبات عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته .

١ - الدفع ببطلان أعمال الخبير هو مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع فإن لم يبدأ أمامها فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ ونقض ١٩٦٦/٤/٧ بمجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٧٠١ و ٨٣٤ على التوالي .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

٣ — يشترط للاحتجاج بالكتابة أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه كما يشترط في المحرر كي يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أن يكون صادرا كذلك من الخصم المطلوب الاثبات عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تتحصل في أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ استأجر الطاعن من المرحوم سند بسطا مورث المطعون ضدهم أطيانا زراعية مساحتها ٣٩ ف و ٥ ط و ٩ س لقاء أجرة سنوية قدرها ٩٦١ ج وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥ استصدر هذا المورث من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمرا يقضى بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٤٨٠ ج و ٥٠٠ م قيمة الأجرة المستحقة عن نصف هذه المساحة عن سنة ١٩٥٥ الزراعية كما استصدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ أمرا مماثلا عن أجرة سنة ١٩٥٦ الزراعية . عارض الطاعن في كلا الأمرين بالدعويين ١٣١٣ سنة ١٩٥٥ و ٢٢٤٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة طالبا إلغاءهما تأسيسا على أنه لم يزرع من المساحة المؤجرة خلال ستنى النزاع سوى ١٤ ف و ١٠ ط وأن الباقي في وضع يد آخرين لاصلة لهم وأنه على هذا الأساس قد أوفى المورث مبلغ ٥٥٥ ج و ٤٤٣ م زيادة عن الأجرة المستحقة عن هاتين السنتين و انتهى إلى إقامة دعوى فرعية بطلب رد هذا المبلغ وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بنذب خير محاسب لتصفية الحساب بين الطرفين فباشر



الخبير مأموريته وقدم تقريراً خلص فيه إلى أن الإيجار المستحق عن سقى النزاع يبلغ ٩٦١ ج سدد الطاعن منه مبلغ ٥٩٧ ج و ٩٧٦ م فيكون الباقي في ذمته هو مبلغ ٣٦٣ ج و ٢٤ م وإذ أبدى الطاعن اعتراضات على هذا التقرير قضت المحكمة في ١٩ مارس سنة ١٩٦١ بإعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق هذه الاعتراضات وتصفية الحساب بين الطرفين على هدى ما يكشف عنه التحقيق فقام الخبير بما كلف به وقدم تقريراً أورد فيه (أولاً) أن المساحة التي يستأجرها الطاعن هي ١٩ ف و ١٤ ط و ١٦ س تمثل نصف المساحة الواردة بعقد الإيجار وفقاً لقرار التجنيب الصادر من لجنة الإصلاح الزراعي ومستندات الطاعن الدالة على استمرار وضع يده عليها حتى آخر سنة ١٩٥٦ الزراعية وأنه إذا كان ثمة مستأجرون من الباطن فإنهم من باطنه وينفرد بالمسؤولية عنهم (ثانياً) أنه لم يقدّم دليل على تنفيذ الأمر الصادر بضم زراعة الفول المحجوز عليها لصالح مورث المطعون ضدهم أو على استلام هذا الأخير لمحصولها وأصر الخبير على تأكيد ماورد بتقريره السابق. وفي ٦ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة في موضوع الدعوى بتعديل أمرى الأداء المعارض فيهما وإلزام المعارض (الطاعن) بأن يؤدي للمعارض ضده (مورث المطعون ضدهم) مبلغ ٣٦٣ ج و ٢٤ م وبرفض الدعوى الفرعية — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٥٧٤ سنة ٧٩ ق . وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ودفع المطعون ضدهم في مذكرتهم بعدم قبول الطعن لبطلان إعلانهم به وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض الدفع وصحمت على رأيها السابق وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضدهم أسسوا دفعهم ببطلان الطعن على أن إعلانهم به قد وقع باطلاً لتوجيهه إليهم في مكتب محاميهم مع أنه كان يجب إعلانه إليهم بحملة في آخر موطن كان لمورثهم حسباً تقضى المادة ٣٨٣ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أنه يبين من أوراق إعلان الطعن أن الطاعن وجه في يوم ٢٩ من يولييه سنة ١٩٦٥ إعلان الطعن إلى المورث المحكوم له في موطنه بشارع العزيز عثمان رقم ٦ بالزمالك ، ولما أجاب المحضر بأن المراد إعلانه

قد توفي قام الطاعن في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بإعلان الورثة بجملة في هذا الموطن ذاته، ثم أعلنهم فرادى في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥ بمكتب محاميهم الأستاذ سامي عازر جبران الحاضر عنهم في هذا الطعن وبذلك يكون غير صحيح ما أقيم عليه الدفع من أن الورثة لم يعلنوا بجملة في آخر موطن كان لمورثهم، لما كان ذلك، وكان الورثة لم يتمسكوا ببطلان إعلانهم في مكتب محاميهم علاوة على انتفاء مصلحتهم في التمسك بهذا البطلان بعد أن قدموا مذكرتهم في الميعاد القانوني وحضروا بمحاميهم أمام هذه المحكمة فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، ذلك أنه اعتمد في قضائه على ما ورد بتقرير الخبير الذي أهدت إليه المأمورية حالة أن هذا الخبير لم يقوم بتحقيق المساحة التي كان الطاعن يضع اليد عليها فعلا في سنتي النزاع وفقا لما ورد بمنطوق الحكم الصادر بنده إذ لم ينتقل الخبير لمعاينة أعيان النزاع ولم يسمع شهودا أو يرجع إلى مستندات الطاعن الدالة على اغتصاب الغير لجزء منها كما أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الذين يضعون اليد على جزء من الأطنان المؤجرة يستأجرون من باطن الطاعن الذي لم يخطر المؤجر بهذا التأجير حالة أن المساحة التي قرر الحكم أن الطاعن قد أجزاها للغير وقدرها هـ ف و ع ط تشمل القدر المغتصب الذي ثبت وجود قضية بشأنه بين مورث المطعون ضدهم وانحروا بذلك يكون الحكم قد التفت عن وجوب التمييز بين المساحة المغتصبة والمساحة المؤجرة للغير من الباطن واللتين يجب استبعادهما لأسباب تختلف في الأولى عنها في الثانية .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الخاص بالطعن على عمل الخبير بأنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن قد قصر دفاعه أمام محكمة الموضوع على مناقشة الأسباب التي استند إليها الخبير في تقريره والمنازعة في صحة النتيجة التي انتهى إليها دون أن يتمسك ببطلان أعماله بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنده. لما كان ذلك، وكان الدفع ببطلان أعمال الخبير هو مما يجب التمسك



به أمام محكمة الموضوع فإن لم يبد أمامها فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — والنعي: مردود في شقة الثاني بأنه متى كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد، استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير وإذا كان الخبير قد انتهى إلى أن المساحة التي يدعي الطاعن وضع يد الغير عليها مؤجرة من باطنه لهم مستنداً في ذلك إلى أقوال الطاعن الثابتة في محاضر أعمال الخبير وإلى المستندات التي تناولها في تقريره وهذه المستندات وتلك الأقوال من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها وكانت المحكمة قد اعتمدت تقرير الخبير لسلامة الأسباب التي بنى عليها وجعلت منها أسباباً لها وقررت أن المستندات التي قدمها إليها الطاعن لإثبات منازعة الغير لمورث المطعون ضدهم في جزء من الأرض المؤجرة ليس منها ما يدحض النتيجة التي خلص إليها الخبير، وكان هذا الذي قرره الحكم عن تلك المستندات لا مخالفة فيه للثابت فيها لأنها وإن دلت على وجود نزاع قضائي بين المورث وآخر بشأن قدر من الأطنان المؤجرة إلا أنه ليس فيها ما يدل على أن هذا المنازع قد وضع يده فعلاً على ذلك القدر، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإثبات والقصور في التسييب وعدم ابتناؤه على أساس قانوني سليم، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم لمحكمة الموضوع ما يدل على سبق قيام مورث المطعون ضدهم بتوقيع الحجز على محصول الفول المملوك له والناجم من زراعته وتعيين على يوسف وكيل المورث حارساً عليها وأن هذا الأخير استصدر أمراً بضمها وقدم الطاعن إقراراً كتابياً صادراً من الحارس يفيد قيامه بجمع المحصول وتسليمه لعل الطحاوي وكيل زراعة المورث. لكن المحكمة أطرحت هذا الإقرار لصدر إقرار آخر من نفس الحارس يفيد تسليم الزراعة المحجوز عليها للطاعن مع أنه كان يجب عليها أخذ المورث بالإقرار الكتابي الصادر من وكيله أو اعتبار هذا الإقرار في القليل مبدأً ثبوتاً بالكتابة يجعل الادعاء قريب الاحتمال ويستتبع إحالة الدعوى إلى التحقيق — وإذا لم تفعل ذلك فإنها تكون قد خالفت قواعد الإثبات .



وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يشترط للاحتجاج بالكتابة أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه كما يشترط في المحرر كي يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة أن يكون صادرا كذلك من الخصم المطلوب الاثبات عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته، ولما كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد أن على يوسف كان وكلاء لمورث المطعون ضدهم عند تحرير الإقرار المراد الاستدلال به عليهم فإنه لا يجوز للطاعن الاحتجاج عليهم بهذا الإقرار كدليل كتابي كامل أو كمبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينه، وإذا أطرحت المحكمة هذا الإقرار لتناقضه مع إقرار آخر صادر من الشخص نفسه وقضت في الدعوى على أساس ما أثبتته الخبر من أنه لم يقدم دليل على تنفيذ الأمر الصادر بضم المحصول المحجوز عليه لصالح مورث المطعون ضدهم أو على إستلامه له، فإن المحكمة تكون قد باشرت سلطتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها ويكون النعى على حكمها بكل ما تضمنته هذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشير  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٧٢ )

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) دفع . ” الدفع بالإحالة للارتباط ” .

الدفع بطلب الإحالة للارتباط بعد التكلم في موضوع الدعوى بالطعن بالصورية  
ثم صدور العقد موضوع الدعوى في مرض الموت . سقوط الحق في الدفع بطلب  
الإحالة عملاً بالمادة ١٧٣ مرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

( ب ) دفع . ” الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى ” . بطلان .  
دعوى .

إبداء الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى بعد التكلم في موضوع الدعوى .  
سقوط الحق في الدفع عملاً بالمادة ١٤١ مرافعات .

( ج ) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . تزوير . ” التحقيق بطريق  
المضاهاة ” .

قاضى الموضوع غير ملزم بالالتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو بجمع  
الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تسكف وقائع الدعوى ومقتداتها لتكوين عقيدته .  
للقاضى أن يحكم بصحة الورقة أو بردها وطلاتها بشرط بيان الظروف أو القرائن  
التي استند إليها . له الاعتماد على المضاهاة التي يجريها بنفسه دون أن يتقيد بأوراق  
المضاهاة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ مرافعات .

١ — إذا افتتح الطاعن دفاعه في الدعوى — أمام محكمة الموضوع — بالطعن  
في عقد البيع — موضوع الدعوى — بالصورية وطلب الإحالة إلى التحقيق

لإثباتها فلما أجابته المحكمة إلى ذلك تنازل عن هذا الدفاع وتمسك بصدور العقد من مورثته في مرض الموت فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صدور البيع في مرض موت البائعة، وبعد سماع الشهود دفع الطاعن في آخر جلسات المرافعة بالدعوة إلى محكمة القاهرة الابتدائية لقيام دعوى أخرى أمامها مرتبطة بها، فإن الطاعن يكون قد أبدى دفعه بطلب الإحالة بعد أن تكلم في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه فيه مما يسقط حقه في الدفع بطلب الإحالة عملاً بالمادة ١٣٣ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ — إذا لم يبد الطاعن دفعه ببطلان صحيفة إفتتاح الدعوى لبطلان إعلانيها إلا في آخر جلسات المرافعة وبعد أن تكلم في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه فيها فإن حقه في هذا الدفع يسقط — عملاً بنص المادة ١٤١ من قانون المرافعات .

٣ — قاضى الموضوع غير ملزم بالإلتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم فإن كانت كافية لتكوين هذه العقيدة جاز له أن يحكم بصحة الورقة أو أن يحكم بردها وبطلانها إذا ظهر له بجلاء أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وذلك على ما تنقضى به المادتان ٢٦٢ و ٢٩٠ من قانون المرافعات وكل ما يطلبه القانون في هذه الحالة أن يبين في حكمه الظروف والقرائن التي استبان منها ذلك ومن ثم فلقاضى الموضوع أن يعتمد في تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو في الأوراق المدعى بتزويرها وعلى المضاهاة التي يجريها بنفسه على ما هو مقدم في الدعوى من أوراق يثبت له — مما له من سلطة التقدير — أنها صادرة ممن تشهد عليه دون التقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إذ أن محل التقيد بها إنما يكون عندما تلجأ المحكمة إلى التحقيق بالمضاهاة بواسطة الخبراء .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما على أختهما المرحومة توحيدة على إبراهيم "زوجة الطاعن" الدعوى رقم ١٤١ سنة ١٩٦١ كلى المنصورة وطلبا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٠ والمتضمن بيعها لهما حصة قدرها ١٥ من ٢٤ قيراطا فى المنزل المبين فى العقد مقابل ثمن قدره ألفان من الجنيهات أقرت بقبضه . وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦١ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليها ، فعجل المطعون ضدهما الدعوى مختصمين فيها الطاعن باعتباره وارثا معهما للبائنة . طعن الطاعن فى العقد بالصورية فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الصورية المدعاة . وبالحلقة المحددة للتحقيق تنازل الطاعن عن هذا الدفاع وتمسك بأن التصرف صدر من مورثته فى مرض موتها فأحالت المحكمة الدعوى مرة أخرى للتحقيق ليثبت الطاعن أن عقد البيع موضوع الدعوى صدر من البائنة فى مرض موتها ولينفى المطعون ضدهما ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع الدعوى رقم ٩٩٠ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة لارتباطها بها كما دفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى على أساس أنها أعلنت للمورثة المدعى عليها وهى متوفاة وبتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة المنصورة الابتدائية برفض الدفع بطلب الإحالة والدفع ببطلان صحيفة الدعوى وبرفض الطعن المبدى من المدعى عليه بصدد التصرف فى مرض موت مورثته وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٠ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٧٥ سنة ١٤ ق وقدم لتلك المحكمة ورقة تضمنت إقرارا مكتوبا نسب للمطعون ضده

الثاني التوقيع عليه بامضائه وتضمن أنه وأخته المطعون ضدها الأولى إنتهزا فرصة اشتداد المرض على البائعة فحملها على التوقيع على عقد البيع دون أن تقبض منهما ثمنًا ، فطعن المطعون ضده الثاني في ورقة هذا الإقرار بالتزوير وسلك في ذلك طريق الإدعاء به وبعد أن أعلن صحيفة شواهد قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٤ بقبول شواهد التزوير شكلا وبرد وبطلان الإقرار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦١ و برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه كان قد طلب من المحكمة الابتدائية إحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع الدعوى رقم ١١٠ مدنى كلى القاهرة التى أقيمت عليه من المطعون ضدهما بطلب صحة ونفاذ عقد بيع آخر تضمن بيع المورثة لهما منزلا كائنا بمدينة القاهرة وبني دفعه بالإحالة على تشابه الظروف التى صدر فيها العقدان وعلى تماثل دفاعه في الدعويين بما يتوافر معه — حسب قوله — إتحاد الخصوم والموضوع والسبب ويتحقق بالإحالة حسن سير العدالة . كما أنه دفع الدعوى أمام تلك المحكمة ببطلان صحيفة افتتاحها تأسيسا على أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى على البائعة بعد موتها إذ أعلننا صحيفتها في ٨ فبراير سنة ١٩٦١ في حين أنها توفيت في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ على ما هو ثابت من شهادة النشريح المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والى كانت مودعة ملف الدعوى ولما كانت الدعوى قد رفعت على ميت فقد بطلت صحيفتها ولا يزيل هذا البطلان الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليها لأنه لم يرد على دعوى رفعت صحيحة ، وإذ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذين الدفعين وأيدتها محكمة الاستئناف في ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بما أورده الحكم الابتدائي الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه من قوله ” وحيث إن الدفع بطلب الإحالة



للارتباط بحسب نص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات يجب إبداءه بعد الدفع بعدم الاختصاص وقبل الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور وقبل إبداء أى دفاع فى الدعوى أو الطلب العارض الموجه إليه الدفع وإلا سقط الحق فيه فمن ثم يكون حق المدعى عليه فى إبدائه قد سقط إذ لم يتقدم بهذا الدفع إلا بالجلسة الأخيرة وبعد إبداء دفاعه فى موضوع الدعوى "وهذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون ويكفى وحده لرفض هذا الدفع بصرف النظر عن باقى الأسباب التى استند إليها الحكم فى رفضه ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الابتدائية المودعة ملف الطعن أن الطاعن افتتح دفاعه فى الدعوى بالطعن فى العقد بالصورية وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثباتها فلما أجابته المحكمة إلى ذلك تنازل عن هذا الدفاع وتمسك بصدور العقد من مورثته فى مرض موتها فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صدور البيع فى مرض موت البائعة وبعد أن سمعت شهود الطرفين دفع الطاعن فى آخر جلسات المرافعة بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لقيام دعوى أخرى أمامها مرتبطة بها . وإذ كان ذلك ، فإن الطاعن يكون قد أبدى دفعه بطلب الإحالة بعد أن تكلم فى موضوع الدعوى وأبدى دفاعه فيه وهو ما يسقط حقه فى الدفع بطلب الإحالة عملاً بنص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . والنعى فى شقه الثانى مردود بما أورده الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه من قوله " متى كان الثابت أن المدهيين طلبوا بالجلسة الأولى انقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليها وعجلت الدعوى بإعلان للمدعى عليه باعتباره وارثاً لها فى ١٩٦١/٤/٥ وأجاب على الدعوى بالتكلم فى موضوعها دون التمسك ببطلان صحيفة الدعوى مما يشف عن تنازله عن التمسك بهذا البطلان " وقوله " ولهذا أوجب المشرع إبداء الدفع الشككية قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فى الإدلاء بها فنص فى المادة ١٤١ مرافعات على أن الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب إبداءه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أى طلب أو دفاع فيها أو فى الطلب العارض وإلا سقط الحق فيه " وهذا الذى أورده الحكم لا يخالفه فيه للقانون ويكفى بذاته لرفض الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى لبطلان إعلانها ، ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن لم يبد هذا الدفع إلا فى آخر جلسات المرافعة بعد أن تكلم فى موضوع الدعوى وأبدى



دفاعه فيها وهو ما يسقط حقه في هذا الدفع عملاً بنص المادة ١٤١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وإذا كان ذلك، فإن ما ذكره الطاعن عن تقديم شهادة تشريح ظاهر فيها تاريخ الوفاة — على فرض صحته — يصبح عديم الجدوى ما دام أنه لم يتمسك بالدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور في الوقت المناسب ، ومن ثم يكون النعي في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برد وبطلان الورقة التي تضمنت إقرار المطعون ضده الثاني بصورية البيع على نتيجة مضاهاة أجزتها المحكمة الاستئنافية بنفسها على أوراق تخيرتها من ملف الدعوى ، وهي مضاهاة قاصرة عن بلوغ الهدف منها لأن الأوراق التي أجزت المحكمة المضاهاة عليها لم تكن معدة لإثبات شخصية صاحب التوقيع عليها فضلاً عن احتمال التنويع والتغيير في الخط . وإذا كانت محكمة الاستئناف لم تستكتب مدعى التزوير أمامها ورفضت إحالة الدعوى إلى أهل الخبرة لإجراء المضاهاة وغفلت عن دفاع الطاعن القائم على أساس أنه كان قد قدم الصورة الفوتوغرافية لذلك الإقرار للمحكمة الابتدائية ورغم ذلك لم يطعن عليه مدعى التزوير بأي مطعن مما يفيد تسليمه بصحته، إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه اعتمد فيما اعتمد عليه في إثبات تزوير ورقة الإقرار على قوله إنه ليس من المعقول أن يوقع الطاعن بالتزوير على هذا الإقرار بصورية البيع بعد أن كان قد رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . وهذا القول من الحكم ينطوي على مخالفة للثابت في الأوراق لأن الإقرار المطعون فيه بالتزوير يحمل تاريخ أول يناير سنة ١٩٦١ في حين أن الدعوى رفعت إلى المحكمة الابتدائية في ٨ فبراير سنة ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن قاضي الموضوع غير ملزم بالالتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم فإن كانت كافية لتكوين هذه العقيدة جازله أن يحكم بصحة

الورقة أو أن يحكم بردها و بطلانها إذا ظهر له بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وذلك على ما تقضى به المادتان ٢٦٢ و ٢٩٠ من قانون المرافعات وكل ما يطلبه القانون منه في هذه الحالة هو أن يبين في حكمه الظروف والقرائن التي استبان منها ذلك . ومن ثم فلقاضى الموضوع أن يعتمد في تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو في الأوراق المدعى بتزويرها وعلى المضاهاة التي يجريها بنفسه على ما هو مقدم في الدعوى من أوراق يثبت له — بما له من سلطة التقدير — أنها صادرة ممن تشهد عليه دون التقييد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إذ أن محل التقييد بها إنما يكون عندما تلجأ المحكمة إلى التحقيق بالمضاهاة بواسطة الخبراء — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في هذه الدعوى لم تر بها حاجة للأمر بالتحقيق بالمضاهاة لظهور تزوير إمضاء المطعون ضده الثانى على الورقة المدعى بتزويرها للعين المجردة إذا ما قورنت بتوقيعاته الثابتة على تقرير الطعن بالتزوير وعقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وإيصال إستلام المستندات المدون على حافظة بها وهى كلها من أوراق الدعوى ومعترف بها من المطعون ضده الثانى الموقع عليها وقد اطمأنت المحكمة إلى صحة توقيعه عليها فإن ما ينعاه الطاعن في شأن الأوراق التى اختارتها المحكمة للمضاهاة يكون في غير محله . وإذ كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت تزوير ورقة الإقرار المنسوب صدوره للمطعون ضده الثانى يتضمن إطراح كل ما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من حجج للتدليل على صحة هذا الإقرار ومنها عدم طعن مدعى التزوير على الصورة الفوتوغرافية لورقة الإقرار المقدمة للمحكمة الابتدائية فإن النعى على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون على غير أساس . والنعى في شقه الثانى مردود بأن محكمة الاستئناف إذ أقامت قضاءها برد و بطلان ورقة الإقرار المنسوب صدوره للمطعون ضده الثانى على نتيجة المضاهاة التى أجرتها بنفسها وكانت أسبابها التى ساقتها في هذا الشأن سائغة ومؤدية إلى النتيجة التى انتهت إليها فإن ما ذكرته بعد ذلك في شأن تلك الورقة كان استطرادا زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ومن ثم يكون النعى عليه في هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، ومجد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٢٧٣ )

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دفع . ”الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة“ . استئناف .  
”الأثر الناقل للإستئناف“ . دعوى .

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، موضوعي . قبوله يترتب عليه أن يخسر المدعى دعواه ، واستنفاد محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها . استئنافه ، يطرح الدعوى بما احتوته . عدم جواز رد الدعوى إلى محكمة أول درجة متى ألفت محكمة الإستئناف هذا القضاء .

(ب) شركات . ”شركات مساهمة“ . ”الجمعية العمومية للمساهمين“ .  
”دعوة الجمعية العمومية للانعقاد“ .

وجوب دعوة المساهمين بخطابات موصى عليها لحضور اجتماع الجمعية العمومية تلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال إذا كانت جميع الأسهم اسمية .

(ج) شركات . ”شركات مساهمة“ . ”بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين“ . بطلان .

بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تـم بالطريق الذي رسمه القانون . م ١٠٢ من القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ .

(د) شركات . ”شركات مساهمة“ . ”دعوة الجمعية العمومية للانعقاد“ .  
”تحويل سلطة مجلس الإدارة لوزارة التجارة“ . بطلان .

تحويل وزارة التجارة والصناعة سلطة مجلس إدارة الشركة في بعض الحالات .  
عدم اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانونا لعقد الجمعية العمومية بدعوة مدير مصلحة الشركات بناء على طلب الحائزين لأكثر من عشر رأس مال الشركة الذي يمثل جميعه في أسهم اسمية . مقتضاه بطلان ما تصدره الجمعية من قرارات إعمالا لحكم المادة ١٠٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .



١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة هو في حقيقته دفع موضوعي يقصد به — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها ، وتستنفد محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها في الفصل في موضوع النزاع ويطرح الاستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى أن تعيدها لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها (١) .

٢ — عرض القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٤٤ منه لبيان حالات عقد الجمعية العمومية للشركات المساهمة ، فقضى بأن دعوتها وجوبية مرة على الأقل كل سنة ، وأن لمجلس الإدارة دعوتها كلما رأى ذلك ، وأنه يتعين عليه دعوتها إذا طلب ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال . وبين القانون المذكور بعجز المادة المشار إليها والمادة ٤٥ التالية لها لإجراءات توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية ، فقضى بأن هذه الدعوة توجه إلى المساهمين بإعلان في صحيفتين يوميتين ويجوز أن توجه إليهم بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم إسمية مما مفاده أنه إذا توافر شرط إسمية الأسهم جميعا وكان مجلس الإدارة يصدد الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية تلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال فإنه يجب عليه أن يوجهها بخطابات موصى عليها .

٣ — تنص المادة ١٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه ”يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون“ . ومؤدى هذا النص مرتبطا بأحكام المادتين ٤٤ و ٤٥ من ذات القانون هو بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذي رسمه القانون .

٤ — أضاف القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هي المادة ٩٩ مكرر خولت مدير عام مصلحة الشركات بوزارة

(١) راجع قض جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ الطعن ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ١٠٨ .

التجارة والصناعة بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في حالات منها أن تكون الدعوة بناء على طلب عدد من المساهمين الحائزين لعشر رأس المال . ومفاد ذلك وعلى ما جاء بالمذكرة الشارحة للمادة ٩٩ المشار إليها أن وزارة التجارة والصناعة خولت سلطة مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص لدراء المخاطر التي قد يتعرض لها المساهمون إذا ما تراخى مجلس الإدارة عن القيام بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية رغم جدية طلبهم . ولأن المادة المذكورة تقضى بوجوب اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانونا لعقد الجمعية العمومية ، فإنه يتعين إعمال حكم المادة ١٠٢ من القانون المذكور في هذه الحالة والتي تقضى ببطلاق كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون إذا تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الإعلان في الصحف ولم توجه بخطابات موصى عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده بصفته مصفيا لشركة النيل للسبينا أقام الدعوى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦٠ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنة وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له بصفته المذكورة مبلغ ٧٧٥ ج ، وقال شرحا لدعواه إن الطاعنة اشتركت مع آخرين في تأسيس الشركة المشار إليها واكتتبت في ٢٥٠ منها من أسهمها بجملة ثمنها ١٠٠٠ ج دفعت منه عند الاكتتاب مبلغ ٢٥٠ ج والتزمت بدفع الباقي في المواعيد التي يحددها مجلس إدارة الشركة . وإذا قررت الجمعية العمومية لمساهمي هذه الشركة في جلستها المنعقدة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ تصفيتها وعبته مصفيا لها وخولته حقوق مجلس إدارة الشركة فقد أعلن المساهمين بالموعد الذي حدده لسداد باقي ثمن أسهمهم المكتب فيها وطالب الطاعنة على هذا الأساس بأن

تدفع له مبلغ ٧٥٠ ج قيمة باقى أسهمها بالإضافة إلى مصاريف اكتتابها فى هذه الأسهم وقدرها ٢٥ ج ، ولما امتنعت عن السداد أقام عليها هذه الدعوى بطلباته الآتية الذكر . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٢٤ لسنة ٨٠ ق ، وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده بصفته المبلغ المطالب به . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون ، ونقول فى بيانه إن الحكم الابتدائى قضى بقبول الدفع المقدم منها وبعدم قبول الدعوى ، وإذ رفع المطعون ضده بصفته استئنافا عن هذا الحكم وطلب إلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، فإن ولاية محكمة الاستئناف تكون قد تحددت بالفصل فى ذلك الدفع دون موضوع الدعوى ومن ثم فإنه كان يتعين عليها وقد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى أن تعيدها لمحكمة أول درجة للفصل فيها ، إلا أنها فصلت فى الموضوع دون أن يكون مطروحا عليها وفوتت بذلك على الخصوم إحدى درجتى التقاضى مما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة هو فى حقيقته دفع موضوعى يقصد به — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفد محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع ويطرح الاستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى أن تعيدها لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . ولما



كان الثابت أن الطاعنة دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية بتصفية الشركة وبتعيين المطعون ضده مصفياً لها قد وقع باطلاً لأنه صدر في جلسة انعقدت بناء على دعوة وجهت إلى المساهمين بطريق النشر في الصحف بينما يتطلب القانون توجيهها إليهم بخطابات موصى عليها ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى ، وإذا يعد هذا الدفع في حقيقته دفعا موضوعيا ، فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده بصفته بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وقبول الدعوى يكون إذ عرض في قضائه لموضوع الدعوى وفصل فيه قد التزم صحيح القانون ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في باقى أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن انعقاد الجمعية العمومية لمساهمي شركة النيل للسينما بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قد تم بناء على طلب شركة مصر للتمثيل والسينما باعتبارها حائزة لعشر رأس المال ولأن جميع أسهم الشركة المطعون عليها اسمية فإنه كان يجب توجيه الدعوة إلى المساهمين لعقد الجمعية العمومية بخطابات موصى عليها وذلك وفقاً لما تقضى به المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا وجهت الدعوة بطريق الإعلان في الصحف فإن انعقاد الجمعية يكون قد وقع باطلاً . ولا يغير من ذلك أن تكون الإدارة العامة لمصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة هي التي وجهت الدعوة لهذا الاجتماع تطبيقاً للمادة ٩٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ إذ أن هذه المادة توجب اتباع جميع الأوضاع والإجراءات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر انعقاد الجمعية العمومية في التاريخ السالف بيانه صحيحاً ورتب على ذلك صحة قرار تصفية الشركة الذي صدر فيه واعتبار المطعون ضده ذا صفة في تمثيلها مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ عرض في المادة ٤٤ منه لبيان حالات عقد الجمعية العمومية للشركات المساهمة ، فقضى

يأن دعوتها وجوبية مرة على الأقل كل سنة ، وأن لمجلس الإدارة دعوتها كلما رأى ذلك ، وأنه يتعين عليه دعوتها إذا طلب ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال . وبين القانون المذكور بعجز المادة المشار إليها والمادة ٤٥ التالية لها لإجراءات توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية ، فقرر بأن هذه الدعوة توجه إلى المساهمين بإعلان في صحيفتين يوميتين ويجوز أن توجه إليهم بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم إسمية ، مما مفاده أنه إذا توافر شرط إسمية الأسهم جميعها وكان مجلس الإدارة يصدد الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لتلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال فإنه يجب عليه أن يوجهها بخطابات موصى عليها . ولما كانت المادة ١٠٢ من القانون المشار إليه قد نصت على أنه ” يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون “ فإن مؤدى هذا النص مرتبطا بالأحكام السابق بيانها هو بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذي رسمه القانون .

وإذا أضاف القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه هي المادة ٩٩ مكرر خولت مديراً عام مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في حالات منها أن تكون الدعوة بناء على طلب عدد من المساهمين الحائزين لعشر رأس مال الشركة ، وكان مفاد ذلك وعلى ما جاء بالمذكرة الشارحة للمادة ٩٩ المشار إليها أن وزارة التجارة والصناعة خولت سلطة مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص لدراء المخاطر التي قد يتعرض لها المساهمون إذا ما تراخى مجلس الإدارة عن القيام بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية رغم جدية طلبهم ، وإذا تقضى المادة المذكورة بوجوب اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً لعقد الجمعية العمومية ، فإنه يتعين إعمال حكم المادة ١٠٢ المشار إليها في هذه الحالة إذ ما تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الإعلان في الصحف ولم توجه بخطابات موصى عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من قرارات الحكم المطعون فيه أن الجمعية العمومية لشركة النيل للسنيما قد انعقدت في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدعوة من مدير مصلحة الشركات بناء على طلب شركة مصر للتمثيل والسنيما الحائزة لأكثر

من عشر رأس مال الشركة الذي يمثل جميعه في أسهم إسمية وأن هذه الدعوة تمت بطريق الاعلان في الصحف ولم توجه بخطابات موصى عليها ، وكان الحكم قد جعل لمدير مصلحة الشركات حق توجيه الدعوة في هذه الحالة بطريق النشر في الصحف ، ولم يراع القواعد المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٩٩ مكرر من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ من وجوب توجيه الدعوة بخطابات موصى عليها على الوجه المتقدم بيانه ، وإذ رتب الحكم على ذلك صحة القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بتصفية الشركة وتعيين المطعون ضده مصفيا لها واعتبره ذا صفة في رفع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وثمان زكريا .

( ٢٧٤ )

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

فصل الحكم في مسألة كلية شاملة يحوز حجية الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم  
في شأن حق جزئى يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها  
بالحكم السابق .

( ب ) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

العبارة في اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة أو حكما في كل من الدعويين .

١ - يحوز الحكم الذى يفصل في مسألة كلية شاملة - على ما جرى به قضاء  
محكمة النقض - حجية الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم في شأن حق جزئى  
يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها بالحكم السابق<sup>(١)</sup> .  
فإذا كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة نفى عن الطاعنين الحق في طلب  
الإخلاء للضرورة الملجئة استنادا إلى صحة شرط وارد في عقد الإيجار المعقود بين  
المطعون عليه ومورث الطاعنين - والذى يلتزم الطاعنين باحترامه باعتبارهم خلفا  
عاما - وكان الفصل بالحكم السابق على هذا النحو وإن تناول حقا جزئيا هو طلب  
الإخلاء للضرورة الملجئة لدى أحد الطاعنين إلا أنه فصل في ذات الوقت في مسألة  
كلية شاملة هي صحة الشرط الوارد في عقد الإيجار مما يمتنع معه على نفس  
الخصوم التنازع في حق جزئى آخر يندرج ضمن هذه المسألة ، فإنه متى كان يبين

(١) راجع نقض جلسة ٦ / ٦ / ١٩٦٣ الطعن ٢١٥ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفنى

مما حصله الحكم المطعون فيه أن الدعوى الحالية تندرج ضمن المسألة الكلية الشاملة التي فصل فيها بالدعوى السابقة فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون إذ اعتبر الدعويين متحدثين سببا .

٢- العبرة في اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة أو حكما في كل من الدعويين ، فإذا كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى السابقة أن الطاعنين قد أقاموها بصفقتهم ورثة المؤجر وحلوا محله في عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون عليه كما أقاموا الدعوى الحالية بهذه الصفة نفسها فإن ماقرره الحكم في هذا الخصوص من اتحاد الخصوم في كل من الدعويين يكون صحيحا في القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٦٢ سنة ٦٠ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليه وطلبوا الحكم بإخلائه من المكان المؤجر له من مورثهم إستنادا إلى ضرورة ملجئة لدى ابن الطاعنة الثالثة في شغل المكان المذكور بسبب نقله إلى القاهرة وذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ قبل تعديله بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٦٥ . وأثناء نظر الدعوى أضاف الطاعنون إلى طلباتهم طلب بطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٤/٨/٢١ المعقود بين مورثهم وبين المطعون عليه والمؤرخ ١٩٤٤/٨/٢١ واحتياطيا بطلانه فيما احتواه من شرط عدم توقيت مدة الإيجار وسريان العقد طوال العمل بقوانين الإيجار الإستثنائية . واستندوا في هذين الطلبين إلى أن البند الثانى من العقد قد ورد به ” ليس لـمالك ولا لـأى فرد من أفراد عائلته الحق في مطالبة الساكن ( المطعون عليه ) بإخلاء المنزل لسكنهم الشخصى أو لـأى سبب آخر

طول مدة إرتباط إيجارات المنازل بقوانين وقتية تخص الإخلاء أو خلافه وذلك نظير رفع الأجرة الشهرية عن ما يقتضيه الأمر العسكرى وهى سبعة جنيهاً وسبعون قرشاً إلى عشرة جنيهاً " وإلى أن إعمال هذا البند إما أن يبطل العقد جميعه لعدم توقيت مدة الانتفاع أو يبطل هذا الشرط وحده فيجوز طلب الإخلاء للضرورة الملجئة التى قامت لدى ابن الطاعنة الثالثة بسبب نقله إلى القاهرة وحاجته لشغل المكان المؤجر. دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة ، وأمس هذا الدفع على أنه بعد وفاة المؤجر الأصلى أقام ورثته وهم الطاعنون الدعوى المشار إليها استناداً إلى قيام ضرورة ملجئة لدى الطاعن الأول لشغل المكان المؤجر بسبب نقله إلى القاهرة وقد قضى برفضها تأسيساً على صحة الشرط الوارد فى عقد الإيجار . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ قضت المحكمة الابتدائية بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٤٣٦ سنة ٧٧ ق وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطاعنون بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الظعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت وأيها السابق .

وحيث إن الظعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه ، يقول الطاعنون فى بيان الوجه الثالث إن الحكم المطعون فيه اعتبر كلا من الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة والدعوى الحالية قد اتحدتا سبباً تأسيساً على أن الحكم الصادر برفض الدعوى الأولى قد فصل فى مسألة كلية شاملة هى صحة ما احتواه عقد الإيجار من شرط تضمن تنازل المؤجر عن حقه فى شغل المكان المؤجر بسبب الضرورة الملجئة سواء بالنسبة له أو لأفراد عائلته مما يجعل طلب الإخلاء فى الدعوى الحالية بسبب الضرورة الملجئة لدى الطاعنة الثالثة ليشغل أحد أولادها المكان المؤجر متحداً من حيث السبب مع الدعوى الأولى لدخوله فى المسألة الكلية الشاملة التى فصل فيها بالدعوى السابقة . هذا فى حين أن السبب مختلف فى كل من الدعويتين إذ أن السبب



في الدعوى الأولى كان قيام ضرورة ملجئة لدى الطاعن الأول لشغل المكان المؤجر بنفسه بينما السبب في الدعوى الحالية هو بطلان عقد الإيجار فيما احتواه من شرط عدم توقيت مدة الانتفاع بالعين المؤجرة . كما أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة قضى برفض دعوى الإخلاء مقيماً قضاءه على دعائين أولاهما انتفاء الضرورة لدى الطاعن الأول لشغل المكان المؤجر وثانيهما ضرورة احترام الشرط الوارد في عقد الإيجار من تنازل المؤجر عن حقه في الإخلاء للضرورة الملجئة سواء بالنسبة له أو لأفراد عائلته في شغل المكان المؤجر ولا تحوز أسباب الحكم المجمية إلا بالنسبة للدعامة الأولى لكفايتها لحمل قضائه دون الدعامة الثانية التي لم يكن في حاجة إليها .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية من الحكم في الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥١ مدنى القاهرة أن الطاعنين أقاموها بطلب إخلاء المطعمون عليه من العين المؤجرة إستناداً إلى عقد الإيجار المعقود بين مورثهم وبينه وأن ضرورة ملجئة قامت لدى الطاعن الأول لشغل المكان المؤجر بنفسه بسبب نقله إلى القاهرة ، فدفع المطعمون عليه الدعوى بأنه اتفق في عقد الإيجار على زيادة أجرة المكان عن أجرة المثل مقابل تنازل المؤجر عن الحق في طلب إخلاء المكان المؤجر بسبب الضرورة الملجئة سواء بالنسبة له أو لأفراد أسرته طوال مدة العمل بقوانين الإيجار الاستثنائية ، وأن هذا الشرط الوارد في عقد الإيجار أقر الطاعنون بصحته بعد وفاة مورثهم بأن تقاضوا زيادة جديدة في الأجرة ، كما دفع المطعمون عليه بأن الطاعن الأول لم تقم لديه ضرورة ملجئة لشغل المكان المؤجر . وقد قضى الحكم الصادر في هذه الدعوى برفضها تأسيساً على صحة الشرط الوارد في العقد السالف الإشارة إليه وأن مورث الطاعنين ظل يتقاضى الزيادة في الأجرة عن أجرة المثل كما تقاضى الطاعنون زيادة جديدة مقابل احترامهم هذا الشرط فلا يقبل منهم طلب إخلاء المكان المؤجر للمطعمون عليه بدعوى أن الطاعن الأول يرغب في شغله في حين أنه يقيم في مسكن ثبت وجوده فيه . وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه باتحاد السبب في كل من الدعوى الحالية والدعوى السابقة إستناداً إلى أن سبب الإخلاء في النزاع الحالى وهو الضرورة الملجئة لدى الطاعنة الثالثة لشغل المكان المؤجر

للطعون عليه بأحد أولادها يندرج في عموم المسألة الكلية التي فصل فيها بالحكم السابق في أسبابه وهي صحة ما تضمنه عقد الإيجار المعقود بين المطعون عليه ومورث الطاعنين والذي يلزم ورثته باحترامه باعتباره خلفا عاما له وتنازل بمقتضاه المؤجر من حقه في شغل المكان المؤجر للضرورة الملجئة لنفسه أو لأحد أفراد أسرته مقابل زيادة في أجرة المثل، وإلى أن هذه الأسباب تحوز حجية الأمر المقضي لاتصالها بمنطوق الحكم إتصالا وثيقا، وكان الحكم الذي يفصل في مسألة كلية شاملة يحوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجية الأمر المقضي بين الخصوم أنفسهم في شأن أي حق جزئي متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفاؤها بالحكم السابق، وإذ نفى الحكم الصادر في الدعوى السابقة عن الطاعنين الحق في طلب الإخلاء للضرورة الملجئة إستنادا إلى صحة الشرط الوارد في عقد الإيجار المعقود بين المطعون عليه ومورث الطاعنين والذي يلزم الطاعنون باحترامه باعتباره خلفا عاما، وكان الفصل بالحكم السابق على هذا النحو وإن تناول حقا جزئيا هو طلب الإخلاء للضرورة الملجئة لدى الطاعن الأول إلا أنه فصل في ذات الوقت في مسألة كلية شاملة هي صحة الشرط الوارد في عقد الإيجار مما يمتنع معه على نفس الخصوم التنازع في حق جزئي آخر يندرج ضمن هذه المسألة. لما كان ذلك، وكان بين مما حصله الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم أن الدعوى الحالية تدرج ضمن المسألة الكلية الشاملة التي فصل فيها بالدعوى السابقة، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون إذ اعتبر الدعويين متحدتين سببا ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين يقولون في بيان الوجهين الأول والثاني إن الحكم المطعون فيه اعتبر أن كلا من الدعوى السابقة والدعوى الحالية قد اتحدتا خصوما لأن الخصوم في الدعوى الأولى هم بذاتهم في الدعوى الحالية ورثة المؤجر كما اتحدت الدعويان موضوعا لأن محل الدعوى الأولى كان إخلاء العين المؤجرة للطعون عليه كما أن الموضوع في النزاع الحالي هو إخلاء العين ذاتها، هذا في حين أن الخصوم وإن اتحدوا في أشخاصهم في كل من الدعويين إلا أنه قد اختلفت صفاتهم إذ أنهم أقاموا الدعوى الأولى — التي يلزمهم القانون برفعها باسمهم جميعا — لمصلحة قامت لدى الطاعن الأول بينما أقاموا جميعا الدعوى الحالية لمصلحة قامت لدى

ابن الطاعنة الثالثة لقيام ضرورة ملجئة لديه في شغل المكان المؤجر للمطعون عليه، كذلك فإن موضوع الدعوى السابقة كان إخلاء العين المؤجرة بينما موضوع الدعوى الحالية هو بطلان عقد الإيجار أو بطلانه فيما احتواه من شرط عدم توقيت مدة الإيجار .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه باتحاد الخصوم استنادا إلى أنهم هم أنفسهم ورثة المؤجر في كل من الدعويين وأن صفاتهم لم تتغير . ولما كانت العبرة في اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة أو حكما في كل من الدعويين، وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة أن الطاعنين قد أقاموها بصفتهم ورثة المؤجر وحلوا محله في عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون عليه الأول كما أقاموا الدعوى الحالية بهذه الصفة نفسها فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص من اتحاد الخصوم في كل من الدعويين يكون صحيحا في القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله . والنعى بالوجه الثانى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى باتحاد المحل في كل من الدعويين استنادا إلى أنه إخلاء ذات العين المؤجرة للمطعون عليه في كل منهما . ولما كان هذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى يقوم على اعتبارات سائغة فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .



## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هندی ، ومجد نوار الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود ، ومجد أبو حمزة مندور .

( ٢٧٥ )

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . " ضريبة العوائد " . عوائد . " عوائد الأملاك " .

الضريبة المفروضة على العقارات المبنية بمدينة القاهرة . مقدارها . تعديل حدود المدينة .  
سريان ذات الضريبة على العقارات المدخلة في الحدود الجديدة .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " تعدل حدود مدينة القاهرة كما هو مبين على الرسم وكشف الحدود المرافق لهذا القانون " وتصدير الكشف المرافق بعبارة " كشف تعديل حدود نطاق بلدية وعوائد أملاك مدينة القاهرة " يدل على سريان ضريبة العوائد المربوطة على الأملاك الكائنة بمدينة القاهرة على تلك التي دخلت ضمن حدودها طبقا للقانون والرسم وكشف الحدود المرفقين به . وإذا كانت العقارات — محل النزاع — قد اشتملها الرسم والكشف المشار إليهما وأدخلت في حدود مدينة القاهرة ، وكانت الضريبة المفروضة على العقارات المبنية بمدينة القاهرة هي ١٠٪ من القيمة الإيجارية ، فإن هذه النسبة تسرى على العقارات المدخلة ويجوز تقدير قيمتها على هذا الأساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مراقبة ضرائب الجيزة قدرت تركة المرحوم عثمان محمد بقله

المتوفى في ١٩٥٦/٣/٢٢ بمبلغ ١٢٨٢٠٩ ج و ٨٠٤ م وإذ اعترض الورثة — المطعون عليهم — على هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٦/١٠ أصدرت قرارها بتقدير التركة بمبلغ ١١٣٩٢٢ ج و ١٢٤ م فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٧ الجيزة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبين إلغاءه وتقدير عناصر التركة بمبلغ ٦٨٩٧٨ ج و ٦٥٢ م كما أقامت المصلحة الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٥٧ الجيزة الابتدائية ضد الورثة بالطعن فيه طالبة إلغاءه وتأييد تقدير مراقبة الجيزة لصافي تركة المورث. وبتاريخ ١٩٥٩/١/٣ حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعهما برفضهما وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت كل خصم بمصاريف طعنه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه. فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٢ سنة ٧٦ ق ، كما استأنفته المصلحة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠١ سنة ٧٦ ق . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين. وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٦ حكمت بقبول الاستئناف الأصلي والمقابل شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل فريق بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم المطعون فيه ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض تقديرات مراقبة ضرائب الجيزة لقيمة العقارات المبنية المملوكة لمورث المطعون عليهم الكائنة بالجيزة — التي ضمت لحدود مدينة القاهرة — والتي قدرت بالتطبيق لحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ مستندا في ذلك إلى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ عدل ربط عوائد تلك العقارات من ١٢٪ إلى ١٠٪ من القيمة التجارية ، ولم يعتد بالكتاب الإداري الصادر من البلدية في ١٩٥٦/٧/٢٢ ، والذي يفيد أن ضريبة الأملاك على العقارات

المبينة التي ضمت لحدود بلدية القاهرة من مديرية الجيزة باقية على حالها بنسبة ١٢٪ من القيمة التجارية ولم تعدل حتى سنة ١٩٥٩ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ لم ينظم فرض العوائد على العقارات المبينة وإنما نظم فقط حدود مدينة القاهرة طبقاً للرسم وكشف الحدود المرافقين لهذا القانون ، ولما كانت العوائد المربوطة على العقارات — محل النزاع — ظلت حتى أول يناير سنة ١٩٥٠ بواقع ١٢٪ من القيمة التجارية ، فإنه ووفقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ يستمر العمل بهذا الربط حتى نهاية سنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن "تعدل حدود مدينة القاهرة كما هو مبين على الرسم وكشف الحدود المرافقين لهذا القانون" ، وتصدير الكشف المرافق بعبارة "وكشف بتعديل حدود نطاق بلدية وعوائد أملاك مدينة القاهرة" يدل على سر بآن ضريبة العوائد المربوطة على الأملاك الكائنة بمدينة القاهرة على تلك التي دخلت ضمن حدودها طبقاً للقانون والرسم وكشف الحدود المرفقين به ، ولما كانت العقارات — محل النزاع — قد اشتملها الرسم والكشف المشار إليهما وأدخلت في حدود مدينة القاهرة ، وكانت الضريبة المفروضة على العقارات المبينة بمدينة القاهرة هي ١٠٪ من القيمة التجارية ، فإن هذه النسبة تسرى على العقارات المدخلة ويجرى تقدير قيمتها على هذا الأساس ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واحتسب قيمة العقارات المملوكة لمورث المطعون عليهم المتوفى في ٢٢/٣/١٩٥٦ — بعد صدور ذلك القانون — على الأساس المتقدم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم الابتدائي لم يعن بالرد على ما أخذته مصلحة الضرائب على قرار لجنة الطعن الذي خفض قيمة المنازل رقم ٥ (١) شارع عزمي ، ورقم ٢٩٧ شارع سعد زغلول ، ورقم ١٠ و ١٤ شارع محمد فاضل — الداخلة في التركة — بمقولة إن العوائد المربوطة على هذه المنازل خفضت طبقاً لما هو ثابت من المستندات المقدمة من المطعون عليهم ، دون أن يبين ماهية هذه المستندات وتاريخ تخفيض العوائد ومقدار التخفيض ، ومع تمسك



الطاعنة بذلك أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى بقاء قضاؤه مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الثابت فى الدعوى أن الطاعنة تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، ولم يعرض له الحكم المطعون فيه أو يرد عليه ، وإذ كان هذا الدفاع جوهرى قد ينتهى عليه — لوصح — تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

---

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ٢٧٦ )

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) نقض . " إجراءات الطعن " . " تقرير الطعن " . " الخصوم  
 في الطعن " . شركات . إعلان . بطلان .

شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرها . ذكر اسمها المميز لها من  
 غيرها في طلب التقرير بالطعن . كاف لصحته .

( ب ، ج ) عمل . " آثار عقد العمل " . " سلطة رب العمل في تنظيم منشأته " .  
 " إجراء التحقيق الإداري " . " توقيع الجزاءات التأديبية " . " انتهاء  
 عقد العمل " . " الأسباب الخاصة بفسخ العقد " . النيابة الإدارية .

( ب ) سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على  
 موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذين  
 تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيا . حقه في الرقابة وفحص الشكوى  
 والتحقيق . عدم التزامه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات  
 منهم . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق رب العمل في توقيع  
 عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١  
 لسنة ١٩٥٩ .

( ج ) ارتكاب العامل جناية أو جنحة أو إضراب غير مشروع أو التحريض عليه  
 أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل . عدم التزام رب العمل  
 بإبلاغ الحادثة إلى السلطة المختصة . حقه في إجراء تحقيق إداري  
 والاكتفاء به في إجراء الفصل .

(د) عمل . "إنهاء عقد العمل" . "الأسباب الخاصة بفسخ العقد" .  
قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد للعمل لأحد الأسباب المنصوص عليها  
في القانون . جوازه .

١ — متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان  
إعلان تقرير الطعن موجها إليها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة  
دون ممثلها ، فإن ذكر إسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن يكون —  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — كافيا لصحته في هذا الخصوص (١) .

٢ — دلت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على أن  
المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له  
في القانون على موظفي الشركات المشار إليها والذين تتجاوز مرتباتهم  
خمسة عشر جنيها بل أبقى له "حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق" ولم يلزمه  
بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم ، وذلك كله يستلزم الاحتفاظ  
لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل توقيعها  
ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية .

٣ — النص في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه "إذا نسب  
إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه  
أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ  
إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن" لا يتضمن  
الالتزام بالإبلاغ عن الجرائم الموضحة فيه إذا نسب إلى العامل ارتكابها ولم يقيد  
سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا  
قدر أن مصلحة مؤسسته تقتضي ذلك وأن ما حدث من العامل يكفي في إنهاء  
العلاقة العقدية بالفسخ طبقا لما تقتضي به المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ .

(١) نقض ١٧/١/١٩٦٣ — الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق — السنة ١٤



٤ — عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمقابلة للمادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محمد حسين إبراهيم أقام الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٦٢ عمال الاسكندرية الابتدائية ضد شركة النصر للأصواف والمنسوجات المتمازة (شركة ستيا سابقا) وطلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه تعويضا عن فصله من العمل بلا مبرر مع المصروفات والأتعاب والنفاذ ، وقال شرحا لها إنه التحق بخدمة الشركة المدعى عليها بوظيفة مساعد أمين مخازنها في ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ بعقد غير محدد المدة لقاء أجر شهري بلغ أخيرا ٢٦٥ ر٥ جنيها واستمر إلى أن فصل في ١٧/٨/١٩٦١ بسبب ظهور عجز بعهدته هو وبعض زملائه في الملابس الحريرية والقطنية بلغت قيمته ١١٩٧ ج و ٨٦٥ م ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ودون إخطار الجهات المختصة وانتظار نتيجة تصرفها في شأنه فتمد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وطلبت الشركة المدعى عليها رفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدعوى وباعفاء المدعى من مصروفاتها . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٢٦١ سنة ١٨ قضائية . وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٠٣ — الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق — السنة ١٧

لأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها في مذكرتها بإعلان تقرير الطعن لتوجيهه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة دون ذكر اسمه وطلبت رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الدفع ورفض الطعن .

وحيث إن الدفع مردود بأنه يبين من الأوراق أن إعلان تقرير الطعن وجهه "للسيد رئيس مجلس إدارة شركة النصر للأصواف والمنسوجات بمقر الشركة بشارع مسجد البرنس إبراهيم بسموحة وأن الإعلان تسلمه المحامي المختص بتسلم الإعلانات بالشركة . . . " ، وإذ كان ذلك ، وكان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان الإعلان موجها إليها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها — فان ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كافيا لصحته في هذا الخصوص .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن الطاعن أخل بالتزاماته الجوهرية وأن فصله من العمل كان مبررا وصدر ممن يملكه بالتطبيق لحكم المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن القطاع العام ساهم في رأس مال الشركة بنسبة ٢٥٪ وأن مرتبه يزيد عن خمسة عشر جنيها وأنه طبقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ — الذي تضمن سريان الأحكام الخاصة بالنيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية المينة في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي ومستخدمى المؤسسات والهيئات والشركات — يكون الفصل لمن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها للمحكمة التأديبية وحدها ويكون فصل الطاعن من العمل قد صدر ممن لا يملكه (ثانيهما) أن الشركة قامت بفصله دون أن تبلغ النيابة العامة عن الاختلاس المدعى بوجوده الأمر الذى يخالف حكم المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهة الأول بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه "مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفي فحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد ٣ و ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على (١) ... (٢) ... (٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح" ونصت المادة الثانية على أن "يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو من يتولى الإدارة حسب الأحوال من يقضى بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تتجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو بأن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة تتجاوز خمسة عشر يوما وبإصدار قرارات الفصل عن العمل" فقد دلنا على أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار إليها والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها بل أبقى له "حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق" ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم ، وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٧٦/٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية ، ومردود في الوجه الثاني بأن النص في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه "إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها في هذا الشأن .." لا يتضمن الالتزام بالإبلاغ عن الجرائم الموضحة فيه إذا نسب إلى العامل ارتكابها ولم يقيد سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذ قدر أن مصلحة مؤسسته تقتضي ذلك وأن ما حدث من العامل يكفي في إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقا لما تقتضيه المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .



وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على أقوال الطاعن الواردة في التحقيق الإداري الذي أجرته الشركة معه والتي ضمنها إقراره بوجود العجز في عهده نتيجة عدم قيد البضائع التي يتم إخراجها من المخازن في الدفاتر حالة أن هذه الأقوال شابهة التهديد والإكراه بما يبطلها .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته ابتداء أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم أقام قضاءه بمشروعية الفصل على ما أثبتته التحقيق الإداري الذي أجرته الشركة مع أن هذا التحقيق لم يكن مسبوقا بإخطار كتابي للطاعن بالمخالفات المنسوبة إليه اتباعا لما تفرضه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتنفيذ المادة ٦٦ من قانون عقد العمل الموحد .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمقابلة للمادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في جميع نواحيه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه نعي مجمل لم يبين وجهه .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسمايل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المتعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدقي البشيشى .

( ٢٧٧ )

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) تنفيذ عقارى . ” تسجيل تنبيه نزع الملكية “ . ” التصرف الصادر  
من المدين “ . ” مناط نفاذه “ . ” تسجيل “ .

العبارة فى تقاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموما  
والرامى عليه المزاد هى شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .  
لا يكفى ثبوت الناريخ قبل تسجيل التنبيه . تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات  
النافذة فى حق الدائنين وتلك التى لا تنفذ فى حقهم أيا كان شخص المتصرف  
مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب  
الحقوق المقيدة .

( ب ) تنفيذ عقارى . ” تسجيل تنبيه نزع الملكية “ . ” الحكم بصحة  
التصرف الصادر من المدين “ . دعوى . تسجيل .

عدم شهر التصرف قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . صدور حكم بصحة التصرف على المدين  
المتصرف ليس من شأنه نفاذ هذا التصرف مادام هذا الحكم لم يشترط قبل تسجيل التنبيه  
أو يؤخر بمطرقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . الحكم بصحة  
ونفاذ العقد قضاء بإقرار العقد صحيحا ونفاذه بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزنة  
المفاضلة مع حق سابق مشهر .

( ج ) دعوى . ” صحيفة الدعوى “ . ” التوقيع عليها من محام “ . ” تنفيذ  
عقارى “ . ” قائمة شروط البيع “ . بطلان .

تقديم صحف الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية الإدارية وطلبات الأداء المقدمة  
إلى المحكمة الابتدائية . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمامها . عدم جواز القياس

على هذه الصحف والطلبات . قائمة شروط البيع لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هي من الأوراق التي أوجب قانون المحاماة توقيعها من محام . عدم التوقيع لا يترتب عليه البطلان .

١ - نص المادة ٦١٦ من قانون المرافعات القائم صريح في أن العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين في حق الحاجزين عموما والراسى عليه المزداد هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذا في حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك جعل المشرع تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين التصرفات التي لا تنفذ في حقهم أيا كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .

٢ - متى كان التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية غير نافذ قانونا في حق الحاجز والراسى عليه المزداد فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف في دعوى رفعها المتصرف إليه على المدين المتصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفتها إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ذلك أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإقرار العقد وانعقاده صحيحا وناظرا بين طرفيه ولا يعطى لأيهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه (١) .

٣ - إذ نصت المادة ٢٥/٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم على أنه " لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، فقد حددت نطاق تطبيقها بصحف الدعاوى وأوامر الأداء

(١) قارن في ظل قانون المرافعات القديم وبالنسبة لدعوى إسحقاق عتار نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩ في الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٤ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٠ ص ٦٨ .



ومن ثم فلا يمكن تجاوز هذا النطاق إلى غير ذلك من إجراءات المرافعات قياسا على هاتين الحالتين بمقولة إتحاد العلة في كل . وإذ كان لا يصدق على قائمة شروط البيع وصف صحيفة الدعوى بمعناها المبين في المادة ٦٩ من قانون المرافعات وما بعدها ولا هي من الأوراق الأخرى التي أوجب قانون المحاماه توقيعها من محام ، فإنه لا يترتب البطلان على عدم توقيعها من أحد المحامين .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى بنى سويف طالبن أصليا القضاء بإبطال حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المطعون ضده الأول ضد المطعون ضدها الثانية في القضية رقم ٥٢ سنة ١٩٥٧ كلى بنى سويف وإعتباره كأن لم يكن وإحتياطيا بعدم الإعتداد بهذا الحكم وعدم نفاذه في حق الطاعنين ومحو التسجيلات المترتبة عليه وعلى تنبيه نزع الملكية المؤرخ ٥ أغسطس سنة ١٩٥٧ وقالوا بيانا للدعوى إنهم بمقتضى عقدى بيع عرفيين مؤرخين ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ اشتروا من المطعون ضدها الثانية أرضا زراعية مساحتها فدانان وأقاموا على البائعة دعوى بصحة رنفاذ هذين العقدین وقضى لهم فيها بطلانهم . وأنه إذ كان المطعون ضده الأول قد إسناجر من البائعة تلك الأرض التي إشتروها وتسلموها وادعى أنه دفع لها مقدما من الإيجار ١٧٤ ج وأنه أقرضها خمسين جنيها ومرت له سدين بهذين المبلغين إستصدر بموجبهما ضد البائعة المطعون ضدها الثانية أمر أداء بمجموع المبلغين ثم اتخذ إجراءات التنفيذ العقارى على الفدانين المبيعين لهم وغيرهما من أطيان البائعة وانتهت تلك الإجراءات بصدر حكم مرسى المزاد وإيقاع البيع عليه في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٨ وزعم أنه سدد باقى الثمن الراسى به المزاد

للمطعون ضدها الثانية وأقرته هذه الأخيرة على ذلك وأنه لما كانت تلك الإجراءات باطلة لعدم إعلانهم بها باعتبارهم حائزين للعقار المتروعة ملكيته كما أن قائمة شروط البيع باطلة لعدم التوقيع عليها من محام وقد صدر حكم مرسي المزاد نتيجة للتواطؤ بين البائعة ونازع الملكية فقد اضطروا لإقامة الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر .

وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة بنى سويف الابتدائية برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أن عقدي الطاعنين غير مسجلين وأن تنبيه نزع الملكية مسجل ومن ثم فإنهم لا يعتبرون حائزين للعقار في حكم المادة ٦١٦ من قانون المرافعات وأن ما يدعيه الطاعنون من تواطؤ المطعون ضدهما لم يقم عليه دليل . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف المقيد برقم ١١٠٧ سنة ٧٨ ق وأضافوا سببا جديدا لبطلان حكم مرسي المزاد هو أن عقديهم يعتبران رغم عدم تسجيلهما حجة على المطعون ضده الأول لأن لهما تاريخا ثابتا سابقا على تسجيل تنبيه نزع الملكية ولأنه دائن عادي وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على أن المادة ٦١٦ من قانون المرافعات قد جعلت المناط في نفاذ التصرف في حق الدائن الحاجز هو شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وإذا كان عقدا الطاعنين لم يشهرا قبل تسجيل التنبيه فإنهما لا ينفذان في حق المطعون ضده الأول . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظرة أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقولون إن دفاعهم أمام محكمة الموضوع قد بنى على أن الحكم الصادر ضد البائعة لهم وهي المدينة المتروعة ملكيتها بصحة ونفاذ عقديهم قد صدر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وأنه يعتبر حجة على الراسى عليه المزاد إذ أن هذا الأخير خلف خاص للمدينة وهو لذلك يعتبر ممثلا في شخصها في الدعوى المقامة ضدها بصحة ونفاذ العقدين العرفيين الصادرين منها للطاعنين . وأنه لا يغير من هذا النظر أن يكون هذا الحكم ابتدائيا أو أن تكون صحيفة تلك الدعوى غير مسجلة كما لا يغير من هذا النظر أن يكون تنبيه نزع الملكية قد سجل مادام تسجيله قد جاء لاحقا

لصدور الحكم واستدلوا على صحة هذا الدفاع بحكم صادر بهذا المعنى من محكمة النقض بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩. وأضافوا أنه إذا صح أن قانون المرافعات الجديد قد سوى بين تصرفات المدين المتزوعة ملكيته السابقة على تسجيل تنبيه نزع الملكية سواء كانت تلك التصرفات ثابتة التاريخ أو لم تكن كذلك واستلزم للاحتجاج بالتصرف على الدائن الحاجز والراسى عليه المزاد أن يكون قد سجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإن الأمر يختلف في حالة صدور حكم بصحة هذا التصرف ضد المدين. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر الذي أقرته محكمة النقض وأغفل الرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن المادة ٦١٦ من قانون المرافعات تقضى بأن تصرف المدين أو الحاجز في العقار لا ينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الراسى عليه المزاد إذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية — وهذا النص صريح في أن قانون المرافعات القائم قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين وعدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزاد هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل التنبيه فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء — أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك جعل المشرع تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين التصرفات التي لا تنفذ في حقهم أي كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مدنياً أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة — والمشرع باشتراطه لنفاذ التصرف في حق الدائن العادى الحاجز شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية قد قصد إلى مخالفة ما جرى به قضاء هذه المحكمة في ظل قانون المرافعات الملغى من الاكتفاء بالنسبة لهذا الدائن بثبوت تاريخ التصرف قبل تسجيل التنبيه ومتى كان القانون قد اعتبر التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية غير نافذ في حق الحاجز والراسى عليه المزاد فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف في دعوى رفعها المتصرف إليه على المدين المتصرف لا يكون



من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل محيقتها إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ذلك أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإقرار العقد وانعقاده صحيحا وناظرا بين طرفيه ولا يعطى لأى منهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ولا وجه للاستشهاد في هذا الصدد بحكم النقض الذى أشار إليه الطاعن في سبب الطعن لأنه علاوة على تعلقه بدعوى استحقاق عقار لا بنفاذ تصرف صادر من المدين فإن إجراءات نزع الملكية في تلك الدعوى كان يحكمها قانون المرافعات الملغى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى أن عقدى البيع الصادرين من المدينة المنزوعة ملكيتها إلى الطاعنين لم يشهرا كما لم يشهر الحكمان الصادران بصحةهما ونفاذهما فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين بطلب إبطال حكم مرمى المزاد على أن التصرفين الصادرين إليهم من المطعون ضدهما الثانية لا ينفذان في حق المطعون ضده الأول وهو الدائن نازع الملكية والراسى عليه المزاد لأنهما لم يشهرا قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . وإذا كان ما أورده الحكم في أسبابه تأييدا لهذا النظر القانونى الصحيح فيه التعليل الضمنى المسقط لدفاع الطاعنين المخالف لهذا النظر فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بإبطال قائمة شروط البيع لعدم توقيعها من محام وإذا كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحكمة أمام المحاكم قد أوجبت أن يوقع على صحف الدعاوى وأوامر الأداء محام وكانت قائمة شروط البيع تعتبر صحيفة دعوى لما يعقبها من الاعتراض عليها وهو ما يعد فى ذاته خصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر واعتبر أن تلك القائمة ليست من صحف الدعاوى التى يجرى عليها نص المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر فإن الحكم يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم إذ " نصت على أنه لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها " فقد حددت نطاق تطبيقها بصحف الدعاوى وأوامر الأداء وعلى ذلك لا يمكن تجاوز هذا النطاق إلى غير ذلك من إجراءات المرافعات قياساً على هاتين الحالتين بمقولة إتحاد العملة في كل . وإذا كان لا يصدق على قائمة شروط البيع وصف صحيفة الدعوى بمعناها المبين في المادة ٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات ولا هي من الأوراق الأخرى التي أوجب قانون المحاماة توقيعها من محام فإنه لا يترتب البطلان على عدم توقيعها من أحد المحامين . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشيشي ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٢٧٨ )

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) هبة . " نية التبرع " . محكمة الموضوع . نقض .

نية التبرع مسألة تقسية . تعرفها من شئون محكمة الموضوع . جواز استخلاص  
الحكم توافرية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته التصرف بدون عوض وأن  
التمن المسمى في العقد صوري لم يقصد قبضه . إختلاط نية التبرع بركن الرضا في الهبة .

( ب ) عقد . " تكليف العقد " . محكمة الموضوع .

العبرة في تكليف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف هذا القصد من  
سلطة محكمة الموضوع . متى تبينت المحكمة حقيقة إرادة العاقدين فإن عليها تكليفها  
التكليف القانوني الصحيح دون التقييد بتكليف العاقدين .

( ج ) إثبات " الإثبات بالبيئة " نظام عام . صورية . بيع .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات  
بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . قبول  
الطاعن إثبات صورية التمن المسمى في العقد بكافة الطرق . عدم جواز النفي على الحكم  
بعد ذلك بمخالفة قواعد الإثبات .

( د ) وارث . " التحايل الممنوع على أحكام الإرث " . نظام عام .

التحايل الممنوع على أحكام الإرث — لتعلق الإرث بالنظام العام — هو ما كان  
متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعا كاعتبار شخص وارثا خلافا للحقيقة  
أو العكس والتعامل في التركات المستقبلية والزيادة أو النقص في الحصص الشرعية .  
تصرفات المورث المنجزة والصادرة حال صحته لأحد ورثته أو غيرهم صحيحة شرعا ولو  
كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث . عدم جواز الطعن  
فيها بعدم مشروعية السبب بمقولة إن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة  
في الميراث .



١ — نية التبرع مسألة نفسية وتعرفها من شئون محكمة الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته الهبة أى التصرف بدون عوض وأثبت الحكم أن الثمن المسمى في العقد ضرورى لم يقصد المورث المتصرف قبض شيء منه فإن الحكم يكون بذلك قد دلل على أن المورث لم يقصد من التصرف تحقيق أية منفعة له وإنما مجرد تضحية من جانبه لأجل الموهوب له وهو ما يكفى للتدليل على توافر نية التبرع ولا على الحكم إن هو استخلص هذه النية أيضا من رضا المتصرف بالهبة لأن نية التبرع تختلط في الواقع بركن الرضاء في الهبة فالواهب عند ما يرضى بالهبة وهى تعنى التصرف في مال له دون عوض فإن رضاه هذا يكون متضمنا نية التبرع

٢ — العبرة في تكييف العقود هى بحقيقة ما عناه العاقدون منها وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ومتى تبينت تلك المحكمة إرادة العاقدين على حقيقتها فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكييف القانونى الصحيح غير متقيدة في ذلك بتكييف العاقدين .

٣ — متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بجواز إثبات ضرورية الثمن المسمى في العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن فإن هذا يعتبر قبولاً منه للإثبات بهذا الطريق ولا يجوز له بعد ذلك النعى على الحكم الذى سايه في إثبات تلك الضرورية بغير الكتابة ذلك أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن في الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها .

٤ — التحايل الممنوع على أحكام الإرث — لتعلق الإرث بالنظام العام — هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث

وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه . ومتى كانت هذه التصرفات المنجزة جائزة شرعا فإنه لا يجوز الطعن فيها بعدم مشروعية السبب بمقولة إن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة في الميراث إذ لا حق لهؤلاء في الأموال المتصرف فيها يمكن المساس به .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٠٩٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة وطلبا الحكم أولا بتثبيت ملكيتهما إلى حصة قدرها ١٨ ط من ٢٤ قيراطا من العقارات الموضحة الحدود والمعالم بكشف التعديد الملحق بصحيفة الدعوى وذلك من تركة مورثهما المرحوم الدكتور ناشد رزق الله عوض وثانيا بإلغاء التصرفين الصادرين من المورث المذكور للمطعون ضدهم فيما يتعلق بهذه الحصة واعتبارهما باطلين ومحو جميع التسجيلات الموقعة على هذه الحصة بموجبهما وبكف منازعة المطعون ضدهم لها فيها وتسليمها إليهما . وقالوا بيانا للدعوى إن شقيقهما المرحوم الدكتور ناشد رزق الله توفى عقيما وانحصر إرثه فيهما وفي زوجته المطعون ضدها الأولى . وكانت تلك الزوجة قد باءت بينه وبين إخوته واستغلت تقدمه في العمر فاستصدرت منه عقدي بيع رسميين مؤرخين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ ومسجلين في أول أبريل سنة ١٩٥٤ تضمن أحدهما بيعه لها أطيانا زراعية مساحتها ٣٥ ف ١١ ط ١٥ مس موضحة بالصحيفة وتضمن الآخر بيعه لابنها وابنتها وهما المطعون ضدهما الثانى والثالثة أطيانا زراعية مساحتها ٣٨ ف ٨ ط ٦ مس موضحة بالصحيفة كل منهما بحق النصف وأنه إذ كان المقصود من العقدين هو حرمان الطاعنين من حقهما في الميراث مما يتعارض مع النظام العام فإنهما يكونان باطلين لعدم مشروعية السبب وهو الباعث الدافع إلى التعاقد وذلك علاوة على بطلانهما بسبب صورية

الثنى المسمى فيهما إذ لم يدفع هذا الثمن ولم يكن مقصودا قبضه مما يجعل ركن الثمن منعدما في العقدين. لهذا فقد رُفعا الدعوى بطلب بطلانها وتثبيت ملكيتهما لتصميمهما الميراثي في تركة المورث على أساس أن هذين المتصرفين باطلان ولدى نظر الدعوى تمسك الطاعنان ببطلان العقدين للسببين المشار إليهما وقدا عدة قرائن لتأييد طعنهما بالصورية ثم أضافا إلى هذين السببين أنه على أسوأ الفروض بالنسبة إليهما فإن هذين العقدين يستران وصية لا تنفذ فيما زاد على ثلث التركة إذ لم يقصد بهما تقييد التصرف الوارد فيهما بل إضافته إلى ما بعد موت المورث وأجاب المطعون ضدهم على الدعوى بأن العقدين هما عقدا بيع متجر و بأنهما على فرض صورية الثمن يكونان هبة مستترة في عقد بيع رسمى وهى صحيحة مادام عقد البيع الساتر لها مستوفى الأركان . وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ أحالت محكمة المنصورة الابتدائية الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة أن العقدين صوريان ولينفى المطعون ضدهم ذلك وجاء بأسباب هذا الحكم أن المدعين ( الطاعنين ) يطعنان على العقدين بالصورية لانعدام ركن الثمن فيهما رغم النص فيهما على أن الثمن قد دفع إذ لم يذكر الثمن فيهما إلا استكمالاً للشكل فقط فيعتبر في حكم الثمن المنعدم وقالوا إن من حقهما إثبات هذه الصورية بكافة طرق الإثبات — وقد أقرتهما المحكمة على ذلك بمقولة إن مبنى الطعن في هذه الحالة هو التحايل على القانون الخاص بنظام الموارث ورأت لذلك إجابتهما إلى ما طلباه من إثبات الصورية التى ادعياها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة . وبعدها سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض الدعوى مقيمة قضاءها على أن العقدين يعتبران هبة مستترة في شكل عقد بيع رسمى وهى صحيحة في القانون — استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٩٣ لسنة ١٤ ق طالبين إلغائه والحكم لهما بطلباتهما وبتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان فى الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان إن



ذلك الحكم خلط بين إرادة الإلتزام وبين سببه إذ أنه وضع للتمييز بين ما إذا كان العقدان الصادران من المورث عقدي بيع أو عقدي هبة معيارا مناطه البحث عن نية التبرع إلا أنه بدلا من أن يستجلى حقيقة هذه النية ويتقصى مقوماتها قرر أنها في الهبة المستورة تكمن في رضا البائع بالبيع وإذا كان عقد الهبة يتكون من ركنين هما إلتزام الواهب بنقل الملك بدون عوض وتوافر نية التبرع لديه وكان لا تلازم بينهما إذ ليس حتما أن تتضمن إرادة الواهب نقل الملكية بدون عوض نية التبرع ولا تفترض هذه النية من مجانية التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ افترض وجود هذه النية من إرادة الإلتزام بدون عوض ولم يقيم الدليل على توافرها استقلالا لدى الواهب فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قال في إثبات نية التبرع ما يأتي " وحيث إن التمييز بين البيع والهبة يقتضى البحث في نية التبرع فإذا كانت موجودة في جانب العاقد الذى أعطى الشيء كان العقد هبة وإلا فالعقد بيع ولا مراء في أن وجود نية التبرع مسألة واقع موكولة لقاضى الموضوع وقد جرى العمل على أن يتخذ البيع ستارا للهبة " وبعد أن قرر الحكم صحة الهبة المستورة في صورة بيع أثبت أن التصرف كان منجزا وأن الثمن المسمى في العقدين لم يذكر إلا بصفة صورية إذ المورث المتصرف لم يقبض منه شيئا ولم يكن مقصورا قبض شيء منه ، ثم قال الحكم " وحيث إنه لإثبات نية التبرع فترى هذه المحكمة مصداقا لما سار عليه الفقه والقضاء أنه مادام الواهب قد رضى بالهبة وصاغ العقد في صورة بيع فإن رضاه يتضمن نية التبرع فتمىسمى العقد الساتر للهبة عقد بيع ولو كان في حقيقته هبة فإن نية التبرع تكون قائمة ومستفادة حتما من رضا البائع بالبيع ورضاء المشتري بالشراء ولا شك أن البيع أقوى من الهبة في الدلالة على الإلتزام " ولما كانت نية التبرع مسألة نفسية وتعرفها من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص توافر نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته الهبة أى التصرف بدون عوض وكان الحكم قد أثبت في موضع آخر منه أن الثمن المسمى في العقدين هو ثمن صورى لم يقصد المورث المتصرف قبض شيء منه فإن الحكم يكون بذلك قد دال على أن المورث لم يقصد من التصرف تحقيق أية منفعة له وإنما مجرد تضحية من جانبه

لأجل الموهوب لهم وهو ما يكفي للتدليل على توافر نية التبرع ولا على الحكم إن هو استخلص هذه النية أيضا من رضا المتصرف بالهبة لأن نية التبرع تختلط في الواقع بركن الرضاء في الهبة فالواهب عندما يرضى بالهبة وهي تعنى التصرف في مال له دون عوض — فإن رضائه هذا يكون متضمنا لنية التبرع .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثاني من ذلك السبب على الحكم المطعون فيه أنه مسح إرادة المتعاقدين وأحل إرادته محل إرادتهم وخالف قواعد الإثبات وفي بيان ذلك يقولان إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تكيف العقدين محل النزاع وفقا لحقيقة طبيعتهما القانونية إلا أنه ليس لها أن تمسح الإرادة الظاهرة لحقيقة ما عناه المتعاقدان وأن تحل إرادتها محل إرادتهما ما دامت تلك الإرادة قد اتجهت إلى إبرام عقدمعين بالذات لم يخطئا التكيف القانوني له ، وأنه إذ كان الثابت حسب نصوص العقدين أنهما عقدا بيع وأن الطاعنين والمطعون ضدهم قد تمسكوا بهذا التكيف وانحصر الخلاف بينهم في واقعة دفع الثمن فتمسك الطاعنان بعدم أدائه وأن العقدين لذلك قد فقدوا باعتبارها بيعا ركنا أساسيا مما يجعلهما باطلين بطلانا مطلقا وتمسك المطعون ضدهم بأنهم دفعوا الثمن ونفوا عن البائع نية التبرع وأصروا على أن العقدين لذلك يكونان عقدي بيع منجز. إذ كان ذلك ، فإنه ليس لمحكمة الموضوع أن تمسح إرادة المتعاقدين وأن تحل إرادتها محل إرادتهم بدعوى تكيف العقدين وإذا فعلت ذلك دون بيان لما دعاها إليه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور ، ويضيف الطاعنان إلى ما تقدم قولهما إنه لما كان العقدان محل النزاع ثابتين بالكتابة كما أن قيمة كل منهما تزيد على عشرة جنهيات فإنه لا يجوز إثبات عكس الثابت فيهما إلا بالكتابة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل بغير الكتابة على أن العقدين يستران هبة فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير سديد ذلك أن العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ومتى تبينت تلك المحكمة إرادة العاقدين على حقيقتها فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكيف القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بتكيف العاقدين ، ولما كان الواقع في هذه الدعوى أن الطاعنين قد أقاما دعواهما على أساس



أن التصرفين الصادرين من مورثهما باطلان لإنعدام ركن الثمن فيهما باعتبارهما بيعا وقد أجاب المطعون ضدهم على الدعوى بتوافر هذا الركن من أركان البيع وأنه بفرض عدم توافره فإن التصرفين يعتبران هبة مستترة فإن تكييف هذا العقد من حيث كونه بيعا أو هبة هو واجب على المحكمة، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استظهرت من ظروف الدعوى وما أحاط بالتصرفين من ملائسات أن نية العاقلين اتجهت إلى الهبة وليس إلى البيع وأنهم تعدوا ستر هذه الهبة في صورة بيع ودلل الحكم على ذلك بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها فإنه لا يقبل من الطاعنين أن يناقشا بعد ذلك، في هذا القصد ويرتبان على ذلك أن المحكمة قد أخطأت في تكييف العقدين .

والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الثابت أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بجواز إثبات صورية الثمن المسمى في العقدين بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن فإن هذا يعتبر قبولا منهما للإثبات بهذا الطريق ولا يجوز لهما بعد ذلك النعي على الحكم الذي سايرهما في إثبات تلك الصورية بغير الكتابة إذ أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها. وإذا كان ذلك، فإن النعي في جميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه لما كان ركن السبب في الهبة هو الباعث الدافع إلى التعاقد وكان الباعث الدافع على التعاقد لدى مورثهما على ما هو ثابت من شهادة الشهود — هو حرمانهما من الميراث وهو الأمر المخالف للنظام العام فإن الهبة تكون باطلة بطلانا مطلقا لعدم مشروعيتها سببها، وإذا لم يحصل الحكم دفاعهما على هذا النحو وأهمل تطبيق أحكام السبب في عقد الهبة باعتبار أن السبب هو الباعث الدافع إلى التعاقد وأنه يجب أن يكون باعنا مشروعاً وكان قد أورد تعريفا غير صحيح للتحايل على نظام الموارث وترتب على خطئه هذا أنه ورث من لا يستحق الميراث شرعا وهما المطعون ضدهما الثاني والثالثة وزاد في نصيب الزوجة وحرم الطاعنين فإنه يكون قد خالف القانون .



وحيث إن هذا النعى مردود بأن التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو — كما ذكر الحكم المطعون فيه وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض — ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه . ومتى كانت هذه التصرفات المنجزة جائزه شرعا فإنه لا يجوز الطعن فيها بعدم مشروعية السبب بمقولة إن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة في الميراث إذ لا حق لهؤلاء في الأموال المتصرف فيها يمكن المساس به . ومتى كان ذلك، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم للتدليل على أن التصرفين محل النزاع كانا هبة منجزة استكملت شرائطها ولم تصدر من المورث في مرض الموت أسبابا سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون في ذلك قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان إنهما قدما إلى محكمة الموضوع إثباتا لعدم تجيز العقدين شهادات رسمية كان من بينها شهادة من قسم إكثار البذور بوزارة الزراعة مفادها أن المورث كان هو الحائز الزارع للأرض المتنازع عليها في الفترة اللاحقة لصدور العقدين حتى تاريخ وفاته إذ تعاقد مع وزارة الزراعة على زراعة مساحة ٥٤ فداناً قطنا عن موسم ١٩٥٦/١٩٥٧، ٥٠٦ فداناً قمحا وقطنا عن موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ وكان من بينها أيضا شهادة من وزارة الزراعة تفيد أن المطعون ضدهم لم يكونوا من بين المتعاقدين مع الوزارة على إكثار المحاصيل الشتوية غير أن الحكم المطعون فيه أهدر دلالة هاتين الشهادتين دون أن يذكر أسبابا لإطراحهما وهو ما يعيب الحكم بالقصور ويضيف الطاعنان أن المستندات

التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في إثبات انتقال الحياة إلى الأرملة المطعون ضدها الأولى لا تفيد ذلك علاوة على أن استمارات الحياة المقدمة منها ظاهر تزويرها إذ أن العبارة الواردة فيها والتي تفيد أن هناك ٣١ فدانا تضع الأرملة اليد عليها زراعتها الخاصة هذه العبارة مصطنعة وأضيفت بطريق التحشير .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وهو بصدد استعراض مستندات الطرفين من أنه " ثبت من الاطلاع على المستندات التي قدمتها المدعى عليها الأولى أنها تسلمت الأطنان المتصرف فيها من تاريخ التصرف إليها فيها وأدارتها وانتفعت بها بصفقتها مالكة لها إذ دلت المستندات المقدمة بالحفاظة رقم ٢١ دوسيه على أن المدعى عليها المذكورة كانت التي تتعاقد وتتصرف وتتحاسب بإسمها ولحسابها في محصول القطن الناتج من الأطنان اعتبارا من محصول سنة ١٩٥٤ كما كانت تتعامل بهذه الصفة مع بنك التسليف الزراعي وكانت تشتري بإسمها الأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة من مارس سنة ١٩٥٤ كما دلت على ذلك الفواتير المقدمة بالحفاظة رقم ٢٣ دوسيه وكانت تدفع الأموال الأميرية المستحقة على الأطنان " حافظة رقم ٢٢ دوسيه " وتأيد ذلك كله بما بان من الاطلاع على الصور الرسمية لاستمارات الحياة عن المدة من سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ من أن الأطنان الخاصة بناحية دماص والبالغ قدرها ٣١ ف و ١٨ ط و ١٢ ص أدرجت بإسمها شخصيا باعتبارها الحائزة والزراعة لها وإن كانت مضمومة لحياة زوجها الدكتور ناشد تحت رقم ٥٤٤ " الحافظتين ٤٢ ، ٤٤ دوسيه " وأبعد من ذلك فقد بان للحكمة من مطالعة هذه المستندات جميعها أن المدعى عليها الأولى كانت تدير الأطنان جميعها الخاصة بها وبولديها باعتبارها مالكة للقدر الخاص بها وباعتبارها نائبة عن زوجها الدكتور ناشد باعتبارها صاحب حق المنفعة الثابت بعقد البيع لولديها وأورد الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للشهادتين المقدمتين من الطاعنين والصادرتين من وزارة الزراعة وغيرها من مستنداتها وللمستندات المقدمة من المطعون ضدهم أورد ما يأتي " وحيث إن المستندات المقدمة من المستأنفين والسابق تبيانها لا يمكن الأخذ بها كدليل على بقاء الحياة أو الانتفاع بها في يد المورث البائع بعد حصول البيع فالعقد الخاص بالمستأنف عليها الأولى ليس مشروطا فيه هذا

الحق والشهادة المقدمة بتعاقد مع وزارة الزراعة عن أطيان من عزبته بدماصن وهي المستندات المنوه عنها في مستندات المستأنفين لم يستدل منها على وجه التحديد والقطع بقاء هذه الأرض المبيعة للمستأنف عليها الأولى في حيازته أو أنه ينتفع بها لأنها متعلقة بالزراعة وقد أكد الصراف المسئول أن المستأنف عليها الأولى هي التي كانت حائزة للأرض المبيعة لها منذ إبرام العقد وأنها كانت تباشر زراعتها. وحيث إن التوكيل الصادر للمستأنف عليها الأولى من المورث لا يمكن أن يستفاد منه على وجه القطع أنه خاص بالأطيان المبيعة إليها إذ أن الثابت أن المورث احتفظ لنفسه مدى الحياة بحق الانتفاع بالأرض التي باعها لولديها المستأنف عليهما الثاني والثالثة وليس ثمة ما ينفي أن يكون هذا التوكيل خاصا بهذه الأرض المبيعة للمستأنف عليهما الثاني والثالث والثابت من الأوراق وأوراد المال وأقوال الطرفين أن التكليف الخاص بهذه الأرض أي الأرض المبيعة للمستأنف عليهما الثاني والثالثة لم ينتقل إليهما إلا بعد وفاة المورث ومن ثم فقد جرى العمل على أن تبقى الحيازة بإسمه ما دام هو صاحب التكليف ، وهذا الذي أورده المحكمات كاف للرد على ما يشبه الطاعنان في هذا السبب ويتضمن التعليل لإطراحه الشهادتين اللتين يحتاج بهما الطاعنان فإذا كان ذلك وكان الطاعنان وإن ادعيا أمام محكمة الاستئناف بوقوع تزوير في استمارات الحيازة المقدمة من المطعون ضدها الأولى إلا أنهما لم يقدموا دليلا على هذا التزوير أو يسلكا الطريق القانوني للطعن فيها بالتزوير فإن ما تضمنه هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدلائل والمستندات المقدمة لها وفي الموازنة بينها وترجيح ما تطمئن نفسها إلى ترجيحه منها ومثل هذا الجدل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حماد

(٢٧٩)

### الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) أمر الأداء . " شروط إستصدار الأمر " . دعوى . " رفع الدعوى "

شروط سلوك طريق إستصدار الأمر بالأداء أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بالكتابة  
معين المقدار وحال الأداء . مقتضى ذلك وجوب ثبوته وتعيين مقداره فى ورقة موقع  
عليها من المدين . الاتجاء إلى طريق إستصدار أمر الأداء استثناء من القواعد العامة فى  
رفع الدعاوى لايحوز التوسع فيه .

(ب) بطلان . " بطلان نسبي " . " إعلان أوراق التكليف بالحضور " .  
نظام عام .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . بطلان نسبي غير متعلق بالنظام  
العام . وجوب تمسك الخصم الذى تقرر لمصلحته البطلان به أمام محكمة الموضوع .

١ - إن المادة ٨٥١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تشترط لسلوك طريق إستصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن الدين حال الأداء ومعين المقدار فإن لم يكن الدين معين المقدار فى ورقة من هذا القبيل فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار أمر الأداء لأنه استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لايحوز التوسع فيه . فإذا كان سند الدين يتضمن تعهد المدين بأن يدفع للدائن نصف ما قد يحكم به عليه لمصلحة الضرائب دون تعيين لمقدار هذا النصف فإن المطالبة بهذا النصف

لا تكون إلا بطريق الدعوى العادية ذلك بأن تعيين مقدار الدين بمقتضى الحكم الصادر في قضية الضرائب لا يغني عما إستلزمه القانون لإستصدار أوامر الأداء من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين .

٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما إستفاد من المادتين ١٣٢ و ١٤٠ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع . وعلى ذلك فإذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الإستئناف — رغم حضوره أمامها — ببطلان إعلانه بالإستئناف لما شاب هذا الإعلان من عيب فإن نعيه على تلك المحكمة لعدم قضائها بهذا البطلان من تلقاء نفسها يكون سببا جديدا لا يجوز إبدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن روبر الغندري تقدم في ١١ ابريل سنة ١٩٦١ بعريضة إلى قاضي الأمور الوقتية قال فيها إنه توسط في بيع صفقة سيارات نقل لحساب المرحوم وديع سعد واستحق عنها عمولة مقدارها ١٢٠٩١ ج و ٢٠٠ م وأن الأخير دفع له من هذه العمولة مبلغ ٥٠٠٠ ج وحجز الباقي على أن يدفع له منه لمصلحة الضرائب ما يستحق عليه من ضرائب عادية عن هذه العملية وفي سنة ١٩٥٠ قدرت مصلحة الضرائب مبلغ ٨٩٧٣ ج و ٢٠٠ م كضريبة استثنائية على مبلغ العمولة المذكور فطعن في هذا التقدير وأخطر المرحوم وديع سعد بالأمر فتعهد له الأخير بمقتضى خطابه المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بأن يدفع له نصف ما يحكم به عليه لمصلحة

الضرائب ونصف المصروفات وأتعاب المحاماة . وقد قضى لصالح مصلحة الضرائب نهائيا برفض طعنه على ذلك التقدير وطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض فقضت محكمة النقض بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٠ برفض طعنه وبذلك فقد أصبح دائئا لركة المرحوم وديع سعد بنصف المبلغ المحكوم عليه به لمصلحة الضرائب ونصف المصروفات وأتعاب المحاماه ومن ثم فقد طلب تقدير هذا الدين تقديرا مؤقتا بمبلغ ٤٦٣٦ ج و ٩٥٠ م وإصدار الأمر بتوقيع الججز التحفظي على ما للمرحوم وديع سعد من أموال وسندات ومنقولات تحت يد بنك القاهرة وفروعه وتحديد جلسة للحكم بإلزام الورثة من مال مورثهم المرحوم وديع سعد بهذا المبلغ وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبصححة الججز التحفظي الموقع تحت يد بنك القاهرة وفروعه وقد رفض الأمر وحددت جلسة لنظر الموضوع وقام روبر الغندري بإعلان الورثة المذكورين في ٤ و ١٨ مايو سنة ١٩٦١ بطلباته سالفة الذكر وقيدت هذه الدعوى برقم ٩٠٣ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة وأثناء سيرها تنازل روبر الغندري عن محاصمة بنك القاهرة وفروعه وبمقتضى عقد حوالة مؤرخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦١ حول روبر الغندري حقه المرفوعة به الدعوى إلى المطعون ضده الذى تدخل فى الدعوى إستنادا على هذه الحوالة طالب بالحكم له بطلبات روبر الغندري، وإذ فرضت الحراسة على أموال وممتلكات ورثة المرحوم وديع سعد فقد اختص المطعون ضده فى الدعوى الطامن بصفته الحارس على أموال هؤلاء الورثة وطلب الحكم بإلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٤٣٣٦ ج و ٩٥٠ م قيمة نصف المبلغ المحكوم به ومبلغ ١٥٠ ج قيمة نصف المصروفات وأتعاب المحاماة. وطلب الطاعن رفض الدعوى على أساس أن الدين المطالب به يعتبر باطلا لعدم تقديم بيان عنه للحارس العام فى الميعاد وفقا لما تقضى به المادتان ١١ و ١٢ من الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ . وبجلسة ٢ مايو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على بطلان التعهد المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لأن المطعون ضده لم يقدم بيانا عنه فى الميعاد الذى حدده قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣ سنة ١٩٦١ فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٨ سنة ٨٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته وطلب الطاعن رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتمسك بدفاعه الذى سبق أن أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى . وفى ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ قضت



محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف و بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده من تركة المرحوم وديع سعد مبلغ ٤٦٠٠ ج وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ للسداد . وبتقرير تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن إقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لا بئنائه على إجراءات باطلة ، وفي بيان ذلك يقول إن المدعى الأصلي في الدعوى وقد كان يطالب بدين نقدي ثابت بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار فإنه كان عليه أن يسلك طريق استصدار أمر الأداء وهو الطريق الواجب الإلتباع في هذه الحالة على ما تقضى به المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، وإذ تنكب المدعى هذا الطريق العادى لرفع الدعاوى بأن قدم عريضة لقاضى الأمور الوقتية طلب فيها تقدير دينه تقديرا مؤقتا وإصدار الأمر بتوقيع الججز التحفظى على ما لمدينه تحت يد بنك القاهرة وفروعه وتحديد جلسة للحكم بالدين وبصحة إجراءات الججز فإن دعواه وقد سارت على هذا النحو تكون إجراءاتها باطلة ، ولا يصحح هذا البطلان تدخل المطعون ضده فيها لأنه بهذا التدخل قد حل محل المدعى الأصلي وأضاف الطاعن أن ورثة المرحوم وديع سعد قد تمسكوا أمام محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفع ولما قضت المحكمة برفض الدعوى لم تعدله مصلحة في الطعن على هذا الحكم وكان على محكمة الاستئناف وقد رأت أن الحكم الابتدائى القاضى برفض الدعوى في غير محله أن تبحث من تلقاء نفسها ما إذا كانت الدعوى قد رفعت بالطريق القانونى أم لا وأن تقضى بعدم قبولها إن تبين لها أنها رفعت بغير هذا الطريق وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٨٥١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ والتي رفعت الدعوى في ظلها تشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتا

بورقة عليها توقيع المدين ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار فإن لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار الأمر بالأداء لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه. ولما كان الخطاب الصادر من المرحوم وديع سعد والمؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو سند الدائن الأصيل روبر الغندرى يتضمن تعهد المرحوم وديع سعد بأن يدفع لروبير الغندرى نصف ما قد يحكم به عليه لمصلحة الضرائب ونصف المصروفات وأتعاب المحاماة دون تعيين لمقدار هذا النصف فإن مطالبة روبر الغندرى لورثة المدين المرحوم وديع سعد بنصف المبلغ المحكوم به على الأول بمقتضى الحكم الصادر في قضية الضرائب المشار إليها وقدر هذا النصف حسبما قضى به هذا الحكم ٤٤٨٦ ج و ٩٥٠ م ونصف المصروفات وأتعاب المحاماة التى لم يعين هذا الحكم مقدارها وإنما قدرها المدعى ببلغ ١٥٠ ج هذه المطالبة لا تكون إلا بطريق الدعوى العادية إذ أن تعيين مقدار الدين بمقتضى ذلك الحكم لا يغنى عما استلزمه القانون لا استصدار أوامر الأداء من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين، وإذا كانت الدعوى قد رفعت بالطريق العادى فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانونى ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ لم يقض باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الثابت من صحيفة الاستئناف أنها قدمت لقلم المحضرين فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٣ وأعلنت إليه فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٣ بـ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وأن هذا الإعلان وإن كان فى الميعاد إلا أنه وقع باطلا لأن المحضر خاطب الموظف المختص بالحراسة دون أن يخاطب الطاعن شخصيا أو يثبت غيابه وقت الإعلان ولم يحضر بـ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بناء على هذا الإعلان الباطل وإنما حضر بـ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بعد أن أعيد إعلانه فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وإذ كان هذا الإعلان الأخير بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما التالية لتقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا



بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وإذ لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي — وهو يقوم على عيب يدعى الطاعن أنه شاب إعلانه بصحيفة الاستئناف — غير مقبول، ذلك أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٣٢ و ١٤٠ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع، ولما كان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف الحاصل في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٣ قد تم في ميعاد الثلاثين يوما التالية لتقديم تلك الصحيفة إلى قلم المحضرين وهو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات وكان كل ما يعيبه الطاعن على هذا الإعلان هو أن المحضر سلم ورقة الإعلان للوظف المختص بالحراسة دون أن يخاطب الطاعن شخصيا أو يثبت غيابه وقت الاعلان فان البطلان المدعى به على هذه الصورة هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة الطاعن ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، ولما كان الثابت من أوراق الملف المضموم أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان هذا الاعلان رغم حضوره أمامها فان النعي بهذا السبب يكون سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها ببطلان الحق المطالب به لأن المطعون ضده لم يقدم عنه بيانا إلى الحارس العام في الأجل المحدد بمقتضى الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣ سنة ١٩٦١ والذي إنقضى في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ وأنه يترتب على عدم تقديم هذا البيان في الميعاد المذكور بطلان الحق المدعى به على ما تقضى به المادتان ١١ و ١٢ من الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ وقد سلمت محكمة الاستئناف بأن جزاء عدم تقديم البيان عن الاتفاقات الواردة في المادة ١١ من الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ هو بطلان هذه الاتفاقات عملا



بالمادة ١٢ منه إلا أنها قررت أن الحق موضوع الدعوى لا يندرج في عداد الاتفاقات الواردة في تلك المادة وإنما يندرج في الحقوق المشار إليها في المادة ٣/٩ من هذا الأمر والتي لا يشملها حكم البطلان الوارد في المادة ١٢ منه وهو من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأن سند الحق المدعى به إتفاق أبرم بين المرحوم وديع سعد وبين روبر الغندري الذي حول الحق المدعى به إلى المطعون ضده . وقد تعهد المرحوم وديع سعد بمقتضى ذلك الاتفاق بأن يدفع للحيل "روبير الغندري" نصف ما قد يحكم به عليه على أساس أنه كان شريكاً له في عملية الوساطة في بيع السيارات التي حققت الربح وعاء تلك الضريبة ومفهوم هذا الاتفاق أنه ينطوي على تصفية ربح ناشئ عن شركة محاصة وتوزيع الأرباح والأعباء الناتجة عنها بين الشريكين بحيث ينتقل من ذمة المرحوم وديع سعد إلى ذمة شريكه روبر الغندري مبلغ يكفي للوفاء بالضريبة المستحقة على حصته في الأرباح فهو إذن إتفاق يتعلق بتعديل مركز الشركاء في شركة محاصة وينقل حق ناشئ عنها ومستحق بسببها مما يدخل في عداد الاتفاقات الواردة في المادة ١١ من الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ والتي أوجبت المادة المذكورة تقديم بيان عنها إلى الحارس العام خلال الأجل الذي حدده قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣ سنة ١٩٦١ والذي انقضى في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولما كان المطعون ضده لم يقدم بياناً عن هذا الاتفاق فإن الحق الذي يدعيه يكون باطلاً عملاً بالمادة ١٢ من الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ ، وإذ لم يظن الحكم المطعون فيه إلى ذلك وقضى للمطعون ضده بطلباته تأسيساً على أن هذا الاتفاق لا يندرج في عداد الاتفاقات الواردة في المادة ١١ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه يقوم على أساس أن التعهد المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ سند المطعون ضده في دعواه يتضمن إتفاقاً بين المرحوم وديع سعد الذي فرضت الحراسة على تركته بالأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وبين الحيل روبر الغندري على تصفية ربح ناشئ عن شركة محاصة قامت بينهما وتوزيع الأرباح والأعباء الناتجة عنها بينهما وأنه بهذه المثابة يعتبر إتفاقاً على تعديل لمركز الشريكين في شركة المحاصة المذكورة ونقل حق ناشئ عنها ومستحق بسببها

وعلى هذا الأساس يدخل في عداد الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ١١ من الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ ويعتبر باطلا وفقا للمادة ١٢ منه لعدم تقديم بيان عنه للحارس العام خلال الأجل الذي حدده القرار رقم ٣ سنة ١٩٦١ الصادر من نائب رئيس الجمهورية ، ولما كان الثابت من ملف الدعوى أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع بدرجتها وإنما اقتصر دفاعه — على ما بين من المذكرتين المقدمتين منها — على بطلان الحوالة الصادرة من "روبير الغندري" إلى المطعون ضده لعدم تقديم بيان عنها في الميعاد ، وإذا كان الدفاع الذي يثيره الطاعن في هذا السبب يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإن إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض يعتبر سببا جديدا وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في تحصيل الواقع صاحبه خطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن إلزام المرحوم وديع سعد بدفع نصف الضرائب معلق على نتيجة الحكم في الطعن المرفوع من روبير الغندري مع أن هذا الإلزام معلق على شرط الوفاء لمصلحة الضرائب بالضريبة المستحقة لها ولما كان أي من المحيل روبير الغندري والمطعون ضده لم يقدم ما يدل على الوفاء بهذه الضريبة لمصلحة الضرائب وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون ضده بطلباته قبل ثبوت هذا الوفاء فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن عبارة التعهد المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ الصادر من المرحوم وديع سعد صريحة في إلزامه بأن يدفع للمحيل روبير الغندري نصف ما سيحكم به عليه هو وشركاؤه ونصف المصروفات وأتعاب المحاماة وليس في عبارة هذا التعهد ما يفيد تعليق هذا الإلزام على شرط الوفاء بالمبلغ المحكوم به لمصلحة الضرائب ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب منهار الأساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعى برمته غير سديد متعينا وفضه .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٢٨٠ )

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ” اليمين الحاسمة ” . ” شروط توجيه اليمين أورها ” .

عدم توجيه اليمين الحاسمة إلا للخصم الذي له حق المطالبة بالإثبات . يجب  
أن تتوافر لديه أهلية التصرف في الحق الذي توجه إليه فيه اليمين وقت الحلف  
أو وقت الرد أو النكول .

(ب) شركات . ” الإندماج الكلي ” . شخصية اعتبارية . إثبات .  
” يمين حاسمة ” . ” شرط توجيهها ” .

الإندماج الكلي . أثره . إنقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وإنتهاء  
سلطة مديريها في تمثيلها أو التصرف في حقوقها . عدم جواز توجيه اليمين  
الحاسمة إليه عن وائفة الوفاء بدين للشركة بعد زوال صفته في تمثيلها والتصرف في  
حقوقها .

١ — لا توجه اليمين الحاسمة إلا إلى الخصم الآخر الذي له حق المطالبة  
بالإثبات ويجب أن تتوافر في هذا الخصم أهلية التصرف في الحق الذي توجه  
إليه فيه اليمين وأن يملك التصرف في هذا الحق وقت حلف اليمين ذلك أن كل  
خصم توجه إليه اليمين يجب أن يكون قادرا على الخيار بين الحلف والرد  
والنكول . ورد اليمين كتوجيهها تشترط فيه أهلية التصرف والنكول كالإقرار  
لا يملكه إلا من ملك التصرف في الحق .

٢ — متى كان الثابت أن الشركة ( الدائنة الأصلية ) قد اندمجت قبل رفع  
الدعوى في الشركة المطعون ضدها اندماجا كلياً وكان يترتب على هذا الاندماج



إنقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وبالتالي إنتهاء سلطة مديرها وزوال كل صفة له في تمثيلها وفي التصرف في حقوقها فان توجيه اليمين الحاسمة إليه عن واقعة الوفاء بالدين الذى لها في ذمة الطاعن ( المدين ) بعد أن زالت صفته في تمثيلها وأصبح لا يملك التصرف في حقوقها ومن بينها الحق المطالب به ولم يعد له حق المطالبة بإثبات الوفاء المدعى به من الطاعن ، يكون غير جائز قانونا وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه على حق إذ رفض توجيه اليمين .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن شركة النصر للدخان والسجائر ”إخوان كوتاريلى“ — المطعون عليها — طلبت فى ١١ يولييه سنة ١٩٦٢ من السيد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الإسكندرية الأمر بإلزام خليل حسين خليل — الطاعن — بأن يؤدى لها مبلغ ٢٠٠٠ ج ولما رفض إصدار الأمر طلبت فى الدعوى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٦٣ كلى الإسكندرية إلزامه بذات المبلغ وقالت بيانا لذلك إن الطاعن مدين بالمبلغ لشركة إخوان كوتاريلى المندمجة فيها وذلك بموجب سند مؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ يستحق الدفع عند الطلب وأنه لم يوف هذا الدين وبجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ صرحت محكمة أول درجة للطاعن بإدخال ضامن فى الدعوى فاختصم الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ بصفته حارسا على إنجلو كوتاريلى عن نفسه وبصفته مديرا لشركة إخوان كوتاريلى كما اختصم إنجلو كوتاريلى بصفته الشخصية وبصفته مديرا للشركة المذكورة وذكر فى صحيفة اختصاصهما أنه سدد المبلغ المطالب به إلى إنجلو كوتاريلى عند ما كان مديرا لشركة إخوان كوتاريلى وممثلا لها إلا أنه لم يحصل منه على السند أو على مخالصة بالدين لما بينهما من صداقة وأنه يستند فى إثبات الوفاء إلى اليمين الحاسمة التى يوجهها إلى إنجلو كوتاريلى بصفته بالصيغة المينة بصلب

الصحيفة وقد اعترضت الشركة المطعون ضدها على توجيه اليمين الحاسمة إلى إنجلو كوتاريللى عن واقعة الوفاء المدعى بها وفى ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة بتوجيه اليمين الحاسمة إلى إنجلو كوتاريللى ليحلفها بالصيغة الآتية : "أحلف بالله العظيم أننى لم أستلم مبلغ ٢٠٠٠ ج قيمة السند المحرر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٧ والمستحق السداد عند الطلب الصادر من خليل حسين خليل إلى شركة إخوان كوتاريللى التى كنت أمثلها بصفتى مديرا لها قبل التأميم وقبل وضعى تحت الحراسة" ولما لم يحضر إنجلو كوتاريللى بعد إعلانه بحكم اليمين اعتبرته المحكمة المذكورة نا كلا وقضت فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برفض الدعوى فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٢٤ سنة ٢٠ ق بانية استئنافها على عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة إلى إنجلو كوتاريللى وفى ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٢٠٠٠ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣ حتى السداد فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله من وجوه أولها أن الحكم قد أخطأ فيما قرره من أن اختصاص إنجلو كوتاريللى فى الدعوى لم يكن جائزا ذلك أن المطعون عليها خلف عام لأنجلو كوتاريللى ترث ماله من حقوق وتلتزم بما عليه من ديون فى حدود ما ورثته وإذا كان لمدين السلف أن يدفع دعوى الخلف بكافة الدفعات التى له قبل السلف كما هو الشأن فى الحوالة فإن من حقه أن يتمسك قبل المطعون عليها بكافة الدفعات التى كانت له قبل إنجلو كوتاريللى ولما كان لا يستطيع إستعمال هذا الحق قبل إنجلو كوتاريللى إلا إذا أدخله فى الدعوى المقامة من خلفه وكان يصح بل يجب اختصاص إنجلو كوتاريللى عند رفع الدعوى ابتداء عملا بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات فإن قول الحكم بأن إدخال إنجلو كوتاريللى فى الدعوى فى غير الأحوال التى يجوز فيها الإدخال قانونا يكون غير صحيح فى القانون وثانيها

أن محكمة الاستئناف فهمت من قول الفقه بأنه لا يجوز توجيه الدعوى إلى الغير مع إدخاله خصيصا في الخصومة لحلف اليمين أنه لا يجوز توجيه اليمين إلى شخص إلا إذا كان خصما أصليا في الدعوى وأن لا يجوز على الإطلاق إدخال شخص مهما كانت صلته بالخصومة أو بالواقعة المطلوب الاستحلاف عليها وهذا الذي فهمته غير صحيح في القانون إذ أن المحرم إدخاله في الدعوى لحلف اليمين هو الشخص الذي لاعلاقة له بالواقعة المراد الحلف عليها وعلى ذلك فمن حقه إدخال انجلو كوتاريللى في الدعوى لكي يحلف اليمين على واقعة قيضه الدين المتعلق بشخصه دون غيره . وثالثها أنه غير صحيح في القانون إطلاق محكمة الاستئناف القول بأنه لا يجوز توجيه اليمين إلى شريك انسحب من الشركة ذلك لأن الشريك المنسحب الذى لا توجه إليه اليمين هو الذى لاعلاقة له بالواقعة المطلوب الاستحلاف عليها وإذا كان انجلو كوتاريللى هو المدير والنائب القانونى وصاحب رأس مال شركة إخوان كوتاريللى يوم سدد له الطاعن كامل دينه ولم يحصل منه على السند ولا على دليل مكتوب ببراءة ذمته بسبب الثقة المتبادلة بينهما فإنه يحق للطاعن إدخاله في الدعوى لحلف اليمين وإذا رفضت محكمة الاستئناف توجيه هذه اليمين فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض توجيه اليمين الحاسمة إلى انجلو كوتاريللى على قوله .

وحيث إنه إعمالا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٠ من القانون المدنى يجب أن يتوافر فيمن توجه إليه اليمين الحاسمة .. أولا أن يكون خصما أصليا في الدعوى له حق المطالبة بالإثبات ... ثانيا أن يكون متمتعا بأهلية التصرف بمعنى أن يكون قادرا على الخيار بين الحلف والرد والنكول .... وحيث إن الثابت للمحكمة مما تقدم أن المستأنف عليه الطاعن أدخل انجلو كوتاريللى في الخصومة ولم يكن هذا خصما أصليا فيها — خصيصا لحلف اليمين الحاسمة التى وجهها إليه والتى قبلتها محكمة أول درجة — .. يضاف إلى ذلك أن هذا الذى أدخل كان شريكا في شركة إخوان كوتاريللى "الدائنة الأصلية والتى اندمجت في الشركة المستأنفة" وانسحب من الشركة .... وبإزالة القاعدة السابقة على خصوصية هذا الداعى يكون انجلو كوتاريللى ليس من بين الخصوم الذين يصح توجيه



اليمين إليهم وتكون محكمة أول درجة حين قضت بتوجيه اليمين الحاسمة إليه وعولت في قضائها برفض دعوى الشركة المستأنفة. "المطعون عليها" .. على عدم حضوره لحلف تلك اليمين قد جانبها التوفيق ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول توجيه اليمين الحاسمة لأنجلو كوتاريللى".

وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن اليمين الحاسمة لا توجه إلا إلى الخصم الآخر الذى له حق المطالبة بالإثبات ويجب أن تتوافر في هذا الخصم أهلية التصرف في الحق الذى توجه إليه فيه اليمين وأن يملك التصرف في هذا الحق وقت حلف اليمين ذلك أن كل خصم توجه إليه اليمين يجب أن يكون قادرا على الخيار بين الحلف والرد والنكول ورد اليمين كتوجيهها تشترط فيه أهلية التصرف والنكول كإقرار لا يملكه إلا من ملك التصرف في الحق — لما كان ذلك، وكان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن شركة إخوان كوتاريللى — الدائنة الأصلية — قد اندمجت قبل رفع الدعوى في الشركة المطعون ضدها إندماجا كليا وكان يترتب على هذا الإندماج إنقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وبالتالي إنتهاء سلطة مديرها أنجلو كوتاريللى وزوال كل صفة له في تمثيلها وفي التصرف في حقوقها فإن توجيه اليمين الحاسمة إليه عن واقعة الوفاء بالدين الذى لهذه الشركة في ذمة الطاعن — بعد أن زالت صفته في تمثيلها وأصبح لا يملك التصرف في حقوقها ومن بينها الحق المطالب به ولم يعد له حق المطالبة بإثبات الوفاء المدعى به من الطاعن — يكون غير جائز قانونا وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه على حق إذ رفض توجيه اليمين ومتى كان هذا الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون فإن النعى على بعض إمارد في أسبابه من تقارير قانونية — يكون بفرض صحته — غير منتج ويتعين لذلك رفض الطعن.

## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم علام ، وهيثم زكريا .

( ٢٨١ )

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . "الدعوى المعلومة القيمة" . "الدعوى  
الغير قابلة للتقدير" .

الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة ، خروج الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل  
للتقدير عن هذا الأصل . إعتبارها مجهولة القيمة .

( ب ) دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . "الدعوى المتعلقة بالأراضي" .  
أموال عامة .

تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي . م ٣١ مرافعات . عدم بحث صفة الأراضي  
أو التفرقة بين ملكيتها أو تخصيصها للنفعة العامة .

( ج ) دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . تقدير قيمة دعوى أرض المال العام" .  
أموال عامة .

إمكان تقدير قيمة الأرض المخصصة للنفعة العامة ماديا وفقا لقواعد قانون المرافعات .  
مفاده ، اعتبار الدعوى التي ترفع بشأنها قابلة للتقدير .

( د ) أموال عامة . "خروجها عن التعامل" . "أثره" .

قصد المشرع بإخراج الأموال العامة من التعامل بالمادة ٨١ مدني ، عدم جواز  
التصرف فيها أو الجزع عليها . م ٢/٨٧ مدني . لا شأن لذلك بتقدير قيمة الدعوى  
المتعلقة بها .

١ — الأصل في الدعوى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنها  
معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل

للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة<sup>(١)</sup> ، وهي لا تعتبر غير قابلة للتقدير حسبما يستفاد من نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وصفها المشرع في المواد من ٣٠ - ٤٢ من قانون المرافعات .

٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون المرافعات على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار ستين ضعفاً لقيمة الضريبة وأنه إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت قيمته بحسب المستندات التي تقدم أو بواسطة خبير . وإذا جاء هذا النص عاماً في صياغته ولم يقيد التقدير بقيداً ، فإنه لا محل للبحث في صفة الأرض أو التفرقة بين أن يكون النزاع متعلقاً بملكيته أو بتخصيصها للنفعة العامة .

٣ - إذا كانت الأرض محل النزاع هي مما يمكن ماديًا تقدير قيمتها وفقاً لإحدى القواعد المقررة في قانون المرافعات ، فإن الدعوى التي ترفع بشأنها تكون مما يندرج في الدعاوى القابلة للتقدير .

٤ - قصد المشرع بما تقضى به المادة ٨١ من القانون المدني من أن الأموال العامة تخرج عن التعامل بحكم القانون ، عدم جواز التصرف في هذه الأموال أو حجزها أو تملكها بالتقادم ، وهو ما نص عليه في المادة ٨٧/٢ من القانون المدني وهذا أمر لا شأن له بتقدير قيمة الدعوى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

(١) راجع تقض جلسة ١٩٦٠/١٢/١ الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفني



تتحصل في أن وزارة الصحة — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٢١٥ سنة ١٩٥٧ كلى المنيا ضد عيود عبد العليم السيد مورث المطعون عليه طالبة الحكم بإلزامه بأن يسلمها ١ ط و ٢ من المينة بصحيفة الدعوى خالية من كل ما يشغلها . وقالت شرحا لها إن مورث المطعون عليه تعدى على مساحة قدرها ١ ط و ٢ من من جباية المسلمين المخصصة للنفعة العامة بأن قام بزراعتها ، وإذ امتنع المورث عن تسليم هذه الأرض بعد إزالة ما عليها من زراعة وكانت الدعوى غير قابلة للتقدير لتعلقها بأرض من المنافع العامة مما يجعل الإختصاص بنظرها للحكمة الابتدائية ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . وأثناء سير الدعوى توفى مورث المطعون عليه فقامت الطاعنة بإعلان المطعون عليه بنفس الطلبات . دفع المطعون عليه الدعوى بأنه يملك الأرض موضوع النزاع بطريق الميراث عن أخيه المرحوم عبود عبد العليم السيد ، فأضافت الطاعنة إلى طلباتها طلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى هذه الأرض وأصدرت محكمة أول درجة في سبيل تحديد إختصاصها حكما في ١٩/١٢/١٩٥٧ بنذب مكتب الخبراء بوزارة العمل لمعاينة الأرض موضوع الدعوى ، وتقدير قيمتها وقيمة ما عليها من زراعة أو مبان مستحقة الإزالة وبيان ما يدخل من هذه الأرض في المنافع العامة ومدى تعدى المطعون عليه على هذه المنافع . وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت المحكمة بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٠ بعدم إختصاصها بنظر الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٠ سنة ١ ق بنى سويف . ومحكمة الإستئناف حكمت في ١٢/٢/١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١١/٤/١٩٦٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى تأسيسا على أن أرض النزاع وهى من الأموال العامة قابلة للتقدير كغيرها من الأموال وأن الخبير قدر قيمتها بمبلغ ١٦ ج و ٢٥٠ م مما يدخل في إختصاص المحكمة الجزئية . هذا في حين أن هذه الأرض باعتبارها من الأموال العامة تخرج عن التعامل كما تقضى

بذلك المادة ٨١ من القانون المدني وتعد غير قابلة للتقدير فتختص المحكمة الابتدائية بنظر كل دعوى ترفع بشأنها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الأصل في الدعاوى — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر غير قابلة للتقدير حسبما يستفاد من نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في المواد من ٣٠ — ٤٢ من قانون المرافعات . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون المرافعات تنص على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار ستين ضعفاً لقيمة الضريبة وأنه إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت قيمته بحسب المستندات التي تقدم أو بواسطة خبير ، وإذا جاء هذا النص عاماً في صياغته ولم يقيد ذلك التقدير بقيد ما ، فإنه لا محل للبحث في صفة الأرض أو التفرقة بين أن يكون النزاع متعلقاً بملكيتها أو بتخصيصها للنفعة العامة ، لما كان ذلك ، وكانت الأرض محل النزاع هي مما يمكن ماديًا تقدير قيمتها وفقاً للقاعدة المقررة في المادة ٣١ من قانون المرافعات على النحو المتقدم بيانه ، فإن الدعوى التي ترفع بشأنها تكون مما يندرج في الدعاوى القابلة للتقدير . ولا عبرة بتحدى الطائفة بما تقضى به المادة ٨١ من القانون المدني من أن الأموال العامة تخرج من التعامل بحكم القانون ، ذلك أن المشرع قصد بذلك عدم جواز التصرف في هذه الأموال أو المجزئتها أو تملكها بالتقادم ، وهو ما نص عليه في المادة ٨٧/٢ من القانون المدني ، وهذا أمر لا شأن له بتقدير قيمة الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقرر أن الأرض موضوع النزاع مقدرة القيمة وأخذ بما أورده الخبير في تقريره من أنها تقدر بمبلغ ١٦ ج و ٢٥٠ م وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وهيثم زكريا .

( ٢٨٢ )

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) عقد . " إثبات العقد " . إثبات . " طرق الإثبات " . " الإثبات  
بالكتابة " . " المراسلات " . " بيع تجارى " .

صحة إستخلاص التعاقد وتحديد محله من المراسلات المتبادلة بين الطرفين .

( ب ) بيع . " إلتزامات البائع " . " الإلتزام بالتسليم " . " ميعاده " .  
محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " فى إستخلاص ميعاد  
تسليم المبيع " .

تحديد يوم تسليم المبيع يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه محكمة الموضوع .

( ج ) تسعيرة . " تسعيرة جبرية " .

صحة عدم الأخذ بجدول أسعار البنزين لتحديد سعر صفائحه الفارغة .

( د ) حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " . " ما يعد كذلك " .  
إلتزام . " تنفيذ الإلتزام " . " نظرية الظروف الطارئة " . دفاع .

عدم الإشارة أو الرد على الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ،  
قصور . مثال . نظرية الظروف الطارئة .

١ — لا على الحكم المطعون فيه إذا كان قد استخلص من المراسلات المتبادلة  
بين الطرفين قيام التعاقد بينهما فى مادة تجارية ، وأن إرادتهما قد تلاقت فى شأن  
تحديد قدر التعاقد عليه .

٢ — تحديد اليوم الذى يعتبر فيه البائع متخلفا عن التوريد وبالتالى ملزما



بالتعويض إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه محكة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها .

٣ — لا يعتبر الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذا لم يأخذ بمجدول الأسعار المتعلق بالبنزين في صدد تقدير سعر الصفائح الفارغة .

٤ — إذا كان يبين من الصورة الرسمية لمذكرتي الطاعتين المقدمتين لمحكمة الاستئناف أنهما تمسكتا بأعمال المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني تأسيسا على أن الاعتداء الثلاثي الذي وقع على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٦ يعتبر من الحوادث الطارئة التي أثرت على التعاقد بحيث أصبح تنفيذه متعذرا ومرهقا لمورثيها ويهدده كبائع بخسارة فادحة، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قاصر التسيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٢٣ سنة ١٩٥٧ مدني كلي قنا ضد مورث الطاعتين المرحوم عبد المنعم راشد عبد السلام بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٣٤٥ ج ، وقال شرحا لها إنه تلقى من مورث الطاعتين في ١٩٥٦/١٠/٢٤ كتابا يخطر فيه بأن لديه كمية كبيرة من صفائح البنزين الجديدة الفارغة يعرض عليه شراءها ويطلب منه تحديد السعر الذي يناسبه والكمية التي تلمزمه، فرد المطعون ضده في ١٩٥٦/١٠/٢٥ بأنه يرغب في الشراء بسعر ١٢,٥ قرشا للصفحة الواحدة وأظهر استعدادا لشراء أية كمية وذلك لحاجته لها في تعبئة عمل الذي يتجر فيه ، وأعقب ذلك بكتاب آخر أرسله إلى مورث الطاعتين

في ١٩٥٦/١٠/٢٩ حدد فيه الكمية التي تلزمه بخمس وعشرين ألف صفيحة، وإذا قام مورث الطاعتين بشحن ٢٧٠٠ صفيحة فقط أوفى له المطعون ضده ثمنها، ثم أرسل إليه سبعمائة صفيحة تبين عدم مطابقتها للمواصفات وردت إليه، وامتنع عن شحن الكمية الباقية، وكان قد أصاب المطعون ضده ضرر من جراء إخلال مورث الطاعتين بالتزامه بشحن باقي الكمية لارتفاع ثمن الصفيحة إلى ٢٠,٥ قرشا ولتأخره في تعبئة العسل الذي تعاقد على توريده، فقد انتهى المطعون ضده إلى تقدير التعويض الذي يستحقه بمبلغ ٣٣٤٥ ج وهو المبلغ المطالب به. وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥ حكمت المحكمة بإلزام مورث الطاعتين بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١١١٥ ج. استأنف مورث الطاعتين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٣٣ ق أسيوط، وأثناء سير الاستئناف حلت محله الطاعتان لوفاته. وفي ٢١ أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت على رأيها.

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إنه لا يوجد عقد مكتوب بين مورثيهما وبين المطعون ضده وإنما مجرد مراسلات متبادلة بينهما يستفاد منها علم مورث الطاعتين بأن المطعون ضده يلزمه ٢٥٠٠٠ صفيحة ولا تعني أن تعاقدوا قد تم بين الطرفين بتوريد كمية محددة من الصفائح في ميعاد محدد حتى يلتزم بدفع تعويض عن عدم تنفيذه. وتضيف الطاعتان أن الحكم لم يراع قواعد التفسير الواردة في المادة ١٥١ من القانون المدني التي توجب أن يفسر الشك في مصلحة المدين ذلك أنه بفرض أن تعاقدوا قد تم على توريد الصفائح إلى المطعون عليه فإن الثابت أن مورث الطاعتين لم يكن تاجرا في الصفيح وإنما كانت تتوفر لديه كميات من هذه السلعة بسبب ترك سائق السيارات الصفائح بعد تفريغها من البنزين، وتفيد هذه الظروف أن مورث الطاعتين كان قد التزم بالتوريد تباعا عند ما تتوافر لديه هذه السلعة، وإذا لم يثبت أنها توافرت لديه فعلا أو أنه باعها لآخرين، فإن عدم التوريد عندئذ لا يستوجب التعويض.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن العقود التجارية يجوز أن تتم بطريق الخطابات المتبادلة أورد الآتى "والقول بأنه لم يحصل إتفاق على تحديد الكمية مردود بالثابت من أوراق الدعوى إذ أرسل مورث المستأنفين - الطاعتين - إلى المستأنف عليه - المطعون ضده - خطابات بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ جاء فيه ( وعليه نفيدكم بأننا قبلنا سعركم وبرجوع البريد فيدونا عن الكمية التى ترغبون مشتراها لتتمكن من الشحن ) وقد رد المطعون ضده بكتاب مؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ جاء فيه ( اليوم استلمنا خطابكم وبه تعرفونا بإعتماد سعر ١٢,٥ قرشا للصفحة تسليم فرشوط وفى الحال اتصلنا بكم تليفونيا وعرفناكم عن إعتماد ٢٥ ألف صفحة فالرجاء الرد علينا بإعتماد هذه الكمية ) ، وقد رد مورث المستأنفين على الخطاب السالف الذكر بخطاب مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ جاء فيه ( وصلنا خطابكم رقم ٢٩ الجارى وعلم ما جاء بخصوص كمية الصفائح الفارغة ) ومن كل ذلك يكون إدعاء مورث المستأنفين بعدم تحديد الكمية لا أساس له من الصحة " . وبين من هذا الذى أوردته الحكم أنه استخلص من المراسلات المتبادلة بين الطرفين قيام التعاقد بينهما ، وأن إرادتهما قد تلاققت فى شأن الكمية المتعاقد عليها . والنعى بشأن ميعاد التسليم مردود بأن تحديد اليوم الذى يعتبر فيه البائع متخلفا عن التوريد ، وبالتالي ملزما بالتعويض إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها ، ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيدته وأخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قرر فى هذا الصدد أن الإدعاء بعدم تحديد ميعاد التسليم تنفيه طبائع الأمور والمكاتبات المتبادلة والإنذار الموجه لمورث الطاعتين وامتناعه عن التوريد رغم ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم ترتيبا على ما تقدم من إعتبار مورث الطاعتين قد تأخر عن التوريد يعد إستخلاصا سائغا لا مخالفة فيه للقانون ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه إعتبر الصفائح الفارغة غير مسعرة وأقر سعر شراء المطعون ضده لكمية الصفائح التى قال إنه اشتراها بدلا من تلك التى لم تورد إليه رغم أنه سعر يزيد عن سعرها



الجبرى طبقاً لجدول التسعيرة المقدم منه . وإذ رتب الحكم على ذلك إلزام مورث الطاعنتين بالفرق بين السعرين ولم يعتد بالسعر الجبرى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في صدد إدعاء الطاعنتين بأن الصفائح الفارغة تدخل ضمن المواد المسعرة أنه لم يثبت للمحكمة من جداول التسعيرة التى قدمتها عن المدة التى التزم فيها مورث الطاعنتين بالتوريد أن الصفائح الفارغة تدخل ضمن المواد المسعرة . كما لم يثبت وجود تسعيرة جبرية للصفائح . وهذا الذى قرره الحكم صحيح ذلك أنه يبين من جداول الأسعار المقدمة من الطاعنتين أنها تضمنت إضافة ١٢٥ ملياً إلى سعر كل أربعة جالونات من البنزين أو الكيروسين إذا بيعت فى صفيحة مقفلة جديدة وخصم مبلغ ٢٠ ملياً من ثمنها إذا كان المشتري لا يرغب فى الاحتفاظ بالصفيحة ، مما يفيد أن المقصود بالتسعير الجبرى هو البنزين الذى حدد له سعر فى حالة بيعه مع احتفاظ المشتري بالصفيحة وسعر آخر فى حالة رد المشتري للصفيحة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يأخذ بجدول الأسعار المتعلق بالبنزين فى صدد تقدير سعر الصفائح ، الفارغة ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث قصور الحكم المطعون فيه فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول الطاعنتان إن الحكم لم يرد على دفاعهما المتضمن تمسكهما بأن الإعتداء الثلاثى الذى وقع على الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٥٦ يعتبر ظرفاً طارئاً ترتب عليه تعذر ورود الصفائح وتعبئة المواد البترولية بها فأصبح تنفيذ الإلتزام مرهقاً ، وأنهما لهذا السبب طلبتا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم تعرض لطلبهما .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرتى الطاعنتين المقدمتين للمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٠/١١/١٧ وبجلسة ١٩٦٢/٤/١٧ أنهما تمسكتا بأعمال المادة ٢/١٤٧

من القانون المدني تأسيسا على أن الاعتداء الثلاثي الذي وقع على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٦ يعتبر من الحوادث الطارئة التي أثرت على التعاقد بحيث أصبح تنفيذه متعذرا ومرهقا لمورث الطاعنتين ويهدد البائع بخسارة فادحة . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قاصر التسبب مما يعيبه ويستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطوس زطلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ،  
وابراهيم علام .

( ٢٨٣ )

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) بطلان . ” بطلان تصرفات الصبي المميز ” . ” سقوط دعوى  
البطلان ” . دعوى .

بطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضررا محضاً م ١١١  
مدنى .

سقوط دعوى البطلان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد .

(ب) ملكية . ” أسباب كسب الملكية ” . ” التقادم ” . ” التقادم المكسب ” .  
” قطع التقادم ” . تقادم . حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ” .  
” ما يعد كذلك ” . دفاع .

من الأسباب الفاطمة للتقادم ، إقرار المدين صراحة أو ضمناً بحق الدائن .  
م ١/٣٨٤ مدنى .

إلتفات المحكمة وعدم ردها على تمسك الدائن بذلك رغم أنه دفاع جوهرى لو صح  
قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور .

١ — يقضى الشق الثانى من الفقرة الأولى من المادة ١١١ من القانون المدنى  
ببطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضرراً محضاً ، وتقضى الفقرة  
الثانية من المادة ١٤١ من ذات القانون بسقوط دعوى البطلان بمضى خمس  
عشرة سنة من وقت العقد ، ومؤدى هذين النصين مرتبطين أن يعتبر إقرار الصبي  
المميز بمحضر صلح تصرفاً باطلاً ، ولا تسقط الدعوى ببطلانه إلا بمضى خمس عشرة  
سنة منذ صدوره فيما لو اعتبر ضاراً به ضرراً محضاً .



٢ — إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن من الأسباب القاطعة للتقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٤ من القانون المدنى . فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى تمسك الطاعنة بهذا ولم ترد عليه وعلى المستند المقدم منها في شأنه رغم أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٦٩١ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة وطلب الحكم بتثبيت ملكيته لأرض وبناء المنزل المقام عليها بحوض المحطة رقم ٢ بناحية المعصرة قسم حلوان والبالغ مساحتها ١٥٧ر٤٠ م ٢ والمبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وقال فى بيان دعواه إنه بموجب عقد محرر فى سنة ١٩٣١ إشتري من شقيقه المرحوم إسماعيل عرفات عوض الله والد الطاعنة الأرض المشار إليها ووضع يده عليها منذ الشراء وأقام عليها بناء المنزل المذكور من ماله الخاص ثم استمر واضعا يده على هذا العقار مدة تزيد على خمس عشرة سنة إلى أن اكتسب ملكيته بالتقادم ، وأنه على الرغم من أن الطاعنة أقرت له بذلك فى محضر الصلح المصدق عليه فى الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٤٧ مدنى حلوان فإنها عادت ونازعته فى ملكية حصة بهذا العقار مقدارها ٤ ط و ١٢ س وأقامت عليه الدعوى رقم ١٥٢٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة فطالبته فيها ببيع هذه الحصة بحجة أنها آلت إليها بالميراث عن والدها وهو ما دعاه إلى إقامة دعواه الحالية بطلباته الآتفة الذكر . ودفعت الطاعنة الدعوى بأن والدها كان يملك قطعة أرض مساحتها ٢٠٥ر٣٠ م ٢ بحوض المحطة رقم ٢ بناحية المعصرة بعقد مسجل باع نصفها لشقيقه المطعون ضده بالعقد الذى قدمه هذا الأخير

في الدعوى وهي لا تنازعه فيه وأما النصف الآخر فلا علاقة له بهذا العقد وبقي على ملك والدها إلى أن توفي في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأنه في سنة ١٩٤٤ أقام المطعون ضده على هذا النصف الباقي من تركة أبيها بنفقات من هذه التركة منزلا يستغله لحساب الورثة وأنها لم تستطع مطالبته بحقوقها فيه لأنها كانت في كفالته منذ وفاة أبيها حتى تزوجت وهي قاصر . وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أنه وضع يده على أرض النزاع وأقام عليها منزلا من ماله الخاص واكتسب ملكية العين بمضي المدة الطويلة قبل أن تقيم الطاعنة عليه دعوى الربح السالفة الذكر ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ٣١ مارس سنة ١٩٦١ بتثبيت ملكية المطعون ضده - لقطعة الأرض المذكورة والمنزل المقام عليها . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٠٤ سنة ٨٠ ق وبتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها كانت قاصرا وقت التوقيع على محضر الصلح المؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأن ما تضمنه ذلك المحضر من أنها أقرت للمطعون ضده باكتساب ملكية العين موضوع النزاع بالتقادم هو مما يضر بها ضررا محضا ، بما يجعل المحضر المشار إليه باطلا طبقا للمادة ١١١ من القانون المدني ، غير أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه عول على ذلك المحضر في قضائه بتثبيت ملكية المطعون ضده لعين النزاع تأسيسا على أنه تضمن تصرفا قابلا للإبطال فلا يحق للطاعنة تطبيقا للمادة ١٤٠ من القانون المدني أن تطلب بطلانه بعد أن تراخت في الطعن فيه مدة تزيد على ثلاث سنوات منذ بلوغها سن الرشد عام ١٩٥١ ، وذلك دون أن يبين حقيقة إلزامها في ذلك المحضر وسنده فيما انتهى إليه ، إذ لا يصح تطبيق هذه المادة على هذا التصرف لأنه مما تنطبق عليه المادة ١٤١

من القانون المدنى لبطلانه . وأضافت الطاعنة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الإستئناف بأن المطعون ضده كان قد قدم لمجلس حسبي القاهرة طلبا مؤرخا ١٤ يونيه سنة ١٩٤٧ بترشيح نفسه وصيا عليها أورد فيه حصتها في كل من العقارين موضوع الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٤٧ مدنى حلوان المرفوعة من عمتها ، وقدمت لمحكمة الإستئناف صورة رسمية من الطلب المشار إليه ذكر فيه المطعون ضده أن فيما تركه والد الطاعنة مما يورث عنه ١٥٠م<sup>(٢)</sup> ، بناحية المعصرة ، وهي قطعة الأرض التي تنطبق على أرض النزاع ، مما ينتفى به ما ادعاه المطعون ضده من وضع يده عليها وكسب ملكيتها بالتقادم ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت لإقرار المطعون ضده الذي تضمنه هذا الطلب ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص مع أنه دفاع جوهري ، مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت بأنها كانت قاصرا عند التوقيع على محضر الصلح المؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأن هذا المحضر هو مما يضر بها ضررا محضا وذلك على أساس أنه يتضمن تسليما منها للمطعون ضده باكتساب ملكية العين موضوع النزاع بالتقادم بما فيها نصيبها الذي ورثته عن والدها . وإذ يقضى الشق الثاني من الفقرة الأولى من المادة ١١١ من القانون المدنى ببطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضررا محضا ، وتقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من ذات القانون بسقوط دعوى البطلان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد ، فإن مؤدى هذين النصين مرتبطين أن يعتبر إقرار الطاعنة بمحضر الصلح المشار إليه تصرفا باطلا ولا تسقط الدعوى ببطلانه إلا بمضى خمس عشرة سنة منذ صدوره فيما لو اعتبر ضارا بها ضررا محضا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار محضر الصلح تصرفا قابلا للإبطال وأنزل عليه حكم المادة ١٤٠ من القانون المدنى وعول عليه في قضائه تأسيسا على أن الطاعنة لم تطلب بطلانه خلال ثلاث سنوات منذ بلوغها سن الرشد وذلك دون أن يبين حقيقة التصرفات الواردة به والمتعلقة بالطاعنة فيما إذا كانت تضر بها ضررا محضا أم أنها تصرفات دائرة بين النفع والضرر لإنزال حكم القانون عليها باعتباره تصرفا باطلا أو قابلا للإبطال . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على صحيفة الإستئناف



أن الطاعنة تمسكت أيضا بأن المطعون ضده قدم للمجلس الحسبي طلبا بترشيح نفسه وصيا عليها حتى يستطيع أن يواجه معها وبهذه الصفة الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٤٧ مدنى حلوان التى كانت قد رفعتها عمتها عليها باعتبارها من ورثة والد الطاعنة للطالبة ببيع حصتها فى عقارين خلفهما المورث وبأن المطعون ضده أورد فى الطلب المشار إليه بيانا بحصة الطاعنة باعتبارها وارثة فى هذين العقارين وبأن أحد هذين العقارين هو ذات العين موضوع النزاع ، وكانت الطاعنة قد قدمت للتدليل على هذا الدفاع صورة رسمية من طلب مؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٩٤٧ قدمه المطعون ضده فى القضية رقم ١٤١١ سنة ١٩٤٧ كلى حسبي القاهرة واستندت إلى أنه أقر فى هذا الطلب بملكية والدها المرحوم إسماعيل فرحات عوض الله لقطعة الأرض الفضاء والبالغ مساحتها ٢م ١٥٠ بحوض المحطة رقم ٢ بناحية المعصرة وإلى أن هذه القطعة هى ذات العين موضوع النزاع، وإذ يعد إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن من الأسباب القاطعة للتقدم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٤ من القانون المدنى ، وكانت المحكمة لم تلتفت إلى هذا الدفاع الذى أبدته الطاعنة ولم ترد عليه وعلى المستند المقدم فى شأنه رغم أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٨٤ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” تقديم المذكرات ” .

عدم التزام محكمة الموضوع بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات عند حجز الدعوى للحكم  
متى رأت أن الدعوى قد تهيأت للفصل فيها .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” عدول المحكمة عنها ” .  
دعوى . حكم .

الحكم المتعلق بإجراءات الإثبات الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم تضمينه  
قبولا للطلب العارض . للحكمة العدول عنه أو القضاء بسقوط حق الخصوم في التمسك به .

(ج) دعوى . ” الطلب العارض ” . إستئناف . ” الطلب الجديد ” .  
نظام عام .

الطلب العارض الذي يقدم لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . إعتباره طلبا جديدا  
على محكمة الإستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله .

١ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات عند حجز  
الدعوى للحكم متى كانت قد رأت أن الدعوى بما تم فيها من إجراءات قد تهيأت  
للفصل فيها .

٢ — متى كان الحكم متعلقا بإجراءات الإثبات وصادرا قبل الفصل  
في الموضوع ولا يتضمن في أسبابه أو في منطوقه قبول الطلب العارض الذي أبداه  
الطاعن ، فإنه يجوز للحكمة — طبقا للسادتين ١٦٥ و ٢٤٢ من قانون المرافعات —  
أن تعدل عن هذا الحكم أو أو تقضى بسقوط حق الخصم في التمسك به .

٣ — الطلب العارض الذى يقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلبا جديدا وبالتالي يكون غير مقبول ويتعين على تلك المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله تطبيقا لحكم المادة ٤١١ من قانون المرافعات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المرحوم حسين فوزى البرادعى أقام الدعوى رقم ٧٧٢ سنة ١٩٥١ كلى المنيا على الطاعن عبد المنعم عبد القادر المعلوم بصحيفة أعلنت إليه فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٦٤٢ ج و ٥٠٠ م وقال شرحا للدعوى إن زوجته المرحومة منيرة عبد القادر المعلوم توفيت فى سنة ١٩٤٧ وخلفت تركة تشمل أطيانا زراعية مساحتها ١٣٣ ف و ١٨ س شائعة فى ١٠٢٥ ف و ١٣ ط و ٢٢ س بينها وبين أخوتها ومن بينهم الطاعن وأنه قد خصه بالتصف فى هذه الأطيان بالميراث عن زوجته المذكورة وإذا كان الطاعن يضع يده على هذه الأطيان دون أن يؤدي له شيئا من ريعها من تاريخ وفاة مورثته فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٧ فقد رفع الدعوى بطلب إلزامه بمبلغ ١٠٦٤٢ ج و ٥٠٠ م قيمة الربيع المستحق له عن المدة من تاريخ وفاة مورثته المذكورة حتى تاريخ رفع الدعوى . فى ٩ يونيه سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بنذب خبير زراعى للإنتقال إلى الأطيان موضوع النزاع ومعاينتها وتقدير ريعها عن المدة المطالب بالربيع عنها وقدم الخبير تقريره وفى ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ أخذت المحكمة بهذا التقرير وقضت بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ٤٧٩٩ ج و ١٠٢ م والمصروفات المناسبة فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٤٥ سنة ٧٢ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى وببني إستئنافه على أن الخبير الذى أخذ الحكم بتقريره قد بالغ فى تقدير الربيع وجعله متساويا لربيع السنوات



الأربعة كما أنه لم يستنزل من فئات الإيجار قيمة الأموال الأميرية التي دفعها الطاعن — كما أن الأطيان المطالب بريعها كانت مثقلة بديون للبنك العقاري المصري وبنك التسليف الزراعي وغيرها وقد قام بسداد هذه الديون وهي تزيد عن قيمة الريع المطالب به . وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة إستئناف القاهرة بنذب خير حسابي للاطلاع على دفاتر الطاعن وحصر ما سدده من أموال أميرية وديون عن الأطيان موضوع النزاع وذلك بحضور الطرفين وتقدير صافي الريع في المدة المطالب بها بعد إستنزال المبالغ التي يثبت سدادها من الطاعن عن الأطيان المذكورة وقد قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن أوراد المال المقدمة من الطاعن لا تصلح أساسا للحاسبة لأنها خاصة بسنة ١٩٥٣ وكان عليه تقديم الأوراد الخاصة بفترة النزاع أو كشفا رسميا بها وبالنسبة لمطلوبات بنك التسليف كما أن الطاعن لم يوضح طريقة إستغلاله للأطيان الخاصة بمورثة المطعون ضده وأن هذه المطلوبات يلزم بها الطاعن إذا كان مستأجرا للأطيان أما إن كانت تستغل بالمزارة فكان على الطاعن أن يقدم كشفا رسميا ببيان مقدار السلفة ونوعها وسببها وتاريخها واسم المقرض والضامن وكيفية السداد وتاريخه وأسماء المسددين وبالنسبة لدين البنك العقاري والديون الأخرى فإن الطاعن لم يقدم توكيلا عن المورثة أو ما يدل على أنه كان مديرا للملكية الشائعة أو ما يدل على أنه كان يتعامل نيابة عن الملاك المشتاعين أو أن الأقساط المبينة في كشوف حساباته تتحملها مورثة المطعون ضده وفي ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير للانتقال بحضور الطرفين إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية والاطلاع على دفاتر الصيارف لمعرفة مقدار ما سدد من الأموال الأميرية عن مدة النزاع والاطلاع على أصل السلفة في البنك العقاري وكذلك بنك التسليف ومعرفة المقرض والضامن وتاريخ القرض وسببه وما سدد منه وتاريخ السداد وبعد أن قدم الخبير تقريراً أثبت فيه أنه تعذر عليه أداء المأمورية لعدم حضور الطاعن . إعتذر الطاعن أمام المحكمة لمرضه وطلب إعادة المأمورية للخبير فقضت المحكمة في ٩ من فبراير سنة ١٩٦١ بإعادة الأوراق للخبير لأداء المأمورية المبينة بالحكم الصادر بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ بعد إخطار الطرفين بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول بالموعد الذي يحدده للانتقال وقد أعاد الخبير

الأوراق للحكمة مصحوبة بمذكرة تتضمن أنه حدد يوما لمباشرة المأمورية وأخطر به الطاعن ولكنه لم يحضر وأن المطعون ضده طلب إعادة الأوراق للحكمة للفصل في الدعوى بحالتها وفي ١١ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — ولما كانت الحراسة قد فرضت على أموال وممتلكات عبد المنعم عبد القادر ملوم فقد طعن الطاعن بصفته حارسا على أمواله في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٢ وبعد أن توفي المطعون ضده أعلن الطعن إلى وارثه الأستاذ محمد عبد العزيز البرادعي وبعد أن رفعت الحراسة عن أموال وممتلكات عبد المنعم عبد القادر ملوم وآلت ملكية هذه الأموال إلى الدولة بالقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ قرر الحاضر عن الطاعن بصفته أن إدارة تحقيق الديون التابعة لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بمقتضى ذلك القانون قد أخطرت أنه بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ صدر قرار من مدير عام إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بقبول الدين المقضى به بالحكم المطعون فيه وأنه صرح للأستاذ محمد عبد العزيز البرادعي بصرفه إذا سمح المركز المالي للسيد عبد المنعم عبد القادر ملوم بذلك عند تحديده — وأضاف الحاضر عن الطاعن أن صفة الحارس العام قد زالت بعد رفع الحراسة عن السيد/ عبد المنعم عبد القادر ملوم ولهذا فقد قام بإعلانه لمباشرة الطعن وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قضت في ٩ فبراير سنة ١٩٦١ بإعادة الأوراق للخبير لأداء المأمورية الميينة بالحكم الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ وذلك بعد إخطار الطرفين بالموعد الذي يحدده للانتقال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لكن الخبر لم يحدد موعدا للانتقال كما أن عدم حضور الطاعن ما كان يمنع الخبر من الانتقال إلى الجهات التي كلفه الحكم بالانتقال إليها لأداء مأموريته إذ كانت لديه المستندات المقدمة من الطاعن والتي تلزم لأداء المأمورية إلا أن الخبر آثر تمشيا مع رغبة المطعون ضده ألا يباشر المأمورية ورد الأوراق للحكمة ومعها مذكرة تتضمن أنه حدد لمباشرتها ٨ مايو سنة ١٩٦١ وتعذر عليه أدائها بسبب عدم حضور



الطاعن وقد أشر الخبير على هذه المذكرة بما يفيد النظر في يوم ١٩٦١/٥/٦ وهو تاريخ سابق على يوم ٨ مايو سنة ١٩٦١ الذي قرر أنه جده لمباشرة المأمورية مما يجعل عمل هذا الخبير غير جدير بالثقة وأضاف الطاعن أن محكمة الاستئناف صفدا نظرت الدعوى بـجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦١ لم تر الأخذ بهذه المذكرة وقررت تأجيل نظر الدعوى بـجلسة ١٩٦١/١٠/٢٥ ثم بـجلسة ١٩٦١/١٢/٢٧ حتى يقدم الخبير تقريره وعلى الرغم من أن الخبير لم يقدم التقرير لتلك الجلسة فإن محكمة الاستئناف قررت فيها حجز الدعوى للحكم بـجلسة ١١ يناير سنة ١٩٦٢ دون أن تصرح بتقديم مذكرات ثم أصدرت حكما المطعون فيه ويرى الطاعن أن المحكمة قد أخأت بحقه في الدفاع وأن حكما قد بنى على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعى عار عن الدليل في شقه الأول الذي يدعى فيه الطاعن أن الخبير لم يحدد ميعادا لمباشرة المأمورية ولم يخطر بهذا الميعاد إذ أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صحة هذا الإدعاء بل إن الصورة الرسمية لمذكرة الخبير المقدمة من الطاعن بالملف تدل على أن الخبير حدد يوما لمباشرة المأمورية خلافا لما يدعيه الطاعن والنعى في شقه الآخر مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتصريح للتصوم بتقديم مذكرات عند حجز الدعوى للحكم متى كانت قد رأت أن الدعوى بما تم فيها من إجراءات قد تهيأت للفصل فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني بطلان الحكم المطعون فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف ردت على ماتمسك به ، من أنه سدد الأموال الأميرية والديون المستحقة على الأطيان المطالب بريعتها بأنه لم يقدم ما يدل على سداد هذه الأموال الأميرية أو ما يدل على صحة وجود تلك الديون دون أن تشير المحكمة إلى المستندات المقدمة منه للتدليل على قيامه بسداد الأموال الأميرية والديون المستحقة على تلك الأطيان مما يدل على أنها لم تطلع على هذه المستندات ولو أنها اطلعت عليها لتغير وجه رأيها في الدعوى وهذا من الحكم قصور وإخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن الطاعن لم يبد أي دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى وأنها أخذت بتقرير الخبير



الذى ندبته لتقدير الريع المطالب به وقضت بإلزام الطاعن بمبلغ ٤٧٩٩ ج و ١٠٢ م وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وكان من بين اعتراضاته على هذا الحكم أنه لم يستزل من الريع المطالب به الأموال الأميرية التى قام بسدادها عن الأطيان المطالب بريعتها ولا الديون التى سدها للبنك العقارى وبنك التسليف الزراعى وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بنذب خبير حسابى للاطلاع على أوراق الدعوى وتحقيق دفاع الطاعن وحصر ما سده من أموال أميرية وديون عن الأطيان موضوع النزاع وتقدير صافي الريع عنها بعد استئزال المبالغ التى يثبت أن الطاعن قام بسدادها عن الأطيان المذكورة وقد جاء بأسباب هذا الحكم " أن الطاعن قدم تأييدا لطمعه حافظة بمستنداته تحوى أيراد أموال وكشوفات وإيصالات من البنك العقارى المصرى " وهذا الذى قرره الحكم يفيد أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على المستندات المقدمة من الطاعن ورأت تحقيقا لدفاعه أن تنذب خبيرا لآداء المأمورية المشار إليها فيما سبق — لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف إذ قبلت فى حكمها الذى أصدرته بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ طلبات الطاعن العارضة فإن هذا الحكم يكون حكما قطعيا وليس تمهيدا بالنسبة للشق الأول منه الخاص بحصر ما سده الطاعن من أموال أميرية وديون مستحقة على الأطيان المطالب بريعتها وخصم ما يثبت قيام الطاعن بسداده منها ومن ثم فما كان يجوز للمحكمة أن تعدل عنه إستنادا إلى نص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات أو أن تقضى بسقوط حق الطاعن فى التمسك به عملا بالمادة ٢٤٢ من قانون المرافعات لأنه ليس من الأحكام المتعلقة بالإثبات وإنما هو حكم قطعى فيما قضى به من قبول الطلب العارض مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحكم فى موضوعه مع الدعوى الأصلية متى كان ذلك ممكنا أو أن تستبقيه للفصل فيه بعد تحقيقه على ما تقضى به المادة ١٥٥ من قانون المرافعات وإذ

كانت محكمة الاستئناف قد خالفت هذا النظر وعدلت عن الأحكام الثلاثة الصادرة بنذب الخبير وبإعادة المأمورية إليه في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ ، ٦ مايو سنة ١٩٥٩ ، ٩ فبراير سنة ١٩٦١ وقضت بسقوط حق الطاعن في التمسك بهذه الأحكام ولم تفصل في موضوع الطلب العارض كما أنها لم تستبقه للفصل فيه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون وأضاف الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ حال على أسباب الحكم الابتدائي فإن هذه الإحالة تكون قد وردت على غير محل لأن أسباب الأحكام الثلاثة المشار إليها فيما سبق تتنافى مع أسباب الحكم الابتدائي مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الأحكام الثلاثة الصادرة من محكمة الاستئناف في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ ، ٦ مايو سنة ١٩٥٩ ، ٩ فبراير سنة ١٩٦٢ هي أحكام متعلقة بإجراءات الإثبات وصادرة قبل الفصل في الموضوع تحقيقا لدفاع الطاعن ولا تتضمن في أسبابها أو في منطوقها قبول طلبه العارض وبالتالي تخضع لحكم المادتين ١٦٥ ، ٢٤٢ من قانون المرافعات فيجوز للمحكمة أن تعدل عنها أو أن تقضي بسقوط حق الخصم في التمسك بها وإذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت للأسباب السائغة التي أوردتها أن تعدل عن هذه الأحكام فإنها لا تكون قد خالفت القانون . هذا إلى أن الطلب العارض وقد قدمه الطاعن لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فإنه يعتبر طلبا جديدا وبالتالي غير مقبول وكان يتعين على تلك المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبوله تطبيقا لحكم المادة ٤١١ من قانون المرافعات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي ولم يفصل في الطلب العارض ولم يستبقه للفصل فيه فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويكون النعي عليه في هذا الشق على غير أساس والنعي في شقه الأخير غير صحيح ذلك أن الأحكام الثلاثة المشار إليها فيما سبق ليس في أسبابها ما يتناقض مع أسباب الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون النعي برمته غير صديد متعينا ورفضه .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد عاتق البشيشى ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٢٨٥ )

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ، ب ) التزام . "تنفيذ الإلتزام" . "التنفيذ العيني والتنفيذ بمقابل" .  
حيازة . "الحائز سمي النية" . "مسئوليته عن الثمار" . دعوى .  
"الطلب العارض" .

عدم إلتزام الحائز سمي النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع عن ردها  
للك . التعويض المالى عوض عن التنفيذ العيني . عدم جواز الجمع بينهما .

دفع الحائز المطالبة بالثمار بطلب خصم قيمة ما استولى عليه المدعى من محاصيل  
ونفقات الزراعة القائمة بأرض النزاع عند إستلامها . دفاع ينطوى على دفع  
بتنفيذ جزء من إلتزامه تنفيذا عينيا وعدم جواز الحكم بتعويض تقضى عما تم  
تنفيذه . تخلى محكمة الموضوع عن بحث هذا الدفاع لعدم تقديمه في صورة طلب  
عارض مع عدم لزوم ذلك . مخالفة للقانون .

١ — لا يجوز إلتزام الحائز سمي النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع  
عن ردها للمالك . أما ما يردده منها فلا يستحق المالك عنه تعويضا ذلك بأن  
التعويض المالى هو عوض عن التنفيذ العيني ولا يجوز الجمع بين الشيء وعوضه .

٢ — متى كان المطعون ضده قد أسس طلب الربيع على أن الطاعن قد وضع  
يده على الأطنان محل النزاع واستولى بغير حق على ثمارها ودفع الطاعن الدعوى  
بأن المطعون ضده عند تسلمه تلك الأطنان قد إستلم محاصيل منفصلة ناتجة منها  
وزراعة قائمة عليها و طلب خصم قيمة تلك المحاصيل ونفقات هذه الزراعة  
من الربيع المطالب به وكان هذا الدفاع من الطاعن ينطوى على دفع منه بتنفيذ



جزء من التزامه تنفيذاً عينياً وبعدم جواز الحكم بتعويض نقدي عما تم تنفيذه بهذا الطريق ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبحث هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه لأنه دفاع في ذات موضوع الدعوى متج فيها وإذ تخلت عن بحثه تأسيساً على أنه لم يقدم في صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك وعلى أن ثمن المحصولات ونفقات الزراعة اللتين تسلمهما المطعون ضده ليس تكليفاً على الربيع ، تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها المطعون فيه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقامتا في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ١٧٢ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة على — الطاعن — بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٤٠ ج وقالتا في بيان دعواهما إن المرحومة هديات المكباتى زوجة الطاعن كانت قد وقفت عليهما ٤٢٠ فدانا تقريبا وجعلت الاستحقاق لهما بعد وفاتها وقد توفيت في شهر يولييه سنة ١٩٤٤ واستمر الطاعن واضعاً يده على تلك الأقطان ومتفعماً بثمارها بغير حق حتى تسلمتا الأقطان في شهر يونيه سنة ١٩٤٥ نفاذا للحكم الصادر لصالحهما في القضية رقم ٣٢٣٥ سنة ١٩٤٥ مدنى دكرنس وأنه إذ كان استيلاء الطاعن على ثمار أقطانهما في هذه السنة بغير حق مما يجعله مسئولاً عن ربيع هذه الأقطان في تلك المدة فقد رفعتا الدعوى بطلب هذا الربيع الذى قدرناه بالمبلغ المطالب به على أساس أن ربيع الفدان الواحد ١٢ ج . وفى ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب الخبراء الزراعيين لتقدير ربيع أعيان الوقف واستحقاق المطعون عليهما فيه عن المدة من تاريخ وفاة الواقعة فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤ حتى يونيه سنة ١٩٤٥ وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن تقدير المطعون عليهما لربيع الفدان بمبلغ ١٢ ج

غير مبالغ فيه وأنهما يستحقان على هذا الأساس مبلغ ٣٧٨٠ ج عن ٣١٥ ف التي تبين أن الطاعن كان يضع اليد عليها فاعترض الطاعن على التقرير قائلا إن الخبير قدر الربيع عن المدة من ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤ في حين أن الواقعة توفيت في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ ولم يخصم قيمة ماتسليمته المطعون ضدهما من حاصلات وخلافه بمحضر التسليم المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ ولم يحقق دفاعه فيما يختص بوجود جزء غير قابل للزراعة بالأرض الموقوفة على المطعون ضدهما وفي ٢ أبريل سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة بإعادة المأمورية للخبير لمراعاة احتساب الربيع من تاريخ وفاة الواقعة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ وخضم ماتسليمته المطعون ضدهما عند استلام الأطيان مع بيان ما إذا كان بعضها غير قابل للزراعة أم لا فباشر الخبير هذه المأمورية وقدم ملحقا لتقريره انتهى فيه إلى أن نصيب المطعون ضدهما شائع في حوضي على والمكباتي اللذين يضمن أرضا بورا وأن صافي نصيبهما في الأطيان المنزرعة ٢٥٣ ف و ٢ ط و ٩ س جملة ريعها في الفترة من تاريخ وفاة الواقعة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ حتى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ تاريخ تسليمهما هذه الأطيان مبلغ ٣٠٣٧ ج و ١٣٧ م بواقع ١٢ ج للفدان وأنهما تسلمتا عند استلام الأطيان حاصلات زراعية قيمتها ٢٥٧ ج كما قدر الخبير جملة ما أنفق على زراعة القطن والأرز التي كانت قائمة على الأرض في هذا الوقت مبلغ ١٥١٠ ج وقد تمسكت المطعون ضدهما بعدم أحقية الطاعن في أن يخصم من الربيع المستحق لهما في ذمته قيمة تلك المحاصيل أو نفقات الزراعة التي كانت قائمة على الأرض عند استلامهما لها وذلك على أساس أنه استلم زراعة تماثلها كانت قائمة على الأرض وقت وفاة الواقعة. وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة، (أولا) بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما مبلغ ٣٠٣٧ ج و ١٣٧ م والمصروفات المناسبة، (ثانيا) : وقبل الفصل في الموضوع بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء الحكومي لأداء الآتي : ١- بيان نوع الحاصلات التي كانت موجودة وقت وفاة الناطرة الواقعة السيدة هديات المكباتي في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ وقيمة تكاليفها مستحقة البقاء ومقدار ما استغرقت على الأرض قبل وفاة الواقعة (٢) تقدير قيمة الحاصلات التي تم استيلاء المطعون ضدهما عليها في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ بموجب محضر

التسليم المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ باعتبارها آيلة للقلع. فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١٣٠ سنة ١١ ق مدنى وفى ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وفى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ طعن الطاعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم المطعون فيه وصممت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والتناقض وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن المطعون ضدهما تسامتا عند تسامهما الأطيان المطالب بريعهما محاصيل ناتجة منها وزراعة أرز وقطن قائمة عليها وطلب خصم ثمن تلك المحاصيل ونفقات هذه الزراعة من جملة الربيع الذى تطالب به المطعون ضدهما - وقد رأت محكمة الدرجة الأولى أنه لا يستحق قيمة الحاصلات التى استولت عليها إلا باعتبارها آيلة للقلع وذلك لما قالته من أنه كان سيء النية فى وضع يده على الأطيان المطالب بريعهما لأن يده عليها كانت يد غاصب ولهذا قضت تلك المحكمة فى حكمها الصادر فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بنذب خبير لتقدير قيمة تلك الحاصلات باعتبارها آيلة للقلع ولما استأنف الطاعن هذا الحكم عاب عليه اعتبار وضع يده على تلك الأطيان بسوء نية ولقد رأى الحكم المطعون فيه - خلافا لما رآه الحكم المستأنف - أنه لا داعى للبحث فيما دار بين الخصوم من نزاع بخصوص حسن نية الطاعن وسوء نيته فى وضع يده وأن الطاعن وشأنه فى مطالبة المطعون ضدهما بدعوى على حدة بما يكون مستحقا له قبلهما من ثمن ومصرفات المحصولات والزراعة التى كانت فى الأطيان وقت تسليمها إليهما وذلك لأن مثل هذا الثمن وتلك المصروفات ليست تكليفا على الربيع كى يستنزلا منه ولأن الطاعن لم يقدم أمام محكمة أول درجة طلبا عارضا بشأنهما - ويرى الطاعن أن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن الربيع إنما هو مقابل الثمار التى جناها واضع اليد فلا يحل للمالك الذى يسترد ملكه أن يستولى على الثمار وأن يطالب فى الوقت نفسه بما يقابلها وإلا كان كمن يطالب بدينه مرتين أو بالشئ وعوضه كذلك إذا استولى المالك على بعض الثمار فإنه يكون



قد استوفى بعض حقه فلا يحل له أن يطالب بالكل — وبديهي أن واضع اليد إذا تمسك بهذا فهو ليس بحاجة إلى تقديم طلب عارض لأن شأنه شأن المدين الذي يتمسك بأن الدائن قد استوفى كل دينه أو بعضه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض للأسباب التي ذكرها بحث دفاع الطاعن بشأن وجوب خصم ثمن المحاصيل ونفقات الزراعة اللتين تسلمتهما المطعونان ضدهما من الربح المطالب به قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب كما وأنه إذ قضى في أسبابه بعدم جواز خصم قيمة المحصولات ومصاريف الزراعة من الربح على أساس أنها ليست تكليفا على الربح ثم قضى في الوقت نفسه بتأييد الحكم المستأنف بما في ذلك شقه الخاص بنسب الخبير لتقدير قيمة الحاصلات التي استولت عليها المطعونان ضدهما عند استلامهما الأطنان في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ باعتبار هذه الحاصلات مستحقة القلع فإن الحكم المطعون فيه يكون متناقضا مع نفسه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن المطعونان ضدهما تسلمتا عند استلامهما الأطنان المطالب بريعهما في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ حاصلات زراعية نتجت منها "قمح وبغيتة وتقاوي برسيم وتبن قمح وبرسيم" وزراعة قطن وأرز قائمة عليها وطلب الطاعن خصم قيمة تلك الحاصلات ونفقات هذه الزراعة من الربح المطالب به وقد قضت المحكمة الابتدائية بحكمها الصادر في ٢ من إبريل سنة ١٩٥١ بتكليف الخبير الذي سبق أن ندبته بإعادة تقدير الربح عن المدة من ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ تاريخ وفاة الواقعة حتى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ مع ملاحظة خصم ما استلمته المدعيتان (المطعونان ضدهما) عند استلامهما الأطنان — وأثناء مباشرة الخبير لهذه المأمورية قرر وكيل المطعونان ضدهما أمامه أنهما لاتعارضان في خصم مبلغ ٢٠٠ ج نظير المحاصيل التي تسلمتها أما عن زراعة القطن والأرز التي كانت قائمة على الأرض فقد عارض وكيل المطعونان ضدهما في خصم نفقاتها على أساس أن الطاعن قد استولى على زراعة تماثلها كانت قائمة على الأرض وقت وفاة الواقعة وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن جملة الربح ٣٠٣٧ ج و١٣٧ م وأنه بنخص ثمن الحاصلات التي استولت عليها المطعونان ضدها وقيمتها ٢٥٧ ج ونفقات الزراعة القائمة وقدرها ١٥١٠ ج من هذا الربح يكون الباقي للمطعون

ضدتهما مبلغ ١٢٧٠ ج و ١٣٧ م عادت المحكمة الابتدائية وقررت في حكمها الصادر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ أن الطاعن لا يستحق قيمة الحاصلات التي كانت موجودة بالأطيان وقت إستلام المطعون ضدتهما لها إلا باعتبار هذه الحاصلات آيلة للقلع لأن يده على الأطيان الموقوفة كانت يد فاصب وإذا كان الخبير قد قرر قيمة الحاصلات باعتبارها مستحقة البقاء فقد رأت المحكمة إصادة المأمورة إليه لتقديرها بإعتبارها آيلة للقلع وفي الوقت نفسه قضت المحكمة في الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدتهما مبلغ ٣٠٣٧ ج و ١٣٧ م <sup>١</sup> **الطعن** بحملة الريع الذي قدره الخبير قبل خصم شيء مقابل المحاصيل والزراعة التي استولت عليها المطعون ضدتهما كما قضت في هذا المنطوق بإعادة المأمورية للخبير لبيان نوع الحاصلات التي كانت موجودة بالأرض وقت وفاة الواقعة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ وقيمة تكاليفها مستحقة البقاء ولتقدير قيمة الحاصلات التي استولت عليها المطعون ضدتهما في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ باعتبارها آيلة للقلع ولما استأنف الطاعن هذا الحكم عاب عليه في أسباب الاستئناف إياه غاصبا للأرض الموقوفة على المطعون ضدتهما وقال إنه كان يدير جميع أطيان الواقعة أثناء حياتها بما فيها الأطيان الموقوفة وبعد وفاتها ظل يديرها باعتبارها مالكا على الشيوع ومن ثم يعتبر وضع يده عليها بحسن نية ويحق له بالتالي طلب تقدير قيمة الزراعة والحاصلات التي استولت عليها المطعون ضدتهما باعتبارها مستحقة البقاء وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا السبب من أسباب الإستهئناف بقوله "إن المستأنف والطاعن وشأنه في مطالبة المستأنف عليهما المطعون ضدتهما بدعوى على حدة بما قد يكون مستحقا له قبلهما من ثمن ومصروفات المحصولات والزراعة المقول بأنها كانت في الأطيان وقت تسليمها إليهما وذلك لأن مثل هذا الثمن وهذه المصروفات ليسا تكليفا على الريع كي تستزلا منه ولأن المستأنف كما ذكر المستأنف عليهما بحق لم يقدم أمام محكمة الدرجة الأولى طلبا عارضا بشأن هذا الثمن وهذه المصروفات ومن ثم تلتفت المحكمة عن طلب المستأنف خصم هذا الثمن وهذه المصروفات من الريع المطالب به ولا يكون هناك بعد ذلك محل للبحث فيما يدور بين طرفي الخصومة من نزاع حول ما إذا كان المستأنف في وضع يده على أرض المستأنف عليهما يعتبر حسن النية أم سيئها ولا للبحث في ادعاء المستأنف عليهما بأن الزراعة والمحصولات ليست ملكا للمستأنف وإنما

هي للمستأجرين الذين كانوا يزرعون الأرض وأن هؤلاء هم الذين استولوا على هذه الزراعة وتلك المحصولات" — ولما كانت المطعون ضدّهما قد أسستا طلبهما للريع على أن الطاعن قد استمر بعد وفاة زوجته الواقفة واضعا يده على الأتيان الموقوفة واستولى بغير حق على ثمارها من تاريخ وفاة الواقفة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ إستلامهما هذه الأتيان في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ — وإذا كان الطاعن قد دفع الدعوى بأن المطعون ضدّهما عند تسليمهما تلك الأتيان قد استلما محاصيل منفصلة ناتجة منها وزراعة قطن وأرز قائمة عليها وطاس أنها قيمة تلك المحاصيل ونفقات هذه الزراعة من الريع المطالب به وكان هذا الدفّاع من الطاعن ينطوي على دفع منه بتنفيذ جزء من إلتزامه تنفيذا عينيا وبعدم جواز الحكم بتعويض نقدي عما تم تنفيذه بهذا الطريق وكان لا يجوز إلزام الحائز مئىء النية بتعويض الا عن الثمار التي يمتنع عن ردها للمالك أما ما يردده منها فلا يستحق المالك عنه تعويضا إذ أن التعويض المالى هو عوض عن التنفيذ العيني ولا يجوز الجمع بين الشئ وعوضه — لما كان ذلك ، فإنه كان يتعين على محكمة الإستئناف أن تبحث هذا الدفّاع وتقول كلمتها فيه لأنه دافع فى ذات موضوع الدعوى منتج فيها وإذا تخلت عن بحثه تأسيسا على أنه لم يقدم فى صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك — وعلى أن ثمن المحصولات ونفقات الزراعة اللتين تسلمتهما المطعون ضدّهما ليسا تكليفا على الريع تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها المطعون فيه هذا إلى أن هذا الحكم متعين نقضه أيضا لوقوع تناقض بين أسبابه ومنطوقه إذ أن ما انتهى إليه فى أسبابه من عدم جواز بحث طلب الطاعن خصم ثمن المحاصيل ونفقات الزراعة من الريع المطالب به يناقض ما قضى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف بما فى ذلك شقه الخاص بنسب الحبير لتقدير قيمة الحاصلات التي استولت عليها المطعون ضدّهما باعتبارها آيلة للقلع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ٢٨٦ )

### الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) اثبات . ” طرق الاثبات “ . القرائن . ” القرائن القانونية “ .

قيام القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

( ب ) إثبات . ” طرق الاثبات “ . القرائن . ” القرائن القانونية “ .

قبول القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني للدليل العكسي .

( ج ) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” في التعرف على حقيقة العقد “ . عقد ” تكييفه “ .

لقاضي الموضوع التعرف على حقيقة العقد مادام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي - إليه .

( د ) حكم . ” حجية الحكم “ . اثبات . ” طرق الاثبات “ . ” القرائن القانونية “ . ” حجية الأمر المقضي “ . قوة الأمر المقضي .

عدم الطعن من أحد الخصوم على العقد موضوع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وعدم استئنائه للحكم الصادر بصحته منها ، أو منازعته فيه بالاستئناف . مؤداه صيرورة الحكم الابتدائي نهائياً بالنسبة له ، . وجوب عدم مساس الحكم الاستئنافي به فيما يتعلق بنصيب هذا الخصم .

١ - تقوم القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ

المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثاني هو احتفاظه بحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه (١) .

٢ - القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني على ما صرح به عجز تلك المادة قابلة للدليل العكسي .

٣ - لقاضي الموضوع سلطة التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه في ضوء ظروف الدعوى مادام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار أن العقد موضوع النزاع يخفى وصية بعد أن استظهر في أسباب سائغة قيام الشرطين اللذين تستلزمهما القرينة القانونية المستفادة من نص المادة ٩١٧ من القانون المدني وانتهى إلى أن التصرف موضوع النزاع سائر لوصية مرتكبا في ذلك إلى ما اطمئن إليه من أقوال الشهود وإلى قرائن أخرى باعتبارها أدلة متساندة تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن العقد يخفى وصية ، فإن تؤدي ذلك من الحكم عدم تمييز التصرف .

٤ - إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن أحد الخصوم لم ينازع أمام محكمة أول درجة في العقد الصادر من مورثه للطاعنة ورغم اختصاصه في الدعوى ، ولم يستأنف الحكم الذي صدوره ضد باقي الخصوم ، كما لم ينازع في العقد المذكور في الاستئناف الذي رفع عن الحكم المشار إليه بما يجعل ذلك الحكم انتهائيا بالنسبة له . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتفت إلى ذلك وقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بنصيب هذا الخصم في حين أنه كان يتعين عدم المساس بالحكم الابتدائي فيما قضى به بالنسبة لنصيبه بعد أن صار هذا الحكم نهائيا في شأنه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤ الطعن ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٨٠٨ . وجلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥ الطعن ٦٩ لسنة ٣٢ ق ، وجلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ الطعن ١٨٧ لسنة ٣٢ ق بمجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٥٨٢ و ١٧٣٥ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى قنا على المطعون ضدهم الثلاثة الأولين والمرحومة برنسة روفائيل عبد النور مورثة باقى المطعون ضدهم وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ من زوجها ومورث المطعون ضدهم المرحوم عبد النور روفائيل عبد النور عن أرض زراعية مساحتها ٤ ف و ١٥ ط و ٢٠ ص بناحية المريس مركز أرمنت مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير مبلغ ٨٠٠ ج قالت إن البائع قبضه منها عند التعاقد ، دفع المطعون ضده الأول الدعوى بأن العقد المذكور قد صدر من مورثه وهو فى مرض الموت ، وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المورث كان مريضا وأن هذا المرض انتهى بوفاة وأن العقد المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر فى هذه الفترة . وبعد سماع الشهود قضت المحكمة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، بطلبات الطاعنة . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأولون ذلك الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالإستئناف رقم ١٦ سنة ٣٤ ق وقالوا إن مورثهم لم يكن يملك سوى الأطنان الواردة فى العقد محل النزاع وأنه وإن كان قد صور التصرف موضوع ذلك العقد بأنه بيع إلا أنه فى حقيقته يخفى وصية لزوجه الطاعنة تحايلا منه على أحكام الإرث . وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الإستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم الثلاثة الأولون أن العقد يخفى وصية وأن الأطنان موضوع التصرف ظلت فى حيازة مورثهم طول حياته بوصفه مالكا لها ولتنفى الطاعنة ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢ ( أولا ) باعتبار العقد موضوع النزاع يخفى وصية . ( وثانيا ) بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ذلك العقد ونفاذه بالنسبة لثلث



الأطيان الواردة به شائعا في المقدار وموضوع التصرف جميعه و برفض ما عدا ذلك من طلبات الطاعنة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا . وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعنة في الأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وتقول في بيان السبب الأول إن الحكم قضى بإعتبار العقد موضوع النزاع يخفى وصية أخذا بما قرره الشهود من أن الأطيان ظلت في حيازة زوج الطاعنة طول حياته ، ولم يراع الحكم أن قيام هذا الزوج بزراعة الأطيان إنما هو نتيجة للتقاليد التي تقضى بنيابته عن زوجته ، مما مؤداه أنه ليس بلام أن يكون احتفاظ الزوج بحيازة الأطيان دليلا على أن التصرف الصادر منه لم يكن منجزا . وتقول في بيان السبب الثاني إن الحكم قد اقتصر في التدليل على تحقق شرط احتفاظ المورث بالعين موضوع التصرف طول حياته على القول بأن أوراق الدعوى خالية من أن محاسبة تمت بين الطاعنة وزوجها على ريع تلك الأطيان فأقام الحكم بذلك من هذه الواقعة دليلا على تحقق الشرط المذكور مع أنها لا تكفى وحدها للتدليل على ذلك . وفي بيان السبب الثالث تقول الطاعنة إن الحكم إستخلص من أنها لا تملك شيئا ومن أنها لم تقدم ما يدل على أنه كان في استطاعتها دفع ثمن الأطيان موضوع التصرف دليلا على أن العقد يخفى وصية مع أن التصرف بغير عوض يمكن أن يكون هبة في صورة عقد بيع وهي جائزة في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في كل ما جاء به ذلك أنه لما كانت القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني تقوم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بإجتماع شرطين أولهما هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثاني هو إحتفاظه بحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه ، وكانت هذه القرينة على ما صرح به عجز المادة المذكورة قابلة للدليل العكسي . وكان لقاضي الموضوع سلطة التعرف على حقيقة العقد والتحري عن قصد المتصرف من تصرفه في ضوء ظروف الدعوى ما دام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي إليه . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإعتبار أن العقد موضوع النزاع يخفى وصية على ما قرره من "أن الثابت من أقوال الطرفين وأقوال شهودهما أن مورثهما ظل يحوز الأرض التي تصرف فيها ويزرعها حتى مات ومتى كانت المحكمة ترجح أقوال شاهدي المستأنفين (المطعون ضدهم الثلاثة الأولين) من أن المورث إنما كان يزرع الأرض لحساب نفسه لا نيابة عن زوجته ، ذلك أن الدعوى جاءت خلوا من أى دليل على أن محاسبة جرت بين المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) المتصرف إليها وزوجها عن ريع هذه الأرض كما أن أحد شهودهما قرر صراحة أنها لا تملك شيئا الأمر الذى يستفاد منه أنها لم تدفع شيئا من الثمن الثابت بالعقد سببا وأنها لم تقدم ما يثبت ملائمتها أو مقدرتها على دفعه وفوق هذا وذلك ظلت قاعدة من التمسك بهذا العقد طيلة حياة زوجها ولم تشرع فى إتخاذ إجراءات نحو إشهاره . وكل هذا تطمئن منه المحكمة للقول بأن المورث ما قصد بتصرفه بيعا منجزا بل احتفظ فعلا بحقه فى الإنتفاع بما تصرف فيه مدى حياته مما يعتبر معه التصرف مضافا إلى ما بعد الموت " وكان الواضح من هذا الذى قرره الحكم أنه بعد أن استظهر فى أسباب إسائفة قيام الشرطين اللذين تستلزمهما القرينة القانونية المستفادة من نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى الآتية الذكر انتهى من ذلك إلى أن التصرف موضوع النزاع سائر لوصية ، لما كان ما تقدم ، وكان غير صحيح ما تثيره الطاعنة من أن الحكم قد اكتفى فى التدليل على احتفاظ مورث طرفي الخصومة بحقه فى الانتفاع بالعين المتصرف فيها بأن محاسبة لم تجري بين الطاعنة والمورث على ريع هذه العين ذلك أن ما أورده الحكم فى هذا الصدد قد ركن فيه على ما تقدم بيانه إلى أقوال الشهود التي اطمأن إليها وإلى قرائن أخرى باعتبارها أدلة متساندة تؤدي فى مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن العقد يخفى وصية ، فان مؤدى ذلك من الحكم عدم تنجيز التصرف سواء اعتبر بيعا أم هبة ، ومن ثم يكون النعى بالأسباب الثلاثة الأولى للطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه فى السبب الرابع الخطأ فى تطبيق القانون ، وتقول فى بيان ذلك إن الثابت من الأوراق أن المرحوم عبد النور روفائيل عبد النور لم يكن يمتلك سوى الأرض موضوع النزاع وأن ميراثه انحصر

في زوجته الطاعنة وشقيقه المطعون ضده الأول وشقيقات ثلاث هن المطعون ضدهما الثانية والثالثة والمرحومة برنسة عبد النور روفائيل مورثة باقي المطعون ضدهم ، وقد اختصمت هذه الأخيرة في الدعوى ولم تطعن في العقد ولم تستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ضدها بصحة ذلك العقد ونفاذه ولم تطعن فيه أيضا في الاستئناف الذي اختصمت فيه بما يجعل الحكم المذكور حجة عليها ، ومن ثم فانه بفرض أن العقد يخفى وصية فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لثلاثي الأطيان الواردة في العقد بما في ذلك نصيب برنسة عبد النور روفائيل بينما كان يتعين استبعاد نصيب هذه الأخيرة من قضاائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن المرحومة برنسة روفائيل عبد النور إحدى ورثة عبد النور روفائيل لم تنازع أمام محكمة أول درجة في العقد الصادر من مورثها للطاعنة رغم اختصاصها في الدعوى ولم تستأنف الحكم الذي صدر ضدها وضد المطعون عليهم الثلاثة الأواين كما لم تنازع في العقد المذكور في الاستئناف الذي رفع عن الحكم المشار إليه بما يجعل بذلك الحكم انتهائيا بالنسبة لها ، وإذا لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى ذلك وقضى بالغاء الحكم المستأنف فيما زاد عن ثلثي الأطيان الواردة في العقد موضوع النزاع بما في ذلك نصيب المرحومة برنسة على اعتبار أن العقد يخفى وصية في حين أنه كان يتعين عدم المساس بالحكم الابتدائي فيما قضى به بالنسبة لنصيبها بعد أن صار هذا الحكم انتهائيا في شأنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

و إذ تعذر تحديد هذا النصيب فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد ديب المنعم العراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٨٧ )

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ القضائية :

( أ ) تجزئة . "أحوال عدم التجزئة" . "صححة و بطلان رسو المزاد" . نقض .  
" إعلان الطعن " بطلان .

قيام النزاع — في الطلب العارض — حول صححة و بطلان رسو المزاد .  
موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لخلفاء المدين المتزوعة ملكيته لعدم  
إعلانهم بالطعن يستتبع بطلانه بالنسبة للرامي عليه المزاد .

( ب ) دعوى . " الطلب العارض " . "أحواله" .

الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير  
أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوع مع بقاء السبب أو تغيير السبب  
مع بقاء الموضوع . إختلاف الطلب عن الطلب الأصلي في موضوعه وسببه معا . عدم جواز  
إبدائه من المدعى في صورة طلب عارض عدا ما تأذن به المحكمة من الطلبات ما يكون  
مرتبطا بالطلب الأصلي . مثال .

١ — إذا كان النزاع في الطلب العارض يدور حول صححة و بطلان رسو  
المزاد فهو على هذه الصورة مما لا يقبل التجزئة إذ لا يتأتى أن يكون رسو المزاد  
صححا بالنسبة للمدين المتزوعة ملكيته وخالفائه وباطلا بالنسبة لمصلحة الأملاك  
الرامي عليها المزاد ومن ثم فإن بطلان الطعن الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه  
بالنسبة للطعون ضدهم — وهم جميعا خلف للمدين المتزوعة ملكيته — لعدم  
إعلانهم بالطعن يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للرامي عليه المزاد .

٢- الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو أما إذا اختلف الطلب عن الطلب الأصلي في موضوعه وفي سببه معاً فإنه لا يقبل إبداءه من المدعى في صورة طلب عارض ولا يستثنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديمه من الطلبات مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن الطلب الاحتياطي المقدم من مورث الطاعنين بثبوت ملكيته على أساس تملكه بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في المادة ٢/٥٧ من القانون المدني القديم يعتبر دعوى متميزة لها كيانها الخاص ومستقلة تمام الاستقلال عن الطلب الأصلي الخاص بصحة التعاقد وأنه يختلف عنه في موضوعه وفي سببه وفي خصومه فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يجوز تقديمه في صورة طلب عارض وإذا انتهى الحكم إلى عدم قبول الطلب الاحتياطي آنف الذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم محمد إبراهيم البخشونجي — مورث الطاعنين — أقام الدعوى رقم ١٥٤٥ سنة ١٩٤٦ ك. مصر التي أحيلت إلى محكمة الزقازيق وقيدت برقم ٦٣ سنة ١٩٤٧ ك. الزقازيق على ورثة المرحوم محمد توفيق الرشيدى — المطعون عليهم من الثانية إلى السادس — وعلى المطعون عليهم العشرين والثالث والعشرين ومصلحة الأملاك — المطعون عليها الأولى — طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ الصادر إليه من المدعى عليهم المذكورين عدا الأخيرة والمتضمن بيعهم له ٧٥٠ فدانا الميينة بهذا العقد مع ما يتبعها من كافة التوابع والملحقات والأمر بتسجيله ونقل تكليفها إلى اسمه

وتسليمها إليه قائلا إن ما عدا مصلحة الأملاك من المدعى عليهم باعوه المساحة المذكورة نظير ثمن قدره ١٥٠٠٠ ج وأن الأطيان المبيعة قد آلت إلى المطعون ضدهم من الثانية إلى السادس بطريق الميراث عن مورثهم المرجوم محمد توفيق الرشيدى الذى اشتراها بعقدين مؤرخين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ من ديمترى ساؤول المشتري لها من سليمان أبو طالب بعقدين مؤرخين فى ١ و ٧ يونيه سنة ١٨٩٨ ومسجلين فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وأن هذا الأخير تملكها ضمن أطيان أخرى اشتراها مع آخرين من الحكومة بموجب ديكرتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وسلمت إليه فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ولدى نظر الدعوى وافق المطعون عليهم من الثانية إلى السادس "ورثة الرشيدى" على طلبات الطاعن فى حين نازعه فيها محمد مصطفى منيع - المطعون عليه التاسع عشر - ومريم أحمد إبراهيم - المطعون عليها الرابعة والعشرين - وسنيه سالم محمد عقل - المطعون عليها السابعة - وفاطمة سالم مورثة المطعون عليهم من السابعة إلى السابعة عشرة والسيد سالم مورث المطعون عليه الثامن عشر بصفته الذين طلبوا جميعا التدخل فى الخصومة وقبلت محكمة أول درجة تدخلهم وبني الأول منازعته على أنه اشترى ٤٥٠ ف من ال ٧٥٠ ف المبيعة لمورث الطاعنين بعقد مؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٦ من أدوار صوراتى - المطعون ضده العشرين - الذى اشتراها من محمد توفيق الرشيدى بعقد تصدق عليه فى ٢ مايو سنة ١٩١٨ وقالت المتدخلة الثانية أنها اشترت من أدوار صوراتى ١٥٠ ف من ال ٤٥٠ ف سائفة الذكر وقال باقى المتدخلين أنهم يملكون من أرض النزاع ٣٠٠ ف شائعة فى ٥٨١ بالميراث عن والدهم سالم محمد عقل الذى اشتراها من سليمان أبو طالب بعقد ثابت التاريخ فى ٥ يناير سنة ١٩٠٣ إقرن بوضع اليد منذ الشراء وطلب كل من هؤلاء المتدخلين تثبيت ملكيته للقدر الذى ادعى ملكيته له كما أقام محمد مصطفى منيع - المطعون عليه التاسع عشر الدهوى رقم ٥٣٥ سنة ١٩٤٦ ك . الزقازيق على المطعون عليهم من الثانية إلى السادس ومن العشرين إلى الثانى والعشرين ومديرية الشرقية طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد المبرم بينه وبين إدوار صوراتى بالعقد العرفى المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٦ المتضمن بيعه له ٤٥٠ ف شائعة فى ٧٥٠ فدانا المبينة بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٢٩٢٥ ج مع إلزامهم بالتسليم ، وطلبت مصلحة الأملاك - المطعون عليها الأولى - رفض الدعوى ورفض طلبات المتدخلين فى الدعوى



الأولى تأسيسا على أن سليمان أبو طالب الذى ادعى الجميع أنهم تلقوا الملكية عنه قد نزع ملكيته من الأتبان التى كان قد تسلمها من الحكومة بذكر سنة ١٨٨٤ بسبب تخلفه عن أداء الأموال الأميرية التى استحققت على تلك الأتبان ورسا مزادها على الحكومة فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ وسجل محضر مرسى المزاد فى ٤ يونيو سنة ١٩٠٣ وأن أحدا من هؤلاء لم يضع اليد على القدر الذى يدعى ملكيته له . وطلب مورث الطاعنين القضاء ببطلان محضر مرسى المزاد المذكور تأسيسا على أن إجراءات نزع الملكية اتخذت ضد سليمان أبو طالب وفاء لدين غير مستحق فى ذمته لأن الأتبان التى اشتراها الأخير من الحكومة والتى نزع ملكيتها كانت معفاة من الأموال الأميرية—وبعد أن قررت المحكمة الابتدائية ضم الدعويين إلى بعضهما قضت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قبل الفصل فى موضوعهما بنـدب خـبير لتـحقيق ملكية البائع لكل من أطراف الخصومة ووضع اليد ومدته وسببه وما إذا كانت ملكية هذه الأرض أو بعضها قد انتقلت من الحكومة إلى سليمان أبو طالب ثم إلى ديمترى ساؤول ومنه إلى محمد توفيق الرشيدى وهل تشمل المساحة التى طلب ورثة سالم محمد عقل تثبيت ملكيتهم لها أم لا وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب مورث الطاعنين بمذكرته الختامية الحكم أصليا ببطلان محضر مرسى المزاد المؤرخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ والمسجل فى ٤ يونيو سنة ١٩٠٣ والخاص برسوم مزاد ١٧٧١ ف و ٩ ط و ٢٠ س على مديرية الشرقية وإلغاء هذا المحضر والتسجيلات المترتبة عليه واعتباره كأن لم يكن ، والحكم بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ورفض طلبات المتدخلين واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أنه وورثة الرشيدى البائعين له ومورثهم من قبل والبائع له وسلفه سليمان أبو طالب قد تملكوا أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملك وبالمدة القصيرة مع السبب الصحيح إذا ثبت أن سليمان أبا طالب باع مالا يملك ومن باب الاحتياط ثبوت ملكية المدعى — مورث الطاعنين — إلى ٢٧٦ ف و ١٨ ط و ٢٠ س المينة بتقرير الخبير وأقام مبان عليها وذلك على أساس أنه تملكها بطريق الاستيلاء طبقا للسادة ٥٧ من القانون المدنى الملقى . وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٤٧ ك . الزقازيق المرفوعة من مورث الطاعنين ( أولا ) برفض دعوى صحة التعاقد المرفوعة من محمد إبراهيم البخشونجى — مورث الطاعنين —

(ثانيا) بعدم قبول طلبات محمد إبراهيم البخشونجي الاحتياطية المؤسسة على المادة ٥٧ من القانون المدني (ثالثا) برفض دعوى ورثة سالم عقل وفي الدعوى رقم ٥٣٥ سنة ١٩٤٦ ك. الزقازيق برفض دعوى محمد مصطفى منيع — المطعون ضده التاسع عشر — فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٨٧ سنة ٥ قضائية المنصورة وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية كما استأنف الحكم الابتدائي أيضا محمد مصطفى منيع — المطعون عليه التاسع عشر — وقيد استئنافه برقم ١٣٩ سنة ٥ ق المنصورة. وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة استئناف المنصورة بندب خير لبيان المالك الأصلي لأرض النزاع وسبب ملكيته وتاريخ ربط الأموال الأميرية عليها وهل نزع ملكيتها للتأخر في سداد الأموال الأميرية أم لا مع بيان إجراءات ذلك وتاريخه وسبب إضافتها إلى تكليف الحكومة في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٧ وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الاستئناف في ٧ فبراير سنة ١٩٦٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت في الأولى الرأي بنقض الحكم ودفعت في الثانية ببطلان الطعن وصحمت بالحاسة المحددة لنظر الطعن على هذا الدفع .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه لمن عدا المطعون عليهم الأول والثاني عشر والتاسع عشر قائلة إنه لما كان الموضوع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الذين لم يعلنوا بالطعن يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع صحيح بالنسبة لمن لم يعلن من المطعون عليهم بالطعن ذلك لأن هذا الطعن رفع في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون. ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن



أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان من عدا المطعون عليهم الأول والثامن عشر "لا الثانى عشر كما ذكرت النيابة خطأ" والتاسع عشر خلال الميعاد المذكور أو خلال الميعاد الذى منحه القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التى يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة، إذ كان ذلك فإنه يتعين أعمال الجزاء المنصوص عنه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليهم الأول والثامن عشر والتاسع عشر. ولما كان الطعن موجهها إلى قضاء الحكم المطعون فيه برفض الطلب الأصيل الخاص بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ورفض الطلب العارض الخاص ببطلان راسو المزارد الحاصل فى ١٧ من أغسطس سنة ١٨٩٧ وبعدم قبول الطلب الاحتياطى الخاص بتثبيت ملكية مورث الطاعنين للقدر الذى ادعى تملكه بطريق الاستيلاء طبقا للمادة ٥٧ من القانون المدنى القديم — وكان الطعن لم يعلن إلى المطعون ضدهم من الثانى إلى السادسة والمطعون ضدهما العشرين والثالث والعشرين وهم البائعون الذى وجه إليهم الطلب الأصيل الخاص بصحة ونفاذ العقد وكان اختصاص مصلحة الأملاك فى هذا الطلب — على ما جاء بتقريرات الحكم المطعون فيه — لمجرد أن يصدر الحكم فى مواجهتها حتى يمكن نقل تكليف الأرض المبيعة إلى اسم مورث الطاعنين فإن بطلان الطعن بالنسبة للبائعين الخصوم ذوى الشأن فى هذا الطلب بسبب عدم إعلانه إليهم يستتبع حتما بطلانه برمته فى خصوص هذا الطاب الأصيل . كذلك فإنه لما كان النزاع فى الطلب العارض يدور حول صحة وبطلان راسو المزارد وكان النزاع على هذه الصورة مما لا يقبل التجزئة — إذ لا يتأتى أن يكون



رسو المزااد صحيحا بالنسبة للمدين المتزوعة ملكيته وخلفائه وباطلا بالنسبة لمصلحة الأملاك الراسى عليها المزااد — فان بطلان الطعن الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الطلب بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانى إلى السادس والمطعون ضدهما العشرين والثالث والعشرين وهم جميعا خلف للمدين المتزوعة ملكيته لعدم إعلانهم بالطعن يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لمصلحة الأملاك الراسى عليها المزااد، أما في خصوص الطعن الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه في الطلب الاحتياطى الخاص بملكية مورث الطاعنين للقدر الذى ادعى تملكه بطريق الاستيلاء المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٥٧ من القانون المدنى الملغى فإن هذا الطلب قد وجه أمام المحكمة الابتدائية من مورث الطاعنين إلى مصلحة الأملاك وحدها والنزاع فيه منحصر بينهما ولا شأن فيه لأحد من المطعون ضدهم الذين لم يعلنوا بالطعن وإذا كانت مصلحة الأملاك قد أعلنت إعلانا صحيحا بالطعن فإن هذا الطعن فيما يختص بهذا الطلب الاحتياطى يكون بمنجاة عن البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يعلن من المطعون ضدهم. ولما كان ذلك وكان الطعن في هذا الخصوص قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعنين ينعون على قضاء الحكم المطعون فيه في ذلك الطلب الاحتياطى الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائى قضى بعدم قبول طلبهم هذا تأسيسا على ما قاله من أنه لا إرتباط بينه وبين الطلبات الأصلية أما الحكم المطعون فيه فإنه على الرغم من تسليمه بقيام هذا الإرتباط فإنه قضى بعدم قبول الطلب على أساس أنه لم يعرض على المحكمة بالطريق القانونى الصحيح لأنه قدم في مذكرة أثناء حجز القضية للحكم وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطلب المذكور هو طلب عارض وإذا كانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات تميز إبداء الطلبات العارضة شفاهة في الجلسة في حضور الخصم فإن إبداءه في مذكرة يطلع عليها الخصم يكون جائزا من باب أولى . ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة عندما حجزت القضية للحكم صرحت بتقديم مذكرات في أسبوعين وجعلت هذه المدة مناصفة — على أن يبدأ المدعى "مورث الطاعنين" وكان هذا المورث قد أبدى هذا الطلب العارض في مذكرته

التي قدمها في الميعاد المحدد له وقد اطلعت مصاحبة الأملاك على هذه المذكرة ولم تبد إعتراضا ما على تقديم ذلك الطلب فإنه كان يتعين على محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة الاستئناف أن تفصل فيه مع الطلب الأصلي متى كان ذلك ممكنا أو أن تستبقه للحكم فيه بعد تحقيقه كما تقضى بذلك المادة ١٥٥ من قانون المرافعات وإذا لم يفعل الحكم المطعون فيه هذا أو ذاك وأيد قضاء الحكم الابتدائي بعدم قبول هذا الطلب العارض بمقولة أنه لم يعرض على المحكمة بالطريق القانوني الصحيح فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه استند في قضائه بعدم قبول الطلب الاحتياطي الخاص بتملك مورث الطاعنين للسنتين وسبعة وسبعين فدانا تقريبا بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من القانون المدني الملغى على أن هذا الطلب لاصلة له بالدعوى الأصلية ويختلف عنها سببا وموضوعا ومحل دعوى أخرى مستقلة — ولما استأنف مورث الطاعنين الحكم الابتدائي قال الحكم المطعون فيه ردا على سبب الإستئناف المتضمن تعيب قضاء الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ما يأتي : "وحيث إن محكمة أول درجة لم تفتن إلى أن هذا الطلب موجه في حقيقة الأمر إلى مصاحبة الأملاك الأميرية المختصة في الدعوى والتي لم يصدر منها العقد المطلوب الحكم بصحته أي أنها ليست طرفا في دعوى صحة التعاقد إلا ليحكم في مواجهتها بصحة العقد حتى يمكن نقل التكليف من اسمها إلى اسم المشتري ومتى كانت مصلحة الأملاك قد اختصمت بهذه الصفة وأثار نزاعا في ملكية الأطيان محل دعوى صحة التعاقد الأصلية فإنه يجوز للمشتري أن يطلب الحكم بثبوت ملكيته للأرض التي اشتراها مستندا إلى سبب قانوني من أسباب كسب الملكية خلاف العقد ولا تكون الدعوى بذلك قد خرجت عن نطاقها الأصلي لأن دعوى صحة التعاقد ما زالت قائمة في حق البائعين والطالب الخاص بالملكية

موجه لمصاحبة الأملاك على سبب غير العقد فهو بمثابة دعوى متميزة لها كيانها الخاص ومستقلة عن دعوى صحة التعاقد كل الاستقلال ومن ثم تكون مقبولة وتكون محكمة أول درجة إذ قضت بعدم قبولها على الأساس الذي استندت إليه قد أخطأت في تعرف ماهية الدعوى وفي التطبيق القانوني السليم ... وحيث إن الأساس الصحيح الذي يستند إليه حكم عدم القبول في حالة الدعوى هو أن هذا الطلب لم يعرض بالطريق القانوني إذ الثابت أنه لم يبد إلا في المذكرة الختامية المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم وليست هذه الطريقة المقررة قانونا لرفع الدعاوى و إبداء الطلبات وإنما رسم القانون لذلك طريقا يذبح إتباعه والمقصود منه عرض الطلبات على المحكمة وعلى الخصوم عرضا صحيحا تتاح معه الفرصة للملازمة لبحث موضوع تلك الطلبات والمناقشة في أمرها بحرية وتؤدة كافتين ولهذا اضطر قضاء النقض على أن الطلب الذي يعتبر مطروحا على المحكمة هو الطاب الذي يقرع سمع الخصوم ويلفت المحكمة إليه ولم تقبل المحكمة العليا على هذا النظر الاستئناف المقابل الذي يبدى في مذكرة تكميلية بعد حجز الدعوى للحكم وب تطبيق هذه المبادئ على حالة طلب الملكية الذي وجهه البخشونجي "مورث الطاعنين" إلى الحكومة يبين أن هذا الطلب غير مقبول شكلا ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف في قضائه بعدم قبول الطلب المذكور لا على الأساس الخاطيء الذي انتهجه ذلك الحكم وإنما على الأساس الصحيح الذي سبق تقريره "ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن طلب مورث الطاعنين القضاء له بملكية الـ ٢٧٧ فدانا على أساس أنه تملكه بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من القانون المدني الملغى يعتبر دعوى متميزة لها كيانها الخاص ومستقلة تمام الاستقلال عن الطلب الأصلي الخاص بصحة التعاقد وأنه يختلف عنه في موضوعه وفي سببه وفي خصومه فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يجوز تقديمه من مورث الطاعنين في صورة طلب عارض لأن الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بذير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة



ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو أما إذا اختلف الطلب عن الطالب الأصلي في موضوعه وفي سببه مع فإنه لا يقبل إبداءه من المدعى في صورة طلب عارض ولا يستثنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديمه من الطلبات مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول الطلب الاحتياطي آنف الذكر يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وإذا كان هذا الطلب الذي لم يقبله الحكم لا يعتبر طلبا عارضا فإن خطأ الحكم فيما قرره في أسبابه في شأن عدم جواز إبداء الطلب العارض في مذكرة تقدم في فترة حجز القضية للحكم — ولو كان مصرحا بتقديمها — هذا الخطأ لا يكون مؤثرا في الحكم وبالتالي يكون النعي عليه بسبب هذا الخطأ غير منتج .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: الدكتور محمد حافظ هريدي، والسيد عبد المنعم الصراف، ومحمد صدقي البشيشي، ومحمد سيد أحمد حماد.

(٢٨٨)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تحكيم. "التحكيم الإلجباري في منازعات القطاع العام".

المنازعات الخاضعة لنظام التحكيم الإلجباري وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦، هي المنازعات الموضوعية التي تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة.

(ب، ج) اختصاص. "إختصاص ولائي". تحكيم. "التحكيم الإلجباري في منازعات شركات القطاع العام".

اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وحدها بمنازعات شركات القطاع العام. وجوب امتثاله المنازعات المطروحة على محكمة النقض من اختصاص هذه الهيئات. نقض الحكم. وجوب إحالة القضية إلى هيئات التحكيم التي أحلها المشرع محل محكمة الموضوع.

(د) نقض. "الخصومة في الطعن". "ماهيته".

الطعن بالنقض لا ينقل — خلافا للاستئناف — الدعوى برمتها إلى محكمة النقض. عدم جوازه في الأحكام الانتهائية إلا في أحوال يبينها القانون بيان حصر. لا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن. الطعن بالنقض ليس هو الخصومة المرددة — من قبل — أمام محكمة الموضوع وإنما هو مخصصة للحكم النهائي الذي صدر فيها.

(هـ) اختصاص. "إختصاص ولائي". قرار إداري. "الترخيص

بالانتفاع بالأموال العامة". تقادم. رسم.

خروج تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه عن ولاية المحاكم. للعالم العادية

أن تحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده . المنازعة فيما إذا كان الانتفاع يجسر النيل مستندا إلى تراخيص جهة الإدارة فيعتبر مقابل الانتفاع رسميا يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص — لاقطائها — فيعتبر مقابل الانتفاع رسميا مستحقا في ذمة حائز مسمى النية لا ينقضي إلا بخمس عشرة سنة . نزاع يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذا كان الفصل في الدعوى لم يقتضى من محكمة الموضوع تأويل التراخيص — وهي أوامر إدارية .

## ( و ) قرار إداري . " تجديد التراخيص " .

تأشير جهة الإدارة بتجديد الترخيص بعد انتهاء مدتها . قرار إداري . اعتبار التراخيص قائمة في المدة السابقة على تجديدها . التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه .

١ — المنازعات التي قصد المشرع إخضاعها لنظام التحكيم الإلزامي الذي استحدثه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ إنما هي المنازعات الموضوعية التي تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة بشأن تقرير حق أو نفيه وذلك اعتبارا بأن هذه الأئزعة — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعا ، في نتيجتها إلى جهة واحدة هي الدولة .

٢ — وإن كانت المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، دون أن تستثنى من ذلك الطعون المعروضة على محكمة النقض على خلاف قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ الذي كان ينص صراحة على استثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من اختصاص هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكام هذا القرار ، إلا أنه مع ذلك ترى محكمة النقض وجوب سريان هذا الاستثناء في ظل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ذلك أن المشرع إذ جعل العنصر الغالب في تشكيل هيئات التحكيم لغير رجال القانون وأحل هذه الهيئات من التقيد بقواعد قانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية في التقاضي فإنه يكون قد دل بذلك على أنه لم يقصد تهيئتها للفصل



في تلك المسائل القانونية الدقيقة التي تعرض على محكمة النقض كما أن المشرع وقد استثنى في المادة السادسة من قانون الإصدار من الإحالة إلى هيئات التحكيم الدعاوى التي تهيأت للحكم فيها ولو كانت أمام محكمة أول درجة فإن هذا الاستثناء يجب أن ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه .

٣ — لا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بهيئات التحكيم الفصل في كافة منازعات القطاع العام، فإنه يكون قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام نهائية مما ينحول لتلك الهيئات نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك بأنه ما دام المشرع لم ينصر صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للمصوم . والصواب أن تظل لهذه الأحكام قوتها وحصانتها التي كفلها القانون حتى يقضى من محكمة النقض في أمر الطعن المرفوع عنها فإن قضت برفضه طويت صفحة النزاع نهائياً وإن قضت بنقض الحكم سقطت عنه حصانته وزالت آثاره وتعين على محكمة النقض عندئذ أن تحيل القضية إلى هيئات التحكيم التي أحلها المشرع محل محكمة الموضوع .

٤ — الطعن بالنقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن في الاستئناف بل هو طعن لم يجزه القانون في الأحكام النهائية إلا في أحوال بينها بيان حصروهي ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ولا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرفوعة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها .

٥ — إذ كان ما يخرج عن ولاية المحاكم هو تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه فإن للمحاكم العادية — بل عليها — أن تتحقق من وجود الأمر الإداري

أو عدم وجوده — إذا ثار النزاع بين الخصوم في هذا الشأن — وأن تعمل آثاره متى ثبت لها قيامه . فإذا كان النزاع في الدعوى قد انحصر فيما إذا كان انتفاع الشركة المطعون ضدها بالمشآت التي أقامت على جسر النيل والمستحق عنه المبلغ المطالب برده في الدعوى مستندا إلى التراخيص الممنوحة لها من وزارة الأشغال فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص باعتبار أنها قد انتهت فيعتبر وضع يد الشركة بطريق الغصب ويكون مقابل الانتفاع ريعا مستحقا في ذمة حائز مسمى النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، فإن هذا النزاع على هذه الصورة مما يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذ أن هذه التراخيص وإن كانت أوامر إدارية إلا أنه إذا كان الفصل في هذا النزاع لم يمتص من محكمة الموضوع تأويل التراخيص — لعدم اختلاف الخصوم على تفسيرها — أو وقف تنفيذها بل اقتصر البحث على تعرف ما إذا كانت هذه التراخيص قائمة أو غير قائمة وتطبيقها وفقا لظاهر نصوصها وهو ما تملكه المحاكم العادية فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٦ — تأشير جهة الإدارة على التراخيص بتجديدها بعد انتهاء مدتها يعتبر قرارا إداريا منها بإجراء هذا التجديد . وهذا القرار يفيد بذاته أن جهة الإدارة اعتبرت التراخيص قائمة في المدة السابقة على تجديدها إذ أن التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مدير عام تفتيش رى قنا أرسل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩ خطابا إلى مدير مصنع شركة السكر بنجع حمادى ضمنه ( أولا ) أن التفتيش المذكور أصدر في عام ١٩٣٤ ترخيصا للشركة بإقامة سقالة على النيل ونص فيه على أن مدته

عشر سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٤ وأن على المرخص إليها أن تقدم طلبا لتجديد الترخيص قبل انتهاء المدة بشهرين على الأقل وأنه إذ كانت الشركة لم تقدم هذا الطلب في الميعاد فإن الترخيص يكون قد انتهى بانتهاء مدته في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ويكون انتفاع الشركة بالسقالة موضوع الترخيص بعد هذا التاريخ انتفاعا بغير سند وأنه إذ كانت الشركة قد قامت بدفع الجعول إلى نهاية سنة ١٩٤٨ والجعول المستحقة من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ فإنه يكون باقيا في ذمتها الجعول المستحقة من ١/١/١٩٤٩ إلى ٣١/١٢/١٩٥٢ ومقدارها ٧٢ ج بواقع ١٨ ج في السنة (ثانيا) أن التفتيش أصدر ترخيصا للشركة في عام ١٩٤٩ بإنشاء سقالة أخرى عليها ونش وقد نص في هذا الترخيص على رفع الجعل المستحق في أول يناير من كل سنة وعلى أنه إذا تأخر الدفع لغاية ١٥ يناير يصبح الترخيص لاغيا من نفسه وإذا كانت الشركة لم تدفع سوى الجعل المستحق عن السنة الأولى فإن هذا الترخيص يعتبر ملغيا من تلقاء نفسه ابتداء من ١/١/١٩٥٠ وبالتالي يكون انتفاع الشركة بالسقالة موضوع هذا الترخيص انتفاعا بغير سند ويستحق عليها الجعل المقابل لهذا الانتفاع ابتداء من ١/١/١٩٥٠ إلى ٣١/١٢/١٩٥٨ وإذا كانت الشركة قد قامت بدفع الجعل المستحق من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ فإنه يكون باقيا في ذمتها الجعل المستحق من ١/١/١٩٥٠ حتى ٣١/١٢/١٩٥٢ ومقداره ٣٠ جنيا بواقع ١٠ ج سنويا (ثالثا) أن الشركة تستعمل مرساة على النيل لصنديل مملوك لها من سنة ١٩٣٧ وقد استحق عليها الجعل المقابل لهذا الانتفاع من ١/١/١٩٤٣ حتى ٣١/١٢/١٩٥٨ وإذا قامت بدفع المستحق من ١/١/١٩٥٣ حتى ٣١/١٢/١٩٥٨ فإنه يكون باقيا في ذمتها الجعول المستحقة من أول يناير سنة ١٩٤٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ومقداره ٦٣ جنيا بواقع ٦٣ جنيا سنويا وانتهى التفتيش في كتابة هذا إلى أن مجموع المستحق على الشركة يكون لذلك مبلغ ٧٣٢ جنيا طلب منها أدائه في خلال شهر من تاريخ هذا الكتاب وهددها في حالة التأخير بتوقيع الحجز الإداري على أموالها استنادا إلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ أرسلت الشركة المطعون ضدها شيكا بمبلغ ٧٣٢ جنيا إلى السيد / مفتش رى قنا وأرفقت به خطابا ضمنته أنه مع



إصرارها بعدم أحقية التفتيش في مطالبتها بهذا المبلغ فإنها اضطرت لدفعه تفاديا من إجراءات المجز الإداري التي هدد التفتيش باتخاذها ضدها مع احتفاظها بالحقوق في استرداد مادفعته — ثم رفعت الشركة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٩ الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٩٥٩ كلى قنا على الوزارة الطاعنة قائلة إنه إذ كان هذا المبلغ عبارة عن رسوم استحققت عليها وقد سقط حق الوزارة في اقتضاها بالتقدم الخمسى وكان سدادها لذلك المبلغ سدادا إضطراريا لتفادى إجراءات المجز الإداري التي هدد بها تفتيش الرى وكانت الوزارة الطاعنة في قبضها له قد استلمت ماليس مستحقا لها فإن للشركة أن تطالب باسترداده عملا بالمادة ١٨١ من القانون المدنى ومن ثم فقد طلبت الشركة في دعواها الحكم (أولا) بعدم أحقية وزارة الأشغال (الطاعنة) في مطالبتها بمبلغ ٧٣٢ ج وبراءة ذمتها من هذا المبلغ لانقضائه بالتقدم الخمسى (ثانيا) بإلزام الوزارة بأن ترد لها مبلغ ٧٣٢ ج مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ دفعه في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ حتى السداد — وقد أجابت الوزارة الطاعنة على هذه الدعوى بأن إنتفاع الشركة بالمنشآت موضوع التراخيص الصادرة إليها يعتبر بعد إلغاء هذه التراخيص بطريق الغصب ومن ثم يكون المبلغ المطالب به ريعا مستحقا في ذمة حائزىء النية فلا يسقط إلا بنحو خمس عشرة سنة وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ حكمت محكمة قنا الابتدائية للشركة المطعون ضدها بطلباتها سائلة البيان وأقامت قضاءها على أن المبلغ المطالب برده عبارة عن رسوم سقط حق الوزارة في إقتضاها لمضى أكثر من خمس سنوات على تواريخ إستحقاقها . إستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد إستئنافها برقم ٣٩٢ سنة ٣٦ قضائية ولدى نظر الاستئناف دفعت بجلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى إستنادا إلى القول بأن العلاقة القانونية بينها وبين الشركة علاقة تعاقدية موضوعها إشغال مال عام وأنها لذلك تعتبر من قبيل العقود الإدارية وإذ كانت الدعوى تتضمن منازعة متعلقة بعقد إدارى فإن مجلس الدولة يختص دون غيره بها عملا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الإستئناف (أولا) بقبول الإستئناف شكلا (ثانيا) برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى بنظر الدعوى

وباختصاص القضاء العادى بنظرها ( ثالثا ) برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وبتقرير تاريخه ٢١ من يولييه سنة ١٩٦٣ طعنت وزارة الأشغال فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الوجهين الأول والرابع من السبب الثانى وبالجلسة المحددة لنظر الطعن دفع الحاضر عن الوزارة الطاعنة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن استنادا إلى القول بأنه أصبح من اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وطلبت المطعون ضدها والنيابة رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطاعنة تؤسس الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة ولائيا بنظر الطعن على أن النزاع فيه قائم بين جهة حكومية هى وزارة الأشغال وبين شركة قطاع عام هى شركة السكر والتقطير وأنه طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تختص بنظره هيئات التحكيم المنصوص عليها فيه — بدون غيرها — وأن نص هذه المادة قد ورد بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل جميع المنازعات التى تقع بين شركات القطاع أو بين إحداها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة كما أن نص المادة ٦ من قانون الإصدار الذى أوجب على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يكون معروضا عليها من هذه المنازعات إلى هيئات التحكيم لم يستثن الدعاوى المعروضة على محكمة النقض خلافا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ الذى كان يستثنى هذه الدعاوى من اختصاص هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكامه .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، كما أوجبت المادة ٦ من مواد الإصدار على المحاكم أن تحيل ومن تلقاء نفسها الدعاوى المعروضة عليها والتى أصبحت من اختصاص هيئات التحكيم بمقتضى أحكام القانون المذكور إلى هذه الهيئات وذلك بالحالة التى تكون عليها ما لم تكن قد تهيأت للحكم فيها — دون أن تستثنى من ذلك المطعون المعروضة



على محكمة النقض وذلك على خلاف قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ الذى كان ينص صراحة على إستثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من إختصاص هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكام هذا القرار — إلا أنه مع ذلك ترى هذه المحكمة وجوب سريان هذا الاستثناء فى ظل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ذلك أن المنازعات التى قصد المشرع إخضاعها لنظام التحكيم الإجبارى الذى استحدثه هذا القانون إنما هى المنازعات الموضوعية التى تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة بشأن تقرير حق أو نفيه وذلك اعتبارا بأن هذه الأنزعة — على ما جاء فى المذكرة الإيضاحية — لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى مجال القطاع الخاص بل تنهى جميعا فى نتيجتها إلى جهة واحدة هى الدولة. وإذا كان الطعن بطريق النقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الاستئناف بل هو طعن لم يحزه القانون فى الأحكام النهائية إلا فى أحوال بينها بيان حصروها يرجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو إلى وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه ولا تنظر محكمة النقض إلا فى الأسباب التى ذكرها الطاعن فى تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البعثة فالأمر الذى يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التى كانت مرادة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما هو فى الواقع خاصية الحكم النهائية الذى صدر فيها — لما كان ذلك وكان المشرع إذ جعل العنصر الغالب فى تشكيل هيئات التحكيم لغير رجال القانون واستلزم صدور أحكامها بأغلبية الآراء وإذا حل هذه الهيئات من التقييد بقواعد قانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية فى التقاضى فإنه يكون قد دل بذلك على أنه لم يقصد تهيتها للفصل فى تلك المسائل القانونية الدقيقة التى تعرض على محكمة النقض إذ مما لا يمكن التسليم به أن المشرع قد قصد إلى أن يكون القول الفصل فى هذه المسائل لمن لا إمام لهم بالقانون من العناصر الأخرى التى لهم الغلبة فى تشكيل هيئات التحكيم — هذا إلى أنه وقد استثنى المشرع فى المادة السادسة من قانون الإصدار من الإحالة إلى هيئات التحكيم الدعاوى التى تهيأت للحكم فيها ولو كانت أمام محكمة أول درجة فإن هذا الاستثناء يجب أن ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التى تم الفصل فيها بحكم نهائى نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض



إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بهيئات التحكيم الفصل في كافة منازعات القطاع العام فإنه يكون قد قصد إسقاط ما سبق صدوره فيها من أحكام ولو كانت انتهائية مما ينحول لتلك الهيئات نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك بأنه ما دام المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم هذا إلى أنه من غير المستساغ أن يكون المشرع الذي يسعى عن طريق نظام التحكيم إلى سرعة حسم المنازعات القائمة بأحكام فاصلة نهائية قد قصد إلى أن يعيد إثارة منازعات قد انحسرت بالفعل بأحكام نهائية حائزة لقوة الأمر المقضى لا لسبب إلا مجرد أنه قد طعن فيها بالنقض وهو طعن لا ينال من قوة هذه الأحكام ولا يترتب عليه إعادة عرض أصل النزاع على محكمة النقض بل الصواب الذي يتفق مع حكمة التشريع هو أن تبقى تلك المنازعات التي فصل فيها بأحكام انتهائية بمنأى عن تجديدها وأن تظل لهذه الأحكام قوتها وحصانتها التي كفلها القانون حتى يقضى من محكمة النقض في أمر الطعن المرفوع عنها فإن قضت برفضه طويت صفحة النزاع نهائياً وإن قضت بنقض الحكم سقطت عنه حصانته وزالت آثاره وتعين على محكمة النقض عندئذ أن تحيل القضية إلى هيئات التحكيم التي أحلها المشرع محل محكمة الموضوع — إذ لم يعد لغير هذه الهيئات اختصاص بنظرها — لما كان ما تقدم فإن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين، الأول من وجهين والثاني من أربعة أوجه ويتحصل الوجه الأول من السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على ما قاله من أنها ليست منازعة في عقد إداري لأن شركة السكر (المطعون ضدها) لا تنازع في أن المبلغ المطالب به من وزارة الأشغال (الطاعنة) كرسوم مستحق لها، ولكنها تملك بسقوطه بالتقادم الخمسى عملاً بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني كما أن شركة السكر لا تخالف وزارة الأشغال في التكييف القانوني

للترخيص إفضلا عن أن دعواها هي دعوى موضوعها استرداد ما دفع منها بفرض حق إعمالا لنص المادة ١٨١ من القانون المدني وترى الطاعنة أن الحكم قد أخطأ في هذا الذي أقام عليه قضاءه برفض الدفع ذلك أنه لإمكان الفصل في أحقية الوزارة الطاعنة أو الشركة المطعون ضدها للمبلغ المطالب به يتعين الفصل أولا في أصل الحق وهو ما يستلزم بحث عقود الترخيص الصادرة من الوزارة إلى الشركة لتبين ما إذا كانت سارية على أساس التجديد الضمني كما ذهبت إلى ذلك الشركة أم أنها ألغيت بانتهاء المدة المحددة لها على ما تقول الوزارة الطاعنة وهذا يقتضي دراسة شروط هذه التراخيص وإزالة حكم القانون عليها وفي ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسة يمكن الفصل فيما إذا كان مقابل الانتفاع مستندا إلى العقد فيسقط بالتقادم الخمسي أم غير مستند إليه وناشئا عن الفعل الضار فلا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة وسواء اعتبر الترخيص عملا إداريا أو عقدا إداريا فإن الإختصاص بالفصل في المنازعات الناشئة عنه معقود لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة دون غيرها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى على وزارة الأشغال ( الطاعنة ) تطالبها برد مبلغ ٧٣٢ ج إستنادا إلى المادة ١٨١ من القانون المدني وعلى أساس أن الوزارة تسلمت منها هذا المبلغ وهو غير مستحق لها لأنه عبارة عن رسوم تقادمت بمضي أكثر من خمس سنوات على تواريخ استحقاقها وإذا كان النزاع الذي دار بين الخصوم في هذه الدعوى والذي عرض الحكم للفصل فيه قد انحصر فيما إذا كان انتفاع الشركة المطعون ضدها بالمنشآت التي أقامت على جسر نهر النيل والمستحق عنه المبلغ المطالب برده مستندا إلى التراخيص الممنوحة لها من الوزارة فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقادم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص باعتبار أنها قد انتهت فيعتبر وضع يد الشركة بطريق الغصب ويكون مقابل الانتفاع ريعا مستحقا في ذمة حائز سيء النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة وكان النزاع على هذه الصورة مما يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذ أن هذه التراخيص وإن كانت أوامر إدارية



كما تدل نصوصها ونصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذى حل محله والتي تقطع بأن انتفاع الافراد بالأماكن العامة المتصلة بالرى والصرف ومنها مجرى النيل وجسوره يكون بترخيص من وزارة الأشغال بشروط معينة ومقابل رسم محدد إلا أنه لما كان ما يخرج عن ولاية المحاكم إنما هو تأويل الأمر الإدارى أو وقف تنفيذه وكان الفصل فى النزاع الذى دار بين الطرفين على النحو السالف بيانه لم يقتض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص لأن الخصوم لم يختلفوا على تفسيرها أو وقف تنفيذها بل اقتصر البحث على تعرف ما إذا كانت هذه التراخيص قائمة أو غير قائمة وتطبيقها وفقا لظاهر نصوصها وهو ما تملك المحاكم العادية إذ لها بل عليها أن تتحقق من وجود الأمر الإدارى أو عدم وجوده إذا ثار النزاع بين الخصوم فى هذا الشأن وأن تعمل آثاره متى ثبت لها قيامه — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص الولاىى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى فى الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب وفى بيان ذلك تقول إن ذلك الحكم أغفل الرد على ما أثارته فى صحيفة استئنافها من دفاع جوهرى مؤداه أن جميع التراخيص التى كانت ممنوحة للشركة المطعون ضدها أصبحت لاغية طبقا لنصوصها وأنه لذلك فقد أضحت يد الشركة على المنشآت التى كان مرخصا لها بإقامتها على نهر النيل يد فاصب ويكون للطاعنة الحق فى مطالبتها بالريع ولا يسقط حقها فيه إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ولا يشفع للحكم فى هذا القصور كونه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائى لأن هذا الحكم قد خلا هو أيضا من الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على هذا الدفاع بقوله ” وإذ كانت هذه التراخيص قد تمت طبقا لهذه القوانين ( الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ ) وكانت هذه القوانين تجعل مقابل الانتفاع رسما ، وكان صحيحا فى القانون ما يدعيه المدعى بصفته ( المطعون ضدها ) من أن مقابل الانتفاع رسم وكان بهذه الصفة



يستحق في المواعيد التي تحدت لاستحقاقه في التراخيص المشار إليها وتستمر التراخيص طوال المدة التي تحدت لها ما لم تر جهة الإدارة رأيا آخر . فإذا انتهت هذه المدة وتفاوضت جهة الإدارة عن اتخاذ أى إجراء من شأنه وقف الشركة عن الانتفاع بأحكام هذه التراخيص بل وسمحت لها بالاستمرار في هذا الانتفاع وقبضت منها ما دفع من فترة لاحقة من رسوم بل وذهبت إلى تجديد هذه التراخيص كما يشير إلى ذلك التأشير عليها بالتجديد في فترة لاحقة ( حافظة المدعى عليها ٨ دوسيه ) ودون استعمال شروط الترخيص من إلغاء أو فسخ أو خلافه أو حتى مجرد التهديد باستعمالها فإن ذلك دليل على قبول جهة الإدارة استمرار التراخيص لمدة جديدة ولا يجوز لها الاحتجاج بأن مدتها قد انتهت ولا الاحتجاج بما احتوته التراخيص من شروط لم تر لأمر ما استعمالها أو الاستناد إليها عند انتهاء هذه التراخيص وينبني على ذلك أن هذه الرسوم موضوع الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم الخمسى وذلك لفوات أكثر من خمس سنوات على استحقاق كل قسط منها قبل المطالبة بها — وهذا الذى قرره الحكم الابتدائى فيه الرد الكافى على دفاع الطاعنة الذى تدعى فى وجه الطعن أن الحكم أغفل الرد عليه .

وحيث إن الطاعنة تنهى فى الوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إنه أقام قضاءه ببراءة ذمة الشركة المطعون ضدها من المبلغ الذى دفعته للطاعنة على أساس تكييف خاطئ لسندها فى وضع يدها على المال العام إذ اعتبر إنتفاعها بهذا المال مستندا إلى التراخيص الصادرة إليها من وزارة الأشغال ورتب على ذلك أن المقابل يكون رسما مما يسقط بخمس سنوات وليس ريعا وهذا من الحكم خطأ فى القانون ذلك أن الترخيص الصادر للشركة فى سنة ١٩٣٤ ينص على أن مدته عشر سنوات وأن على المرخص لها أن تقدم طلبا لتجديده قبل نهاية هذه المدة بشهرين على الأقل وإذا كانت الشركة المطعون ضدها لم تتقدم بهذا الطلب فى الميعاد المذكور فإن الترخيص يكون قد إنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بإنتهاء مدته ويكون إنتفاع الشركة بالمال العام موضوع هذا الترخيص بعد هذا التاريخ إنتفاها بغير سند قانونى ولا يغير من ذلك إستمرار الشركة فى سداد مقابل الإنتفاع سنويا حتى نهاية سنة ١٩٤٨ طالما أن الترخيص لم يجدد لها وطالما أنها ملزمة

على أى حال بدفع مقابل إنتفاعها بغير سند بوصفه ريعا مستحقا للوزارة كذلك فإن الترخيص الصادر للشركة فى سنة ١٩٤٩ ينص على وجوب دفع الجعل فى أول يناير من كل سنة وعلى أنه إذا تأخر دفعه لغايه يوم ١٥ من الشهر المذكور يصبح الترخيص لاغيا من نفسه ولما كانت الشركة قد توقفت عن دفع هذا الجعل عن السنة الثانية فإنه يعتبر ملغيا لإبتداء من ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وبالتالى يعتبر إنتفاع الشركة بالمال موضوع هذا الترخيص بعد هذا التاريخ إنتفاعا بغير سند ولا يسقط حق الوزارة فى المطالبة بمقابل هذا الإنتفاع إلا بخمس عشرة سنة وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن هذين الترخيصين قد تجديدا تجديدا ضمينا فإنه يكون مخالفا للقانون ذلك أن الترخيص بالإنتفاع بالمال العام سواء كان قرارا إداريا يصدر من جهة الإدارة بإرادتها الملزمة أم كان عقدا إداريا يجب أن يتوفر لتجديده من الشكل والإجراءات ما يجب أن يتوفر لإعقاده لأول مرة وهو ما لم يثبت تحققه فى خصوص هذه الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الإبتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه — على ما بين من أسبابه الواردة فى الرد على الوجه السابق — قد استند فيما استند إليه فى القول بقبول جهة الإدارة إستمرار التراخيص لمدة جديدة إلى أنها أشرت على هذه التراخيص بالتجديد فى فترة لاحقة لانتهاؤها — وإذا كان هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه ليس محل نعى من الطاعنة وكان تأشير جهة الإدارة على التراخيص بتجديدها بعد إنتهاء مدتها يعتبر قرارا إداريا منها بإجراء هذا التجديد وهذا القرار يفيد بذاته أن جهة الإدارة اعتبرت التراخيص قائمة فى المدة السابقة على تجديدها إذ أن التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه . لما كان ذلك فإن هذا الذى استند إليه الحكم يكون كافيا بذاته لحمل قضائه فى شأن إعتبار إنتفاع الشركة مستندا إلى التراخيص الصادرة إليها وما رتبته على ذلك من إعتبار مقابل الإنتفاع رسما وبالتالى يكون النعى على أسبابه الأخرى — بفرض صحته — غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى فى الوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان لخلوه من التسيب وفى بيان ذلك تقول إنه لم يتنبه إلى أن المبلغ المطالب برده لم ينشأ عن التراخيص الثلاثة التى أشار إليها وإنما نشأ



كذلك في جزء منه عن استعمال الشركة المطعون ضدها لمرساة من سنة ١٩٣٧ حتى تاريخ رفع الدعوى بدون ترخيص وإذا كان التكييف القانوني لمقابل الانتفاع يختلف في حالة ما إذا كان مبدأ الانتفاع بالمال العام بترخيص أم بغير ترخيص إذ في الحالة الثانية يكون بغير سند قانوني وكان ما يصدق من الرد على دفاع الطاعنة في الحالة الأولى لا يصلح ردا على دفاعها في الحالة الثانية فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على دفاعها في خصوص المبلغ الناشئ عن استعمال الشركة المطعون ضدها لمرساة بأن ترخيص يكون خاليا من التسبب في هذا الخصوص وبالتالي مشوبا بالبطـ ن .

ويتحصل الوجه الثالث من السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق فيما ذهب إليه من اعتبار انتفاع الشركة بالمرساة المذكورة مستندا إلى ترخيص ذلك أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن ترخيصا صدر من تفتيش الرى المختص إلى الشركة المطعون ضدها باستعمال تلك المرساة بل الثابت — على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — هو أن الشركة استعملت هذه المرساة بدون ترخيص وأنها طولبت في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ بدفع مقابل الانتفاع المستحق وقدره ٦٣ ج ولكنها لم تقبل دفعه مما يجعل يدها في انتفاعها بهذا المال العام يد غاصب .

وحيث إنه يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعنة لم تتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع بدرجتها بل إنها على عكس ما تقول في هذين الوجهين قد سلمت في جميع مذكراتها المقدمة للحكمة الابتدائية وفي مذكرتها الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف بـ ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٣ بأن جميع المنشآت التي أقامت الشركة على نهر النيل بما فيها المرساة المشار إليها في وجهي النعي كان مرخصا لها بها وانحصر دفاعها في هذه المذكرة الختامية في أن المطعون ضدها قد خالفت شروط التراخيص بعدم إخطارها المصلحة برغبتها في تجديدها قبل انتهاء مدتها بشهرين وأنه لذلك يعتبر انتفاع الشركة المطعون ضدها بالأموال العامة موضوع التراخيص إنتفاعا بغير سند وتكون بمثابة الحائز المسمى النية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه على وجود هذه التراخيص التي سلمت الوزارة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بوجودها لا يكون



مخالفاً للثابت في الأوراق وبالتالي يكون النعى في شقه الثاني على غير أساس وفي شقه الأول غير مقبول لانطوائه على دفاع موضوعي جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن الوجه الرابع والأخير من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ رفض إعتبار مطالبة الوزارة الطامنة للشركة المطعون ضدها بالخطاب الموصى عليه المؤرخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قاطعة للتقادم مع أنه لو صح تكييف الحكم لمقابل الانتفاع محل الدعوى بأنه رسم فإنه طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يعتبر قاطعاً للتقادم الإخطارات التي ترسل للمول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول والخطاب المذكور يندرج تحت هذه الإخطارات .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه لما كان الخطاب المؤرخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قد أرسل إلى الشركة المطعون ضدها بعد إكمال مدة التقادم الخمسي فإنه لا يكون ذا أثر في قطع التقادم كما قرر الحكم الابتدائي بحق ومن ثم يكون تعيب الحكم المطعون فيه فيما قرره عن هذا الخطاب — بفرض صحته — غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ،  
ومحمد صدق البشيشي .

(٢٨٩)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

مسئولية . ” مسئولية عقدية ” . ” أسباب دفع المسؤولية ” . ” السبب  
الأجنبي ” . إلتزام . ” إلتزام بتحقيق غاية ” .

عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى . إعتباره فى ذاته خطأ يربط المسؤولية . لا يدرأ المسؤولية  
عنه إلا إذا أثبت قيام السبب الأجنبي الذى تنفى به علاقة السببية .

تعهد المقاول بتنفيذ أعمال البناء فى الموعد المتفق عليه . إلتزام بتحقيق غاية . إثبات رب العمل  
إخلال المقاول بهذا الإلتزام هو إثبات للخطأ الذى تحقق به المسؤولية . لا تنفى مسؤولية المقاول  
بإثبات أنه قد بذل ما فى وسعه من جهد لتنفيذ إلتزامه .

عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر فى ذاته خطأ يربط مسؤوليته التى  
لا يدرأها عنه إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبي الذى تنفى به علاقة السببية  
فإذا كان يبين من العقد أن المطعون ضده تعهد بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق  
عليها وتسليم المبنى معدا للسكنى فى الموعد المتفق عليه ، وكان هذا الإلتزام  
هو الإلتزام بتحقيق غاية فانه متى أثبتت الطاعنة إخلاله بهذا الإلتزام فإنها تكون  
قد أثبتت الخطأ الذى تحقق به مسؤوليته ولا يجديه فى نفي هذا الخطأ أن يثبت  
هو أنه قد بذل ما فى وسعه من جهد لتنفيذ الإلتزام فلم يستطع ما دامت الغاية  
لم تتحقق ، ومن ثم فإذا استلزم الحكم المطعون فيه لقيام مسؤولية المقاول  
المطعون ضده ثبوت وقوع خطأ أو إهمال منه فى تأخير فى تسليم المباني للطاعنة —  
مع أن هذا التأخير هو الخطأ بذاته — فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٨١٥ سنة ١٩٦٠ كلى مصر على المطعون ضده قائلة إنها بموجب عقد مقاوله مؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٥٩ تعاقدت مع المطعون ضده بصفته صاحب ومدير مكتب الاتحاد الهندسى على أن ينشىء لها خمس شقق سكنية فى عمارتها الكائنة بالقاهرة . وأن يقوم ببعض أعمال الهدم فى المباني الموجودة وحدد لإنهاء جميع هذه الأعمال ميعاد غايته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وبموجب إتفاق لاحق تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ أضيفت إلى هذه الأعمال بناء دور رابع ومد ميعاد التسليم إلى آخر يناير سنة ١٩٦٠ وباتفاق ثالث تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ أضيف بناء دور خامس وتعهد المطعون ضده فى هذا الإتفاق بأن ينتهى من جميع الأعمال المتفق عليها سواء بالعقد الأصلي أو بالاتفاقيين اللاحقين فى ميعاد غايته آخر أبريل سنة ١٩٦٠ وإذ لم ينفذ التزامه فى هذا الميعاد فقد وجهت إليه إنذارا فى ١٩٦٠/٧/٢٤ تنبه عليه فيه بسرعة لإنهاء الأعمال المتفق عليها وتحمله فيه مسئولية التأخير وإذ لم يستجب إلى هذا الإنذار فقد رفعت عليه دعوى لإثبات الحالة رقم ٨٣١٤ سنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة طلبت فيها نذب خبير لإثبات حالة المباني التى أقامها وتكاليفها وما لم ينجزه من الأعمال المتفق عليها وقد قدر الخبير الذى نذب فى تلك الدعوى الأعمال التى أنجزها المطعون ضده بمبلغ ١٢٣٦٥ ج و ٧٠٥ م وقدر الأعمال المتبقية بمبلغ ١٨٨٩ ج و ١٩٩ م وإذ كان المطعون ضده قد قبض منها مبلغ ١٤١٤٨ ج و ٨٨٥ م فإنه يكون مدينا لها بمبلغ ١٧٨٣ ج و ١٨٠ م ولهذا فقد رفعت الدعوى الحالية تطالبه بأداء هذا المبلغ مضافا إليه مبلغ ٣٠٠٠ ج قيمة غرامات التأخير المنصوص عليها فى عقد الاتفاق ومبلغ ٢٠٠٠ ج بصفة تعويض نظير ما فاتها من كسب وما لحقها من خسارة بسبب عدم استغلالها للمبنى وبجملة



ذلك ٦٧٨٣ ج و ١٨٠ م و بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعة مبلغ ٢٣٤٩ ج و ٩٨٠ م من ذلك مبلغ ١٧٨٣ ج و ٩٨٠ م الذى أظهوره الخبير فى ذمته ومبلغ ٥٦٦ ج بصفة تعويض عما فاتها من كسب وما لحقها من خسارة فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٨ سنة ٨٠ قضائية وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف (أولا) بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (المطعون ضده) بأن يدفع للمستأنف عليها (الطاعة) مبلغ ١٧٨٣ ج و ٩٨٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين الأولى (ثانيا) وقبل الفصل فى طلب التعويض بنذب مكتب الخبراء الهندسين للانتقال إلى العين موضوع النزاع ومعايتها لبيان تاريخ تسليم العمارة وسبب التأخير فى التسليم إن وجد وتقدير قيمة التعويض المستحق عنه — وقد امتنع المطعون ضده عن دفع أمانة الخبير التى كلفه هذا الحكم بإيداعها وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليها مبلغ ٥٦٦ جنيها قيمة مقابل التعويض ورفض الدعوى فى هذا الشق منها وبتقرير تاريخه ٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ طعنت الطاعة فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأيها برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى القانون وخالف الثابت فى الأوراق ذلك أنه اعتمد فى قضائه برفض طلبها الخاص بالتعويض عن الأضرار التى أصابتها بسبب تأخير المطعون ضده الأول فى تنفيذ التزاماته على ما قاله هذا المطعون ضده من أن التأخير لا يرجع إلى خطئه وإنما إلى خطأ الطاعة بسبب طلبها إجراء تعديلات متلاحقة فى مواصفات المباني وقيام الخلاف بينهما على مدى مطابقة هذه المواصفات لشروط الاتفاق مع أن هذا الذى قاله المطعون ضده لا يمت إلى حقيقة الواقع بصفة إذ الثابت فى الأوراق التى كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع أن الاتفاقين اللاحقين لم يتناولا بأى تعديل المواصفات المتفق عليها من قبل فى العقد الأول وإنما أضافا إلى الأعمال المتفق عليها بناء طابقين آخرين بنفس المواصفات والشروط الواردة فى هذا العقد

ومد الأجل المحدد لتسليم المباني وقد تعهد المطعون ضده في الملحق الثاني بتسليم جميع الأعمال المتفق عليها في العقد الأصلي وفي ملحقيه وتسليم المبنى كاملاً ومعداً للسكنى في ميعاد غايته ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠ وقد ثبت من تقرير خبير إنبات الحالة أن المطعون ضده لم يكن قد انتهى من هذه الأعمال حتى تاريخ معاينة الخبير للمبنى في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وذلك على الرغم من استلامه من الطاعنة مبلغ ١٧٨٣ ج و ٩٨٠ م زيادة عما يستحقه عن الأعمال التي نفذها ومن إنذار الطاعنة له على يد محضر وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال المطعون ضده مجردة عن الدليل وعلى الرغم من مخالفتها للثابت في الأوراق وكان ما استند إليه هذا الحكم من حصول تعديلات للمواصفات وقيام خلاف بين الطرفين على مدى مطابقتها لشروط الاتفاق يخالف أيضاً هذا الثابت في الأوراق وكان الخطأ يتحقق في جانب المطعون ضده بمجرد ثبوت تأخيره في تسليم المباني عن الموعد المتفق عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما أقام عليه قضاءه بنفى مسؤولية المطعون ضده قد أخطأ في القانون وخالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في نفي المسؤولية عن المطعون ضده الأول إلى قوله "وحيث أنه يشترط للقضاء بالتعويض أن يثبت أولاً قيام خطأ من جانب المستأنف ترتب عليه تأخيره في تسليم العقار عن الموعد المحدد له ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الاتفاق الذي تحرر بين الطرفين وتحددت فيه المواصفات ومواعيد التسليم لم يستقر أمره بل تتابعت عليه تعديلات متلاحقة في تواريخ متباعدة بخصوص الزيادة في عدد الطوابق وفي عدد الشقق وهذا استلزم بطبيعة الحال إضافة آجال جديدة لاتمام تنفيذ هذه الزيادة في المباني وكانت المدد المطالب بالتعويض عن التأخير فيها قدرها ستة أشهر من ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠ إلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ولا جدال في أن الطرفين إزاء وجود هذه التعديلات التي استلزمت انقضاء فترة من الوقت تزيد على مدة الاتفاقات السابقة وقيام أوجه الخلاف بينهما في مواصفات البناء ومطابقتها لشروط الاتفاق الأمر الذي يجعل قول محكمة أول درجة بأن السبب في التأخير في التسليم خلال مدة الستة أشهر سائلة الذكر مرجعه الإهمال من جانب المهندس المستأنف (المطعون ضده الأول) والتقصير



من جانبه بغير أن يوضح الحكم المستأنف سببا ظاهرا أو حلة قاطعة تؤكد أن هذا التأخير جاء نتيجة خطأ من جانب المستأنف خاصة وأنه يردد في جميع أدوار الدعوى ويؤكد في صحيفة استئنائه أن سبب التأخير مرجعه تلك التعديلات المتلاحقة في مواصفات البناء بالعقود المتتابعة وأن الخطأ ليس من جانبه هو بل جاء نتيجة لتدخل المستأنف عليها ( الطاعنة ) في العمل بإجراء هذه التعديلات فإن هذه الأدلة والقرائن مجتمعة تجعل ما ذهب إليه الحكم المستأنف من قيام الخطأ في جانب المستأنف وترتيب آثاره ليس أسهابا مسوغة تؤكد سلامة هذه النتيجة وذلك لعدم ثبوت الخطأ والإهمال من جانب المستأنف في تأخيره في تسليم المباني إلى المستأنف عليها الأولى ( الطاعنة ) مع قيام تلك القرينة في جانبه وهي إجراء تعديلات متتالية في أوصاف البناء يستلزم إتمامها إطالة المدة السابق الاتفاق عليها للتسليم ومن ثم تكون المطالبة بالتعويض المؤسسة على هذا التأخير ليس لها سند من الأوراق " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه ينطوي على خطأ في القانون وقصور في التسبيب ذلك أن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يربب مسؤوليته التي لا يدرأها عنه إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبي الذي تتفنى به علاقة السببية وإذا كان يبين من العقود الثلاثة المبرمة بين الطرفين أن المطعون ضده تعهد في العقد الأخير بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق عليها في العقود الثلاثة وتسليم المبنى معدا للسكنى في ميعاد غايته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ كما التزم بتعويض الطاعنة عن الأضرار التي تصيبها بسبب تخلفه عن تسليم المباني في هذا الأجل ، وكان التزام المطعون ضده بإقامة المباني في الموعد المتفق عليه هو التزام بتحقيق غاية فإنه متى أثبتت الطاعنة إخلاله بهذا الالتزام فإنها تكون قد أثبتت الخطأ الذي تتحقق به مسؤوليته ولا يجدي في نفى هذا الخطأ أن يثبت هو أنه قد بذل ما وسعه من جهد لتنفيذ التزامه فلم يستطع ما دامت الغاية لم تتحقق . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا استلزم لقيام مسؤولية المطعون ضده ثبوت وقوع خطأ أو إهمال منه في تأخيره في تسليم المباني للطاعنة مع أن هذا التأخير هو الخطأ بذاته فإن الحكم يكون مخالفا للقانون كما أنه إذا كان الحكم الابتدائي قد أثبت إخلال المطعون ضده بالتزامه بتسليم المباني كاملة في الموعد المتفق عليه مستندا في ذلك إلى ما ورد في تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة من أن المطعون ضده لم يكن قد أتم أعمال البناء المتفق عليها



حتى تاريخ المعاينة التي أجراها الخبير بعد فوات ستة شهور على الموعد المحدد في العقد للتسليم وذلك على الرغم من تقاضى المطعون ضده من الطاعنة مبلغ ١٧٨٣ جنيهًا زيادة عما يستحقه عن الأعمال التي تفقدها — فإن هذا الحكم الابتدائي يكون قد أثبت بذلك الخطأ العقدي في جانب المطعون ضده الأول ويكون الحكم المطعون فيه مخطئًا فيما أخذه على ذلك الحكم من أنه لم يثبت وقوع الخطأ من المطعون ضده المذكور هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في قضائه بنفى المسؤولية عن المطعون ضده الأول على ما قاله هذا المطعون ضده من أن تأخيره في تسليم المباني يرجع إلى خطأ الطاعنة بسبب تدخلها في العمل وإجرائها التعديلات المتلاحقة في مواصفات البناء دون أن يثبت الحكم من صدق هذه الأقوال أو يورد الدليل على صحتها أو على صحة ما أورده هو في أسبابه من وقوع خلاف بين الطرفين على مواصفات البناء ومطابقتها لشروط الاتفاق فإنه يكون مشوبًا بالقصور علاوة على مخالفته للثابت في الأوراق ذلك أنه يبين من العقود الثلاثة المبرمة بين الطرفين (العقد الأصلي والملحقين) أن الاتفاقين اللاحقين لم يتناولا بأي تعديل المواصفات المتفق عليها من قبل في العقد الأول وأنهما اقتصرتا على إضافة طابقين آخرين بنفس تلك المواصفات إلى الأعمال السابق الاتفاق عليها ومد الأجل المحدد لتسليمها وقد تعهد المطعون ضده الأول في العقد الأخير (الملحق الثاني) بإتمام جميع الأعمال المتفق عليها في العقود الثلاثة وتسليم المبنى كاملاً ومعداً للسكنى في ميعاد غايته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ ولا يبين من الأوراق أنه حدثت تعديلات أو إضافات بعد تحرير هذا الملحق الثاني ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد احمد حماد .

( ٢٩٠ )

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . "الصفة في الطعن" . "تقديم التوكيل بالطعن" . وكالة .

وجوب تقديم التوكيل الصادر للمحامى المقرر بالطعن بطريق النقض قبل الفصل في الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة . لا يمنع من ذلك إلغاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ما كانت تشترطه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير . لا يفنى عن واجب تقديم التوكيل ، ذكر رقه في تقرير الطعن .

وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — الذى رفع الطعن فى ظله — قد ألغى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، إلا أن هذا الإلغاء — كما جاء بالمذكرة الإيضاحية بهذا القانون — لا يعفى بطبيعة الحال المحامى من واجب تقديم التوكيل فيما بعد وقبل الفصل فى الطعن . فإذا كان المحامى المقرر بهذا الطعن لم يقدم سند توكيله من الطامع حتى حجزت الدعوى للحكم وكان لا يفنى عن تقديم التوكيل المذكور بمرور رقه فى التقرير بالطعن إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة . وما إذا كانت تشمل الإذن للمحامى الموكل فى الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى دمنهور على الطاعنين . طلبوا فيها القضاء ببطلان الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٤٨ سنة ١٩٤٥ مدنى إيتاى البارود بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/١٦ وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الحكم المذكور وطلبوا إلغائه والقضاء بمجرد مريان عقد البيع المؤرخ ١٩٣٤/١/٢٤ المقضى بصحته فى الدعوى رقم ٤٤٨ سنة ١٩٤٥ مدنى إيتاى البارود فى حقهم ، وقيد الاستئناف برقم ٢٣٦ سنة ١٤ ق اسكندرية ومحكمة استئناف الإسكندرية قضت بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله وبندب خبير قبل الفصل فى الموضوع لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المطعون ضدهم للأطيان محل العقد المؤرخ ١٩٣٤/١/٢٤ . طعن الطاعنون بتاريخ ٤/٤/١٩٦٤ فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة أن المحامى المقرر بالطعن لم يقدم سند توكيله عن الطاعنين بما يكون معه الطعن غير مقبول للتقرير به من غيرذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع فى محله . ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى رفع الطعن فى ظله قد ألغى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير إلا أن هذا الإلغاء — كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — لا يعنى بطبيعة الحال المحامى من واجب تقديم التوكيل



فما بعد وقبل الفصل في الطعن ، ولما كان المحامي المقرر بهذا الطعن لم يقدم سند توكيله عن الطاعنين حتى حجزت الدعوى للحكم وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه في التقرير بالطعن ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للمحامي الموكل في الطعن بطريق النقض ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٩١ )

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إختصاص . "إختصاص ولائى" .

إختصاص المحاكم بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد والحكومة بشأن  
تبعية الأموال المتنازع عليها للرافق العامة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية  
أخرى عليها .

(بوج) قرار إدارى . "عيب اغتصاب السلطة" . إختصاص . "إختصاص  
ولائى" .

الأمر بالإستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية بسكك حديد الدلتا مع  
عدم تخويله سلطة إصدار قرارات الإستيلاء على الأموال التى يقوم النزاع بشأن تبعيتها  
للرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها . هذا الأمر مشوب باغتصاب  
السلطة مما يجرده من صفته الإدارية ويسقط عنه حصانة الأعمال الإدارية ، اعتبار  
الإستيلاء الحاصل على أساسه اعتداء مادياً تختص المحاكم بطلبات التعويض عنه .

تنفيذ الأمر على خلاف ما يقضى به مضمونه . عدم استناده إلى قرار إدارى على  
الإطلاق . اعتباره اعتداء مادياً تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه .

١ - المحاكم هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تنشأ  
بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للرافق العامة أو بشأن  
ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية أخرى لهم عليها .

٢ — لما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ والذي قضى بأيلولة مرفق سكك حديد الدلتا وجميع مهماته إلى الحكومة بلامقابل وبلا أعباء مالية لا يخول رئيس لجنة الإدارة الحكومية التي عهد إليها بإدارة هذا المرفق سلطة إصدار قرارات الإستيلاء على الأموال التي يقوم النزاع بشأن تبعيتها للمرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها فإن الأمر بالإستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا يكون مشوبا باغتصاب السلطة مما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للأعمال الإدارية ويخضعه بالتالى لاختصاص المحاكم القضائية ومن ثم يعتبر هذا الإستيلاء اعتداء ماديا تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه .

٣ — إذ كان الأمر الصادر من رئيس لجنة إداره الحكومة يقضى بالإستيلاء على البضائع والمهمات المودعة باسم سكك حديد الدلتا في مخازن شركات الإيداع، فإنه لا يتناول ما يكون مودعا في هذه المخازن باسم البنك ( الطاعن ) ، ومن ثم يكون الإستيلاء على البضائع التي كانت مودعة باسم هذا البنك غير مستند في الواقع إلى قرار إدارى على الإطلاق مما يعتبر معه هذا الإستيلاء اعتداء ماديا تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه . .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن البنك الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٥٨ كلى الاسكندرية طالباً بالحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٩٨٣ ج وما يستجد من الفوائد وقال في بيان دعواه أنه استورد من الخارج بضائع مختلفة بإسمه لحساب شركة سكك حديد الدلتا المصرية التي كان لها امتياز استغلال مرفق سكك حديد الدلتا وأودعت تلك البضائع مخازن شركة الإستيداع المصرية



”البوند“ بالدائرة الجمركية بالإسكندرية بإسمه ضمنا لحقوقه قبل تلك الشركة كما أوقع الججز عليها وفاء لدين له في ذمة هذه الشركة قدره ١٥٢١٧ ج و ٨٥٠ م واستصدر حكما في الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الإسكندرية بإلزامها بأن تؤدي له هذا المبلغ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ والفوائد بواقع ٧٪ من هذا التاريخ كما قضى له نهائيا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في الاستئناف رقم ١٤٦ سنة ٩ ق الإسكندرية بتثبيت الججز الموقع لصالحه على البضائع آنفة الذكر على أساس أنها مملوكة لشركة سكك حديد الدلتا وليست للمرفق إلا أنه بعد إسقاط الإلتزام عن هذه الشركة وانتقال إدارة المرفق واستغلاله إلى الإدارة الحكومية المطعون ضدها أصدر رئيس هذه الإدارة أمرا إداريا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ بالاستيلاء على جميع البضائع والمهمات المودعة بإسم سكك حديد الدلتا في مخازن شركتى الإيداع والمستودعات واستولت هذه الإدارة بمقتضى هذا الأمر على البضائع التى كانت مودعة بإسم الطاعن في هذه المخازن على الرغم من اعتراضه على هذا الاستيلاء وإثبات تحفظاته في محضر الاستيلاء بالنسبة لحقوقه على هذه البضاعة التى كانت مرهونة له وله عليها حق الحبس — وإذ امتنعت الإدارة المطعون ضدها عن أداء ثمن البضاعة المستولى عليها فقد اضطر لرفع هذه الدعوى للطالبة به وذكر في صحيفة دعواه أن الإدارة المطعون ضدها ملزمة بأداء هذا المبلغ له بوصفه الحد الأدنى للتعويض عن الاستيلاء حسب القانون وأثناء سير الدعوى أمام المحكمة الابتدائية دفعت المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لأنها تتضمن المطالبة بتعويض عن قرار إدارى مما ينفرد القضاء الإدارى بالاختصاص بنظره طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وطلبت احتياطيا رفض الدعوى استنادا إلى أن المهمات والبضائع المستولى عليها مخصصة لإدارة المرفق ومن ثم لا يجوز التنفيذ عليها . ورد البنك الطاعن على الدفع بعدم الاختصاص بأن رئيس الإدارة الحكومية الذى أصدر أمر الاستيلاء لا يملك إصدار قرارات بالاستيلاء ومن ثم تنتفى عن هذا الأمر صفة القرار الإدارى ويعتبر لذلك عملا ماديا كما أن تنفيذ الأمر جاء مخالفا لمضمونه لأنه وقد صدر بالاستيلاء على البضائع المودعة بإسم شركة سكك حديد الدلتا فإنه لا يتناول البضائع المودعة بإسم البنك الطاعن وانتهى الطاعن من ذلك إلى أن تنفيذ هذا الأمر يعتبر لذلك بالنسبة له إعتداء ماديا مما تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه كما نازع

الطاعن في ملكية المرفق للبضائع المستولى عليها بحجة أنها باقية على ملك الشركة المدينة لأنها لم تكن قد خصصت بالفعل لخدمة المرفق عند إسقاط الإلتزام عنها - وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أنها في حقيقتها مطالبة بتعويض عن قرار إداري وأنها لذلك تخرج عن اختصاص المحاكم طبقا للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة . فاستأنف البنك الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ٢١٧ سنة ١٩ قضائية وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن البنك الطاعن في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم بني قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ من رئيس لجنة الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا هو قرار إداري لا يجوز للمحاكم نظر طلبات التعويض عنه طبقا للمادتين ٨ ، ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ مع أن هذا الأمر لا يعتبر قرارا إداريا لأن رئيس لجنة الإدارة الحكومية لا يملك إصدار قرارات إستيلاء وإنعدام صفته في إصدار قرارات من هذا النوع ينفي عن الأمر الذي أصدره صفة القرار الإداري كما أن هذا الأمر وقد صدر بالإستيلاء على البضائع المودعة بخازن شركة الإستيداع "البوندد" باسم سكك حديد الدلتا فإنه لا يتناول البضائع المودعة في تلك المخازن باسم البنك الطاعن ويكون لذلك تنفيذه على هذه البضائع مخالفا لمضمونه ، هذا إلى أن البضائع المستولى عليها مملوكة لشركة سكك حديد الدلتا ولم تكن مخصصة بالفعل لتشغيل المرفق أو إدارته حتى تعتبر من مهماته وإذا كانت هذه البضائع مرهونة من تلك الشركة للبنك رهنا حيازا ضمانا لمستحققاته قبلها وله عليها حق الحبس وكان قرار مجلس الوزراء القاضي بإسقاط الإلتزام عن شركة سكك حديد الدلتا وبأيلولة المرفق ومهماته إلى الحكومة لم يمس كيان تلك الشركة وأموالها بل ظلت الشركة قائمة بعد صدور هذا القرار



بكافة مقوماتها وأموالها مع استقلال ذمتها المالية عن الذمة المالية للمرفق وإسقاط الإلتزام عنها لا يؤدي إلى إسقاط ملكيتها لأموالها فإن صدور أمر الإستيلاء ممن لا يملك إصداره وتنفيذه على خلاف ما يقضى به مضمونه وعلى بضائع غير مملوكة للحكومة ومرهونة للبنك الطاعن من الشركة المالكة لها ومحجوزا عليها قضائيا لصالحه بحجز قضى نهائيا بتثبيته في القضية رقم ١٤٦ سنة ٩ قضائية الإسكندرية على أساس أن تلك البضائع المحجوز عليها مملوكة للشركة لا للمرفق، كل ذلك يجعل تنفيذ أمر الإستيلاء بالنسبة للبنك الطاعن عملا ماديا بحثا لا يستند إلى قرار إداري ويحق له بالتالي أن يلجأ إلى القضاء العادي للطالبة بثن البضائع المستولى عليها والتي حرم من إقتضاء دينه منها بطريق الأولوية بسبب الإستيلاء عليها بغير حق وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحاكم بنظر دعواه فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الواقع في الدعوى — على ما بين من أوراق الطعن وما سجله الحكم المطعون فيه — أن البنك الطاعن استورد البضائع التي جرى الإستيلاء عليها لحساب شركة سكك حديد الدلتا قبل فرض الحراسة الإدارية عليها وأنه بسبب تخلف هذه الشركة عن أداء ثمنها للبنك الطاعن فقد أودعها باسمه بمخازن شركة البوندد حتى يستوفي هذا الثمن ثم حجز عليها تحت يده وقضى له بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في الإستئناف رقم ١٤٦ سنة ٩ قضائية الإسكندرية ضد شركة سكك حديد الدلتا ممثلة في الحارس الذي عينته الإدارة بعد فرض الحراسة عليها بصحة هذا الحجز وجعله نافذا تأسيسا على أن هذه البضائع لم تدخل في حيازة الشركة أو تندمج في موجودات المرفق حتى يصح القول بأنها أصبحت ملكا للحكومة بعد إسقاط الإلتزام عن الشركة وأنه لذلك يكون لدائني الشركة الحق في الحجز عليها استيفاء لديونهم — وظلت هذه البضائع مودعة باسم البنك ضمنا لدينه قبل الشركة حتى صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ أمر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا يقضى بالإستيلاء إداريا على جميع البضائع والمهمات المودعة بمخازن شركتي الإيداع والمستودعات باسم سكك حديد الدلتا نظير دفع مبلغ لا يتجاوز رسوم الإيداع المستحقة عن الفترة التالية لإسقاط الإلتزام وقد استند هذا الأمر في ديباجته إلى قرار مجلس الوزراء



الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ والقاضى بأيلولة مرفق سكك حديد الدلتا وجميع مهماته إلى الحكومة بلا مقابل وبلا أعباء مالية — ولما شرعت اللجنة التى عهد إليها بتنفيذ أمر الاستيلاء فى تنفيذها على البضائع المودعة فى مخازن شركة البوندد باسم البنك الطاعن أفهمها مدير هذه الشركة بأن هذه البضاعة ولو أنها مستوردة لحساب شركة سكك حديد الدلتا إلا أنها مودعة باسم البنك الطاعن وليس باسم الشركة المذكورة كما حضر مندوب البنك واعترض أمام اللجنة بأن البضائع التى تريد الاستيلاء عليها إنما هى مودعة باسمه ضمنا لحقوقه قبل شركة سكك حديد الدلتا ولما أفهمته اللجنة بضرورة تنفيذ الأمر بالاستيلاء على هذه البضائع طلب منها أن تثبت فى محضرها احتفاظه بكافة حقوقه فى اقتضاء حقه على تلك البضائع — ولما كان البنك الطاعن قد نازع فى ملكية الحكومة للبضائع التى جرى الاستيلاء عليها بحجة أنها لم تكن قد خصصت لخدمة المرفق عند إسقاط الإلتزام من الشركة الملتزمة حتى تعتبر مملوكة له وأنه لذلك تعتبر هذه البضائع باقية على ملك تلك الشركة هذا علاوة على تمسك البنك بماله من رهن حيازى على هذه البضاعة وحقه فى حبسها وفى استيفاء دينه من ثمنها واستند البنك فى تأييد منازعته هذه إلى الحكم الصادر لمصلحته من محكمة استئناف الإسكندرية فى الاستئناف رقم ١٤٦ سنة ٩ قضائية السالف الإشارة إليه — ولما كانت المحاكم هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تثور بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للمرافق العامة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية أخرى لهم عليها وكان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ والذى قضى بأيلولة مرفق سكك حديد الدلتا وجميع مهماته إلى الحكومة بلا مقابل وبلا أعباء مالية لا يخول رئيس لجنة الإدارة الحكومية التى عهد إليها بإدارة هذا المرفق سلطة إصدار قرارات الاستيلاء على الأموال التى يقوم النزاع بشأن تبعيتها للمرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها فإن الأمر بالاستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا يكون مشوبا باغتصاب السلطة مما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للأعمال الإدارية وينحصر بالتالى لاختصاص المحاكم القضائية — لما كان ذلك وكان صحيح أيضا ما يقرره الطاعن من أن تنفيذ هذا الأمر تم على خلاف ما يقضى به مضمونه ذلك أنه وقد صدر بالاستيلاء على البضائع

والمهمات المودعة باسم سلك حديد الدلتا في مخازن شركتي الإيداع والمستودعات فإنه لا يتناول ما يكون مودعا في هذه المخازن باسم البنك الطاعن ومن ثم يكون الإستيلاء على البضائع محل النزاع والتي كانت مودعة باسم هذا البنك غير مستند في الواقع إلى قرار إداري على الإطلاق مما يعتبر معه هذا الإستيلاء اعتداء ماديا تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحاكم بنظر دعوى الطاعن فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الإستئناف صالح للحكم فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد أخطأ في القانون لما سلف بيانه ويتعين لذلك إلغاؤه ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى والقضاء باختصاصها وبإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوع الدعوى .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٩٢ )

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دفع . ” الدفع ببطلان صحيفة الدعوى ” . دعوى . بطلان .  
” الدفع ببطلان صحيفة الدعوى ” . وجوب إبدائه قبل أى طلب أو دفاع  
في الدعوى وإلا سقط الحق فيه .

(ب) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان . ” البطلان في الأحكام ” .  
المادة ٣٤٩/٢ مرافعات لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية  
والنقص والخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين  
أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . ما عدا ذلك من البيانات  
المذكورة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات لا يترتب على إغفالها بطلان  
الحكم . إغفال الحكم وجه دفاع لا يبطل الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا  
مؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الدفاع الجوهرى . إعتبره قصورا  
في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .

(ج) إلزام . ” الدفع بعدم التنفيذ ” . دعوى . ” دعوى صحة التعاقد ” .  
بيع .

دفع دعوى صحة التعاقد بخلف المشتري عن الوفاء بإلتزامه بدفع الثمن . دفع بعدم  
التنفيذ لا يقبل إلا من التعاقد الآخر — وهو البائع — عدم قبوله من مشتري ثان .

(د) بيع . ” بيع ملك الغير ” . وكالة . نيابة . ” عدم ثبوت صفة النيابة ” .

توقيع أحد ملاك العقار المبيع على عقد البيع بصفته وكلا من باقى الملاك . عدم ثبوت  
صفة النيابة عنهم وقت إبرام العقد . إقرار هؤلاء الملاك للبيع . سرعان العقد في حقهم  
( المادة ٤٦٧ من القانون المدنى ) .



١ — الدفـع ببطلان صحيفـة الدـعوى يـجب إبداءه قبل أى طلب أو دفاع فى الدـعوى وإلا سقط الحق فيه طبقا للمادة ١٤١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وطبقا للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون المذكور .

٢ — وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد أوجبت فى فقرتها الأولى تضمين الحكم ببيانات معينة عدتها هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما أستندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية — إلا أن هذه المادة كما يبين من فقرتها الثانية لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ، أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى فإنه لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصوم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لحاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا فى أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات (١) .

٣ — لا يجوز لغير البائع أن يدفع دعوى صحة التعاقد بتخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه بدفع الثمن لأن هذا الدفع هو بذاته الدفع بعدم التنفيذ ولا يقبل إلا من المتعاقد الآخر فإذا كان البائع لم يطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه من إعتبار العرض والإيداع الحاصلين من المشتري صحيحين وما رتبته على ذلك من إعتبار الإيداع مبرئا لذمة هذا المشتري من الثمن ، فإنه لا يقبل من الطاعن — وهو مشتريان — الطعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص مادام البائع قد ارتضاه ولم يطعن فيه .

( ١ ) راجع نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٧ بمجموعة المآتب الفنية ص ١٨ ص ١٣٤٨ .

٤ — إذا كان أحد ملاك العقار المبيع قد وقع على عقد البيع بصفته وكيلًا عن باقي الملاك وثبت أنه لم تكن له صفة النيابة عنهم وقت إبرام التعاقد وأنه تصرف بغير علمهم في حصصهم في البيع فانهم متى أقروا البيع فإن العقد يسرى في حقهم عملاً بالمادة ٤٦٧ من القانون المدني .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ الدعوى رقم ٣٧٢٥ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة على كامل والى (مورث المطعون ضده الثانى) بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن شريكه محمود صالح إبراهيم (المطعون ضده الثالث) وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ وقال شرحا لدعواه إنه بموجب هذا العقد باعه على كامل بصفته المذكورتين أرض وبناء المنزل الموضح بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٨٨٩ ج و ٣١٢ م بواقع ٧ ج و ٧٥٠ م للتر الواحد ونص فى العقد على أنه دفع من الثمن مبلغ ٨٠ ج عند التوقيع عليه وأن الوفاء بباقي الثمن وقدره ٨٠٩ ج و ٣١٢ م يكون على أقساط سنوية وأنه يحق له تسجيل العقد ونقل الملكية عند وفاته بثلاث الثمن، وأنه لما كان البائع بصفته قد امتنع عن تسلم المبلغ المكمل لثلاث الثمن ليحول بذلك بينه وبين تسجيل عقده ثم انتهز فرصة غيابه بالجواز وأنذره بضرورة دفع هذا المبلغ ، فقد قام بمجرد عودته بعرضه عليه وديا ، ولما رفض تسلمه عرض عليه مبلغ ٢١٦ ج و ٣٤٧ م عرضا رسميا على يد محضر ، وإذا امتنع عن تسلمه قام بتاريخ ١٩٥٧/٩/١١ بإيداعه خزانة محكمة مصر الجديدة ليصرف للبائع دون قيد أو إجراءات ثم أقام دعواه هذه بطلباته سالفة البيان وأشهر صحيفتها في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى اختصم رافعها المطعون ضده الثالث

محمود صالح إبراهيم بصفته الشخصية بصحيفة أعلنت إليه في ١٩٥٨/٤/١٦ وطلب فيها الحكم بالزامه مع شريكه على كامل وإلى متضامين بصحة وتفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ - وقد أجاب على كامل وإلى ( مورث المطعون ضده الثاني ) على الدعوى بأنه بموجب عقد عرفى اشترى مع كل من محمود صالح إبراهيم ( المطعون ضده الثالث ) وعلى صالح إبراهيم ( مورث المطعون ضدهم من الثالث إلى السابعة ) وفريدة صالح إبراهيم ( المطعون ضدها الرابعة ) ٨٢ منزلا بعزبة البستان بمصر الجديدة وذلك من شركة مصر الجديدة ثم قاموا ببيع هذه المنازل بعقود إبتدائية كان يوقع عليها هو ومحمود صالح أو أحدهما منفردا وبعد أن أشهروا عقد شرائهم من الشركة في ١٩٥٦/٩/٢٥ أخطروا المطعون ضده الأول في ١٩٥٦/١٠/٣ بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بأن كافة البيانات الدقيقة التي تتعلق بصحة أسماء البائعين وبمسطح العقار الذى اشتراه وثمنه موجود بمكتب محاميهم كما نبهوا عليه بوجوب أداء باقى العربون فى ظرف أسبوع وإعداد العقد النهائى خلال شهر ، ولكنه لم يفعل فأنذروه على يد محضر فى ١٩٥٧/٥/٢٩ بأداء باقى العربون خلال أسبوع وإلا حق لهم فسخ البيع والتصرف فى العقار لغيره ثم عرضوا عليه فى ١٩٥٧/٦/٢٣ مبلغ الثمانين جنيها التى كان قد دفعها عرضا رسميا ولما رفض تسليمها أودعوها خزانة المحكمة بمحضر إيداع أعلن له فى ١٩٥٧/٦/٢٦ بعد أن كانوا قد أرسلوا له خطابين مسجلين أولهما فى ١٩٥٦/١٠/١٣ والثانى فى ١٩٥٧/٣/٢٣ طلبوا منه فيهما تنفيذ إلتزاماته وإلا اعتبر ممتنعا عن التنفيذ وتحمل النتائج المترتبة على ذلك وعلى مورث المطعون ضده الثانى رفضه تسلم مبلغ ال ٢١٦ ج و ٣٤٧ م الذى عرضه عليه المطعون ضده الأول فى ١٩٥٧/٩/١١ بأن العرض وجه إليه فقط ولم يوجه إلى باقى البائعين وخلص فى دفاعه إلى أنه وقد امتنع المطعون ضده المذكور عن تنفيذ إلتزاماته فإنه يحق له ولباقى البائعين الامتناع عن تنفيذ إلتزاماتهم قبله خاصة وأنهم سبق أن أعذروه بفسخ هذا العقد وأضاف أن الطلب المقدم من المطعون ضده الأول للشهر العقارى لتسجيل صحيفة دعواه جاء خلوا من أسماء باقى البائعين وهما على صالح وفريدة صالح ومن البيان الصحيح لرقم العقار المبيع وأنه لذلك فإن شهر الصحيفة الذى تم فى ١٩٥٧/١١/٢٧ لا يكسب المطعون ضده الأول أسبقية فى التسجيل بعد أن باع هو ( أى مورث المطعون ضده الثانى )



وشركاؤه ذات العقار إلى أبو زيد حسين قنديل وأمين على مجد ( الطاعنين ) بعقد سجل في ١٩٥٨/١/١٩ — وبصحيفة معلنة في ٢٨٤٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ — اختصم المطعون ضده الأول في دعواه الطاعنين وفريضة صالح ( المطعون ضدها الرابعة ) الشريكة في العقار وطلب بالنسبة لجميع خصومه الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٩/٢٢ والمتضمن بيع العقار رقم ١٣ تنظيم ومعطى له رقم ١٢ عوايد بشارع القرن شياخة عزبة البستان بمصر الجديدة وإلغاء شطب جميع التسجيلات المقيدة على العقار ومستندا في ذلك إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعواه على تسجيل عقد البيع الصادر للطاعنين ، كما اختصم المطعون ضده الأول وورثة على صالح إبراهيم الشريك في العقار المبيع ( المطعون ضدهم من الثالث إلى السابعة ) ووجه لهم ذات الطلبات وقد أقر محمود صالح إبراهيم وفريضة صالح إبراهيم وورثة على صالح إبراهيم في مذكرتهم المقدمة إلى المحكمة الإبتدائية برقم ٢٣ ملف بصدور البيع منهم للمطعون ضده الأول بالعقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ وتحصل دفاعهم في أن هذا العقد يعتبر مفسوخا لتحقيق الشرط الفاسخ الضمني لسبب تخلف المشتري ( المطعون ضده الأول ) عن تنفيذ إلتزامه بدفع ثلث الثمن في الميعاد الذي حددوه له في الانذارات والخطابات التي وجهوها إليه — وبجلسة ١٩٦١/٢/٥ عرض المطعون ضده الأول على الحاضر عن البائعين باقى الثمن وقدره ٥٦٣ ج و ٢٧٤ م بعد خصم ٥ ٪ المصرح في العقد بنخصمها في حالة التعجيل بدفع باقى الثمن وإذ رفض العرض صرحت له المحكمة بإيداع المبلغ فأودعه بتاريخ ١٩٦١/٢/٧ لذمة البائعين . ثم أودع لذمتهم بتاريخ ١٩٦٢/٤/٤ مبلغ ٥٩ ج و ٥٠٦ م قيمة ال ٥ ٪ وأعلن محضر الإيداع لوكيل البائعين في ١٩٦٢/٤/٧ و بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٥ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى مؤسسة قضاها على أنه وإن كان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ لم يوقع عليه إلا من أحد الملاك وهو على كامل إلا أن باقيهم قد أقروا البيع بما يجعل العقد ملزما لهم أيضا ، غير أنهم إزاء رفض البائعين قبول الثمن المعروض عليهم وعدم حصول المشتري ( المطعون ضده الأول ) على حكم بصحة العرض والإيداع الحاصلين منه سواء بدعوى أصلية أو بصفة فرعية فإنه يعتبر مخلا بإلتزامه بالوفاء بثالث الثمن المشروط في العقد دفعه لإمكان تسجيله — استأنف

المطعون ضده الأول الحكم المذكور وقيد إستئنافه برقم ٢١٤١ سنة ٧٩ ق القاهرة .  
ومحكمة استئناف القاهرة قضت بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم  
المستأنف وبصححة ونفاذ التعاقد الذى تضمنه عقد البيع الإبتدائى المحرر بين  
المستأنف ( المطعون ضده الأول ) والمرحوم مورث المستأنف عليه الأول  
( المطعون ضده الثانى ) بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٦ مع شطب ومحو كافة التسجيلات  
والتأشيرات من أى نوع آخر على العقار المبيع — طعن الطاعنان على الحكم  
المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الراى برفض  
الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنان فى السببين الأولين منها  
على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقولان  
إنهما تقديما بمذكرة لمحكمة الإستئناف أوردا فيها دفاعا قائما بذاته متميزا عن دفاع  
البائعين لهما وأساسا هذا الدفاع على أن المطعون ضده الأول حين رفع دعواه بطلب  
صححة ونفاذ عقده لم يوجهها إلا للرحوم على كامل والى عن نفسه وبصفته وكيل  
عن شريكه محمود صالح ولم يختصم فيها الشريكين الآخرين وهما فريدة صالح إبراهيم  
( المطعون ضدها الرابعة ) وعلى صالح إبراهيم (مورث المطعون ضدهم من الثالث  
للأخيرة ) إلا بعد تسجيل صحيفة دعواه بأكثر من سنتين . الأمر الذى يترتب عليه  
بطلان الصحيفة لعدم اشتغالها على جميع البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم  
وبالتالى إنعدام الأثر القانونى المترتب على إشهارها وعدم الاعتداد بأمبقية  
هذا الإشهار على التصرف الصادر للطاعنين . كما تمسكا فى تلك المذكرة بأنه لا تجوز  
المفاضلة بين التصرف الذى رفعت الدعوى بطلب صحته ونفاذه وبين التصرف  
اللاحق لتسجيل صحيفتها إلا إذا تساوى التصرفان وصدرتا من نفس الأشخاص  
وعن نفس العقار . ويقول الطاعنان أنه أيا كان نصيب هذا الدفاع من الوجاهة  
أو الضعف فإن القانون يوجب على المحكمة إirاده فى حكمها على نحو واضح وإلا  
كان الحكم باطلا إذ أن المادة ٣٤٩ من أفعات تحتم على المحكمة أن تبين فى حكمها  
نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو أوجه دفاع وترتب البطلان على إغفال هذا  
البيان ، وإذ خلت أسباب الحكم المطعون فيه من بيان هذا الدفاع فإنه يكون  
باطلا ، كما أنه إذ لم يرد عليه يكون مشوبا بالقصور فى التسييب .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى يجب إبدائه قبل أى طلب أو دفاع فى الدعوى وإلا سقط الحق فيه طبقا للمادة ١٤١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وطبقا للمادة ١٣٢ مرافعات بعد تعديلهما بالقانون المذكور وإذا كان الثابت من الاطلاع على الملف المضموم أن الطاعنين طلبا فى مذكرتهما الأولى المقدمة إلى المحكمة الابتدائية بـ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦١ رفض الدعوى إستنادا إلى ما أبدياه فى هذه المذكرة من دفاع موضوعى فإن حقهما فى التمسك ببطلان صحيفة الدعوى — بفرض وقوع بطلان فيها — يكون قد سقط لعدم إبدائه فى الوقت المناسب ومن ثم يكون إثارتها ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على جميع البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم لأول مرة فى مذكرتهما المقدمة إلى محكمة الاستئناف غير مقبول منهما لسقوط حقهما فيه . لما كان ذلك وكان ما ذكره أيضا فى هذه المذكرة من عدم جواز المفاضلة بين التصرف الصادر لها والتصرف الصادر للمطعون ضده الأول لعدم صدورهما من نفس البائعين وعن نفس العقار لا يقوم على أساس صحيح من الواقع لان التصرفين كما انتهى الحكم المطعون فيه صادران من ذات البائعين وعن نفس العقار . لما كان ذلك فإن ما أورده الطاعنان فى مذكرتهما المقدمة إلى محكمة الاستئناف من دفاع يعيبان على الحكم المطعون فيه إغفاله . إنما كان وجه دفاع غير جوهري ومن ثم فلا يترتب على إغفال المحكمة له بطلان حكمها — ذلك بأنه وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد أوجبت فى فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عدتها هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجمع القانونية إلا أن هذه المادة — كما بين من فقرتها الثانية — لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية أما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى فإنه لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم — وهؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لحاز أن تتغير به هذه



النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات . ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن عقد البيع الإبتدائي الصادر للمطعون ضده الأول في ٢٢/٤/١٩٥٦ لم يوقع عليه سوى واحد من مالكي العقار المبيع وهو على كامل والى دون الباقيين وهم على صالح ابراهيم وفريدة صالح ابراهيم ومحمود صالح ابراهيم ومن ثم فلا يعتبرون قانونا ملتزمين أمام المشتري المطعون ضده الأول بشيء ولا يجوز له مطالبتهم بالتزامات البائع وإقامة دعوى ضدهم بنفاذ عقد بيع لم يكونوا طرفا فيه . هذا إلى أن الإثنين الأولين منهم يكونا من الشركاء في العقار المبيع وقت صدور عقد البيع للمطعون ضده الأول وإذا قبلت محكمة الدرجة الأولى دعوى صحة التعاقد ضد هؤلاء ثم قضت محكمة الاستئناف بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢/٤/١٩٥٦ دون أن يوقعوا عليه وينيبوا أحدا عنهم في توقيعه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون — ويضيف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه قد شابه التناقض ذلك أنه رغم تقريره بأنه يأخذ بما جاء بالحكم المستأنف من إقضاء يعود فيقرر بأنه يخالفه فيما انتهى إليه من رفض الدعوى ثم يقضى بإلغائه كما أخطأ الحكم في إعتبار ما قاله على كامل من أنه أبرم عقد البيع للمطعون ضده الأول عن نفسه وبالنيابة عن شركائه في العقار حجة على الموكلين مع إخلو أوراق الدعوى مما يدل على قيام الوكالة المقول بها أو إقرارهم لها ، كذلك أخطأ الحكم فيما قاله من أن الشركاء أرسلوا خطابات للمطعون ضده الأول أقرروا فيها البيع الصادر من أحدهم ، ذلك أن الخطاب الموجه من محاميهم للمطعون ضده الأول بتحديد شهر لتحرير العقد النهائي والتوقيع عليه مع دفع ثلث الثمن لا يعدو أن يكون إيجابا جديدا منهم فإن قبله المذكور انعقد عقد جديد على أساس تلك الشروط وإن رفضه لم يولد هذا العقد ولم يبق سوى عقده المؤرخ ٢٢/٤/١٩٥٦ الذي يرتبط به الموقع عليه وحده دون باقي الشركاء .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من مطالعة أسباب الحكم الابتدائي المنصرفة إلى قيام الرابطة العقدية بين المطعون ضده الأول كمشتري وملاك العقار المبيع ، وهي الأسباب التي أقرها الحكم المطعون فيه أنه ورد بها في هذا الخصوص قوله ” وحيث إنه وإن كان عقد البيع أساس الدعوى قد صدر للمدعى (المطعون ضده الأول) بتوقيع على كامل وإلى فقط إلا أن هذا الأخير أقر في دفاعه بأنه أبرمه عن نفسه وعن باقي شركائه في العقار المبيع وهم على صالح والمدعى عليهما الرابع والخامسة (المطعون ضدهما الثالث والرابع وورثة على صالح باقي المطعون ضدهم) فقد جاء في مذكرته رقم ٧ ملف أن البيع صادر منهم الأربعة وأنه كان هو أو المدعى عليه الرابع يوقعان منفردين أو مجتمعين على العقود الصادرة منهم وقد تأيد هذا النظر باقرار البائعين الأربعة في خطابات وكيلهم المسجلة للمدعى (المطعون ضده الأول) وفي إنذاراتهم له بصدد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ منهم وأنهم كلفوا وكيلهم بأن ينبه عليه بأنهم حلوا محل البائعين له في عقار النزاع بموجب العقد موضوع الدعوى وبأن العلاقة القانونية الناشئة عن عقد البيع المذكور قائمة أصلاً بينه وبين موكله هؤلاء وفي هذا ما يقطع بقيام الرابطة العقدية بين المدعى وبين هؤلاء البائعين بموجب ذلك العقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ وبأن المدعى عليهم البائعين يقرون ذلك العقد بالشروط الواردة به بل إن خطاباتهم المسجلة للمدعى جاءت تستحثة على تنفيذ ما ارتبط به في ذلك العقد ، وهذه الخطابات إذا كانت تتضمن تنبيهاً إليه بدفع نصف الثمن وبتخاذ إجراءات التسجيل في مواعيد عينوها فلا ترقى إلى درجة تعديل شروط العقد فيما يتعلق بتحديد موعد الدفع أو موعد التسجيل لأن هذا العقد الذي ارتضاه الطرفان حسبما تقدم لا يملك أى من الطرفين بإرادته المنفردة تعديل ما نص عليه فيه بغير موافقة الطرف الآخر وليس في الأوراق ما يفيد موافقة المدعى (المطعون ضده الأول) على تعديل موعد دفع ثلث الثمن أو تحديد موعد للاتهاء من إجراءات التسجيل على خلاف ما هو ثابت في العقد المبرم بين الطرفين ” وهذا الذي قرره الحكم الابتدائي وأقره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون . ذلك أنه إذ كان الثابت أن عقد البيع قد وقع عليه أحد المالكين الأربعة للعقار المبيع وأن باقي المالكين قد وجهوا إلى المشتري عن طريق وكيلهم — وهو محاميهم — الذي لم يجحدوا أمام محكمة الموضوع وكالته



عنهم — خطابات مسجلة يقرون فيها التصرف الحاصل بعقد البيع الموقع عليه من أحدهم ويقبلون الالتزام به ويطلبون من المشتري تنفيذ هذا العقد بوفاء جزء من الثمن تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لشهره . فإن محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في القانون إذ رتبت على ذلك قيام الرابطة العقدية بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٢ بين المشتري ( المطعون ضده الأول ) وبين الملاك الأربعة والالتزام هؤلاء بالتزامات البائع المنصوص عليها في هذا العقد ذلك أنه حتى لو صح ما يقوله الطاعنان من أن المرحوم على كامل لم تكن له صفة النيابة عن باقي البائعين وقت إبرام التعاقد وأنه تصرف بغير علمهم في حصصهم في المبيع فانهم وقد أقروا البيع فإن العقد يسرى في حقهم عملا بالمادة ٤٦٧ من القانون المدني — لما كان ذلك وكان غير صحيح ما يقوله الطاعنان من أن الخطابات المرسلة من وكيل البائعين إلى المطعون ضده الأول تنطوي على إيجاب جديد لم يصادفه قبول من المشتري . ذلك أن الثابت من الخطابات المذكورة التي إستندت إليها محكمة الموضوع والمودعة الملف أنها منسرفة إلى ذات عقد البيع سند الدعوى وأن المقصود من تحديد ميعاد شهر فيها لدفع ثلث الثمن هو مجرد حث المشتري على تنفيذ التزامه — أما قول الطاعنين بأن الحكم المطعون فيه شابه التناقض إذ أقر قضاء الحكم الابتدائي في شطرنجه ثم عاد وقضى بالغائه . فانه قول مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قصد بما أورده من عبارات في هذا الخصوص الأخذ بما قرره الحكم الابتدائي من قيام الرابطة العقدية بين المشتري وبين مالكي العقار جميعا على ما سلف بيانه من أسبابه . لكنه خالفه فيما قضى به من رفض الدعوى تأسيسا على أن المشتري لم يقم برفع دعوى بصحة ما عرضه وأودعه من ثمن . وهذا من الحكم المطعون فيه لا ينطوي على تناقض ذلك أنه أقر الحكم الابتدائي على ما رأى أنه أصاب فيه وخالفه فيما رآه مخطئا فيه . لما كان ما تقدم فان النعي بالسبب الثالث يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءها برفض دعوى المطعون ضده الأول على اعتباره متخلفا عن الوفاء بالثمن لأنه لم يطلب الحكم بصحة عرض وإيداع الثمن لا قبل رفعه دعوى صحة ونفاذ عقده



ولا أثناء نظرها وأنه على الرغم من صواب هذا النظر فإن الحكم المطعون فيه لم يأخذ به مقيماً قضاءه على أن دعوى صحة ونفاذ العقد تتعارض في جوهرها ونص المادة ٣٣٩ مدني ، فلا يجوز إعمال أحكامها في خصوص هذه الدعوى حتى لا يتحلل البائع السيء النية من التزاماته المترتبة على العقد عن طريق رفضه قبول باقي ثمن المبيع حتى لو عرض عليه وأودع خزانة المحكمة لحسابه . وهذا من الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان لا يجوز لغير البائع أن يدفع دعوى صحة التعاقد يتخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه بدفع الثمن لأن هذا الدفع هو بذاته الدفع بعدم التنفيذ ولا يقبل إلا من المتعاقد الآخر ، وكان البائعون الذين أناروا أمام محكمة الموضوع الدفع بعدم وفاء المشتري بالتزامه الخاص بأداء الثمن لم يطعنوا فيما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار العرض والإيداع الحاصلين من المشتري صحيحين وما رتبته على ذلك من اعتبار الإيداع مبرئاً لذمة هذا المشتري من الثمن — لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعنين الطعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مادام البائعون قد ارتضوه ولم يطعنوا فيه .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المتعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٢٩٣)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) تعويض . ” المسئولية عن إساءة استعمال الحق ” . مسئولية .  
” مسئولية تقصيرية ” .

حق الالتجاء إلى القضاء من الحقوق العامة لكافة الأفراد . إساءة استعمال  
هذا الحق موجبة للسائلة من تعويض الأضرار المترتبة عليها والتي  
تلتحق بالغير .

(ب) إستئناف . ” الحكم فيه . أثره ” .

القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره وتسقط عنه حجته .

(ج) تعويض . ” تقدير التعويض ” . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض — متى قامت أسبابه — ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع  
معايير معينة ، هو من سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض متى كان  
قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض عنه .

(د) نقص . ” أسباب الطعن بالنقض ” . ” السبب الوارد بملحق  
تقرير الطعن ” .

وجوب بيان جميع أسباب الطعن في تقرير الطعن . حظر التمسك — بعد حصول  
التقرير بالطعن — بأسباب لم ترد به ولو كان تقديم هذه الأسباب في ميعاد الطعن  
أو بعد انقضائه . لا يستثنى من ذلك إلا الأسباب المتعلقة بالنظام العام .

١ — حق الإلتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا لإبتغاء مضارة الغير وإلا حقت مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق .

٢ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره وتسقط عنه حجته .

٣ — تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

٤ — مفاد نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، أن المشرع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في التقرير بالطعن الذي يحوره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أى وقت فإذا كان السبب الذي أبداه الطاعن في ملحق التقرير الذي أودعه قلم كتاب محكمة النقض غير متعلق بالنظام العام فإنه يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق



الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٨٥١ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠٠ ج وقال شرحا لها إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ٣ يونيه سنة ١٩٦٠ استأجر من الطاعن الشقة المبينة بالصحيفة بأجرة قدرها عشرة جنيهات شهريا لإستعمالها عيادة وظل يدفع للطاعن الأجرة المتفق عليها إلى أن صدر القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٦١ بتخفيض إيجار المساكن وإذا كان هذا القانون ينطبق على تلك الشقة فقد عرض الأجرة المنخفضة على الطاعن فامتنع من قبولها مما حدا بالمطعون ضده إلى إبلاغ الأمر للشرطة ولكن الطاعن ظل يراوغ في قبض الأجرة منه إلى أن تمكن بطرق ملتوية من الحصول على حكم بطرده من الشقة في الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة التي لم يعلنه بها إعلانا صحيحا وذلك تأسيسا على تأخره في دفع أجرة شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ مع أنه كان قد عرض عليه هذه الأجرة وامتنع عن قبضها بقصد إخلائه من الشقة حتى يتمكن من تأجيرها لغيره بأجرة تزيد على الأجرة القانونية.

ولما حصل على حكم الطرد متخرا آخر في رفع الإشكال رقم ٨٣٦ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة الذى قضى برفضه والإستمرار في تنفيذ الحكم رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة وقد هدف الطاعن أن يفوت عليه رفع إشكال يوقف به تنفيذ الحكم ثم قام بعد ذلك بتنفيذ حكم الطرد في غيبته على الرغم من استشكله في التنفيذ بالإشكال رقم ٩٨١ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة وأضاف المطعون ضده أنه استأنف حكم الطرد رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ بالإستئناف رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ إستئناف مستعجل القاهرة وبعد أن قضى في هذا الإستئناف بجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ بإلغاء حكم الطرد رفع على الطاعن الدعوى رقم ٤٠٥٤ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة طالبا تمكينه من الإنتفاع بالشقة محل النزاع وقد قضى فيها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٢ بطلباته فاستشكل الطاعن في تنفيذ هذا الحكم بالإشكال رقم ٢٤٥٨ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة وفي ١٠ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض هذا الإشكال والإستمرار في تنفيذ حكم التمكين رقم ٤٠٥٤ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة فعاد الطاعن واستأنف هذا الحكم الأخير بالإستئناف رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف القاهرة وفي ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض هذا الإستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وعندما قام المطعون ضده

بتنفيذ حكم التمكين المذكور فوجيء بأن الطاعن قد شطر الشقة موضوع النزاع شطرين أحدهما يتكون من غرفة ودورة مياه قام بتأجيرها للغير والآخر يتكون من غرفة وصالة بدون دورة مياه قام بتسليمه تنفيذاً لحكم التمكين وقال المطعون ضده إن هذه الإجراءات الكيدية التي إتخذها الطاعن ضده تعتبر إخلالاً من الطاعن بالتزاماته العقدية علاوة على ما شابها من غش وسوء نية مما يعتبر منه خطأ جسيماً يوجب مسئوليته عن تعويضه عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به والتي قدرها بالمبلغ الذي رفع به هذه الدعوى وفي ١٣ مايو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٠ ج وقد إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥١٠ سنة ٨٠ ق طالباً بتعديل الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الأولى وأضاف إلى دفاعه الذي أبداه أمام المحكمة الابتدائية أنه تخصص في علاج أورام الروماتيزم وشلل الأطفال ورخصه بممارسة هذا العمل وأن خلق عيادته خلال أربعة عشر شهراً قد أساء إلى سمعته بين عملائه وأنه إذ لم يتمكن من استلام الشقة كاملة عند تنفيذ حكم التمكين رقم ٤٠٥٤ سنة ١٩٦٢ فقد أقام الدعوى رقم ١٣٩٧٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة على الطاعن طالباً باستمرار التنفيذ على الجزء الذي استقطعه الطاعن من الشقة المؤجرة وقضت المحكمة له بطلباته إلا أن الطاعن استشكل في تنفيذ هذا الحكم بالإشكال رقم ١٥٨٢ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة ولما قضى برفض هذا الإشكال إستأنف الطاعن الحكم الأخير بالإستئناف رقم ٣٩٨ سنة ١٩٦٣ مستأنف مستعجل القاهرة فقضى فيه بسقوط الإستئناف لرفعه بعد الميعاد وأخيراً وبعد أن قضى في إشكال آخر مرفوع من الغير برفضه تمكن المطعون ضده من استلام الجزء المستقطع من الشقة في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ — كما استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٥٣ سنة ٨٠ ق طالباً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفي ١٤ إبريل سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف القاهرة في موضوع الإستئناف رقم ١٥٥٣ سنة ٨٠ ق برفضه وفي موضوع الإستئناف رقم ١٥١٠ سنة ٨٠ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليه (الطاعن) بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠ ج — وبتقرير تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأورد في هذا التقرير سببين للطعن ثم عاد بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٤ وأودع ملحقاً لتقريره أضاف فيه سبباً ثالثاً وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول



هذا السبب الثالث ورفض الطعن ، ثم قدمت مذكرة ثانية رأت فيها عدم قبول هذا السبب ورفض الطعن بالنسبة لباقي الأسباب وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن الواردين في التقرير أن الحكم المطعون فيه الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعن إن هذا الحكم أخطأ في القانون حين أقام قضاءه بمسئوليته على أنه أخل بالتزاماته العقدية الناشئة عن عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضده — ذلك أن الحكم رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ مستأنف مستعجل القاهرة الذي قضى بإلغاء حكم الطرد سجل في أسبابه أن المطعون ضده هو الذي تسبب باهماله وتأخيره في دفع الأجرة في إقامة دعوى الطرد عليه مما رأت معه المحكمة إلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره ذلك الحكم يفيد أن المطعون ضده هو الذي أخل بالتزاماته العقدية وليس الطاعن كما قرر الحكم المطعون فيه كما أن هذا الحكم إذ استند في القول بمسئوليته إلى أنه سلك سلوكا وعرا بأن وجه إعلان دعوى الطرد إلى جهة الإدارة فانه يكون قد أهدر حجية الحكم الصادر في هذه الدعوى والذي اعتبر إعلان المطعون ضده بها صحيحا لا عيب فيه وأضاف الطاعن أنه حين قام بتنفيذ حكم الطرد رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة المشمول بالنفاذ المعجل وقبل الفصل في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده عنه وإنما استعمل حقا له مشروعا وبالتالي فلا يسأل عما يكون قد أصاب المطعون ضده من ضرر بسبب هذا التنفيذ إلا إذا ثبت في جانبه خطأ أو سوء قصد وهو ما لم يتحقق في الدعوى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئوليته قد خالف القانون وأضاف الطاعن في الوجه الثاني من هذا السبب أن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاؤه بمسئوليته على أنه ملزم بتمكين المطعون ضده من الانتفاع بالعين المؤجرة بعد أن قضى بتمكينه منها وأنه ما كان يجوز له أن يحدث أي تغيير بهذه العين يحول دون انتفاع المطعون ضده بها وأنه بما أحدثه من تغيير فيها قد أنقص من انتفاع المطعون ضده بها فإن الحكم يكون بذلك قد اعتبر مسئوليته عقدية مع أنه لو صح ما قرره الحكم من وقوع إخلال منه فانه ليس إخلالا بالتزام تعاقدى ويكون ما أسنده إليه الحكم بفرض صحته مستوجبا للمسئولية التقصيرية لا العقدية .



وحيث إن هذا النعى غير مسديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به قوله "ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على المستندات المقدمة في الدعوى أن المستأنف عليه في الاستئناف رقم ١٥١٠ سنة ٨٠ ق (الطامن) قد سلك في إخلاء المستأنف (المطعون ضده) من الشقة المؤجرة له بتاريخ ١٩٦٠/١/٣ مسلكا وعرا محفوفا بسوء النية والتسرع والرغبة في إخلاء المستأنف بأية طريقة كانت فأقام ضده دعوى طرد ولم يعلنه بها وإنما وجه الإعلان لجهة الإدارة وكذلك أعلن الحكم ويحجر من استشكل في الحكم فرفض إشكاله وترتب على ذلك أن رفض إشكال المستأنف الذي رفعه عند ما تم الطرد وعلم به ثم هو بعد ذلك لم يترك طريقا لإطالة أمد النزاع وتأخير إعادة الأمور إلى نصابها إلا سلكه كما يتضح من الاستئنافات والإشكالات المقدمة صور أحكامها في الدعوى ولما حصل المستأنف على حكم بتمكينه من الشقة كان المستأنف عليه قد شطرها إلى شطرين وأجر أحد الشطرين لآخر الأمر الذي اضطر المستأنف إلى رفع دعوى أخرى بالاستمرار في التنفيذ لاستعادة الجزء المستقطع من الشقة التي كان يستأجرها وكل ذلك بحسب ما اتضح من الأوراق وإنما كان بسبب صدور قانون خفض أجرة الشقة وتمسك المستأنف بحقه فيه وقد أدى كل ذلك إلى حرمان المستأنف من الانتفاع بالشقة المؤجرة والتي يستعملها عبادة للتدليك الكهربائي مدة زادت على سنة وبلغت أربعة عشرة شهرا" وجاء في موضع آخر من الحكم المطعون فيه "أنه يبين من كل ما تقدم أن المطعون ضده قد أصابه ضرر مادي وأدبي من سلوك الطامن في التقاضي الكيدي ضده وحرمه من الانتفاع بالعين المؤجرة أربعة عشر شهرا كعبادة للتدليك الكهربائي — وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أنه أقام قضاءه على المسؤولية العقدية كما يدعي الطامن وإنما يفيد أنه اعتبر الإجراءات القضائية التي اتخذها الطامن إجراءات كيدية توجب مسؤوليته قبل المطعون ضده مسؤولية تقصيرية وإذا كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه كافيا في إثبات الخطأ التقصيري في جانب الطامن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من مساءلة الطامن عن الضرر الذي لحق المطعون ضده بسبب هذا الخطأ ولا يقدح في صحة هذه النتيجة ما يقول به الطامن من أنه حين التجأ إلى القضاء إنما كان يستعمل حقا مشروعا ذلك أن حق الإلتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما

شرع له واستعماله استعمالا كيديا لإبتغاء مضارة الغير وإلا حقت مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق وإذا كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت في حدود سلطتها التقديرية وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن الإجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضده كانت إجراءات كيدية مشوبة بسوء النية وقصد منها الإضرار به عن طريق إخلاله من الشقة جبرا وكان لا وجه لاحتجاج الطاعن بحجية الحكم الإبتدائي الصادر في دعوى الطرد فيما يختص بصحة إعلان المطعون ضده بتلك الدعوى ذلك أن الحكم المذكور وقد قضى بإلغائه من المحكمة الإستئنافية فإنه يزول بجميع آثاره وتسقط عنه الحجية لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الوارد في التقرير الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب من أربعة أوجه وفي بيان الوجهين الأول والثالث منها يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بزيادة التعويض المقضى به على الطاعن من مائة وخمسين جنيها إلى خمسمائة جنية على أن مصلحة الضرائب قدرت صافي أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٣٢ ج و ٥٠٠ م عن الزيارات بالعيادة وأن المطعون ضده حرم من العمل بعيادته بفعل الطاعن مدة أربعة عشر شهرا وأن المحكمة تقدر صافي ربح المطعون ضده من هذا العمل والذي حرم منه بسبب فعل الطاعن بمبلغ جنية واحد يوميا فيكون التعويض المستحق له ٤٢٠ ج عن تلك المدة يضاف إليه مبلغ ٨٠ ج كتعويض عن مصاريف النقل والضرر الأدبي -- وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على فساد في الاستدلال ومخالفة للثابت في الأوراق إذ الثابت منها أن المطعون ضده لم يحرم من العين المؤجرة مدة أربعة عشر شهرا فقد نفذ الحكم القاضي بتمكينه من العين المؤجرة وتسلم منها حجرة وصالة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٢ كما تسلم باقي العين المؤجرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ نفاذا للحكم رقم ١٣٩٧٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة الذي قضى بتمكينه من الإنتفاع بباقي الشقة المؤجرة مما يفيد أن المطعون ضده لم يحرم من الإنتفاع بالعين المؤجرة مدة أربعة عشر شهرا كما ذكر الحكم المطعون فيه -- وأضاف الطاعن أنه حتى على فرض أن صافي ربح



المطعون ضده في سنة ١٩٤٨ كان ٢٣٢ ج و ٥٠٠ م وأنه حرم فعلا من الإنتفاع بالعين المؤجرة مدة أربعة عشر شهرا فإن ربحه خلال هذه المدة سيكون ٢٧١ ج و ١٢٥ م وليس ٤٢٠ كما قرر الحكم المطعون فيه — وأضاف الطاعن في الوجه الثاني أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده قد إنتحل صفة كاذبة حين ادعى أنه طبيب يمارس مهنته في العين المؤجرة إذ هو ليس إلا مدلكا يحمل ترخيصا بمزاولة مهنة التدليك الطبي وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع — كما أنه تمسك أيضا بأن التعديل الذي أدخل على الشقة محل النزاع بشرطها شطرين كان سابقا على عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضده واستند في إثبات هذا الدفاع إلى إقرار موقع عليه من المطعون ضده يتضمن أن "هناك دورة مياه مشتركة للعين المؤجرة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا المستند فشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الخاص بالمدة التي حرم الطاعن خلالها من الإنتفاع بالعين المؤجرة بأنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن استلم جزءا من العين المؤجرة عبارة عن غرفة وصالة بدون دورة مياه في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٢ نفاذا لحكم التمكين رقم ٤٠٥٤ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة ثم استلم الجزء الباقي من العين المؤجرة وهو غرفة ودورة مياه في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ نفاذا للحكم رقم ١٣٩٧٠ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة إلا أنه يبين مما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وسبق إيراد نصه في الرد على السبب الأول أن محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية أن المطعون ضده بعد تنفيذ حكم الطرد رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ قد حرم من الإنتفاع بالعين المؤجرة من تاريخ تنفيذ هذا الحكم وأنه لم يتمكن من الإنتفاع بها إلا بعد تنفيذ الحكم رقم ١٣٩٧٠ سنة ١٩٦٣ في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ — وهي مدة تبلغ أربعة عشر شهرا — وأن استلامه غرفة وصالة نفاذا لحكم التمكين رقم ٤٠٥٤ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة لم يحقق له الإنتفاع بالعين المؤجرة الإنتفاع المتفق عليه في عقد الإيجار — والنعي في شقه الخاص بأن صافي ربح المطعون ضده خلال الأربعة عشر شهرا هو ٣٧٢ ج و ١٢٥ م وليس ٤٢٠ كما قدره الحكم المطعون فيه ، هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله "أنه قد حكم للمطعون ضده إبتدائيا بمبلغ ١٥٠ ج



وترى هذه المحكمة أن هذا المبلغ قليل وتقدر ما يجب أن يحكم به له بمبلغ ٥٠٠ ج وذلك لأنه واضح من صورة خطاب مصلحة الضرائب المرسل إليه والمؤرخ ١٩٥٠/١١/٢١ أنها تقدر صافي ربحه عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٣٢ ج و ٥٠٠ م عن الزيارات بالعبادة وترى المحكمة أن صافي الربح عن الأربعة عشر شهرا التي حرم فيها بفعل السيد / سمير عبد السلام الاسكندراني (الطاعن) وهي واقعة في سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ لا يقل عن ٤٢٠ ج إذا ما حسب ربحه الصافي يوميا بمبلغ جنيه واحد ويضاف إلى ما تقدم مبلغ ثمانين جنيها كمصاريف النقل والضرر الأدبي وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أن المحكمة أخذت بتقدير مصلحة الضرائب لصافي أرباح المطعمون ضده خلال سنة ١٩٤٨ وإنما أوردت المحكمة ما أوردته عن خطاب مصلحة الضرائب لمجرد التذليل على أن المطعمون ضده كان يحقق أرباحا في سنة ١٩٤٨ قدرتها تلك المصلحة بمبلغ ٢٣٢ ج و ٥٠٠ م وقد رأت المحكمة إستئناسا بهذا التقدير وبما لها من سلطة في تقدير التعويض أن تقدر أرباحه عن الأربعة عشر شهرا الواقعة في سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ والتي حرم فيها من الانتفاع بالعين المؤجرة بمبلغ جنيه واحد يوميا وإذا كان تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص ما يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه فإن النعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره والنعي بالوجه الثالث مردود بأنه وإن كان يبين من الحكم الابتدائي أنه ورد به إسم الطاعن مقرونا بأنه "دكتور" إلا أن الحكم المطعمون قد جرده في بياناته من هذه الصفة كما أنه ليس في أسبابه ما يفيد أنه عول في قضائه عليها، بل ورد فيه ما ينفي عنه هذه الصفة ويبين مهنته الحقيقية كذلك وذلك حين قرر—وعلى ما سبق لإيراده في الرد على السبب الأول—أن ما فعله الطاعن أدى إلى حرمان المطعمون ضده من الانتفاع بالشقة المؤجرة والتي يستعملها عبادة للتدليك الكهربائي ، ومتى كان الحكم المطعمون فيه قد فطن إلى حقيقة مهنة المطعمون ضده وقدر التعويض له على أساس هذا الفهم الصحيح فإن النعي عليه بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن المتضمن أن المطعمون ضده مدلك وليس طبيا يكون غير متبع والنعي بالوجه الرابع والمتضمن إغفال الحكم الرد على ما تمسك به من أن التغيير الذي أحدثه

بالشقة كان سابقا على عقد الإيجار المبرم بين الطرفين ، هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله "وأما قوله بأن الشقة لم يحصل بها تغيير فيرد عليه بأنه تبين شطرها شطرين بعد حكم صدر بتأمين المستأنف عليه (المطعون ضده) محمد مأمون من الجزء المستقطع منها كما أنه من غير المعقول أن يستأجر المطعون ضده الشقة رقم ٥ كما هو واضح من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٣ دون أن تكون بها دورة مياه خصوصا وأنها أجرت كما هو مذكور لاستعمالها سكنا ثم إن مقدار الأجرة وهي عشرة جنيهات عند العقد توحى بأنها لم تكن حجرة واحدة وصالة وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص أما عن الإقرار الذى يدعى الطاعن بأنه قدمه إلى محكمة الاستئناف موقعا عليه من المطعون ضده ومتضمنا أن هناك دورة مياه مشتركة للعين المؤجرة فلان الثابت من الإطلاع على ملف الاستئناف المضموم أن الطاعن لم يقدم هذا المستند لمحكمة الاستئناف وقد أقر الطاعن بذلك بما دونه على ظهر حافظة مستنداته المقدمة لمحكمة النقض من أنه لم يتمكن من تقديم هذا المستند ومستندات أخرى إلى محكمة الاستئناف بسبب صدور قرار منها بحجز القضية للحكم قبل تقديم هذه المستندات لما كان ذلك فإنه ليس للطاعن أن يعيب على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على مستند لم يقدم إلى محكمة الاستئناف كما لا يجوز له التحدى بهذا المستند أمام محكمة النقض مادام لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث الذى أبداه الطاعن فى ملحق التقرير الذى أودعه قلم كتاب المحكمة فى ١١ يونيه سنة ١٩٦٤ يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت فى الأوراق حين قرر أن الطاعن سلك فى إخلاء المطعون ضده من العين المؤجرة بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٦٠ سلوكا وعرا محفوفا بسوء النية والرغبة فى إخلاء المطعون ضده بأية طريقة كانت فأقام دعوى طرد ولم يعلنه بها وإنما وجه الإعلان لجهة الإدارة ثم أعلن الحكم وسخر من استشكل فى تنفيذه فرفض إشكاله وترتب على ذلك أن رفض إشكال المستأنف (المطعون ضده) ذلك أن هذا الذى قرره الحكم يخالف الثابت فى صحيفة الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة وفى الحكم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ مستأنف مستعجل القاهرة والحكم



رقم ٨٣٦ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة والحكم رقم ٩٨١ سنة ١٩٦٢ وصحيفة الدعوى رقم ١٠٢٨ سنة ١٩٦٢ مدنى شبرا ونخرج الطاعن من هذا إلى أن محكمة الإستئناف لم تحصل الوقائع تحصيلًا صحيحًا مما يجعل حكمها مشوبًا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول هذا السبب لعدم إبدائه في تقرير الطعن .

وحيث إن المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تحكم هذا الطعن تنص على أن "يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ويشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ولا يجوز التمسك بعد ذلك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وللمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها" ومفاد ذلك أن المشرع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في التقرير بالطعن الذى يحمره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد إنقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أى وقت . لما كان هذا هو حكم القانون ، وكان السبب الثالث الذى أبداه الطاعن فى ملحق التقرير الذى أودعه قلم كتاب هذه المحكمة فى ١١ يونيه سنة ١٩٦٤ بعد التقرير بالطعن الحاصل فى ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ كما يبين من شرحه المتقدم ذكره غير متعلق بالنظام العام فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيش

( ٢٩٤ )

### الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ القضائية

نقض . " النزول عن الطعن " . دعوى . ترك الخصومة .

الطعن بعد إنقضاء الميعاد القانوني . النزول عنه يتضمن بالضرورة نزولا عن الحق في الطعن .  
النزول عن الحق في الطعن يتم ويتحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . ليس  
للتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه .

النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه — حسب تعبير قانون المرافعات —  
متى حصل الطعن بعد إنقضاء ميعاد الطعن يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن  
عن حقه في الطعن إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق مادام ميعاد الطعن قد  
انقضى . وإذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم ويتحقق آثاره بمجرد حصوله  
وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه  
فإن ترك الخصومة الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه اعتبارا  
بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر  
من المتنازل إليه (١)

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة .

حيث إنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧ قرر الأستاذ هنري فارس المحامي  
بصفته وكلاء عن الطاعنة بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في ٢٠ من نوفمبر

( ١ ) مثل هذا المبدأ تقرر في الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٧ ق بذات الجلسة .

سنة ١٩٦٦ من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٣٥٥ سنة ٨٣ قضائية ولم يودع الطاعن بعد ذلك ما يدل على قيامه بإعلان الطعن للمطعون ضدهما أو شيئا من الأوراق الأخرى المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ومع ذلك فقد أودع البنك العقاري المطعون ضده الأول بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٧ مذكرة بدفاعة طلب في ختامها القضاء أصليا بإبطال الطعن لعدم تفصيل أسبابه في تقريره واحتياطيا ورفض الطعن وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ قرر الأستاذ هنري فارس وكيل الطاعة في قلم كتاب هذه المحكمة بتزوله عن الطعن وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها إثبات ترك الطاعة الخصومة في الطعن — وبجلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التي حددت لنظر الطعن قرر الأستاذ هنري فارس الحاضر عن الطاعة أنه رجع في التنازل وطلب الفصل في الموضوع ولم يحضر أحد عن المطعون ضدهم في هذه الجلسة وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ لتقديم مذكرات تكليته من الطاعة والنيابة ولم تقدم الطاعة شيئا وقدمت النيابة مذكرة إنتهت فيها إلى عدم جواز الاعتداء بعدول الطاعة عن تنازلها . وطلبت النيابة لإثبات نزول الطاعة عن الطعن وإلزامها بمصروفاتها .

وحيث أنه لما كان الثابت أن الطاعة قررت في قلم الكتاب بتزولها عن الطعن بعد فوات أكثر من ستين يوما على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فقد كان ميعاد الطعن في الحكم بالنقض قد انقضى وقت التقرير بهذا النزول وكان النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات متى حصل بعد إنقضاء ميعاد الطعن فإنه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه في الطعن إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق مادام ميعاد الطعن قد انقضى وإذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه فلما ترك الخصومة الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه .

وحيث إنه لذلك يتعين عدم الإعتداد برجوع الطاعة في تنازلها عن الطعن وإثبات هذا التنازل .





## القسم الثاني

---

### فهرس هجائي موضوعي

---

السنة الثامنة عشرة



# الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

## ودائرة الأحوال الشخصية

### ١ - طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة
	(١)
	إختصاص . إعانة غلاء المعيشة
	إختصاص
	إختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . منع القانون الأخير التظلم من هذه القرارات لمنحه رجال القضاء والنيابة الحق في التظلم من التخطي في الترقية أمام مجلس القضاء الأعلى قبل إصدار الحركة القضائية .
١٥١١	٤٤٢٢٦ (الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦) ...
	إعانة غلاء المعيشة
	ضمنها للرتب :
	ضم إعانة غلاء المعيشة للرتب بمقتضى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
	صدور التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة المختصة قانونا بسريان أحكام القانون المذكور على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة مالم تنص على تنظيم خاص .
	إنطباق هذا التفسير على رجال القضاء والنيابة بالنسبة لأحكام علاوة غلاء المعيشة المقررة بالتفسير التشريعي ملزم .
٩٢٧	٣٤٠ (الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ...



الصفحة	القاعدة	
		( ت )
		ترقية . تعويض
		ترقية
		عدم الطعن في قرارات التخطي في الترقية الصادرة في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وما تلاه من قوانين معدلة كانت تجيز ذلك في المواعيد المقررة قانونا . صيرورة هذه القرارات نهائية . عدم جواز المطالبة بالتعويض عنها لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرارات ذاتها .
١٥١١	٤٤٢٢٦	( الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦ ) ...
		وراجع : طلبات رجال القضاء . إختصاص .
١٥١١	٤٤٢٢٦	( الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦ ) ...
		تعويض
		راجع : طلبات رجال القضاء . ترقية .
١٥١١	٤٤٢٢٦	( الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦ ) ...
		( ق )
		قانون
		التفسير التشريعي :
		"سريانه منذ العمل بالقانون المفسر"
		التفسير التشريعي كاشف عن حقيقة مراد الشارع . ليس منشئا لحكم جديد . سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير .
٩٢٧	٣٤١٤٠	( الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		طلبات رجال القضاء :
		راجع : إعانة غلاء المعيشة وموظفون .
٩٢٧	١٤٠ع٣	(الطلب رقم ٢٠٧ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ...
		وراجع : طلبات رجال القضاء : اختصاص . ومجلس
		القضاء الأعلى .
١٥١١	٤٤ع٢٢٦	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦) ...
		( م )
		مجلس القضاء الأعلى . موظفون
		مجلس القضاء الأعلى
		إختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات
		التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦
		لسنة ١٩٥٩ . منع القانون الأخير التظلم من هذه القرارات
		لمنحه رجال القضاء والنيابة الحق في التظلم من التخطي في الترقية
		أمام مجلس القضاء الأعلى قبل إصدار الحركة القضائية .
١٥١١	٤٤ع٢٢٦	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٦) ...
		موظفون
		ضم إعانة غلاء المعيشة للرتب بمقتضى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
		صدور التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة المختصة
		قانونا بـريـان أحكام القانون المذكور على العاملين بالوظائف
		التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة مالم تنص على تنظيم خاص .
		إنطبق هذا التفسير على رجال القضاء والنيابة بالنسبة لأحكام
		علاوة غلاء المعيشة المقررة بالتفسير التشريعي ملزم .
٩٢٧	١٤٠ع٣	(الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ...

## ٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	آثار . إثباتات . إثراء بلا سبب . إجارة . أحوال شخصية . إختصاص . أدوية . إرتفاق . إرث . إستئناف . إستيلاء . أشخاص اعتبارية . إشكالات التنفيذ . إصلاح زراعى . إحدار . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . أمر أداء . أمر ولائى . أموال الدولة . أموال عامة . إنكار التوقيع . أهلية . أوراق تجارية
	آثار
	راجع : أموال عامة . "صفة المال العام" . "إنتهاء التخصيص للنفعة العامة" . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... .. ١٢١٩ ١٨٤ع ٣
	إثباتات
	عبء الإثباتات : ١ - التحفظ أو الاحتجاج فى حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها . وجوب تسليمه للناقل أو إثبات إمتناعه عن الاستلام . لا يكفى - عند الإنكار - تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما . وجوب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل . (الطنان رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... .. ١٦٣ع ٧٨



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ "احتجاجاً" بشأن العجز أو التلف . إستلام المرسل إليه البضاعة — في هذه الحالة — يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحمل محله .
٧٨	١٤١٣	(الطنان رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		٣ — التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن . عدم الإعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
١٧٦	١٤٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ... ..
		٤ — الأصل براءة الذمة . على من يدعى إنشغالها إثبات ذلك .
١٩٠	١٤٣٠	(الطنان رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣ ق و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٤) ... ..
		٥ — المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أي وقت دون مسئولية ما لم يقترب بعده خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .
٣٣٤	١٤٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٩) ... ..
		٦ — الدفع والدفاع . عبء إثباته .
٥٨٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المقتقر . رجوع المشتري من المفاس في فترة الرية على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه إثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس — إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين — لا يكون إلا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الإستمحاق . القول بتحويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائناً عادياً في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد بأي نفع على الجماعة . قلب لقواعد الإثبات وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .
٧٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		٨ — حسن النية مفترض في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى التظهير الناقل للملكية أو التظهير التأميني . على المدين إثبات سوء النية الذي يدعيه .
١٢٧٥	٣٤١٩٤	(الطن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		٩ — ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أسامها خطأ يجب إثباته . عبء إثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		١٠ — عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في ورقة الدين يقع على عاتق المدين .
١٣٢٤	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ — حسن النية مفترض . من يدعى العكس عليه إثبات ما يدعيه .
١٣٢٤	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		١٢ — التزام الكفيل بتقديم الدليل على ما يجب خصمه من المدين المطلوب منه الوفاء به .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		وراجع : قانون " القانون الأجنبي " .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦)
		إجراءات الإثبات :
		(١) الإحالة على التحقيق :
		١ — بيانات محضر التحقيق . ذكر إسم القاضي المتدب للتحقيق والكاتب غير لازم اكتفاء بتوقيعهما .
٩٢	١٤١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٥) ... ..
		٢ — حق محكمة الموضوع في عدم الإحالة للتحقيق اكتفاء بالثابت في أوراق الدعوى .
٢٧٣	١٤٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
		٣ — إجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في أحوال جواز ذلك قانونا . عدم اشتراط وجود قرائن بالمعنى القانوني ترشح لإجابة هذا الطلب . يكفي أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديته .
٤٠١	١٤٦٠	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٤ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إليه . رفض الطلب . وجوب بيان الحكم ما يسوغ رفضه .
٤٠١	١٤٦٠	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥- إجراء التحقيق . ليس حقاً للخصوم . سلطة محكمة الموضوع في رفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع .
٥٨٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		٦- عدم إلزام المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق . لها ألا تعند بالإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبارها غير جدي .
٧٦٠	٢٤١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ...
		٧- إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود . أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع . لها أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ...
		٨- إنكار التوقيع على الورقة العرفية والطن بالجهالة . عدم التزام قاضي الموضوع بإجراء تحقيق متى رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعه بصحة التوقيع وأخذه بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .
١١٣٥	٣٤١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ...
		٩- حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازي لها لا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك . عدم إلزام محكمة الموضوع بإبداء أسباب عدم اتخاذها هذا الإجراء إلا في حالة طلبه من أحد الخصوم .
١٥٩٩	٤٤٢٤١	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — محكمة ثانى درجة غير ملزمة بأحوالة الدعوى إلى التحقيق كلما رأت مخالفة محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال الشهود مادام في الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
١٦٠٧	٤٤٢٤٢	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		١ — قاضى الموضوع غير ملزم بالالتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته . للقاضى أن يحكم بصحة الورقة أو بردها و بطلانها شرط بيان الظروف أو القرائن التى استند إليها . له الاعتماد على المضاهاة التى يجريها بنفسه دون أن يتقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ مرافعات
١٧٩٦	٤٤٢٧٢	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع "سلطة محكمة الموضوع" .
١٤٨٢	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		وراجع : حكم . "الطن فى الأحكام" . "الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع" .
١٦٩٩	٤٤٢٥٦	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... ..
		"إجراء التحقيق"
		التحقيق الذى يصح استناد الحكم إليه هو الذى يجرى وفقا للأحكام التى رسمها قانون المرافعات فى شهادة الشهود . وجوب حصول التحقيق أمام المحكمة أو بمعرفة قاضى تنديه مع حلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات التى تكفل حسن سير التحقيق . سماع الخبير شهودا ليس تحقيقا بالمعنى المقصود .
١٤٥٠	٣٤٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة
	(ب) الانتقال للمعينة :
	١ - طلب الانتقال للمعينة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة به . سلطة محكمة الموضوع . عدم الإستجابة إليه . مناطه .
٦٣٦	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ١٠٠ ع ٢
	٢ - انتقال المحكمة للمعينة من الرخص المخولة لها . لامعقب على سلطتها في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه متى وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنيها عن اتخاذ هذا الإجراء .
١٣٦٦	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ٢٠٦ ع ٣
	(ج) ضم الأوراق :
	راجع الانتقال للمعينة .
٦٣٦	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ١٠٠ ع ٢
	(د) تعيين الخبراء وتقدير عملهم :
	راجع خبرة .
	وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٤٨٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ٢٢٢ ع ٣
	(هـ) الإدعاء بالتزوير :
	راجع تزوير .
	(و) العدول عن إجراءات الإثبات :
	١ - حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات متى رأت أنه أصبح غير مستج وأن ما استجد في الدعوى بعد حكم الإثبات يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٥١	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ١١٥ ع ٢



الصفحة	القاعدة
	٢ — الحكم المتعلق بإجراءات الإثبات الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم تضمينه قبولاً للطلب العارض . للحكمة العدول عنه أو القضاء بسقوط حق الخصوم في التمسك به . ( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ١٨٧١ ع ٢٨٤
	وراجع : "نقض" . "أسباب الطعن" . ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ٩٥٦ ع ١٤٤
	طرق الإثبات : ( ١ ) الإثبات بالكتابة : ١ — تقدير ميثم الجمر . مجرد رأى للشن . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ ) ... ١١ ع ١٤٣
	٢ — تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة . عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً . ( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... ٦٦٥ ع ١٠٣
	٣ — القسمة الاتفاقية عقد . خضوعها للقواعد العامة في الإثبات . ( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ٨٥٠ ع ١٣٠
	٤ — قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . عدم تمسك المستأنف أمام محكمة الاستئناف بهذه القاعدة . إعتبره قبولاً للإثبات بغير الكتابة وبالتالي لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ١١٠٢ ع ١٦٥

الصفحة	المقاعدة	
		٥ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبينة . تنفيذه حكم الإحالة إلى التحقيق وعدم نعيه عليه . إعتبره قبولاً للإثبات بالبينة ، وبالتالي لا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٣٥	٣٤١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		٦ — صحة استخلاص التعاقد وتحديد محله من المراسلات المتبادلة بين الطرفين .
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		وراجع: أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين". "الزواج".
١١٩٣	٣٤١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ...
		وراجع : وارث .
٩٧٤	٣٤١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		وراجع إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... ..
١٧٣٦	٤٤٢٦١	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		حجية الورقة :
		١ — حجية الورقة الرسمية . اقتصارها على البيانات التي قام بها محررها في حدود مهمته .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢) ... ..
		٢ — المجالس المالية . إعلانات الوفاة والوراثة . حجيتها .
٥٤	١٤١١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة
	٣ — الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها إلا إذا أنكر ذات الإمضاء أو ألحق الموقع به صراحة. إقتصار الإنكار على المدون في الورقة كله أو بعضه ليس إنكاراً بالمعنى المقصود في المادة ١/٣٩٤ مدني . بقاء قوة الورقة في الإثبات كاملة حتى يطعن عليها بالتزوير .
٧٦٠ ٢٤١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ... .. ٤ — إتهاء الحكم في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل إلى أنه لا يحتاج بمسند على أحد الخصوم لعدم حمله لتوقيع يحتاج به عليه . لا محل للتعدي بحجية هذا المسند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على تنازل هذا الخصم عن الدين محل النزاع وزوال صفته في رفع الدعوى به .
١٧٢٠ ٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... .. ٥ — شرط الاحتجاج بالكتابة . صدورها ممن وقعها أو من نائبه . اعتبار المحور مبدأ ثبوت بالكتابة شرطه أن يكون صادراً من الخصم المطلوب الإثبات عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته .
١٧٩٠ ٤٤٢٧١	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... .. النزول عن التمسك بالورقة : النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها . إعتبارها غير موجودة وغير منتجة لأثر قانوني .
١٥٦ ١٤٢٥	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... .. (ب) الإثبات بالبيئة : قوة البيئة في الإثبات : "الوقائع المادية" . ١ — رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الأيجار . جواز إثباتها بالبيئة .
٤٣٢ ١٤٦٤	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به في عقد المقاوله واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق بما لا يخالفه في ذلك للعقد لعدم النص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة به .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... .. ”الإثبات من الغير“ . راجع : غير .
١٣٦٠	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. ”إثبات التزوير“ . ١ — التزوير في الأوراق العرفية . تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للديونية . قطع هذا الجزء . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .
١٠١	١٤١٥	(الطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... .. ٢ — الطمن على سند الدين بخالفة صلبه بما اتفق عليه وبحصول تزوير بطريق المحو والإضافة في عبارة بنحط الدائن في هامش السند كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين . تزوير . يجوز إثباته بكافة الطرق أيا كانت قيمة السند .
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. ”مبدأ الثبوت بالكتابة“ ١ — تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أم لا مما يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض متى بني على أسباب سائغة ولم تتعارض مع الثابت بالورقة .
٧٤٣	١١٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنكار البائع الوفاء بالثمن وإعترضه على إثبات واقعة الوفاء التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بغير الكتابة . عدم جواز إثبات هذا الوفاء بالبيئة متى انتهت المحكمة إلى عدم وجود دليل كتابي أو مبدأ ثبوت بالكتابة .
٧٤٣	٢٤١١٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠) ... ..
		” مخالفة النظام العام والتحايل على القانون “
		١ — مخالفة التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه وإستحقاقه إياه ، والتصرف الذي يمس حق الإرث ، من النظام العام . بطلانه بطلانا مطلقا لانلحقه الإجازة . جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		٢ — قيام الوارث مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه . تقيده في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . طعنه بأن التصرف وصية للاحتيال على قواعد الإرث إضرارا بحقه فيه ، له إثبات الاحتيال بأى من طرق الإثبات .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		أنواع البيئة وشروطها :
		١ — الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .
٥٤	١٤١١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..
		٢ — الشهادة على الإرث . شرطها . بيان الأسباب المورثة لليت .
٥٤	١٤١١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها .
٥٩٩	٢٤٩٤	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ..
		٤ — كفاية ورود الشهادة على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها . عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على تفاصيل الواقعة .
١٥٢١	٤٤٢٢٨	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... ..
		٥ — الشهادة على الشهادة . ضوابطها وشروطها .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥)
		٦ — الشهادة في النسب . شروطها . فقه الحنفية . الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥)
		٧ — لفت نظر الشاهد لإستكمال شروط تحمل الشهادة . ليس من شأن القاضي .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥)
		تقدير الشهادة :
		١ — تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع .
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... ..
		٢ — الأخذ بشهادة الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع وليس عليه أن يعرض تفصيلا لمناقشتها .
١٦٠٧	٤٤٢٤٢	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		٣ — عدم تقييد المحكمة بالرأي الذي يبديه الشاهد تعليقا على مآراه أو سمعه . إستقلالها بتقدير أقوال الشهود والأخذ ببعضها دون البعض الآخر .
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" في تقدير الدليل .
٥٩٩	٢٤٩٤	(الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ) ... ..
		(ج) القوانين :
		١ - القوانين القانونية :
		١ - توجيه دعوى المسؤولية - عن عجز البضاعة - من المرسل إليه قبل الناقل ومقاول التفريغ بالتعويض . دلالة . عدم ضرورة إشتغال صحيفة الدعوى على بيان ماهية الخطأ الواقع من مقاول التفريغ أو إقامة الدليل عليه متى تسلم الأخير البضاعة من الناقل بغير إبداء تحفظات . هذا الاستلام قرينة على مطابقتها لما هو مبين بسند الشحن ما لم يثبت عكس ذلك .
٧٨	١٤١٣	(الطنان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		٢ - عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ "احتجاجا" بشأن العجز أو التلف . استلام المرسل إليه البضاعة - في هذه الحالة - يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحل محله .
٧٨	١٤١٣	(الطنان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		٣ - عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١٧٦	١٤٢٨	(الطنن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جواز نقض القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون التجارة بين طرفي التظهير بالدليل العكسي . عدم قبول دليل ينقضها في مواجهة الغير .
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١) ... ..
		٥ - قيام القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩) ... ..
		٦ - قبول القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني للدليل العكسي .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩) ... ..
		وراجع : التزام
١٦٣	١٤٢٦	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		حجية الأمر المقضي :
		١ - تقدير الدليل . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .
٣٢٠	١٤٥٠	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٨) ... ..
		٢ - حكم شرعي قاض بصحة وصية . لمحكمة الموضوع الاستدلال به كقرينة على جدية الدعوى بطلب الموصي له بحصة في الوصية ولو لم يكن طرفا في الحكم المذكور .
٤٠٦	١٤٦١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — وحدة الأساس في الدعويين . فصل الحكم في الدعوى الأولى في هذا الأساس المشترك له حجته .
٦٣١	٢٤٩٩	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٧) ... ..
		٤ — تقدير الدليل . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة في صحة الشهادة في دعوى الطاعة لا يمنع من الأخذ بها في دعوى التطلق .
٦٩٧	٢٤١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) ... ..
		٥ — عدم الطعن من أحد الخصوم على العقد موضوع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وعدم استئنائه للحكم الصادر بصحته منها ، أو منازعته فيه بالاستئناف . مؤداه صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة له . وجوب عدم مساس الحكم بالاستئناف به فيما يتعلق بنصيب هذا الخصم .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٧) ... ..
		٦ — الحكم الذي يجيز الإثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضي إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن يتجادلوا في جوازها من عدمه .
١٦٩٩	٤٤٢٥٦	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٧) ... ..
		راجع : حكم . "حجية الحكم" .
٩٣١	٣٤١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٧) ... ..
		حجية الحكم الجنائي :
		١ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق وعلى الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لاجية للأسباب غير الضرورية .
٩٣١	٣٤١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٢٣٦	١٨٧ع٣	٢ - الإحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني . شرطه أن يكون الحكم الجنائي سابقا في صدوره على الحكم المدني الذي يراد تقييده لاحقا له . مثال في شأن حكم جنائي ببراءة الطاعن من تزوير عقد صدر لاحقا لحكم استثنائي قضى برده وبطلانه . عدم المساس بقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الاستثنائي . ( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٨ ) ... ..
		(ب) القرائن القضائية :
٢٧٣	١٤٤١	١ - تأسيس الحكم على جملة قرائن متساندة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... ..
٦٧٢	١٠٤ع٢	٢ - قيام الحكم على قرائن تكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... ..
١٥٩٩	٢٤١ع٤	٣ - تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا . إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا . لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة . ( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢ ) ... ..
١٦٦٨	٢٥٢ع٤	٤ - قيام ما استخلصه الحكم على قرائن متعددة تؤدي إليه في مجموعها ، عدم قبول مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . ( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		تقدير القرينة القضائية :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن واستخلاص ما تقتنع به لأسباب سائغة وغير مخالفة للثابت بالأوراق .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما ترى طرحه منها . شرط ذلك أن تطلع المحكمة على هذه القرائن وتخضعها لتقديرها . عدم بحث المحكمة هذه القرائن . قصور .
١٧٤٨	٤٤٢٦٤	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣ ) ... ..
		وراجع الإقرار الغير قضائي .
٥٩٩	٢٤٩٤	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٣٨٦	٣٤٢٠٩	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		( د ) الإقرار :
		" ماهية الإقرار "
		١ — رغبة الخصم في تسوية النزاع . عدم اعتبارها إقرارا بحق خصمه .
١٢٠	١٤١٩	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٢ — الإقرار القضائي وغير القضائي : نزول من المقرعن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه . ماهيته . تصرف قانوني من جانب واحد . شرط صحته . صدوره عن إرادة غير مشوبة بما يعيب الإرادة . بطلان الإقرار متى شابه غلط والمقر الرجوع فيه .
١٥٦	١٤٢٥	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — الأركان اللازمة للإقرار من الأمور التي يخالفها واقع . ترك تحصيلها لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١) ... ٤٤٢٣٩ ... ١٥٨٤
		”حجية الإقرار“
		١ — الإقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر . خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير محكمة الموضوع . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ... ١٤٢٨ ... ١٧٦
		٢ — ثبوت النسب في الشريعة الإسلامية بالإقرار . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ٢٤٩٣ ... ٥٨٩
		٣ — الإقرار . حجة قاصرة على المقر وحده . شرطه . ألا يكذبه ظاهر الحال . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ٢٤١٠٢ ... ٦٥٥
		٤ — النسب حق للولد . عدم تصديق الزوجين في إبطاله . إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والحلوة . لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ٢٤١٠٢ ... ٦٥٥
		٥ — الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم . (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ٢٤٩٤ ... ٥٩٩
		٦ — حجية الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها إعتباره دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما لها ألا تأخذ به أصلاً . لامعقب على هذا التقدير متى بنى على أسباب سائغة . (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ٢٤٩٤ ... ٥٩٩



الصفحة	القاعدة	
		الإقرار غير القضائي .
		١ - أقوال الخصوم - أمام الخبير المتدب في الدعوى - الصادرة للجدال في الحق ومناقشته والتي لا تتضمن إقرارا خالصا به ، لا تعتبر من الإقرارات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٦ ) ... ..
١٢٠٣	١٨٠ع٣	٢ - عدم اعتبار أقوال الخصم أمام الخبير قبل إدخاله أو تدخله طرفا في الدعوى صادرة أثناء سير الدعوى فلا تعد إقرارا قضائيا ملزما حتما ، بل هي من قبيل الإقرار غير القضائي الذي يخضع لتقدير قاضي الموضوع متى كان سائغا . ( الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
١٥٢٧	٢٢٩ع٤	٣ - قول محامي أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد إقرارا قضائيا ، إلا إذا كان بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به بقصد الإعفاء من إقامة الدليل عليه . ( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ ) ... ..
١٥٨٤	٢٣٩ع٤	( هـ ) اليمين اليمين الحاسمة .
		١ - عدم توجيه اليمين الحاسمة إلا للخصم الذي له حق المطالبة بالإثبات . يجب أن تتوافر لديه أهلية التصرف في الحق الذي توجه إليه فيه اليمين وقت الحلف أو وقت الرد أو النكول .
١٨٢٦	٢٧٧ع٤	( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		٢ - الاندماج الكلي . أثره . انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وإنتهاء سلطة مديريها في تمثيلها أو التصرف في حقوقها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة إليه عن واقعة الوفاء بدين للشركة بعد زوال صفته في تمثيلها والتصرف في حقوقها . ( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
١٨٢٦	٢٧٧ع٤	

الصفحة	القاعدة	
		تقدير الدليل :
		١ - أمر الإقتناع بما يساق للتدليل متروك لتقدير محكمة الموضوع .
٧٦٠	٢٤١١٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..
		٢ - أخذ الحكم بتقرير الخبير المنتدب من النيابة . طرحه التقرير الإستشاري المقدم دون الرد بأسباب خاصة على ماورد به . لا يعيب الحكم . الأخذ بالتقرير الأول يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الإستشاري ما ينال من صحة التقرير الأول الذي اطمأنت إليه .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		٣ - تقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع متى كان هذا التقدير لا خروج فيه للثابت بالأوراق .
١٥٩٩	٤٤٢٤١	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢ ) ... ..
		راجع محكمة الموضوع .
٥٩٩	٢٤٩٤	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ) ... ..
		وراجع : "القرائن القانونية" .
٦٩٧	٢٤١٠٨	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ ) ... ..
		وراجع : إثبات .
		تقدير الشهادة :
		"قواعد الإثبات وعدم تعلقها بالنظام العام"
		قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة . غير متعلقة بالنظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..

الصفحة	القائمة
	وراجع : إثبات " طرق الإثبات " . الإثبات بالكتابة .
١١٠٢	٣٤١٦٥ ع ( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
١١٣٥	٣٤١٦٨ ع ( والطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..

### إثراء بلا سبب

عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس في فترة الرتبة قبل جماعة الدائنين . رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد العامة . لا محل للإستناد إلى الإلتزام بالضمان الناشء عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين . ليس للمشتري في الرجوع إلا الإستناد إلى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .

٧٢٥	٢٤١١٢ ع ( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
-----	---

### وراجع إثبات " عبء الإثبات " .

٧٢٥	٢٤١١٢ ع ( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
-----	---

### إجارة

#### انعقاد الإيجار :

#### " انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر "

اعتبار أن عقد الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر . عدم كفاية ذكر الحرفة في العقد . وجوب استخلاص ذلك - من العقد والظروف التي اكتنفته وأنه لولا هذه الحرفة لما أبرم - استخلاصا سائغا . لامعقب على محكمة الموضوع في ذلك .

١٣٤٨	٣٤٢٠٤ ع ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
------	---

#### آثار الإيجار :

#### التزامات المؤجر :

١ - التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . التزامه أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية . نص



الصفحة	القاعدة	
		المادة ٥٦٧ من القانون المدني على هذا الالتزام لا يتعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه . مثال في الالتزام بصيانة المصعد بالعين المؤجرة .
١٢٩٢	٣٤١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		٢ — إعتبار الحكم صيانة ماسورة تصريف المياه الخاصة بشقة تعلو المحل المؤجر من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر . مساءلة المؤجر مسئولية تقصيرية عن هذه الصيانة . لا مخالفة للقانون .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٧) ... ..
		٣ — نص المادة ٥٦٨ مدني على وجوب اصدار المستأجر المؤجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية . عدم مريانه على أحوال المسئولية التقصيرية .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٧) ... ..
		٤ — إلتزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق على التحسينات التي استحدثها بعلم المؤجر ودون معارضته بالعين المؤجرة ، أو ما زاد في قيمة العقار مشروط . ألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .
١٦٥٩	٤٤٢٥١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٧) ... ..
		إلتزامات المستأجر :
		”الإلتزام برد العين المؤجرة“
		١ — إلتزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار .
		التنبيه على المؤجر بالإخلاء لا يكفي . وجوب وضع المستأجر العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها . إبقاء المستأجر شيئاً مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكيتها . عدم إعتباره وفاء

الصفحة	القاعدة	
		بالالتزام. للتوثر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره للقيمة التجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .
٢٤٦	٤٣٧ ع	( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ٢ — رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار . جواز إثباتها بالبينة .
٤٣٢	١٤٦ ع	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ٣ — مراعاة القيمة التجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر عند تقدير ما يستحق له من تعويض قبل المستأجر عند ما يخل بالتزامه برد العين المؤجرة . م . ٥١ مدني .
١٦٥٩	٤٢٥١ ع	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) .. ”المحافظة على العين المؤجرة“ : ”مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة“ : مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر . استنادها إلى المادة ١/٥٨٤ و ٢ من القانون المدني . مسؤولية المؤجر عن الضرر الذي يصيب المستأجر بسبب حريق بالعين المؤجرة تقوم على أساس المسؤولية التقصيرية متى توافرت أركانها .
١٥٦٠	٤٢٣٦ ع	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ”دفع الأجرة“ : الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة . تعرض المؤجر للمستأجر وحرمانه من الانتفاع . للمستأجر حق حبس الأجرة مدة التعرض .
١٥٧٢	٤٢٣٧ ع	( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... انتهاء الإيجار : ١ — انفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه بترع ملكية العين المؤجرة للنفقة العامة . استحالة تنفيذه لانعدام المحل لسبب أجنبي .
١١٢٩	٣٤١٦٧ ع	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إتفاق طرفي عقد إيجار الأرض الزراعية على إنهائه وتسليم الأرض المؤجرة ، المتفق مع نصوص عقد الإيجار المبرم أصلاً بينهما من حيث تاريخ إنهاء العقد ، لا يسلب المستأجر الحق في إمتداد عقد الإيجار إذا ما صدر بعد ذلك قانون بمده . عدم صحة افتراض التزول عن حق لم يكن قد نشأ بعد .
١٢٤٨	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٢) ... ..
		الإيجار من الباطن : راجع : عقد "تكييف العقد"
١٤٤١	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع . إجارة . "بعض أنواع الإيجار" . "إيجار الأطنان الزراعية"
١٥٧٢	٤٤٢٣٧	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٩) ... ..
		بعض أنواع الإيجار : إيجار الأماكن :
		١ — ثبوت أن الغرض الاسمي من إجارة محلج ليس هو المبنى في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصراً ثانوياً . عدم إنطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن .
١٠٥٤	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		٢ — مريان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأماكن المؤجرة وأجزائها — فيما عدا الأرض الفضاء — سواء لأغراض السكن أو غير ذلك من الأغراض . مريان أحكام القانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ الذي أضاف أحكاماً جديدة إلى القانون ١٢١



الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٤٧ ومنها قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفه .
١٤٤١	٣٤٢١٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ... ..)
		٣ — تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة إستنادا إلى أحكام هذا القانون . منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه . عدم جواز الطعن في الحكم . لا يغير من ذلك استرشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع . حكمة التشريع ليست نصا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص عند غموضه .
١٣٩٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ... ..)
		٤ — قيام النزاع أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية حول أى من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة . قضاء المحكمة بعدم انطباق القانون الأول وتحديد الأجرة القانونية على أساس أحكام القانون الثانى منازعة ناشئة عن تطبيق قانون المساكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والحكم الصادر فيها لا يقبل أى طعن . رفض المحكمة الإعتداد بإقرار المستأجر فى العقد بانطباق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . بحث الدليل أو إطراحه لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصلا فى منازعة مدنية خارجة عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٥٧٨	٤٤٢٣٨	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ... ..)
		وراجع : إستئناف "الأحكام الجائز إستئنافها" .
١١٦٣	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ... ..)

الصفحة	القاعدة	
		إجارة الأطيان الزراعية :
		إنهاء عقد الإيجار من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند عدم قيام المستأجر بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الزراعية . شرط ذلك أن يكون عدم الوفاء بغير حق . حق المستأجر في حبس الأجرة مدة التعرض ، ولا يجوز - في هذه الحالة - حرمان المستأجر من الإنتفاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار طبقاً للقوانين الإستثنائية .
١٥٧٢	٤٤٢٣٧	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..
		وراجع : إصلاح زراعي . إجارة الأرض الزراعية .
١٥٧٢	٤٤٢٣١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		التفرقة بين الإجارة والوكالة :
		معياري التمييز بين الوكالة والإيجار . الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله ، المستأجر لا يمثل المؤجر ولا يعمل لحسابه .
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..
		وضع اليد بطريق الخفية :
		١ - عدم قيام زراعة أرض الحكومة خفية على إتفاق أو تعاقد أسامها الغصب الذي لا يرتب حقاً لواضع اليد . أثر ذلك تنحويل الحكومة حق طرده في أي وقت . ليست إجارة صحيحة . عدم الإحتجاج في شأنها بقوانين الإصلاح الزراعي .
٦٢٦	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		٢ - الاستفادة من المادة الأولى فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري أن إستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به ما كان منها بغير عقد إيجار .
٦٢٦	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		( ١ ) الاختصاص بدعوى الأحوال الشخصية .
		١ — دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . الإختصاص بها حتى صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للقاضي الشرعى . القانون الواجب التطبيق . دعوى النسب . خضوعها لذات الأحكام . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تغيير هذه القواعد .
٥٨٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/٨ ) ...
		٢ — دعوى . إستقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعاوى النسب التى كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقا للإجراءات المقررة فى القانون . قوة الشيء المحكوم فيه . سموها على إعتبارات النظام العام . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لا وجه له . محل التزام هذه الإجراءات ، رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .
٦٥٥	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ...
		وراجع : إختصاص " إختصاص ولائى " .
١٤٥٠	٣٤١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		(ب) تدخل النيابة .
		خلو الحكم الابتدائى من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . إيراد الحكم المطعون فيه هذا الرأى واسم عضو النيابة الذى أبداه وإقامته قضاءه على أسباب مستقلة كافية لحمله . النعى على الحكم الابتدائى . غير منتج .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥ ) ...



الصفحة	القائمة	
		(ج) القانون الواجب التطبيق :
		راجع الاختصاص بدعاوى الأحوال الشخصية .
٥٨٩	٢٤٩٢	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		وراجع : قانون . "القانون الواجب التطبيق" .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ...
		د — الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية :
		"الطن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية"
		مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الطعن بالنقض .
		المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . تعيين
		رئيس المحكمة الأشخاص الذين يمثلون بالطعن . إعلانهم بمعرفة
		قلم الكتاب بالجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل
		المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .
٥٨٥	٢٤٩٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		وراجع : نقض
٢١٢	١٤٣٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥) ... ..
		وراجع إستئناف
٥٨٩	٢٤٩٢	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		"حجية الحكم الصادر في مسائل الأحوال الشخصية"
		حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة فيها . تعدى
		الحكم لغير المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه . م ٣٤١ من
		لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الأحكام النهائية الصادرة قبل
		العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف
		نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة . عدم إعتبار المستحق في الوقف

الصفحة	القاعدة	
٨٤٤	٢٤١٢٩	<p>ممثلا في الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصية . عدم اعتبار الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه . لا أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم بالنسبة له .</p> <p>(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٦٧)</p> <p>(هـ) المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :</p> <p>الزواج :</p> <p>١ — زواج المسلمة بغير المسلم حرام . لا ينعقد أصلا ولا يثبت منه النسب .</p> <p>(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٨/٣/١٩٦٧)</p> <p>٢ — دعوى الزوجية أو الإقرار بها . عدم سماعها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص — بمقتضى وظيفته — بإصدارها وذلك في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .</p> <p>طلب استخراج البطاقة العائلية . عدم دخوله في هذا النطاق . لا يحمل معنى الرسمية .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣١/٥/١٩٦٧)</p> <p>التطليق الضرر :</p> <p>١ — دعوى التطليق للضرر . مخالفة موضوعها وسببها لدعوى الطاعة . الحكم في دعوى الطاعة لا يمنع من نظر دعوى التطليق . القضاء بالتطليق . رفض ضمنى للدفع بعدم جواز نظر الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧)</p> <p>٢ — النشوز . عدم اعتباره مانعا من نظر دعوى التطليق . الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويميز التطليق معياره . شخصي لا مادي .</p> <p>(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧)</p>
٥٨٥	٢٤٩٢	
١١٩٢	٣٤١٧٨	
٦٩٧	٢٤١٠٨	
٦٩٧	٢٤١٠٨	

الصفحة	القاعدة	
		الطلاق :
		”عدة المطلقة“
٦٩٢	٢٤١٠٧	عدة المطلقة . المنازعة في مضي مدتها . القول قولها يمينها . ( الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ )
		الحيض :
		الحيض . الجدل فيه . موضوعي .
٦٩٢	٢٤١٠٧	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ )
		نسب :
		١ — دعوى النسب . نطاقها . عدم اتساعه للصالح على مال . تقديم محضر صاحب تضمن تقسيم التركة لتصديق المحكمة الاستئنافية عليه . رفض المطعون عليها التصديق عليه . إمتناع التصديق عليه على المحكمة . القضاء ببطلان عقد الصلح . مخالفة للقانون .
٥٨٩	٢٤٩٣	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ )
		٢ — الولد للفراش . ما يصير به المرأة فراشا .
٦٥٥	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ )
		٣ — النسب حق للولد . عدم تصديق الزوجين في إبطاله . إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه .
٦٥٥	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ )
		٤ — ثبوت النسب . حق أصلي للولد وللأم . تعلق حق الله تعالى به . لا حق للأم في إسقاط حقوق ولدها . ترك الأم



الصفحة	القائمة	
		الخصومة في دعوى ثبوت النسب لا ينصرف إلى حق الصغير أو حق الله .
١٦٣٩	٤٤٢٤٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/٨)
		راجع إثبات . البيئة .
٥٤	١٤١١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..
		وراجع إثبات "الإقرار" :
٦٥٥	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		وراجع أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية" .
٦٥٥	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		الإرث :
		إشهاد الوفاة والوراثة . حجته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في دفع أبدى في دعوى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعي . شرطه .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥)
		راجع أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية" .
٥٨٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ..
		الولاية على المال :
		إدارة الوصي أموال القاصر . وجوب بذله العناية المطلوبة من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله . للوصي رفع الدعاوى باسم القاصر على الغير . إيجاب المادة ١٢/٣٩ و ١٣ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ استئذانه محكمة الأحوال الشخصية في رفع الدعوى . إجراء مقرر لمصلحة ناقص الأهلية دون خصومهم . ليس لهؤلاء الخصوم التمسك به .
١٠٥٤	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	إختصاص
		(١) الإختصاص الولائي :
		١ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة قواعد الإختصاص الولائي . مخالفة قواعد الإختصاص بسبب قيمة الدعوى . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٥٠١	١٤٧٥	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ — دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . الإختصاص بها حتى صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للقاضي الشرعي . القانون الواجب التطبيق . دعوى النسب . خضوعها لذات الأحكام . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تغييره هذه القواعد .
٥٨٩	٢٤٩٣	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/٨ ) ... ..
		٣ — الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للقاوول لدى جهات الحكومة المخلفة على مقتضى شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه لا يعتبر حجرا إداريا . إعتباره من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج عن ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .
٦١٢	٢٤٩٦	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٤ — مخالفة الوصف الصحيح للعقد واعتباره عقدا إداريا ، القضاء بعدم إختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطيء . خطأ .
٦٨٤	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي . مناطه . وجود موطن أصلي أو مختار أو يسكن له في مصر أو كانت الدعوى ناشئة من عقدا برم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه في مصر .
٧٩٨	٢٤١٢٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..
		٦ — خروج منازعات الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية عن إختصاص محكمة القضاء الإداري . إختصاص القضاء العادي بنظر هذه المنازعات .
٩٣١	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..
		٧ — المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عامين بالدولة . الفصل فيها من إختصاص جهة القضاء الإداري دون غيره إلا ما استثنى منهم بقانون خاص .
		المادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . عموم لفظ المكافآت في هذا النص . شموله المكافأة المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت التي يستحقها الموظف عن أعمال إضافية فوق عمله العادي .
١٢٢٦	٣٤١٨٥	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		٨ — عدم إختصاص المحاكم بالنظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأتليان المستولى عليها أو التي تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي . مثال .
١٢٦٩	٣٤١٩٣	( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		٩ — المنازعة في الخضوع لقانون فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين . خروجها عن ولاية المحاكم باعتبارها



الصفحة	القائمة	
		تتضمن طلب إلغاء الأمر الإداري الصادر بفرض الحراسة على الخصم المنازع .
١٣٤٨	٣٠٤ خ ٣	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		١٠ — إختصاص مجالس الأقباط الأرثوذكس بالحكم في الوراثة إذا اتحدت ملة الورثة جميعا وانفقوا على إختصاصها .
١٤٥٠	٣١٨ ع ٣	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		١١ — مجلس الدولة . إختصاصه بنظر طلبات التعويض . نطاقه . القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .
		طلب تعويض الضرر الناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات العلاج . الإختصاص بنظره . للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .
١٦٨٤	٤٠٤ ع ٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥) ... ..
		١٢ — إختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وحدها بمنازعات شركات القطاع العام . وجوب استثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من إختصاص هذه الهيئات . نقض الحكم . وجوب إحالة القضية إلى هيئات التحكيم التي أحلها المشرع محل محكمة الموضوع .
١٩١	٤٢٨ ع ٤	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		١٣ — خروج تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه عن ولاية المحاكم . للمحاكم العادية أن تتحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده . المنازعة فيما إذا كان الانتفاع بمجرى النيل مستندا إلى تراخيص جهة الإدارة فيعتبر مقابل الانتفاع

الصفحة	القاعدة	
		رسماً يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص - لانتهاؤها - فيعتبر مقابل الانتفاع ريعاً مستحقاً في ذمة حائز مبيء النيسة لا ينقضى إلا بخمس عشرة سنة . نزاع يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذا كان الفصل في الدعوى لم يقتضى من محكمة الموضوع تأويل التراخيص ، وهى أوامر إدارية . (الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... .. ٤٤٢٨٨ ١٩٠١
		١٤ - إختصاص المحاكم بالفصل فى المنازعات التى تشور بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للرافق العامة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية أخرى عليها . (الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... .. ٤٤٢٩١ ١٩٢٥
		١٥ - الأمر بالاستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية بسكك حديد الدلتا مع عدم تخويله سلطة إصدار قرارات الاستيلاء على الأموال التى يقوم النزاع بشأن تبعتها للرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها . هذا الأمر مشوب باغتصاب السلطة مما يجرده من صفته الإدارية ويسقط عنه حصانة الأعمال الإدارية ، إعتبار الاستيلاء الحاصل على أساسه امتداء مادياً تختص المحاكم بطلبات التعويض عنه . (الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... .. ٤٤٢٩١ ١٩٢٥
		راجع نقض "المصلحة فى الطعن" . (الطن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... .. ٢٤١١٠ ٧١٣
		راجع أحوال شخصية "الإختصاص بدعوى الأحوال الشخصية" . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) ... ٢٤٩٣ ٥٨٩
		وراجع قانون "القانون الواجب التطبيق" . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ ) ... ٢٤١٠٢ ٦٥٥

الصفحة	القائمة	
		(ب) الإختصاص النوعي :
		١ — القاضي المختص بدعوى منع التعرض . إتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه . (الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... .. ٢٩٦
	١٤٤٥	٢ — التظلم من قرار لجنة التقدير المشككة بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . إحالة القانون المذكور إلى الاجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مقتضى الاحالة أن يكون الحكم في التظلم نهائيا . (الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. ١١٣١
	٣٤١٦٦	وراجع أحوال شخصية . "الاختصاص بدعاوى الأحوال الشخصية" . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥) ... .. ٦٥٥
	٢٤١٠٢	وراجع دعوى "وقف الدعوى" . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... .. ٦٧٢
	٢٤١٠٤	وراجع : قوة الأمر المقضي :
	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... .. ٩٦٦
	٣٤١٩٠	وراجع : حكم "تصحيح الحكم" . (الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... .. ١٢٥٢
		الإختصاص قيمي :
		١ — جواز استئناف أحكام محكمة أول درجة مهما تكن قيمة الدعوى متى خرجت على قواعد الاختصاص القيمي والتي كانت تعتبر من النظام العام قبل سريان أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... .. ١٥٢١
	٤٢٢٨	



القاعدة	الصيغة
٢ - مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات ، إلزام المحكمة الابتدائية ما يتعلق بالنظام العام من قواعد للاختصاص التي رسمها القانون ، وعدم الخروج عليها صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... .. ٤٦٢٢٨ ع ١٥٢١	
اختصاص اللجنة الجمركية : اختصاص اللجنة الجمركية بنظر حالات تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصري ومحاولة إخراجها بغير ترخيص من وزير المالية بالمخالفة للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . اختصاص اللجنة الجمركية بحالة التصدير الفعلي دون ضرورة لضبط البضائع ضبطاً مادياً . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... .. ١٤٥ ع ٩٦٦	
الحكم بعدم الاختصاص : " مناطه " . اختصاص المحاكم بالدعوى بحسب الأساس الذي رفعت به والطلبات المطروحة فيها . لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الإدعاء فيها غير صحيح قانوناً إذ يترتب على ذلك رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... .. ٢١٣ ع ١٤١٠	
وراجع : حكم . " الطعن في الأحكام " . (الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. ١٩٧ ع ١٢٩٨	
مسائل الاختصاص . منازعة الخصم في إنطباق القانون الذي يطلب المدعى تطبيقه ليست إنكاراً منه لاختصاص المحكمة . فصل المحكمة في هذه	

الصفحة	القاعدة	
		<p>المنازعة لا يعتبر قضاء منها في مسألة اختصاص مما يجوز استثنائه دائماً . بحث انطباق القانون يجب على المحكمة أن تجريه في كل دعوى مطروحة تمهيداً لإنزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لديها .</p>
١٣٩٧	٣٤٢١١	<p>( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..</p>
		<p><b>أدوية</b></p> <p>١ — نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره .</p>
١٣٣٩	٣٤٢٠٢	<p>( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..</p>
		<p>٢ — القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان التصفية لا يتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي استولى عليها دون غيرها من الديون المستحقة على باقي المستولى لديهم المذكورين بالمادة ٤ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم سرعان هذه التصفية على الدين المستحق للبنك قبل مستورد أدوية من الخارج بسبب هذا الاستيراد .</p>
١٣٣٩	٣٤٢٠٢	<p>( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..</p>
		<p><b>إرتفاق</b></p> <p>الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي :</p> <p>الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي . شرطه . سبق ملكية العقارين لمالك واحد أقام بينهما علاقة تبعية من شأنها أن تعتبر إرتفاقاً ظاهراً ، واستمرار هذه العلاقة إلى ما بعد انفصال ملكيتهما .</p>
٣١٢	١٤٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		قيود البناء الاتفاقية .
		١ — اعتبار قيود البناء الاتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقع في المنطقة . سبب إلترام مالك كل قطعة باحترام حقوق الإرتفاق المقررة عليها لمصاحبة القطع الأخرى هو إلترام مالك هذه القطع باحترام حقوق الإرتفاق المتبادلة .
١٦٦٨	٤٤٢٥٢	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		”التنازل عن حقوق الإرتفاق“
		٢ — جواز التنازل عن حقوق الإرتفاق صراحة أو ضمنا . عدم اشتراط القانون صورة معينة لتحقيقه .
١٦٦٨	٤٤٢٥٢	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		إرث
		مخالفة التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه استحقاقه إياه ، والتصرف الذي يمس حق الإرث للنظام العام . بطلانه بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة . جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		وراجع إثبات
٥٤	١٤١١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..
		وراجع : إختصاص ”إختصاص ولائي“ .
١٤٥٠	٤٤٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : قانون ”القانون الواجب التطبيق“ .
١٤٩٣	٤٤٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... ..



الصفحة	القائمة	إستئناف
		الأحكام الجائز إستئنافها :
		١ - الطلب الذى تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن فى الحكم بالإستئناف لإغفاله الفصل فى الطلب . عدم قبول الإستئناف إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٥٣٨	٢٤٨٣	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		٢ - جواز الطعن بطريق الإستئناف على إستقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فى الشق من الحكم الذى يقطع فى شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة فى شأنه . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات فى هذه الحالة ، وعدم إعتبار الحكم مستأنفا بإستئناف الحكم الموضوعى الذى صدر فى الدعوى .
٩٩٢	٣٤١٤٨	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		٣ - جواز إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم وفق المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ليس إستثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بأن الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سهيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص

الصفحة	القاعدة	
		ينص على هذا الإلغاء . عدم إستفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانونين ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١١٦٣	٣٤١٧٢	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ..
		٤ - قابلية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ للاستئناف متى جاوز نصاب الدعوى الذي صدر فيها هذا الحكم النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات ، عدم سريان نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عليه .
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		٥ - جواز إستئناف أحكام محكمة أول درجة مهما تكن قيمة الدعوى متى خرجت على قواعد الاختصاص القيمي والتي كانت تعتبر من النظام العام قبل سريان أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٥٢١	٤٤٢٢٨	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
		وراجع : إختصاص " مسائل الإختصاص " .
١٣٩٧	٣٤٢١١	( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		وراجع : حكم " الطعن في الأحكام " .
١٢٩٨	٣٤١٩٧	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		وراجع : دعوى " التدخل في الدعوى " .
١٠٤٥	٣٤١٥٥	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأحكام غير الجائز إستئنافها :</p> <p>قيام النزاع أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية حول  أى من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق  على العين المؤجرة . قضاء المحكمة بعدم إنطباق القانون الأول  وتحديد الأجرة القانونية على أساس أحكام القانون الثانى .  منازعة ناشئة عن تطبيق قانون المساكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧  والحكم الصادر فيها لا يقبل أى طعن . رفض المحكمة الاعتداد  بإقرار المستأجر فى العقد بانطباق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ .  بحث الدليل أو إطرأحه لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية  ولا يعتبر فصلا فى منازعة مدنية خارجة عن نطاق القانون ١٢١  لسنة ١٩٤٧ .</p>
١٥٧٨	٤٤٢٣٨	<p>(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..</p> <p>ميعاد الإستئناف :</p> <p>١ - الضريبة العامة على الإيراد . قرارات لجنة الطعن .  الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية . إستئناف الحكم .  ميعاده .</p>
١٢٦	٢٤٢٠	<p>(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ... ..</p> <p>٢ - إستئناف أحكام المحاكم الابتدائية . ميعاده . أربعون  يوما . إنقاص هذا الميعاد إلى النصف بالنسبة للأحكام  الصادرة فى مواد الأوراق التجارية دون ما عداها من باقى المواد  التجارية المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠  لسنة ١٩٦٢ . إدراج مواد الأوراق التجارية مع الدعاوى  التي يفصل فيها على وجه السرعة . انحصار أثره فى طريقة رفع  الاستئناف دون ميعاده .</p>
٣٣٩	٤٤٥٣	<p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ — ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام .
٣٣٩	١٤٥٢	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٧) ... ..
		٤ — ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد المسافة إليه . إنقطاع صلته بميعاد إعلانه .
٧٨٦	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧) ... ..
		وراجع حكم "عيوب التدليل" . "القصور" .
٨٧٦	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٧) ... ..
		رفع الاستئناف :
		١ — الاستئناف الأصلي . طريقته رفعه . مخالفة طريقته رفع الاستئناف . أثرها . البطلان .
١٠٩١	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٧) ... ..
		٢ — رفع الاستئناف بعريضة . إلزام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه . عدم قيام المستأنف بذلك يترتب عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بذلك الإجراء . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٢٣١	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/٦/١٩٦٧) ... ..
		٢ — إلغاء نظام تحضير الاستئناف في قلم الكتاب بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ . بقاء الاستئناف المرفوع قبل العمل بهذا القانون خاضعا بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٨ مرافعات .
١٢٢١	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/٦/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه المراجعة .. خضوعه لحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . ( المادة ١١٨ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ) النزاع حول تعيين سنة القياس . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع الاستئناف مهيما بالنسبة لبعض المحكوم لهم . تصحيحه بالنسبة لباقي المحكوم لهم بعد الميعاد . لا بطلان .
١٥٣٨	٤٤٢٣١	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٨ ) ... ..
		٥ - رفع الاستئناف بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى المادتين ٤٠٧ مكرر (٢) و ٤٠٨ مرافعات . وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة غير واجب . إغفال هذين الاجراءين . لا بطلان .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		الاستئناف الفرعى :
		١ - توجيه الاستئناف الفرعى الى الطامنة - رافعة الاستئناف الاصل - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها . قبول الاستئناف الفرعى بالنسبة للصفة الاولى وهى التى رفعت بها الاستئناف الاصل . إنكار المستأنفة نياتها فى التقاضى عن زوجها السابق . ليس لها - فى الطعن بالنقض - أن تثير أمر بطلان الاستئناف الموجه إليه .
٢١٥	١٤٣٥	( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..
		٢ - وجوب فصل محكمة الإستئناف فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو التى فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى

الصفحة	القاعدة	
		كان الحكم قد قضي له بكل طلباته . لا محل لرفع الإستئناف الفرعى إلا إذا لم يحكم للإستئناف عليه ببعض الطلبات .
٢٥٦	١٤٣٩	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... .. إجراءات نظر الإستئناف : " تقرير التلخيص "
		١ - جواز الإستدلال على تلاوة تقرير التلخيص من محاضر الجلسات .
٧	١٤٢	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... .. ٢ - وجوب وضع تقرير التلخيص في الإستئناف من العضو المقرر وتلاوته في الجلسة . وجوب تلاوته من جديد في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٧٨	١٤١٢	(الطعن رقم ٨٠ و ٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... .. وراجع إستئناف " رفع الإستئناف "
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... .. " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن "
		إعلان تعجيل الإستئناف . عدم تعويل المحكمة عليه . عودتها إليه وترتيب أثره . تناقض . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مناطه .
٣٦٧	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٢/١٥) ... .. الأثر الناقل للإستئناف : الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه



الصفحة	القاعدة	
		الإستئناف فقط فلا يجوز لمحكمة الإستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . مثال .
١١٥٧	٣٤١٧١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ..
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . موضوعي . قبوله . يترتب عليه أن يخسر المدعى دعواه ، واستنفاد محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها . إستئنافه . يطرح الدعوى بما احتوته . عدم جواز رد الدعوى إلى محكمة أول درجة متى ألغت محكمة الإستئناف هذا القضاء .
١٨٠٣	٧٤٢٧٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..
		الطلبات الجديدة :
		١ — عدم جواز إضافة طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف إلا في حدود الإستثناء الوارد بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤١١ مرافعات . الملاحقات التي يجوز إضافتها هي التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة .
١١١	١٤١٧	( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٢ — طلب إزالة منشآت قائمة على أرض النزاع أمام محكمة أول درجة ثم طلب تثبيت ملكيتها أمام محكمة الاستئناف . إعتباره طلبا جديدا . عدم جوازه .
١١١	١٤١٧	( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٣ — طلب تكملة الثمن عن القدر الزائد في المبيع أمام محكمة أول درجة ، ثم طلب قيمة هذا القدر ذاته أمام محكمة الإستئناف على أساس أن المشتري قد اغتصبه . اعتبار ذلك مجرد تغيير لسبب الدعوى . جواز إبدائه أمام الإستئناف عملا بالمادة ٢/٤١١ مرافعات .
١١٦	١٤١٨	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٥٨٩	٢٤٩٣	٤ — عدم جواز تقديم طلبات بدعوى جديدة في الإستئناف . ( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ )
١٨٧١	٤٤٢٨٤	٥ — الطلب العارض الذي يقدم لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . اعتباره طلبا جديدا على محكمة الإستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله . ( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ..
٣٨٧	١٤٥٨	"تغيير سبب الدعوى" للدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ما دام موضوع طلبه الأصلي على حاله . ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		سلطة محكمة الإستئناف :
١٣٣٩	٣٤٢٠٣	١ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به غير حال الأداء وغير معلوم المقدار . قضاء في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . إستئنافه يطرح الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف . إلغاء الحكم المذكور وقبول الدعوى . وجوب فصل المحكمة الإستئنافية في موضوعها وعدم إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى . ( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
١٢٣٦	٣٤١٨٧	٢ — جواز أن يكون بعض المقضى به واردا في الأسباب المتصلة اتصالا وثيقا في منطوق الحكم . تقرير الحكم الإستئنافي في أسبابه بطلان الحكم الابتدائي لإغفال تلاوة تقرير التلخيص والحكم في المنطوق في موضوع الدعوى نتيجة لذلك . صحة ذلك عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد استنفاد ولايتها بالحكم في الموضوع . ( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	الحكم في الإستئناف :
		”تسبيبه“
		١ — أخذ محكمة الإستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي — التي تغاير المنحى الذي نمته محكمة الإستئناف — من أسباب الحكم الإستئنافي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
٢٧٣	١٤٤١ ... ..	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١ )
		٢ — لمحكمة الإستئنافية أن تستند في أسباب حكمها إلى أسباب الحكم الابتدائي وتحيل إليها وتعتبرها جزءاً متما لحكمها .
٨٨٩	٢٤١٣٦ ... ..	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ )
		راجع : قوة الأمر المقضى .
٩٦٦	٣٤١٤٥ ... ..	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ )
		أثر الحكم في الاستئناف :
		”إلغاء الحكم“
		القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره وتسقط عنه حجته .
١٩٤٣	٤٤٢٩٣ ... ..	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ )
		إستيلاء
		١ — سلطة وزير التربية والتعليم في الإستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضاً فضاء أو أرضاً زراعية .
		تقدير التعويض المستحق مقابل الانتفاع بها في المباني والأرض



الصفحة	القاعدة	
		القضاء يحكمها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . بالنسبة للأرض الزراعية نص المشرع على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي لتقدير الأجرة المستحقة لمالكها . ( القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ ) .
١٤١٠	٣٤٢١٣	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		٢ — الإستيلاء الحاصل لأغراض التعليم وفقا للقانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ يختلف عن الإستيلاء المؤقت وفقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة . الإستيلاء الأول مشروط فيه — هذا الأرض الزراعية — خلو العقار كما أنه غير محدد بمدة معينة أما الإستيلاء الثاني فلا يشترط فيه خلو العقار كما أن مدته محددة بما لا يزيد عن سنتين يجوز مدتها سنة أخرى . ولكل منهما أحكام وإجراءات خاصة بتقدير مقابل الانتفاع . ولم يضع المشرع في الإستيلاء الأول قواعد تقدير ثمن العقار مهما طالت مدته ووضع تلك الأحكام بالنسبة للإستيلاء الثاني الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .
١٤١٠	٣٤٢١٣	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		أشخاص اعتبارية
		١ — نقابات :
		للنقابات — كشخص اعتباري — رفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها المالية قبل أعضائها أو قبل الغير ممن تتعامل معهم . لها أيضا رفع دعاوى المسؤولية عن الأضرار التي تصيب المهنة التي تمثلها أو المصالح الجماعية لأعضائها بشرط أن يكون الضرر الواقع قد أصابهم كأعضاء في النقابة . الضرر الفردي الذي يلحق عضوا أو عددا من الأعضاء بسبب لا يتصل بانتمائهم للمهنة ولا يمتد أثره إليها . دعوى النقابة عنه غير مقبولة لانتهاء صفتها في رفعها .
٨٦٧	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شركات :
		الاندماج الكلى . أثره . انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وانتهاء سلطة مديرها في تمثيلها أو التصرف في حقوقها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة إليه عن واقعة الوفاء بدين للشركة بعد زوال صفته في تمثيلها والتصرف في حقوقها .
١٨٥١	٤٤٢٨٠	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... ..
		راجع : ضرائب "الضريبة على المهن غير التجارية" .
١١٧٢	٣٤١٧٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..
		إشكالات التنفيذ
		الإشكال الذى لا يجوز معه للحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه . شرطه . أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجراءاته أو وقف السير فيه .
١٦٥٩	٤٤٢٥١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		إصلاح زراعي
		تصرف المالك إلى صغار الزراع :
		١ - جواز نقل ملكية مالم يستولى عليه من الأطيان الزراعية الزائدة عن مائتى فدان إلى صغار الزراع طبقا للمادة ٤٥ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . شرطه أن تكون حرفة المتصرف إليه منهم الزراعة ، والتصديق على التصرف من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار .
١٦٢١	٤٤٢٤٤	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		٢ - وجوب تثبيت القاضى من الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معتمدا على إقرار

الصفحة	القاعدة	
		المشتري أمامه بتوافرها ، وتذكيره بتعرضه لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في أوراق رسمية عند إدلائه بأقوال غير صحيحة .
١٦٢١	٤٤٢٤٤ع	(الطنن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... ..
		أمر القاضي بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع عمل ولائى ينحول لكل ذى مصلحة قانونية أن يتمسك ببطلان التصرف بإثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها .
١٦٢١	٤٤٢٤٤ع	(الطنن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... ..
		توزيع الأرض المستولى عليها :
		حق صغار الزراع الذين توزع عليهم الأراضى المستولى عليها لا يتعلق بالأرض الخاضعة للإستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى إلا بعد تمام الإستيلاء والتوزيع ، لم أيضا حق الطعن على تصرف المالك إذا كان مشوبا بالبطلان متى توافرت لم مصلحة قانونية . مثال .
١٦٢١	٤٤٢٤٤ع	(الطنن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... ..
		”إجارة الأرض الزراعية“
		إعداد العين المؤجرة كصنع للطوب يخرجها عن نطاق قانون الإصلاح الزراعى وأحكامه الخاصة بتحديد القيمة التجارية للأراضى الزراعية .
١٦٥٩	٤٤٢٥١ع	(الطنن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		وراجع إجارة ”وضع اليد بطريق الخفية“
٦٢٦	٢٤٩٨	(الطنن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : إجارة . "إتهاء الايجار" .
١٢٤٨	٣٤١٨٩	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..
		وراجع : إختصاص "إختصاص ولائى" .
١٢٦٩	٣٤١٩٣	( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		إعذار
		إعذار المتعاقد قبل مطالبته بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد .
		عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته فى عدم التنفيذ .
٣٣٩	١٤٥٣	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		وراجع : إجارة . "إتزامات المؤجر" .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		إعلان
		بيانات ورقة التكليف بالحضور :
		عدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور
		بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها . محل هذه القاعدة أن تكون
		الورقة هى الورقة الحقيقية التى أعلنت للنصم لا ورقة مصطنعة
		استبدلت بالورقة الحقيقية . لمحكمة الموضوع أن تثبت البيانات
		الصحيحة التى كانت تتضمنها الورقة الاصلية بكافة طرق الاثبات
		وأوراق الدعوى الأخرى .
٤٠٦	١٤٦١	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		الإعلان فى مواجهة النيابة :
		إفادة رجل الإدارة المرافق للحضر — بعد التحرى —
		بعدم وجود المراد إعلانه وعدم معرفة محل إقامته . جواز إعلانه
		بعد ذلك فى مواجهة النيابة .
٩٨٥	١٤٢٩	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الاعلان بكتاب موصى عليه :
		راجع حجز . "المجزز الادارى" وقانون "سريان القانون من حيث الزمان" .
١٠٩٢	٤٤٢٤٠	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		إعلان صحف الدعاوى والطعون بالنسبة للدولة والأشخاص العامة والشركات :
		تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم . وجوبه . مخالفته . عدم الاعتداد بالتسليم . عدم سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن .
٢٠٢	١٤٣٢	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٦٧ ) ... ..
		إعلان الطعن :
		١ - تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . إنقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	١٤٥٦	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" جلسة - ١٥/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		٢ - شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن . كاف لصحته .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ ) ... ..
		وراجع استئناف . "ميعاد الاستئناف" . و "رفع الاستئناف" .
٧٨٦	٤١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٤/٥/١٩٦٧ ) ... ..
١٥٣٨	٤٤٢٣١	( والطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/١٨/١٩٦٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع : نقض " إعلان الطعن " .
١١٩٣	٣٤١٧٨	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ..
١٩٦٨	٤٤٢٥٢	( والطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..

### بطلان الاعلان :

البطلان المترتب على إعلان الاستئناف في غير موطن المستأنف عليه . بطلان نسبي مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .

٩٢	١٤١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
----	------	--

### أعمال تجارية

هيئة البريد - وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود - تعتبر أمينا للنقل . اعتبار عملها هذا عملا تجاريا تحكمه المواد ٩٠-١٠٤ من قانون التجارة . مسئوليتها تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل .

١٤٠٣	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
------	-------	--

راجع : أوراق تجارية " السند الاذني " .

١٣٧٣	٣٤٢٠٧	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
------	-------	---

### إفلاس

١ - الحكم بإشهار الإفلاس . جوازه عند التوقف عن دفع بعض الديون، متى كان التوقف ناشئا عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه إيمان التاجر .

٧٦٠	٢٤١١٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..
-----	-------	--



الصفحة	القاعدة
٧٦٠	٢٤١١٦ ... (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ...
	٢ — دفع المدين لأحد ديون طالب الإفلاس لا يمنع من إشهار إفلاسه عن دين آخر توقف عن دفعه له .
	” شرط الدين محل التوقف عن الدفع “
	الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الإفلاس بحث منازعات المدين بشأن هذا الدين ، بما يلزم لتقرير مدى جديتها .
٧٦٠	٢٤١١٦ ... (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ...
	راجع حكم ” عيوب التدليل “ :
٧٦٠	٢٤١١٦ ... (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ...
	الدعوى بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله :
	الدعوى بطلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله . رفعها . إعفاء المدعى فيها من اتباع إجراءات الاعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات . نص المادة ٢١٤ من قانون التجارة على اجراءات خاصة .
١٤٥٧	٣٤٢١٩ ... (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ...
	الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله :
	١ — الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله —
	حكم شهر الإفلاس — له حجية مطلقة . سرعان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .
١٤٥٧	٣٤٢١٩ ... (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	
١٤٥٧	٣٤٢١٩	<p>٢ — الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . إلغاؤه لا يكون إلا بحكم يقضى بذلك . إقرار الدائن بصورية دينه لا يترتب عليه إلغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..</p> <p><b>الإفلاس الفعلي :</b></p> <p>للمحكمة الابتدائية — أو المحكمة الجنائية — النظر بطريق فرعي في حالة الإفلاس — حال فصلها في قضية معينة — إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس . هذه الرخصة ليس معناها أن الأمر في نظره أو عدم نظره جوازي لها . على المحكمة أن تبحث قيام حالة الإفلاس الفعلي وقت صدور التصرف المرفوعة الدعوى بطلانه استنادا إلى المادة ٢٢٧ تجاري أو عدم قيامها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..</p> <p><b>تصرفات المفلس في فترة الريبة :</b></p> <p>١ — عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس في فترة الريبة قبل جماعة الدائنين . رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد العامة . لا محل للاستناد إلى الإلتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين . ليس للمشتري في الرجوع إلا الاستناد إلى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٣٠ ) ... ..</p> <p>٢ — عقود المفلس في فترة الريبة . صحتها بين العاقلين وعدم نفاذها في حق جماعة الدائنين . عدم نفاذ هذه العقود ليس في حقيقته بطلانا بالمعنى القانوني . البطلان بعدم أثر العقد بالنسبة للمتعاقلين . مطالبة المشتري من المفلس بالتقليص برد الثمن</p>
٧٢٥	٣٤١١٢	

الصفحة	القاعدة	
		بعد تقرير بطلان التصرف وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . عدم جواز إستناده إلى المادة ١٤٢ من القانون المدنى الخاصة بأثر إبطال العقد أو بطلانه بالنسبة للمتعاقدين .
٧٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		٣ — البطلان المنصوص عليه في المادة ٢١٨ من قانون التجارة . مناطه ثبوت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية مما يفترض معه الشعور بقيام حالة التوقف عن الدفع .
٧٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		٤ — البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى مقرر لصالح جماعة الدائنين وحدها لدراء الضرر الذى يحمق بهم من جراء تصرف مدينتهم . لا إعتبار للنفع الذى يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه .
٧٧١	٢٤١١٧	(الطن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ... ..
		“ رجوع المشتري من المفلس في فترة الرتبة بما دفع من الثمن “ عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفترق . رجوع المشتري من المفلس في فترة الرتبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه إثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائنا لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس — إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين — لا يكون إلا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الإستحقاق . القول بتحويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائنا عاديا في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم



الصفحة	القاعدة	
		يعد بأى نفع على الجماعة . قلب لقواعد الاثبات وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .
٧٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		الحكم بشهر الإفلاس :
		أثره .
		المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية بعدم الحكم بشهر إفلاس المدين . عدم سريانه على الدائنين أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن . لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون رغم شهر الافلاس .
		عدم اختصاص وكيل الدائنين في إجراءات التنفيذ على العقار المرهون لا يبطل الاجراءات . عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين لمجرد عدم اختصاص وكيل الدائنين فيها . عدم اشتراط بيان وجه المصلحة في ذلك .
٦٠٧	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ..
		وكيل الدائنين :
		١ - انحلال جماعة دائني المفلس . أثره . زوال صفة السنديك . جواز الإذن له بالاستمرار في تمثيل الدائنين في الدعاوى التي لم يفصل فيها والمسائل المعلقة .
٤١٨	١٤ ٦٢	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ... ..
		٢ - إلغاء جهة القضاء التي عينت وكيل الدائنين لا أثر له على استمرار صفته .
٤١٨	١٤ ٦٢	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	إلتزام
		<p>محل الإلتزام :</p> <p>بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية .</p> <p>تعلق ذلك بالنظام العام ، عدم الإعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذي يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب . إعتبار ذلك تمايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعرا إلزاميا .</p> <p>( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... .. ١٣٨ ع ٢ ٩٠٧</p> <p>وراجع : نقد . ”نقد أجنبي . الرقابة على النقد“ وقانون .</p> <p>”سريان القانون من حيث المكان“ .</p> <p>( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) .. ... ٢٦٠ ع ٤ ١٧٢٠</p> <p>مصادر الإلتزام :</p> <p>العمل غير المشروع :</p> <p>”الخطأ الشخصي“</p> <p>١ — امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ .</p> <p>تسببه في إحداث ضرر للغير . مسئوليته .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ ) ... .. ٣ ع ١١ ١١</p> <p>٢ — قيام المحكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية . لا خطأ .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... .. ١٦ ع ١٠٤ ١٠٤</p> <p>٣ — المنافسة غير المشروعة . ماهيتها . قيامها على أساس من المسئولية التقصيرية .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... .. ٥٤ ع ١ ٣٥١</p>

الصفحة	القائمة	
		الإثراء بلا سبب .
٧٢٥	٢٤١١٢	( راجع الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		تنفيذ الالتزام .
		”التنفيذ العيني“
		عدم التزام الحائز سبيء النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يتمتع من ردها للمالك . التعويض المالي عوض عن التنفيذ العيني . عدم جواز الجمع بينهما .
		دفع الحائز المطالبة بالثمار بطلب خصم قيمة ما استولى عليه المدعى من محاصيل ونفقات الزراعة القائمة بأرض النزاع عند استلامها . دفاع ينطوي على دفع بتنفيذ جزء من التزامه تنفيذًا عينيًا وبعدم جواز الحكم بتعويض تقمدي عما تم تنفيذه . تخلى محكمة الموضوع عن بحث هذا الدفاع لعدم تقديمه في صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك . مخالفة للقانون .
١٨٧٨	٤٤٢٨٥	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ..
		التنفيذ بطريق التعويض :
		”الشرط الجزائي“
		مقتضى تقدير التعويض الاتفاقى في العقد يجعل الضرر واقعًا في تقدير المتعاقدين عند إخلال المدين بالتزامه . لا يكلف الدائن بإثبات الضرر . على المدين إثبات عدم وقوع ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إذا ادعى ذلك عملاً بأحكام الشرط الجزائي .
١٦٧٦	٤٤٢٥٣	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		وراجع : حكم ”ميوب التدليل“ . ”النصور“ . ”مما يعد كذلك“ .
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : مسئولية "مسئولية عقدية" .
١٩١٦	٤٤٢٨٩	(الطنن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		"حق الحبس"
		١ - للمشتري حبس ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفى للدلالة على النزول عن حق الحبس ما دام لم يشتر ماقط الخيار . (المادة ٣٣١ مدنى قديم والمادة ٢/٤٥٧ من القانون القائم) .
١٤٢	١٤ ٢٤	(الطنن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		٢ - استعمال الحق فى الحبس لا يقتضى إنذارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء .
١٤٢	١٤ ٢٤	(الطنن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		٣ - الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن فى الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان النخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري فى حبس الثمن . لا محل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .
١٤٢	١٤ ٢٤	(الطنن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		٤ - حبس ريع الأرض حتى تستوفى المصروفات التى انفق فى إصلاحها . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتبار سببا جديدا يخالطه واقع .
٤٩٥	١٤ ٧٤	(الطنن رقم ١٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة
	راجع بيع "التزامات البائع" .
٧٤٣	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠) ... .. ١١٤ع
	وراجع : إجارة "التزامات المستأجر" .
١٥٧٢	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... .. ٢٣٧ع
	الدفع بعدم التنفيذ :
	دفع دعوى صحة التعاقد بخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه
	بدفع الثمن . دفع بعدم التنفيذ لا يقبل إلا من المتعاقد الآخر ،
	وهو البائع . عدم قبوله من مشتركان .
١٩٣٢	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... .. ٢٩٢ع
	وراجع : بيع "التزامات البائع" .
١٤٧٧	(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... .. ٢٢١ع
	إستحالة التنفيذ :
	راجع : إجارة "إنهاء الإيجار" .
١١٢٩	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. ١٦٧ع
	أوصاف الإلتزام :
	التضام :
	التضام نتيجة تعدد مصدر الدين ووحدة محله . مقتضاه .
	جواز مطالبة أى مدين بكل الدين ، وعدم جواز رجوع من دفعه
	على مدين أخربه .
١٧١٧	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... .. ٢٥٩ع
	انتقال الإلتزام :
	"حوالة الحق"
	حوالة الحق لا تنشئ إلتزاما جديدا في ذمة المدين بل تنقل
	الإلتزام الثابت أصلا في ذمته إلى دائن آخر بجميع مقوماته

الصفحة	القاعدة	
		وخصائصه ومن ذلك خضوعه للقانون الذي نشأ في ظله من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحالة والشروط اللازمة لذلك . صدور قانون جديد يغير من هذه الأحكام . عدم مريانه على هذا الإلتزام إلا بالنسبة لما يستحدثه من قواعد أمره تتصل بالنظام العام . مثال .
١٧٤٤	٤٤٢٦٣	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣ ) ... ..
		إنقضاء الإلتزام :
		” الوفاء “
		١ — قيام العرض الحقيقي المشفوع بالإيداع مقام الوفاء . شرطه أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .
١٤٣	٢٤	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩ ) ... ..
		٢ — وفاء البنك بقيمة شيك مذيّل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد إليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لخدمة البنك لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . إنتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجارى التي تفرض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تتحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩ ) ... ..
		٣ — للجنيه الورق نفس القيمة الفعلية للجنيه الذهب . الوفاء به صحيح مبرر للخدمة . كل ما يلزم به الناقل الجوى هو عدد من



الصفحة	القلعة	
		الجنهات المصرية الورقية مساو لعدد من الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسى ( التعويض المحدد باتفاقية فارسوفيا ) .
٩٠٧	٢٤١٣٨	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٤ — إمتناع الوفاء فى مصر بغير العملة المصرية . براءة ذمة الناقل البحرى من التزامه إذا وفاء بالنقود الوطنية على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ وإن مضت بينه وبين يوم الوفاء فترة طويلة . عدم التفرقة بين الوفاء الفورى أو الوفاء المترانى لأجل وبين الوفاء الاختيارى أو الوفاء الاجبارى .
١٧١٣	٤٤٢٥٨	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		وراجع دعوى " إنقضاء الحصومة " . وإفلاس " التوقف عن الدفع " .
٦٧٢	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... ..
٧٦٠	٢٤١١٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..
		العرض والإيداع :
		١ — دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة أنه قد عرض التمن المستحق على البائع ولم يرفضه أودعه لزمته . إعتبار هذا الطلب متضمنا طلب الحكم بصحة العرض والإيداع . اقتضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكما سابقا لصحة العرض والإيداع . خطأ .
١٨٥	٢٩١٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		٢ — تقييد العرض الحقيقى والإيداع بشروط لا تخالف النظام العام ويستلزمها الدين المعروض وليس فيها ما يخالف

الصفحة	القاعدة	
		طبيعة العرض . إمتخلاص محكمة الاستئناف — بأسباب سائغة — أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذى تلاه كان صحيحا . براءة ذمة المدين مما التزم به .
٢١٥	١٤ ٣٥	(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... ..
		٣ — الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة . إيداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا .
٤٠٦	١٤ ٦١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		المقاصة :
		١ — تحديد الحد الأدنى من الديون المتنازع فيه والذي يعتبر ثابتا في ذمة المدين ويقضى بالمقاصة به ، متروك لقاضى الموضوع .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		٢ — تمسك صاحب المصلحة بالمقاصة أو النزول عنها ، متروك لقاضى الموضوع حسبما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		٣ — لا عيب في الحكم الذى يقضى برفض طلب التعويض الذى يطلبه المدين على أساس مقاصده أجراها الدائن متى كانت تلك المقاصة لم تتم بالمخالفة للقانون .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	أمر أداء
		<p>أحوال وجوبه :</p> <p>وجوب اتخاذ طريق أمر الأداء عند مطالبة الدائن بورقة تجارية في حالة رجوعه على الساحب أو المحرر لها أو القابل لها. الرجوع على غير هؤلاء كالمظهر ، أو عليهم وعلى الساحب أو المحرر أو القابل : وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعوى . لا يؤثر في ذلك تنازل الدائن عن مخاصمة المظهر أثناء سير الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ١٢٧٥ ٣ع ١٩٤</p>
		<p>شروط إصداره :</p> <p>١ — شرط إصدار أمر الأداء أن يكون الدين نقودا وثابتا بالكتابة حال الأداء معين المقدار . القضاء برفض الدفع بعدم جواز إستصدار أمر الأداء من محكمة المعارضة لا يحجبها عن نظر الموضوع باعتبار أن قضاءها في الدفع مؤسس على مجرد ما تكشف عنه الأوراق المقدمة إلى القاضي الأمر .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ١١٤٧ ٣ع ١٧٠</p>
		<p>٢ — دعوى المطالبة بالتعويض على أساس إلزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفي . ليست من الدعاوى التي ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .</p> <p>( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ٢٦٤ ١ع ٤٠</p>
		<p>٣ — شرط سلوك طريق إستصدار الأمر بالأداء أن يكون الدين المطالب به ثابتا بالكتابة معين المقدار وحال الأداء . مقتضى ذلك وجوب ثبوته وتعيين مقداره في ورقة موقع عليها من المدين . الالتجاء إلى طريق إستصدار أمر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ١٨٤٣ ٤ع ٢٧٩</p>



الصفحة	القاعدة	
		إجراءات استصدار أمر الأداء :
		١ - عدم تعلق شرط التكليف بالوفاء بعريضة أمر الأداء التى تعتبر بديلا لورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، إنما هو شرط لصدور الأمر . قصر النعى على التكليف بالوفاء وهو إجراء سابق على العريضة وعدم النعى عليها يعيب غير منتج إذا ما فصلت محكمة الاستئناف فى الموضوع بالالزام بالدين لما ثبت لديها أن المخالصة عنه مزورة .
١٦٠٧	٤٤٢٤٤٢	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		٢ - إعتبار عيب التكليف بالوفاء عيبا سابقا على طلب أمر الأداء . عدم تأثيره فى ذات الطلب وبالتالى فى صحة الحكم الصادر فى التظلم من أمر الأداء .
١٦٠٧	٤٤٢٤٤٢	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) .. ..
		أمر ولائى
		أمر القاضى بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع عمل ولائى ينحول لكل ذى مصلحة قانونية أن يتمسك ببطلان التصرف باثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها .
١٦٢١	٤٤٢٤٤٤	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		أموال الدولة
		راجع إجازة "وضع اليد بطريق الخفية"
٦٢٦	٩٨ ٢٤	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		أموال عامة
		صفة المال العام :
		١ - إنتقال الملكية فى ظل القانون المدنى الملغى بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقا للمادة ٦٠٦

الصفحة	القاعدة	
		من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٤ .
		شراء الحكومة أرض النزاع ثم تخصيصها بالفعل للنفعة العامة بإدخالها في جسر ترعة عمومية . إكتسابها صفة المال العام من وقت التخصيص . عدم جواز تملكها أو التصرف فيها . ( المادة ٩ من القانون المدني الملغى وتقابلها المادة ٨٧ من القانون القائم ) .
٨٧٩	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٢ — ثبوت صفة العمومية للمال بتخصيصه للنفعة العامة . إنتفاء حسن نية من يحوز المال بعد التخصيص . عدم جواز التحدى بجهله أنه معتدى على حق الغير . هذا الجهل ناشئ عن خطأ جسيم لما يشهد به الواقع من تخصيص المال للنفعة العامة
٨٧٩	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) .. ...
		٣ — بطلان التصرف في أرض اكتسبت من قبل صفة المال العام قبل صدوره . بطلان مطلق متعلق بالانظام العام . لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٤ — طالب تقرير حق الحكومة على أرض النزاع باعتبارها من الأموال العامة . دعوى ملكية لا دعوى حيازة .
٨٧٩	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		”خروج الأموال العامة عن التعامل“ .
		”أثره“
		قصد المشرع بإخراج الأموال العامة عن التعامل بالمادة ٨١ مدني ، عدم جواز التصرف فيها أو الجزئ عليها . م ٢/٨٧ مدني . لا شأن لذلك بتقدير قيمة الدعوى المتعلقة بها .
١٨٥٦	٤٢٨١	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) .. ...

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : دعوى " تقدير قيمة الدعوى " " تقدير قيمة دعوى أرض المال العام " .
١٨٥٦	٤٤٢٨١	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		فقد المال العام صفته :
		١ - المال العام يفقد صفته هذه بإنهاء تخصيصه للنفعة العامة بالفعل .
٥٥١	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..
		٢ - إنتهاء صفة المال العام بقانون أو قرار وإنهاء تخصيصها للنفعة العامة وزوال معالم هذا التخصيص . يجب أن يكون هذا الإنتهاء واضحاً . مجرد سكوت الإدارة عن عمل يقوم به الغير في المال لا يؤدي إلى زوال التخصيص للنفعة العامة .
١٢١٩	٣٤١٨٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		٣ - ترخيص الإدارة للأفراد بالانتفاع بالأموال العامة . عدم تعارض الانتفاع المرخص به مع الغرض الذي خصصت هذه الأموال العامة من أجله . عدم إنتهاء هذا التخصيص وعدم جواز تملكها بالتقادم إلا إذا حصل وضع اليد عليها بعد إنتهاء هذا التخصيص . مثال في الترخيص بإشغال أرض الآثار للسكن بصفة مؤقتة .
١٢١٩	٣٤١٨٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		إنكار التوقيع
		راجع لإثبات :
٧٦٠	٣٤١١٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	أهلية
		عوارض الأهلية :
		ثبوت شيوع حالة العته عند المحجور عليه تكفى لإبطال البيع . علم المشتري بهذه الحالة . يكفى تحقق أحد الأمرين : الشيوع والعلم .
١٢٩٨	٣٤١٩٧	الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ ( ... .. )
		أهلية التقاضى :
		١ — عدم تعرض نصوص القانونين ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٧ لسنة ١٩٦١ للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له ، أو مساهمها بأهلية المركز الرئيسى فى التقاضى عن فروعها أينما وجدت ولو فى الخارج . مؤداه . بقاء صفة المركز الرئيسى بعد تأميمه فى مباشرة الخصومة عن فروعها فى الخارج .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٧ ) ( ... .. )
		٢ — تأميم البنوك . اتخاذ البنك المؤمم شكل الشركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله القانونى وشخصيته المعنوية ، لا يترتب عليه فقدان البنك باعتباره مشروعاً مؤمماً أهليته فى الخصومة .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٧ ) ( ... .. )
		أوراق تجارية
		الوصف التجارى :
		وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذى عهد إليه بأمواله . إوفاء غير صحيح وغير مبرر لخدمة البنك لحصوله لمن لا صفة له فى تلقيه . هذه الورقة ليس لها فى أى وقت صفة الشيك أو الكبيالة لفقدائها شرطاً جوهرياً

الصفحة	القاعدة	
		لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . انتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجارى التى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦ ع ١٤	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		السند الإذنى :
		١ — السند الإذنى . عدم إعتباره عملا تجاريا إلا إذا كان موقعه تاجرا أو كان مترتبا على معاملة تجارية . عدم كفاية مجرد إدراج شرط الإذن به لإعتباره عملا تجاريا .
١٣٧٣	٣٤٢٠٧ ع ٣	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		٢ — البيان الثابت بالسند الإذنى عن وصول القيمة بضاعة . عدم تعليقه على إتفاقات خارجة عن نطاقه . لا أثر لذلك على ذاتية السند وكفايته بوصفه ورقة تجارية ، ولا يدل على سوء نية المظهر إليه .
١٣٧٣	٣٤٢٠٧ ع ٣	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		التظهير :
		١ — التظهير التأمينى لا ينقل ملكية الحق الثابت فى الورقة إلى المظهر إليه . بقاء هذا الحق للمظهر الراهن . اعتبار التظهير التأمينى بالنسبة للمدين الأصيل فى الورقة فى حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث آثاره ومنها تطهير الورقة من الدفوع . عدم جواز تمسك المدين فى مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفوع التى كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر .
١٢٧٥	١٩٤ ع ٣	(الطن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٥	٣٤١٩٤	٢ — إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع واتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة المحددة قانونا لا يسقط حقه في الرجوع على المدين الأصلي . لا أثر لهذا الإهمال على قاعدة تطهير الورقة من الدفع متى كان الحامل حسن النية . ( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
١٣٧٣	٣٤٢٠٧	٣ — قواعد تحويل ( تطهير ) الكمبيالة . عدم اتباعها في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا م ٧/٢ تجارى . خروج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن وبقدر تعلق هذه القواعد بالالتزام التجاري وحده دون الالتزام المدني . ( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
١٣٧٣	٣٤٢٠٧	٤ — استقلال الورقة التجارية بقاعدة تطهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر كأثر من آثار التطهير . ( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	٥ — جواز نقض القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون التجارة بين طرفي التطهير بالدليل العكسي . عدم قبول دليل ينقضها في مواجهة الغير . ( الطعن ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ ) ... ..
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	٦ — اعتبار تطهير الكمبيالة أو السند الإذني الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون تطهيرا قصده مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحساب المظهر . ( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ ) ... ..
١٢٧٥	٣٤١٩٤	وراجع : إثبات " عبء الإثبات " . ( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : أمر أداء "أحوال وجوبه" .
١٢٧٥	٣٤١٩٤	(الطن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		الضمانات العادية للوفاء :
		"الضمان الاحتياطي" .
		جواز ضمان دفع قيمة الكمبيالة ضمانا احتياطيا . وروده
		على السند ذاته غير لازم . صحة إرادته في ورقة مستقلة
		أو في خطاب عادي . جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام هذا
		الضمان لوروده بنصوص غير أمره .
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١) ... ..
		(ب)
		بريد . بطلان . بنوك . بورصة .
		بيع
		بريد
		اشتراط لأتمحة البريد تسليم الرسائل المسجلة إلى أشخاص
		المرسل إليهم أو لمن تكون لهم صفة النيابة عنهم في إسئلامها .
		مريان هذه القاعدة على الخطابات المسجلة المصحوبة بعلم
		الوصول ومنها إعلان المحجوز لديه بالججز الإداري .
١٥٩٢	٤٤٢٤٠	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ... ..
		بطلان
		(١) بطلان إجراءات المرافعات :
		١ — بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم
		في الدعوى لا شأن له بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض لعدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .
١٠٨٤	٣٤١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		٢ - بطلان الإجراءات غير المتعلقة بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٣ - لا هلى المحكمة إذا ما قضت فى الدفع والموضوع معا متى أتاحت الفرصة للخصوم لإبداء دفاعهم الموضوعى وإبداءه فعلا .
١٦٧٦	٤٤٢٥٣	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) .. .. .
		”البطلان فى الدعوى“ .
		”صحيفة الدعوى“ .
		١ - إبداء الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى بعد التكلم فى موضوع الدعوى . سقوط الحق فى الدفع عملا بالمادة ١٤١ مرافعات .
١٧٩٦	٤٤٢٧٢	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى . وجوب إبدائه قبل أى طلب أو دفاع فى الدعوى وإلا سقط الحق فيه .
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		٣ - عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية . أثره . بطلان الصحيفة وعدم قبول الدعوى . تعلقه بالنظام العام

الصفحة	القائمة	
		جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . لا حاجة لإثبات ترتب ضرر .
١٥٥٢	٤٤٢٣٤	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ ) ... ..
		٤ — تقديم صحف الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية الإدارية وطلبات الأداء المقدمة إلى المحكمة الابتدائية . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمامها . عدم جواز القياس على هذه الصحف والطلبات . قائمة شروط البيع لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هي من الأوراق التي أوجب قانون المحاماة توقيعها من محام . عدم التوقيع لا يترتب عايه البطلان .
١٨٢٦	٤٤٢٧٧	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		” إعلان أوراق التكليف بالحضور “ . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام . وجوب تمسك الخصم الذي تقرر لمصلحته البطلان به أمام محكمة الموضوع .
١٨٤٣	٤٤٢٧٩	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		” الخصوم في الدعوى “ إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		” في إجراءات الإثبات “ ” في إعلان الخصوم “ ١ — البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به .
٩٢	١٤١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		” في محاضر التحقيق “
		بيانات محضر التحقيق . ذكر إسم القاضي المنتدب للتحقيق والكتاب غير لازم اكتفاء بتوقيعهما .
٩٢	١٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) .. ...
		”دعوة الخبير للخصوم“ .
		الاجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها : أن يشوبها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ( المادة ٢٥ مرافعات ) تقديم مستند في غيبة الخصوم . عدم بيان وجه الضرر مع علم الخصوم بتقديمه . إداء البطلان لا أساس له .
٨١٣	٢٤ ع ١٢٥	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) .. ...
		وراجع دعوى ”المسائل التي تعترض سير الخصومة“ .
٥٨٩	٢٤ ع ٩٣	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) .. ...
		”البطلان في عمل الخبير“ .
		راجع : خبرة .
٩٥٦	٣٤ ع ١٤٤	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) .. ...
		” تدخل النيابة العامة في الدعوى “
		١ — وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إغفال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .
٥٠٩	١٤ ع ٧٧	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) .. ...
		٢ — البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤ ع ١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) .. ...

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : دعوى "إنقطاع سير الخصومة"
١٤٦٨	٣٤٢٢٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٦) ... ..
		"تلاوة تقرير التلخيص"
		خلو الحكم من بيان تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء في المرافعة لا يكفي وحده لإثبات عدم التلاوة . بيانات المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ليس من بينها هذا البيان . إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة . لا بطلان إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		"الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة"
		١ - بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقور لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان .
٩٢	١٤ ١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		٢ - الإجراءات التي تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته . مثال .
١٠٤	١٤ ١٦	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ..
		ب - البطلان في الأحكام :
		١ - بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم .
٤٧	١٤ ١٠	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٤٧	١٠ ع ١٤	٢ — تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه في ورقة الجلسة أو المحضر . خلو أيهما من التوقيع . لا بطلان . ( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
١٠٤	١٦ ع ١٤	٣ — عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية ببطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها — مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى تغيير الصفة — لا يعد من هذه الحالات . ( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
١٣٠	٢١ ع ١٤	٤ — بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . وجوبه . صدور الحكم باسم ورثة الخصم جملة دون بيان لأسمائهم . إغفال لبيان جوهرى . أثره . بطلان الحكم . ( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٨ ) ... ..
٣٣٩	٥٣ ع ١٤	٥ — قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم . ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
٥٠٩	٧٧ ع ١٤	٦ — الحكم بإزالة مبنى وإعادة بنائه على نفقة المدعى عليهم مع إلزامهم متضامين بالتعويض . عدم قابلية الموضوع للتجزئة . بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين . ( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..
٥٢٢	٧٩ ع ٢٤	٨ — قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخته الأصلية من مكرتير اللجنة . توقيع رئيس الجلسة عليها . لا بطلان . ( الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١ ) ... ..



الصفحة	القائمة
	٩ — عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الراسى عليه المزاد إذا قضى ببطلان حكم مرسى المزاد ولو لم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفا له .
٥٥٧	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ٨٦ ع ٢٤
	١٠ — طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد . إعتبره مندرجا ضمن طلب بطلانه المطروح على محكمة الموضوع .
٦٠٧	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ) ... ٩٥ ع ٢٤
	١١ — عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل للنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية إحتراما لها وتقديرا لمجيتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .
٩٩٧	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ١٤٩ ع ٣٤
	١٢ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يشكك في حقيقة الخصم وإنصالة بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم إعتبره نقصا أو خطأ جسيا يترتب عليه البطلان . م ٣٤٩ مرافعات .
١٦٥٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ٢٥١ ع ٤٤
	١٣ — خلو الحكم الابتدائي من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه . إيراد الحكم المطعون فيه هذا الرأى واسم عضو النيابة الذي أبداه وإقامته قضاءه على أسباب مستقلة كافية لحمله . النعى على الحكم الابتدائي . غير منتج .
١٦٨٨	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥ ) .. ٢٥٥ ع ٤٤

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — المادة ٢/٣٤٩ مرافعات لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص والخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم . إغفال الحكم وجه دفاع لا يبطل الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً مؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الدفاع الجوهري . إعتباره قصوراً في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... .. راجع : حكم "إصدار الحكم" و "بيانات الأحكام" .
٩٥٦	٣٤١٤٤	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
١٣٤٨	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		بطلان الطعن في الأحكام : في طريقة رفع الطعن :
		١ — الإستئناف الأصلي . طريقته رفعه . مخالفة طريقة رفع الإستئناف . أثرها البطلان .
١٠٩١	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤) ... ..
		٢ — إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة . خضوعه لحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . (المادة ١١٨ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣) النزاع حول تعيين

الصفحة	القاعدة	
		سنة القياس . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع الاستئناف صحيحا بالنسبة لبعض المحكوم لهم . تصحيحه بالنسبة لباقي المحكوم لهم بعد الميعاد . لا بطلان .
١٥٣٨	٤٤٢٣١	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٧ ) ... .. <p>” في إعلان الاستئناف “</p> <p>البطلان المترتب على إعلان الاستئناف في غير موطن المستأنف عليه . بطلان نسبي مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .</p>
٩٢	١٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق ” احوال شخصية “ — جلسة ٥/١/١٩٦٧ ) ... .. <p>في إجراءات نظر الاستئناف</p> <p>رفع الاستئناف بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والذي ألغى المادتين ٤٠٧ مكرر ( ٢ ) و ٤٠٨ مرافعات . وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة غير واجب . إغفال هذين الاجراءين . لا بطلان .</p>
٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٧ ) ... .. <p>في إجراءات الطعن :</p> <p>شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن . كاف لصحته .</p>
١٨٢٠	٤٤٢٧٦	( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٦٧ ) ... .. <p>وراجع نقض ” إجراءات الطعن “ .</p>
٦٤٩	١٠١	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : نقض "إجراءات الطعن" .
١٢١٥	٣٤١٨٣	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٧ ) ... ..
		في إعلان الطعن :
		وراجع : نقض . "إعلان الطعن" .
١١٩٢	٣٤١٧٨	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		" في إعلان الطعن بالنقض "
		١ — تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم . إنقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	١٤٥٦	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..
		٢ — تقرير الطعن . إعلانه في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٥٥٢	٤٤٢٣٤	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ ) ... ..
		٣ — مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وم ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .
١٥٥٧	٤٤٢٣٥	( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - سقوط الخصومة أو إنقضاؤها موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد ورثة من قضى الحكم بسقوط الخصومة أو إنقضائها لصالحهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤٥	٤٤٢٤٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٩ ) ... ..
		٥ - قيام النزاع - في الطلب العارض - حول صحة وبطلان رسو المزاد . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لخلفاء المدين المتزوعة ملكيته لعدم إعلانهم بالطعن يستتبع بطلانه بالنسبة للراعى عليه المزاد .
١٨٩١	٤٤٢٨٧	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢١ ) ... ..
		( د ) البطلان في إجراءات التنفيذ . راجع إفلاس "الحكم بشهر الإفلاس" .
٦٠٧	٢٤٩٥	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ) ... ..
		راجع : "تنفيذ عقارى" .
١٣٩٢	٣٤٢١٠	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		( هـ ) البطلان في التصرفات :
		١ - الكورنر "خنق المكشوف" من أبرز صور المضاربات غير المشروعة . وهو اتفاق يقوم على احتكار سلعة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف . بطلان العقود الأجلة المعقودة في ظله ولو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ عقوبات التي تؤثم بعض صور الاحتكار .
٩٣١	٣٤١٤١	( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بطلان كل شرط يقضى بالاعفاء من المسؤولية التقصيرية . إغفال الحكم الدفاع المؤسس على هذا الإعفاء وهو دفاع غير جوهرى . لا بطلان .
١٥٦	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		٣ — مخالفة التصرف فى حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه باستحقاقه إياه ، والتصرف الذى يمس حق الإرث للنظام العام . بطلانه بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة . جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		٤ — بطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضررا محضا . م ١١١ مدنى . سقوط دعوى البطلان بمضى خمسة عشرة سنة من وقت العقد .
١٨٦٦	٤٤٢٨٣	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		فى عقد الصلح . راجع مقالة "ضمان العيوب الخفية" .
٨٣٥	٢٤١٢٧	( الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣١ ) ... ..
		فى التصرف فى المال العام : بطلان التصرف فى أرض اكتسبت من قبل صفة المال العام قبل صدوره . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام . لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		فى بيع الوفاء : صدور حكم نهائى ببطلان عقد البيع الوفائى لإخفائه رهنا . بطلان مطلق لا تلحقه الإجازة . عدم الاعتداد بالتنازل عن



الصفحة	القاعدة	
		الطنن في هذا العقد . هذا التنازل يتضمن إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا .
٩١٨	٢٤١٣٩	( الطنن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... .. في شرط الذهب :
		بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية . تعلق ذلك بالنظام العام . — عدم الإعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذي يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب . إعتبار ذلك تحايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعرا إلزاميا .
٩٠٧	٢٤١٣٨	( الطنن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... .. وفي تشكيل هيئات التحكيم وانعقادها :
		هيئة التحكيم . إختيار المندوبين واحضارهما يوم الجلسة . منوط بالخصوم . لا إلزام على الهيئة باستدعائهما أو التقرير بصحة انعقادها إذا تغيبا . عدم حضور المندوبين . لا بطلان .
١٦٢٨	٤٤٢٤٥	( الطنن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... .. ز — في القرارات التي تقررها الجمعية العمومية للمساهمين :
		تحويل وزارة التجارة والصناعة سلطة مجلس إدارة الشركة في بعض الحالات .
		عدم إتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانونا لعقد الجمعية العمومية بدعوة مدير مصلحة الشركات بناء على طلب الحائزين لأكثر من عشر رأس مال الشركة الذي يمثل جميعه في أسهم اسمية . مقتضاه بطلان ما تصدره الجمعية من قرارات إعمالا لحكم المادة ١٠٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
١٨٠٣	٤٤٢٧٣	( الطنن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذي رسمه القانون . م ١٠٢ من القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ .
١٨٠٢	٤٤٢٧٣	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥) ... .. وراجع إفلاس "تصرفات المفلس في فترة الريبة" .
٧٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠) ... ..
٧٧١	٢٤١١٧	(والطن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ... .. وراجع : إفلاس "الإفلاس الفعلي" .
١٠٤٥	٣٤١٥٥	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... .. وراجع : أهلية .
١٢٩٨	٣٤١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. وراجع : تحكيم .
١٠٢١	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... .. وراجع : عمل .
١٠١٨	٣٤١٥٢	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٧) ... ..

## بنوك

### إلتزام البنك قبل العميل :

وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد إليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لخدمة البنك لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكبيالة لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . إنتفاء قرينة

الصفحة	القاعدة	
		المادة ١٤٤ تجارى التى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إلتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... .. أهلية البنوك فى التقاضى بعد التأميم :
		١ — عدم تعرض نصوص القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١١٧ لسنة ١٩٦١ للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له ، أو مساهمها بأهلية المركز الرئيسى فى التقاضى عن فروعه أينما وجدت ولو فى الخارج . مؤداه ، بقاء صفة المركز الرئيسى بعد تأميمه فى مباشرة الخصومة عن فروعه فى الخارج .
١٧٢٠	٢٦ ع ٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... .. ٢ — تأميم البنوك . اتخاذ البنك المؤمم شكل الشركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله القانونى وشخصيته المعنوية ، لا يترتب عليه فقدان البنك باعتباره مشروعاً مؤمماً أهليته فى الخصومة .
١٧٢٠	٢٦ ع ٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... .. راجع : ضرائب . "رسم الدمغة"
١٢٦٦	١٩٢ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٤) ... .. وراجع : كفالة "كفالة شخصية" .
١٣٣٩	٢٠٣ ع ٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. وراجع : مصانع علف الحيوان .
١١٢١	١٦٦ ع ٣	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..



## بورصة

الأعمال المضافة إلى أجل :

المضاربات غير المشروعة :

١ — شرط صحة ومشروعية الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة في البورصة والمصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها طبقا للمادة ٧٣ تجارى ولو كان القصد منها مجرد دفع فروق الأسعار ، ألا يخرج التعامل عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة المخالفة لقانون البورصة ولوائحها . خروج المضاربة عن وظيفة البورصة الإقتصادية في موازنة الأسعار ومعادلة العرض والطلب في سوق تحكمها المنافسة الحرة ، إلى أداة لقهر الأسعار وتغيير إتجاهها الطبيعي باستفزاز عوامل الصعود أو الهبوط ، يجعلها مضاربة غير مشروعة .

(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... .. ١٤١ ع ٣ ٩٣١

٢ — الكورنر " خنق المكشوف " من أبرز صور المضاربات غير المشروعة . وهو إتفاق يقوم على إحتكار سلعة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف ، بطلان العقود الآجلة المعقودة في ظله ولو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ عقوبات التي تؤثم بعض صور الإحتكار .

(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... .. ١٤١ ع ٣ ٩٣١

## بيع

أركان عقد البيع :

عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى . المالك الحقيقي لا يعتبر غيرا بالمعنى

الصفحة	القاعدة	
		المفهوم لهذا اللفظ في باب تسجيل العقود الناقلة للملكية . لا يزال عقد البيع في ظل قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ من العقود الرضائية . التسجيل ليس ركنا ضروريا في وجوده القانوني .
١٥٤٧	٤٤٢٣٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٤ ) ... .. "إثبات عقد البيع" .
		١ — الطلب المقدم للشهر العقاري . القضاء بعدم إعتبره دليلا كاملا مكتوبا على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وعلى وفاء المشتري بالثمن خلوه من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما دفع منه وما التزم به كل من الطرفين . لا خطأ .
٧٤٣	٢٤١١٤	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		٢ — صحة استخلاص التعاقد وتحديد محله من المراسلات المتبادلة بين الطرفين .
١٩٦٠	٤٤٢٨٢	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		آثار عقد البيع : التزامات البائع . ( ١ ) نقل الملكية . "دعوى صحة التعاقد"
		١ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اعتبارها دعوى استحقاق مالا . وجوب بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع عند الفصل فيها .
٢٨١	١٤٤٢	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... ..
		٢ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل ، يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل المشتري صحيفة دعواه

الصفحة	القاعدة	
		قبل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع عقده . هذا التسجيل الأخير لا تنتقل به الملكية بالنسبة للمشتري الأول الذي سجل صحيفة دعواه ولا يحول دون الحكم فيها بصحة عقده .
١٥٤٢	٤٤٢٣٢	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩ ) ... ..
		” في الدفع بعدم تنفيذ إلزام نقل الملكية “ .
		جواز إمتناع البائع عن القيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري إذا كان هذا الإلزام يقابله إلزام من جانب المشتري — هو أداء الرسم المطلوب لمصلحة الشهر العقاري — ولم يتم بتنفيذه . م ١٦١ مدني .
١٤٧٧	٣٤٢٢١	( الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		وراجع إلزام :
١٨٥	١٤٢٩	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		وراجع : دعوى ” دعوى صحة التعاقد “ .
١٥٤٢	٤٤٢٣٢	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩ ) ... ..
		وراجع : إلزام ” الدفع بعدم التنفيذ “
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		( ب ) الإلزام بالضمان :
		” ضمان العيب الخفي “
		١ — ضمان البائع العيب الخفي . ضمانه العيب الظاهر إذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المبيعة من العيب ( المادة ٤٤٧ مدني ) .
٢٦٤	١٤٤٠	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٢٦٤	١٤٤٠	٢ - دعوى المطالبة بالتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفي . ليست من الدعاوى التي ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء . (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... ..
٢٦٤	١٤٤٠	٣ - استبقاء المشتري للمبيع في حالة الاستحقاق أو العيب . له مطالبة البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليماً وقيمته معيباً ومصروفات دعوى الضمان وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب ( م ٤٤٤ و ٤٤٩ من القانون المدني ) . (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... ..
		ضمان الإستهقاق :
		١ - رجوع المشتري على البائع بضمان الإستهقاق - في حالة إستهقاق المبيع - لا يمنع من مطالبة بفسخ العقد على أساس إخلال البائع بالتزامه . ترتب آثار الفسخ في حالة القضاء به في هذه الحالة . (الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٨/١٥) ... ..
١٥٠٠	٣٤٢٢٥	٢ - تحديد يوم تسليم المبيع يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	العجز في المبيع . راجع : تقادم "تقادم مسقط" .
١٠٣٠	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... .. إلتزامات المشتري : "الوفاء بالثمن" : عجز المشتري عن إثبات وفائه بالثمن . لا يجوز له إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التي من شأنها نقل الملكية عن طريق

الصفحة	القاعدة	
		دعوى صحة التعاقد . من حق البائع حبس التزامه حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزاماته .
٧٤٣	١١٤ع ٢	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠) ... .. ”فوائد الثمن“:
		إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن . شرطه تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا أو كان للمشتري حق حبس الثمن . إستحقاق الفوائد بلا حاجة لإتفاق أو إعدار المشتري . عدم الإصفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
١٠٦٨	١٥٨ع ٣	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... .. ”حق الحبس“
		١ — للمشتري حبس ما لم يدفع من الثمن ولولم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفى للدلالة على التزول عن حق الحبس مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار . (المادة ٣٣١ مدنى قديم والمادة ٢/٤٥٧ و ٣ من القانون القائم) .
١٤٣	١٤٢٤ع	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		٢ — الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن فى الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري فى حبس الثمن . لا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .
١٤٣	١٤٢٤ع	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..

الصفحة	القائمة
	<p>صورىة عقد البيع :</p> <p>أثرها .</p> <p>صورىة عقد البيع . نفاذ العقد الحقيقى فيما بين المتعاقدين والخلف العام . لا يمنع من ذلك وضع يد المشتري — بالعقد الصورى — على المبيع .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... .. ٨٥٠ ٢٤١٣٠</p>
	<p>بعض أنواع البيوع :</p> <p>بيع ملك الغير .</p> <p>١ — علم المشتري بأن البائع له لا يملك المبيع . للمشتري طلب إبطال البيع ورد الثمن دون المطالبة بالتعويض .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥ ) ... .. ١٥٠٠ ٣٤٢٢٥</p> <p>٢ — توقيع أحد ملاك العقار المبيع على عقد البيع بصفته ويكلا عن باقى الملاك . عدم ثبوت صفة النيابة عنهم وقت إبرام العقد . إقرار هؤلاء الملاك للبيع . سرىان العقد فى حقهم ( المادة ٤٦٧ من القانون المدنى ) .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... .. ١٩٣٢ ٤٤٢٩٢</p>
	<p>بيع الحقوق المتنازع عليها .</p> <p>راجع : نقض " أسباب الطعن " .</p> <p>( الطعن ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥ ) ... .. ١٥٠٠ ٣٤٢٢٥</p>
	<p>بيع الوفاء :</p> <p>راجع بطلان " فى بيع الوفاء " وحكم " حجية الأحكام " .</p> <p>( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... .. ٩١٨ ٢٤١٣٩</p> <p>وراجع إفلاس " تصرفات المقلس فى فترة الرىبة " .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... .. ٧٢٥ ٢٤١١٢</p>



القاعدة

الصفحة

## ( ت )

تأديب . تأميم . تأمين . تأمينات شخصية .  
 تجزئة . تحكيم . ترخيص . تركة . تزوير .  
 تسجيل . تسعيرة . تقدير . تضام . تعليم حر .  
 تعويض . تفسير . تقادم . تكييف . تنفيذ .  
 تنفيذ عقارى

## تأديب

مجلس التأديب :

مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لاتسأل الدولة عن تصرفاتها .  
 هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي  
 الذى تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشئ حالة جديدة  
 فى حق من صدر عليه .

( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ١٤٥٧ ... ٣٧٣

## تأميم

١ — عدم تعرض نصوص القانونين ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١١٧  
 لسنة ١٩٦١ للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له ،  
 أو مساهمها بأهلية المركز الرئيسى فى التقاضى عن فروعه أينما  
 وجدت ولو فى الخارج . مؤداه ، بقاء صفة المركز الرئيسى  
 بعد تأميمه فى مباشرة الخصومة عن فروعه فى الخارج .

( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ٤٤٢٦٠ ... ١٧٢٠

٢ — تأميم البنوك . لاتخاذ البنك المؤمم شكل الشركة المساهمة  
 العامة بنقل ملكية الأسهم إلى الدولة واحتفاظه بعد التأميم بشكله

الصفحة	القاعدة	
		القانوني وشخصيته المعنوية ، لا يترتب عليه فقدان البنك باعتباره مشروعا مؤمما أهليته في الحصومة .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		وراجع : أدوية .
١٣٣٩	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		تأمين
		عقد التأمين :
		١ — إختفاء الأشياء المؤمن عليها ضد السرقة . عدم كفايته لإستحقاق مبلغ التأمين ما لم يثبت أنها اختفت بالسرقة . لا محل للتشدد في طلب دليل يقيني . كفاية قيام المؤمن بالمبادرة بالتبليغ وتقديم بيانات دقيقة قريبة التصديق . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من مسلك المؤمن له .
١٢٠	١٤١٩	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٢ — التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث . الغرض منه . تحقيق فائض بعد إعادة الأصل الهالك . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٥١٩	٢٤٧٨	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١ ) ... ..
		٣ — النص في عقد التأمين على بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة إدلائه ببيانات خاطئة في إقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها شرط جائز قانونا واجب العمل به حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه . مثال .
١٧٧٣	٤٤٢٦٩	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	تأمينات شخصية
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	راجع إنبات "عبء الإنبات" وكفالة . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		تجزئة
		أحوال التجزئة :
		دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه .
٩٢	١٤١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... .. وراجع بطلان . ذات الطمن .
		أحوال عدم التجزئة :
		١ — الحكم بإزالة مبنى وإعادة بنائه على نفقة المدعى عليهم مع إلزامهم متضامين بالتعويض . عدم قابلية الموضوع للتجزئة . بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين .
٥٠٩	١٤٧٧	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..
		٢ — إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف — وصدر فيه الحكم لمصلحتهم — في الطعن بالنقض مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدعاء بتزوير عقد رهن صادر من المورث غير قابل للتجزئة . غير صحيح في هذه الدعوى إعتبار الورثة الذين إختصموا ناشئين عن الورثة الذين لم يختصموا . الحاضر في الطعن لا ينوب عن كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٥٦٥	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة . خضوعه لحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . ( المادة ١١٨ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ) . النزاع حول تعيين سنة القياس . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع الاستئناف صحيحا بالنسبة لبعض المحكوم لهم . تصحيحه بالنسبة لباقي المحكوم لهم بعد الميعاد . لا بطلان .
١٥٣٨	٤٤٢٣١	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٨ ) ... ..
		٤ - سقوط الخصومة أو إنقضاؤها موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد ورثة من قضى الحكم بسقوط الخصومة أو إنقضائها لصالحهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤٥	٤٤٢٤٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٩ ) ... ..
		٥ - قيام النزاع - في الطلب العارض - حول صحة وبطلان رسو المزاد . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لخلفاء المدين المتزوجة ملكيته لعدم إعلانهم بالطعن يستتبع بطلانه بالنسبة للوامى عليه المزاد .
١٨٩١	٤٤٢٨٧	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢١ ) ... ..
		تحكيم
		١ - سند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فيه . تكافؤ مركزه مع مركز الشاحن . التزامه بشرط التحكيم الوارد به .
٣٠٠	٢٤٤٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢ - تعذر فصل ما قضى به حكم المحكم في أمر خارج عن مشاركة التحكيم عن باقي ما قضى به . جزاؤه بطلان حكم المحكم .
٥٤٣	٢٤٨٤	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣- وجوب اتفاق الخصوم المحكمين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح أو الذين يحكمون بصفقتهم محكمين مصالحين ، سواء في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها . ليس للحكمة في جميع الأحوال تعيين محكم مصالح لم يتفق عليه الطرفان معا . مخالفة ذلك موجبة لبطلان الحكم الذي يصدره المحكمون الذين لم يعينوا بالاتفاق . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين .</p> <p>نص القانون الذي ينحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين في حالة عدم اتفاق الخصوم عليهم قاصر - رغم عموم صيغته - على المحكمين الحاكمين دون المفوضين بالصلح . ملة ذلك اشتراط المشرع تعيين المحكمين المفوضين بالصلح باتفاق الخصوم جميعا ( المادتان ٨٢٤ و ٨٢٥ مرافعات قائم وتقابلهما المادتان ٧٠٥ و ٧٠٧ من القانون الملغى ) .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ١٥٣ ع ١٠٢١</p> <p>التحكيم الإجبارى في منازعات القطاع العام :</p> <p>١ - المنازعات الخاضعة لنظام التحكيم الإجبارى وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، هي المنازعات الموضوعية التى تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧) ... ٢٨٨ ع ١٩٠١</p> <p>٢ - إختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وحدها بمنازعات شركات القطاع العام . وجوب استثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من إختصاص هذه الهيئات . نقض الحكم . وجوب إحالة القضية إلى هيئات التحكيم التى أحلها المشرع محل محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧) ... ٢٨٨ ع ١٩٠١</p>

الصفحة	القاعدة	
		التحكيم في منازعات العمل :
		١ - هيئة التحكيم . إلزامها أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها بيان أسباب عدم الأخذ بها .
١٦٢٨	٤٤٢٤٥	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... ..
		٢ - هيئة التحكيم . إختيار المندوبين وإحضارهما يوم الجلسة . منوط بالخصوم . لا إلزام على الهيئة باستدعائهما أو التقرير بصحة انعقادها إذا تغيبا . عدم حضور المندوبين . لا بطلان .
١٦٢٨	٤٤٢٤٥	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... ..
		ترخيص
		تأشير جهة الإدارة بتجديد الترخيص بعد انتهاء مدته . قرار إداري . إعتبار التراخيص قائمة في المدة السابقة على تجديدها . التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه .
١٩٠١	٤٤٢٨٨	( الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		تركة
		التصرف في التركة المستقبلية :
		مخالفة التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه وإستحقاقه إياه ، والتصرف الذي يمس حق الإرث للنظام العام . بطلانه بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة . جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع : غير .
١٣٦٠	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		وراجع : وارث .
١١٣٥	٣٤١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		تزوير
		التزوير في الأوراق العرفية :
		”ماهيته“
		التزوير في الأوراق العرفية . ماهيته . تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للديونية . قطع هذا الجزء . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .
١٠١	١٤١٥	(الطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ..
		التوقيع على بياض .
		تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة . عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختيارا .
٦٦٥	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦) ... ..
		الادعاء بالتزوير :
		”أدلة التزوير“
		الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل — إلى ما بعد انتهاء التحقيق — في موضوع الإدعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد .
٢٧٣	١٤٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”مناط قبوله“ شرط قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون متبعا في الدعوى . وجوب الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير إن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى دون البحث في شواهد أو تحقيقها . ( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... .. ٢٦٥ ٢٤١٠٣
		”إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير“ النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها . اعتبارها غير موجودة وغير متبعة لأثر قانوني . ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩ ) ... .. ١٥٦ ١٤٢٥
		”الحكم في دعوى التزوير“ الحكم بالتزوير . عدم لزوم تصديده لطريقة المحو في الورقة وشخص مرتكب التزوير . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... .. ٢٧٣ ١٤٤١
		الحكم بالتزوير دون الإدعاء به . ١ — لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان ورقة من تلقاء نفسها . رخصة للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له . ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... .. ٦٧٢ ٢٤١٠٤
		٢ — حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها . بقاءه طالما هناك تمسك بالعقد . ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... .. ٦٧٢ ٢٤١٠٤
		الحكم بالتزوير . القضاء بتزوير ورقة . كفاية إثبات عدم صدورها ممن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير . ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... .. ٦٧٢ ٢٤١٠٤

الصفحة	القاعدة	
		راجع تجزئه .
٥٦٥	٢٤٨٧	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..
		وراجع دفاع .
٧٥١	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		وراجع خبرة .
٨١٣	٢٤١٢٥	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		وراجع : إثبات " الإثبات بالبيئة " .
١١٠٢	٢٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		وراجع : إثبات " إجراءات الإثبات " .
١٧٩٦	٤٤٢٧٢	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		تسجيل
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
		١ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم الذي يصدر مقررًا حق المدعى فيها . أثره إعتبار هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . حصول تسجيل التصرف الحاصل من البائع لاحقًا لتاريخ شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة من مشتر آخر لا يمنع من الحكم في الدعوى بصحة العقد ونفاذه .
٨٢٨	٢٤١٢٦	( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		٢ — مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إلى المشتري . هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل



الصفحة	القاعدة	
		<p>الصحيفة أو بتسجيل الحكم النهائي. انسحاب أثر التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة إلى تاريخ هذا التسجيل قصد به حماية أصحاب دعاوى صحة التعاقد ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار بعد تسجيل صحيفة الدعوى .</p>
١٤٢٧	٣٤٢١٥	<p>(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..</p> <p>٣ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل ، يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع عقده . هذا التسجيل الأخير لا تنتقل به الملكية بالنسبة للمشتري الأول الذي سجل صحيفة دعواه ولا يحول دون الحكم فيها بصحة عقده .</p>
١٥٤٢	٤٤٢٣٢	<p>(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩) ... ..</p> <p>٤ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوما في هذه الدعوى أو ظلوا بعيدين عنها .</p>
١٥٤٢	٤٤٢٣٢	<p>(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩) ... ..</p> <p>تسجيل تنبيه نزع الملكية .</p> <p>١ — مناط عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في حق الدائن الحاجز . إنحصاره في تأخر شهر التصرف وكونه مسبوقا بتسجيل التنبيه به صرف النظر عن أى اعتبار آخر . عدم تعليقه على توفر الغش أو سوء النية من جانب المتصرف إليه .</p>
١٥٣٤	٤٤٢٣٠	<p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموما والراسى عليه المزاد هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا يكفي ثبوت التاريخ قبل تسجيل التنبيه . تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتلك التي لا تنفذ في حقهم أيًا كان شخص المتصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .
١٨٢٦	٤٤٢٧٧	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		٣ — عدم شهر التصرف قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . صدور حكم بصحة التصرف على المدين المتصرف ليس من شأنه نفاذ هذا التصرف مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . الحكم بصحة ونفاذ العقد قضاء بإقرار العقد صحيحا ونفاذه بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية المفاضلة مع حق سابق مشهر .
١٨٢٦	٤٤٢٧٧	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١ ) ... ..
		انتقال الملكية بين العاقلين دون تسجيل قبل سنة ١٩٢٤ : انتقال الملكية في ظل القانون المدني الماعى بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقا للسادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٤ .
٨٧٩	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..
		راجع بطلان " البطلان في الأحكام " .
٥٥٧	٢٤٨٦	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : بيع أركان عقد البيع وتقادم "التقادم الحمسى" .
١٥٤٧	٤٤٢٣٣	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٤) ... ..
		تسعييره
		صححة عدم الأخذ بمجدول أسعار البترين لتحديد سعر صفائحه الفارغة .
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	(والطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		تصدير
		١ — الشروط التى يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدور الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لأئحة تشريعية .
١٩٠	٣٠ ١٤	(الطنان رقا ٢٥٢/٣٣ و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		٢ — صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . أثره . عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .
١٩٠	٣٠ ١٤	(الطنان رقا ٢٥٢/٣٣ و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٣)
		تضام
		راجع للترام "أوصاف الإلتزام" .
١٧١٧	٤٤٢٥٩	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..



الصفحة	القائمة	
		تعليم حر
		موظفو التعليم الحر . خضوعهم للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . نطاقه .
٣٩	١٤ ٨	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..
		تعويض
		الاختصاص بالحكم بالتعويض :
		مجلس الدولة . اختصاصه بنظر طلبات التعويض . نطاقه .
		القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .
		طلب تعويض الضرر الناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات العلاج . الاختصاص بنظره . للحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .
١٦٨٤	٤٤٢٥٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥) ... ..
		التعويض عن إساءة استعمال الحق .
		حق الإلتجاء إلى القضاء من الحقوق العامة لكافة الأفراد .
		إساءة استعمال هذا الحق موجبة للإساءة عن تعويض الاضرار المترتبة عليها والتي تلحق بالغير .
١٩٤٣	٤٤٢٩٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		تقدير التعويض :
		١ — حق المحال له في التعويض في حالة الضمان . إقتضاره على استرداد ما دفعه للحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات في حالة المسادين ٣٠٨ و ٣٠٩ مدني . شموله

الصفحة	القائمة	
		قيمة الحق كلها وما يلحق بالمحال له من ضرر بسبب فعل المحيل في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية (م ٣١١ مدني).
٣٢٥	١٤ ٥١	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
		٢ - بيان الحكم عناصر الضرر في القضاء بالتعويض ومناقشته كل عنصر على حدة ووجه أحقية الضرر فيه . قضاؤه بالتعويض عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقدار كل منهما . لا عيب .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٣ - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما لم يوجد نص قانوني يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٤ - من عناصر التعويض عن فصل موظف قبل من الستين ما ضاع عليه من مرتبات وعلاوات لوبيق في الخدمة وما فاتته من فرص الترقى . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . لها أن تدخل في حسابها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضى .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٦ - التزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار . التنبيه على المؤجر بالاخلاء لا يكفي . وجوب وضع المستأجر العين

الصفحة	القاعدة	
		المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها . ابقاء المستأجر شيئاً مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكيتها . عدم اعتباره وفاء بالالتزام . للمؤجر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره القيمة التجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .
٥٠٩	١٤٧٧ ع	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... ..
		٧ - مراعاة القيمة التجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر عند تقدير ما يستحق له من تعويض قبل المستأجر عند ما يخل بالتزامه برد العين المؤجرة . م ٩٠ مدني .
١٦٥٩	٤٢٥١ ع	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		٨ - تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع به دون معقب عليه فيه .
١٦٥٩	٤٢٥١ ح	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		٩ - تقدير التعويض - متى قامت أسبابه - ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة ، هو من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض عنه .
١٩٤٣	٤٢٩٣ ع	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		الشرط الجزائي :
		عدم كفاية مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالالتزام لإستحقاق التعويض الاتفاق ، إنما يشترط أيضاً توافر ركن الضرر في جانب الدائن . إثبات المدين إنتفاء الضرر يسقط الجزاء المشروط .
١٦٦٨	٤٢٥٢ ع	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع معاش .
٥٣١	٢٤٨٢	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		وراجع محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير التعويض" .
٦٣٦	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..
		وراجع عمل "إنهاء عقد العمل" . "الفصل بلا مبرر" .
		"التعويض عنه" .
٦٣٦	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..
		وراجع : استيلاء .
١٤١٠	٣٤٢١٣	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : بيع "بيع ملك الغير" .
١٥٠٠	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥) ... ..
		وراجع : مسئولية . "المسئولية التعاقدية" . وسمسرة .
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
		تفسير
		تفسير محكمة الموضوع غموض نص المحرر . العبرة بما تفيده
		العبارة في جملتها .
١٧٧٩	٤٤٣٧٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..
		راجع : عقد "تفسير العقد" .
١٢٩٢	٣٤١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع "سلطتها في تفسير العقود" .
١٧٧٩	٤٤٣٧٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	تقادم
		التقادم المكسب .
		١ - الحيازة . عنصرها المادى والمعنوى . صلاحيتها لتملك حصة شائعة بالتقادم .
		التقادم المكسب للملكية . اكتمال مدته . أثره . لا إعتداد بالمنازعة اللاحقة .
٣٠٦	٤٧ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢ - مدة التقادم المكسب . لا محل لبحثها متى انتهى الحكم صحيحا إلى انتفاء نية التملك .
٨٥٠	١٣٠ ع ٢	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		٣ - وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم .
		حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزاد المتخلف عن دفع الثمن فى الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه . يقطع التقادم المكسب .
١٢٥٢	١٩٠ ع ٣	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..
		٤ - وضع المشتري يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ، سبب يكفى بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب فى سند ملكية البائع له أو كونه سيئ النية .
١٤٦٨	٢٢٠ ع ٣	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... ..
		وراجع حيازة :
٥٨٠	١٣٠ ع ٣	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		راجع : أموال عامة .
١٢١٩	٣٤١٨٤	(الطنن رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		وراجع : حكم "عيوب التدليل" . "القصور" .
١٤٥٠	٣٤٢١٨	(الطنن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		وقف التقادم :
		١ — مقتضى نص المادة ٢/٣٨٢ مدنى حالى ، عدم وقف التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات لمصلحة من لا تتوافر فيه الأهلية إذا كان له من يمثله ، علة ذلك حلول النائب محل الأصيل . ولكن مقتضى المادة ٨٥ مدنى قديم وقف التقادم لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانونا .
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	(الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
		٢ — مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدنى القديم والقانون المدنى الحالى . وجوب تطبيق نص القانون المدنى القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدنى الحالى ٢/٧ مدنى حالى .
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	(الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
		قطع التقادم :
		من الأسباب القاطعة للتقادم ، إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن . م ١/٣٨٤ مدنى . إلتفات المحكمة وعدم ردها على تمسك الدائن بذلك رغم أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه رأى فى الدعوى . قصور .
١٨٦٦	٤٤٢٨٣	(الطنن رقم ٢١٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		التقادم الخمسى :
		١ — التملك بالتقادم الخمسى يستلزم السبب الصحيح . شرط السبب الصحيح أن يكون سنداً صادراً من غير مالك .
١٠٣٠	٣٤١٥٤	(الطنن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٣٩٧	٣٤٢١١	٢ — السبب الصحيح تصرف قانوني من غير مالك . تلقى المتصرف إليه الحق من مالك . لا يجدي التمسك بهذا السبب . ( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
١٥٤٧	٤٤٢٣٣	٣ — عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسي . المالك الحقيقي لا يعتبر غيرا بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ في باب تسجيل العقود الناقلة للملكية . لا يزال عقد البيع في ظل قانون التسجيل ( سنة ١٩٢٣ ) من العقود الرضائية ، التسجيل ليس ركنا ضروريا في وجوده القانوني . ( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٤ ) ... ..
		التقادم المسقط : مدة التقادم
٢٠٧	١٤ ٣٣	١ — المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدني . مدة تقادم . ورود الوقف والاتقطاع عليها . ( الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥ ) ... ..
٢٩١	١٤ ٤٤	٢ — حق العامل في حصيلة صندوق الإيداع أو حقه في المكافأة أو فيهما معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت انتهاء العقد . ( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١ ) ... ..
١٠٣٠	٣٤١٥٤	٣ — عدم إنطباق حكم المادة ٢٩٦ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٤ من القانون القائم إلا حيث يوجد عجز أو زيادة في المبيع . ما يضع المشتري يده عليه من أطيان البائع مما لا يدخل في عقد البيع يعد غصبا . دعوى المطالبة به لا تتقادم بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ سالفه الذكر . ( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - تقادم المادة ١٠٤ من قانون التجارة ( ١٨٠ يوما ) . سريانه على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ما لم يكن الرجوع عليه مبنيًا على وقوع غش أو خيانة منه . ( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
١٤٠٣	٣٤٢١٢	٥ - عدم سريان تقادم المادة ٣٧٥ مدني على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدائها ولو كانت ريع عقار للوكل . تقادمها بخمس عشرة سنة . عدم سريان هذا التقادم ما دامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بين الوكيل والموكل . ( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	٦ - خروج تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه عن ولاية المحاكم . للمحاكم العادية أن تتحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده . المنازعة فيما إذا كان الانتفاع بجسر النيل مستندا إلى تراخيص جهة الإدارة فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقادم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص - لإنتهائها - فيعتبر مقابل الانتفاع ريعا مستحقا في ذمة حائز مياه النية لا ينقضي إلا بخمس عشرة سنة . نزاع يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذا كان الفصل في الدعوى لم يقض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص - وهي أوامر إدارية . ( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
١٩٠١	٤٤٢٨٨	راجع : عمل " الدعاوى الناشئة عن عقد العمل " . ( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٧ ) ... ..
١٢١٢	٣٤١٨٢	بدء التقادم : الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه . ( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٩ ) ... ..
٨٤٠	٢٤١٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		وقف التقادم :
		إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام . عدم إعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل . عدم صلاحيته سببا لوقف الدعوى .
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . خضوعها للمادة ٦٩٨ مدني .
٥٢٥	٢٤٨٠	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١ ) ... ..
		قطع التقادم :
		١ — تقادم الحق في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح الاستثنائية . إنقطاعه طبقا للمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . إنقطاعه كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الإنقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٧٧٦	٢٤١١٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..
		٢ — إستيفاء صحيفة الدعوى البيانات الواجبة قانونا . تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم كاملا يقطع مدد التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات الإعلان مشوبة بالبطلان . ( م ٧٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ) .
١٤٢٠	٣٢١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		تقادم التزام الحائز سيء النية برد الثمار :
		عدم سريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على التزام الحائز سيء النية برد الثمار . خضوعه لتقادم المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدني وهو خمس عشرة سنة .
٨٧٩	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		طبيعة الدفع بالتقادم :
		الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز التمسك به لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . مناطه . عدم التنازل عنه صراحة أو ضمنا أمام محكمة أول درجة .
١٧٤٠	٤٤٢٦٢	( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٢ ) ... ..
		تكييف
		لقاضي الموضوع التعرف على حقيقة العقد مادام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي إليه .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ ) ... ..
		وراجع : دعوى "تكييف الدعوى" .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		وراجع : عقد "تكييف العقود" .
١٣٣١	٣٤٢٠٢	( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		تنفيذ
		حجز ما للدين لدى الغير :
		"التقرير بما في الذمة"
		حجز ما للدين لدى الغير . تقرير المحجوز لديه بما في الذمة . وجوبه على نحو مفصل مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونيته للمحجوز عليه .
٤٢٦	١٤٦٣	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		"دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة ودعوى المنازعة في التقرير"

الصفحة	القاعدة	
		دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . إختلافها عن <u>دعوى</u> المنازعة فيه . إنتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	١٤ ٦٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢١ ... .. مسئولية طالب التنفيذ :
		١ — مسؤولية طالب التنفيذ وحده عن تنفيذ الحكم الجائز تنفيذه مؤقتا . تحمله مخاطر التنفيذ إذا ما ألغى الحكم . الحكم الصادر من القضاء المستعجل شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع المشمولة بالنفاذ المؤقت .
١٠٨٤	٣٤ ١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ... .. ٢ — عدم وجوب الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق ليس في جانب طالب التنفيذ لتقرير مسؤوليته عن تنفيذ حكم القضاء المستعجل ذلك أنه كما يسأل في هذه الحالة يسأل في حالة إلغاء الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه في الاستئناف .
١٠٨٤	٣٤ ١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ... .. الإشكال في التنفيذ :
		الإشكال الذي لا يجوز معه للحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه . شرطه . أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجرائه أو وقف السير فيه .
١٦٥٩	٤٤ ٢٥١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ... .. راجع إفلاس "الحكم بشهر الإفلاس" :
٦٠٧	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩ ... .. وراجع عقد إداري :
٦١٢	٢٤ ٩٦	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ... ..

القاعدة الصفحة

## تنفيذ عقارى

تنبيه نزع الملكية :

تسجيله :

أثره .

١- مناط عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في حق الدائن الحاجز . إنحصاره في تأخر شهر التصرف وكونه مسبوقا بتسجيل التنبيه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر عدم تعليقه على توفر الغش أو سوء النية من جانب المتصرف إليه

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... .. ٤٤٢٣٠ ١٥٣٤

٢- المبرة في نفاذ تصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموما والراسى عليه المزاد هى بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا يكفى ثبوت التاريخ قبل تسجيل التنبيه . تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتلك التى لا تنفذ في حقهم أيا كان شخص المتصرف مدينا أو حائزا ، ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .

(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... .. ٤٤٢٧٧ ١٨٢٦

٣- عدم شهر التصرف قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . صدور حكم بصحة التصرف على المدين المتصرف ليس من شأنه نفاذ هذا التصرف مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . الحكم بصحة ونفاذ العقد قضاء بإقرار العقد صحيحا ونفاذه بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية المفاضلة مع حق سابق مشهر .

(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... .. ٤٤٢٧٧ ١٨٣٦



الصفحة	القاعدة	
		”سقوطه“ .
		سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذ لم يتبعه تسجيل الحكم بزعها خلال ١٦٠ يوما . المادة ٥٤٠ مرافعات قديم . وجوب تجديده كلها أو شك على السقوط .
٧١٤	٢ ... ..	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ )
		قائمة شروط البيع : ” فى التوقيع عليها “
		تقديم صحف الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية الإدارية وطلبات الأداء المقدمة إلى المحكمة الابتدائية . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمامها . عدم جواز القياس على هذه الصحف والطلبات . قائمة شروط البيع لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هى من الأوراق التى أوجب قانون المحاماه توقيعها من محام . عدم التوقيع لا يترتب عليه البطلان .
١٨٢٦	٤٢٧٧ ع ... ..	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ )
		الإعراض على قائمة شروط البيع :
		١ — وجوب الفصل فى الاعتراضات الشكلية على قائمة شروط البيع من المحكمة التى تنظر الاعتراض . ولها بالنسبة للاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية إما الفصل فى موضوعها وتقرر حسب نتيجة فصلها بالاستمرار فى التنفيذ أو وقفه ، وإما عدم التعرض للفصل فى موضوع الاعتراض والأمر بالإستمرار فى التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة وشرط ذلك عدم توافر العناصر الكافية للبت فى أصل الحقوق المتنازع عليها أو ألا يكون النزاع مؤثرا أو غير جدير بأن يعطل الإجراءات ، المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٧ و ٦٤٨ مرافعات .
١٣٩٢	٣٤٢١٠ ع ... ..	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم فصل الحكم المطعون فيه في موضوع الاعتراض تأسيسا على أن دعوى الاعتراض ليست محلا للفصل في الإدعاء بصورية سند التنفيذ لا عملا برخصة التنجى المخولة في المادة ٦٤٨ مرافعات . مؤداه عدم التعرف على حقيقة قضائه . مخالفته للقانون .
١٣٩٢	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... .. حكم رسو المزاد : " أثره " . حكم رسو المزاد لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزاد . نقله ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز بالتسجيل ، لا يمنع من رفع دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعيب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز .
٥٥٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... .. " أثر بطلانه "
		١ — الحكم ببطلان حكم رسو المزاد وبإلغائه يقرر إنحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه ، شأنه في ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه الى وقت انعقاده .
٥٥٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..
		٢ — عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الراسى عليه المزاد إذا قضى ببطلان حكم مرمى المزاد ولو لم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التى تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفاء له .
٥٥٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		ج
		جمارك
		الأرصفة الجمركية :
		الأرصفة الجمركية من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة .
		عدم جواز تأجيرها . الانتفاع بها مقابل رسوم .
١٥١٦	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٧) ... ..
		عوائد الأرضية :
		” سلطة تحديدها “
		١ — عدم ترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمصلحة الجمارك .
		وزير المالية وحده له سلطة تحديدها .
١٥١٦	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٧) ... ..
		٢ — عدم صدور قرار من وزير المالية بزيادة عوائد الأرضية
		التي أضافتها مصلحة الجمارك يجعلها زيادة غير قانونية .
١٥١٦	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٧) ... ..
		تقدير مئمن الجمرك :
		تقدير مئمن الجمرك . مجرد رأى للمئمن . خضوعه لتقدير
		محكمة الموضوع .
١١	١٤	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٧) ... .. ٣
		في الغرامة :
		معيار إختلاف البضاعة المقدمة للجمرك الموجب لتقرير غرامة
		هو إختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة — الواردة بالمادة ١٩
		من اللائحة الجمركية — من حيث المقادير والأوزان والجنس



الصفحة	القاعدة	
		وجوب المطابقة بين البيانات الثابتة في الشهادة وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك . لا موجب لتقرير الغرامة إذا لم تتجاوز نسبة الاختلاف ، بالنسبة للقادير والأوزان — دون الجنس — خمسة في المائة . ثبوت أن وزن البضاعة المقدمة يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يتجاوز خمسة في المائة . لا موجب لتقرير الغرامة . ( م ١/٣٨ و ٢ من اللائحة الجمركية ) .
١٢٤٣	٣٤١٨٨	( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... .. راجع : إختصاص " إختصاص اللجنة الجمركية " .
٩٦٦	٣٤١٤٥	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) .. ..
( ح )		
حجز . حجز إداري . حراسة . حق .		
حكر . حكم . حكم رسوم مزاد . حوالة . حيازة		
<u>حجز</u>		
حجز ما للدين لدى الغير :		
" التقرير بما في الذمة "		
١ — حجز ما للدين لدى الغير . تقرير المحجوز لديه بما في الذمة . وجوبه على نحو مفصل مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونيته للمحجوز عليه .		
٤٢٦	١٤٦٣	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
٢ — المحجز تحت يد المصالح الحكومية . إعفاء تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير بما في الذمة المينة في المادة ٥٦١ مرافعات . الإكتفاء بالزامها باعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير . قيام هذه الشهادة مقام		

الصفحة	القاعدة	
		التقرير . المادة ٥٦٢ مرافعات استثناء من المادة ٥٦١ مرافعات . إمتناع الجهة الحكومية عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها مؤداه التعرض للجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٥٦٥ و ٥٦٦ مرافعات .
١٤٣٥	٣٤٢١٦	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		”دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . ودعوى المنازعة في التقرير“
		دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . اختلافها عن دعوى المنازعة فيه . إنتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	١٤٦٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ... ..
حجز إداري		
		المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري أن إستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به ما كان منها بغير عقد إيجار .
٦٢٦	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		راجع إختصاص ولائي .
٦١٢	٢٤٩٦	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		حجز ما للمدين لدى الغير الإداري :
		١- وجوب إعلان حجز ما للمدين لدى الغير الإداري إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . خلو قانون الحجز الإداري من بيان طريقة تسليم هذا الكتاب ولمن يجوز تسليمه . إختلاف الإعلان بهذا الطريق عن الإعلان بطريق المحضرين ولو بطريق البريد .
١٥٩٢	٤٤٢٤٠	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢- اشتراط لائحة البريد تسليم الرسائل المسجلة إلى أشخاص المرسل إليهم أو لمن تكون لهم صفة النيابة عنهم في إستلامها . مريان هذه القاعدة على الخطابات المسجلة المصحوبة بعلم الوصول ومنها إعلان المحجوز لديه بالمحجز الإداري . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ... .. ٤٤٢٤٠ ١٥٩٢
		حراسة
		حراسة إدارية :
		” سلطة الحارس في التصرفات والعقود “ للحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في المادة ١٢ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . توقيع مندوب الحارس على التظاهرات الخاصة بالسندات الإذنية بالنيابة عنه . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. ٣١٩٤ ١٢٧٥
		راجع : إختصاص . ” إختصاص ولائي “ . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. ٣٢٠٤ ١٣٤٨
		وراجع : حكم ” حجية الحكم “ . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. ٣١٩٥ ١٢٨٤
		حق
		التعسف في استعمال الحق :
		تصرف . إنتفاء وصف التعسف . شرطه . (الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... .. ١٤١٠ ٤٧



الصفحة	القاعدة	حكر			
		<p>”وضع يد المستحكر على الأرض المحكرة مؤقت“ .</p> <p>وضع اليد على الأرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدته . ليس للمستحكر تغيير سبب حيازته بنفسه . تغير صفته بفعل الغير ، أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك مع اقتران ذلك الفعل بفعل إيجابي يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع للملكية والاستئثار بها دونه .</p> <p>(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٧) ... .. ٢٤١٢٥ ٨١٣</p> <p>انتهاء حق الحكر :</p> <p>إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه بلحمة من جهات البر . مقتضاه إنهاء الاحكار على أراضى تلك الأوقاف .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) ... .. ٢٤٩٧ ٦١٨</p> <p>آثار إنهاء حق الحكر :</p> <p>١ — إختيار المحكر إزالة البناء طبقا للمادة ١٠١٠ من القانون المدني بعد إنهاء الحكر . عدم إنتداب المحكمة خيرا لتقدير قيمة هذا البناء . لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) ... .. ٢٤٩٧ ٦١٨</p> <p>٢ — إنهاء الحكر . مؤداه . لا حق للمستحكر فى الشفعة إذا بيعت الرقبة .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) ... .. ٢٤٩٧ ٦١٨</p> <tr> <td></td><td></td><td> <p>حكم</p> <p>(١) إصدار الحكم :</p> <p>”تأجيل النطق بالحكم“ .</p> <p>١ — تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه فى ورقة الجلسة أو المحضر . خلوايهما من التوقيع . لا بطلان .</p> <p>(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠) ... .. ١٤١٠ ٤٧</p> </td></tr>			<p>حكم</p> <p>(١) إصدار الحكم :</p> <p>”تأجيل النطق بالحكم“ .</p> <p>١ — تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه فى ورقة الجلسة أو المحضر . خلوايهما من التوقيع . لا بطلان .</p> <p>(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠) ... .. ١٤١٠ ٤٧</p>
		<p>حكم</p> <p>(١) إصدار الحكم :</p> <p>”تأجيل النطق بالحكم“ .</p> <p>١ — تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه فى ورقة الجلسة أو المحضر . خلوايهما من التوقيع . لا بطلان .</p> <p>(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠) ... .. ١٤١٠ ٤٧</p>			

الصفحة	القاعدة	
١٣٦٦	٣٤٢٠٦	٢ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم مد أجل النطق بالحكم متى أفسحت له المجال من قبل لإبداء دفاعه . ( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... .. "إجراء المداولة" :
		إجراء المداولة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد المحدد لإيداع المذكرات . خطأ لا مصلحة للطاعة في التحدى به إذا كان ذلك قد تم بعد إنقضاء الميعاد المحدد لها بتقديم مذكرة بدفاعها ولم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه أن يؤثر على الحكم فى حقها .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... .. راجع : دعوى " نظر الدعوى " .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... .. (ب) بيانات الحكم :
		١ — بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فى الحكم . وجوبه . صدور الحكم باسم ورثة الخصم جملة دون بيان لأسمائهم . إغفال لبيان جوهرى . أثره . بطلان الحكم .
١٣٠	١٤٢١	( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٨ ) ... .. ٢ — النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يشكك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى . عدم اعتباره نقصاً أو خطأً جسيماً يترتب عليه البطلان . م ٣٤٩ مرافعات .
١٦٥٩	٤٤٢٥١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... .. ٣ — خلو الحكم من بيان تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء فى المرافعة لا يكفى وحده لإثبات عدم التلاوة . بيانات

الصفحة	القاعدة	
٣٧٣	١٤٥٧	<p>المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر . ليس من بينها هذا البيان . إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة . لا بطلان إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها .</p> <p>( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..</p> <p>٤ - لم ترتب الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . إغفال ما عدا ذلك من البيانات التي عدتها الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا يترتب عليه بطلان الحكم . إغفال ذكر وجه دفاع أبدأه الخصم لا يترتب عليه البطلان إلا إذا كان جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الحكم الدفاع الجوهرى . إعتبره قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .</p> <p>( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..</p> <p>٥ - المادة ٣٤٩/٢ مرافعات لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص والخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم . إغفال الحكم وجه دفاع لا يبطل الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الدفاع الجوهرى . إعتبره قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..</p>
١٣٤٨	٢٤٢٠٤	
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	



الصفحة	القاعدة	
		٦ - خلو الحكم الابتدائي من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . إيراد الحكم المطعون فيه هذا الرأى واسم العضو النيابة الذى أبداه وإقامته قضاءه على أسباب مستقلة كافية لحمله . النعى على الحكم الابتدائي . غير منتج .
١٩٨٨	٤٤٢٥٥	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٥/١١/١٩٦٧ ) ...
		٧ - الحكم يندب خبير . وجوب تحديده جلسة المرافعة حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى في حال عدم إيداعها . مخالفة هذا الترتيب الزمنى لا يترتب عليه البطلان بنص القانون . عدم إثبات الطاعن أمام محكمة الموضوع أن الإجراء شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرره . عدم جواز التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٩٥٦	٣١٤٤	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧ ) ...
		"التوقيع على نسخة الحكم الأصلية"
		٨ - قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخته الأصلية من سكرتير اللجنة . توقيع رئيس الجلسة عليها . لا بطلان .
٥٢٢	٢٤٧٩	( الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٧ ) ...
		(ج) إغفال الفصل فى بعض الطلبات :
		١ - إغفال الحكم فى طلب قدم إلى المحكمة . عدم التعرض له فى الأسباب . بقاءه معلقا أمامها . علاجه . الرجوع إلى نفس المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه . عدم صلاحيته سببا للطعن بطريق النقض .
٦٣٦	٢٤١٠٠	( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٦٧ ) ...
		٢ - إغفال الحكم الفصل فى أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض . علاج ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	٢٤١٣٧	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٦٧ ) ...

الصفحة	القائمة	
		راجع : دعوى "الطلبات في الدعوى" .
٥٣٨	٢٤٨٣	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		(د) خروج الحكم من نطاق الدعوى .
		حصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم . عدم خروج
		الحكم عن هذا النطاق . لا مخالفة للقانون .
٧٧٦	٢٤١١٨	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ... ..
		(هـ) منطوق الحكم :
		راجع : نقض "أسباب الطعن" .
٩٥٦	٣٤١٤٤	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		(و) تسبيب الحكم :
		"تسبيب كاف"
		١ — إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها .
		عدم جدوى النعى على باقي الدعائم .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..
		٢ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى .
		كفاية إقامة قضاءه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع
		إحجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا .
١٢٠	١٤١٩	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ..
		٣ — ضرائب . قرار لجنة الطعن . تأييده والإحالة
		إلى أسبابه . جزء متمم للحكم . لا عيب .
٤٤٠	١٤٦٦	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ... ..
		٤ — استخلاص المحكمة الحقيقة الواقعة في الدعوى استخلاصا
		سائغا . عدم إلزامها بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها
		استقلالا .
٨٥٠	٢٤١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة قضائه . النعى به غير منتج
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
		٦ - إقامة الحكم على دعامة كافية لجملة . تسييبه بما أورده من وصف لعمل الطاعن . غير منتج .
١٦٣٤	٤٤٢٤٦	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... ..
		٧ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد إستقلالا على الطعون التي وجهت إليه .
١٧٩٠	٤٤٢٧١	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		“ الأسباب الزائدة ”
		١ - الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه . الخطأ فيها . عدم تأثيره على سلامة الحكم .
٣٥١	٢٤٥٤	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٢ - قرارات الحكم التي لم يستند إليها . الخطأ فيها . عدم تأثيره على صحة الحكم .
٤١٨	٢٤٦٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		٣ - لا على الحكم في استطراده الزائد عن حاجة الدعوى غير المؤثر في قضائه .
١٠٠٥	٣٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		٤ - النعى على الحكم بشأن ما استطرده فيه زائدا عن حاجة الدعوى ولا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التي انتهى إليها . غير منتج .
١٣٨٦	٣٤٢٠٩	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”الخطأ القانوني في الأسباب“
		١ — خطأ الحكم في تكييف العقد محل الدعوى لا يعيبه مادام لا تأثير له في سلامة قضائه.
١٠٠٥	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		٢ — النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير منتج متى قام على دعامة صحيحة لقضائه تكفي لحمله دون حاجة لأي أساس آخر.
١٣٧٣	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		”تسبب الحكم الاستثنائي“
		أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي التي تغاير المنحى الذي نحتة محكمة الاستئناف — من أسباب الحكم الاستثنائي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
٢٧٢	١٤٤١	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٣ ق — ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
		عيوب التدليل :
		القصور :
		”ما يعد كذلك“
		١ — سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله . المكافأة . جزء من الأجر . صرفها على أساس الأجر الأصلي دون إعانة الغلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على أساس الأجر الشامل . لا مخالفة للقانون . دفاع جوهري . إغفاله . قصور .
١٣٣	١٤٢٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٣٨٥	١٤٤٣	٢ — محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الإستشاري دون الخبير المنتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عقلا إلى النتيجة . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
٩٣٧٩	٣٤٢٠٨	٣ — اعتماد الحكم في قضائه على تحقق ركن الضرر — رغم التمسك بعدم وجوده — دون بيان العناصر التي استقى منها هذا التحصيل ودون بحث المستندات المقدمة . قصور . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
٩٤٥٠	٣٤٢١٨	٤ — تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتملكه العقار محل النزاع بالتقادم الطويل . رد الحكم على هذا الدفاع بمجرد القول بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد . عدم بيان الحكم مصدر هذا الثبوت — وبأن الأرض محل النزاع كانت ورا لا تصلح للزراعة حتى أقام عليها الطاعن مبان مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها . هذا التدليل لا يصلح ردا على طلب الطاعن بالإحالة إلى التحقيق لإثبات دفاعه . (الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
٧٦	٢٤١٣٤	٥ — تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا . أثره . قطع مدة التقادم أو السقوط . تقديم أصليين للصحيفة إلى قلمين من أقلام المحضرين لإعلانهما أحدهما بعد الميعاد القانوني . الحكم بعد قبول الاستئناف دون بحث ميعاد تقديم الأصل الآخر . قصور . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٦) ... ..
		٦ — مسئولية الأصيل نحو الغير عن خطأ الوكيل طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية وقواعد الوكالة . تقي الحكم مسئولية الأصيل عن خطئه الشخصي دون بحث موقف الوكيل في إتمام

الصفحة	القاعدة	حكم
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	صفقة الشراء موضوع الدعوى بعد سفر الأصيل إلى الخارج حتى تنتهى مدة التفويض الصادر منه للسهمسار . قصور . مثال . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
١٧٤٨	٤٤٢٦٤	٧ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وباطراح ما ترى طرحه منها . شرط ذلك أن تطلع المحكمة على هذه القرائن وتخضعها لتقديرها . عدم بحث المحكمة هذه القرائن . قصور . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣) ... ..
١٨٦٦	٤٤٢٨٣	٨ — من الأسباب القاطعة للتقادم ، إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن م. ١/٣٨٤ مدني . التفات المحكمة وعدم ردها على تمسك الدائن بذلك رغم أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور . (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	٩ — عدم الإشارة أو الرد على الدفاع الجوهري الذي قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، قصور . مثال . نظرية الظروف الطارئة . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... .. ” ما لا يعد قصورا “ ١ — الحكم بالتزوير . عدم لزوم تصديه لطريقة المحو في الورقة وشخص مرتكب التزوير . (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
٢٧٣	١٤٤١	٢ — عرض الحكم لدفاع الخصوم والرد عليه . لا قصور . (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..
٥٤٣	٢٤٨٤	



الصفحة	القاعدة	
٥٥٧	٢٤٨٦	٣ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي استظهر من الأدلة التي أوردها أن الحكم ببطلان حكم رسو المزاد قد تم إعلانه . يتضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم غير نهائي لعدم إعلانه . (الطنن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..
٦٢٦	٢٤٩٨	٤ — نفى الحكم في حدود سلطته التقديرية وفي أسباب سائفة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والحكومة إستنادا إلى تقرير خبير . ترتيب الحكم على ذلك نفى حق الطاعن في التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعي للبقاء في أرض النزاع . لا قصور . ولا فساد في الإستدلال . (الطنن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) ... ..
٧٦٠	٢٤١١٦	٥ — إستخلاص الحكم في أسباب سائفة عدم جدية منازمة المدين في صحة دين أحد طالبي إفلاسه . إستدلاله من توقف المدين عن دفع هذا الدين وغيره ، ومن قيام المدين بتظهير سندين لأحد دائنيه طالبي الإفلاس دون أن يكون المدين الأصلي ملزما بقيمتيهما لتخالصه عنهما على إختلال أشغال المدين وعدم الثقة به في السوق التجارية . قيام الحكم بإشهار الإفلاس على ذلك دون بحث باقي الديون . لا قصور ولا فساد في الاستدلال (الطنن رقم ١١١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ... ..
٧٧١	٢٤١١٧	٦ — كفاية ما قرره الحكم لحمل قضائه . لا قصور . (الطنن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ... ..
٩٩٧	٣٤١٤٩	٧ — كفاية ما أورده الحكم لحمل قضائه . لا قصور . (الطنن رقم ٢١٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٥	١٥٠ ع ٣	٨ - عدم بحث الدفاع المتعلق بالتحلل من تنفيذ ما يجاوز حد الإلزام في الاتفاق الخاص بالمقاولة. رفض الدعوى فيما يجاوز هذا النطاق . لا قصور . لا مخالفة للسادة ٦٦٣ مدني . ( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
١٠٨٤	١٦١ ع ٣	٩ - كفاية ما أورده الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه لحمل قضائه . لا قصور . ( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ ) ... ..
١١٤٧	١٧٠ ع ٣	١٠ - حمل أسباب الحكم لقضائه . لا ضرورة لتتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها لإلغائه . ( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
١٥٦٠	٢٣٦ ع ٤	١١ - بطلان كل شرط يقضى بالإعفاء من المسؤولية التقصيرية . إغفال الحكم الدفاع المؤسس على هذا الإعفاء وهو دفاع غير جوهري . لا بطلان . ( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
١٥٦٠	٢٣٦ ع ٤	١٢ - أخذ الحكم بتقرير الخبير المنتخب من النيابة . طرحه التقرير الاستشاري المقدم دون الرد بأسباب خاصة على ما ورد به . لا يعيب الحكم . الأخذ بالتقرير الأول يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة التقرير الأول الذي اطمأنت إليه . ( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
١٦٧٦	٢٥٣ ع ٤	١٣ - كفاية ما أورده الحكم من أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه . لا قصور . ( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الفساد في الاستدلال : " ما لا يعد كذلك "
		١ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه بأسباب سائغة دون رقابة محكمة النقض . الموازنة بين الأدلة والأخذ بأحدها ليس من قبيل الفساد في الاستدلال .
٣٧٣	١٤٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٢ — قيام الحكم على إعتناق أسباب الحكم الابتدائي التي حصلها في حدود سلطته الموضوعية، والتي تؤدي إلى ما انتهى إليه . النعي عليه بفساد الاستدلال في غير محله .
٥٤٣	٢٤٨٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٣ — لا فساد في الاستدلال ، إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت صفة المال العام للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي نزع من أجلها ملكية تلك الأرض لازالت قائمة تؤدي وظيفتها، وأنه لا يمكن افتراض انقطاع التخصيص للنفعة العامة لمجرد ترك الحكومة هذه الأرض خالية .
٥٥١	٢٤٨٥	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٤ — سلطة محكمة الموضوع تامة في تفسير العقود بما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها . تأسيس الحكم قضاءه بأن الطاعن وقع عقد قرض بصفته كفيلا متضامنا على إختبارات مقبولة يمكن حمل تفسيره عليها عقلا وتكفي دعامة لما قضى به حسبما استظهر من عبارات العقد . لا خطأ في الاستدلال .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع حكم "عيوب التدليل" . "القصور" .
٦٢٦	٢٤٩٨	( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
٧٦٠	٢٤١١٦	( والطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..
		التناقض :
		" ما يعد كذلك " .
		١ - تقرير الحكم عدم رجوع السمسار بالتعويض إلا على من وسطه في حالة عدم تمام التعاقد بين الطرفين الذي وسط السمسار والطرف الذي أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين إلزام الحكم الطاعن بالتعويض على الرغم من أنه لم يوسط السمسار . تناقض يعيب الحكم .
٣٣٤	١٤٥٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩ ) ... ..
		٢ - إعلان بتعجيل الاستئناف . عدم تعويل المحكمة عليه . عودتها إليه وترتيب أثره . تناقض . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مناطه .
٣٦٧	١٤٥٦	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ ) ... ..
		٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يحمل الحكم عليه أو يكون واقعا بأسباب الحكم بحيث لا يفهم معه على أى أساس إقضت المحكمة بما جاء في منطوقه .
٨٨٩	٢٤١٣٦	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		" ما لا يعد كذلك " .
		إعتبار العقد غير لازم فيما يتجاوز عملا معينا لا يناقض قيامه في باقي العمل .
١٠٠٥	٢٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة الثابت بالأوراق . " ما يعد كذلك " .
		نفي الحكم تمسك الطاعنة ببطلان العقد موضوع النزاع رغم أنها تمسكت بذلك في مذكرتها أمام محكمة أول درجة وبصحيفة إستئنافها . مخالفة للثابت بالأوراق .
٩٣١	٣٤١٤١	( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..
		" مالا يعد كذلك " .
		إستناد الحكم إلى كتاب الوقف في إعتباره أهليا وليس خيريا . لا مخالفة للثابت بالأوراق .
٦١٨	٢٤٩٧	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..
		الخطأ في الإسناد . " ما لا يعد كذلك " .
		خطأ المحكمة في التعبير عن مرادها بمجرد لفظ ليس مقصودا لذاته وغير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم في قضائه . لا خطأ في الإسناد .
٦١٨	٢٤٩٧	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..
		( ح ) الأسباب المرتبطة بالمنطوق : راجع : إستئناف . " سلطة محكمة الإستئناف " .
١٢٣٦	٣٤١٨٧	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		( ط ) بطلان الحكم : ١ — بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم .
٤٧	١٠٤٧	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — الإجراءات التي تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة — بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . مثال .
١٠٤	١٤ ١٦	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ..
		٣ — قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .
٣٣٩	١٤ ٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) .. ...
		”دعوى البطلان الأصلية“
		١ — عدم جواز الهجوم لدعوى أصلية ببطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها — مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى تغيير الصفة — لا يعد من هذه الحالات .
١٠٤	١٤ ١٦	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ..
		٢ — عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل المنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية إحتراما لها وتقديرا لحجيتها باعتبارها صنوان الحقيقة في ذاتها .
٩٩٧	١٤٩ ٣	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		(ي) الطعن في الأحكام :
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — الحكم الصادر بنذب خير . احتواؤه على قضاء في النزاع القائم حول إنطباق المادة ٩٢٨ مدني لا يجوز للمحكمة إعادة الظر فيه . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات
٥٠٤	١٤ ٧٦	(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٩٤٨	٣٤١٤٢	٢ — حكم بئدب خير . انطواؤه على قضاء قطعى باستحقاق المكافأة . جواز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال فى الميعاد المحدد . فواته . التراخى فى الطعن إلى ما بعد الحكم فى الموضوع . أثره . عدم قبول الطعن . ( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣ ) .. ...
٩٩٢	٣٤١٤٨	٣ — جواز الطعن بطريق الاستئناف على إستقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فى الشق من الحكم الذى يقطع فى شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة فى شأنه . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات فى هذه الحالة ، وعدم إعتبار الحكم مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعى الذى صدر فى الدعوى . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) .. ...
١٠٦٣	٣٤١٥٧	٤ — الطعن فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . إشتراط المادة ٣٧٨ مرافعات صراحة الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وقابليته للطعن . لا يعفى من وجوب الطعن فى هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ( والمادة ٤٤٧ مرافعات ) . هذا النص يعفى الطاعن من تقديم أسباب للطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع مستقلة عن أسباب الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل فى الموضوع . ( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) .. ...
١٢٩٨	٣٤١٩٧	٥ — الحكم بعدم الاختصاص من الأحكام القطعية التى تنتهى بها الخصومة . جواز إستئنافه على إستقلال . ( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) .. ...

القاعدة	الصفحة
٦ - قضاء الحكم في أسبابه قطعياً بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية عن تحصيل الأموال الأميرية ، وفي منطوقه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات سداد الأموال الأميرية المطالب بردها . الطعن في الشق الأول من الحكم استقلالاً جائز . الشق الثاني قضاء قبل الفصل في الموضوع متى كان جواز الإثبات بالبينة أو عدم جوازه لم يكن محل جدل بين الخصوم حتى يقال بأن الحكم قد حسمه . عدم جواز الطعن في هذا الشق إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . ( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ )	١٦٩ ع ٢٥٦
الأحكام غير جائز الطعن فيها : ١ - الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال ( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣ )	٣١٤ ع ١
٢ - دعاوى الحياة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها . ( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ )	٢٩٦ ع ٤٥
٣ - الطعن بالنقض في حكم إنتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضي . مثال . ( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ )	٣١٥ ع ٤٩
٤ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . شرط قبوله أن يكون الحكم الصادر في الموضوع قابلاً للطعن فيه وأن يحصل الطعن	

الصفحة	القائمة	
		في ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي. يستثنى من ذلك الأحوال التي يجيز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما كانت قيمة الدعوى كالمادة ١/٤٠١ من أفعات. استثناء لا يجوز التوسع فيه.
١٠٦٣	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		٥ — عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع. مناطه. إنهاء الحكم الخصومة في شق من النزاع. الطعن فيه على إستقلال. الترانخي في الطعن إلى ما بعد فوات ميعاده. عدم قبول الطعن.
		إقامة الحكم الصادر في الموضوع على ما فصل فيه حكم سابق فوات ميعاد الطعن فيه. الطعن عليه غير منتج.
١١٩٩	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١)
		٦ — تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له. قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة استنادا إلى أحكام هذا القانون. منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه. عدم جواز الطعن في الحكم. لا يغير من ذلك استرشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع. حكمة التشريع ليست نصا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص عند غموضه.
١٣٩٧	٣٤٢١١	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		٧ — قيام النزاع أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية حول أي من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة. قضاء المحكمة بعدم انطباق القانون الأول وتحديد الأجرة القانونية على أساس أحكام القانون الثاني. معارضة ناشئة من تطبيق قانون المساكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧



الصفحة	القائمة	
		والحكم الصادر فيها لا يقبل أى طعن . رفض المحكمة الاعتداد بإقرار المستأجر فى العقد بانطباق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . بحث الدليل أو أطراحه لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصلا فى منازعة مدنية خارجة عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٦٥٧٨	٤٤٢٣٨	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... المصلحة فى الطعن : راجع : نقض " حالات النقض "
٩١٥٧	٣٤١٧١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠) ... الخصوم فى الطعن : الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفا فى الخصومة حتى صدور الحكم المطعون فيه .
٦١	١٤٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ٢ — الطعن بطريق النقض . عدم قبوله إلا من خصم نازع خصمه — أو نازعه خصمه — فى الطلبات ولم يتخل عن المنازعة حتى صدور الحكم .
٣٨٥	١٤٤٣	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... (ك) حجية الحكم : ١ — الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . حجيته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما فى أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . مثال . الحكم الجنائى باعتبار السلعة المضبوطة هى مما يعادلتعامل فيها جريمة ومصادرتها . وجوب إرتباط المحكمة المدنية بحكم المصادرة .
٩٦٩	١٤٣٧	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ...

الصفحة	القائمة
	٢ — الحكم الجنائي بالمصادرة . وروده على المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . أثره . إنصراف حجته أمام المحكمة المدنية إلى ذات المبلغ .
١٦٩	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ... ٢٧ ع ١
	٣ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصل الحكم الجنائي فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ووصفه القانوني ونسبته إلى فاعله .
٣١٥	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ٤٩ ع ١
	٤ — حكم شرعي قاض بصحة وصية . لمحكمة الموضوع الاستدلال به كقرينة على جدية الدعوى بطلب الموصى له بحصته في الوصية ولو لم يكن طرفا في الحكم المذكور .
٤٠٦	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ٦١ ع ١
	٥ — الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أحكام مؤقتة لا تحوز قوة الشيء المقضي فيها قضت به في أصل النزاع . عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب الحكم المستعجل في قضائه بالإجراء الوقفي .
٤٨٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... ٧٣ ع ١
	٦ — القضاء نهائيا باعتبار عقد البيع الوفاائي رهنا منذ انعقاده . بطلانه بطلانا مطلقا كرهن أو بيع . حجته في مسألة التكييف . يمتنع على المحكمة أن تعود إلى بحثها من جديد . الفصل في ذات النزاع بقضاء آخر . اعتبار حكمها مناقضا للحكم الأول الحائز للقوة الأمر المقضي .
٩١٨	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ١٣٩ ع ٢

الصفحة	القاعدة	
٩٣١	٣٤١٤١	٧ — القضاء العادى ولايته عامة . له التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة . إنعدام حجية حكم جهة القضاء متى خرج عن حدود ولايته أمام جهة القضاء صاحبة الولاية . ( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..
١٢٠٣	٣٤١٨٠	٨ — عدم الطعن من الطاعن على قضاء الحكم الابتدائى برفض دعواه قبل بعض المطعون عليهم أمام المحكمة الاستئنافية يجعل هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى إنعقاد الخصومة فى الاستئناف بين الطاعن وبين من عدا هؤلاء المطعون عليهم . مؤداه قدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهم . ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٦ ) ... ..
١٢٦٩	٣٤١٩٣	٩ — الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض . عدم مساسه بأصل الحق . لاجحية له فى دعوى الموضوع . ( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
١٢٨٤	٣٤١٩٥	١٠ — إختصاص المورث فى الدعوى . الحكم الصادر فيها له قوة الأمر المقضى بالنسبة للحارس على تركته إذا اختصم فى دعوى تالية بهذه الصفة . ( الطعن ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
١٢٨٤	٣٤١٩٥	١١ — طلب تثبيت ملكية منقولات رفعت بشأنها من قبل دعوى استرداد أشياء محجوزة . الإستناد فى الدعوى إلى عقد بيع . توافر وحدة الخصوم والسبب والموضوع . لا يمنع من ذلك عدم اختصاص الحائز فى دعوى تثبيت الملكية . اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى لمن كان خصما فى الدعوى التى صدر فيها . ( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..



الصفحة	القائمة
	١٢ — الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله — حكم شهر الإفلاس — له حجية مطلقة . سريان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .
١٤٥٧	٣٤٢١٩ ... (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ...
	١٣ — الحكم الذي يجيز الإثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن يتجادلوا في جوازها من عدمه .
١٦٩٩	٤٤٢٥٦ ... (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ...
	١٤ — العبرة في اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة أو حكما في كل من الدعويين .
٨١٠	٤٤٢٧٤ ... (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥) ...
	١٥ — فصل الحكم في مسألة كلية شاملة يحوز حجية الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم في شأن حق جزئي يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفاؤها بالحكم السابق .
١٨١٠	٤٤٢٧٤ ... (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥) ...
	١٦ — الحكم المتعلق بإجراءات الإثبات الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم تضمينه قبولا للطلب العارض . للمحكمة العدول عنه أو القضاء بسقوط حق الخصوم في التمسك به
١٨٧١	٤٤٢٨٤ ... (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤) ...
	١٧ — عدم الطعن من أحد الخصوم على العقد موضوع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وعدم إستئنافه للحكم الصادر بصحته منها ، أو منازعته فيه بالإستئناف . مؤداه صيرورة

الصفحة	القائمة	حكم
		الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة له . وجوب عدم مساس الحكم الإستثنائي به فيما يتعلق بتصيب هذا الخصم .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩) ... ..
		راجع بطلان .
٥٥٨	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..
		وراجع نقض . " حالات الطعن " .
٧١٩	٢٤١١١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		وراجع . أحوال شخصية . " حجية الحكم الصادر في مسائل الأحوال الشخصية " .
٨٤٤	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٩) ... ..
		( ل ) تصحيح الحكم :
		ممارسة محكمة الموضوع سلطتها في تفسير الحكم عند الاحتجاج به لديها لا يسلب المحكمة التي أصدرته اختصاصها بتصحيح منطوقه وفق المادة ٣٦٤ مرافعات .
١٢٥٢	٤٤١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		( م ) تفسير الحكم :
		لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأحكام التي يحتج بها لديها كسلطتها في تفسير سائر المستندات الأخرى . لها تفسيرها بما تراه مقصودا منها مادامت تبني تفسيرها على إعتبارات سائغة .
١٢٥٢	٤٤١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		حكم رسو المزاد
		حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزاد

الصفحة	القاعدة	
		المتخلف عن دفع الثمن في الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه يقطع التقادم المكسب .
١٢٥٢	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		وراجع تنفيذ عقارى . و بطلان "البطلان فى الاحكام" .
٥٥٧	٢٤٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..

## حوالة

## حواله الحق .

١ — حوالة الحق لا تنشئ التزاما جديدا فى ذمة المدين بل تنقل الإلتزام الثابت أصلا فى ذمته إلى دائن آخر بجميع مقوماته وخصائصه ومن ذلك خضوعه للقانون الذى نشأ فى ظله من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك . صدور قانون جديد يغير من هذه الأحكام . عدم مريانه على هذا الإلتزام إلا بالنسبة لما يستحدثه من قواعد آمرة تتصل بالنظام العام . مثال .

(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣) ... .. ٤٤٢٦٣ ١٧٤٤

٣ — ليس للمدين فى حوالة مدنية أعلن بها التمسك قبل المحال له بصورية السبب الظاهر فى ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة السابقة ويعتقد صحة السبب الظاهر .

(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. ٣٤٢٠١ ١٣٢٤

٣ — شرط نفاذ الحوالة فى حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين أو قبلها .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) ... .. ٢٤١٣٣ ٨٧٢



الصفحة	القاعدة	
٨٧٢	٢٤١٣٣	٤ - الغير في الحوالة هو كل شخص كسب من جهة المحيل حقا على الحق المحال به يتعارض مع حق المحال له . مثال ذلك . دائنوا المحيل الصادر حكم بشهر إفلاسه بالنسبة للمحال له . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) ... ..
		أحكام الضمان :
		ينظم المشرع أحكام الضمان في حوالة الحق بنصوص خاصة . لا محل لتطبيق أحكام الضمان في باب البيع على الحوالة . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
٣٢٥	١٤٥١	الترام المحيل بالضمان .
		١ - حق المحال له في التعويض في حالة الضمان . اقتصراره على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات في حالة المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ مدني . شموله قيمة الحق كلها وما يلحق بالمحال له من ضرر بسبب فعل المحيل في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية (م ٣١١ مدني) . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
٣٢٥	١٤٥١	٢ - إمتناع المحيل عن تسليم السندات المثبتة للحق المحال به . لا محل لضمان المحيل إلا إذا ترتب على إمتناعه استحالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدين . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
٣٢٥	١٤٥١	راجع : إثبات "عبء الإثبات" . (الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
١٣٢٤	٣٤٢٠١	

الصفحة	القاعدة	حيازة
		الحيازة المكتسبة للملكية :
		١- الحيازة. عنصرها المادى والمعنوى. صلاحية التملك حصبة شائعة بالتقادم. التقادم المكسب للملكية . إكتمال مدته . أثره . لا اعتداد بالمنازعة اللاحقة .
٤٠٦	١٤٧	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢- شرط الحيازة التى تؤدى إلى كسب الملكية بالتقادم إقترانها بنية التملك . إقرار المشتري — بعقد صورى — فى ورقة المضد بأن ملكية المبيع باقية للتصرف ومن حقه أن يستردها . وضع يد هذا المشتري لا يكسب الملكية مهما طالت مدته .
٨٥٠	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		وراجع تقادم . "التقادم المكسب" :
١٢٥٢	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..
١٤٦٨	٣٤٢٢٠	( والطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... ..
		إلتزام الحائز سبب النية برد الثمار :
		عدم التزام الحائز سبب النية بالتعويض إلا عن الثمار التى يتمتع عن ردها لئالك . التعويض المالى موز عن التنفيذ العينى . عدم جواز الجمع بينهما .
		دفع الحائز المطالبة بالثمار بطلب خصم قيمة ما استولى عليه المدعى من محاصيل ونفقات الزراعة القائمة بأرض النزاع عند استلامها . دفاع ينطوى على دفع بتنفيذ جزء من التزامه تنفيذاً عينياً وبعدم جواز الحكم بتعويض تقدى عما تم تنفيذه . تخلى محكمة الموضوع عن بحث هذا الدفاع لعدم تقديمه فى صورة طلب مارض مع عدم لزوم ذلك . مخالفة للقانون .
١٨٧٨	٤٤٢٨٥	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع تقادم "التقادم المسقط" . "إلتزام الحائز مـىء النية برء الثمار" وأموال عامة .
٨٧٩	٢ع ١٣٥	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		دعوى الحيازة :
		"دعوى منع التعرض"
		القاضى المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المسادية الصادرة من المدعى عليه .
٢٩٦	١ع ٤٥	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		"الطعن فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الحيازة"
		دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	١ع ٤٥	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		( خ )
		خبرة . خلف
		خبرة
		تعيين الخبير :
		١ — إختيار المحكم إزالة البناء طبقا للمادة ١٠١٠ من القانون المدنى بعد إنتهاء الحكم . عدم إنتداب المحكمة خيرا لتقدير هذا البناء . لا خطأ .
٦١٨	٢ع ٩٧	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — اختيار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها . خبراء إدارة تحقيق الشخصية يدخلون ضمن الخبراء المقبولين أمام المحاكم . مناقشة أعمال الخبير :
٧٥١	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		١ — الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها في الأوراق لا يعد تزويرا . السبيل لإثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وإبداء الاعتراضات عليه .
٨١٣	٢٤١٢٥	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		٢ — عدم إلزام المحكمة بمناقشة الخبير أو تعيين آخر أو ثلاثة خبراء آخرين . أمر متروك لمطلق تقديرها متى رأت في تقرير الخبير ما يغني عن ذلك ( المادتان ٢٤٣ و ٢٤٤ مرافعات ) .
٩٥٦	٣٤١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		وراجع : دفاع .
٧٥١	٢٤١١٥	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		بطلان عمل الخبير .
		١ — الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها : أن يشوبها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ( المادة ٢٥ مرافعات ) تقديم مستند في غيبة الخصوم . عدم بيان وجه الضرر مع علم الخصوم بتقديمه . إدهاء البطلان لا أساس له .
٨١٣	٢٤١٢٥	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		٢ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير لعدم دعوته الخصوم . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز .
٩٥٦	٣٤١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..

الصفحة	الفاصلة	
١٧٩٠	٤٤٢٧١	٣ - الدفع ببطلان أعمال الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... .. تقدير عمل الخبير .
١٧٥	١٤ ٢٨	١ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أولاً وتأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
٢٣٠	١٤ ٣٦	٢ - تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم مما يستقل به قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..
٢٨٥	١٤ ٤٣	٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون الخبير المتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عملاً إلى النتيجة . ( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... ..
٩٥٦	٣٤١٤٤	٤ - خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم قبل التمييز . إطمئنان محكمة الموضوع لتقرير هذا الخبير . النعي دلي عمله بانعدام خبرته في تحقيق الخطوط جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		٥ - أخذ الحكم بتقرير الخبير المتدب من النيابة . طرحه التقرير الاستشاري المقدم دون الرد بأسباب خاصة على ما ورد به . لا يعيب الحكم . الأخذ بالتقرير الأول يفيد أن المحكمة لم تر

الصفحة	القاعدة	
		في التقرير الاستشاري ما ينال من صحة التقرير الأول الذي اطمأنت إليه .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		٦ — أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه .
		عدم إلزامها بالرد إستقلالا على الطعون التي وجهت إليه .
١٧٩٠	٤٤٢٧١	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٣٠ ) ... ..
		راجع : إثبات " إجراء التحقيق " .
١٤٥٠	٣٤٢١٨	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٤٨٢	٣٤٢٢٢	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..

## خلف

عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الإحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الرامى عليه المزااد إذا قضى ببطلان حكم مرمى المزااد ولو لم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفا له .

( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... .. ٨٦ ٢٤ ٥٥٧



الصفحة	القاعدة	
		( د ) دعوى . دفاع . دفع
		دعوى
		رفع الدعوى :
		١ — شرط سلوك طريق استصدار الأمر بالأداء أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بالكتابة معين المقدار وحال الأداء . مقتضى ذلك وجوب ثبوته وتعيين مقداره في ورقة موقع عليها من المدين . الإلتجاء إلى طريق استصدار أمر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه .
١٨٤٣	٤٤٢٧٩	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		٢ — ميعاد الثلاثين يوماً المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقاً للمادة ٧٥ مرافعات . بدء مدة سقوط جديدة من تاريخ تقديم الصحيفة . وجوب حصول الإعلان — في حالة الانقطاع — خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم الصحيفة . حكم المادة ٧٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يهدر الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدني .
١٤٢٠	٣٤٢١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		راجع : إستئناف " رفع الإستئناف " .
١٢٣١	٣٤١٨٦	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		وراجع : إفلاس " الدعوى بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع " .
١٤٥٧	٣٤٢١٩	( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : أمر أداء "أحوال وجوبه" . (الطن رقم ٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥)
١٢٧٥	٣٤١٩٤	... .. صحيفة الدعوى . "التوقيع عليها من محام" ١ - عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية . أثره . بطلان الصحيفة وعدم قبول الدعوى . تعلقه بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . لا حاجة لإثبات ترتب ضرر .
١٥٥٢	٤٤٢٣٤	... .. (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥) ٢ - تقديم صحف دعاوى أمام المحاكم الابتدائية الإدارية وطلبات الأداء المقدمة إلى المحكمة الابتدائية . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمامها . عدم جواز القياس على هذه الصحف والطلبات . قائمة شروط البيع لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هي من الأوراق التي أوجب قانون المحاماة توقيعها من محام . عدم التوقيع لا يترتب عليه البطلان .
١٨٢٦	٤٤٢٧٧	... .. (الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) الدفع ببطلان صحيفة الدعوى : ١ - إبداء الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى بعد التكلم في موضوع الدعوى . سقوط الحق في الدفع عملاً بالمادة ١٤١ مرافعات .
١٧٩٦	٤٤٢٧٢	... .. (الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠) ٢ - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى . وجوب إبدائه قبل أى طلب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيه .
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	... .. (الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	سبب الدعوى :
٣٨٧	٥٨ ع ١	١ - للمدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف مادام موضوع طلبه الأصلي على حاله . ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
٣٨٧	٥٨ ع ١	٢ - محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدعوى بأنها تكون الإثراء بلا سبب بعد عدول المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض . النemy عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها . عدم جوازه . ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
١٣١٦	٢٠٠ ع ٣	٣ - ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . دعوى المطالبة بفروق عملة ناتجة عن عملية تحويل استثمارات خاصة بثن بضاعة مستوردة . إقامة الحكم قضاءه على أساس أنها دعوى تعويض وإعتبار أن مسئولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية . تغيير لأساس الدعوى وخطا في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديد . ( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
٩٣١	١٤١ ع ٣	٤ - قيام الدعوى على أساسين ، مبنى أولهما بطلان العقود موضوع الدعوى ، وتعلق ثانيهما بتنفيذ عقد الطاعة وأثر إلغاء قرار إدارى عليه ، يستوجب بحث الأساس الأول والإنتهاء إلى أن العقود صحيحة قبل بحث الأساس الثانى . ( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		شروط قبول الدعوى :
		١ — الصفة فى الدعوى .
		١ — إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	١٤ ٦٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		٢ — إنحلال جماعة دائنى المفلس . أثره . زوال صفة السنديك . جواز الإذن له بالاستمرار فى تمثيل الدائنين فى الدعاوى التى لم يفصل فيها والمسائل المتعلقة .
٤١٨	١٤ ٦٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
١٠٤	١٤ ١٦	( براربع الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٣ — إنتهاء الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل إلى أنه لا يحتج بمسند على أحد الخصوم لعدم حملة لتوقيع يحتج به عليه . لا محل للتعدي بحجية هذا المسند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على تنازل هذا الخصم عن الدين محل النزاع وزوال صفته فى رفع الدعوى به .
١٧٢٠	٤٤ ٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		راجع أشخاص إعتبارية ” نقابات “ .
٨٦٧	٢٤ ١٣٢	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		وراجع دعوى ” الخصوم فى الدعوى “ .
٧٩٨	٢٤ ١٣٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..
		راجع : أحوال شخصية ” الولاية على المال “ .
١٠٥٤	٣٤ ١٥٦	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..
		وراجع : بطلان ” بطلان إجراءات المرافعات “ .
١٠٨٤	٣٤ ١٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		(ب) المصلحة في الدعوى :
		إستحقاق الدين موضوع الدعوى قبل رفعها يتوافر به شرط المصلحة فيها ، لا ينفيه تقديم الدائن أمام محكمة أول درجة عقد صلح بقبضه بعض الدين وتأجيل ميعاد أداء الباقي إلى تاريخ لاحق مادام أن الدائن طلب الحكم بمقتضى هذا الصلح وصدر الحكم المطعون فيه بعد حلول الأجل المتفق عليه فيه .
١٤٨٢	٣٤٢٢٢	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		راجع : إستئناف "سلطة محكمة الإستئناف" .
١٣٣٩	٣٤٢٠٣	( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		سماع الدعوى :
		راجع : أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" :
١٩٣	٣٤١٧٨	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		الطلبات في الدعوى :
		١ - تحديد الحكم بالطلبات في الدعوى . خلو الأسباب من الإشارة إلى طلب الفوائد الذى أضافه المدعى في مذكرة . النص في منطوق الحكم بأن المحكمة "رفضت ما عدا ذلك من الطلبات" . عدم إنصراف هذه العبارة إلا إلى الطلبات التى حددتها المحكمة .
٥٣٨	٨٣ ٢٤	( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٤ ) ... ..
		٢ - الطلب الذى تنفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالإستئناف لإغفاله الفصل في الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		عدم قبول الاستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٥٣٨	٢٤ ٨٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		٣ - إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض إذ علاج هذا الإغفال - طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	٢٤ ١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		راجع بطلان .
٦٠٧	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ..
		وراجع حكم "منطوق الحكم" .
٦٣٦	٢٤ ١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..
		راجع : إختصاص "الحكم بعدم الاختصاص" .
١٤١٠	٣٤ ٢١٣	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		تقدير قيمة الدعوى :
		١ - تقدير الرسوم النسبية على الأراضى الزراعية . خضوعه لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ . عدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .
٣٥	١٤ ٧	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ..
		٢ - المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى هو أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قانون الرسوم .
١٥٢١	٤٤ ٢٢٨	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”الدعوى معلومة القيمة“ :
		١ — الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة . الدعوى بطلب غير قابل للتقدير . مجهولة القيمة . طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وإنحصار الإرث في المدعين . إنحصار التركة في أعيان وقف معلوم . تقدير قيمة الدعوى بما يخص المورث في أعيان الوقف . دعوى معلومة القيمة . خضوعها للرسم النسبي .
١٧٦٥	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩ )
		٢ — الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة . خروج الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير عن هذا الأصل . إعتبارها بمجهولة القيمة .
١٨٥٦	٤٤٢٨١	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		”الدعوى المتعلقة بالأراضي“ .
		تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي . م ٣١ مرافعات . عدم بحث صفة الأراضي أو التفرقة بين ملكيتها أو تخصيصها للنفعة العامة .
١٨٥٦	٤٤٢٨١	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		”تقدير قيمة دعوى أرض المال العام“ :
		إمكان تقدير قيمة الأرض المخصصة للنفعة العامة ماديا وفقا لقواعد قانون المرافعات . مفاده ، إعتبار الدعوى التي ترفع بشأنها قابلية للتقدير .
١٨٥٦	٤٤٢٨١	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		الخصوم في الدعوى :
		إعلان ممثل الشركة في مصر بالدعوى . عدم النهي على توجيه الإعلان في مقر فرع الشركة في مصر . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . في غير محله .
٧٩٨	٢٤١٢٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		( ١ ) تقرير التلخيص :
		١ — جواز الاستدلال على تلاوة تقرير التلخيص من محاضر الجلسات .
٧٢٤	٢	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١ ) ... ..
		٢ — وجوب وضع تقرير التلخيص في الاستئناف من العضو المقرر وتلاوته في الجلسة . وجوب تلاوته من جديد في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٧٨١	١٢	( الطعان رفا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		(ب) تدخل النيابة العامة في الدعوى :
		وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إغفال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .
٥٠٩	٧٧	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..
		(ج) التدخل في الدعوى .
		١ — طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية . النص في هذا الطلب بالقبول أو بالرفض يعتبر حكما قطعيا في مسألة فرعية مقتضاه تحصيل الرسم كالا إذا ما تم الصلح في الدعوى بعد صدوره .
٧٥١	٨٩	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..
		٢ — الحكم بعدم قبول التدخل الهجومي . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى أو طرفا في الحكم . إعتبره مع ذلك محكوما عليه في طلب التدخل . له إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله .
١٠٤٥	١٥٥	( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( د ) تكييف الدعوى :
		١ — محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدعوى بأنها تكون الإثراء بلا سبب بعد جدول المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها . عدم جوازه .
٣٨٧	١٤ ٥٨	( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٢ — عدم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها .
٦١٢	١٤ ٩٦	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٣ — عدم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الدعوى بتكييف الخصوم لها . ليس لها الخروج على الوقائع المطروحة عليها .
١٣١٦	٣٤ ٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		٤ — العبرة في تكييف الدعوى هو بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يصفها بها الخصوم .
١٦٧٦	٤٤ ٢٥٣	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		( هـ ) نطاق الدعوى :
		راجع حكم ”خروج الحكم عن نطاق الدعوى“ .
٧٧٦	٢٤ ١١٨	( الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..
		( و ) الطلب العارض :
		١ — طلب رفض الدعوى عليها تأسيسا على إنكار التوقيع ، أو على أن العقد وصية ليس طلبا عارضا ، بل هو وسيلة دفاع .
١٥٢١	٤٤ ٢٢٨	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - الحكم المتعلق بإجراءات الإثبات الصادر قبل الفصل في الموضوع. عدم تضمينه قبولاً للطلب العارض. لمحكمة العدول عنه أو القضاء بسقوط حق الخصوم في التمسك به.
١٨٧١	٤٤٢٨٤	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤) ... .. ٣ - الطلب العارض الذي يقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. اعتباره طلباً جديداً. على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله.
١٨٧١	٤٤٢٨٤	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤١٢) ... .. ٤ - عدم التزام الحائز مسمى النية بالتعويض إلا من الثمار التي يتمتع عن ردها للمالك. تعويض المالى عوض عن التنفيذ العيني عدم جواز الجمع بينهما.
		دفع الحائز المطالبة بالثمار بطلب خصم قيمة ما استولى عليه المدعى من محاصيل ونفقات الزراعة القائمة بأرض النزاع عند إستلامها. دفاع ينطوى على دفع بتنفيذ جزء من التزامه تنفيذاً عينياً وبعدم جواز الحكم بتعويض تقدي عماً تم تنفيذه. تخلى محكمة الموضوع عن بحث هذا الدفاع بعدم تقديمه في صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك. مخالفة للقانون.
١٨٧٨	٤٤٢٨٥	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤) ... .. ٥ - الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع. إختلاف الطلب عن الطلب الأصل في موضوعه وسببه معاً. عدم جواز إبدائه من المدعى في صورة طلب عارض هذا ما تآذن به المحكمة من الطلبات مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصل. مثال.
١٨٩٠	٤٤٢٨٧	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢١) ... ..

الصفحة	القائمة	
		( ز ) حق الدفاع :
		١ - عدم إطلاع الخصم على مذكرة خصمه المقدمة في فترة حجز القضية للحكم . خلوها من أى دفاع جديد . عدم تعويل الحكم على شيء مما جاء بها . قبول المحكمة لهذه المذكرة لا يخل بحق الدفاع .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٢ - حجز الدعوى للحكم مع الإذن بمذكرات في الدفع والموضوع . إقتصار الخصم في مذكرته على التكلم في الدفع . قضاء المحكمة في الموضوع . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٣٩	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٣ - عدم إلزام محكمة الموضوع بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات عند حجز الدعوى للحكم متى رأت أن الدعوى قد تهيأت للفصل فيها .
١٨٧١	٤٤٢٨٤	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ..
		( ح ) "فتح باب المرافعة" :
		طلب فتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات . تقديمه بعد قفل باب المرافعة . إجابة هذا الطالب من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		( ط ) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		١ - القضاء - بحق - بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً . ليس لمحكمة الموضوع بعد ذلك أن تعرض لأوجه الدفاع الموضوعية .
١٢٨٤	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — طلب تثبيت ملكية منقولات رفعت بشأنها من قبل دعوى استرداد أشياء محجوزة . الإستناد في الدعوى إلى عقد بيع . توافر وحدة الخصوم والسبب والموضوع . لا يمنع من ذلك عدم إختصاص الحاجز في دعوى تثبيت الملكية . إكتساب الحكم قوة الأمر المقضى لمن كان خصما في الدعوى التي صدر فيها . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. ١٢٨٤ ع ٣ ١٩٥
		(ى) المسائل التي تعترض سير الخصومة : ”وقف الدعوى“ . الحكم بوقف دعوى القسمة إستنادا إلى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات حتى يفصل في النزاع القائم بشأن الملكية . قضاء ضمنى بعدم إختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذا النزاع . المادة ٨٣٨ من القانون المدنى تلزم المحكمة الجزئية بالفصل في منازعات الملكية التي تدخل في إختصاصها . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦) ... .. ٦٧٢ ع ٢ ١٠٤
		”إنقطاع الخصومة“ . ١ — بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان . (الطن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... .. ٩٢١ ع ١٤
		٢ — الاجراءات التي تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . مثال . (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... .. ١٠٤ ع ١٦



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ — مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته إلى انقطاعها . حصول الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعتين سن الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والديهما والوصية عليهما تحضر عنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . لا ينقطع سير الخصومة . عدم تمسك الطاعتين أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والديهما لهما بعد بلوغهما من الرشد . لا سبيل لإثارة الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .</p>
٤٨٥	١٤ ٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... ..
		<p>٤ — بطلان الإجراءات التي تتخذ بعد إنقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي . لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم .</p>
٥٨٩	٢٤ ٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ..
		<p>٥ — انقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم . وقوعه بحكم القانون و بغير حاجة إلى حكم ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول الوفاة . دلالة نص المادة ٢٩٤ مرافعات مصرى صراحة على ذلك بخلاف المادة ٣٤٤ مرافعات فرنسي التي تشترط إعلان الخصم الآخر بنحو وفاة خصمه .</p>
١٠٣٠	٣٤ ١٠٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		<p>٦ — بلوغ القاصر من الرشد زوال صفة الوصي الذي يباشر الخصومة عنهم . انقطاع سير الخصومة وبطلان الإجراءات التي تحصل خلال فترة الإنقطاع . بطلان نسبي مقرر لمصلحة</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٦٨	٣٤٢٢٠	من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم التمسك بهذا البطلان ( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... .. وراجع بطلان الحكم .
١٠٤	١٦ ع ١	( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... .. ترك الخصومة .
١٦٣٩	٤٤٢٤٧	١ — ثبوت النسب . حق أصلي للولد وللأم . تعلق حق الله تعالى به . لاحق للأم في إسقاط حقوق ولدها . ترك الأم الخصومة في دعوى ثبوت النسب لا ينصرف إلى حق الصغير أو حق الله . ( المعلن رقم ٣٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ )
١٩٥٤	٢٤٢٩٤	٢ — الطعن بعد إنقضاء الميعاد القانوني . النزول عنه يتضمن بالضرورة نزولا عن الحق في الطعن . النزول عن الحق في الطعن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . ليس للتنازل أن يعود فيما اسقط حقه فيه . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... .. سقوط الخصومة : « أثره » الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم . ( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... .. إنقضاء الخصومة : ١ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بانقضاء الخصومة في دعوى قسمة . عدم جواز التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة . ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ ) ... ..
٦٧٢	٢٤١٠٤	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنقضاء الحصومة لا يترتب عليه إنقضاء الحق الذى رفعت به الدعوى . خضوع الحق فى إنقضائه لقواعد القانون المدنى .
٦٧٢	٢٤١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... .. راجع : تجزئه . أحوال عدم التجزئة ونقض . إعلان الطعن وبطلان .
١٦٤٥	٤٤٢٤٨	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٩) ... .. راجع : بطلان "البطلان فى التصرفات"
١٨٦٦	٤٤٢٨٣	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... .. بعض أنواع الدعاوى : (١) الدعوى العمالية :
		١ — المدة المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ مدنى . مدة تقادم . ورود الوقف والاتقطاع عليها .
٢٠٧	١٤ ٣٣	(الطلب رقم ٣٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥) ... .. ٢ — حق العامل فى حصيلة صندوق الإيداع أو حقه فى المكافأة أو فيها معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت اتهاء العقد .
٢٩١	١٤ ٤٤	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١) ... .. راجع : عمل "الدعوى الناشئة عن عقد العمل" .
١٢١٢	٣٤١٧٢	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ب) دعوى صحة التعاقد :
		١ — دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه .
٩٢	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		٢ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوما في هذه الدعوى أو ظلوا بعيدين عنها .
١٥٤٢	٤٤ ع ٢٣٢	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩) ... ..
		٣ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع فحده . هذا التسجيل الأخير لا تنتقل به الملكية بالنسبة للمشتري الأول الذي سجل صحيفة دعواه ولا يحول دون الحكم فيها بصحة عقده .
١٥٤٢	٤٤ ع ٢٣٢	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١ / ١٩) ... ..
		٤ — عدم شهر التصرف قبل تنبيه نزع الملكية . صدور حكم بصحة التصرف على المدين المتصرف ليس من شأنه نفاذ هذا التصرف ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . الحكم بصحة ونفاذ العقد قضاء باقرار العقد صحيحا ونفاذه بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية المفاضلة مع حق سابق مشهر .
١٨٢٦	٤٤ ع ٢٧٧	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دفع دعوى صحة التعاقد بتخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه بدفع الثمن . دفع بعدم التنفيذ لا يقبل إلا من المتعاقد الآخر - وهو البائع - عدم قبوله من مشتري ثان .
١٩٣٢	٤٢٩٢ ح ٤	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		وراجع بيع "إلتزامات المشتري"
٧٤٣	٢٤١١٤ ح ٢	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		وراجع تسجيل
٨٢٨	٢٤١٢٦ ح ٢	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		( ج ) دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة ودعوى المنازعة في التقرير بما في الذمة :
		دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . إختلافها عن دعوى المنازعة فيه . إتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	١٤٦٣ ح ١	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		( د ) دعاوى الحيازة :
		١ - القاضى المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المسادية الصادرة من المدعى عليه .
٢٩٦	١٤٤٥ ح ١	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢ - دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	١٤٤٥ ح ١	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٣ - طلب تقرير حق الحكومة على أرض النزاع باعتبارها من الأموال العامة . دعوى ملكية لا دعوى حيازة .
٨٧٩	٢٤١٣٥ ح ٢	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . عدم مساسه بأصل الحق . لا حجية له في دعوى الموضوع .
١٢٦٩	٣٤١٩٣	( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		( هـ ) دعوى إثبات الحالة :
		دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعاوى المسؤولية .
		غايته إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل .
		لمقاول التفريغ الموكل في إستلام البضاعة رفع هذه الدعوى .
٧٨	١٢٤١٣	( الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ...
		( و ) دعوى النسب .
		عدم جواز تقديم طلبات بدعاوى جديدة في الإستئناف .
		دعوى النسب . نطاقها . عدم إتساعه للصالح على مال .
		تقديم محضر صلح تضمن تقسيم التركة لتصديق المحكمة الإستئنافية عليه . رفض المطعون عليها التصديق عليه . إمتناع التصديق عليه على المحكمة . القضاء ببطلان عقد الصلح . مخالفة للقانون .
٥٨٩	٩٣٢٤	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨ )
		راجع "أحوال شخصية" . "دعوى الأحوال الشخصية"
٦٥٥	١٠٢٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ ) ...
		( ز ) دعوى الإرث .
		راجع أحوال شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" .
٥٨٩	٩٣٢٤	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) ...
		( ح ) دعوى التطليق .
		راجع أحوال شخصية . "التطليق للضرر" .
٦٩٧	١٠٨٢٤	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ )



الصفحة	القاعدة	
		( ط ) دعوى الضرائب :
		راجع : ضرائب " رسم الأيلولة على التركات " .
١٣١٠	٣٤١٩٩	( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢١ ) ... ..
		( ي ) دعوى بطلان الحكم الأصلية :
		١ - عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية ببطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد الشركة بعد حلها مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى تغير الصفة . لا يعد من هذه الحالات .
١٠٤	١٦٤	( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		١ - عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل للمنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية احتراماً لها وتقديراً لحجيتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .
٩٩٧	٣٤١٤٩	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		دفاع
		١ - قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .
٣٣٩	١٤٥٣	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٢ - حجز الدعوى للحكم مع الإذن بمذكرات في الدفع والموضوع . اقتصار الخصم في مذكرته على التكلم في الدفع . قضاء المحكمة في الموضوع . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٣٩	١٤٥٣	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — لا هلى المحكمة إذا ما قضيت فى الدفع والموضوع معا متى اتاحت الفرصة للخصوم لإبداء دفاعهم الموضوعى وأبدوه فعلا .
١٦٧٦	٤ع٢٥٣	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٧) ... ..
		٤ — عدم إلزام المحكمة بلفت الخصوم إلى واجبهى فى الدفاع ومقتضياته .
٥٨٩	٢ع ٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٨/٣/١٩٦٧) ... ..
		٥ — دين . انتهاء الحكم إلى أنه لا يكتنفه النزاع . لا محل لأن يتابع الحكم بعد ذلك ما يثار من دفاع بشأن معاملات سابقة .
٧٦٠	٣ع١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٤/٥/١٩٦٧) ... ..
		٦ — إبداء الطاعن دفاعه أمام محكمة الموضوع فى التزوير . هدم إعتراضه على تقرير خبير تحقيق الشخصية دون طلب استكمال دفاعه بمذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٥١	٢ع١١٥	(والطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧) ... ..
		دفاع جوهري :
		١ — دهوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة أنه قد عرض الثمن المستحق على البائع ولما رفضه أودعه لذمته . إعتبار هذا الطلب متضمنا طلب الحكم بصحة العرض والإيداع . إقتضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكما سابقا بصحة العرض والإيداع . خطأ .
١٨٥	١ع ٢٩	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٦٧) ... ..
		٢ — من الأسباب الفاطعة للتقادم ، إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن . م ١/٣٨٤ مدنى . إلتفات المحكمة وعدم

الصفحة	القائمة	
		ردها على تمسك الدائن بذلك رغم أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، قصور .
١٨٦٦	٤٤٢٨٣	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		٣ — عدم الإشارة أو الرد على الدفاع الجوهري الذي قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، قصور . مثال . نظرية الظروف الطارئة
١٧٦٠	٤٤٢٨٢	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		راجع : حكم "عيوب التدليل" . "القصور" . "مالا يعد كذلك" .
١٠٠٥	٣٤١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		وراجع : نقض "أسباب الطعن" . أسباب واقعية .
١٢٥٢	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..

## دفع

		١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : راجع : إثبات . حجية الأمر المقضى :
٦٣١	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		وراجع : دعوى . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .
١٢٨٤	٣٤١٩٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانتقاء الصفة : ١ — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتقاء الصفة . النعي على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض لا يقبل التحدى



الصفحة	القاعدة	
		بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إلا ممن تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .
٩٢	١٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، موضوعي . قبوله يترتب عليه ، أن يخسر المدعي دعواه ، واستنفاد محكمة أول درجة بالقضاء فيها ولايتها . استئناف ، يطرح الدعوى بما احتوته ، عدم جواز رد الدعوى إلى محكمة أول درجة متى ألغت محكمة الاستئناف هذا القضاء .
١٨٠٣	٤ ع ٢٧٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..
		٣ - الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى :
		١ - ابداء الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى بعد التكلم في موضوع الدعوى . سقوط الحق في الدفع عملاً بالمادة ١٤١ مرافعات .
١٧٩٦	٤ ع ٢٧٢	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى . وجوب إبدائه قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيه .
١٩٣٢	٤ ع ٢٩٢	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		وراجع دعوى : صحيفة الدعوى .
١٥٥٢	٤ ع ٢٣٤	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ ) ... ..
		٤ - الدفع بالإحالة للارتباط :
		الدفع بطلب الإحالة للارتباط بعد التكلم في موضوع الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		بالطعن بالصورية ثم بصدور العقد موضوع الدعوى في مرض الموت . سقوط الحق في الدفع بطلب الإحالة عملاً بالمادة ١٧٣ من أفعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٧٩٦	٤٤٢٧٢	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ) ... ..
		٥ — الدفع بالتقادم .
		الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز التمسك به لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . مناطه . عدم التنازل عنه صراحة أو ضمناً أمام محكمة أول درجة .
١٧٤٠	٤٤٢٦٢	( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٢ ) ... ..
		الفصل في الدفع :
		لاعلى المحكمة إذا ما قضت في الدفع والموضوع معاً متى أتاح الفرصة للخصوم لابتداء دفاعهم الموضوعي وأبدوه فعلاً .
١٦٧٦	٤٤٢٥٣	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		وراجع أحوال شخصية ” دعوى الأحوال الشخصية “ .
٦٥٥	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ )
		وراجع أحوال شخصية ” التطليق للضرر “ .
٦٩٧	٢٤١٠٨	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ )
		وراجع دعوى ” الخصوم في الدعوى “ .
٧٩٨	٤٤٢٣٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		رسوم . رهن
		رسوم
		رسوم قضائية :
		١ — تقدير الرسوم النسبية على الأراضى الزراعية . خضوعه لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ عدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .
١٩	١٤ ٤	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..
		٢ — استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه ألا يسبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعى فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .
٥٧١	٢٤ ٨٩	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..
		٣ — الأصل في دعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى بطلب غير قابل للتقدير . مجهولة القيمة . طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وانحصار الإرث في المدعين . إنحصار التركة في أعيان وقف معلوم . تقدير قيمة الدعوى بما يخص المورث في أعيان الوقف . دعوى معلومة القيمة . خضوعها للرمم النسبي .
١٧٦٥	٤٢٦٧	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩)



الصفحة	القاعدة	
		<p>”رسوم الدعوى الاستئنافية“ :</p> <p>رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الابتدائي باعتبار التأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف وعلى أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به ابتدائيا وتكرر القضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . العبرة في استحقاق رسوم الاستئناف هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه .</p>
١٠٧٣	٣٤١٥٩	<p>(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..</p> <p>وراجع دعوى ”نظر الدعوى أمام المحكمة“ . ”التدخل في الدعوى“ .</p> <p>وقانون . ”تفسير القانون“ .</p>
٥٧١	٢٤٨٩	<p>(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..</p> <p>رسم الدمغة :</p> <p>رسم الدمغة . استحقاقه على صور العقود والمحركات . مناطه . توقيع المتعاقد الآخر على الصورة وصلا حينها للاحتجاج بها أمام القضاء . تعدده بتعدد الصور . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيع واحد . خروجها من نطاق رسم الدمغة النوعي .</p>
١٧٥٦	٤٤٢٦٥	<p>(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩) ... ..</p> <p>وراجع : ضرائب ”رسم الدمغة“</p>
٩٠٣	٣٤١٤٣	<p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٠) ... ..</p>
١٢٦٦	٢٤١٩٢	<p>(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٤) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		رسوم مقابل الانتفاع :
		”بالأرصعة الأرضية“
		الأرصعة الجمركية من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة عامة .
		عدم جواز تأجيرها . الانتفاع بها مقابل رسوم .
١٥١٦	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٧) ... ..
		”بجسر النيل“
		خروج تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه عن ولاية
		المحاكم . للمحاكم العادية أن تحقق من وجود الأمر الإداري
		أو عدم وجوده . المنازعة فيما إذا كان الانتفاع بجسر النيل
		مستندا إلى تراخيص جهة الإدارة فيعتبر مقابل الانتفاع رسما
		يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص —
		لا تماتها — فيعتبر مقابل الانتفاع ريعا مستحقا في ذمة حائز
		سوء النية لا ينقضى إلا بخمس عشرة سنة . نزاع يدخل
		في اختصاص المحاكم العادية إذا كان الفصل في الدعوى لم يقتض
		من محكمة الموضوع تأويل التراخيص — وهي أوامر إدارية .
١٩٠١	٤٤٢٨٨	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧) ... ..
		رهن
		وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه
		الملكية بالتقادم .
١٢٥٢	٣١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ... ..

الصفحة

القائمة

(س)

سقوط . سمسة . سندات الشحن .

سند إذني

سقوط

راجع دعوى : "رفع الدعوى" وشفعة .

١٤٢٠	٣٤٢١٤	...	...	...	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩)
------	-------	-----	-----	-----	---

سمسة

١ - الأصل كفاية مجود إبرام الصفقة وإتمام العقد الابتدائي  
لإستحقاق السمسار كامل أجره . ما لم يتفق على غير ذلك .

١٣٧٩	٤٤٢٠٨	...	...	...	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧)
------	-------	-----	-----	-----	--

٢ - عدم إستحقاق السمسار أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام  
الصفقة فعلا على يديه في الفترة المحددة له .

١٦٤٩	٤٤٢٤٩	...	...	...	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤)
------	-------	-----	-----	-----	---

٣ - للسمسار حق الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا تسبب  
بخطئه في عدم إبرام الصفقة .

١٦٤٩	٤٤٢٤٩	...	...	...	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤)
------	-------	-----	-----	-----	---

سندات الشحن

راجع التزام "انقضاء الإلتزام" الوفاء ، وعمله ، ونقل ،  
ونقل بحوى .

١٧١٣	٤٤٢٥٨	...	...	...	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١)
------	-------	-----	-----	-----	--



الصفحة	القاعدة
	سند إذني
	راجع : أوراق تجارية "السند الإذني" . "التظهير" .
١٣٧٣	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... .. ٢٠٧ ع ٣
	(ش)
	شخصية إعتبارية . شرط جزائي . شركة .
	شفعة . شهر عقارى . شيوع .
	شخصية إعتبارية
	راجع : أشخاص إعتبارية .
	شرط جزائي
	راجع : إلزام . تنفيذ الإلزام "الشرط الجزائي" .
١٦٧٦	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... .. ٢٥٣ ع ٤
	شركة
	"نية المشاركة" .
	شرط قيام الشركة وجود نية المشاركة لدى الشركاء في نشاط ذى تبعة أى المشاركة فى الربح والخسارة معا . فصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة من عدمه . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
١٣٣١	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. ٢٠٢ ع ٣

الصفحة	القاعدة	
		الشخصية الاعتبارية للشركة .
		إستقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالظعن . كاف لصحته .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦	(الظعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ ) ... ..
		”الاندماج الكلى“ .
		١ - الاندماج الكلى . أثره : انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وانتهاء سلطة مديرها في تمثيلها أو التصرف في حقوقها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة إليه عن واقعة الوفاء بدين للشركة بعد زوال صفته في تمثيلها والتصرف في حقوقها .
١٨٥١	٤٤٢٨٠	(الظعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		٢ - إشتراك المحامى مع زميل له في العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكى . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٩ .
١١٧٢	٣٤١٧٤	(الظعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		شركات الأشخاص :
		”إنقضاء الشركة“
		١ - الأصل إنقضاء شركات الأشخاص بوفاة أحد الشركاء . جواز الإتفاق بين الشركاء على إستمرار الشركة - رغم وفاة أحد الشركاء - مع ورثته ولو كانوا قسرا .
١٥٦	٢٥١٤	(الظعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩ ) ... ..
		٢ - إنقضاء شركة الأشخاص بموت أحد الشركاء إلا إذا حصل الإتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم

الصفحة	القائمة	
		تستمر الشركة مع ورثته. الإتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة هو الذي يتم بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة الشريك لا الإتفاق بين ورثة الشريك المتوفى وباقي الشركاء الأحياء إذا لم يتفق معهم هذا الشريك وقبل وفاته .
٤٧٢	١٤٧١	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ..
		شركات مساهمة :
		” دعوة الجمعية للانعقاد “
		١ — وجوب دعوة المساهمين بخطابات موصى عليها لحضور إجتماع الجمعية العمومية تلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال إذا كانت جميع الأسهم إسمية .
١٨٠٣	٤٤٢٧٢	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..
		٢ — بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذي رسمه القانون . م ١٠٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
١٨٠٣	٤٤٢٧٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..
		٣ — تخويل وزارة التجارة والصناعة سلطة مجلس إدارة الشركة في بعض الحالات .
		عدم إتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانونا لعقد الجمعية العمومية بدعوة مدير مصلحة الشركات بناء على طلب الحائزين لأكثر من عشر رأس مال الشركة الذي يمثل جميعه في أسهم إسمية . مقتضاه بطلان ما تصدره الجمعية من قرارات إعمالا لحكم المادة ١٠٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
١٨٠٣	٤٤٢٧٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		الشركة والقروض :
		راجع : شركة . نية المشاركة
١٣٣١	٣٤٢٠٢	( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		شفعة
		١ - إنتهاء الحكر . مؤداه . لاحق للمستحكر فى الشفعة إذا بيعت الرقبة .
٦١٨	٢٤٩٧	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..
		٢ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد فى المادة ٩٤٣ مدنى لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات . بدء مدة سقوط جديدة من تاريخ تقديم الصحيفة . وجوب حصول الإعلان - فى حالة الانقطاع - خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة . حكم المادة ٧٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يهدر الميعاد المحدد فى المادة ٩٤٣ مدنى .
١٤٢٠	٣٤٢١٤	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		شهر عقارى
		الطلب المقدم للشهر العقارى . القضاء بعدم إعتباره دليلا كاملا مكتوبا على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وعلى وفاء المشتري بالثمن لخلوه من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما دفع منه وما التزم به كل من الطرفين . لا خطأ .
٧٤٣	٢٤١١٤	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ ) ... ..
		وراجع :
		تسجيل .

الصفحة	القاعدة	شيوخ
		<p>عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأى شرط فيها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أحيانا أحد وقفه وتجنيبها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف . عدم الإعتداد بكشف التحديد في إنتهاء حالة الشيوخ .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ٣٨ ع ١٤ ٢٥١</p> <p>( ص )</p> <p>صلح . صورية</p>
		<p>صلح</p> <p>”بطلانه“ :</p> <p>الاتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله . بطلانه . مناطه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل .</p> <p>( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٧ ) ... ١٥٢ ع ٣ ١٠١٨</p> <p>صورية</p> <p>الصورية النسبية :</p> <p>الصورية النسبية بطريق التستر . عدم جواز إثباتها بين المتعاقدين إلا بالكتابة متى كان العقد الظاهر مكتوبا . عكس ذلك . الطعن على العقد بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق لاعتباره تحايلا على القانون . حق الوارث في الطعن في هذه الحالة لا يستمد في الطعن من المورت وإنما من القانون مباشرة .</p> <p>( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ٧٢ ع ١٤ ٤٧٨</p> <p>٢٠(٢١)٠٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		إثبات العلم بالصورية :
		عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في ورقة الدين يقع على عاتق المدين .
١٣٢٤	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		سورية عقد البيع :
		” أثرها “
		سورية عقد البيع . نفاذ العقد الحقيقي فيما بين المتعاقدين والخلف العام . لا يمنع من ذلك وضع يد المشتري — بالعقد الصوري — على البيع .
٨٥٠	٢٤١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		الإقرار بالصورية :
		أثره .
		الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . إلغاؤه لا يكون إلا بحكم يقضى بذلك . إقرار الدائن بصورية دينه لا يترتب عليه إلغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع .
١٤٥٧	٣٤٢١٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		(ض)
		ضرائب
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		” تقديره “
		١ — المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة العسكرية . اعتبارها من التكاليف عند



الصفحة	القائمة	
		تحديد الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، مناطه.
٤٣٦	١٤٦٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ... ..
		٢ - التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث. الغرض منه . تحقيق فائض بعد إعادة الأصل المالك . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٥١٩	٢٤٧٨	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١) ... ..
		٣ - تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . أساسه . نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية . تحديد أرباح فترة من السنة . أساسه . نسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي باشرتها خلال هذه السنة .
٥٧٧	٢٤٩٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ..
		٤ - تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . فترة التصفية . فترة عمل . عمليات التصفية . اعتبارها استمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة .
١٠٩٩	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤) ... ..
		٥ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . استحقاقها . سنويا . مناطه . نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة . قرار لجنة التقدير . ليس منشئا لدين الضريبة .
١٢٠٧	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - ممول . اتهامه . تهيئة نشاطه لفرصة اتهامه . ما ينفقه في سبيل دفع هذا الاتهام . تكليف على الربح . خصمه من وعاء الضريبة .
١٢٦٢	٣٤١٩١	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٤ ) ... ..
٤٤٩	١٤٦٨	( وراجع الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ )
		(ب) سعر الضريبة :
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وعاؤها . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتھا خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة . السنة المالية المتداخلة . تعديل سعر الضريبة قبل نهايتها . مريانه على أرباحها .
٤٤٩	١٤٦٨	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ ) ... ..
		(ج) إجراءات ربط الضريبة :
		١ - إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . العشرون يوما المحددة لإرسال الممول قبوله أو ملاحظاته على الأرباح التقديرية التي يرى المأمور إتخاذها أساسا لربط الضريبة . ميعاد واقف لإجراءات الربط . أثره .
٤٤٥	١٤٦٧	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ ) ... ..
		٢ - إتفاق على إعادة المحاسبة . جوازه . مثال .
١٠٩٥	٣٤١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ ) ... ..
		٣ - النموذج رقم ١٨ ضرائب . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج رقم ١٩ ضرائب . إخطار بربط الضريبة على الممول بطريق التقدير . الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب . عدم جوازه .
١٠١٤	٤٤١٥١	( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	التقدير الحكيم :
		١ - التقدير الحكيم . إقرارات الشركة عن سنة ١٩٤٧ . إجراء تعديل في المصروفات . عدم إعتبارها من الممولين الحاضرين لربط الضريبة بطريق التقدير . عدم جواز إتخاذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .
٢٣	١٤٥ ... ..	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
		٢ - التقدير الحكيم . شرطه . شركة بين الإبن وأبيه . حلها . إفراد الإبن بها . إعتبار نشاط الشركة منتهيا . بدء نشاط الإبن من وقت إفراده في المنشأة .
١٧٦٠	٤٤٢٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩ ) ... ..
		٣ - النزاع حول تعيين سنة القياس . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع الاستئناف صحيحا بالنسبة لبعض المحكوم لهم . تصحيحه بالنسبة لباقي المحكوم لهم بعد الميعاد . لا بطلان .
١٥٣٨	٤٤٢٣١ ... ..	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٨ ) ... ..
		لجان التقدير :
		”الطعن في قراراتها“
		الحكم الوقتي بشأن بيان طرق الطعن في القرارات الصادرة من لجان التقدير . م ٤ . ق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . نطاقه . قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
٢٠٢	١٤٣٢ ... ..	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>بلجنة الطعن .</p> <p>”التوقيع على قراراتها“ .</p> <p>قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخته الأصلية من سكرتير اللجنة . توقيع رئيس الجلسة عليها . لا بطلان .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١ ) ... ..</p> <p>تقديم الضريبة :</p> <p>قطع التقادم .</p> <p>تقديم الحق في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح الاستثنائية . إنقطاعه طبقاً للمادة الثانية من الموسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . إنقطاعه كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى بلجان الطعن علاوة على أسباب الإنقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..</p> <p>٢ — الضريبة على الأرباح الاستثنائية :</p> <p>راجع تقديم ”قطع التقادم“ وضرائب ”الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية“ .</p> <p>”تقديم الضريبة“ :</p> <p>( الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..</p> <p>٣ — الضريبة على المهن غير التجارية :</p> <p>وهاء الضريبة :</p> <p>عدم وجود حسابات منتظمة . المصروفات مؤيدة بالمستندات</p>
٥٢٢	٢٤٧٩	
٧٧٦	٢٤١١٨	
٧٧٦	٢٤١١٨	

الصفحة	القاعدة	
		لا يهم . تقديرها جزافا بنحو الإيرادات . م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٣٥	١٤٧	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... .. الربط الثابت : ١ — القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وخدمهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لايجرى عليها هذا الوصف . المراد منه . تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وخضوعهم لنظام الربط الثابت . نطاق ذلك . فرض الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية . سريان الربط على السنتين التاليتين لسنة المحاسبة . المادة الثالثة . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... .. ٢ — اشتراك المحامي مع زميل له في العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكى . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... .. الاعفاء المؤقت من الضرائب : مهنة النصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية . عدم اشتراط الحصول على دبلوم عال لمزاومتها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ . الإعفاء المؤقت من الضرائب المنصوص عليه

الصفحة	القاعدة	
		في المادة ٧١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم مريانه على المصور السينمائي .
١٣٠٥	١٩٨٤	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢١) ... .. ٤ — الضريبة على القيم المنقولة : "وعاء الضريبة" ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب . توزيع للربح . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . الأجر . تكليف على الربح . خضوعه للضريبة على كسب العمل .
٢٩	١٤٦	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... .. ٥ — الضريبة العامة على الإيراد : الضريبة العامة على الإيراد . قرارات لجنة الطعن . الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية . إستئناف الحكم . ميعاده .
١٢٦	١٤٢٠	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ... .. لجنة الطعن : الحكم في الطعن في قراراتها : ضرائب . قرار لجنة الطعن . تأييده والإحالة إلى أسبابه . جزء متمم للحكم . لا عيب .
٤٤٠	١٤٦٦	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ... .. تقادم الضريبة : راجع تقادم . "التقادم المسقط" . "بدء التقادم" .
٨٤٠	١٢٨٢	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٩) ... .. ٦ — رسم الأيلولة على التركات : ١ — التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته إلى وارث له . عدم حاجة مصلحة الضرائب



الصفحة	القائمة
	بها . تكليف هذه الفترة . فترة ريبة . التصرفات السابقة عليها . عدم خضوعها لرسم الأيلولة مسجلة كانت هذه التصرفات أو غير مسجلة .
١٣١٠	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢١) ... ١٩٩٤ ع ٣ ...
	٢ — المادة ٣/٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
١٣١٠	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢١) ... ١٩٩٤ ع ٣ ...
	٧ — ضريبة الأطيان : تحصيل الأموال الأميرية ممن رسي عليه مزاد الأطيان والتزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسدادها من تاريخ رسو المزاد . ليس خطأ موجبا للمسئولية التقصيرية ولو لم ينتفع الراسي عليه المزاد بالأرض المبيعة قيام مصلحة الأموال المقررة بذلك التحصيل أمر يفرضه عليها القانون . لا يغير من ذلك الحكم ببطلان محضر رسو المزاد بعد تحصيل هذه الأموال .
١٦٩٩	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... ٢٥٦ ع ٤ ...
	٨ — ضريبة العوائد : الضريبة المفروضة على العقارات المبنية بمدينة القاهرة . مقدارها . تعديل حدود المدينة . سريان ذات الضريبة على العقارات المدخلة في الحدود الجديدة .
١٨١٦	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦) ... ٢٧٥ ع ٤ ...
	٩ — رسم الدمغة : ١ — أعمال اليانصيب . ماهيتها . كل عمل يطرح على الناس

الصفحة	القاعدة	
		بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها . خضوعه لرسم الدمغة . مثال .
٩٥٣	٣٤١٤٣	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٠ ) ... ..
		٢ — أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها . تكييفها . عدم اعتبارها عقودا . عدم خضوعها لضريبة الدمغة على إتساع الورق .
١٢٦٦	٣٤١٩٢	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٤ ) ... ..
		ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . "رسم الدمغة" . رسم الدمغة . استحقاقه على صور العقود والمحركات . مناطه . توقيع المتعاقد الآخر على الصورة وصلاحيته للاحتجاج بها أمام القضاء . تعدده بتعدد الصور . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعه وحده . خروجها من نطاق رسم الدمغة النوعي .
١٧٥٦	٤٤٢٦٥	(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩ ) ... ..
		راجع : إستئناف . "رفع الاستئناف" .
١٠٩١	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ ) ... ..
		وراجع : تقض "إجراءات الطعن" . التقرير بالطعن .
١١٨٠	٣٤١٧٦	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		(ط)
		طلاق
		راجع أحوال شخصية . "التطبيق للضرر" .
٦٩٧	٢٤١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ ) ... ..

الصفحة القاعدة

(ع)

عرف . عقد . عقود إدارية . علامات تجارية  
عمل . عملة . عوائد

عرف

سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :

تعيين العمل . كفاية بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها  
ومداها في العقد . تحديد نوع الخدمة ومداها . الرجوع إلى  
الأعمال التي يقوم بها نظراء العامل وإلا تحددت بالرجوع إلى  
العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة .  
سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . حقه في تعديل الأوضاع  
المادية لمختلف الخدمات وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه  
وتحديد إختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته  
ومؤهلاته . شرطه .

(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٧) ... .. ١٠٠ع ٢٣٦

التحكيم في منازعات العمل :

هيئة التحكيم . إلزامها أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح  
فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال .  
إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم  
التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لاسبيل  
إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب  
عدم الأخذ بها .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧) ... .. ١٢١ع ٧٨٩



الصفحة	القاعدة	عقد
		٢ — أركان العقد :
		١ — الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدور الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لأئحة تشريعية ( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣ و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ...
١٩٠	٣٠ ع ١٤	٢ — اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية مع احتفاظهما بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد . عدم اشتراطهما أن العقد لا يتم إلا عند الاتفاق عليهما . تمام العقد . للطرفين أن يلجأ إلى المحكمة للفصل في خلافهما حول المسائل التفصيلية . ( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ...
٢١٥	٣٥ ع ١٤	٣ — <u>تعارض القبول مع الإيجاب</u> . اعتباره رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً . مثال . ( الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ...
٣٩٤	٥٩ ع ١٤	“عيوب الرضا” ١ — شرط تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامعاً . تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ...
٩٧٤	٣٤ ع ١٤٦	

الصفحة	القائمة	
		٢ - ثبوت شيوع حالة العته عند المحجور عليه تكفى لإبطال البيع . علم المشتري بهذه الحالة . يكفى تحقق أحد الأمرين : الشيوع أو العلم .
١٢٩٨	٣٤١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		وراجع : نقض . "مسائل الواقع" .
١٠٥٤	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		المحل :
		راجع : بورصة . "المضاربات غير المشروعة" .
٩٣١	٣٤١٤١	(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..
		(ب) العدول عن إبرام العقد :
		المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أى وقت دون مسئولية ما لم يقرن بعدوله خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .
٣٣٤	١٤٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
		(ج) إثبات العقد :
		صحة إستخلاص التعاقد وتحديد محله من المراسلات المتبادلة بين الطرفين .
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		(د) آثار العقد :
		تنفيذ العقد .
		١ - صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة

الصفحة	القاعدة	
١٩٠	٣٠ ع ١٤	<p>الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . إعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . أثره . عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .</p> <p>(الطنان رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣/٢٥٢ و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ...</p>
١٠٠٥	٣٠ ع ١٥	<p>٢ - الأصل في عقد المعاولة أنه عقد لازم . وجوب تعويض المفاوض إذ تحلل رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه . جواز الاتفاق على غير ذلك .</p> <p>(الطنان رقم ٢٣٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ...</p>
١٤٠٢	٣٠ ع ١٢	<p>٣ - إعتبار المرسل إليه في مركز الطرف في عقد النقل المبرم بين المرسل والناقل . اكتساب المرسل إليه حقوقا وتحمله لإلتزامات من هذا العقد . رجوعه على الناقل بالتعويض في أحوال الهلاك والتلف والتأخير . حقه في الرجوع حق مباشر بنص القانون ( م ٩٤ من القانون التجارى ) أساس الرجوع المسئولية التعاقدية .</p> <p>(الطنان رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ...</p>
٧٩٨	٢٣ ع ١٢	<p>وراجع قانون " القانون الواجب التطبيق " .</p> <p>(الطنان رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ...</p> <p>"حق الحبس" :</p> <p>١ - المشتري حبس ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله .</p> <p>علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفى للدلالة على النزول عن حق الحبس ما دام أنه</p>



الصفحة	القاعدة	
		لم يشتر ساقط الخيار . (المادة ٣٣١ مدني قديم والمادة ٢/٤٥٧ من القانون القائم) .
١٤٣	٢٤ ع ١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		٢ — عجز المشتري عن إثبات وفائه بالثمن . لا يجوز له إجبار البائع على تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية عن طريق دعوى صحة التعاقد . من حق البائع حبس التראה حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزاماته .
٧٤٣	٢٤ ع ١١٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		(هـ) تكييف العقد :
		١ — مخالفة الوصف الصحيح للعقد واعتباره عقدا إداريا ، القضاء بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطئ . خطأ .
٦٨٤	٢٤ ع ١٠٥	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨) ... ..
		٢ — أورد المشرع عند تنظيم عقد المقاولات القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري . اعتبار عمله بوضع التصميم والمقايضة ومراقبة التنفيذ أعمالا مادية للمقاولات . إختلاط الفكر بهذه الأعمال لا يجعلها من التصرفات القانونية التي يتغير بها وصف العقد من المقاولات إلى الوكالة .
١٠٠٥	٣٤ ع ١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) .. ..
		٣ — مناط تكييف العقود هو ما عناه العاقدون منها . لا يعتد بأوصاف وعبارات العقد متى خالفت حقيقة التعاقد وقصد العاقدين . إشمال العقد على شروط تجعل منه عقد إيجار من الباطن . لا يغير من ذلك وصف ما يؤديه المستأجر بأنه عمولة عما يبيعه من بضاعة لحساب نفسه ولا يعد بيعا بالعمولة

الصفحة	القاعدة	
		الذى لا يعرفه القانون . الوكالة بالعمولة تغاير هذه الصورة لأن الوكيل بالعمولة في البيع يبيع باسمه ولحساب موكله .
١٤٤١	٣٤٢١٧	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		٤ - المخاط في تكييف العقود ما عناه العاقدون فيها . لا يعتد بما يطلقونه عليها من أوصاف متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .
١٣٣١	٣٤٢٠٢	( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		٥ - العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع . متى تبينت المحكمة حقيقة إرادة العاقدين فإن عليها تكييفها التكييف القانوني الصحيح دون التقييد بتكييف العاقدين .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨	( الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		٦ - لقاضي الموضوع التعرف على حقيقة العقد مادام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي إليه .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ ) ... ..
		( و ) تفسير العقد :
		١ - تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه . عدم جواز إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٠	٤٦ ٢٤	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات معقولة . وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به .
٤٦١	١٤٧٠	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التزام الحكم عبارة العقد ، وعدم نكروجه عن معناها الظاهر . لا خطأ .
١١٤٧	٣ع١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ..
		٤ - تفسير الشرط الوارد بالعقد . أخذ الحكم بالمعنى الظاهر لمداوله باعتبار أنه هو الذي قصده المتعاقدان . لا معقب على هذا التفسير .
١٢٩٢	٣ع١٩٦	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - لسنة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		راجع : محكمة الموضوع "سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقد" .
٥٥٢	٢ع ٨٤	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..
١٠٠٥	٣ع١٥٠	( والطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦ ) ... ..
١١٢٩	٣ع١٦٧	( والطعن رقم ٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
١٣٧٩	٣ع٢٠٨	( والطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
١٦٥٩	٤ع٢٥١	( والطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		إنحلال العقد :
		التقاييل :
		التفاسخ - التقاييل - يكون بلا إيجاب وقبول صريحين أو ضمنيين .
٣٩٤	١ع ٥٩	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		فسخ العقد :
		١ - إذار المتعاقد قبل مطالبته بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد . عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته في عدم التنفيذ .
٣٣٩	١ع ٥٢	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٢ - رجوع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق - في حالة استحقاق المبيع - لا يمنع من مطالبته بفسخ العقد على



الصفحة	القاعدة	
		أساس إخلال البائع بالتزامه . ترتب آثار الفسخ في حالة القضاء به في هذه الحالة .
١٥٠٠	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... .. "الشرط الفاسخ الصريح" .
		١ — الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .
١٤٣	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/١/١٩٦٧) ... .. ٢ — صيغة الشرط الفاسخ الصريح . وجوب أن تكون قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له .
٨٥٩	٢٤١٣١	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٦٧) ... .. "الشرط الفاسخ الضمني" .
		١ — التأخير في الوفاء بالمبلغ المتفق عليه في عقد الصلح لا يترتب عليه حتما فسخ العقد عند صدم وجود الشرط الفاسخ الصريح . أمر الفسخ في هذه الحالة خاضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط القضاء به أن يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى سواء أعذر بالوفاء أم لا .
٢١٥	١٤٣٥	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٦٧) ... .. ٢ — النص في عقد الصلح على حلول باقي أقساط الدين عند تأخر المدين عن الوفاء بأحدها دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار واعتبار الصلح كأن لم يكن . لا يفيد ذلك الاتفاق على اعتبار

الصفحة	القاعدة	
		العقد مفسوخا من تلقاء نفسه . كل ما يفيد هو حلول أجل الوفاء بالأقساط دون تنبيه أو إنذار .
٨٥٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) ... ..
		٣ — للمدين في حالة الشرط الفاسخ الضمني — أن يتوق الفسخ بأداء دينه كاملا قبل صدور حكم نهائي بالفسخ .
٨٥٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) ... ..
		بطلان العقد :
		صدور حكم نهائي ببطلان عقد البيع الوفاي لإخفائه رهنا .
		بطلان مطلق لا تلحقه الإجازة . عدم الإعتداد بالتنازل عن الطعن في هذا العقد . هذا التنازل يتضمن إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا .
٩١٨	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		وراجع بيع "بعض أنواع البيوع" . "بيع ملك الغير" .
١٥٠٠	٢٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥) ... ..
		عقود إدارية
		عدم إعتبار العقد عقدا إداريا إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت جهة الإدارة به تحقيق نفع عام وليس مجرد غرض مالي .
٦٨٤	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨) ... ..
		"وسائل تنفيذ العقد الإداري"
		١ — الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالامتناع عن صرف المبالغ المستحقة للقاوول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى

الصفحة	القاعدة	
		شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه لا يعتبر حجزا إداريا . إعتباره من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج من ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .
٦١٢	٢٤ ٩٦	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		٢ — الحقوق المقررة لجهة الإدارة طبقا لأحكام القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والمادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والتي ترتبط بأحكام العقد الإداري ، لا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ، ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون المحجز الإداري .
٦١٢	٢٤ ٩٦	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		وراجع نقض ” المصلحة في الطعن “
٧١٣	٢٤ ١١٠	( الطعن رقم ٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		علامات تجارية
		تقرير ما إذا كانت للعلامة التجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها . وجوب النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها .
٢٥	١٤ ٣٩	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٦٧ ) ... ..
		عمل
		( ١ ) عناصر عقد العمل :
		” الأجر “ .
		سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله . المكافأة .
		جزء من الأجر . صرفها على أساس الأجر الأصلي دون إعانة



الصفحة	القاعدة	
١٣٣	١٤٢٢	<p>الغلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على أساس الأجر الشامل . لا مخالفة للقانون . دفاع جوهري . إغفاله . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٧) ... ..</p> <p>”تبعية العامل لرب العمل“ .</p> <p>توافر التبعية المهنية لقيام علاقة العمل . مضمونها .</p>
٦٨٨	٢٤١٠٦	<p>(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) ... ..</p> <p>”التبعية والأجر معا“</p> <p>عقد العمل . خصائصه الأساسية . التبعية والأجر . عدم قيامه إلا بهما مجتمعين .</p>
١٦٣٤	٤٤٢٤٦	<p>(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٧) ... ..</p> <p>(ب) آثار عقد العمل :</p> <p>”التزامات رب العمل“ .</p> <p>النسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو يجزء منها في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق المقصود بها .</p>
١٦٢٨	٤٤٢٤٥	<p>(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٧) ... ..</p> <p>”سلطة رب العمل في تنظيم منشأته“ .</p> <p>١ — عدم جواز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة إلا في نطاق ما تقضى به المادة ٦٩٦/٢ مدني . تعهد العامل بالاستمرار فترة معينة في خدمة رب العمل في العمل الذي يسنده إليه . اعتبار نوع العمل غير محدد إتفاقا . وجوب تحديده وفقا لما تقضى به المادة ٦٨٢/٢ مدني .</p>
١٩٨	١٤٣١	<p>(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٦٧) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل . تقدير مبرر الإنهاء . موضوعي .
٣٥٧	١٤ ٥٥	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..
		٣ — منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي .
٤٥٣	١٤ ٦٩	( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ ) ... ..
		٤ — تعيين العمل . كفاية بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدائها في العقد . تحديد نوع الخدمة ومدائها . الرجوع إلى الأعمال التي يقوم بها نظراء العامل وإلا تحددت بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة . سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . حقه في تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات وإعادة توزيعها على عماله ومستخداميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفائته ومؤهلاته . شرطه .
٦٣٦	١٤ ١٠٠	( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..
		٥ — سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها — حقه في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق . عدم إلزامه بالإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق رب العمل في توقيع عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٨٢٠	٤٤ ٢٧٦	( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ ) ... ..
		٦ — ارتكاب العامل جناية أو جنحة أو اضطراب غير مشروع أو التعريض عليه أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل .

الصفحة	القائمة
	عدم التزام رب العمل بإبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة . حقه في إجراء تحقيق إداري — الاكتفاء في إجراء الفصل .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦ (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦) ... ..
	(ج) انتهاء عقد العمل :
	إنهاء عقد العمل :
	”الفصل بلا مبرر“ .
	إنهاء عقد العامل بغير مبرر مشروع . حقه في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر :
٦٣٦	٢٤١٠٠ (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..
	”الفصل بسبب النشاط النقابي“ .
	إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله .
	أمر جوازي للحكمة .
٧٩٤	٢٤١٣٢ (الطن رقم ١٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ... ..
	الأسباب الخاصة بفسخ العقد :
	قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون . جوازه .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦ (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦) ... ..
	وراجع :
٤٧	١٠٤٧ (الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... ..
	دعوى التعويض عن الفصل التعسفي :
	إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام : عدم إعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل .
	عدم صلاحيته سببا لوقف الدعوى .



الصفحة	القاعدة	
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . خضوعها للأداة ٦٩٨ مدني .
٥٢٥	٢٤٨٠	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١) ... .. مكافأة نهاية الخدمة :
		١ - حق العامل في حصيلة صندوق الإيداع أو حقه في المكافأة أو فهما معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه <u>لسنة من وقت إنتهاء العقد .</u>
٢٩١	١٤٤٤	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١) ... .. ٢ - إلغاء الوظيفة وفصل الموظف . استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة . القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . رفضه قبول وظيفة جديدة . لا يعتبر إستقالة .
٤٥٣	١٤٦٩	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ... .. ٣ - فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مكافأة نهاية الخدمة . حسابها .
٧٨١	٢٤١١٩	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ... .. "صندوق المعاش" . منشأة . وضع نظام للمعاش . حق العامل المستحق للمعاش في أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة . إنتهاء الخدمة قبل استحقاق المعاش . الحق في الحصول على المكافأة أو المستحق في صندوق المعاش أيهما أقل . الجمع بينهما . عدم جوازه . المادة ٣/٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
١١٧٦	٣٤١٧٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( د ) التسوية بين العمال :
		مؤسسة . إستقلالها . مناط التسوية بين عمالها وعمال صاحب العمل الأصلي . شرطه .
٧٤	١٢ ع ١٤	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
		( هـ ) الإجازات :
		المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . إجازات العامل .
		إستبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام . تعويض العامل عنه .
٣٥٧	٥٥ ع ١٤	( الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..
		( و ) التعويض عن إصابات العمل :
		القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه — فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام — على ما لم يستقر أو يتحدد أو يكتمل من آثار العقد إلى تاريخ العمل به .
٤٣	٩ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
		راجع معاش .
٥٣١	٨٢ ع ٢٤	( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢ ) ... ..
		( ز ) ” الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ” .
		” تقادمها ”
		١ — المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدني . مدة تقادم .
		ورود الوقف والانقطاع عليها .
٢٠٧	٣٣ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥ ) ... ..
		٢ — دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ مدني .
١٢١٢	١٨٢ ع ٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ح ) الصلح والإبراء : " بطلانه "
		الإتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله . بطلانه . مناطه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . ( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٧ ) ... .. ١٠١٨ ٣٤١٥٢
		( ط ) القانون الواجب التطبيق : راجع قانون . ( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... .. ٧٩٨ ٣٤١٢٣
		( ي ) التحكيم في منازعات العمل . ١ — هيئة التحكيم . إلزامها أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بها . ( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... .. ٧٨٩ ٢٤١٢١
		٢ — هيئة التحكيم . إلزامها أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بها . ( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... .. ١٦٢٨ ٤٤٢٤٥



الصفحة	القاعدة	
		٣ — هيئة التحكيم . إختيار المندوبين وإحضارهما يوم الجلسة . منوط بالخصوم . لا إلزام على الهيئة باستدعائهما أو التقرير بصحة إنعقادها إذا تغيبا . عدم حضور المندوبين . لا بطلان .
١٦٢٨	٤٤٢٤٥	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... .. عملة عملة ورقية : للجنينة الورق نفس القيمة الفعلية التي للجنينة الذهب . الوفاء به صحيح مبرئ للذمة . كل ما يلزم به الناقل الجوى هو عدد من الجنينات المصرية الورقية مساو لعدد من الجنينات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسى ( التعويض المحدد باتفاقية فارسوفيا ) .
٩٠٧	٢٤١٣٨	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... .. عوائد عوائد الأملاك : الضريبة المفروضة على العقارات المبينة بمدينة القاهرة . مقدارها . تعديل حدود المدينة . سريان ذات الضريبة على العقارات المدخلة فى الحدود الجديدة .
١٨١٦	٤٤٢٧٥	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ ) ... .. ( غ ) غير إعتبار الوارث من الغير فى التصرفات الماسة بحقه فى التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . حقه

الصفحة	القاعدة	
		في الطعن على تصرف المورث وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق . حقه في ذلك مستمد من القانون مباشرة . لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على التنجيز . حجية هذه النصوص على الوارث إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن .
١٣٦٠	٣٤٢٠٥	( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		راجع : وارث .
٩٧٤	٣٤١٤٦	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		راجع حواله .
٨٧٢	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ ) ... ..
		وراجع خلف :
٥٥٧	٢٤ ٨٦	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..

## ( ف )

## فوائد

استحقاق الفوائد :

” بدء سريانها “

١ — استحقاق الفوائد القانونية وتتمام المطالبة القضائية بها  
في ظل القانون المدني القديم . خضوعها لأحكامه من حيث  
تحديد بدء سريانها . جواز القضاء بالفوائد القانونية من مبلغ  
مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية وفقا  
للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم . نص المادة ٢٢٦ من القانون  
القائم يستلزم أن يكون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب .  
حكم مستحدث لا يسرى على الماضي بأثر رجعي .

( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... .. ٣٧٣ ١٤ ٥٧

الصفحة	القاعدة	
٤٠٦	١٤٦١	٢ — الايداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة . إيداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
٤٠٦	٣٦١	٣ — استحقاق المال الموصى به — على التركة — من تاريخ وفاة الموصى . التزام الوارث الذى يتأخر فى الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية . (الطن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق جلسة — ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
١٠٦٨	٣٤١٥٨	راجع : بيع " إلتزامات المشتري " . (الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..

### ( ق )

قاضى الأمور المستعجلة . قانون . قرار إدارى .  
قرض . قسمة . قوة الأمر المقضى .

### قاضى الأمور المستعجلة

إختصاص قاضى الأمور المستعجلة :  
" وقف تنفيذ قرار الهدم "

١ — قرارات الهدم التى تصدر فى غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى . ليس للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر عند الإمتناع عن التنفيذ . تعليق هذا التنفيذ على صدور حكم من المحكمة الجنائية بالعقوبة والهدم . خضوع هذه القرارات لرقابة المحكمة الجنائية إستثناء من الأصل الذى يقضى بخروج الأمر الإدارى عن رقابة المحاكم والقابلة للتنفيذ المباشر.



الصفحة	القاعدة	
		كل إجراء لتنفيذ قرار الهدم قبل صدور حكم المحكمة الجنائية وعلى الرغم من ممانعة ذوى الشأن غصب وإعتداء ماذى يختص القضاء المستعجل بدفعه بوقف تنفيذه .
		الأمر الإدارى الذى يمتنع على المحاكم وقف تنفيذه هو الأمر القابل للتنفيذ . وقف تنفيذ أمر إدارى غير قابل للتنفيذ تقرير لحالة واقعة بحكم القانون .
٧٣٣	٢٤١١٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠ ) ... ..
		٢ — تعديل القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ للسادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . إلغاؤه كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم فى أحوال الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة القصوى التى تقتضى هدم المباني .
		تحويله السلطة القائمة على أعمال التنظيم — فى هذه الأحوال — الهدم بعد موافقة لجنة رأسها قاضى مشكلة وفقا للقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر .
٧٣٣	٢٤١١٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠ ) .. ...
		حجية الحكم المستعجل :
		الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة أحكام وقتية لا تحوز قوة الشئ المقضى فيما قضت به فى أصل النزاع . عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب الحكم المستعجل فى قضائه بالإجراء الوقتى .
٤٨٥	١٤ ٧٣	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ..
		وراجع مسؤولية (القاعدة رقم ١٣)
		وراجع : تنفيذ .
١٠٨٤	٣٤١٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه - فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام - على ما لم يستقر أو يتحدد أو يكتمل من آثار العقد إلى تاريخ العمل به .
٤٣	٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
		٢ - إستحقاق الفوائد القانونية وتتمام المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني القديم . خضوعها لأحكامه من حيث تحديد بدء سريانها . جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية وفقا للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم . نص المادة ٢٢٦ من القانون القائم يستلزم أن يكون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب . حكم مستحدث لا يسرى على الماضي بأثر رجعي .
٣٧٣	٥٧ ع ١٤	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٣ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وعائدها . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتھا خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة . السنة المالية المتداخلة . تعديل سعر الضريبة قبل نهايتها . سريانه على أرباحها .
٤٤٩	٦٨ ع ١٤	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ ) ... ..
		٤ - عدم سريان أحكام البروتوكول فيما بين الجمهورية العربية المتحدة وباقي الدول الموقعة عليه إلا من تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٣ ( م ٢٢ من البروتوكول ) . موافقة الجمهورية العربية

الصفحة	القاعدة	
		المتحدة عليه بالقانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ لم تتناول تحديد بدء سريان أحكامه .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٤ — مدة وضع اليد المتداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون المدني الحالي . وجوب تطبيق نص القانون المدني القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدني الحالي . م ٢/٧ مدني حالي .
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧) ... ..
		٥ — سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . يكفي في مجال تطبيقه صدور حكم في موضوع الدعوى ولو لم يكن نهائياً .
١٨٥٢	٤٤٢٣٤	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥) ... ..
		٦ — حوالة الحق لا تنشئ إلتراما جديدا في ذمة المدين بل تنقل الإلترام الثابت أصلا في ذمته إلى دائن آخر بجميع مقوماته وخصائصه ومن ذلك خضوعه للقانون الذي نشأ في ظله من حيث طبيعته وصفاته وإثباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك . صدور قانون جديد يغير من هذه الأحكام عدم سريانه على هذا الإلترام إلا بالنسبة لما يستحدثه من قواعد أمره تتصل بالنظام العام . مثال .
١٦٤٤	٤٤٢٦٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣) ... ..
		وراجع : إختصاص "إختصاص نوعي"
١١٢١	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : إستئناف . "رفع الإستئناف" . الأحكام الجائز إستئنافها .
١٢٣١	٣٤١٨٦	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	( والطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		وراجع : نزاع الملكية للنفعة العامة .
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		وراجع : نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" .
١٠٧٣	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		سريان القانون من حيث المكان :
		١ — عدم جواز تطبيق أحكام القانون الأجنبي في مصر إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب فيها م ٢٨ مدني .
١٦١٤	٤٤٢٤٣	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... ..
		٢ — بطلان قانون الرقابة على عمليات النقد في مصرفيا تضمنه من جرائم لا يسرى إلا في داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات .
		شرط تجريم التعهد المقوم بعملة أجنبية الذي تحظره المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ أن يكون التعهد قد صدر في مصر ، أو في الخارج وكان الدفع في مصر . صحة تعهد المصري المقوم بعملة أجنبية الموقع منه في الخارج ، عدم جواز التمسك ببطلانه .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق : "في شأن العقارات"
		قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . نطاقها . الأحكام المتعلقة بحيازة العقار وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضاءها ... لا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	(الظن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ...
		"في مسائل الإجراءات"
		قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات . خضوعها لقانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . م ٢٢ مدني . النص في المادة ٩٠٥ مرافعات على رفع دعوى إثبات النسب وفقا للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين . المقصود منه تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواعيد التي يجب أن ترفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها .
٦٥٥	٢٤١٠٢	(الظن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ...
		"في تنفيذ العقود"
		العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فرع الشركة في مصر العقد . تطبيق القانون المصري .
٧٩٨	٢٤١٢٣	(الظن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”في الوصية“
		١ — وصية . خضوعها لأحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته . المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى . قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . إختصاص المحاكم بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين . تطبيقها في شأن الوصية أحكام القانون الذي تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الإسلامية .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ ) ...
		٢ — وفاة الموصى قبل العمل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ . خضوع وصيته لأرجح الآراء في مذهب أبي حنيفة .
١٧٦٨	٤٤٢٦٨	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		”في إعلان الحجر الإداري للحجوز لديه“
		خلو قانون المرافعات من النص على كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه بإعلان الحجر الإداري للحجوز لديه . عدم الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات . وجوب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها .
١٥٩٢	٤٤٢٤٠	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢ ) ... ..
		القانون الأجنبي :
		الإستناد إلى قانون أجنبي . مجرد واقعة . وجوب إقامة الخصوم الدليل عليه .
١٤٩٣	٤٤٢٢٤	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ ) ..
		”إستبعاد تطبيق القانون الأجنبي لمخالفة النظام العام“
		١ — إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق . مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . مجرد إختلاف



المفصلة	القاعدة	
		أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطني أكثر فائدة . عدم جواز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي . مثال .
٧٩٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ... ..
		٢ - إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق . مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين . عدم جواز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي .
١٣٩٤	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... ..
		وراجع : قانون "سريان القانون من حيث المكان" .
١٦١٤	٤٤٢٤٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		راجع إختصاص . "الإختصاص بدعاوى الأحوال الشخصية"
٥٨٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ..
		وراجع نقل .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		وراجع : إختصاص "مسائل الإختصاص" .
١٣٩٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : نقض "إعلان الطعن" . "مبعاده" .
١٥٥٧	٤٤٢٣٥	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..
		تفسير القانون :
		١ - تفسير عبارة "مسألة فرعية" الواردة بالمادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ورود العبارة بصيغة

الصفحة	القاعدة	
		حامة مطلقة يجعلها تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها المشرع في قانون المرافعات .
		عدم جواز تغيير مطلق النص، وتخصيص عمومه بغير مخصص، النص الجلي الصريح قطعي الدلالة على المراد منه، لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .
٥٧١	٢٤ ٨٩	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..
		٣ — صدور القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر بعد زوال الأوقاف الأهلية بالقانون ١٨ لسنة ١٩٥٢ . مفاده أن هذه القوانين تقصد تنظيم إنهاء الأحكار على الأعيان الموقوفة على الخيرات فقط .
٦١٨	٢٤ ٩٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		راجع نقابات :
٨٦٧	٢٤ ١٣٢	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٠) ... ..
		وراجع : إجارة . " إيجار الأماكن " .
١٣٩٧	٣٤ ٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		التفسير التشريعي .
		راجع . طلبات رجال القضاء . " قانون " .
٩٢٧	٣٤ ١٤٠	(الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٣٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
		التفويض التشريعي .
		راجع . نقابة " نقابة المهن الهندسية " .
١١٤٣	٣٤ ١٦٩	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		<b>إلغاء القانون :</b>
		إلغاء التشريع بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو تضيف أحكاما جديدة إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون .
١١٢١	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		راجع : إستئناف . ” الأحكام الجائز إستئنافها “
١١٦٣	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ..
		<b>اللائحة التشريعية :</b>
		الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدور الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . عدم إعتبار هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية .
١٩٠	٣٠ ١٤	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٣ و ١٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ )
		<b>قرار إداري</b>
		١ — مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لا تسأل الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي الذي تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه .
٣٧٣	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٢ — تأشير جهة الإدارة بتجديد التراخيص بعد انتهاء مدتها . قرار إداري . إعتبار التراخيص قائمة في المدة السابقة على تجديدها . التجديد لا يرد على ترخيص سبق إلغاؤه .
١٩٠١	٤٢٨٨	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣- الأمر بالاستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية بسكك حديد الدلتا مع عدم تحويله سلطة إصدار قرارات الاستيلاء على الأموال التي يقوم النزاع بشأن تبعيتها للمرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها . هذا الأمر مشوب باغتصاب السلطة مما يجرده من صفته الإدارية ويسقط عنه حصانة الأعمال الإدارية ، إعتبار الاستيلاء الحاصل على أساسه إعتداء ماديا تختص المحاكم بطلبات التعويض عنه .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..</p> <p>١٩٢٥ ع ٢٩١</p> <p>”عدم اختصاص المحاكم بتأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه“ .</p> <p>خروج تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه عن ولاية المحاكم . للمحاكم العادية أن تتحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده . المنازعة فيما إذا كان الانتفاع بجسر النيل مستندا إلى تراخيص جهة الإدارة فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص - لانتهاؤها - فيعتبر مقابل الانتفاع ريعا مستحقا في ذمة حائز متى النية لا ينقضى إلا بخمس عشرة سنة . نزاع يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذا كان الفصل في الدعوى لم يقتض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص - وهي أوامر إدارية .</p> <p>(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..</p> <p>١٩٠١ ع ٢٨٨</p> <p>إلغاء القرار الإداري :</p> <p>١ - مقتضى إلغاء القرار الإداري بحكم محكمة القضاء الإداري ، اعتباره منعدما من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترتب عليه من آثار .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..</p> <p>٩٣١ ع ١٤١</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المنازعة في الخضوع لقانون فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين . خروجها عن ولاية المحاكم باعتبارها تتضمن طلب إلغاء الأمر الإدارى الصادر بفرض الحراسة على الخصم المنازع .
١٣٤٨	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		وراجع : قاضى الأمور المستعجلة :
٧٣٣	٢٤١١٣	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		قرض
		القرض والشركة :
		شرط قيام الشركة وجودنية المشاركة لدى الشركاء فى نشاط ذى تبعة أى المشاركة فى الربح والخسارة معا . فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافرنية المشاركة من عدمه . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
١٣٣١	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) .. ..
		قسمة
		١ — عدم اشتراط الواقف لنفسه فى كتاب الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأى شرط فيها إلا بإذن القاضى . تحديد الواقف أعيان أحد وقفه وتجنيتها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه فى كتاب الوقف . عدم الإعتداد بكشف التحديد فى إنتهاء حالة الشيوع .
٢٥١	٣٨ ١٤	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القصة الإتفاقية عقد خضوعها للقواعد العامة في الإثبات .
٨٥٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) ... .. راجع دعوى "وقف الدعوى"
٦٧٢	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦) ... ..
قوة الأمر المقضى		
		١ — الطعن بالنقض في حكم إنتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضى . مثال .
٣١٥	١٤٤٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..
		٢ — تقدير الدليل . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .
٣٢٠	١٤٥٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٨) ... ..
		٣ — دعوى . إستقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقا للإجراءات المقررة في القانون . قوة الشيء المحكوم فيه . سموها على إعتبارات النظام العام . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لاوجه له . محل إلزام هذه الإجراءات . رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .
٦٥٥	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)



الصفحة	القاعدة	
		٤- القضاء نهائيا باعتبار عقد البيع الوفاائي رهنا منذ انعقاده . بطلانه بطلانا مطلقا كرهن أو بيع . حجيته في مسألة التكييف . يتمتع على المحكمة أن تعود إلى بحثها من جديد . الفصل في ذات النزاع بقضاء آخر . اعتبار حكمها مناقضا للحكم الأول الحائز لقوة الأمر المقضى .
٩١٨	٢٤١٣٩	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٥- الحكم من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . تضمينه قضاء ضميا بعدم الاختصاص . قضاء المحكمة الابتدائية — على مقتضى الحكم الاستئنافي — بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لاستنفاد ولايتها عليها لقضائها ببطلان قرار اللجنة الجزئية المتظلم منه . تضمين الحكم الابتدائي في أسبابه المكملة لمنطوقه قضاء ضميا بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره . صيرورة هذا القضاء باتا حائزا لقوة الأمر المقضى . فصل محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى . عدم مخالفة حكمها للحكم الصادر منها من قبل . الحكم الاستئنافي في موضوع الدعوى لم يفصل في مسألة الاختصاص التي حسمها الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة الابتدائية نهائيا .
٩٦٦	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		٦- العبرة في اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة أو حكما في كل من الدعويين .
١٨١٠	٤٤٢٧٤	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..
		٧- فصل الحكم في مسألة كلية شاملة يحوز حجية الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم في شأن حق جزئي يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها بالحكم السابق .
١٨١٠	٤٤٢٧٤	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — عدم الطعن من أحد الخصوم على العقد موضوع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وعدم إستئنافه للحكم الصادر بصحته منها ، منازعته فيه بالإستئناف . مؤداه صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة له . وجوب عدم أساس الحكم بالإستئناف به فيما يتعلق بنصيب هذا الخصم .
١٨٨٥	٤٢٨٦ ع	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩) ... .. وراجع إثبات وحكم . (القاعدتين رقمي ٦١ و ٧٣ ع)
		راجع إثبات "قوة الأمر المقضى" .
٦٣١	٩٩ ع	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
٦٩٧	١٠٨ ع	(والطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩) ... ..
		وراجع نقض "حالات الطعن" .
٧١٩	١١١ ع	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		وراجع نقض "المصلحة في الطعن" .
٧١٣	١١٠ ع	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		راجع : إثبات . "القرائن القانونية" . "قوة الأمر المقضى" .
١٢٣٦	١٨٧ ع	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		وراجع : حكم . "حجية الحكم" .
١٢٨٤	١٩٥ ع	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		(ك)
		كفالة
		١ — ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية دين البنك قبل مستورد الأدوية بسبب الاعتماد المستندى المفتوح من البنك .

الصفحة	القاعدة	
		كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك لا ينقضى بها الدين المكفول .
١٣٣٩	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢)
		٢ — التزام الكفيل بتقديم الدليل على ما يجب خصمه من المدين المطلوب منه الوفاء به .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١)

## ( م )

مجلس الدولة . محاماه . محكمة الموضوع . مرض الموت .  
مسئولية . مصادرة . مصانع علف الحيوان . معارضة .  
معاش . معاهدات دولية . مقاوله . ملكية . موظفون .

## مجلس الدولة

		مجلس الدولة . اختصاصه بنظر طلبات التعويض . نطاقه . القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت . طلب تعويض الضرر الناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات العلاج . الإختصاص بنظره . المحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .
١٦٨٤	٤٤٢٥٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥) ... ..

## محاماه

		اشتراك المحامي مع زميل له في العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكيم . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .
١١٧٢	٣٤١٧٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية . أثره . بطلان الصحيفة وعدم قبول الدعوى . تعلقه بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . لا حاجة لإثبات ترتب ضرر .
١٥٥٢	٤٤٢٣٤	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ ) ... ..
		٣ — قول محامى أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد إقراراً قضائياً ، إلا إذا كان بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به بقصد الاعفاء من إقامة الدليل عليه .
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ ) ... ..
		راجع : نقض . " إجراءات الطعن " .
١١٤٧	٣٤١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
١١٨٠	٣٤١٧٦	( والطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
١٢٥٢	٣٤١٩٠	( والطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..

## محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

(١) فيما يتعلق بأحكام العقود :

" في تفسير العقود " :

١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات  
والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقدتها  
مستهدية بظروف الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ،  
ما دامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذى تحتمل عبارات  
الاتفاق .

( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... .. ٣٥ ١٤ ٢١٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه . عدم جواز إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧) ... .. ٤٦ ع ١ ٣٠٠
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لإعتبارات معقولة . وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به . (الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... .. ٧٠ ع ١ ٤٦١
		٤ — سلطة محكمة الموضوع كاملة في تفسير عبارات العقد ما دامت لم تنحرف بها عن معناها الظاهر . (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... .. ٨٤ ع ٢ ٥٤٣
		٥ — تفسير الاتفاق من سلطة محكمة الموضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت لم تخرج عما تحتمله عباراته . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... .. ١٥٠ ع ٣ ١٠٠٥
		٦ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والشروط المختلف عليها . سلطة مطلقة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها تحتمله العبارة ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها . (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. ١٦٧ ع ٣ ١١٢٩
		٧ — إستقلال محكمة الموضوع بحق تفسير العقد واستظهار نية طرفيه متى قام ذلك على أسباب سائفة . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... .. ٢٠٨ ع ٣ ١٣٧٩
		٨ — نية المتعاقدين . استخلاصها من مسائل الواقع . إستقلال محكمة الموضوع به . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٨) ... .. ٢٤٦ ع ٤ ١٦٣٤

الصفحة	القائمة	
١٦٥٩	٤٤٢٥١	٩ — سلطة محكمة الموضوع مطلقة في تفسير العقد بما نراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها إذا كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصلته . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	١٠ — تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارات العقد تحمل المعنى الذي أخذت به . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	١١ — تفسير محكمة الموضوع غموض نص المحرر . العبرة بما تفيده العبارة في جملتها . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠) ... ..
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	١٢ — سلطة محكمة الموضوع تامة في تفسير العقود بما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها . تأسيس الحكم قضاءه بأن الطاعن وقع عقد قرض بصفته كفيلا متضامنا على اعتبارات مقبولة يمكن حمل تفسيره عليها عقلا وتكفي دعامة لما قضى به حسبما استظهر من عبارات العقد . لا خطأ في الاستدلال . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
١٨٦٠	٤٤٢٨٢	١٣ — تحديد يوم تسليم المبيع يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢) ... ..
		” في تكييف العقد “ .
		١ — العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع . متى تبينت



الصفحة	القاعدة	
		المحكمة حقيقة إرادة العاقدین فإن عليها تكييفها القانوني الصحيح دون التقييد بتكييف العاقدین .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... ..
		٢ — لقاضي الموضوع التعرف على حقيقة العقد ما دام قد برر قوله في ذلك بما يحمله ويؤدي إليه .
١٨٨٥	٤٤٢٨٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩) ... ..
		”التعرف على نية المشاركة في عقد الشركة“ .
		راجع : شركة .
١٣٣١	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		”في التعرف على نية التبرع“ .
		نية التبرع مسألة نفسية . تعرفها من شئون محكمة الموضوع .
		جواز استخلاص الحكم توافر نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته التصرف بدون عوض وأن الثمن المسمى في العقد صوري لم يقصد قبضه . اختلاط نية التبرع بركن الرضا في الهبة .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧) ... ..
		في تقدير عيوب الرضا في العقد :
		راجع : عقد . ”أركان العقد“ . ”الرضا“ .
		”عيوب الرضا“ .
٩٧٤	٣٤١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		وراجع : تقض . ”مسائل الواقع“ .
١٠٥٤	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” في تقدير انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر “ : راجع : إجازة . ” انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر “ . ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... .. ٣٤٢٠٤ ١٣٤٨
		” في تقدير حسن النية “ . تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... .. ٣٤١٩٧ ١٢٩٨
		في التصديق على الصلح . راجع : أحوال شخصية . ” الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية “ . ( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) ٢٤٩٣ ٥٨٩
		في تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل : ١ — سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل . تقدير مبرر الإنهاء . موضوعي . ( الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... .. ١٤٥٥ ٣٥٧
		٢ — منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي . ( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... .. ٣٤٦٩ ٤٥٢
		(ب) في تفسير الأحكام : راجع : حكم . ” تصحيح الحكم “ . ” تفسير الحكم “ : ( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... .. ٣٤١٩٠ ١٢٥٢
		(ج) في إجراءات الإثبات : ” في تحقيق الدعوى “ . ١ — حق محكمة الموضوع في عدم الإحالة للتحقيق إكتفاء بالبات في أوراق الدعوى . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... .. ١٤٤١ ٢٧٣

الصفحة	القاعدة	
٥٨٩	٢٤٩٣	٢ — إجراء التحقيق . ليس حقا للتصوم . سلطة محكمة الموضوع في رفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
١٤٨٢	٤٣٢٢	٣ — الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها من سلطة قاضي الموضوع بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها . عدم إلزامه بالسير في إجراءات التحقيق أو نذب خبير . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ...
١٦٠٧	٤٤٢٤٢	٤ — محكمة ثاني درجة غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق كلما رأت مخالفة محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال الشهود ما دام في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل في الدعوى . (الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ...
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	٥ — لغت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة . ليس من شأن القاضي . (الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥) ...
١١٠٢	٣٤١٦٥	راجع لإثبات . "إجراءات الإثبات" . "الإحالة إلى التحقيق" (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ...
١١٣٥	٣٤١٦٨	(والطن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... "في الانتقال للمعاينة" : راجع : إثبات . "إجراءات الإثبات" . "انتقال للمعاينة" في نذب خبير : الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها



الصفحة	القاعدة	
		من سلطة قاضي الموضوع بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون الترام بالسير في إجراءات التحقيق أوندب خبير.
١٤٨٢	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		(د) "في إستنباط القرائن وتقديرها" :
		١ — سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن من تحقيق أبحرته سلطة قضائية أخرى . مثال .
١١٨٤	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..
		٢ — تقدير القرينة القضائية متروك لقاضي الموضوع . له الأخذ بالنتيجة التي تحملها .
١٣٨٦	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		٣ — تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا . إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا . لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .
١٥٩٩	٤٤٢٤١	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ... ..
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن واستخلاص ما تقتنع به لأسباب سائغة وغير مخالفة للنات بالأوراق .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦) ... ..
		(هـ) "في تقدير الدليل" .
		١ — إستخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير مئتين الجمر ك . مجرد رأى للثمن . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ ) ... ..
		٣ — لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . كفاية إقامة قضائه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج الخصوم والرد على كل منها إستقلالاً .
١٢٠	١٤١٩	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٤ — إختفاء الأشياء المؤمن عليها ضد السرقة . عدم كفايته لإستحقاق مبلغ التأمين مالم يثبت أنها اختفت بالسرقة . لا محل للتشدد فى طلب دليل يقينى . كفاية قيام المؤمن بالمبادرة بالتبليغ وتقديم بيانات دقيقة قريبة التصديق . سلطة محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها من مسلك المؤمن له .
١٢٠	١٤١٩	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٥ — الإقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر . خضوع الإقرار غير القضائى لتقدير محكمة الموضوع .
١٧٦	١٤٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		٦ — حق محكمة الموضوع فى أن تأخذ أولاً تأخذ بتقرير الخبر كله أو بعضه .
١٧٦	١٤٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		٧ — تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم مما يستقل به قاضى الموضوع .
٢٣٠	١٤٣٦	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٨ — تأسيس الحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها .
٢٧٣	١٤٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
		٩ — محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون الخبير المتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عقلا إلى النتيجة .
٢٨٥	١٤٤٣	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداها . بأسباب سائغة دون رقابة محكمة النقض . الموازنة بين الأدلة . والأخذ بأحدها ليس من قبيل الفساد في الاستدلال .
٣٧٣	١٤٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		١١ — تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون حاجة إلى الرد على الأدلة التي لم تأخذ بها مادام حكمها يقوم على أسباب سائغة .
٤٨٥	١٤٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... ..
		١٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لاسلطان عليه في ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .
٥٩٩	٢٤٩٤	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩) ... ..
		١٣ — تقدير أدلة الدعوى وإطراح محكمة الموضوع مالا تقتنع به . عدم إلزامها بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر . بيان الأسباب التي اعتمدت عليها . كفايته .
١١٨٤	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١)



الصفحة	القائمة	
		١٤ — محكمة الموضوع . تتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها إستقلالاً . غير لازم . إقامة القضاء على أسباب كافية لجملة فيها الرد الضمني على هذه الأقوال . كاف .
١١٩٣	٣٤١٧٨	(الطنن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١)
		١٥ — الأركان اللازمة للإقرار من الأمور التي يخالفها واقع . ترك تحصيلها لمحكمة الموضوع .
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	(الطنن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١) ... ..
		١٦ — تقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع متى كان هذا التقدير لا خروج فيه للثابت بالأوراق .
١٥٩٩	٤٤٢٤١	(الطنن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢) ... ..
		١٧ — محكمة ثاني درجة غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق كلما رأت مخالفة محكمة أول درجة في تقديرها لأقوال الشهود ما دام في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
		إستقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل في الدعوى .
١٦٠٧	٤٤٢٤٢	(الطنن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		١٨ — الأخذ بشهادة الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع وليس عليه أن يعرض تفصيلاً لمناقشتها .
١٠٦٧	٤٤٢٤٢	(الطنن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		١٩ — إستقلال قاضي الموضوع بتحصيل ما يغير من الأمور الواقعية في الدعوى . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٦٢١	٤٤٢٤٤	(الطنن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - عدم تقييد المحكمة بالرأى الذى يبديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه . استقلالها بتقدير أقوال الشهود والأخذ ببعضها دون البعض الآخر .
١٦٧٦	٤٤٢٥٣	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		٢١ - إتهاء الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل إلى أنه لا يحتاج بمسند على أحد الخصوم لعدم حمله لتوقيع يحتاج به عليه . لا محل للتحدى بحجية هذا المسند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على تنازل هذا الخصم عن الدين محل النزاع وزوال صفته فى رفع الدعوى به .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		٢٢ - اطمئنان محكمة الموضوع إلى مسند كدليل فى تحديد الدين محل المطالبة ، أمر تستقل به .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		٢٣ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون التى وجهت إليه .
١٧٩٠	٤٤٢٧١	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		وراجع "إثبات"
٧٦٠	٢٤١١٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ) ... ..
		راجع : خبرة .
٩٥٦	٣٤١٤٤	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		( و ) عند نظر الدعوى :
		" فى تكييف الدعوى " :
		١ - محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدعوى بأنها

الصفحة	القائمة	
		تكون الإثراء بلا سبب بعد عدول المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها . عدم جوازه .
٣٨٧	١٤٥٨	( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٢ - عدم تقيد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها .
٦١٢	٢٤٩٦	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) ... ..
		٣ - العبرة في تكييف الدعوى هو بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يصفه بها الخصوم .
١٦٧٦	٤٤٢٥٣	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		وراجع حكم "تسبيب كاف"
٨٥٠	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		وراجع : دعوى . "تكييف الدعوى" .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		"في تغيير سبب الدعوى" :
		ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . دعوى المطالبة بفروق عملة ناتجة عن عملية تحويل استثمارات خاصة بثمن بضاعة مستوردة . إقامة الحكم قضاءه على أساس إنهاء دعوى تعويض واعتبار أن مسؤولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية . تغيير لأساس الدعوى وخطأ في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديد .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		راجع : إثبات "عبء الإثبات" .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		في فتح باب المرافعة ومد أجل الحكم .
		راجع : دعوى " نظر الدعوى "
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		وراجع : حكم " إصدار الحكم " .
١٣٦٦	٣٤٢٠٦	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		( ز ) عند الحكم في الدعوى :
		" في الرد على حجج الخصوم "
		عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم والرد على كل
		منها على حدة .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		( ح ) في مسائل الواقع :
		١ — تحصيل وقوع الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي
		تقدرها محكمة الموضوع .
١٦٦٨	٤٤٢٥٢	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		٢ — تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله
		من أمور الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . وصف ذلك
		الترك أو الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التي
		تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٦٩٩	٤٤٢٥٦	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		٣ — تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة
		الموضوع .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ط ) "في تقدير التعويض" :
		١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . لها أن تدخل في حسابها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي .
٣٧٣	١٤٥٧	( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٢ - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع مالم يوجد نص قانوني يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .
٣٧٣	١٤٥٧	( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		٣ - تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه . سلطة قاضي الموضوع التقديرية .
٦٣٦	٢٤١٠٠	( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..
		٤ - تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع به دون معقب عليه فيه .
١٦٥٩	٤٤٢٥١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		٥ - تقدير التعويض - متى قامت أسبابه - ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة ، هو من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض عنه .
١٩٤٣	٤٤٢٩٣	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		( ي ) في أحكام المقاصة :
		"في تحديد الدين الذي يقضى منه بالمقاصة" .
		تحديد الحد الأدنى من الدين المتنازع فيه والذي يعتبر ثابتاً في ذمة المدين ويقضى بالمقاصة به ، متروك لقاضي الموضوع .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		"في تقدير التمسك بالمقاصة والتزول عنها" .
		تمسك صاحب المصلحة بالمقاصة أو التزول عنها ، متروك لقاضي الموضوع حسبما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..

الصفحة	القائمة	مرض الموت
		حق الورثة يتعلق في مرض الموت بمال المورث بالنسبة لثلاثين . للمريض التصرف في الثلث الباقي بطريق التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية .
٩٧٤	٣٤١٤٦	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		مسئولية
		(١) المسؤولية التقصيرية :
		عناصر المسؤولية :
		” ركن الخطأ “
		١ — امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . تسببه في إحداث ضرر للغير . مسئوليته .
١١	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ ) ... ..
		٢ — قيام المحكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية . لا خطأ .
١٠٤	١٤١٦	( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ) ... ..
		٣ — المنافسة غير المشروعة . ماهيتها . قيامها على أساس من المسؤولية التقصيرية .
٣٥١	١٤٥٤	( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٤ — إعتبار الحكم صيانة ماسورة تصريف المياه الخاصة بشقة تعلو المحل المؤجر من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر . مساءلة المؤجر مسؤولية تقصيرية عن هذه الصيانة . لا مخالفة للقانون .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ — مسؤولية الأصيل نحو الغير عن خطأ الوكيل طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية وقواعد الوكالة .
		نفي الحكم مسؤولية الأصيل عن خطئه الشخصي دون بحث موقف الوكيل في إتمام صفقة الشراء موضوع الدعوى بعد سفر الأصيل إلى الخارج حتى تنتهي مدة التفويض الصادر منه للسماح . قصور . مثال .
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ ) ... ..
		٦ — تحصيل الأموال الأميرية ممن رضى عليه مزاد الأطيان والترم بمقتضى قائمة شروط البيع بسدادها من تاريخ رسو المزاد . ليس خطأ موجبا للمسؤولية التقصيرية ولو لم ينتفع الرامى عليه المزاد بالأرض المباعة . قيام مصلحة الأموال المقررة بذلك التحصيل أمر يفرضه عليها القانون . لا يغير من ذلك الحكم ببطلان محضر رسو المزاد بعد تحصيل هذه الأموال .
١٦٩٠	٤٤٢٥٦	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٧ ) ... ..
		٧ — لا عيب في الحكم الذي يقضى برفض طلب التعويض الذي يطلبه المدين على أساس مقاصة أجراها الدائن متى كانت تلك المقاصة لم تتم بالمخالفة للقانون .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٧ ) ... ..
		٨ — حق الالتجاء إلى القضاء من الحقوق العامة لكافة الأفراد . إساءة استعمال هذا الحق موجبة للمسئولة عن تعويض الأضرار المترتبة عليها والتي تلحق بالغير .
١٩٤٣	٤٤٢٩٣	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧ ) ... ..
		إثبات الخطأ .
		المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أي وقت دون مسؤولية ما لم يقترب

الصفحة	القاعدة	
		بعدوله خطأ تتحقق معه المسؤولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .
٣٣٤	١٤٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ... ..
		٢ - ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب إثباته . عبء إثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور .
١٣١٦	٣٤٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		”السبب المنتج للضرر“ .
		”علاقة السببية“
		١ - استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢) ... ..
		٢ - المسؤولية لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر الذي لحق المضرور عن الخطأ المنسوب للطالب بالتعويض .
١٣٨٦	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		٣ - في تحديد المسؤولية التقصيرية . وجوب الوقوف عند السبب المنتج دون السبب العارض .
١٥٦٠	٤٤٣٣٦	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..
		المسئولية عن عمل الغير :
		”مسئولية المكلف بالرقابة“
		دفع المسؤولية :
		مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته . مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضاً قابلاً

الصفحة	القاعدة	
		لإثبات العكس . المفاجأة في وقوع الفعل الضار لا ترفع المسؤولية إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور . عدم تحقق ذلك إلا إذا بلغت المفاجأة حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقوعه وكان الضرر لا بد واقعا ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة .
١٣٧	١٤٢٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... ..
		مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة .
		١ - قيام مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة على أساس الخطأ المفترض من جانب المتبوع . مؤداه إعتبارها قائمة على عمل غير مشروع . مقتضى المادة ٣/٢١٧ مدنى عدم جواز الاتفاق سلفا على الاعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع . هدف المشرع عن تقرير مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة هو سلامة العلاقات في المجتمع . إعتبارها من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعى الاقتصادى فى مصر . تعلقها بالنظام العام .
١٦١٤	٤٤٢٤٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧) ... ..
		٢ - قيام علاقة التبعية كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة وفى التوجيه ولو كانت الرقابة قاصرة على الرقابة الادارية .
١٦١٤	٤٤٢٤٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٠) ... ..
		مسئولية الدولة عن أعمال مجالس التأديب :
		مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لاتسأل الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبى الذى



الصفحة	القاعدة	
		تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه .
٣٧٣	١٤٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		المسئولية الناشئة عن الأشياء :
		”مسئولية حارس الحيوان“
		حارس الحيوان هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره . عدم إنتقالها للتابع . الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض . مناطها . سيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه .
٥٣١	٢٤٨٢	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		مسئولية الناقل الجوي
		راجع نقل ”مسئولية الناقل الجوي“
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
٩٠٧	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		”مسئولية المؤجر عن حريق العين المؤجرة“
		١ - مسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر . استنادها إلى المادة ٥٨٤ / ١ و ٢ من القانون المدني . مسؤولية المؤجر عن الضرر الذي يصيب المستأجر بسبب حريق العين المؤجرة . تقوم على أساس المسؤولية التقصيرية متى توافرت أركانها .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..
		٢ - نص المادة ٥٦٨ مدني على وجوب إعدار المستأجر المؤجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية . عدم سريانه على أحوال المسؤولية التقصيرية .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		في الإعفاء من المسؤولية :
		بطلان كل شرط يقضى بالإعفاء من المسؤولية التقصيرية .
		إغفال الحكم الدفاع المؤسس على هذا الإعفاء وهو دفاع غير
		جوهرى . لا بطلان .
١٥٦٠	٤٤٢٣٦	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		(ب) المسؤولية العقدية :
		١ — صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء
		على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة
		الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن
		وبين تصدير السلعة . إعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . أثره .
		عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .
١٩٠	١٤٣٠	( الطعن رقم ٢٥٢/٣٣/٢٨ و ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥ ) ... ..
		٢ — اعدار المتعاقد قبل مطالبته بالتعويض عن عدم تنفيذ
		العقد . عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته في عدم
		التنفيذ .
٣٣٩	١٤٥٣	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		٣ — للسمسار حق الرجوع بالتعويض على من وسطه إذا
		تسبب بخطئه في عدم إبرام الصفقة .
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..
		٤ — عدم كفاية مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين
		بالإلتزام لاستحقاق التعويض الاتفاقى ، إنما يشترط أيضا توافر
		ركن الضرر في جانب الدائن . إثبات المدين إنتفاء الضرر يسقط
		الحزاء المشروط .
١٦٦٨	٤٤٢٥٢	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى . إعتباره فى ذاته خطأ يرتب المسؤولية . لا يدرأ المسؤولية عنه إلا إذا أثبت قيام السبب الأجنبى الذى تنتفى به علاقة السببية .
		تعهد المقاول بتنفيذ أعمال البناء فى الموعد المتفق عليه . إلتزام بتحقيق غاية . إثبات رب العمل إخلال المقاول بهذا الإلتزام هو إثبات للخطأ الذى تتحقق به المسؤولية . لا تنتفى مسؤولية المقاول بإثبات أنه قد بذل ما فى وسعه من جهد لتنفيذ إلتزامه .
١٩١٦	٤٤٢٨٩	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		دعوى المسؤولية :
		دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعوى المسؤولية . غايتها . إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل . لمقاول التفريغ الموكل فى استلام البضاعة رفع هذه الدعوى .
٧٨	١٤١٣	( الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		راجع : أعمال تجارية .
١٤٠٣	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		وراجع : حكم . "سيوب التدليل" . "القصور" . "ما يعد كذلك" .
١٣٧٩	٣٤٢٠١	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		وراجع : مقالة .
١٠٠٥	٣٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		وراجع : نقل "نقل بحرى" .
١٤٠٣	٣٤٣١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		مصادرة
		١ — الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . حجته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما فى أمر يتعلق بوقوع



الصفحة	القاعدة	
		الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . مثال . الحكم الجنائي باعتبار السلعة المضبوطة هي مما يعد التعامل فيها جريمة ومصادرتها . وجوب ارتباط المحكمة المدنية بحكم المصادرة .
١٦٩	٢٧ ع ١٤	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		٢ - الحكم الجنائي بالمصادرة . وروده على المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . أثره . انصراف حجته أمام المحكمة المدنية إلى ذات المبلغ .
١٦٩	٢٧ ع ١٤	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..

### مصانع علف الحيوان

”شراء المصانع التي ألغى الترخيص بها“

المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تمنع  
وزارة الزراعة من القيام بعملية شراء مصانع علف الحيوان التي  
يملكها الأفراد أو الهيئات - غير الشركات المساهمة والجمعيات  
التعاونية - عن غير طريق بنك التسليف . أيلولة هذه المصانع  
إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها .

( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... .. ١١٢١ ع ١٦٦

”تقدير ثمنها“

تقدير الثمن وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر  
أخرى غير ثمن الآلات . وضع اللجنة الاقتصادية أسسا أخرى  
للتقدير مخالفة للقانون سالف الذكر وليس لها سلطة تعديل  
قواعد التقدير التي وضعها .

( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... .. ١١٢١ ع ١٦٦

الصفحة	القائمة	
		معارضة
		راجع : أمر أداء . "شروط إصداره" .
١١٤٧	٣٤١٧٠	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠) ... ..
		معاش
		تسوية المعاش إستنادا إلى قانون المعاشات العسكرية دون مراعاة التعويض عن إصابة العمل . هذه التسوية لا تحول دون الحكم بكل التعويض عن الإصابة طبقا لأحكام القانون المدني .
٥٣١	٢٤ ٨٢	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢) ... ..
		معاهدات دولية
		معاهدة سندات الشحن :
		١ — عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها . اعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١٧٦	١٤ ٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ... ..
		٢ — التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن . عدم الإعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن التي لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
١٧٦	١٤ ٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	مقارنة
		مقولة
		١ — مقال التفريغ . إقتصار مهمته على العمليات المادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الحمولة " ، وبالتالى صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالاستلام وسلمه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب اتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما فى ذلك الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية . تقصيره فى ذلك موجب لمسئولته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		٢ — بطلان كل شرط فى عقد الصلح بإعفاء المهندس والمقاول من ضمان ما لم يكن قد انكشف من العيوب التى يشملها الضمان .
٨٣٥	٢٤ ع ١٢٧	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣) ... ..
		٣ — تسلم رب العمل البناء مقبولا بحالته . إقراره بذلك لا يعفى المهندس والمقاول من ضمان العيوب الخفية وقت التسليم
٨٣٥	٢٤ ع ١٢٧	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣) ... ..
		٤ — أورد المشرع عند تنظيم عقد المقاوله القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري . إعتبار عمله بوضع التصميم والمقاييس ومراقبة التنفيذ أعمالا مادية للمقاولات . إختلاط الفكر بهذه الأعمال لا يجعلها من التصرفات القانونية التى يتغير بها وصف العقد من المقاوله إلى الوكالة .
١٠٠٥	٣٤ ع ١٥٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأصل في عقد المقابلة أنه عقد لازم. وجوب تعويض المقاول إذا تحلل رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه . جواز الاتفاق على غير ذلك .
١٠٠٥	٣٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		٦ - عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقاً لما التزم به في عقد المقابلة واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق بما لا يخالف في ذلك للعقد لعدم النص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة به .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		راجع : حكم "عيوب التدليل" . "القصور" . "مالا يعد كذلك"
١٠٠٥	٣٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		( ١ ) الإستيلاء :
		١ - الأراضي الداخلة في زمام البلاد . خروجها من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء . (المادة ٥٧ مدني قديم و ٨٠ مدني مختلط والمادة ٨٧٤ من القانون القائم) . عدم جواز تملك تلك الأراضي بالاستيلاء سواء كانت وسيلته الترخيص أم التعمير .
٢٣٠	١٤٣٦	( الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..
		٢ - ملكية الأراضي الداخلة في زمام البلاد ثابتة للدولة بحكم القانون . عدم زوال هذه الملكية إلا إذا كسبها أحد الأفراد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة قانوناً .
٢٣٠	١٤٣٦	( الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الحيابة :
		١ - الحيابة عنصرها المادى والمعنوى . صلاحيتها تلك حصبة شائعة بالتقادم .
٣٠٦	١ ع٤٧	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٢ - وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم .
		حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد المتخلف عن دفع الثمن فى الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه يقطع التقادم المكسب .
١٢٥٢	٣ ع١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..
		راجع حكم .
٨١٣	٢ ع١٢٥	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ ) ... ..
		وراجع تقادم . "تقادم مكسب" .
٨٥٠	٢ ع١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
١٠٣٠	٣ ع١٥٤	(والطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..
١٣٩٧	٣ ع٢١١	(والطن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
١٤٦٨	٣ ع٢٢٠	(والطن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... ..
١٨٦٦	٤ ع٢٨٣	(والطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ) ... ..
		وراجع حيابة .
٨٥٠	٢ ع١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		(١) العقد .
		راجع أموال عامة . "صفة المال العام" .
٨٧٩	٢ ع١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع : تسجيل .
١٤٢٧	٣٤٢١٥ ع	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... .. إثبات سبب كسب الملكية : البيانات المساحية . عدم إعتبارها بذاتها دليلاً على ثبوت الملكية أو نفيها .
٢٨١	٤٢ ع	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... .. وراجع : دعوى صحة التعاقد .
		موظفون
		إحالة الموظف إلى المعاش بغير حق : من عناصر التعويض عن فصل موظف قبل سن الستين ما ضاع عليه من مرتبات وعلاوات لو بقي في الخدمة وما فاتته من فرص الترقى . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل إنتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر .
٣٧٣	٥٧ ع	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... .. نقل الموظف : نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى . من اطلاقات جهة الإدارة . شرط ذلك ألا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية ، وأن يخلو من إساءة استعمال السلطة .
٨٨٩	٢٤١٣٦ ع	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... .. مسئولية الموظف عن عمله : إمتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . تسببه في إحداث ضرر للغير . مسئوليته .
١١	٣ ع	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		دعوى التعويض عن الإصابة أثناء العمل :
		مجلس الدولة . اختصاصه بنظر طلبات التعويض . نطاقه . القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .
		طلب تعويض الضرر الناتج عن إصابة أثناء العمل ومصرفات العلاج . الإختصاص بنظره . للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة
١٦٨٤	٤٤٢٥٤	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥ ) ... .. راجع : إختصاص . ” إختصاص ولائي ” .
١٢٢٦	٣٤١٨٥	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		( ن )
		نزع الملكية للنفعة العامة . نسب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض . نقل . نقل بحرى . نيابة . نيابة إدارية . نيابة عامة .
		نزع الملكية للنفعة العامة
		أثره :
		”على عقد الإيجار“
		راجع : إجارة . ”إنهاء الإيجار“ .
١١٢٩	٣٤١٦٧	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		الإستيلاء المؤقت على العقارات :
		إستيلاء الحكومة على عقار قبل صدور القرار بنزع الملكية تمهيدا لنزع ملكيته ثم صدور قرار بذلك لا يعتبر غصبا بل هو إلتزام لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٧٩	٣٤١٦٠	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		المعارضة في تقدير التعويض :
		١ — مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، أن الطعون التي أقيمت عن تعويضات نزع الملكية المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على خبراء عند صدور هذا القانون لا تسرى عليها أحكامه . بقاؤها خاضعة لأحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ التي أقيمت وفق ما كان متبع فيه .
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		٢ — قابلية الحكم — الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ — الإستئناف متى جاوز نصاب الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات ، لعدم سريان نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عليه .
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		٣ — وجوب إحالة المعارضات المقدمة عن التعويض المقدر من المصلحة القائمة بالإجراءات للعقارات المنزوع ملكيتها إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بها العقارات ، لإحالتها إلى لجنة الفصل في المعارضات التي يرأسها قاض . جواز الطعن في قرار تلك اللجنة أمام المحكمة الابتدائية التي يكون حكمها فيه نهائيا . المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١٤٨٧	٣٤٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		اختصاص لجنة الفصل في المعارضات :
		اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات .

الصفحة	القاعدة	
		لا اختصاص للمحكمة الابتدائية في هذا الشأن إلا للطعن في قرار اللجنة ويكون حكمها عندئذ نهائيا .
١٠٧٩	٣٤١٠٦	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		نسب
		١ — ثبوت النسب . حق أصلي للولد وللأم . تعلق حق الله تعالى به . لا حق للأم في إسقاط حقوق ولدها . ترك الأم الخصومة في دعوى ثبوت النسب لا ينصرف إلى حق الصغير أو حق الله .
١٦٣٩	٤٤٢٤٧	( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ...
		٢ — ( أ ) الشهادة في النسب . شروطها . فقه الحنفية .
		( ب ) الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .
١٦٨٨	٤٤٢٥٥	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١١/١٥ ) ...
		راجع : أحوال شخصية "نسب" . وقانون "القانون الواجب التطبيق" .
٥٨٩	٢٤٩٣	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) ...
٦٥٥	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ ) ...
		نظام عام
		١ — ما يتعلق بالنظام العام :
		( أ ) الاختصاص المتعلق بالنظام العام :
		١ — مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات ، التزام المحكمة الابتدائية ما يتعلق بالنظام العام من قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ، وعدم الخروج عليها صراحة أو ضمنا .
١٥٢١	٤٤٢٢٨	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - جواز إستئناف أحكام محكمة أول درجة مهما تكن قيمة الدعوى متى خرجت على قواعد الاختصاص القيمي والتي كانت تعتبر من النظام العام قبل سريان أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٩٥٢١	٤٤٢٢٨	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
		(ب) البطلان المتعلق بالنظام العام :
		١ - متى كان العقد قد تناول التصرف في أرض كانت قد اكتسبت صفة المال العام قبل صدوره فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وفي هذه الحالة لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٢ - بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية .
		تعلق ذلك بالنظام العام . عدم الاعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذي يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب .
		إعتبار ذلك تحايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سورا إلزاميا .
٩٠٧	٢٤١٣٨	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٢ - مخالفة التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه والتصرف الذي يمس حق الإرث ، للنظام العام .
		بطلانه بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة . جواز إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا فيه .
٩٧٣٦	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		(ج) التحيل على أحكام الإرث والنظام العام :
		١ - أحكام الإرث من النظام العام . التحايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه

الصفحة	القاعدة	
		المعتبرة شرعا من ذلك : إعتبار شخص وارثا حالة أنه غير وارث أو العكس . التعامل في التركات المستقبلية . الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية للورثة — صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته ولو قصد بها حرمان بعض ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . ما أخرجه من ماله حال حياته لاحق للورثة فيه .
١١٣٥	٣٤١٦٨ ع	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٢ — التعايل الممنوع على أحكام الإرث — لتعلق الإرث بالنظام العام — هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا خلافا للحقيقة أو العكس والتعامل في التركات المستقبلية والزيادة أو النقص في الحصص الشرعية . تصرفات المورث المنجزة والصادرة حال صحته لأحد ورثته أو غيرهم صحيحة شرعا ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من إنصباثهم في الميراث . عدم جواز الطعن فيها بعدم مشروعية السبب بمقولة إن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة في الميراث .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨ ع	( الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		( د ) ميعاد الاستئناف والنظام العام : ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام .
٣٣٩	١٤٥٣ ع	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ) ... ..
		( هـ ) التحكيم والنظام العام :
		وجوب اتفاق الخصوم المحتكمين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح أو الذين يحكمون بصفقتهم محكمين مصالحين ؛ سواء في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها . ليس للمحكمة في جميع الأحوال تعيين محكم مصالح لم يتفق عليه الطرفان معا . مخالفة

الصفحة	القاعدة	
		ذلك موجبة لبطلان الحكم الذى يصدره المحكون الذين لم يعينوا بالاتفاق . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين .
		نص القانون الذى ينحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين فى حالة عدم اتفاق الخصوم عليهم قاصر — رغم عموم صيغته — على المحكمين الحاكمين دون المفوضين بالصالح . علة ذلك اشتراط المشرع تعيين المحكمين المفوضين بالصالح . باتفاق الخصوم جميعا ( المادتان ٨٢٤ و ٨٢٥ مرافعات قائم وتقابلهما المادتان ٧٠٥ و ٧٠٧ من القانون المالى ) .
١٠٢١	١٥٣ خ ٣	( الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... .. ( و ) مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة من النظام عام . قيام مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة على أساس الخطأ المفترض من جانب المتبوع . مؤداه اعتبارها قائمة على عمل غير مشروع . مقتضى المادة ٣/٢١٧ مدنى عدم جواز الاتفاق سلفا على الاعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع . هدف المشرع من تقرير مسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة هو سلامة العلاقات فى المجتمع . إعتبارها من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر . تعلقها بالنظام العام .
١٦١٤	٢٤٣ ع ٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... .. وراجع : دعوى "الطلب العارض" . واستئناف "الطلبات الجديدة" .
١٨٧١	٢٨٤ ع ٤	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ز ) إستبعاد تطبيق القانون الأجنبي لمخالفة النظام العام :
		١ - إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق .
		مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطني أكثر فائدة . عدم جواز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي . مثال .
٧٩٨	٢٤١٢٣	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥ ) ... ..
		٢ - إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق .
		مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين . عدم جواز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ ) ... ..
		٣ - عدم جواز تطبيق أحكام القانون الأجنبي في مصر إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب فيها . م ٢٨ مدني .
١٦١٤	٤٤٢٤٣	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٧ ) ... ..
		( ح ) قوة الشيء المحكوم فيه والنظام العام :
		دعوى . إستقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقا للإجراءات المقررة في القانون . قوة الشيء المحكوم فيه . سموها على إعتبارات النظام العام . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لاوجه له . محل إلزام هذه الإجراءات ، رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .
٦٥٥	١٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ما لا يتعلق بالنظام العام . ( ١ ) البطلان غير المتعلق بالنظام : ” في الإعلان “
		١ — البطلان المترتب على إعلان الاستئناف في غير موطن المستأنف عليه . بطلان نسبي مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .
٩٢	١٤١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ٢ — البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به .
٩٢	١٤١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ٣ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام . وجوب تمسك الخصم الذي تقرر لمصلحته البطلان به أمام محكمة الموضوع .
١٨٤٣	٤٤٢٧٩	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ” في بطلان إجراءات المرافعات الغير متعلق بالنظام العام “ . ١ — انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	١٤٦٢	( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ٢ — بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام محكمة النقض لعدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .
١٠٨٤	٣٤١٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — بطلان الإجراءات غير المتعلق بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٤ — بلوغ القصر سن الرشد . زوال صفة الوصى الذى يباشر الخصومة عنهم . انقطاع سير الخصومة وبطلان الإجراءات التى تحصل خلال فترة الانقطاع . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم التمسك بهذا البطلان
١٤٦٨	٣٤٢٢٠	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... ..
		(ب) فى طرق الإثبات والنظام العام :
		١ — قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك المستأنف أمام محكمة الاستئناف بهذه القاعدة . إعتبره قبولاً للإثبات بغير الكتابة وبالتالى لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) .. ...
		٢ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبيينة . تنفيذه حكم الإحالة إلى التحقيق وعدم نعيه عليه . إعتبره قبولاً للإثبات بالبيينة ، وبالتالى لا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٣٥	٣٤١٦٨	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة. غير متعلقة بالنظام العام. جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .
١٧٠٧	٤٤٢٥٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ ) ... ..
		( ج ) التزامات المؤجر والنظام العام :
		الزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . التزامه أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية . نص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على هذا الالتزام لا يتعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه . مثال في الالتزام بصيانة المصعد بالعين المؤجرة .
١٢٩٢	٣٤١٩٦	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		نقابات
		ليس للاتحة النظام الأساسي للنقابة أن تنشئ حقاً لم ينحوله إياها القانون الذي صدرت بالإستناد إليه .
٧٦٧	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ ) ... ..
		نقابة المهن الهندسية :
		الاتحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية لا تتضمن نصاً على تحديد أتعاب المهندسين . إختصاصات مجلس النقابة . لم يذكر المشرع من بينها تحديد الأتعاب . لاتحة الأتعاب وتقاليد المهنة لشعبة الهندسة المعمارية . صدورها بغير تفويض من المشرع . تنظيم داخلي . ليس لها صفة الاتحة بمدلولها القانوني .
١١٤٣	٣٤١٦٩	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع : أشخاص اعتبارية .
٧٦٧	٢٤١٣٣	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) ... ..
		نقد
		الرقابة على النقد :
		١ — قانون الرقابة على عمليات النقد في مصر فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا في داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات .
		شرط تجريم التعهد المقوم بعملة أجنبية الذي تحظره المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ أن يكون التعهد قد صدر في مصر، أو في الخارج وكان الدفع في مصر . صحة تعهد المصري المقوم بعملة أجنبية الموقع منه في الخارج . عدم جواز التمسك ببطلانه .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		٢ — تنفيذ التعهد المقوم بعملة أجنبية لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المادة الخامسة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٨ . معدلة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .
١٧٢٠	٤٤٢٦٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... ..
		نقض
		إجراءات الطعن .
		(١) ميعاد الطعن .
		١ — الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون

الصفحة	القائمة	
١٢١٥	٤٤١٧٣	<p>رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط . المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... ..</p> <p>٢ — بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على الطاعن بالنقض استكمال ما لم يتم من الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها في المواد المقررة قانوناً . بدء هذه المواعيد من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للطعون التي لم تطرح على المحكمة ، وبالنسبة لغيرها في المواعيد التي تحددها المحكمة . الإجراء الذي تم صحيحاً في ذاته قبل نشر القانون المذكور ولو بعد الميعاد . رفع القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ الجزاء على مخالفة الميعاد . اعتباره منتجاً لآثاره دون حاجة لإعادته في الميعاد الذي استحدثه هذا القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٣) ... ..</p> <p>(ب) التقرير بالطعن .</p> <p>١ — الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض . يستوى أن يكون موكلًا أو متدبياً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥) ... ..</p> <p>٢ — التقرير بالطعن بالنقض . مشتملاته . عدم التمهيد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما جرى فيها . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..</p> <p>٣ — الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . مخالفته . بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٤ - شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن . كاف لصحته .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦	( الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ ) ... .. ( ج ) إيداع الأوراق والمستندات :
		نقض . إيداع صورة من الحكم المطعون فيه والأحكام التي أحال إليها في أسبابه . إجراء جوهري . مخالفته . بطلان الطعن .
٢١٢	١٤٣٤	( الطن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/١/٢٥ ) .. ( د ) التوكيل بالطعن .
		١ - إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن بالنقض على توكيل سابق على التقرير لا يعفيه من إبراز التوكيل فيما بعد .
١١٤٧	٣٤١٧٠	( الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
		٢ - عدم اشتراط صيغة خاصة ، ولا النص صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفادا من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمله
١٢٥٢	٣٤١٩٠	( الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... .. ( هـ ) إعلان الطعن :
		١ - إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضي عمل توكيل إلى المحامي الذي يتولى هذا الإعلان .
٢٥٦	١٤٣٩	( الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..
		٢ - تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . إنقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	١٤٥٦	( الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الطعن بالنقض . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . تعيين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن . إعلانهم بمعرفة قلم الكتاب بالجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل . المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .
٥٨٥	٢٤٩٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨ ) ... ٤ — جواز إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته بجملة . وجوب إعادة الاعلان الذي تم على هذا الوجه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك . إعادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء منفصل عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد .
١٠٧٣	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ٥ — القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية رفع عن قلم الكتاب عبء إعلان الطعن وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان . عدم مساس ذلك بإجراءات الإعلان التي قام بها قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الملغى . بقاء هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم منها .
١٠٧٣	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ٦ — ميعاد إعلان الطعن . غير حتمي . مجاوزته . لا بطلان .
١١٩٣	٣٤١٧٨	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ٧ — بيان تاوئخ التقرير بالطعن بالنقض أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه ، ليس من البيانات التي يوجب القانون

الصفحة	القاعدة	
		اشتمال ورقة إعلان الطعن عليها . خلو صورة إعلان الطعن منها لا يبطل الطعن . وفقا لنص المادة ٣٢٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الواجبة التطبيق بعد صدور قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لتام الاعلان في ظله ، البطلان مقصود على عدم حصول الاعلان للطعون عليه في الخمسة عشر يوما التالية للطعن .
١٥٤٧	٤٤٢٣٣	( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٤ ) ... .. ٨ - تقرير الطعن . إعلانه في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك ببطلان الاعلان . عدم بيان وجه مصلحته . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٥٥٢	٤٤٢٣٤	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ ) ... .. ٩ - مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ١١ م من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات . وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعاد اجديدا لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لاعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .
١٥٥٧	٤٤٢٣٥	( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ ) ... .. ١٠ - سقوط الخصومة أو انقضاؤها موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد ورثة من قضى الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاؤها لصالحهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤٥	٤٤٢٤٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ - صحة إعلان الطعن إذا تم لمثل الشركة المقصودة بذاتها في الخصومة . لا إعتداد بالخطأ في اسم ممثلها . (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٧) ... ..
١٦٦٨	٤٤٢٥٢	١٢ - قيام النزاع - في الطلب العارض - حول صحة وبطلان رسو المزاد . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لخلفاء المدين المتزوجة ملكيته لعدم إعلانهم بالطعن يستتبع بطلانه بالنسبة للرأى عليه المزاد . (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٧) ... ..
١٨٩١	٤٤٢٨٧	الصفة في الطعن : وجوب تقديم التوكيل الصادر للمحامى المقرر بالطعن بطريق النقض قبل الفصل في الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة . لا يمنع من ذلك إلغاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ما كانت تشترطه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير . لا يغنى عن واجب تقديم التوكيل ، ذكر رقمه في تقرير الطعن . (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧) ... ..
١٩٢٢	٤٤٢٩٠	المصلحة في الطعن : ١ - قضاء الحكم الإستثنائي على الطاعن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائي الذي ارتضاه ولم يستأنفه . انتفاء مصلحته في الطعن بالنقض ولو حكم قبله مع باقي الطاعنين بالمصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٥/١/١٩٦٧) ... ..
٩٢	١٤١	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إذا كان المال الختمي الإستئناف الذي قضى ببطلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم لو كان قد قبل ، كالإستئناف المرفوع ضد غيره من المطعون عليهم هو الرفض موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه في قضائه بعدم قبول الإستئناف الذي حكم ببطلانه تكون مصلحة نظرية بحثة لا تصالح أساسا للطعن :
٥٥٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... ..
		٣ — الفصل في الدعوى الأصلية قطعيا بانعقاد عقد توريد بين الطاعن ووزارة الصحة والزام الطاعن به . صيرورة هذا القضاء نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه . الدعوى الفرعية من الطاعن بقيمة ماورده ، تصبح غير ذات موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر في الدعوى الأصلية المسألة المتنازع عليها فيهما . الحكم في الدعوى الفرعية بعدم الإختصاص الولائي تأسيسا على ما فصلت فيه محكمة الإستئناف قطعيا في الدعوى الأصلية . الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الفرعية وحده . غير منتج .
٧١٣	٢٤ ١١٠	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) ... ..
		الخصوم في الطعن :
		١ — الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى صدر الحكم المطعون فيه .
١١	١٤ ٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢) ... ..
		٢ — الطعن بطريق النقض . عدم قبوله إلا من خصم نازع خصمه — أو نازعه خصمه — في الطلبات ولم يتخل عن المنازعة حتى صدور الحكم .
٢٨٥	١٤ ٤٣	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..

الصفحة	القائمة	
٥٠٩	١٤٧٧	<p>٣ — الخصومة في الطعن بالنقض . أطرافها . الخصوم في الحكم المطعون فيه .</p> <p>( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..</p> <p>٤ — حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة فيها .</p> <p>تعدى الحكم لغير المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه .</p> <p>م ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة . عدم إعتبار المستحق في الوقف ممثلا في الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصية . عدم إعتبار الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه . لا أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم بالنسبة له .</p> <p>المطالبة القضائية بالحق . قطع التقادم . مناطه . توجيهها إلى المدين أو من يمثله .</p>
٨٤٤	٢٤١٢٩	<p>( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٤/١٩ )</p> <p>٥ — إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف — وصدر فيه الحكم لمصلحتهم — في الطعن بالنقض مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدعاء بتزوير عقد رهن صادر من المورث غير قابل للتجزئة .</p> <p>غير صحيح في هذه الدعوى إعتبار الورثة الذين إختصموا نائبين عن الورثة الذين لم يختصموا — الحاضر في الطعن لا ينوب عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .</p>
٥٦٥	٢٤٨٧	<p>( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) ... ..</p> <p>٦ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه . عدم قبول</p>



الصفحة	القاعدة	
		الطعن بالنسبة لمن كان خصما في الإستئناف وتم التنازل عن مخاصمته .
٩٣١	٣ع١٤١	( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..
		٧ - عدم الطعن من الطاعن على قضاء الحكم الابتدائي برفض دعواه قبل بعض المطعون عليهم أمام المحكمة الاستئنافية يجعل هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضي . انعقاد الخصومة في الإستئناف بين الطاعن وبين من عدا هؤلاء المطعون عليهم . مؤداه عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهم .
١٢٠٣	٣ع١٨٠	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٦ ) ... ..
		الخصومة في الطعن :
		الطعن بالنقض لا ينقل - خلافا للاستئناف - الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . عدم جوازه في الأحكام النهائية إلا في أحوال بينها القانون بيان حصر . لا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن . الطعن بالنقض ليس هو الخصومة المرددة - من قبل - أمام محكمة الموضوع وإنما هو مخاصمة للحكم النهائي الذي صدر فيها .
١٩٠١	٤ع٢٨٨	( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		حالات الطعن :
		١ - بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطة . أن يؤثر في الحكم .
٤٧	١ع١٠	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤ ) ... ..
		٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية إلا لمخالفة قواعد الاختصاص

الصفحة	القاعدة	
		الولائي . مخالفة قواعد الاختصاص بسبب قيمة الدعوى . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٥٠١	١٤٧٥	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ٣ — دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	١٤٤٥	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ٤ — الطعن بالنقض في حكم انتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضي . مثال .
٣١٥	١٤٤٩	( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ٥ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية . عدم جواز الطعن فيها بالنقض . ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله . الحكم الصادر من محكمة شئون العمال الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم إنطباق قانون عقد العمل الفردي . لا يعتبر صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .
٥٢٨	٢٤٨١	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١ ) ... ٦ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو تكون صادرة خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .
٥٦٨	٢٤٨٨	( الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ...

الصفحة	القائمة	
		٧ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية . مثال ذلك .
٦٣١	٢٤٩٩	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) ... ..
		٨ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الإتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . شرطه ألا يكون الحكم السابق صادرا في النزاع بعينه فحسب بل بين الخصوم أنفسهم . تخلف شرط وحدة الخصوم . لا يغني عنه وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة . حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي مناطها وحدة الخصوم ووحدة الموضوع محلا وسببا ( المادة ٤٠٥ مدني ) .
٧١٩	٢٤١١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧) ... ..
		٩ - حصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم . عدم خروج الحكم عن هذا النطاق . لا مخالفة للقانون .
٧٧٦	٢٤١	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٥/٤/١٩٦٧) ... .. ٨
		١٠ - الحكم من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها تضمينه قضاء ضمينا بعدم الاختصاص . قضاء المحكمة الابتدائية - على مقتضى الحكم الاستئنافي - بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لاستنفاد ولايتها عليها لقضائها ببطلان قرار اللجنة الجمركية المتظلم منه . تضمين الحكم الابتدائي في أسبابه المكملة لمنطوقه قضاء ضمينا بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره . صيرورة هذا القضاء باتا حائزا لقوة الأمر المقضي . فصل محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى . عدم مخالفة حكمها للحكم الصادر منها من قبل .



الصفحة	القاعدة	
		الحكم الاستثنائي في موضوع الدعوى لم يفصل في مسألة الاختصاص التي حسمها الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة الابتدائية نهائيا .
٩٦٦	٣ع ١٤٥	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٧ ) ... ..
		١١ — الخطأ في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدي إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .
١١٥٧	٣ع ١٧١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٦٧ ) ... ..
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — الحكم الصادر بنبذ خير . احتواؤه على قضاء في النزاع القائم حول انطباق المادة ٩٢٨ مدني لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٠٤	١ع ٧٦	( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٦٧ ) ... ..
		٢ — حكم بنبذ خير . انطوائه على قضاء قطعي باستحقاق المكافأة . جواز الطعن فيه فور صدوره وعلى استقلال في الميعاد المحدد . فواته . التراخي في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أثره . عدم قبول الطعن .
٩٤١	٣ع ١٤٢	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣/٥/١٩٦٧ ) ... ..
		٣ — عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . مناطه . إنهاء الحكم الخصومة في شق من النزاع . الطعن فيه على استقلال : التراخي في الطعن إلى ما بعد فوات ميعاده . عدم قبول الطعن .
		إقامة الحكم الصادر في الموضوع على إناصل فيه حكم سابق فات ميعاد الطعن فيه . الطعن عليه غير منتج .
١١٩٩	٣ع ١٧٩	( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣١/٥/١٩٦٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة. عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال .
٣	١٤١	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..
		أسباب الطعن :
		(١) تقديم أسباب الطعن :
		١ — الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع.
		اشتراط المادة ٣٧٨ مرافعات صراحة الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وقابليته للطعن . لا يعنى من وجوب الطعن في هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (والمادة ٤٤٧ مرافعات) . هذا النص يعنى الطاعن من تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع .
١٠٦٣	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		٢ — وجوب بيان جميع أسباب الطعن في تقرير الطعن .
		حظر التمسك — بعد حصول التقرير بالطعن — بأسباب لم ترد به ولو كان تقديم هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا يستثنى من ذلك إلا للأسباب المتعلقة بالنظام العام .
١٩٤٣	٤٢٩٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		(ب) أسباب واقعية :
		١ — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة . النعى على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض لا يقبل التحدى بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إلا ممن تمسك بهذا الدفع

الصفحة	القاعدة	
		أمام محكمة الاستئناف لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .
٩٢	١٤١٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ ) ... ..
		٢ - تأسيس الحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها .
٢٧٣	١٤٤١	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١ ) ... ..
		٣ - الدفاع القائم على إعتبار الشرط تعسفيا . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٠	١٤٤٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٤ - تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع : المنازعة فيه . عدم جواز إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٠	١٤٤٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		٥ - مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته إلى انقطاعها . حصول الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعنين سن الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والديهما والوصية عليهما تحضر عنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . لا ينقطع سير الخصومة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والديهما لهما بعد بلوغهما سن الرشد . لا سبيل لإثارة الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .
٤٨٥	١٤٧٣	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ — حبس ريع الأرض حتى تستوفي المصروفات التي أنفقت في إصلاحها . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره سببا جديدا يخالطه واقع .
٤٩٥	١٤٧٤	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ... ..
		٧ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بانقضاء الخصومة في دعوى قسمة . عدم جواز التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة .
٦٧٢	١٠٤٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ..
		٨ — الحيض . الجدل فيه . موضوعي .
٦٩٢	١٠٧٢	(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩)
		٩ — الحكم بنذب خير . وجوب تحديده جلسة المرافعة حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى في حال عدم إيداعها مخالفة هذا الترتيب الزمني لا يترتب عليها البطلان بنص . عدم إثبات الطاعن أمام محكمة الموضوع أن الإجراء شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرره . عدم جواز التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٩٥٦	١٤٤٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		١٠ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز عدول محكمة أول درجة عن الاستكتاب وتعديلها منطوق حكم الإثبات بقرار منها . نعى موجه إلى إجراء اتخذته محكمة أول درجة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٥٦	١٤٤٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم قبل التعيين . إطمئنان محكمة الموضوع لتقرير هذا الخبير . النعى على عمله بانعدام خبرته في تحقيق المخطوط جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٥٦	٣ع١٤٤	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		١٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير لعدم دعوته الخصوم . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز .
٩٥٦	٣ع١٤٤	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		١٣ - شرط تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا . تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٩٧٤	٣ع١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		١٤ - تقدير علم العاقد بحالة عته المتعاقد . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٠٥٤	٣ع١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		١٥ - عدم جواز إثارة الدفاع الذي يخالطه واقع الذي لم يتمسك به الخصوم أمام محكمة الموضوع لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٥٢	٣ع١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		١٦ - تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢٩٨	٣ع١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٣٨٠	٣٤٢٠٩	١٧ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر أدبي . مؤداه عدم قبول ما يثار عنه لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
١٥٠٠	٣٤٢٢٥	١٨ — تمسك الطاعن بأن المطعون ضده اشترى حقا متنازعا عليه . دفاع يخالطه واقع لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥ ) ... ..
١٥٢٧	٤٤٢٢٩	١٩ — عدم قبول الدفاع القائم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ ) ... ..
١٥٩٩	٤٤٢٤١	٢٠ — حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازي لها . لامعقب لمحكمة النقض عليها في ذلك . عدم إلزام محكمة الموضوع بإبداء أسباب عدم اتخاذها هذا الإجراء إلا في حالة طلبه من أحد الخصوم . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢ ) ... ..
١٥٩٩	٤٤٢٤١	٢١ — تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا . إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضها . لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢ ) ... ..
١٦٣٤	٤٤٢٤٦	٢٢ — إقامة الحكم على دعامة كافية لجملة . تعييبه بما أورده من وصف لعمل الطاعن . غير منتج . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ) ... ..



الصفحة	القائمة
١٦٨٨	٤٤٢٥٥ - ٢٣ - خلو الحكم الابتدائي من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . إيراد الحكم المطعون فيه هذا رأى واسم عضو النيابة الذى أبداه وإقامته قضاءه على أسباب مستقلة كافية لحمله . النعى على الحكم الابتدائي . غير منتج . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية - جلسة ١٥/١١/١٩٦٧) ...
١٦٩٩	٤٤٢٥٦ - ٢٤ - تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله من أمور الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . وصف ذلك الترك أو الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٧) ...
١٧٢٠	٤٤٢٦٠ - ٢٥ - إثارة الطاعن لأساس جديد لدعواه أمام محكمة النقض لم يثره أمام محكمة الموضوع . غير مقبول . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٧) ...
١٧٩٠	٤٤٢٧١ - ٢٦ - الدفع ببطلان أعمال الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٧) ...
١٧٩٠	٤٤٢٧١ - ٢٧ - تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذى أخذت به . (الطن رقم ١٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٧) ...
١٨٣٣	٤٤٢٧٨ - ٢٨ - نية التبرع مسألة نفسية . تعرفها من شئون محكمة الموضوع . جواز استخلاص الحكم توافر نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته التصرف بدون عوض وأن الثمن المسمى فى العقد ضرورى لم يقصد قبضه . اختلاط نية التبرع بركن الرضا فى الهبة . (الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٦٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ج) أسباب قانونية :
		١ — بطلان الاجراءات غير المتعلقة بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		٢ — البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة لإخبار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		(د) التجهيل بأسباب الطعن .
		النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعنين بعبارة مجملة مبهمّة دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . غير مقبول .
٥٥٧	٢٤٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..
		(هـ) ما لا يصلح سبباً للنقض :
		١ — إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها . عدم جدوى النعي على باقي الدعائم .
١١	١٤٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ..
		٢ — أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم اعتبار أسباب الحكم الابتدائي — التي تغاير المنحى الذي نمته محكمة الاستئناف — من أسباب الحكم الاستئنافي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
٢٧٣	١٤٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .
٣٣٩	١٤٥٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) ... ..
		٤ - إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض . علاج ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٥ - إغفال الحكم في طلب قدم إلى المحكمة . عدم التعرض له في الأسباب . بقاؤه معلقا أمامها . علاجه الرجوع إلى نفس المحكمة لإستدراك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه . عدم صلاحيته سببا للطعن بطريق النقض .
٦٣٦	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ... ..
		التزول عن الطعن .
		الطعن بعد إنقضاء الميعاد القانوني . التزول عنه يتضمن بالضرورة نزولا عن الحق في الطعن . التزول عن الحق في الطعن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . ليس للتنازل أن يعود فيما اسقط حقه فيه .
١٩٥٤	٤٤٢٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) ... ..
		الحكم في الطعن .
		”أثر نقض الحكم“ .
		نقص الحكم . أثره . إلغاء جميع الأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها . مثال .
١٦٥٤	٤٤٢٥٠	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	سلطة محكمة النقض :
١١٢٩	٣٤١٦٧	سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والشروط المختلف عليها . سلطة مطلقة . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها تحمله العبارة ولاخروج فيه على المعنى الظاهر لها . (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		نقل
		نقل برى :
١٤٠٣	٣٤٢١٢	١ — اعتبار المرسل إليه في مركز الطرف في عقد النقل المبرم بين المرسل والناقل . اكتساب المرسل إليه حقوقا وتحمله التزامات من هذا العقد . رجوعه على الناقل بالتعويض في أحوال الهلاك والتلف والتأخير . حقه في الرجوع حق مباشر بنص القانون (م ٩٤ من القانون التجاري ) أساس الرجوع المسؤولية التعاقدية . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
١٤٠٣	٣٤٢١٢	٢ — هيئة البريد — وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود — تعتبر أمينا للنقل . إعتبار عملها هذا عملا تجاريا تحكمه المواد ٩٠ — ١٠٤ من قانون التجارة . مسئوليتها تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
١٤٠٣	٣٤٢١٢	٣ — تقادم المادة ١٠٤ من قانون التجارة ( ١٨٠ يوما ) . سريانه على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ما لم يكن الرجوع عليه مبنيا على وقوع غش أو خيانة منه . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نقل جوى :
		١ - مسؤولية الناقل الجوى من الضرر الذى يقع فى حالة وفاة أو إصابة راكب . مناطها أن يقع الحادث على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط . مسؤولية أساسها خطأ مفترض فى جانب الناقل لا يرتفع عنه إلا إذا أثبت أنه وتابعيه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر أو كان من المستحيل عليه إتخاذها (م ١٧ و ٢٠ و ٢٢ اتفاقية فارسوفيا) .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٢ - نص المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا . تضمنه قاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضى فى تعريف الخطأ المعادل للغش الذى يستوجب مسؤولية الناقل كاملة غير محدودة بالحدود الواردة فى المادة ٢٢ من الاتفاقية . المادة ٢١٧ من القانون المدنى لا تعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش إلا الخطأ الجسيم .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		٣ - مسؤولية الناقل الجوى عن التعويض كاملا دون تقييد بالحدود الواردة فى المادة ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا . شرط ذلك : ثبوت أن الضرر قد نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلا للغش . لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم وفقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المدنى المصرى .
٩٠٧	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) ... ..
		نقل بحرى
		عقد النقل :
		” نطاقه “
		عملية تفريغ حمولة السفينة جزء من عملية النقل . مريان
		أحكام عقد النقل البحرى عليها :
٣٠٠	١٤٤٦	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		سند الشحن :
		” أطرافه “
		سند الشحن . إعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن فيه . تكافؤ مركزه مع الشاحن . إلتزامه بشرط التحكيم الوارد به .
٣٠٠	١٤٤٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ) ... ..
		إلتزامات الناقل :
		١ — عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أوقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١٧٦	١٤٢٨	( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		٢ — التحفظ الذى يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن . عدم الإعتداده إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
١٧٦	١٤٢٨	( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ ) ... ..
		استلام البضاعة :
		عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحرى أو وكيله بميناء التفريغ ” احتجاجاً “ بشأن العجز أو التلف . استلام المرسل إليه البضاعة — فى هذه الحالة — يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة فى سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاى سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها فى سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة



الصفحة	القاعدة	
		الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحل محله .
٧٨	١٤١٣	(الطعن رقم ٧٦ ، ٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... .. تسليم الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو عجزها : التحفظ أو الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها . وجوب تسليمه للناقل أو إثبات امتناعه عن الإستلام . لا يكفي — عند الإنكار — تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما . وجوب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل .
٧٨	١٤١٣	(الطعن رقم ٧٦ ، ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... .. انقضاء التزام الناقل البحري : امتناع الوفاء في مصر بغير العملة المصرية . براءة ذمة الناقل البحري من التزامه إذا وفاه بالنقود الوطنية على أساس سعر الصرف يوم وصول السفينة إلى ميناء التفريغ وإن مضت بينه وبين يوم الوفاء فترة طويلة . هدم التفرقة بين الوفاء الفوري أو الوفاء المتراخي لأجل وبين الوفاء الاختياري أو الوفاء الإجباري .
١٧١٣	٤٤٢٥٨	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١) ... .. مهمة مقال التفريغ : مقال التفريغ : اقتصار مهمته على العمليات المادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الجمولة " ، وبالتالي صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالإستلام وسلمه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب إتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما في ذلك

الصفحة	القاعدة	
		الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية . تقصيره في ذلك موجب لمسئوليته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٤١٣ ... ..	( الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ )
		مسئولية مقاول التفريغ :
		توجيه دعوى المسؤولية - عن عجز البضاعة - من المرسل إليه قبل الناقل ومقاول التفريغ بالتعويض . دلالة . عدم ضرورة اشتغال صحيفة الدعوى على بيان ماهية الخطأ الواقع من مقاول التفريغ أو إقامة الدليل عليه متى تسلم الأخير البضاعة من الناقل بغير ابداء تحفظات . هذا الإستلام قرينة على مطابقتها لما هو مبين بسند الشحن ما لم يثبت عكس ذلك .
٧٨	١٤١٣ ... ..	( الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥ )
		راجع دعوى - ذات الطعن .
		نيابة
		نيابة إتفاقية :
		١ - مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته إلى انقطاعها . حصول الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعنين سن الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والديهما والوصية عليهما تمحضر عنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الإستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة إتفاقية . عدم انقطاع سير الخصومة .
٤٨٥	١٤٧٣ ... ..	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ )

الصلحة	القاعدة	
		٢ — توقيع أحد ملاك العقار المبيع على عقد البيع بصفته وكيلا عن باقي الملاك عدم ثبوت صفة النيابة عنهم وقت إبرام العقد . إقرار هؤلاء الملاك للبيع . سريان العقد في حقهم ( المادة ٤٦٧ من القانون المدني ) .
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		نيابة قضائية :
		انحلال جماعة دائني المفلس . أثره . زوال صفة السنديك . جواز الإذن له بالإستمرار في تمثيل الدائنين في الدعاوى التي لم يفصل فيها والمسائل المعلقة .
٤١٨	٦٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ ) ... ..
		نيابة إدارية
		( ١ ) سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها — حقه في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق . عدم التزامه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق رب العمل في توقيع عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
		( ب ) ارتكاب العامل جناية أو جنحة أو إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل . هدم التزام رب العمل بإبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة . حقه في إجراء تحقيق إداري . الاكتفاء به في إجراء الفصل .
١٨٢٠	٤٤٢٧٦	( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		نيابة عامة
		تدخل النيابة العامة في قضايا القصر :
		وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إغفال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .
٥٠٩	١٤٧٧	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ ) ... ..
		راجع : بطلان " البطلان في الدعاوى "
١١٠٢	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		( ه )
		هبة . هيئات عامة .
		هبة
		نية التبرع مسألة نفسية . تعرفها من شؤون محكمة الموضوع .
		جواز استخلاص الحكم توافر نية التبرع لدى المورث وقت التصرف من إرادته التصرف بدون عوض وأن الثمن المسمى في العقد صوري لم يقصد قبضه . اختلاط نية التبرع بركن الرضا في الهبة .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨	( الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) ... ..
		هيئات عامة
		راجع : أعمال تجارية
١٤٠٣	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( و ) وارث . وصي وصية . وفاء . وقف . وكالة . وكالة بالعمولة .
		وارث تصرفات المورث في مرض الموت :
		١ - عدم الاحتجاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند المطعون عليه إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً . حجية هذا التاريخ قبل الورثة حتى يثبتوا هدم صحته وصدور التصرف في مرض الموت . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ١٤٦ ع ٣ ٩٧٤
		٢ - حق الورثة يتعلق في مرض الموت بمال المورث بالنسبة للثلاثين . للمريض التصرف في الثلث الباقي بطريق التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ١٤٦ ع ٣ ٩٧٤
		التحليل على أحكام الإرث :
		١ - أحكام الإرث من النظام العام . التحايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً من ذلك : اعتبار شخص وارثاً حالة أنه غير وارث أو العكس . التعامل في التركات المستقبلية . الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية للورثة - صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته ولو قصد بها حرمان بعض ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . ما أخرج من ماله حال حياته لاحق للورثة فيه . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ١٦٨ ع ٣ ١١٣٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قيام الوارث مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه . تقيده في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . طعنه بأن التصرف وصية للاحتيال على قواعد الإرث إضرارا بحقه فيه ، له إثبات الاحتيال بأى من طرق الإثبات .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) - ... ..
		٣ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث - لتعلق الإرث بالنظام العام - هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا خلافا للحقيقة أو العكس والتعامل في التركات المستقبلية والزيادة أو النقص في الحصص الشرعية . تصرفات المورث المنجزة والصادرة حال صحته لأحد ورثته أو غيرهم صحيحة شرعا ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من انصبتهم في الميراث . عدم جواز الطعن فيها بعدم مشروعة السبب بمقولة أن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة في الميراث .
١٨٣٣	٤٤٢٧٨	( الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ ) - ... ..
		وراجع نقض . "الخصوم في الطعن" .
٥٦٥	٢٤٨٧	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ ) - ... ..
		وراجع : نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" .
١٠٧٣	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) - ... ..

## وصي

سلطة الوصي :

إدارة الوصي أموال القاصر . وجوب بذله العناية المطلوبة من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله . للوصي رفع الدعاوى



الصفحة	القاعدة	
		باسم القاصر على الغير . إيجاب المادة ١٢/٣٩ و ١٣ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ استئذانه محكمة الأحوال الشخصية في رفع الدعوى . إجراء مقرر لمصلحة ناقصى الأهلية دون خصومهم . ليس طؤلاء الخصوم التمسك به .
١٠٥٤	٣٤١٥٦	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..
		<b>وصية</b>
		١ — استحقاق المال الموصى به :
		استحقاق المال الموصى به — على التركة — من تاريخ وفاة الموصى . إلتزام الوارث الذى يتأخر فى الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية .
٤٠٦	٦١٤	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		(ب) الوصية لغير وارث :
		إجماع الحنفية على أن الوصية لغير وارث لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا فى حدود ثلث التركة بعد سداد ديون التركة وعلى أن الموصى له يملك من وقت القبول مستنداً إلى وقت وفاة الموصى . الراجع مع ذلك عند الحنفية أن العبرة فى تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لا وقت الوفاة ولو كانت الوصية بنقود مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان التركة كل نقص أو هلاك فى أعيان التركة — فى الفترة بين الوفاة والتفويض تكون على الورثة والموصى له وكل زيادة فيها تكون للجميع .
١٧٦٨	٤٢٦٨	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		(ج) القانون الواجب التطبيق على الوصية :
		وفاة الموصى قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . خضوع وصيته لأرجح الآراء فى مذهب أبى حنيفة .
١٧٦٨	٤٢٦٨	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( د ) الوصية والاحتيايل على قواعد الإرث :
		قيام الوارث بمقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه . تقيده في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . طعنه بأن التصرف وصية للاحتيايل على قواعد الإرث إضرارا بحقه فيه ، له إثبات الإحتيايل بأى من طرق الإثبات .
١٧٣٦	٤٤٢٦١	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ ) ... ..
		راجع : غير .
١٣٦٠	٣٤٢٠٥	( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		وراجع : قانون " القانون الواجب التطبيق " .
١٤٩٣	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦ ) ... ..
		وراجع : وارث " تصرفات المورث في مرض الموت " .
٩٧٤	٣٤١٤٦	( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		وفاء
		الإيداع غير المبرىء للذمة :
		الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبيل الفصل في جميع المنازعات القائمة . إيداع غير مبرىء للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ إستحقاقها قانونا .
٤٠٦	١٤٦١	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ) ... ..
		وراجع : انقضاء الالتزام
		وقف
		( ١ ) الشروط العشرة :
		١ — عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأى

الصفحة	القاعدة	
		<p>شرط منها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أعيان أحد وقفه وتجنبيها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف . عدم الاعتداد بكشف التحديد في إنتهاء حالة الشيوع .</p>
٥٢١	١٤ ٣٨	<p>( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..</p> <p>٢ — إنشاء الوقف . شرط الواقفة لنفسها فقط مدة حياتها الشروط العشرة وزيادة أو نقص ما ترى زيادته أو نقصانه منها . إقرارها بانعدام حقها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبحقها في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك . دلالة . إسقاط الواقفة عن نفسها التغيير في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان مع بقائها على حقها فيما عدا ذلك . حقها في إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الإستحقاق . مغايرته لإنعدام الحق في الزيادة أو النقصان في الأنصبة . لا تعارض . ملته .</p> <p>ذكر الواقف عبارتين متنافيتين . إمكان الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال . فقه الحنفية . وجوب المصير إليه .</p>
٨٠٦	٢٤ ١٢٤	<p>( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٤/٥ )</p> <p>٣ — إشهاد الواقف بالتغيير بماله من الشروط العشرة . شرط الواقف . دلالة . مثال .</p>
٩٨٤	٣٤ ١٤٧	<p>( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ )</p> <p>(ب) الموقوف عليه :</p> <p>الوقف على موجود من أولاد الواقف لا يعطى لمن يحدث للواقف منهم . وقف على من يحدث من الولد جائز ويكون للفقراء حتى يحدث للواقف ولد .</p>
٩٨٤	٣٤ ١٤٧	<p>( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		(ج) تأجير أعيان الوقف :
		راجع : إجارة . " إيجار الأماكن "
١٤٤١	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		(د) إلغاء الوقف على غير الخيرات :
		إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه لجهة من جهات البر .
		مقتضاه . إنهاء الأحكار على أراضي تلك الأورقاف .
٦١٨	٢٤٩٧	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ... ..
		وكالة
		١ - مقال التفريغ . إقتصار مهمته على العمليات المادية
		الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الجمولة "
		وبالتالى صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالإستلام
		وسلمه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت
		من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند
		الشحن وواجب إتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما فى ذلك
		الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية .
		تقصيره فى ذلك موجب لمسئوليته عما يصيب المرسل إليه من
		ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٤١٣	(الطعان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		٢ - دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعاوى المسؤولية .
		غايته إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل .
		لمقال التفريغ الموكل فى إستلام البضاعة رفع هذه الدعوى .
٧٨	١٤١٣	(الطعان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ..
		الوكالة فى الطعن فى النقض وإعلانه :
		وجوب تقديم التوكيل الصادر للمحامى المقرر بالطعن بطريق
		النقض قبل الفصل فى الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول

الصفحة	القاعدة	
		للتقرير به من غير ذى صفة . لا يمنع من ذلك إلغاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ما كانت تشترطه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير . لا يغني عن واجب تقديم التوكيل ذكر رقمه في تقرير الطعن .
١٩٢٢	٤٤٢٩٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ... ..
		٣ - إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامي الذي يتولى هذا الإعلان .
٢٥٦	١٤٣٩	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ) ... ..
		الإقرار من الوكيل :
		”شرطه“ .
		قول محامى أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد إقرارا قضائيا ، إلا إذا كان بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به بقصد الإعفاء من إقامة الدليل عليه .
١٥٨٤	٤٤٢٣٩	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ ) ... ..
		مسئولية الوكيل عن المبالغ التي يحصلها :
		عدم سريان تقادم المادة ٣٧٥ مدني على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدائها ولو كانت ريع عقار للموكل . تقادمها بخمس عشرة سنة . عدم سريان هذا التقادم مادامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بين الوكيل والموكل .
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... ..
		في التصرف بالبيع بدون توكيل :
		توقيع أحد ملاك العقار المبيع على عقد البيع بصفته وكيل عن باقي الملاك عدم ثبوت صفة النيابة عنهم وقت إبرام العقد . إقرار

الصفحة	القاعدة	
		هؤلاء الملاك للبيع . مريان العقد في حقهم ( المادة ٤٦٧ من القانون المدني ) .
١٩٣٢	٤٤٢٩٢	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ) ..... مسئولية الأصيل عن خطأ الوكيل :
		مسئولية الأصيل نحو الغير عن خطأ الوكيل طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية وقواعد الوكالة . نفى الحكم مسئولية الأصيل عن خطئه الشخصي دون بحث موقف الوكيل في إتمام صفقة الشراء موضوع الدعوى بعد سفر الأصيل إلى الخارج حتى تنتهي مدة التفويض الصادر منه للسمسار . قصور . مثال
١٦٤٩	٤٤٢٤٩	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ) ... الفرقة بين الوكالة والإيجار :
		معيان التمييز بين الوكالة والإيجار . الوكيل يعمل لحساب الموكل ويمثله ، المستأجر لا يمثل المؤجر ولا يعمل لحسابه .
١٧٧٩	٤٤٢٧٠	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ ) ... راجع : مقالة
١٠٠٥	٣٤١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... وراجع : نقض . " إجراءات الطعن " . " التوكيل بالطعن " .
١٢٥٢	٣٤١٩٠	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... وكالة بالعمولة
		راجع : تقادم " التقادم المسقط " . " مدة التقادم " .
١٤٠٣	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		راجع : عقد . "تكييف العقد" .
١٤٤١	٣ع٢١٧	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		( ي )
		يا نصيب
		راجع : ضرائب . "رسم الدمغة" .
٩٥٣	٣ع١٤٣	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٠ ) ... ..



# فهرس المواد

## القانون المدنى القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢/٧	وجوب تطبيق نص القانون المدنى القديم على وقف التقادم		
	عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدنى الحالى ...	٤/٢٢٩	١٥٢٧
١٨	نطاق قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع ... ..	٣/٢٢٤	١٤٩٣
٢٢	سريان قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشرفيه		
	الإجراءات على قواعد اختصاص وجميع المسائل		
	الخاصة بالإجراءات ... ..	٢/١٠٢	٦٥٥
٢٨	مناط إستبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجبة التطبيق ...	٢/١٢٣	٧٩٨
		٣/٢٢٤	١٤٩٣
٢٨	عدم جواز تطبيق أحكام القانون الأجنبى فى مصر إذا خالفت		
	النظام العام أو الآداب ... ..	٤/٢٤٣	١٦١٤
٨١	لا شأن لإنحراج المشرع الأموال العامة عن التعامل بتقدير		
٢/٨٧	قيمة الدعوى المتعلقة بها ... ..	٤/٢٨١	١٨٥٦
٨٧	الأرصفة الجمركية من الأملاك العامة المخصصة لمنفعة		
	عامة . عدم جواز تأجيرها وإنما يجوز تحويل منفعتها		
	للأفراد مقابل رسوم ... ..	٤/٢٢٧	١٥١٦
٨٨	فقدان المال العام لصفته ... ..	٢/٨٥	٥٥١



رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
٨٨	إنتهاء صفة المال العام يجب أن يكون واضحاً .. ..	٣/١٨٤	١٢١٩
٩٦	الإيجاب الجديد .. .. ..	١/٥٩	٣٩٤
١١١	بطلان تصرفات الصبي المميز متى كانت ضارة به ضرراً محضاً	٤/٢٨٣	١٨٦٦
١١٤	ثبوت شيوع حالة العته عند المحجور عليه تكفى لإبطال		
	البيع كفاية تحقق الشيوع أو العلم .. .. ..	٣/١٩٧	١٢٩٨
١٢٩	شرط تطبيق المادة ١٢٩ .. .. ..	٣/١٤٦	٩٧٤
١٤١	سقوط دعوى بطلان تصرفات الصبي المميز بمضى خمس عشرة		
	سنة من وقت العقد .. .. ..	٤/٢٨٣	١٨٦٦
١٤٢	آثار إبطال العقد أو بطلانه بالنسبة للمتعاقدين . عدم		
	جواز إستناد المشتري من المفلس إليها عند القضاء		
	ببطلان عقده .. .. ..	٢/١١٢	٧٢٥
١٤٩	تقدير الشرط التعسفي بالعقد أمر يختلط فيه الواقع بالقانون	١/٤٦	٣٠٠
١٥٠	تفسير العقد .. .. ..	١/٣٥	٢١٥
		١/٤٦	٣٠٠
		١/٧٠	٤٦١
		٢/٨٤	٥٤٣
١٥٧	تحقق الشرط الفاسخ .. .. ..	١/٢٤	١٤٣
١٥٨			
١٥٧	الشرط الفاسخ .. .. ..	١/٣٥	٢١٥
١٥٨			
١٥٧	الشرط الفاسخ الصريح والشرط الفاسخ الضمني .. ..	٢/١٣١	٨٥٩
١٥٨			
١٥٩	إنفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه بنزع ملكية العين		
	المؤجرة للنفعة العامة . إستحالة تنفيذه لإنعدام المحل		
	لسبب أجنبي .. .. ..	٣/١٦٧	١١٢٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٥٨	التفاسخ .. .. .	١/٥٩	٣٩٤
١٦٣	ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية .. .. .	١/٣	١١
		١/٦	١٠٤
		١/٥٢	٣٣٤
		٢/١٠٩	٧٠٤
١٦٣	عبء إثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور .. .. .	٣/٢٠٠	١٣١٦
١٦٣	علاقة السببية في المسؤولية التقصيرية .. .. .	١/٣	١١
١٦٣	أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساءلة فاعليها . وتقوم على أساس من المسؤولية التقصيرية .. .. .	١/٥٤	٣٥١
١٦٩	تعدد المساهمين في الخطأ الموجب للمسؤولية التقصيرية . مقتضاه تضامنهم في المسؤولية .. .. .	٢/١٠٩	٧٠٤
١٧٢	التمسك بسقوط دعوى المسؤولية التقصيرية بالتقادم الثلاثي	٢/١٠٩	٧٠٤
١٧٣	مسؤولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته .. .. .	١/٢٣	١٣٧
١٧٦	مسؤولية حارس الحيوان .. .. .	٢/٨٢	٥٣١
١٧٩	أركان قاعدة الاثراء بلا سبب .. .. .	١/٥٨	٣٨٧
٢١٥	التعويض المالى عوض عن التنفيذ العيني . عدم جواز الجمع بينهما .. .. .	٤/٢٨٥	١٨٧٨
٢١٥	إعتبار عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى خطأ يربط المسؤولية .. .. .	٤/٢٨٩	١٩١٦
٢١٧	لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش إلا الخطأ الجسيم .. .. .	٢/٢٣٧	٨٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢١٧	لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش يأخذه حكمه سوى الخطأ الجسيم .. .. .	٢/١٣٨	٩٠٧
٢١٨ ٢٢٠	في إعدار المدين .. .. .	١/٥٣	٣٣٩
٢٢٤	على المدين إثبات عدم وقوع ضرر أو مبالغة تقدير التعويض الاتفاقى في حالة الاتفاق عليه في العقد .. ..	٤/٢٥٣	١٦٧٦
٢٢٦	إشتراط أن يكون المبلغ المطلوب منه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب .. .. .	١/٥٧	٣٧٣
٢٢٦	فوائد التأخير .. .. .	١/٦١	٤٠٦
٢٤٥	الصوربة النسبية بطريق التستر .. .. .	١/٧٢	٤٧٨
٢٤٥	صوربة عقد البيع . نفاذ العقد الحقيقى فيما بين المتعاقدين والخلف العام . لا يمنع من ذلك وضع يد المشتري - بالعقد الصورى - على المبيع .. .. .	٢/١٣٠	٨٥٠
٢٤٦	التمسك بحق الحبس .. .. .	١/٧٤	٤٩٥
٢٤٦ ٥٧١	حق المستأجر فى حبس الأجرة مدة تعرض المؤجر له وحرمانه من الإنتفاع بالعين المؤجرة .. .. .	٤/٢٣٧	١٥٧٢
٣٠٣	حوالة الحق لانتشاء التزاما جديدا فى ذمة المدين بل تنقل الالتزام الثابت أصلا فى ذمته إلى دائن آخر بجميع مقوماته وخصائصه . عدم مريان أى قانون جديد يغير من هذه الأحكام إلا فيما نص عليه من قواعد أمره تتصل بالنظام العام .. .. .	٤/٢٦٣	١٧٤٤



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٠٥	شرط نفاذ الحوالة في حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين أو قبلها ... ..	٢/١٣٣	٨٧٢
٣٠٨	ضمان المحيل لوجود الحق المحال ... ..	١/٥١	٣٢٥
٣٠٩	ضمان المحيل ليسار المدين . مناطه ... ..	١/٥١	٣٢٥
٣١١	مسئولية المحيل عن أفعاله الشخصية ... ..	١/٥١	٣٢٥
٣/٣١٧	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة عدم جواز الاتفاق سلفا على الإعفاء منها ... ..	٤/٢٤٣	١٦١٤
٣٣٩	العرض الحقيقي ... ..	١/٢٤ ١/٢٩ ١/٣٥	١٤٣ ١٨٥ ٢١٥
٣٣٩	الإيداع المشروط . حكمه ... ..	١/٦١	٤٠٦
٣٧٥	عدم سريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على التزام الحائز سىء النية برد الثمار . خضوعه لتقادم المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدني وهو خمس عشرة سنة ...	٢/١٣٥	٨٧٩
٣٧٥	عدم سريان تقادم المادة ٣٧٥ مدني على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدائها ولو كانت ريع عقار للوكيل . تقادمها بخمس عشرة سنة ... ..	٤/٢٧٠	١٧٧٩
٢/٣٨٢	سريان التقادم الطويل على من لا تتوافر فيه الأهلية إذا كان له من يمثله ... ..	٤/٢٣٩	١٥٢٧
٣٨٤	قطع التقادم ... ..	١/٣٣	٢٠٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاطعة	رقم الصفحة
١/٣٨٤	إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن من الأسباب		
٣٨٧	الدفع بالتقادم دفع موضوعي	٤/٢٦٢	١٧٤٠
٣٩١	حجية الورقة الرسمية	١/٣	١١
١/٣٩٤	حجية الورقة العرفية	٢/١١٦	٧٦٠
١/٤٠١	عدم جواز الإثبات بالبينة ولو لم نرد القيمة على عشرة جنيهاً فيما يخالف أو يتجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي	١/٧٢	٤٧٨
ب/٤٠٣	فقد السند الكتابي لسبب أجنبي . أثره	١/٧٢	٤٧٨
٤٠٥	حجية الأحكام الوقتية	١/٧٢	٤٨٥
٤٠٥	الفصل في الأساس المشترك في الدعويين له حجته	٢/٩٩	٦٣١
٤٠٥	دعوى التطبيق للضرر . مخالفة موضوعها وسببها لدعوى الطاعة	٢/١٠٨	٦٩٧
٤٠٥	مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي . وحدة الخصوم ووحدة الموضوع محلاً وسبباً	٢/١١١	٧١٩
٤٠٥	حجية الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها	٣/١٤١	٩٣١
٤٠٥	حجية الحكم الصادر في دعوى منع التعرض في دعوى الموضوع	٣/١٩٣	١٢٦٩
٤٠٥	القضاء برفض الدفع بعدم جواز استصدار أمر الأداء من محكمة المعارضة لا يحجبها عن نظر الموضوع	٣/١٧٠	١١٤٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	الصفحة
٤٠٥	ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها...	٣, ٢٠٠	١٣١٦
٤٠٥	الحكم يجاوز الإثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضى ما لم يحسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها من عدمه ... ..	٤/ ٢٥٦	١٦٩٩
٤٠٦	إرتباط القاضى المدنى بالحكم الجنائى ... ..	١/ ٤٩	٣١٥
٤٠٦	مدى حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية ... ..	٣/ ١٤١	٩٣١
٤٠٦	شرط الاحتجاج بالحكم الجنائى أمام القضاء المدنى... ..	٣/ ١٨٧	١٢٣٦
٤٠٨	ماهية الاقرار... ..	١/ ٢٥	١٥٦
٤٠٨	الاقرار القضائى ... ..	١/ ٢٨	١٧٦
٤٠٨	شرط إعتبار قول محامى أحد الخصوم فى مجلس القضاء إقرارا قضائيا ... ..	٤/ ٢٣٩	١٥٨٤
٤٠٩	حجية الاقرار ... ..	١/ ٢٨	١٧٦
٤١١	عدم توجيه اليمين الحاسمة إلا للخصم الذى له حق المطالبة بالإثبات. وجوب توافر أهلية التصرف فى الحق الذى توجه إليه فيه اليمين وقت الحلف أو وقت الرد أو النكول... ..	٢/ ١٠٢	٦٥٥
٤٢٧/ ٣٦٢	حق المشتري فى حبس الثمن ... ..	١/ ٢٤	١٤٣
٤٢٨	جواز امتناع البائع عن القيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري إذا كان هذا الالتزام يقابله التزام من من جانب المشتري ... ..	٣/ ٢٢١	١٤٧٧



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٣٤	سقوط دعوى تكملة ثمن المبيع ... ..	١/١٨	١١٦
٤٣٤	مجال تطبيق المادة ٤٣٤ مدني ... ..	٣/١٥٤	١٠٣٠
٤٤٣	لا يجوز تطبيق أحكام ضمان استحقاق المبيع على الضمان في		
٤٤٤	حوالة الحق ... ..	١/٥١	٣٢٥
٤٤٣	ضمان الاستحقاق ... ..	٢/١١٢	٧٢٥
٤٤٣	رجوع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق لا يمنع من		
٤٤٤	مطالبته بفسخ العقد ... ..	٣/٢٢٥	١٥٠٠
٤٤٤	حقوق المشتري إذا اختار استبقاء المبيع المعيب ... ..	١/٤٠	٢٦٤
٤٤٧	شرط ضمان البائع للعيب ولو كان ظاهرا ... ..	١/٤٠	٢٦٤
٤٥٨	شرط استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن	٣/١٥٨	١٠٦٨
٤٦٧	سريان عقد البيع الذي وقعه أحد الملاك في حق باقي الملاك		
٤٦٧	متى أقروا البيع ولو لم يكن نائباً عنهم ... ..	٤/٢٩٢	١٩٣٢
٥٠٥	شرط قيام الشركة .		
٥٢٨	فيصل التفرقة بين الشركة والقرض ... ..	٣/٢٠٢	١٣٣١
٥٢٨	الإتفاق على استمرار الشركة في حالة وفاة أحد الشركاء		
٥٢٨	في شركات الأشخاص ... ..	١/٢٥	١٥٦
٥٢٨	إنقضاء شركة الأشخاص ... ..	١/٧١	٤٧٢
٥٦٧	إلزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة لا يتعلق بالنظام العام		
٥٦٧	جواز الإتفاق على مخالفته ... ..	٣/١٩٦	١٢٩٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٥٦٧	صيانة ماسورة تصريف المياه من الترميمات الضرورية التي تقع على عاتق المؤجر ... ..	٤/٢٣٦	١٥٦٠
٥٦٨	عدم سريان النص على وجوب إعداز المستأجر للمؤجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية على أحوال المسؤولية التقصيرية ... ..	٤/٢٣٦	١٥٦٠
٥٨٤ / ٢٤١	مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة تجاه المؤجر ومسئولية المؤجر عن الضرر الذي يصيب المستأجر بسبب حريق بالعين المؤجرة ... ..	٤/٢٣٦	١٥٦٠
٥٩٠	إلتزام المستأجر برد العين المؤجرة ... ..	١/٣٧	٢٤٦
٥٩٢	إلتزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق على التحسينات التي استحدثها بعلم المؤجر ودون معارضته بالعين المؤجرة أو ما زاد في قيمة العقار . شرطه ... ..	٤/٢٥١	١٦٥٩
٦٠٢	عدم كفاية ذكر الحرفة في عقد الإيجار لإعتباره منعقدا بسبب الحرفة ... ..	٣/٢٠٤	١٣٤٨
٦٤٦	عمل المهندس المعماري عمل مادي للمقاولة لا يعتبر من أعمال الوكالة ... ..	٣/١٥٠	١٠٠٥
٦٤٦	تعهد المقاول بتنفيذ أعمال البناء في الموعد المتفق عليه إلتزام بتحقيق غاية ... ..	٤/٢٨٩	١٩١٦
٦٥١ ٦٥٣	بطلان كل شرط في عقد الصلح بإعفاء المهندس والمناول من ضمان ما لم يكن قد انكشف من العيوب التي يشملها الضمان ... ..	٢/١٢٧	٨٣٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٦٦٣	هقد المفاوضة عقد لازم . جواز الإتفاق على غير ذلك	٣/١٥٠	١٠٠٥
٦٧٤	توافر التبعية المهنية لعلاقة العمل . مضمونها ... ..	٢/١٠٦	٦٨٨
٢/٦٨٢	كيفية تحديد نوع العمل الغير محدد إتفاقا ... ..	١/٣١	١٩٨
٢/٦٩٦	نقل العامل إلى مركز أقل ميزة ... ..	١/٣١	١٩٨
٦٩٨	تكييف المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ . مدة تقادم	١/٣٣	٢٠٧
٦٩٨	تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... ..	١/٤٤	٢٩١
٦٩٨	تقادم دعوى التعويض عن الفصل التعسفي بسنة باعتبارها		
	من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... ..	٢/٨٠	٥٢٥
٦٩٨	سقوط دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن		
	الفصل التعسفي بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ مدني باعتبارها		
	من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... ..	٣/١٨٢	١٢١٢
٧٦٤	الإدلاء ببيانات خاطئة في إقرار طلب التأمين . النص		
	في عقد التأمين على بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له		
	في مبلغ التأمين في هذه الحالة . بطلان التأمين ولو كان		
	البيان الكاذب لا دخل له في وقوع الخطر المؤمن منه ...	٤/٢٦٩	١٧٧٣
٨٣٨	إلتزام المحكمة الجزئية المطلوب منها إجراء القسمة بالفصل		
	في منازعات الملكية التي تدخل في اختصاصها ... ..	٢/١٠٤	٦٧٢
٨٧٤	الإستيلاء على عقار ايس له مالك ... ..	١/٣٦	٢٣٠
٩١٦	حجية التاريخ غير الثابت قبل الورثة ... ..	٣/١٤٦	٩٧٤



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٩١٧	شرط قيام القرينة القانونية المنصوص عليها بالمادة ٩١٧ مدني. قبولها للدليل العكسي ... ..	٤/٢٨٦	١٨٨٥
٩٢٨	تعويض الضرر الذي يلحق صاحب الأرض من تعدي الجار على جزء من ملكه ببنائه فيه ... ..	١/٧٦	٥٠٤
٩٣٦	الحق في الشفعة فيما يتعلق بالحكر ... ..	٢/٩٧	٦١٨
٩٤٣	الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط . أثر ذلك في حكم المادة ٧٥ مرافعات ... ..	٣/٢١٤	١٤٢٠
٩٤٩	عنصرى الحيازة ... ..	١/٤٧	٣٠٦
٩٦٨	وضع يد الدائن المرتهن على ارض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم ... ..	٣/١٩٠	١٢٥٢
٩٦٩	ماهية السبب الصحيح في التملك بالتقادم الخمسى ... ..	٣/٢١٥	١٤٢٧
٩٦٩	شرط السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسى ... ..	٣/١٥٤	١٠٣٠
٩٧٥	حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزاد المتخلف عن دفع الثمن في الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه يقطع التقادم المكسب ... ..	٣/١٩٠	١٢٥٢
٩٧٨	ثبوت صفة العمومية للمال بتخصيصه بالفعل لمنفعة عامة ينتفى معه حسن نية من يحوز المال بعد حصول هذا التخصيص ... ..	٢/١٣٥	٨٧٩
٩٧٩	عدم التزام الحائز سميء النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع عن ردها للمالك ... ..	٤/٢٨٥	١٨٧٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
١٠٠٨	إنتهاء حق الحكر .. .. .	٢/٩٧	٦١٨
١٠١٠	تسوية حساب البناء أو الفراض عند إنتهاء الحكر .. ..	٢/٩٧	٦١٨
١٠١٧	الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . شرطه .. ..	١/٤٨	٣١٢
١٠١٨	اعتبار قيود البناء الاتفاقية حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقع في المنطقة .. ..	٤/٢٥٢	١٦٦٨
١٠١٨	جواز التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا .. ..	٤/٢٥٢	١٦٦٨
القانون المدني القديم أهلى ومختلط			
٣٣١ أهلى	حق المشتري في حبس الثمن .. .. .	١/٢٤	١٤٣
٥٧ أهلى	الإستيلاء على عقار ليس له مالك .. .. .	١/٣٦	٢٣٠
٨٠ مختلط	الإستيلاء على عقار ليس له مالك .. .. .	١/٣٦	٢٣٠
٨٥ أهلى	وقف التقادم الطويل لمصلحة من يلا تتوافر فيه الأهلية ولو كان له من يمثله .. .. .	٤/٢٢٩	١٥٢٧
١٢٤ أهلى	جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة بها .. .. .	١/٥٧	٣٧٣
٢٩٦ أهلى	راجع المادة ٤٣٤ مدنى قائم .. .. .	٣/١٥٤	١٠٣٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٤٥	انقضاء شركة الأشخاص .. .. .	١/٧١	٤٧٢
١٠٦ أولى	انتقال الملكية في ظل القانون المدني الملغى بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل .. .. .	٢/١٣٥	٨٧٩
١٠٦ أولى	عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى .. .. .	٤/٢٣٣	١٥٤٧
١٩٢٣ لسنة ٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٣٣٨ أولى	حجية الحكم بما فصل فيه من اعتبار عقد البيع الوفاى رهنا. بطلانه بطلانا مطلقا كرهن أو بيع .. .. .	٢/١٣٩	٩١٨
قانون المرافعات القائم			
١	مجال تطبيق قاعدة سريان قوانين المرافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .. .. .	٤/٢٣٤	١٥٥٢
٣	إختصاص المحاكم بالدعاوى التى ترفع على الأجنبي . مناطه .	٢/١٢٣	٧٩٨
٤	المصلحة فى الطعن .. .. .	١/١٤	٩٢
٤	إستحقاق الدين موضوع الدعوى قبل رفعها يتوافر به شرط المصلحة .. .. .	٣/٢٢٢	١٤٨٢



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٣١	إعلان الطعن بعد صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ... ..	٤/٢٣٣	١٥٤٧
٤/١٤	لا اعتداد بالخطأ في اسم ممثل الشركة إذا تم لمثل الشركة المقصودة بذاتها في الخصومة ... ..	٤/٢٥٢	١٦٦٨
١١/١٤	الإعلان للنسابة ... ..	١/٢٩	١٨٥
١٤	تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة ... ..	١/٣٢	٢٠٢
٢٥	بطلان الاجراءات ... ..	١/٥٣	٣٣٩
٤٢٥	الاجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها : أن يشوبها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ... ..	٢/٢٥	٨١٣
٣٠	المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى هو أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قانون الرسوم ... ..	٤/٢٢٨	١٥٢١
٤٢-٣٠ ٤٤٩	الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير تعتبر مجهولة القيمة	٤/٢٨١	١٨٥٦
٣١	تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي ... ..	١/٤	١٩
٣١	عدم بحث صفة الأراضي أو التفرقة بين ملكيتها أو تخصيصها للنفعة العامة عند تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي ... ..	٤/٢٨١	١٨٥٦

المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٥	استئناف الأحكام الخارجية على قواعد الاختصاص القيمي		
١٣٤	الصادرة قبل سريان أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢	٤/٢٢٨	١٥٢١
٤٧	الاختصاص بنظر دعاوى الحيازة ... ..	١/٤٥	٢٩٦
٥١	مناطق تطبيق المادة ٥١ مرافعات ... ..	٤/٢٢٨	١٥٢١
٧٥	تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . أثره . ... ..	٢/١٣٤	٨٧٦
٧٥	تقديم صحيفة الدعوى - المستوفاة للبيانات الواجبة قانوناً - إلى قلم المحضرين - مع أداء الرسم كاملاً - يقطع مدد التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات الإعلان مشوبة بالبطلان ... ..	٣/٢١٤	١٤٢٠
٦٧٥	عدم إهدار حكم المادة ٧٥ مرافعات للإبعاد المحدد في		
٧٨	المادة ٩٤٣ مدنى لرفع دعوى الشفعة ... ..	٣/٢١٤	١٤٢٠
٨١	النيابة فى التقاضى ... ..	١/٣٥	٢١٥
١٠٠	تدخل النيابة فى قضايا القصر ... ..	١/٧٧	٥٠٩
١٠١	البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم ... ..	٣/١٦٥	١١٠٢
١٠٢	إخبار النيابة كتابة بالقضايا الواردة بالمادة ١٠٠ مرافعات ... ..	١/٧٧	٥٠٩

٧٥ فترة اختبار  
معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
١١٨	في رفع الدعاوى مباشرة دون أن تعرض على التحضير .. .. .	١/٥٣	٣٣٩
١١٨	استثناء الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة .. .. .	٤/٢٣١	١٥٣٨
١٣٢	بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان بطلان نسبي .. .. .	٤/٢٧٩	١٨٤٣
١٤٠	سقوط الحق في الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى بعد التكلم في موضوع الدعوى .. .. .	٤/٢٧٢	١٧٩٦
١٤١	أثر عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق . نسبي .. .. .	١/١٤	٩٢
١٦٠	حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات .. .. .	٢/١١٥	٧٥١
١٦٥	شرط عدول المحكمة عن الحكم المتعلق بإجراءات الإثبات الصادر قبل الفصل في الموضوع أو القضاء بسقوط حق الخصوم في التمسك به .. .. .	٤/٢٨٤	١٨٧١
١٧٣	سقوط الحق في الدفع بطلب الاحالة للارتباط بعد التكلم في موضوع الدعوى .. .. .	٤/٢٧٢	١٧٩٦



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٨٥	انتقال المحكمة للمعينة من الرخص المنحولة لها...	٣/٢٠٦	١٣٦٦
١٨٩	التحقيق الذي يصح استناد الحكم إليه...	٣/٢١٨	١٤٥٠
١٩٠	حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها...	٤/٢٤١	١٥٩٩
٢٠٤	سن الشاهد...	٢/٩٤	٥٩٩
٢١٩	بيانات محضر التحقيق...	١/١٤	٩٢
٢٢٥	وجوب تحديد جلسة للرافعة في حالة إيداع الأمانة وأخرى في حالة عدم إيداعها في الحكم بنذب خبير. مخالفة. أثرها...	٣/١٤٤	٩٥٦
٢٢٦	اختيار المحكمة للخبراء من بين المقبولين أمامها...	٢/١١٥	٧٥١
٢٤٣	عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبير...	٣/١٤٤	٩٥٦
٢٤٤	عدم التزام المحكمة بتعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين...	٣/١٤٤	٩٥٦
٢٤٦	تقدير عمل أهل الخبرة. موضوعي...	١/٣٦	٢٣٠
٢٤٦	رأى الخبير لا يقيد المحكمة...	١/٤٣	٢٨٥
٢٦٢	عدم التزام محكمة الموضوع بنذب خبير لإجراء المضاهاة. أثر إنكار التوقيع على الورقة العرفية على سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بها...	٣/١٤٤	٩٥٦
٢٦٢	في الأخذ بها...	٣/١٦٨	١١٣٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢٦٢	شرط حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بردها		
٢٦٩	وبطلانها ... ..	٤/٢٧٢	١٧٩٦
٢٩٠			
٢٨٤	شرط قبول الادعاء بالتزوير أن يكون متبعا في النزاع ...	٢/١٠٣	٦٦٥
٢٩٠	لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان ورقة من تلقاء نفسها . رخصة للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة له ... ..	٢/١٠٤	٦٧٢
٢٩٠	حق الادعاء بتزوير عقد وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها . بقاؤهما طالما كان هناك تمسك بالعقد ... ..	٢/١٠٤	٦٧٢
٢٩٣	وقف السير في دعوى القسمة حتى يفصل في نزاع حول الملكية . قضاء ضمني بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذا النزاع ... ..	٢/١٠٤	٦٧٢
٢٩٤	انقطاع سير الخصومة ... ..	١/١٤ ١/١٦ ١/٧٣	٩٢ ١٠٤ ٤٨٥
٢٩٤	وقوع انقطاع سير الخصومة لوفاة أحد الخصوم بحكم القانون بغير حاجة لصدور حكم به ... ..	٣/١٥٤	١٠٣٠
٢٩٤	انقطاع سير الخصومة لبلوغ القاصر سن الرشد وبطلان الإجراءات التي تحصل خلال فترة الانقطاع بطلان نسبي	٣/٢٢٠	١٤٦٨
٢٩٧	بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . نسبي	١/١٤ ١/١٦	٩٢ ١٠٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٠٦	سقوط الخصومة أو انقضاؤها موضوع غير قابل للتجزئة	٤/٢٤٨	١٦٤٥
٣٠٧	ما يترتب على الحكم بسقوط الخصومة	٢/٩٤	٥٩٩
٣٠٤	انقضاء الخصومة لا يترتب عليه انقضاء الحق الذي رفعت به الدعوى	٢/١٠٤	٦٧٢
٣٠٨	النزول عن الطعن بالنقض بعد انقضاء الميعاد القانوني لا يجوز العدول عنه	٤/٢٩٤	١٩٥٤
٢/٣٤٠	لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها	١/٥٣	٣٣٩
٣٤٩	حق التمسك أمام محكمة النقض ببطلان الحكم لعدم بيان الأسباب التي أقام عليها قضاءه برفض دفع...	١/١٤	٩٢
٣٤٩	بيانات الحكم	١/٢١	١٣٠
٣٤٩	بيانات الحكم . ليس من بينها البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص	١/٥٧	٣٧٣
٣٤٩	إثبات فض المظروف المحتوي على العقد المقضى بترويره وإثبات الاطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التي يجب تضمينها الحكم القاضي بالتزوير	٢/١٠٤	٦٧٢
٣٤٩	النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيا يترتب عليه البطلان	٤/٢٥١	١٦٥٩
٣٤٩	إغفال الحكم وجه دفاع لا يبطل الحكم إلا إذا كان جوهريا	٤/٢٩٢	١٩٣٢



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢/٣٤٩	إغفال ذكر وجه دفاع لا يترتب عليه البطلان إلا إذا كان جوهريا ومؤثرا في الحكم	٣/٢٠٤	١٣٤٨
٣٥٧	إلزام المحكوم عليه بمصروفات الدعوى	٢/١٣٥	٨٧٩
٣٦٤	ممارسة محكمة الموضوع سلطتها في تفسير الحكم عند الاحتجاج به لديها لا يسلب المحكمة التي أصدرته اختصاصها بتصحيح منطوقه وفق المادة ٣٦٤ مرافعات	٣/١٩٠	١٢٥٢
٣٦٨	السبيل إلى الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه	٦٢/٨٣ ٢/١٠٠	٥٣٨ ٦٣٦
٣٦٨	إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن بالنقض . علاج ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه	٢/١٣٧	٨٩٦
—	حصر طرق الطعن في الأحكام . دعوى البطلان الأصلية	٣/١٤٩	٩٩٧
٣٧٧	الحكم بعدم قبول التدخل المجهومى يجعل طالب التدخل محكوما عليه - له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله	٣/١٥٥	١٠٤٥
٣٧٨	الأحكام التي يجوز الطعن فيها	١/١	٣
٣٧٨	الأحكام الجائز الطعن فيها	١/٧٦	٥٠٤
٣٧٨	متى يجوز الطعن في حكم بنسب خير فور صدوره	٣/١٤٢	٩٤٨
٣٧٨	جواز الطعن في الشق من الحكم الذي قطع في شق من الموضوع	٣/١٤٨	٩٩٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٧٨	الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع. تقديم أسباب الطعن ... ..	٣/١٥٧	١٠٦٣
٣٧٨	الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الاستثناء الوارد في المادة ١/٤٠١ لا يجوز التوسع فيه...	٣/١٥٧	١٠٦٣
٣٨١	أثر عدم مراعاة ميعاد الاستئناف ... ..	١/٥٣	٣٣٩
٣٨٣	إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته جملة . وجوب إعادة الإعلان لجميع الورثة قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة دون تقييد بميعاد إعلان الطعن ... ..	٣/١٥٩	١٠٧٣
٣٩٦	جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ليس استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ... ..	٣/١٧٢	١١٦٣
	ميعاد استئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية ... ..	١/٥٣	٣٣٩
	طريقة رفع الاستئناف ... ..	١/٥٣	٣٣٩

٤٠٢ قبل تعديلها بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

٤٠٠ قبل تعديلها بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٠٥	ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد المسافة إليه . إقطاع صلته بميعاد إعلانه ... ..	٢/١٢٠	٧٨٦
٤٠٥	أثر مخالفة طريقة رفع الاستئناف الأصلي ... ..	٣/١٦٢	١٠٩١
٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩	تلاوة تقرير التلخيص ؟ ... ..	٢/١٠٦	٦٧
		١٣/١٠٦	٦٧٨
		١/٥٧	٣٧٣
٤٠٧ ٤٠٨	عدم إعلان المستأنف المستأنف عليه في حالة رفع الاستئناف بعريضة وعدم تقديم الأخير مذكرة بدفاعة - يترتب عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . إنقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح يعطى المستأنف عليه الحق في طلب الحكم بسقوط الخصومة ... ..	٣/١٨٦	١٢٣١
٤٠٧ ٤٠٨	بقاء الاستئناف المرفوع قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ خاضعا بالنسبة لتحضيره . لنصوص المواد ٤٠٧ ، ٤٠٨ مرافعات ... ..	٣/١٨٦	١٢٣١
٤٠٨ ٤٠٩	عدم وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة في الاستئناف الذي رفع بعد القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يترتب البطلان ... ..	٤/٢٥٧	١٧٠٧
٤٠٩	نقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ... ..	٣/١٧١	١١٥٧
٤١٠	نطاق الاستئناف ... ..	١/٣٩	٢٥٦



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤١١	الطلبات الجديدة في الاستئناف...	١/١٧	١١١
٣/٤١١	تغير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه في الاستئناف...	١/١٨	١١٦
٣/٤١١	جواز إبداء سبب جديد للدعوى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ما دام موضوع الطلب الأصلي على حاله...	١/٥٨	٣٨٧
٤١١	عدم قبول الطلب المعارض الذي يقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف...	٤/٢٨٤	١٨٧١
٢/٤١٣	الاستئناف الفرعي...	١/٦٣٥	٦٢١٥
		١/٣٩١	٢٥٦
٤٢٩	إجراءات الطعن بالنقض؟...	١/٥٦	٣٦٧
٤٣٢	إيداع صورة الحكم المطعون فيه وصورة الحكم الابتدائي...	١/٣٤	٢١٢
٨٨١	قلم كتاب محكمة النقض...		
٤٨٠	شرط الإشكال الذي لا يجوز معه للمحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه...	٤/٢٥١	١٦٥٩
٤٦٥	مسئولية طالب التنفيذ عن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا وأحكام القضاء المستعجل...	٣/١٦١	١٠٨٤
٥٥٩	الإيداع في حجز ما للدين...	١/٦٣	٤٢٦
٥٦٠			
٥٦١	القرار في الذمة...	١/٦٣	٤٢٦
٥٦١	إجراءات تقرير المصالح الحكومية بما في ذمة المانحة للحجز...		
٥٦٢	تحت يدها . أثر مخالفة الإجراءات...	٣/٢١٦	١٤٣٥
٥٦٥			
٥٦٦			

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٥٦٤	دعوى المنازعة في التقرير بما في الذمة	١/٦٣	٤٢٦
٥٦٥	دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة	١/٦٣	٤٢٦
١/٦١٦	مناط عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه		
	نزع الملكية في حق الدائن الحاجز	٤/٢٣٠	١٥٣٤
٦١٦	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه		
	في حق الحاجزين عموماً والرامي عليه المزاد	٤/٢٧٧	١٨٢٦
٦٤٢	الفصل في الاعتراضات الشكلية والموضوعية على قائمة		
٦٤٣	شروط البيع	٣/٢١٠	١٣٩٢
٦٤٧			
٦٤٨			
٧٨٩	صححة الإيداع	١/٣٥	٢١٥
٧٩١	طلب صححة العرض والإيداع	١/٢٩	١٨٥
٨٢٤	عدم جواز تعيين محكم مصالح ما لم يتفق عليه الطرفان	٣/١٥٣	١٠٢١
٨٢٥	نطاق سلطة المحكمة في تعيين المحكمين في حالة عدم إتفاق		
	الخصوم	٣/١٥٣	١٠٢١
١/٨٤٩	بطلان حكم المحكم إذا خرج عن حدود مشارطة التحكيم	١/٨٤	٥٤٣
٨٥١	دعوى التعويض عن العيب الخفي في المبيع ليست من		
	الدعاوى التي ترفع بطريقة الأمر بالأداء	١/٤٠	٢٦٤
٨٥١	شرط سلوك طريق استصدار الأمر بالأداء	٤/٢٧٩	١٨٤٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٨٥١	وجوب اتخاذ طريق أمر الأداء عند مطالبة الدائن بورقة تجارية في حالة رجوعه على الساحب أو المحرر لها أو القابل لها .		
	وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعوى عند الرجوع على غيرهم .. .. .	٣/١٩٤	١٢٧٥
٨٥٢	عدم تعلق شرط التكليف بالوفاء بعريضة أمر الأداء ..	٤/٢٤٢	١٦٠٧
٨٦٩	رفع دعوى الأحوال الشخصية للأجانب .. .. .	٢/١٠٢	٦٥٥
٨٧٠			
٨٨١	إجراءات الطعن في مسائل الأحوال الشخصية .. .. .	٢/٩٢	٥٨٥
٨٨٢			
٨٨٣	إعلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية .. .. .	١/٥٦	٣٦٧
٩٠٥	رفع دعوى إثبات النسب .. .. .	٢/١٠٢	٦٥٥
	قانون المرافعات القديم		
٥٤٠	سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية .. .. .	١/٢	٧
	قانون التجارة		
٧/٢	عدم كفاية مجرد إدراج شرط الإذن بالسند الإذني لاعتباره عملا تجاريا .. .. .	٣/٢٠٧	١٣٧٣



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٣	شرط صحة ومشروعية الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة في البورصة والمصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها ... ..	٣/١٤١	٩٣١
٩٠ ١٠٤	إعتبار هيئة البريد - وهي تباشير عملية نقل الرسائل والطرود - أمينا للنقل. مسئوليتها عن إخلالها بالتزامها مسئولية عقدية ... ..	٣/٢١٢	١٤٠٣
٩٤	حق المرسل إليه في الرجوع على الناقل بالتعويض حق مباشر أساسه المسئولية العقدية ... ..	٣/٢١٢	١٤٠٣
١٠٤	سريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ على جميع دعاوى المسئولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ما لم يكن الرجوع عليه مبنيا على وقوع غش أو خيانة أمانة ... ..	٣/٢١٢	١٤٠٣
١٣٣ ١٤١ ١٨٩	عدم اتباع قواعد تحويل الكبيالة على السندات التي تحت إذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا ... ..	٣/٢٠٧	١٣٧٣
١٣٤ ١٣٥ ١٨٩	اعتبار تظهير الكبيالة أو السند الإذني الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون تظهيرا توكليا ... ..	٤/٢٣٩	١٥٨٤
١٣٥	عدم جواز نقض القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ تجارى في مواجهة الغير ... ..	٤/٢٣٩	١٥٨٤
١٣٨ ١٣٩	جواز ضمان دفع قيمة الكبيالة ضمنا احتياطيا . عدم لزوم وروده على ذات السند . جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام هذا الضمان ... ..	٤/٣٣٩	١٥٨٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٤٤	قرينة صحة الوفاء . انتفاؤها في الوفاء بقيمة شيك مزيل بتوقيع مزور... ..	١/٢٦	١٦٣
٢١٤	الإجراءات الخاصة بدعوى طلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ... ..	٣/٢١٩	١٤٥٧
٢١٥	حق المحكمة المدنية الابتدائية والمحاكم الجنائية في تقرير حالة الإفلاس الفعلي ... ..	٣/١٥٥	١٠٤٥
٢١٧	في اختصاص وكيل الدائنين ... ..	٢/٩٥	٦٠٧
—	حجية الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله ...	٣/٢١٩	١٤٥٧
٢٢٨	عقود المفلس في فترة الريبة . صحتها بين العاقلين وعدم نفاذها في حق جماعة الدائنين . عدم نفاذ هذه العقود ليس في حقيقته بطلانا بالمعنى القانوني ... ..	٢/١١٢	٧٢٥
٢٢٨	ثبوت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية إضطراباً يمكن معه افتراض شعور المتعاقد بقيام حالة التوقف عن الدفع . شرط للقضاء ببطلان التعاقد ... ..	٢/١١٢	٧٢٥
٢٢٨	البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى مقرر لصالح جماعة الدائنين وحدها لدفع الضرر الذى يحقق بهم من جراء تصرف مدينتهم ... ..	٢/١١٧	٧٧١
—	بطلان العقود الآجلة المعقودة في ظل الكورنر ... ..	٣/١٤١	٩٣١
—	أثر التظهير التأمينى بالنسبة للمظهر الراهن والمدين الأعلى والمظهر إليه حسن النية ... ..	٣/١٩٤	١٢٧٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	عبء إثبات سوء نية الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى التظهير الناقل للملكية أو التظهير التأميني ... ..	٣/١٩٤	١٢٧٥
—	أثر إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع وإتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة المحددة قانونا وعلى قاعدة تظهير الورقة من الدفع متى كان الحامل حسن النية ... ..	٣/١٩٤	١٢٧٥
—	إطراح قاعدة تظهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر عند تظهيره بالنسبة للأوراق المدنية	٣/٢٠٧	١٣٧٣
قانون التجارة المختلط			
٢٧٠	قرارات مأمور التفليسة ... ..	١/٦٢	٤١٨
قانون التجارة البحري			
٩٩	ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن ... ..	١/٤٦	٣٠٠
١٠٠	نسخ سند الشحن ... ..	١/٤٦	٣٠٠
١٠١	إعتماد سند الشحن بين الأطراف ذوو الشأن في الشحن ...	١/٤٦	٣٠٠
٩٠	إعتبار عملية تفريغ حمولة السفينة جزءا متما لعملية النقل ...	١/٤٦	٣٠٠
٩١			
القوانين الخاصة			
المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية			
—	أحوال الشهادة بالتسامع وشروطها ... ..	٤/٢٥٥	١٦٨٨



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤/٩٩	عدم سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .	٣/١٧٨	١١٩٣
٣٢١	عدم جواز تقديم طلبات جديدة في الاستئناف ...	٢/٩٣	٥٨٩
٢٨٠	القانون الواجب التطبيق في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية ...	٢/٩٣	٥٨٩
٣٠٠	وفاة الموصى قبل صدور القانون ٢١ لسنة ١٩٤٦ يخضع وصيته لأرجح الآراء في مذهب أبي حنيفة ...	٤/٢٦٨	١٧٦٨
٣١٩	إعتبار الاستئناف كأن لم يكن ...	١/٥٦	٣٦٧
٣٤١	تعدى الحكم لغير المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه ...	٢/١٢٩	٨٤٤
—	حجية إشهاد الوفاة والوراثة . طريقة دفعها ...	٤/٢٥٥	١٦٨٨
٣	القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ...	٢/٩٢	٥٨٥
٦	القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية القانون الذي يطبق على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ...	٢/٩٣	٥٨٩

المادة	الموضوع	رقم الفاصلة	رقم الصفحة
	المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية		
١٥	دعوى النسب ... ..	٢/١٠٢	٦٥٥
—	ثبوت النسب حق أصلي للولد وللأم ويتعلق به حق الله تعالى ... ..	٤/٢٤٧	١٦٣٩
١٠	الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويمحيز التطليق. معياره . شخصي لامادي ... ..	٢/١٠٨	٦٩٧
—	شروط الشهادة في النسب ... ..	٤/٢٥٥	١٦٨٨
	قانون ١٤/٥/١٨٨٣ بترتيب مجالس الأقباط الأرثوذكس		
١٦	إختصاص مجالس الأقباط الأرثوذكس بالحكم في الوراثة إذا اتحدت ملة الورثة جميعا واتفقوا على إختصاصها ... ..	٣/٢١٨	١٤٥٠
	القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية		
—	العبرة في تقدير قيمة الثلث الذي تخرج منه الوصية ... ..	٤/٢٦٨	١٧٦٨
	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف		
٦٠	الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة ... ..	٢/١٢٩	٨٤٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	دلالة شرط الواقف .. .. .	٣/١٤٧	٩٨٤
٢	المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه لجهة من جهات البر . أثره .. .. .	٢/٩٧	٦١٨
—	القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ تنظيم إنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة على الخيرات	٢/٩٧	٦١٨
—	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سلطة وزير التربية والتعليم في الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضا فضاء أو أرضا زراعية . قواعد تقدير التعويض .. .. .	٣/٢١٣	١٤١٠
—	إختلاف الاستيلاء الحاصل لأغراض التعليم عن الاستيلاء المؤقت وفقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة .. .. .	٣/٢١٣	١٤١٠
١	المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي إعداد العين المؤجرة كمصنع للطوب يخرجها عن نطاق قانون الاصلاح الزراعي وأحكامه الخاصة بتحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية .. .. .	٤/٢٥١	١٦٥٩



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤	وجوب تثبيت القاضى من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .. ..	٤/٢٤٤	١٦٢١
١٠٦٩	حق صغار الزراع الذين توزع عليهم الاراضى المستولى عليها لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعى إلا بعد تمام الاستيلاء والتوزيع . لهم حق الطعن على تصرف المالك إذا كان مشوبا بالبطلان متى توافرت لهم مصلحة قانونية .. ..	٤/٢٤٤	١٦٢١
١١	أمر القاضى بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع عمل ولائى .. ..	٤/٢٤٤	١٦٢١
١٣ أخيرة	عدم إختصاص المحاكم بالنظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الأطيان المستولى عليها أو التى تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك .. ..	٣/١٩٣	١٢٦٩
—	عدم صحة إفتراض النزول عن حق المستأجر للأرض الزراعية فى امتداد عقد الإيجار إذا صدر بعد ذلك قانون بتمده . مثال .. ..	٣/١٨٩	١٢٤٨
—	شرط اعتبار عقد الإيجار منتها من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار فى حالة عدم قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته .. ..	٤/٢٣٧	١٥٧٢
٤٥	شرط نقل ملكية ما لم يستول عليه من الأطيان الزراعية الزائدة عن ٢٠٠ فدان إلى صغار الزراع .. .. القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأما كن	٤/٢٤٤	١٦٢١
١	مجال تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مثال لمحلج ..	٣/١٥٦	١٠٥٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١	سريان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ : قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفة ... ..	٣/٢١٧	١٤٤١
١٥	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ... ..	٣/٢١١	١٣٩٧
١٥	المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يقبل الحكم الصادر فيها أى طعن . مثال ... ..	٤/٢٣٨	١٥٧٨
—	الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ سلطة مندوب الحارس في التوقيع على التظاهرات الخاصة بالسندات الإذنية بالنيابة عن الحارس ... ..	٣/١٩٤	١٢٧٥
—	ذكرى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ بشأن البريد شروط تسليم الرسائل المسجلة ... ..	٤/٢٤٠	١٥٩٢
—	القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالتأميم تأميم البنك وإتخاذه شكل الشركة المساهمة العامة لا يترتب عليه فقدان البنك باعتباره مشروعا مؤمما أهليته في الخصومة ... ..	٤/٢٦٠	١٧٢٠
—	عدم التعرض للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له أو مساسها بأهلية المركز الرئيسى في التقاض من فروعه أينما وجدت ولو في الخارج مؤداه بقاء صفة		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	المركز الرئيسي بعد تأميمه في مباشرة الخصومة عن فروع في الخارج ... .. القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن التحكيم الإلزامي	٤/٢٦٠	١٧٢٠
—	ماهية المنازعات الخاصة لنظام التحكيم الإلزامي ... .. إستثناء المنازعات المطروحة على محكمة النقض من اختصاص هيئات التحكيم الإلزامي ما لم يقض بنقض الحكم فتحال عليها ... .. القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية	٤/٢٨٨	١٩٠١
—	ليس في نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ما يمس إلتزامات المستولى لديهم قبل الغير ... ..	٣/٢٠٣	١٣٣٩
—	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية عدم سريان التصفية على الدين المستحق للبنك قبل مستورد أدوية من الخارج بسبب هذا الإستيراد ... ..	٣/٢٠٣	١٣٣٩
٢	قانون التسجيل ١٩١٨ و ١٩٢٣ لاتنقل الملكية إلى الراعي عليه المزايا ما لم يسجل حكم رسو المزايا ... ..	٢/٨٦	٥٥٧
٢	مؤدى عدم تسجيل الأحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين أنها لا تكون حجة على الغير ... ..	٢/٨٦	٥٥٧



رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
	القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن الشهر العقاري		
١٠	لا تنتقل الملكية إلى الراسى عليه المزاد مالم يسجل حكم رسو المزاد ... ..	٢/٨٦	٥٥٧
١٠	مؤدى عدم تسجيل الأحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين أنها لا تكون حجة على الغير ... ..	٢/٨٦	٥٥٧
١٧ و ١٥	تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثره ... ..	٢/١٢٦ ٣/٢١٥	٨٢٨ ١٤٢٧
١٧ و ١٥	أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل ... ..	٤/٢٣٢	١٥٤٢
	القانون ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥		
—	عدم إنطباق القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى التعليم الحر . خضوعهم للقانون ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكاملة له ... ..	٢/٨	٣٩
	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بشأن التهريب الجمركى		
٣٦١	إختصاص اللجنة الجمركية ... ..	٣/١٤٥	٩٦٦
	اللائحة الجمركية		
١٩ ٣٨	معيار إختلاف البضاعة المقدمة للجمرك الموجب لتقرير غرامة هو إختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة من حيث المقادير والأوزان والجنس . مدى الإختلاف وأثره ... ..	٣/١٨٨	١٢٤٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية		
—	سلطة تحديد عوائد الأرضية لمصلحة الجمارك لوزير المالية وحده ... ..	٤/٢٢٧	١٥١٦
	قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥		
—	ما لا يعتبر حجرا إداريا ... ..	٢/٩٦	٦١٢
٥/١	استغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به ما كان بغير عقد إيجار ... ..	٢/٩٨	٦٢٦
٢٩	إعلان حجز مالمدين لدى الغير الإداري إلى المحجوز لديه بطريق البريد . كفيته ... ..	٣/٢٤٠	١٥٩٢
	مرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء		
١	الخبراء المقبولين أمام المحاكم ... ..	٢/١١٥	٧٥١
٣٥١٨	أثر النعي بانعدام خبرة خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩	٣/١٤٤	٩٥٦
—	اختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٥ ... ..	٤/٢٢٦	١٥١١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١/٥	استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة		
	أمام محكمة الاستئناف ... ..	١/٤٥	٢٩٦
٥ فقرة أخيرة	أحكام محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض ... ..	١/٤٥	٢٩٦
١٥	الأمر الإداري الذي يتمتع على المحاكم وقف تنفيذه ... ..	٢/١١٣	٧٣٣
	قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧		
—	تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن بالنقض وتحديد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم في مواد الأحوال الشخصية ... ..	١/٥٦	٣٦٧
—	عدم مساس القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بإجراءات الإعلان التي قام بها قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وبقائها صحيحة مع استكمال ما لم يتم منها ... ..	٣/١٥٩	١٠٧٣
٢	أثر عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً به قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧	٣/١٨٣	١٢١٥
—	إجراءات الطعن بالنقض بعد صدور القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ بدء مواعيد استكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصحح منها. الإبقاء على الإجراءات التي تمت صحيحة في ذاتها قبل نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كانت بعد الميعاد ... ..	٤/٢٦٤	٢٧٤٨



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢/٣	إعلان الطعن الذي أدركه القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ... ..	٤/٢٣٥	١٥٥٧
	انون ٥٧ لسنة ١٩٥٩		
	في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض		
١	الخصوم في الطعن ... ..	١/٣	١١
٣	الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه ... ..	١/٤٩	٣١٥
٣/١	وقوع بطلان فى الإجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من شأن هذا البطلان التأثير فى الحكم ... ..	١/٥٣	٣٣٩
٢	الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه ... ..	١/٧٥	٥٠١
—	الخصوم فى الطعن ... ..	١/٧٧	٥٠٩
٢	الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه ... ..	٢/٨١	٥٢٨
	الخصوم فى الطعن ... ..	٢/٨٧	٥٦٥
٣ و ٢	متى يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ... ..	٢/٨٨	٥٦٨
٣	جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائى ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية ... ..	٢/٩٩	٦٣١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٦٥	مناط عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . إقامة الحكم الصادر في الموضوع على ما فصل فيه حكم سابق فات ميعاد الطعن فيه . عدم جدوى الطعن عليه ... ..	٣/١٧٩	١١٩٩
٣	جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . شرطه نطاق الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض ... ..	٢/١١١	٧١٩
٧	إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن بالنقض على توكيل سابق على التقرير لا يعفيه من إبراز التوكيل فيما بعد ... ..	٣/١٧٠	١١٤٧
٧	شرط الطعن بالنقض . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن ... ..	٣/١٧٦	١١٨٠
٧	وجوب تقديم التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن بطريق النقض قبل الفصل في الطعن ... ..	٤/٢٩٠	١٩٢٢
٧	وجوب بيان أسباب الطعن في تقرير الطعن عدم جواز التمسك بأسباب لم ترد في التقرير ... ..	٤/٢٩٣	١٩٤٣
٢٦	تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع والحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع ... ..	٣/١٥٧	١٠٦٣
٢٦	أثر نقض الحكم ... ..	٤/٢٥٠	١٦٥٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
١٢	القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء إختصاص المحاكم بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين . تطبيقها في شأن الوصية أحكام القانون الذى تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الاسلامية ... ..	٣/٢٢٤	١٤٩٣
٤٤٤ ٤٥	القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة وجوب دعوة المساهمين بخطابات موصى عليها لحضور اجتماع الجمعية العمومية تلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال إذا كانت جميع الأسهم إسمية ... ..	٤/٢٧٣	١٨٠٣
٩٩ مكرر	أثر عدم اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانونا لعقد الجمعية العمومية ... ..	٤/٢٧٣	١٨٠٣
١٠٢	بطلان القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوى إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذى رسمه القانون ... ..	٤/٢٧٣	١٨٠٣
٣٩٦٣٨	القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ واللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له وعاء الضريبة ... ..	١/٦٥	٤٣٦
٢٥ اللائحة قبل تنفيذها بالقرار الوزارى ٢١ لسنة ١٩٥١	إجراءات ربط الضريبة ... ..	١/٦٧	٤٤٥



رقم المادة	الموضوع	رقم القاطنة	رقم الصفحة
٣٨	وعاء الضريبة	١/٦٨	٤٤٩
٣٩	فائض مبلغ التأمين يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتباره من الأرباح العرضية	٢/٧٨	٥١٩
٣٩	عدم توقيع سكرتير اللجنة على قرار لجنة الطعن لا يبطله ما دام عليه توقيع رئيس اللجنة	٢/٧٩	٥٢٢
٣٨	وعاء الضريبة	٢/٩٠	٥٧٧
٣٩	حق مصلحة الضرائب في تنفيذ الإقرار	١/٥	٢٣
٥٢	عدم جواز الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب	٣/١٥١	١٠١٤
٢/٧٣	تقدير المصروفات جزافا	١/٧	٣٥
١	جواز الاتفاق على إعادة المحاسبة	٣/١٦٣	١٠٩٥
٧٥٤ مكرر ٤٧٤ ٤٧٤ ٤٤٥	الاحطار بالربط . أثره في قطع التقادم	٢/١١٨	٧٧٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٦ مادة القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠	إعفاء أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم عليه من الضريبة ... ..	٢/٩١	٥٨١
٧٦	عدم صريان الإعفاء المؤقت من الضرائب على المصور السينمائي ... ..	٣/١٩٨	١٣٠٥
٩٩	ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة ( القانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ ) ... ..	١/٢٠	١٢٦
—	إعتبار فترة التصفية فترة عمل وإستمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة ... ..	٣/١٦٤	١٠٩٩
—	مناطق إستحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سنويا . قرار لجنة التقدير ليس منشأ لدين الضريبة ..	٣/١٨١	١٢٠٧
—	تهيئة نشاط الممول لفرصة إتهامه . إعتبار ما ينفقه في سبيل دفع هذا الاتهام تكليفا على الربح وخصمه من وهاء الضريبة ... ..	٣/١٩١	١٢٦٢
—	شرط إعمال قاعدة الربط الحكيم . مثال ... ..	٤/٢٦٦	١٧٦٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤	القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير طرق الطعن في قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ١٩٥٠/٩/٤ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠	١/٣٢	٢٠٢
—	المرسوم بقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ سعر الضريبة	١/٦٧	٤٤٩
٢	مرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ قطع التقادم	٢/١١٨	٧٧٦
—	القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ وقف التقادم	٢/١١٨	٧٧٦
١	القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أساس ربط الضريبة . التقدير الحكيم . مناطه اعتبار المول من الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير	١/٥	٢٣
٣	القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الضريبة على أصحاب المهن الحرة نطاق القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ والمراد منه إشتراك المحامي مع زميل له في العمل لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة	٣/١٧٣ ٣/١٧٤	١١٦٧ ١١٧٢



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
	القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩		
	الضريبة العامة على الإيراد		
١٦	الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . مياعده . بدؤه ... ..	٢/١٢٨	٨٤٠
	القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤		
٤	عدم حاجة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته إلى وارث له ... ..	٣/١٩٩	١٣١٠
٣٤	خروج المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده أو عدم دفعه من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ... ..	٣/١٩٩	١٣١٠
	القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤		
	بالرسوم القضائية في المواد المدنية		
٢ فترة أخيرة	تسوية رسوم الدعوى الإستئنافية ... ..	٣/١٥٩	١٠٧٣
٧٥	أساس تقدير الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية ... ..	١/٤	١٩
١٥٣ ١٩٥٦ ٢٠	شرط إستحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح ...	٢/٨٩	٥٧١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وانحصار الإزت في المدعى دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة التركة وتخضع للرسم النسبي ... ..	٤/٢٦٧	١٧٦٥
	القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسوم الدفعة		
١١	مناطق استحقاق رسم الدفعة على صور العقود والمحورات ..	٤/٢٦٥	١٧٥٦
—	هدم إعتبار أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها ، عقودا تخضع لضريبة الدفعة على اتساع الورق ... ..	٣/١٩٢	١٢٦٦
	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥		
١	تعديل حدود مدينة القاهرة يرتب سريان ذات الضريبة المفروضة على العقارات المبنية بمدينة القاهرة على العقارات المدخلة في الحدود الجديدة ... ..	٤/٢٧٥	١٨١٦
	القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى		
٤٧	حق العامل في حصيلة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معا . مصدره عقد العمل ... ..	١/٤٤	٢٩١
٣/٤٧	وضع نظام للعاش . انتهاء الخدمة قبل استحقاق المعاش الحق في الحصول على المكافأة أو المستحق في صندوق المعاش . عدم جواز الجمع بينهما ... ..	٣/١٧٥	١١٧٦
—	سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ... ..	١/٥٥	٣٥٧
		١/٦٩	٤٥٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٣٧	إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذي كان يشغلها لا يمنع من إستحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة ... ..	١/٦٩	٤٥٣
٣٧	إحتساب مكافأة العامل ... ..	٢/١١٩	٧٨٢
٣٩ مكرر	إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . أمر جوازي للحكمة ... ..	٢/١٢٢	٧٩٤
١٦	القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إستناد هيئة التحكيم إلى العرف رخصة لاسهيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها ... ..	٢/١٢١	٧٨٩
٤٢ و ٦٨٤ مدني	القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخصائص الأساسية لعقد العمل ... ..	٤/٢٤٦	١٦٣٤
٥٣	المقصود بالتسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق ... ..	١/١٢	٧٤
٦٧	سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار إليها في القانون . عدم إلزامه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم ... ..	٤/٢٤٥	١٦٢٨
٦٧ و ٧٦	عدم إلزام رب العمل بإبلاغ إرتكاب العامل جنائية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو إرتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل إلى السلطة المختصة وحقه في إجراء تحقيق إداري والاكتفاء به في إجراء الفصل ... ..	٤/٢٧٦	١٨٢٠
		١/٦٧	٧٣



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٣	مكافأة العامل .. .. .	٢/١١٩	٧٨٢
—	مناط بطلان الإتفاق — بالصلح او التنازل — بين رب العمل وعماله .. .. .	٣/١٥٢	١٠١٨
١٩٨	إختيار المندوبين لهيئة التحكيم وإحضارهما يوم الجلسة منوط بالخصوم . لا بطلان في حالة عدم حضورهما ...	٤/٢٤٥	١٦٢٨
٢٠٣	إلتزام هيئة التحكيم أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون .. .. .	٤/٢٤٥	١٦٢٨
<p>القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩</p> <p>بشأن التأمينات الاجتماعية</p>			
٢/٢٠	مريان القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من حيث الزمان .. .. .	١/٩	٤٣
<p>القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩</p>			
٥٧	الغرض من العلامة التجارية .. .. .	١/٣٩	٢٥٦
<p>القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١</p> <p>بقمع الغش والتدليس</p>			
٢	الحكم الجنائي بمصادرة القطن المضبوط في جريمة غش لخروجه عن التعامل . حججه .. .. .	١/٢٧	١٦٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
	قانون الإجراءات الجنائية		
٤٥٦	حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية	١/٢٧	١٦٩
	...	١/٤٩	٣١٥
	قانون العقوبات		
٣٠	المصادرة	١/٢٧	١٦٩
٢١١	طرق التزوير	١/١٥	١٠١
	القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأسامي لمنطقة غزة سلطة وزير الحربية على مدير الشؤون الثقافية والتعليم لقطاع غزة	٤/٢٤٣	١٦١٤
	القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ قرارات الهدم في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة الفصوى	٢/١١٣	٧٣٣
	إلغاء القانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة الفصوى	٢/١١٣	٧٣٣

١٩٤٨  
١١٨ قانون  
١٠٠٢  
تقابل

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٩٤	لائحة المزايدات والمناقصات قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٤ حقوق جهة الإدارة المرتبطة بالعقد الإداري لأشأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون الحجز الإداري	٢/٩٦	٦١٢
١١	القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات حقوق الإدارة في التنفيذ المباشر لأشأن لها بوسائل التنفيذ	٢/٩٦	٦١٢
١٣	والضمان ... ..	٢/٩٦	٦١٢
٣	القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الإختصاص بنظر المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة . عموم لفظ المكافآت وشموله المكافآت المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت التي يستحقها الموظف عن أعمال إضافية فوق عمله العادي ... ..	٣/١٨٥	١٢٢٦
—	الإختصاص بمنازعات الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية ... ..	٣/١٤١	٩٣١
٢/٨ من القانون ١٩٥٩ لسنة ٥٥	القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ نطاق إختصاص مجلس الدولة بنظر طلبات التعويض ...	٤/٢٥٤	١٦٨٤



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧		
٢٥	أثر عدم توقيع المحامي على صحيفة الدعوى الابتدائية ...	٤/٢٣٤	١٥٥٢
٤/٢٥	عدم توقيع محام على قائمة شروط البيع لا يترتب عليه البطلان	٤/٢٧٧	١٨٢٧
	القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩		
	بشأن مصانع علف الحيوان		
٢	شراء وزارة الزراعة لمصانع علف الحيوان التي يملكها الأفراد أو الهيئات وأيلولتها إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها ... ..	٣/١٦٦	١١٢١
—	تقدير ثمن المصنع ... ..	٣/١٦٦	١١٢١
—	إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر التظلم من قرار لجنة تقدير قيمة ثمن مصنع علف الحيوان ونهاية الحكم الصادر في التظلم ... ..	٣/١٦٦	١١٢١
	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١		
	بشأن المعاشات العسكرية		
٣١	تسوية المعاش دون مراعاة التعويض عن إصابة العمل . لا تحول دون الحكم بكل التعويض عن الإصابة طبقاً لأحكام القانون المدني ... ..	٢/٨٢	٥٣١
	معاهدة لاهاي لسنة ١٩٢١		
—	احتجاج العجز أو التلف . عدم توجيهه للناقل . إستلام المرسل إليه البضاعة قرينة على مطابقة أوصافها لسند الشحن ... ..	١/١٣	٧٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٦/٣	الاحطار الكتابي بالهلاك أو التلف . أثره .. .. .	١/٢٨	١٧٦
٣/٣	تسليم سند الشحن وبياناته .. .. .	١/٢٨	١٧٦
٣/٩ من المعاهدة	مرسوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ بالعمل بالمعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن إمتناع الوفاء في مصر بغير العملة المصرية .. .. .	٤/٢٥٨	١٧١٣
	القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتصار تطبيق القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي الدولة .. .. .	١/٨	٣٩
	جواز ندب الموظف .. .. .	٢/١٠٠	٦٣٦
	القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين بالدولة وقرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ نطاق تطبيق التفسير .. .. .	٣/١٤٠	٩٢٧
١٣ من القرار ١/٩٤ من القانون	القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة إختصاص اللجنة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات . إختصاص المحكمة الابتدائية في هذا الشأن . نطاقه .. .. .	٣/١٦٠	١٠٧٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٢	المعارضة المقدمة عن التعويض المقدور من المصلحة		
١٣	القائمة بالإجراءات للعقار المتزوع ملكيته . الطعن في		
١٤	قرار اللجنة	٣/٢٢٣	١٤٨٧
١٦	استيلاء الحكومة على عقار قبل صدور قرار نزع الملكية		
١٧	تمهيدا لنزع الملكية ثم صدور قرار بذلك لا يعتبر غصباً	٣/١٦٠	١٠٧٩
١٨			
٢/٣٠	عدم صريان القانون على الطعون التي أقيمت عن تعويضات نزع الملكية المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على خبراء عند صدور القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤	٣/٢٢٣	١٤٨٧
—	قابلية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ للاستئناف	٣/٢٢٣	١٤٨٧
	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية		
—	لائحة الاتعاب وتقاليد المهنة لشعبة الهندسة المعمارية تنظيم داخلي ليس لها صفة اللائحة بمدلولها القانوني	٣/١٦٩	١١٤٣
	القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ بالرقابة على النقد		
—	عدم صريان قانون الرقابة على عمليات النقد في مصرفيا تضمنه من جرائم لا يسرى إلا على ما ارتكب في مصرفيا هذا الإستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية عقوبات	٤/٢٦٠	١٧٢٠



رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	تنفيذ التعهد المقوم بعملة أجنبية لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المادة الخامسة	٤/٢٦٠	١٧٢٠
—	القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥١ وزن الذهب في الجنيه الواحد هو ما حدده القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥١ ( بمقدار ٢,٥٥١٨٧ جرام ) ... ..	٢/١٣٨	٩٠٧
—	الأمر العالي في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ بفرض السعر الإلزامي للعملة الورقية والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ انضمام مصر إلى إتفاقية فارسوفيا ليس من شأنه التأثير في التشريع الخاص بالسعر الإلزامي للعملة الورقية . وبطلان شرط الذهب في العقود التي يكون الإلتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية ... ..	٢/١٣٨	٩٠٧
—	لجنيه الورق نفس القيمة الفعلية التي للجنيه الذهب ... ..	٢/١٣٨	٩٠٧
١٧ و ٢٠ و ٢٢	إتفاقية فارسوفيا مناطق مسئولية الناقل الجوي ... ..	٢/١٣٧	٨٩٦
٢٢ و ٢٥	يتضمن نص المادة ٢٥ قاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضي في تعريف الخطأ المعادل للغش الذي يستوجب مسئولية الناقل كاملة غير محدودة بالحدود الواردة في المادة ٢٢	٢/١٣٧	٨٩٦
٢٢ و ٢٥	مسئولية الناقل الجوي عن التعويض كاملاً دون تقييد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ شرط ذلك ... ..	٢/١٣٨	٩٠٧

المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
٢٢	ما يلتزم به الناقل الجوى هو عدد من الجنيهات المصرية الورقية مساو لعدد الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسى ... ..	٢/١٣٨	٩٠٧
—	القانون ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ بالموافقة على بروتوكول لاهى المعدل لإتفاقية فارسوفيا موافقة الجمهورية العربية المتحدة على البروتوكول لم تتناول تحديد بدء مريان أحكامه ... ..	٢/١٣٧	٨٩٦
١/٢٢	بروتوكول لاهى المعدل لإتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران عدم مريان أحكام البروتوكول فيما بين الجمهورية العربية المتحدة وباقي الدول الموقعة عليه إلا من تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٣ ... ..	٢/١٣٧	٨٩٦
٣٦	المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال وجوب إستئذان محكمة الأحوال الشخصية في رفع الدعوى باسم القاصر . إجراء مقرر لمصلحة ناقصى الأهلية ... ..	٣/١٥٦	١٠٥٤
٣٩ و ٦١٢ ١٣	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن اليانصيب		
٢	ماهية أعمال اليانصيب ... ..	٣/١٤٣	٩٥٣

# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٤	إرتفاق ... ..	٣	طلبات رجال القضاء
٤٥	إرث ... ..	٣	إختصاص ... ..
٤٦	إستئناف ... ..	٣	إعانة غلاء المعيشة ... ..
٥٤	إستيلاء ... ..	٤	ترقية ... ..
٥٥	أشخاص اعتبارية ... ..	٤	تعويض ... ..
٥٦	إشكالات التنفيذ ... ..	٤	قانون ... ..
٥٦	إصلاح زراعى ... ..	٥	مجلس القضاء الأعلى ... ..
٥٨	إعذار ... ..	٥	موظفون ... ..
٥٨	إعلان ... ..		الأحكام الصادرة في
٦٠	أعمال تجارية ... ..		المواد المدنية والتجارية
٦٠	إنفلاس ... ..		والأحوال الشخصية
٦٥	إلتزام ... ..		(١)
٧٢	أمر أداء ... ..		آثار ... ..
٧٣	أمر ولائى ... ..	٦	إثبات ... ..
٧٣	أموال الدولة ... ..	٦	إثراء بلا سبب ... ..
٧٣	أموال عامة ... ..	٢٧	إجارة ... ..
٧٥	إنكار التوقيع ... ..	٢٧	أحوال شخصية ... ..
٧٦	أهلية ... ..	٣٣	إختصاص ... ..
٧٦	أوراق تجارية ... ..	٣٨	أدوية ... ..
		٤٤	



## (ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢١	تكييف .. .. .		(ب)
١٢١	تنفيذ .. .. .	٧٩	بريد .. .. .
١٢٣	تنفيذ عقارى .. .. .	٧٩	بطلان .. .. .
	(ج)	٩٢	بنوك .. .. .
١٢٦	بمارك .. .. .	٩٤	بورصة .. .. .
	(ح)	٩٤	بيع .. .. .
١٢٧	حجز .. .. .		(ت)
١٢٨	حجز إدارى .. .. .	١٠٠	تأديب .. .. .
١٢٩	حراسة .. .. .	١٠٠	تأمين .. .. .
١٢٩	حق .. .. .	١٠١	تأمين .. .. .
١٣٠	حكم .. .. .	١٠٢	تأمينات شخصية .. .. .
١٣٠	حكم .. .. .	١٠٢	تجزئة .. .. .
١٥٢	حكم رسوم مراد .. .. .	١٠٣	تحكيم .. .. .
١٥٣	حوالة .. .. .	١٠٥	ترخيص .. .. .
١٥٥	حيازة .. .. .	١٠٥	تركة .. .. .
	(خ)	١٠٦	تزوير .. .. .
١٥٦	خبرة .. .. .	١٠٨	تسجيل .. .. .
١٥٩	خلف .. .. .	١١١	تسوية .. .. .
	(د)	١١١	صديق .. .. .
١٦٠	دعوى .. .. .	١١١	تضام .. .. .
١٧٨	دفاع .. .. .	١١٢	تعليم حر .. .. .
١٨٠	دفوع .. .. .	١١٢	تعويض .. .. .
		١١٥	تفسير .. .. .
		١١٦	تقدم .. .. .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ط)		(ر)
٢٠٠	طلاق .....	١٨٣	رسوم .....
	(ع)	١٥٨	وهن .....
٢٠١	حرف .....		(س)
٢٠٢	عقد .....	١٨٦	سقوط .....
٢٠٩	عقود إدارية .....	١٨٦	شمسة .....
٢١٠	علامات تجارية .....	١٨٦	سندات الشحن .....
٢١٠	عمل .....	١٨٧	سند إذنى .....
٢١٧	عملة .....		(ش)
٢١٧	عوائد .....	١٨٧	شخصية اعتبارية .....
	(غ)	١٨٧	شرط جزائي .....
٢١٧	غير .....	١٨٧	شركة .....
	(ف)	١٩٠	شفعة .....
٢١٨	فوائد .....	١٩٠	شهر عقارى .....
	(ق)	١٩١	شيوخ .....
٢١٩	قاضى الأمور المستعجلة .....		(ص)
٢٢١	قانون .....	١٩١	صلح .....
٢٢٨	قرار إدارى .....	١٩١	صورية .....
٢٣٠	قرض .....		(ض)
٢٣٠	قسمة .....		خرائب .....
٢٣١	قوة الأمر المقضى .....	١٩٢	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٢	نقل... ..		( ك )
٢٩٣	نقل بحرى ... ..	٢٣٣	كفالة... ..
٢٩٦	نيابة... ..		( م )
٢٩٧	نيابة إدارية ... ..	٢٣٤	مجلس الدولة ... ..
٢٩٨	نيابة عامة... ..	٢٣٤	محاماة ... ..
	( هـ )	٢٣٥	محكمة الموضوع... ..
٢٩٨	هبة ... ..	٢٤٩	مرض الموت ... ..
٢٩٨	هبات عامة ... ..	٢٤٩	مستولية ... ..
	( و )	٢٥٥	مصادرة ... ..
٢٩٩	وارث ... ..	٢٥٦	مصانع علف الحيوان ... ..
٣٠٠	وصى ... ..	٢٥٧	معارضة ... ..
٣٠١	وصية... ..	٢٥٧	معاش ... ..
٣٠٢	وفاء ... ..	٢٥٧	معاهدات دولية ... ..
٣٠٢	وقف ... ..	٢٥٨	مقاولة ... ..
٣٠٤	وكالة ... ..	٢٥٩	ملكية... ..
٣٠٦	وكالة بالعمولة... ..	٢٦١	موظفون ... ..
	( ى )		( ن )
٣٠٧	يانصيب ... ..	٢٦٢	نزع الملكية للنفعة العامة... ..
		٢٦٤	نسب... ..
		٢٦٤	نظام عام ... ..
		٢٧١	نقابات ... ..
٣٠٩	فهرس المواد ... ..	٢٧٢	نقد ... ..
		٢٧٢	نقض... ..



## تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٥٦٢	٧	دفاع جوهرى	دفاع فيرجوهرى
١٥٦٨	٧	الماسى	التماس
١٦١٤	١٢	المادة ٣/٢١٧	المادة ٣/٢١٧
١٦٢٨	٢٢	رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩	رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
١٦٣٦	٢	برفض الدفعين	برفض الدفعين
١٧٢٦	١٨	برقم	رقم
١٨٠٤	١٤	ويجوز أن توجه	ويجب أن توجه
١٨٠٤	١٨	المادة ١٢	المادة ١٠٢
١٨٠٨	٥	ويجوز أن توجه	ويجب أن توجه
١٩٠٢	٨	بعد إنتهاء مدتها	بعد إنتهاء مدته
١٩٠٧	١٨	الذى كان يستثنى	الذى كان يستثنى
١٠٠ ف	٤	تقدير	تصدير
٢١٤ ف	١٥	٧٨١	٧٨٢

تبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة  
وكيل وزارة  
على سلطان على  
رئيس مجلس الإدارة

---

”الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (دار القضاء ٢٢٣/٦٧/٢١٩٩“

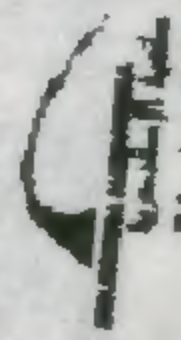












Bibliotheca Alexandrina



0542382